12

التحالف الوطني العراقي
ومسارات الاصلاح
2019 - 2015

د. ابراهيم بحر العلوم

العلمين للنشر

التحالف الوطني العراقي

ومسارات الاصلاح

٢٠١٥-٢٠١٩

العنوان: التحالف الوطني العراقي ومسارات الإصلاح 2015–2019

تأليف: د. إبراهيم بحر العلوم

2/ 324

ب, 689

اسم المؤلف: د. إبراهيم بحر العلوم

العنوان: التحالف الوطني العراقي ومسارات الإصلاح 2015–2019

ط 01 – النجف الاشرف دار العلمين للنشر – 2026

ص.: (424). سم. (17.5*25)

1 – الأحزاب السياسية (التحالف الوطني العراقي) 2 – العراق –الأحوال السياسية

رقم الإيداع: (332) / 2026

المكتبة الوطنية / الفهرست اثناء النشر

ISBN –978–9922–688–62–6

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد (332)

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلف

دار العلمين للنشر

هاتف:7703667521 (964+)

العنوان البريدي: ص ب 109 النجف الاشرف

البريد الالكتروني: info@alalamain.edu.iq

الموقع الالكتروني: www.Alalamain.edu.iq

ملتقى بحر العلوم للحوار ـــ ١٢

التحالف الوطني العراقي

ومسارات الإصلاح

٢٠١٥ـ٢٠١٩

د. إبراهيم بحر العلوم

العلمين للنشر

المحتويات

التقديم..... ٧

الفصل الأول: النَّجف وحركة الاحتجاجات ٢٠١٥-٢٠١٩ ..... ١٣

الفصل الثاني: الحراك الإصلاحيّ في التحالف الوطنيّ ٦٧

الفصل الثالث: مسارات الإصلاح وقرار المحكمة الاتحاديَّة ١١٣

الفصل الرابع: الحراك الإصلاحيّ في التحالف الوطنيّ-ندوة حواريَّة ١٣٣

الفصل الخامس: البرنامج الانتخابيّ للائتلاف الوطنيّ العراقيّ ٢٠١٠ –الرؤية الغائبة وفرصة البناء ١٧٧

الملاحق ٢٠١

ملحق -١ جدول ومقتطفات من خطب الجمعة للمرجعية الدّينيَّة العليا ٢٠١٥-٢٠١٦. ٢٠٣

ملحق -٢ جدول ومقتطفات من خطب الجمعة للمرجعية الدّينيَّة العليا ٢٠١٨-٢٠١٩.. ٢١٩

ملحق -٣ البرنامج الانتخابيّ للائتلاف الوطنيّ ٢٠١٠ ..... ٢٣١

ملحق -٤ محاضر البرنامج السياسيّ للائتلاف الوطنيّ أنموذجا ٢٠٠٩ ..... ٣٣٥

ملحق -٥ الوثائق الأربع نيسان ٢٠١٠ ..... ٣٥٧

ملحق -٦ البرنامج الحكوميّ المقترح حزيران ٢٠١٠ ..... ٣٩٢

ملحق -٧ مقابلة جريدة الزمان البغدادية ٢٠٢٠ حول رؤيتنا حول الترشيح ٤٠٤

ملحق -٨ قائمة بأسماء نواب التحالف الموقعين والداعمين للحراك الإصلاحيّ ٤١٠

تقديم

يأتي هذا العمل في سياقٍ مراجعة مسيرة النظام السياسيّ الجديد ما بعد التغيير؛ للوقوف على محطاتٍ شهدت تحولاتٍ سياسيةً وبالأخص بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠٢٠. فقد اتسم هذا العقد من الزمن بقيادة الائتلاف الوطنيّ والتحالف الوطنيّ العراقيّ لاحقاً للكتلة السياسيّة الأكبر، وواجه اختباراتٍ صعبةً في إدارة السلطة، ومواجهة الأزمات، والسعي نحو الإصلاح لمؤسسته.

إن ما يتضمنه هذا الكتاب من فصول هي رؤيةٌ تحليليةٌ لا تخلو من اجتهاداتٍ شخصيةٍ لمتابعة مسار التحول في سلوك القوى السياسيّة منذ تشكيل التحالف الوطنيّ بعد انتخابات ٢٠١٠، حتى انتفاضة تشرين ٢٠١٩ وما تلاها من تغيّرات في الخطاب والموقف والرؤية. لقد ركزت الفصولُ الخمسة من الكتاب على رصد ملامح لرؤية إصلاحيَّة مؤمنة بقدرة النظام السياسيّ على التصحيح من الداخل إنْ توفرت الإرادة، ومستندة إلى توجيهات المرجعيَّة الدّينيَّة العليا في النَّجف الأشرف لتصويب الواقع السياسيّ والاجتماعي، وما مثّلته من بوصلةٍ أرادت من خلالها إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع.

إنَّ الفصولَ الخمسة التي يتضمنها الكتاب ليست مجزأةً فحسب، بل يمكن رؤيتها كحلقات متصلة تُبرز ومضات من أفكار إصلاحيَّة انطلقت من وعي نخبوي وتحولت تدريجياً إلى حراكٍ سياسيٍّ داخل البرلمان مستثمرةً الحراك الاحتجاجي الشعبي الهادف إلى رسم علاقة جديدة بين الشارع والدولة.

مسار النَّجف في الاحتجاجات

يفتتح الكتابُ بفصلٍ يسلّط الضوء على موقف النَّجف الأشرف والمرجعيَّة الدّينيَّة العليا من حركة الاحتجاجات التي عمّت العراق بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩، وقد شكّلت تلك الخطب التي انطلقت من منبر الجمعة في كربلاء المقدسة صيف ٢٠١٥ نقطةَ تحولٍ في علاقة المرجعيَّة بالدولة؛ إذ انتقلت من مرحلة الدعم المشروط إلى مرحلة النقد والتحذير والمساءلة. وطرحت المرجعيَّة الدّينيَّة العليا خريطة طريق إصلاحيَّة ثلاثية المحاور: العدالة الاجتماعية، مكافحة الفساد، وتحسين الخدمات. لكن هذا التوجيه المرجعي لم يستثمر من قبل مؤسسات الدولة بالشكل الذي يوازي حجمه، إذ ظلت الطبقة السياسيّة متقوقعةً داخل سياقاتها المحاصصاتية لإدارة البلد، فبدأت الفجوة تتسع بين المرجعيَّة والقوى السياسيّة المتصدية.

يقدّم الفصل رؤية اجمالية لمواقف المرجعيَّة الدّينيَّة العليا من الانتخابات، لا سيما في بيانها في مايو/ايار ٢٠١٨ الذي رفضت فيه دعم أي جهة أو مرشح، معتبرةً أنَّ المشاركة أو العزوف قرارٌ وطني فردي، في إشارةٍ واضحةٍ إلى زعزعة الثقة بالمنظومة السياسيّة، لقد كان هذا الموقف بمثابة الصدمة للنظام السياسيّ، ودليلاً على تحوّل النَّجف من فاعل داعم إلى مراقبٍ ناقدٍ يحمّل المواطن مسؤولية الاختيار، ويطالب بتصحيح القانون الانتخابيّ ومفوضية الانتخابات.

ثم يتتبع الفصل انتقال الخطاب المرجعي من التنبيه إلى الإنذار، وصولًا إلى لحظة "تسونامي النَّجف" عام ٢٠١٨، حين دعت المرجعيَّة إلى الفصل بين المسارين التنفيذي والسياسيّ بوصفه مدخلاً وحيدًا لإنقاذ الدولة من أسر الأحزاب، وفي هذا الطرح بلورت المرجعيَّة مفهومًا عميقاً للإصلاح: تحرير الحكومة من هيمنة الكتل، ومنح رئيس الوزراء صلاحياتٍ حقيقيةً لاختيار كابينته بعيداً عن منطق المحاصصة، مع بقاء الأحزاب في إطارها التشريعي والرقابي داخل البرلمان.
هذه الدعوة أرادت تصحيح اختلال التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في نظامٍ برلمانيٍّ مشوَّهٍ بفعل هيمنة الكتل. ويُبرز الفصل أيضاً التحولات التي أعقبت انتخابات ٢٠١٨، والتدهور الميداني في البصرة والجنوب عموما، ثم تصاعد موجات الغضب الشعبي التي مهدت لانتفاضة تشرين. في ختام هذا الفصل، يتضح أنَّ المرجعيَّة انتقلت من موقع الموجّه إلى موقع الشاهد، ومن نداء الإصلاح إلى صرخة التحذير الأخيرة قبل الانفجار الشعبي عام ٢٠١٩.

الحراك الإصلاحيّ داخل التحالف الوطنيّ

ينتقل الكتاب في فصله الثاني إلى قلب التجربة السياسيّة نفسها، متتبعاً بدايات الحراك الإصلاحيّ في التحالف الوطنيّ الذي تفاعل مع دعوات المرجعيَّة العليا وحاول ترجمتها إلى مبادراتٍ عمليةٍ داخل البرلمان وبين القوى المشاركة في الحكم.
في الواقع لم تكن الدعوة إلى الإصلاح شعاراً بل مشروعاً بدأ بمذكرةٍ سياسيةٍ، واجتماعاتٍ تنسيقيةٍ، ومداولاتٍ داخليةٍ بين النواب المستقلين والكفاءات داخل الكتلة الأكبر.

تؤكّد محاورُ هذا الفصل أنَّ التحالف الوطنيّ كان يملك فرصةً تاريخيَّةً ليتحول إلى مؤسسةٍ حاكمةٍ فاعلةٍ، لكنَّه لم يستثمر الفرصة وبقي حبيساً للهواجس، من فقدان البوصلة وغيرها. وقد تناولنا بإسهاب فكرة "النسغ الصاعد" التي دعا إليها النواب المستقلون؛ أي إنَّ الإصلاح يجب أنْ يأتي من القاعدة الصاعدة من داخل الجسم السياسيّ وليس من قمته. لكنّ ضعف الثقافة المؤسساتية، وانقسام مراكز القرار حاصرت الحراك الإصلاحيّ، وأضعفت فرص مؤسسة التحالف قبل أن يكتمل المشروع.

مسارات الإصلاح وقرار المحكمة الاتحاديَّة

يركّز الفصل الثالث على المرحلة الحرجة بين ٢٠١٥ و٢٠١٦ حين تصاعدت احتجاجات التيار الصدريّ، وقد اقتحم البرلمان في نيسان ٢٠١٦، وما ترتب على ذلك من قرار المحكمة الاتحاديَّة العليا بإبطال الجلستين البرلمانيّتين. تلك اللحظة مثلت نقطة انعطافٍ في مفهوم الإصلاح السياسيّ؛ إذ كشفت أنَّ بنية النظام ليست مستعدةً لأي تغيير خارج أطر التوافق السياسيّ. وتناولنا في هذا الفصل المبادرات التي طرحتها المرجعيَّة الدّينيَّة العليا وقوى الإصلاح للخروج من الأزمة. إنَّ هذا الفصل يكشف بوضوح المأزق البنيوي الذي يعيشه النظام السياسيّ العراقيّ: إصلاح من الداخل لا يتحقق، وإصلاح من الخارج لا يجد مؤسساتٍ تتبناه.

التحالف الوطنيّ في مرآة الحوار الوطنيّ

يستعرض الفصل الرابع ندوةً حواريَّة موسّعة نُظمت لمناقشة معوقات الإصلاح في التحالف الوطنيّ، وضمت نخبةً من نواب البرلمان وقادة الكتل وشخصيات فكرية لمناقشة مستقبل العمل السياسيّ، ومفهوم الإصلاح، وإشكاليَّة المحاصصة. وتوقف المتحدثون عند ثلاث محاور أساسيَّة:

١- الإصلاح الإداري والسياسيّ بوصفه مدخلًا لبناء الدولة ومكافحة الفساد؛

٢- أزمة غياب الرؤية الوطنيّة في إدارة الدولة

٣- ضعف بنية الأحزاب وتحولها إلى أدوات للسلطة لا إلى مؤسسات للبرامج.

يوثّق هذا الفصل النقاشات التي دارت حول مفهوم المصالحة الوطنيّة، ودور التكنوقراط، والمعارضة الوطنيّة، مع تقديم خلاصات دقيقة تعكس التباين العميق بين الخطاب الإصلاحيّ والواقع السياسيّ. جاءت إقامة الندوة نوعا ما متأخرة لتقويم التجربة،

لكنها كشفت عمق المأزق السياسيّ، حيث غابت إرادة الإصلاح لصالح التمسك بالمصالح الفئوية.

البرنامج الانتخابيّ ٢٠٠٩-٢٠١٠

الفصل الخامس يعود بالقارئ إلى مرحلةٍ تأسيسيةٍ تتزامن مع خوض الائتلاف الوطنيّ العراقيّ انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩، ثم الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٠، ببرنامجٍ انتخابي يُعدّ من أكثر البرامج وضوحاً وتفصيلاً في التجربة السياسيّة بعد ٢٠٠٣. كنا نعتقد في هذا البرنامج نموذجاً مغيّباً كان يمكن أنْ يشكّل مرجعاً للعمل الحكوميّ لو أُتيح له التطبيق. فالبرنامج لم يكن شعاراتياً بل وضع رؤية اقتصادية وإدارية وتنموية لبناء الدولة، لكنّ الانقسامات السياسيّة بعد تشكيل التحالف عقب الانتخابات أجهضت تلك الرؤية. وبذلك يكون هذا الفصل بمثابة العودة إلى الجذور لتفسير تلكؤ محاولات الإصلاح؛ لأنّ التأسيس كان مشوباً بالتنازع على السلطة لا بالتنافس على البرامج.

رؤيتي للترشيح في نهاية عام ٢٠١٩

في خضمّ هذا المشهد المعقد، وبعد أنْ بلغ الانسداد السياسيّ ذروته إثر انتفاضة تشرين واستقالة الحكومة، كنا أمام مفترقٍ وطنيٍّ صعب، حيث طُرحت علينا فكرة الترشيح لرئاسة الحكومة في نهاية عام ٢٠١٩. لقد كان التصور أنّ أي مهمة إنقاذ لا يمكن أنْ تنجح ما لم تُفصل الإرادة التنفيذية عن وصاية الأحزاب، وتُعاد للدولة هيبتها ومؤسساتها، وتُستعاد للمواطنة قيمتها في القرار. كنا ندرك أنّ الطريق محفوف بالمخاطر وأنَّ القوى المتنفذة لا تفرط بامتيازاتها، وأنَّ الإصلاح لا يُستورد من الخارج ولا يُفرض بالشارع وحده، بل يُبنى بإرادة وطنية شجاعة تستند إلى الدعم المرجعي والشعبي. لقد كانت رؤيتي للترشيح في تلك اللحظة هي خلاصة عقدٍ كاملٍ من التجربة؛ خلاصة ما كُتب في هذا الكتاب وما دُوّن في محطاته، محاولةً لصوغ معادلة عراقية جديدة قوامها: استقلال القرار، مؤسسة الدولة، وإعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم

خاتمة لمسار العقد

إنّ قراءة هذه الفصول الخمسة قد تكشف عن سردية أحادية الرؤية ليست بالضرورة محل توافق، إنَّها تبدأ من مرحلة الأمل بالإصلاح من داخل التحالف الوطنيّ، مروراً بمحاولات مأسسته، وانتهاءً بانفجار الشارع العراقيّ في تشرين ٢٠١٩. لقد كان العقد

موضوع هذا الكتاب عقد البحث عن مشروع بناء الدولة، حيث اتسعت الفجوة بين النخبة السياسيّة والشارع، وتعاظم دور المرجعيَّة كصوتٍ أبوي ارشادي يحاول أنفاذ التجربة، لكنّ القوى المتصدية لم تستجب بالقدر الكافي، فكانت النتيجة ضعف العلاقة بين المواطن والنظام. ولعل ما يمنح هذا العمل أهميته أنَّه لا يكتفي بالتشخيص، بل الإشارة إلى إمكانية استعادة المسار إنْ توفرت الإرادة عند الكتل السياسيّة.

إنَّه جهدٌ يجمع بين الوثيقة والتحليل، وبين الذاكرة والرؤية المستقبلية، ليبقى شاهداً على مرحلة عراقية تستحق أنْ تُقرأ بعينٍ ناقدةٍ وبقلبٍ وطنيٍّ لا يزال يؤمن أنَّ طريق الإصلاح لم يُغلق بعد.

وفي الختام اود تقديم الشكر الجزيل للاخ السيد علي الغريفي، المدير التنفيذي لملتقى بحر العلوم للحوار على متابعته لاكمال الكتاب ومراجعته للنصوص، والشكر موصول الى سماحة السيد حيدر بحر العلوم لجهده لطباعة الكتاب، اما اخراج الكتاب وتصميم الغلاف فالشكر والتقدير للاخ صلاح الفضلي على جهوده. واللّه من وراء القصد.

إبراهيم بحر العلوم
أيلول ٢٠٢٤

الفصل الاول

النَّجف وحركة الاحتجاجات

٢٠١٥-٢٠١٩

- رؤية النَّجف في احتجاجات عام ٢٠١٥ -٢٠١٦
- تسونامي النَّجف
  - معايير المشاركة في الانتخابات النيابيَّة أيار/ مايو ٢٠١٨
  - الفصل بين المسارين تموز/ يوليو ٢٠١٨
  - المرجعيَّة تكسر الصمت
  - الخلاصة
- شرارة الانتفاضة
  - احتجاجات الطلبة
  - استخدام القسوة غير المبررة ضد الطلبة
  - ترقب للقادم
  - يوميات الانتفاضة
  - استقالة الحكومة
  - الخلاصة
- خارطة الطريق -الثابت والمتغير في رؤية المرجعيَّة
  - ما الحل لمشكلة الإصلاح؟
  - هل اتعظت القوى الحاكمة؟
  - الاختبار الصعب
  - رؤيتي للترشيح
  - الخلاصة

رؤية النَّجف في احتجاجات ٢٠١٥

خصصت المرجعيَّة الدّينيَّة العليا خطبتها الثانية من صلاة الجمعة في صيف عام ٢٠١٥ للحديث عن الشأن العام، وجاء ذلك على خلفية الاحتجاجات التي شهدتها العاصمة بغداد وبعض المحافظات، مطالبةً قوى السلطة إجراء إصلاحاتٍ تحقق العدالة الاجتماعية، وتكافح الفساد، وتحسن الخدمات، منها توفير الطاقة الكهربائية، وكان هدفها حثّ حكومة السيد العبادي ومجلس النواب والقوى السياسيّة على التعاون الجاد في إيجاد حلول للمشاكل العالقة، واتخاذ خطواتٍ جادة يتحسس الشعب بوجود نوايا صادقة وخطط ناجعة لتخفيف محنته.

واستمر منبر الجمعة في الصحن الحسيني في مدينة كربلاء من تموز/يوليو ٢٠١٥ وعلى مدى ستة أشهر يطلق صرخاته المدوية تجاه الطبقة السياسيّة الحاكمة لخوض معركة الإصلاح، وظلت المرجعيَّة تقدم توجيهاتها ونقدها للأوضاع على هذا المنوال حتى الخامس من شهر شباط/فبراير من العام ٢٠١٦ إذ أعلنت بأنَّ الخطبة الثانية لن تتناول الاحداث السياسيّة لاحقاً[١]، فقد بُح صوتها، بعد نداءات ومناشدات متواصلة إلى مسؤولي الدولة وعلى مدى عشرين إسبوعاً بضرورة البدء بإجراءات إصلاحيَّة، غير أنَّ الاستجابة في تنفيذ الإصلاحات ليست بالمستوى المطلوب مما اضطرها إلى إيقاف الخطب السياسيّة التي تهتم بالصالح العام وإيجاد الحلول لمشاكل الناس.

ملحق رقم ١ يوضح المضامين الأساسيَّة التي وردت في خطب الجمعة العشرين، وذلك من منتصف شهر تموز/يوليو عام ٢٠١٥ وحتى شباط/فبراير عام ٢٠١٦، رؤية النَّجف في الإصلاحات المطلوبة، ويشتمل الجدول على تاريخ الخطبة والمطالبة الأساسيَّة فيها والتوجيهات بشأنها والتحذيرات إنْ تقاعست الجهات المعنية عن معالجتها.

عند مراجعة مجمل الخطب في تلك الأيام، يمكن رصد ملامح خارطة الإصلاح التي تطالب بها مرجعية النَّجف العليا، والتي تستند بمجملها إلى ثلاثة محاور أساسيَّة: الأول:

---

[١] بعد أنْ أوصدت المرجعيَّة الدّينيَّة العليا أبوابها بوجه السياسيّين منذ العام ٢٠١٠، تحولت رسائلها بالشأن السياسيّ العام ينقلها معتمدوها في كربلاء وهما سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي والسيد أحمد الصافي عبر خطب الجمعة، وعادة ما تخصص الخطبة الثانية لهذا الغرض، وتنقل هذه الرسالة الحاملة للنص المرسل من مكتب المرجعيَّة في النَّجف إلى المعتمدين ليتم القاءه بدون أي تغيير مباشرة لإيصالها إلى العامة، والواقع كانت الجماهير فضلاً عن المسؤولين تتطلع بشغف إلى هذه الخطب وكانت في الأعم الأغلب تسهم في صناعة الحدث وتعرض عادة هذه الخطب في موقع المرجعيَّة الخاص وكذلك في مواقع العتبة الحسينية والعباسية المقدستين.

تحقيق العدالة الاجتماعية، والثاني: محاربة الفساد، والمحور الثالث يتعلق بتحسين الخدمات للمواطنين. وفي كل من هذه المحاور العديد من القضايا المفصلية كالاتي:

١-تحقيق العدالة الاجتماعية: تشمل العمل على حفظ حقوق الشعب وعدم الاستهانة بمعاناة المواطنين، إقرار قانون سلم الرواتب، تخفيض رواتب كبار المسؤولين وإلغاء الفوارق غير المنطقية، توزيع الموارد بشكلٍ منصف وعادل، تساوي المواطنين في الواجبات والحقوق، تيسير شؤون الحياة الكريمة للمواطنين عبر توفير القروض، والدعوة إلى ترشيد النفقات واشراك المواطنين في حل الأزمات الاقتصادية.

٢-مكافحة الفساد: إذ لا تنمية ولا استقرار بدون الحد من الفساد الإداري والمالي تتجاوز الحكومة فيها المحاصصة، وتستعين بأهل الخبرة الاكفاء بحل الأزمات، ووجود مراقبة صارمة لموارد الصرف، وملاحقة الفاسدين، وعدم السماح بالعبث في الموارد، والعمل على استرداد أموال العراق المنهوبة، ومنع التجاوزات على نهري دجلة والفرات لتوفير المياه للمزارعين.

٣-تحسين الخدمات: رعاية شؤون المواطنين وتحسين الخدمات، وتوفير مستلزمات الحياة الكريمة، وإيجاد الحلول لمشاكل الطاقة الكهربائية، ومعالجة شحة المياه الصالحة للشرب، وتحسين شبكات تصريف الأمطار.

كانت رؤية المرجعيَّة تتطلع إلى التزام الطبقة السياسيّة بمبادئ الحكم الرشيد عبر تحقيق الإجراءات الإصلاحيَّة مطالبة السلطات ممارسة الأدوار الحقيقة، فأمام السلطة القضائية: توفير القضاء العادل باعتماد قضاة شرفاء وآليات قانونية لحماية المتضررين، وملاحقة الفاسدين.

وأمام السلطة التشريعية: إصدار قوانين وتشريعات تُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من الفساد، وتفعيل أدوار الهيئات الرقابية كهيئة النزاهة.

وأمام السلطة التنفيذية اختيار الشخص الكفوء والنزيه في المكان المناسب في إدارات الدولة، والقدرة على توظيف إيرادات الدولة للتنمية، مع ممارسة الحزم في مواجهة الفاسدين وتطهير دوائر الدولة منهم؛ لذا كان الخطاب المرجعي يوجَه إلى الحكومة ومجلس النواب والقضاء ويشير بشكلٍ أساس إلى مسؤولية القوى السياسيّة في إدارة الدولة.

لم تتلمس المرجعيَّة الدّينيَّة العليا طوال الأشهر الست التي خصصتها لدعوة السلطات والقوى السياسيّة لخوض معركة الإصلاح أي استجابة، ولم تستشعر أنَّ تحذيراتها قد أسهمت في تحقيق نسبة معتدٍ بها من إجراءات إصلاحيَّة تترك أثرها على الواقع، فكانت تأمل من الحكومة ومجلس النواب والأجهزة القضائية والرقابية استثمار الدعم المرجعي والشعبي في رسم خارطة طريق لتجاوز إخفاقات الفترات الماضية. وكانت ترى أنَّ النظام السياسيّ أمامه عقبتان لا يمكن له تحقيق المشروعية الا عبر خوضه معركة الإصلاح، ولا محيص عنها وإنْ تغافل عنها فستعود الاحتجاجات بأقوى منها ولات حين مناص.

كانت المرجعيَّة تستشعر وجود عجز سياسي لدى صناع القرار في الكشف عن ملفات الفساد ومعاقبة الفاسدين، بدواعي سياسات التوافق والمحاصصة والمحسوبية والمحاباة والمصالح الفئوية والشخصية التي تهمين على المشهد وتدفع جانباً خدمة المصالح العليا. فنبهت المرجعيَّة إلى ضياع أموال الشعب عبر المشاريع الوهمية والحاجة إلى حماية القضاء من الفاسدين، كلُ ذلك بحاجة إلى من يمتلك بيده القرار إلى الجرأة والشجاعة للضرب بيد من حديد على الفاسدين، والوقوف بقوة أمام من يعرقل اجراءات الإصلاح، نعم لقد تحققت بعض الخطوات المتواضعة هنا وهناك، ولكنها لم تكن كافية لتؤسس لوضع أفضل ولعل السبب في ذلك يعود إلى إشكاليَّة سياسات التوافق في تسيير أمور البلد إذ تبقى الحكومات أسيرة لدى إرادة الأحزاب السياسيّة؛ ولذا كانت المرجعيَّة تحّمل المسؤولية في خطبها الكتل السياسيّة الماسكة بالسلطة.

اصلاح التحالف

لقد أوجدت نداءات المرجعيَّة الدّينيَّة العليا منذ انطلاقها في صيف ٢٠١٥ حراكاً في صفوف النواب المستقلين داخل التحالف الوطنيّ، فتشكلت في بداية الأمر- كما مر ذكره - نواةً قوامها عددٌ من النواب في الإفصاح عن رؤيتهم تجاه الإصلاح المنشود للكتلة الأكبر؛ إيماناً منها بأنَّ المسؤولية الأكبر تقع على عاتقها؛ غير أنَّ خيارات النسغ النازل لا تقوى على الترويج للرؤى الإصلاحيَّة لعوامل عديدة تتراوح بين الذاتيات والمصالح وبنية الأحزاب والتيارات في داخل الجسد الشيعي السياسيّ الذي يعطل عملية التغذية عبر "النسغ النازل"، فبالتالي كان التفكير على نطاق المتنورين من النواب أنْ يبدأ الحراك للتنمية السياسيّة الواعية لبناء الدولة عبر تيار "النسغ الصاعد"، مستهدفين قضايا أساسيَّة محددة منها: مؤسسة التحالف باعتبارها حاضنة للكتلة الأكبر، وما لم يكن السعي نحو تحويلها إلى مؤسسة فمن الصعب أن تبدأ بفعالية خطوات البناء نحو

الدولة، وما جاء في الفصل السابق من حراك برلماني كان يستهدف بالدرجة الأولى مؤسسة التحالف برؤية إدارية قادرة على استثمار الكفاءات والخبرات في الكتلة الأكبر لمعالجة الإشكاليات في إدارة الكتلة الأكبر.

ومن أهداف هذا الحراك هو تحرير الحكومة من هيمنة الأحزاب، وبالتالي كانت الحركة الإصلاحيَّة داخل التحالف تدعو إلى اتخاذ موقفٍ جريء بدعوة وزراء التحالف بتقديم استقالاتهم ومنح رئيس الوزراء الفرصة لاختيارات يراها مناسبة لتنفيذ برنامجه الحكوميّ، وبذلك يمكن أنْ يعطي لمبادرة التحالف أنْ تقّدم نموذجا عملياً لباقي التحالفات السياسيّة بالمضي في نفس السياقات. فبالتالي لقد دفعت توجيهات المرجعيَّة العليا العديد من النواب لتقديم رؤى إصلاحيَّة إلى القيادات الإصلاحيَّة عبر مناقشات وحوارات مباشرة مستثمرة الأوضاع العامة، وما جاء في الفصول السابقة من الكتاب يجد أنَّ هناك مساراتٍ موازية في تفعيل رؤى المرجعيَّة.

تسونامي النَّجف

أشارت المرجعيَّة الدّينيَّة العليا عند إعلانها عن إيقاف خطبها السياسيّة العودة إليها كلما دعت الضرورة إلى ذلك، والسؤال عن ماهية هذه الضرورة؟، فتلك ما يتم تقديرها من قبل المرجعيَّة عبر حكمتها ومعرفتها بالظروف، فلعَّل ما نراه مهماً ليس بالضرورة أنْ يكون مهماً لديها في ذات الوقت، فلديها أولويات تحكم الأوضاع وتقررها حسب ضوابط ومعايير معتمدة لديها.

ويمكننا رصد بعض هذه الضرورات التي دعت المرجعيَّة إلى استئناف الخطبة السياسيّة بعد أنْ أعلنت عن توقفها في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠١٦، ولعلَّ أبرزَ هذه الضرورات ما جاء في خطبة تموز/يوليو ٢٠١٨ لما تضمنته من تحذيراتٍ واعيةٍ وصياغات حكيمة توضح بجلاء مستلزمات تنفيذ آليات الإصلاح للخروج من الأزمة التي تمر بها البلاد وأطلقنا عليها بتسونامي النَّجف. لقد استنفذت المرجعيَّة في خطبها السابقة الحديث عن محددات الإصلاح وتوجيه تحذيرات للمسؤولين حتى بُح صوتها فليس من أحٍد يستجيب عملياً في تغيير أداء الطبقة السياسيّة.

إنَّ التعرفَ على ماهية الضرورات الداعية إلى أن تكسر المرجعيَّة صمتها، ولعل أبرز ما طرحته المرجعيَّة في هذه اللحظات الحاسمة والضرورية رسائل إلى المواطنين والطبقة السياسيّة تتعدى ما كانت تطرحه في الماضي من خطوات إصلاحيَّة إلى آلياتٍ مطلوبةٍ يلزم توفرها لأعمال الإصلاح في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها البلد. ومن المفيد

التوقف عند خطبة الجمعة في أيار/مايو من عام ٢٠١٨ لأهميتها حيث كانت رسالة المرجعيَّة تتحدث في الأطر اللازم توفرها في إنجاح المسار الانتخابيّ (ينظر ملحق رقم ٢).

- معايير المشاركة في الانتخابات أيار/ مايو عام ٢٠١٨

قبيل الانتخابات النيابيَّة الرابعة، أصدرت المرجعيَّة الدّينيَّة العليا توجيهات للمواطنين بتاريخ ٤ أيار/مايو ٢٠١٨ جواباً عن العديد من الاستفسارات التي وجهت إليها حول تبيان موقفها من المشاركة بالانتخابات التشريعية، وقد أكَّدت المرجعيَّة العليا بكلّ وضوح أنَّ المشاركة في الانتخابات او عدمها يحددها المواطن نفسه، وأنَّ المرجعيَّة لا تساند او تدعم أي جهة أو فرد، ويعتبر هذا الموقف المرجعي في هذه المرحلة الحساسة مهماً جداً حيث يكشف عن قناعتها بعجز النظام السياسيّ عن خوض عملية الإصلاح الضرورية لسلامة الوطن والمواطن فما زال الهم الأساس للطبقة السياسيّة هو الاستحواذ على السلطة ومغانمها، أمَّا بناءات الدولة والدفاع عن حقوق المواطن ليست في صلب الأولويات، وبالتالي فليس مجزياً دعوة المواطنين للمشاركة في الانتخابات في حين مستلزمات نجاحها غير متوفرة، فجاءت خطبتها لتكسر الصمت كضرورة لوضع المواطن أمام واجباته ومسؤولياته، فقد تحملت المرجعيَّة في الماضي الكثير من الانتقادات لدعم وارشاد المتصديين ولم تفِ الكتل السياسيّة باستحقاقاتها في عملية البناء والإصلاح، فجاءت هذه الخطبة فيها تفكيكٌ واضحٌ لمسؤوليات المواطن وتذكيره بشروط نجاح المسار الانتخابيّ اللازم لتجاوز الإخفاقات التي شابتها في المرات الماضية ولم تُسهم في تحسين أوضاعه، فعمدت المرجعيَّة في بيانها مواصفات المرشح المقبول الذي يجب انتخابه فيما إذا قرر المواطن المشاركة في الانتخابات ونبهت المرجعيَّة إلى عدم الاقتصار حول معرفة مواصفات المرشح بالسماع بل وجهته للاطلاع على السيرة العملية، وذهبت إلى أبعد من ذلك إذ دعت المواطن إلى معرفة القائمة الانتخابيّة التي ينتمي إليها والتعرف عن رؤساء القوائم لئلا يكونَ هؤلاء من الذين سبق وإنْ تلكؤوا في أداء الواجب، أو من الذين اساءوا استخدام السلطة كل ذلك لتنبيه المواطن من الوقوع في شباك المخادعين. ويمكن تحديد توجيهات المرجعيَّة في هذه الخطبة بثلاث نقاط أساسيَّة:

١- شروط المسار الانتخابيّ: أكَّدت المرجعيَّة الدّينيَّة في رسالتها إلى الشعب العراقيّ أنَّها لا تزال ترى أنَّ الخيار المناسب لحاضر العراق ومستقبله يجب أنْ

يتمثل في نظامٍ سياسي يتسم بالتعددية السياسيّة وتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة نزيهة لينعم الشعب بالحرية والكرامة ولتفادي الوقوع في مهاوي نظام استبدادي آخر. وإنَّ ضمان سلامة المسار الانتخابيّ ونجاحه يتطلب توفير شروط عديدة ومن أبرزها:

أ- وجود قانون انتخابي عادل يراعي فيه حرمة أصوات الناخبين ولا يسمح بالالتفاف عليها أو هدرها.

ب- وجود قوائم انتخابية تتنافس على برامج اقتصادية وتعليمية وخدماتية قابلة للتنفيذ بعيداً عن الشخصنة والشحن الطائفي والقومي.

ت- عدم التدخل الخارجي في أمور الانتخابات سواء بالدعم المالي أو غيره وتشدد العقوبة عليه.

ث- توعية الناخبين بقيمة أصواتهم ودورها في رسم مستقبل البلد فلا يمنحوها لأناسٍ غير مؤهلين.

ونوهت المرجعيَّة في بيانها المذكور عن الإخفاقات التي رافقت التجارب الانتخابيّة الماضية ومنها: سوء استغلال السلطة من قبل كثيرٍ ممن تسنموا المناصب العليا الحكوميَّة وساهموا في نشر الفساد وتضييع المال العام ومنحوا لأنفسهم الامتيازات وفشلوا في أداء واجباتهم في خدمة الشعب، كل ذلك سبب عدم توفير الشروط المذكورة أعلاه عند اجراء الانتخابات.

٢- المشاركة في الانتخابات: إنَّ المشاركة في هذه الانتخابات حقٌّ لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية وليس هناك ما يلزمه في ممارسة هذا الحق إلَّا ما يقتنع به من مقتضيات المصلحة العليا لشعبه وبلده، ويبقى قرار المشاركة أو عدمها متروكاً له وحده وهو مسؤول عن تقديره.

٣- عدم مساندة أي جهة أو فرد: أكَّدت المرجعيَّة الدّينيَّة العليا وقوفها على مسافةٍ واحدةٍ من الجميع، فالأمر كلُه متروك لقناعة الناخبين وما تستقر عليه آراؤهم بعد الفحص والتدقيق وعدم السماح لأي جهة باستغلال عنوان المرجعيَّة، أو أي عنوانٍ آخر يحظى بمكانة في قلوب العراقيين.

٤- مواصفات المرشح المقبول: العبرة في انتخاب المرشح الذي تتوفر فيه الكفاءة والنزاهة والالتزام بالقيم والابتعاد عن الاجندات الأجنبية واحترام سلطة القانون والاستعداد للتضحية في سبيل إنقاد الوطن، وخدمة المواطن، والقدرة على تنفيذ برنامجٍ واقعي لحل الأزمات والمشاكل المتفاقمة في المرشحين.

وأوصت المرجعيَّة الدّينيَّة بضرورة التعرف على السيرة الذاتية للمرشحين وحتى رؤساء قوائمهم من الذين تسنموا المناصب لتفادي الوقوع في الخداع.

جاءت هذه التوجيهات للمرجعية الدّينيَّة العليا إجابةً عن استفسارات المواطنين لمعرفة واجبهم الوطنيّ والشرعي في المشاركة في الانتخابات التشريعية في أيار من العام ٢٠١٨. إنَّ تأكيد المرجعيَّة العليا على القضايا المذكورة يظهر بجلاء وجود إشكاليَّة في العلاقة بين المرجعيَّة الدّينيَّة وبين أحزاب السلطة، من حيث عدم توفر قانونٍ عادلٍ للانتخابات ومفوضية مستقلة لحماية الأصوات وجهات سياسية تمتلك التجربة والخبرة، كل ذلك حال دون تقديم الدعم للمشاركة في الانتخابات بشكلٍ مباشرٍ مثلما مرت في الفترات الماضية، بل تركت تقدير الأمر إلى المواطن نفسه ليتحمل مسؤولية الاختيار، لاشك أنَّ هذا التوجه المرجعي جاء بعد عدم التزام السياسيّين بالعمل بمستلزمات الحكم الرشيد، وفشلهم في تعاطيهم مع نداءات الإصلاح المتتالية التي أطلقتها المرجعيَّة مبيّنةً ضرورة تحمل مسؤولياتها في مكافحة الفساد، وفي التصدي للمحاصصة التي افضت إلى سوء الإدارة حتى اضطرت أنْ تعلن صراحة (بُحت اصواتنا) وأفضت إلى قرار إيقاف تلك الخطب السياسيّة في شباط ٢٠١٦.

وكان جوهر التوجيهات أولاً واخيراً أنْ يتحمل المواطن تحديد مسؤوليته تجاه المشاركة في الانتخابات مع تبيان الشروط الموضوعية اللازمة لإنجاح الانتخابات كوسيلة لضمان كرامة المجتمع ورفاهيته، وأعلنت بوضوح عدم صحة ادعاءات البعض بأنَّ المرجعيَّة داعمة لجهة دون أخرى بل إنَّها تقف على مسافة واحدة من الجميع، وتقع المسؤولية الكاملة على المواطنين في صحة اختيار المرشح ومواصفاته ومصداقية القوائم الانتخابيّة عبر التعرف على أدائهم السياسيّ والحكوميّ السابق، كل ذلك من أجل أنْ يتحمل المواطن بنفسه مسؤولية الاختيار ولا يحق له مستقبلاً أنْ يلوم الا نفسه ولا يلقي اللوم على الآخرين إنْ كان خياره غير موفق.

كما أنَّ المرجعيَّة في بيانها أشارت إلى أنَّ أبرز مستلزمات المسار الانتخابيّ وجود نظام انتخابي عادل، وجوهر النظام الانتخابيّ المطلوب أنْ لا يهدرَ أصوات المواطنين ويراعي حرمتها، فلا شكَّ أن المرجعية على علم فليس هناك نظام انتخابي مثالي ولكنها أرادت إشعار المواطن بأنَّ نجاح المسار الانتخابيّ يعتمد على نوعية النظام الانتخابيّ، وأنْ لا يقع فريسة الأحزاب ليتم تصميمه وفق مقاساتها ومصالحها، بل يجب أنْ يشرع القانون

من قبل خبراء يراعون فيه حرمة هدر أصوات المواطنين إلى الحد الادنى، ليفضي -حقاً- إلى تمثيلٍ شعبيٍّ أقرب للواقع.

لقد اثبتت التجارب الانتخابيّة الماضية أنَّ أغلبية القوائم الانتخابيّة افتقرت إلى رؤيةٍ انتخابيةٍ فيها برامج اقتصادية وتعليمية وتنموية، فبالتالي تمنح المواطن معياراً مهماً في الاختيار، لعل التجربة الثرية اليتيمة في هذا السياق جاءت في الانتخابات النيابيَّة في عام ٢٠١٠، حيث طرح الائتلاف الوطنيّ الموحد برنامجاً واقعياً كان يمكن أنْ يُسهم - لو تم التزامه كبرنامج حكومي - في تخفيف العديد من الأزمات.

لقد دقت المرجعيَّة جرس الإنذار حيث أرادت تنبيه المواطن إلى عدم السماح للمال السياسيّ بالتلاعب بصوته، فالمال السياسيّ لا يفكر بمستقبل المواطن بل يفكر عبر شراء صوته تحقيق مصالح الجهة الفئوية أو الشخصية، وتلك مسألة بدأت تأخذ حيزها في الساحة وخاصة في عام ٢٠١٨ ولذلك أصبحت الجهات المالكة للمال قادرة على تحقق مآربها السياسيّة عبر شراء أصوات المواطنين، وتكون المحصلة خلافاً لما يُراد من وجود مجلس النواب كممثل لمصالح الشعب.

إنَّ عدم إلزام المرجعيَّة الدّينيَّة المواطنين بالمشاركة بالانتخابات أثر على نسبة المشاركة، وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أنَّ نسبة المشاركة بلغت ٤٤٪ لتكون أعلى نسبة عزوف عن التصويت منذ أول انتخابات في عام ٢٠٠٥ إذ بلغ نسبة المصوتين في الاقتراع قرابة ١١ مليون ناخباً من مجموع ٢٤ مليون يحق لهم الانتخاب. ولعل سبب تقاعس الكثير من العراقيين من المشاركة هو شعورهم بالإحباط بسبب عدم توفر الإرادة السياسيّة لدى الجهات المتصدية للحكم في اصلاح مؤسسات الدولة. والمفارقة أنَّ تدني نسبة المشاركة لم تخلق لدى الأحزاب السياسيّة أجواء لمراجعة الأداء وتصحيح المسار بل كانت الأمور تذهب باتجاه آخر، حيث بدأ التشكيك بنزاهة نتائج الانتخابات.

في ظل هذه الظروف المعقدة، وحراجة النتائج، والتنافس المحموم على السلطة، أصبح سعي بعض الجهات السياسيّة الى التشكيك بنتائج الانتخابات وادعاءها وجود شبهات عمليات تزوير وطالبت بفتح تحقيق مع المفوضية المستقلة للانتخابات مع سعيها للإلغاء النتائج والعودة إلى المربعات الأولى، وكل هذه الدعوات أفضت إلى التأخير لفترة طويلة نسبياً في دعوة مجلس النواب للانعقاد لتحديد الكتلة الأكبر وانتخاب رئيسٍ للجمهورية وتشكيل الحكومة، مما زاد من تذمر وانزعاج الشارع الذي يتطلع من وراء

هذه الانتخابات الى انبثاق حكومة قادرة على تخفيف معاناته وتحسين الخدمات ولو بحدها الأدنى.

لقد تزامنت موجة التشكيك بنتائج الانتخابات النيابيَّة عام ٢٠١٨ مع تردي حاد في الخدمات العامة في البصرة، وتسبب في انطلاق موجة احتجاجات على سوء الخدمات وخاصة شحة المياه الصالحة للشرب وتداعيات الجفاف إثر سياسات دول الجوار وسوء الإدارة المائية على الصعيد الوطنيّ مما أفضى إلى زيادة الملوحة في مياه شط العرب وتلوثها وعدم توفر معالجات فنية لتحجيم اللسان الملحي وتقليص تأثيراته على المناطق الزراعية، وجاءت نتيجة الاحتجاجات إصابة العديد من المواطنين إذ بلغت ذروة الاحتجاجات في شهري تموز واب من العام ٢٠١٨، ورغم جهود العديد من المؤسسات والمنظمات وفي مقدمتها جهود المرجعيَّة الدّينيَّة العليا في توفير الحد الأدنى من المياه الصالحة للشرب لأهالي البصرة غير أنَّ مناسيب التذمر المجتمعي ارتفعت وانتقلت إلى محافظات أخرى ومنها النَّجف فقد أحرق المتظاهرون مقرات تابعة للأحزاب وأيضاً أحرق المحتجون مقرات تابعة للأحزاب في وسط البصرة والسماوة والناصرية. وفي العاصمة حدثت مواجهات بين مجموعة من المتظاهرين والقوات الأمنية عند محاولة عبورهم جسر الجمهورية باتجاه المنطقة الخضراء. وتجددت التظاهرات في البصرة قرب المواقع النفطية وتفاقمت الأوضاع ودخلت البلاد في نفق مسدود.

في السابع والعشرين من تموز/يوليو من عام ٢٠١٨ أعلنت المرجعيَّة الدّينيَّة العليا في خطبة الجمعة عن دعمها لمطالب المتظاهرين ودعت لاستمرار حركة الاحتجاجات في حالة عدم استجابة المسؤولين لها، وفي هذا المنعطف الحرج دعت المرجعيَّة العليا إلى الفصل بين المسارين السياسيّ والحكوميّ للخروج من الأزمة او كحل للازمة السياسيّة المتراكمة.

الفصل بين المسارين تموز/يوليو ٢٠١٨[٢]

ما طرحته المرجعيَّة العليا في خطبة تموز/يوليو من عام ٢٠١٨ يفترض أنْ يقض مضاجع أغلب المتصديين لمسك السلطة ويجعلهم في دوامة من التفكير للبحث عن مبادرات فاعلة قادرة على تجسير الأمور واعادتها إلى السكة الصحيحة، فخطبة المرجعيَّة التي جاءت على أعقاب الصراع والتناحر على السلطة عقب الانتخابات التشريعية التي

---

[٢] https://www.skypressiq.net/٢٠١٨/٧/٢٧/ **جاء فيها:** افتتاحية لكاتب السطور في جريدة المواطن بتاريخ ٢٧ تموز ٢٠١٨ بعد خطبة الجمعة

يفترض فيها أنْ تشكل متنفساً لخيارات جديدة لإدارة البلد، جعلت القوى السياسيّة بين خيارين لا ثالث لهما:

الأول: تبني عملية الإصلاح وهو خيار عقلاني وموضوعي لإنقاذ البلد، مدركة الواقع المتردي والحاجة إلى الحكمة والجرأة في تجاوز اخطاء الماضي وسلبياته، وفي الوقت ذاته تدرك اهمية الحراك الشعبي وما يترتب عليه إنْ تم اغفاله، وهذا خيار استثمار واعد في المستقبل حيث الأمل في ترسيخ دعائم الحكم الرشيد لوضع اللبنات الصحيحة في بناء الدولة والقدرة على تبني مشروع الإصلاح واضعاً أمامه مصلحة الوطن والمواطن.

أمَّا الخيار الآخر هو إبقاء الامور كما هي والمضي بنفس التوجه والمسلك، فتبقى الطبقة السياسيّة فاقدة لقدرات الإصلاح فتحاول إعادة انتاج التجارب السابقة بسلبياتها من أجل اقتناص الفرصة والبقاء ضمن المقاعد الأمامية ليست ناظرة إلى ركاب القاطرة في المقاعد الخلفية، وبالتالي سيكون حالها كحال التاجر المفلس الذي يبحث عن تمرير صفقته التجارية لتحقيق أرباح آنية غير عابئ باشتراطات المرحلة واستحقاقاتها، فهّمه تحصين مصالحه الفئوية والشخصية. ضارباً عرض الحائط مصلحة الوطن والمواطن

خطاب المرجعيَّة في تموز/يوليو من العام ٢٠١٨ دق جرس إنذار إلى كافة القوى السياسيّة وأشعرها بضرورة مراجعة حساباتها وحسم خياراتها فالوقت ليس لصالحه، وحركة الشارع أقوى من حركتها، وإنَّ استثمار الفرصة التاريخية لتغيير مسار العملية السياسيّة لا تزال ممكنة لتقليص الفجوة بين الأحزاب السياسيّة والشعب، ولعله يفتح كوة من الأمل ولو بشكلٍ جزئي وتدريجي لمن يريد الانخراط بمشروع بناء الدولة.

الشعب يطور آليات الاحتجاج

إنَّ جوهر دعوة المرجعيَّة الدّينيَّة للإصلاح يتمحور حول الجدية في بناء مؤسسات الدولة بحيث تكون قادرة على خدمة المواطن وإنَّ العائق الاساس لتحقيق ذلك هو غياب الارادة السياسيّة و ابتلاء الأحزاب السياسيّة بمرض المحاصصة الذي غيّب مصلحة الوطن والمواطن وغلّب المصالح الحزبيَّة والفئوية وساهم في انتشار الفساد المالي والاداري، وأدى إلى تدني الخدمات وتعطيل المشاريع، وإهدار موارد الدولة وزاد في توغل الدولة العميقة وهيمنتها على مقدرات الامور، وبات أمر مكافحة الفساد ضرباً من الخيال في ظل المسارات الحالية، مما أشاع اليأس والقنوط والتذمر في الشارع العراقيّ، وزاد الفجوة بين الأحزاب والناس. فالحراك الشعبي الاخير انعكاس لسوء الاداء وتعبير عن اليأس من قدرة المتصديين القيام بعملية الإصلاح، ومن هنا تأتي أهمية الخطوات

التي تضمنها خطاب المرجعيَّة للقوى السياسيّة في المرحلة القادمة. إذ طالبت المرجعيَّة العليا الجماهير المحتجة بهدنة قصيرة الامد لتفسح المجال أمام القوى السياسيّة لطرح مبادرات واجراءات جادة ذات رؤية واضحة، وبخلاف ذلك إذا ما تقاعست القوى السياسيّة عن تحسين أدائها فإنَّ الشارع العراقيّ سيستمر في انتفاضته ويطور من آليات احتجاجاته لفرض مسار التغيير على الأحزاب كما أشارت إليه المرجعيَّة في خطبتها. وهذه نقطة استشرافية تحذيرية هامة في الخطاب قادرة على تشخيص حركة الشارع وأنَّها تمتلك زخماً أكبر في مواجهة من يغفل عن حقوق الناس، وجاء الخطاب كفرامل السيارة يحاول تخفيض السرعة وتأجيل النزال، فالشارع قادر على تطوير آلياته أي سوف لن يبقى على نفس الاليات بل يمكن أنْ تتطور آليات الاحتجاج بالشكل الذي يجعل الطبقة السياسيّة في الزاوية.

في هذا المنعطف الحاد رسمت المرجعيَّة آلية مهمة جداً من آليات اعمال الإصلاح وبشكلٍ استثنائي وعملي محاولة منها تحرير الحكومة من هيمنة الأحزاب السياسيّة، وأغلب الظن أنَّ المرجعيَّة أرادت بهذا الطرح الانقضاض على مفهوم المحاصصة وتفعيل دور رئاسة الوزراء عبر الفصل بين السلطتين وجوهر الأمر "حسب فهمنا" يكمن في فصل المسار التنفيذي عن المسار التشريعي (السياسيّ) حيث وضعت المرجعيَّة مواصفات ومعايير لاختيار رئيس الوزراء ومنحه الصلاحيات مع الضوابط الصارمة لاختيار كابينته الوزارية ضمن مواصفات المهنية والكفاءة بعيداً عن تأثير الأحزاب السياسيّة ويتحمل رئيس الوزراء مسؤولية خياراته ورسمت خارطة طريق لأهم المهام الموكلة للحكومة ومجلس النواب. وتبقى القوى السياسيّة تمارس دورها التشريعي والرقابي داخل قبة البرلمان. ويقع على عاتقها رسم السياسات ويتولى رئيس الوزراء تنفيذها. إذن هذا الفصل بين المسارين هو تأصيلٌ لمبدأ الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في محاولة لكسر هيمنة الكتل النيابيَّة الفائزة من السيطرة على مقدرات الحكومة.

إنَّ مراجعة الفترات الماضية تكشف بوضوح طبيعة الخلل التي يعانيه النظام السياسيّ، بمعنى أنَّ السلطة التنفيذية يجب أنْ لا تمثل مباشرةً مصالح الأحزاب بل يقتصر دور الأحزاب على تشريع القوانين ومراقبة الحكومة ومحاسبتها ويبقى للكتلة الأكبر التي انبثقت الحكومة منها رسم السياسات.

وبعبارة أخرى فإنَّ فك تشابك المصالح بين الأحزاب والسلطة التنفيذية كان خياراً للحد من النفوذ السياسيّ للأحزاب وبالتالي تحجيم الفساد الإداري والمالي، أي إنَّ الكابينة الوزارية يُفترض أنْ تكون بعيدة عن الولاءات الحزبيَّة والفئوية بل ينخرط أفرادها في فريق منسجم لتنفيذ البرنامج الحكوميّ بعيدا عن تأثيرات الأحزاب.

ومن الطبيعي أنَّ دور الأحزاب السياسيّة سيكون فاعلاً في المجلس، حيث لا تنال الوزارة الثقة إلّا بعد تمحيص قدرات أفرادها ومؤهلاتهم، ولا ينال برنامج الحكومة الثقة مالم يخضع إلى نقاشٍ مفصلٍ حتى تتوافق عليه الأغلبية، ويكون عمل الحكومة ومؤسساتها خاضعاً لمراقبة المجلس، وإذا فشلت الحكومة في تنفيذ برنامجها فللمجلس حق محاسبتها وإقالتها، وبهذا المسار "لعلي اجزم " في ظل الظروف هو الخيار الوحيد لإقناع المرجعيَّة والشارع بإمكانية رؤية بصيص النور في نهاية النفق.

لقد مرَّت بنا تجارب عديدة لخمس دورات برلمانية، اكتشفنا فيها ضعف الدور البرلمانيّ بسبب تماهي مصالح الأحزاب مع الحكومة، وأصبح معروفاً للقاصي والداني التأثيرات الحزبيَّة والفئوية التي عوقت في أحيانٍ كثيرةٍ لمسار الرقابة والمحاسبة، وعجزت بالتالي المؤسسة التشريعية عن تقديم تجربة ناجحة في نظامنا السياسيّ وشلت في الوقت ذاته السلطة التنفيذية عن تحقيق برامجها لخدمة المواطن وكل ذلك بفعل تشابك المسارين التنفيذي والتشريعي، وأنتجت تجربة بائسة وفاشلة، فحين تتمدد السلطة التنفيذية على التشريعية، وأخرى تخترق الأحزاب الحكومة، وفي كلا الحالتين يغيب التوازن المنشود فيُجهض الحلم بالتغيير في بناء المؤسسات بشكلٍ سليم، بل يعكس صراع الارادات بين الأحزاب المتنافسة فشلاً وفساداً ويأساً عند المواطن الذي يتطلع توظيف موارد البلد لرفاهيته. كان حصيلةَ هذا الصراع على المغانم الاحتجاجُ الشعبي، إذ كان لابد من صرخة مدوية تهز المتصديين وتحذرهم من حركات احتجاجية أكبر لذا جاءت دعوة المرجعيَّة لتحجيم دور الأحزاب في المؤسسة التنفيذية، وتركيز أدوارها في المؤسسة التشريعية وبالتالي يمكن للإصلاح أنْ يأخذ خطواته الجادة في بناء الدولة فيما إذا توفرت عناصر القوة والحزم فيمن يتم اختياره لرئاسة الوزراء.

إنَّ هذا الخيار ليس سهلاً هضمُه من قبل الأحزاب السياسيّة التي تنطلق من استحقاقاتها الانتخابيّة لترسيخ مصالحها في الحكومة، ولكنها تناست أنَّ النظام البرلمانيّ الراهن يعيش وضعاً مشوهاً في غياب المعارضة الحقيقة فيه، وفي أوضاع غير مستقرة، وبالتالي تجد كل الأحزاب الفائزة نفسها مشاركة في الحكومة بحجة حكومة وحدة وطنية أو حكومة شراكة وطنية، وبالتالي تغيب الرقابة السليمة للمسار الحكوميّ

باعتبار المصالح المتشابكة، وأصبح الشعب شاهداً على هذه التجارب البائسة التي تعثرت في إنتاج السلطة فضلاً عن إنتاج خطواتٍ جادةٍ في بناء الدولة المنشودة.

إنَّ المرجعيَّة الدّينيَّة العليا وفرت فرصة تاريخية أمام القوى السياسيّة في تحويل صراعاتها وتنافساتها من صراع إرادات إلى صراع إدارات، والأخير يتحقق في مجلس النواب عندما تنطلق الكتل للتنافس على ترشيد البرامج لإدارة الدولة، أمَّا الإصرار في إنتاج التجارب السابقة التي مثلت صراع إرادات فهذا يتقاطع مع فهمنا لخطاب المرجعيَّة العليا ودعوتها للانقضاض على الأُسس غير القويمة ومنها المحاصصة التي نخرت في جسد الدولة وسارت عليها العملية طوال السنوات الماضية، وأنتجت مزيداً من الخراب في مؤسساتها ووزاراتها، وأصبح المواطن ضحيةَ صراع إرادات الأحزاب. وكان على القوى السياسيّة أنْ تتفهم دعوة المرجعيَّة وتستثمر الفرصة لتحويل الفشل إلى خطواتٍ إصلاحيَّةٍ في طريق النجاح، وتقديم مصالح الشعب على المصالح الفئوية والحزبيَّة، فليس أمام المتصديين إلَّا خيار الاستعداد للنزال مع الشعب إذا أخفقوا في الالتزام بروح ومضمون الخطاب المرجعي.

المرجعيَّة تكسر الصمت

تختلف خطب المرجعيَّة في جوهرها في عام ٢٠١٨ عن خطبها في عام ٢٠١٥، فقد توصلت إلى قناعة بأنَّ التوجيهات والتحذيرات للطبقة السياسيّة التي كانت تطلقها لم تأت بأكلها، فأعلنت للجماهير توقف خطبها السياسيّة الإ للضرورة. هذه الضرورة تمثلت في عدة محطات من أبرزها:

١- المحطة الأولى كانت في أيار/مايس ٢٠١٨ وجاءت قبيل الانتخابات النيابيَّة حينما أعلنت بكلّ وضوح أنَّ المشاركة في الانتخابات مسؤولية المواطن، وأنها لا تدعم أي شخص أو جهة وتقف على مسافةٍ متساويةٍ من الجميع.
وجاء بيانها موضحاً مستلزمات نجاح المسار الانتخابيّ ومشخصاً مواضع الخلل الرئيسية في العملية السياسيّة، ويُشير بوضوح إلى أنَّ تعديل النظام الانتخابيّ بما يضمن عدم هدر أصوات المواطنين وضمان استقلالية مفوضية الانتخابات مفردات مهمة على طريق الإصلاح.
٢- أمَّا المحطة الثانية -وهي الأهم -كانت في تموز/يوليو ٢٠١٨ وجاءت لنزع فتيل الأزمة السياسيّة ولترسم للساسة العراقيين خارطة طريق توضح فيها الخروج من مأزق المحاصصة المقيتة باختيار رئيس وزراء قويٍّ وحازم، ويمنح الحرية

باختيار وزرائه على أُسس الكفاءة والنزاهة، وتكون الحكومة مسؤولة عن الدفاع عن أدائها أمام مجلس النواب، وتستبطن هذه المحطة الفصل بين المسارين.

٣- وأمَّا المحطة الثالثة كانت في شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠١٩، بمناسبة الذكرى السنوية لصدور فتوى الجهاد الكفائي، الشرارة التي عبأت العراقيين في مواجهة داعش واندحاره، أكَّدت المرجعيَّة فيها فشل الحكومة والقوى السياسيّة في معالجة الاخطاء التي أشارت إليها في صيف عام ٢٠١٨، مما أدى إلى تفاقم الصراع بين قوى تريد الحفاظ على مواقعها السابقة وقوى أخرى برزت خلال الحرب مع داعش تسعى لتكريس حضورها والحصول على مكتسباتٍ معينة إذا استمر تدافع القوى بشراسة على السلطة ،وأدى إلى العجز في استكمال الكابينة الوزارية بسبب المحاصصة السياسيّة المقيتة. وحذرت بشدة من تداعي الأوضاع الأمنية في البلد وخاصة في المحافظات المحررة في حال استمرار تعاطي السياسيّين مع التحديات بنفس النهج، وأنذرتهم من احتمالات عودة الارهاب. واستبطنت زيادة حدة الصراع بين القوى القديمة الماسكة بالسلطة والقوى الجديدة التي برزت أثناء الدفاع عن البلد، وجاءت الخطبة استشرافاً لما ستؤول إليه البلاد من اضطرابات بسبب هذا التناحر.

الخلاصة:

محصلة الموقف المرجعي حسب فهمنا يتضح جلياً من أنَّ القوى السياسيّة بقديمها وجديدها أثبتت عجزها في اتخاذ خطوات باتجاه بناء الدولة، بل رسخت بقوة هوسها بالسلطة وتشبثها بالامتيازات غير عابئة بمصلحة الوطن والمواطن، رافضة استبدال منهج المحاصصة المقيتة، مصممة على التغول في تثبيت ركائز الدولة العميقة لإدارة البلاد، دافعة لتعملق الفساد وانتشاره، مهمشة لكفاءات الوطن، مسيطرة على مقدرات البلد لمصالح بعيدة عن مصلحة العراق، معوقة لعملية الإصلاح والبناء، رافعة لراية الاستحواذ والحوسمة بحجة الاستحقاقات الانتخابيّة، ومحذرة من اتساع ساحة الصراع بدخول قوى كان لها الدور في مقاتلة داعش أصبحت تبحث عن مواقع ضمن الخارطة السياسيّة.

كان الأمل معقوداً بعد هذه الإرهاصات والدماء والاحتجاجات أنْ ترضخ الكتل السياسيّة لاختيار شخصية مستقلة لإدارة البلاد تماشياً مع رغبة الشارع والمرجعيَّة العليا ليشكل بحد ذاته اختراقاً لإرادة الأحزاب، ومؤسساً لمرحلة قد تفتح أفقاً جديداً لإدارة البلد، وبوابة لتخليص مؤسسات الدولة من التغلغل السلبي للقوى السياسيّة ويفسح المجال

أمام الكفاءات الوطنيّة لتولي المواقع بمعايير المهنية والنزاهة. وفي ذات الوقت كان الأمل في أنْ تتمكن الحكومة من جديد المسك بقوة لتصحيح المسارات واستثمار دعم الشارع والمرجعيَّة لمواجهة سطوة الأحزاب السياسيّة على مقدرات الحكومة بحجة الاستحقاقات الانتخابيّة. وما حدث هو خلاف ذلك وتمثل بإصرار القوى السياسيّة بشقيها بالسير على نفس النهج والهيمنة على الحكومة وتكبيلها منذ لحظات ولادتها في مجلس النواب، والعودة إلى المربعات القديمة التي شكلت انتكاسة في بناءات الدولة. وما حدث في تشكيل الحكومة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨ شكل إنعطافةً أكثر خطورة مما أحدثتها الحكومات السابقة، إذ أصبحت الحكومة بمرور الأيام أضعف قدرة وأكثر إنصياعاً إلى إملاءات الكتل السياسيّة وبدلا من تجاوز المحاصصة والوقوف بعقلانية لاستثمار الموقف المرجعي والتذمر الشعبي إزاء توجهات الأحزاب وهيمنتها في اختيار كابينة الوزارة المفترض أنْ تتمتع بمواصفات تختلف عن مثيلاتها السابقة، غير أنَّ الأمر لم يختلف فنفس الاليات استخدمت بشراهة ووقاحة في تقاسم الوزارات والدرجات الخاصة لتسيير أمور البلاد، وبالتالي لا يمكن التعويل على النتائج ما دامت المقدمات ذاتها

ضاعت على العراق فرصةُ إنطلاقة جديدة في بناء مسارات الدولة، كانت المعادلة المطلوبة للإصلاح فصل المسارين التنفيذي والتشريعي عبر اختيار شخصية مستقلة واعية لاشتراطات المرحلة وقادرة على مواجهة سطوة الأحزاب اعتماداً على الدعم المرجعي والشعبي. وقد توفرت هذه الفرصة في آب عام ٢٠١٥ لحكومة السيد العبادي، وتكررت ثانية في عام ٢٠١٨ ورغم الاختلاف في الظروف الموضوعية لكلا الحكومتين غير أنَّ المرحلة في كليهما كانت تتطلب قراراً بالانتحار السياسيّ للخروج من الطريق الترابي إلى السكة. ومن مستلزمات هذا القرار هو عدم التفكير بالموقع بقدر ما يمكنه الموقع من استثمار في دفع عملية الإصلاح.

لقد أصبح جلياً أنَّ مستقبل الوضع العراقيّ واستقراره وإبعاد شبح الإرهاب عنه مرتبط بشكلٍ عضوي بأداء الحكومة وحجم علاقتها بالقوى السياسيّة وخاصة في ظل ظروف غير مستقرة تمر بها البلاد والمنطقة.

إنَّ رسالة المرجعيَّة الدّينيَّة كانت واضحة وجلية للقوى السياسيّة في الداخل والدول ذات النفوذ في الواقع العراقيّ بضرورة الحفاظ على أمن وسيادة العراق واستقلالية قراره السياسيّ، وتمكين الحكومة من أداء واجباتها بشكلٍ مستقل عبر تحريرها من هيمنة

القوى السياسيّة، على أنَّ تتوجه الأخيرة إلى مراقبة أداء الحكومة في تنفيذها للسياسات التي منحت الثقة على ضوئها ومحاسبتها عند التعثر والتلكؤ،

ومع الأسف لم يُلحظ من القوى السياسيّة العراقيّة التفاعل المطلوب مع مضامين خطب المرجعيَّة، حيث استمر الجمع منغمساً ومنشغلاً في توزيع المغانم والحصص مع سبق إصرارٍ واغفالٍ لما سيؤول له البلد بعد حين.

لم يتعلم القادة السياسيّون من استيعاب خطورة الأوضاع رغم أنَّ المرجعيَّة الدّينيَّة قرعت جرس الإنذار مراراً للجميع بضرورة تغليب مصلحة الوطن على المصالح الأخرى، وأشارت بالمضي في فصل المسارين التشريعي والتنفيذي والابتعاد عن سياسة المحاور لتفادي العواقب الوخيمة. فهل أتعظ الساسة؟

شرارة الانتفاضة. احتجاجات حملة الشهادات العليا

ليس الهدف من هذا الحديث استعراض مراحل الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها العاصمة والمحافظات في صيف عام ٢٠١٩، بل إنَّها محاولة لمعرفة الشرارة التي أشعلت الحراك الشعبي في العراق لاحقاً، وأفضىت إلى أنْ تكسر المرجعيَّة الدّينيَّة العليا صمتها مرةً أخرى وتعود خطبها السياسيّة إلى الواجهة من جديد.

لقد واجهت حكومة السيد عبد المهدي تحديات جمة ومن تلك التحديات مشكلة البطالة المتفاقمة في صفوف الشباب، وخاصة حملة الشهادات العليا، إذ لم تطرح الحكومة خلال عام ٢٠١٩ أي سياسات جديدة من شأنها تفتح آفاقاً لمعالجة المشكلة، بل اضطرت للسير في نفس السياقات التي اعتادت عليها الحكومات السابقة بالتعويل على القطاع العام في استيعاب البعض منهم.

وشهدت بغداد سلسلة تظاهرات واعتصامات واحتجاجات (منظمة) لحملة الشهادات العليا من مختلف الاختصاصات التطبيقية والإنسانية لا تفتر، ينتهي اعتصام ليبدأ اعتصام آخر، وتولد إحساس لدى البعض بوجود مجموعة تنسيقية لاحتجاجات الطلبة التي عكست عزيمة المطالبة بالحقوق والإصرار على انتزاعها ضمن الأطر القانونية، ومن جانب آخر اتسمت بعض مؤسسات الدولة بالمرونة النسبية تجاه تحقيق قسم من تلك المطالب حتى ولو كانت على حساب اختناق اقتصاد الدولة الوطنيّ[٣].

[٣] غير أنَّ الانتشار الافقي لهذه الاحتجاجات والتنظيم الممنهج لها ابتداءً من خريجي كليات هندسة النفط وحملة الشهادات العليا وما أعقبها من موجات أُخرى لخريجي الهندسة الكيماوية والاختصاصات الهندسية الأخرى والجيولوجيين وكليات العلوم

إنَّ هذا التجاوب النسبي دفع الشرائح العاطلة من حملة الشهادات في مواصلة نفس الطريق أملاً في الحصول على فرص العمل رغم تصريحات الحكومة بصعوبة تحقيق ذلك. حدثت توترات خلال هذه الاحتجاجات أثَّرت في مزاج الراي العام، جاء ذلك في أثناء تنظيم مظاهرة أمام مكتب رئيس الوزراء في منطقة العلاوي ببغداد مطالبين بالتعيين، إلَّا أنَّ الحكومة تجاهلت مطالبهم ثم شنت عليهم حملة تفريق باستخدام خراطيم المياه بتاريخ ٢٧ أيلول ٢٠١٩، وكان لذلك صدى سيء على الرأي العام خاصة أنَّ هناك نساءً من بين المتظاهرين وقد سقطت إحداهنَّ على الأرض بفعل دفع المياه التي استخدمتها قوات مكافحة الشغب.

استخدام القسوة بدون مبرر

أعاد الموقع الرسمي للعتبة الحسنية المقدسة موقف المرجعيَّة الدّينيَّة من تظاهرات حملة الشهادات في خطبة الجمعة بتاريخ ٢ اب/ أغسطس ٢٠١٩ التي دعت فيها الحكومة إلى استثمار هذه الطاقات العراقيّة في عملية البناء، وأشارت إلى أنَّ هؤلاء يجدون أنفسهم قد عُطلت قدراتهم وضُيعت جهودهم وخيُبت آمالهم وطموحاتهم، وعلى الحكومة أنْ تهتم بهم بصورة جادة وفق الاستحقاق القانوني، وأنْ تضع حلولاً تتناسب مع الواقع العراقيّ والوضع المالي[٤]. جاءت هذه الخطوة كرد استنكاري على مواجهة حملة الشهادات العليا بهذه القسوة. واستنكرت العديد من الجهات الرسمية والشعبية هذا الاعتداء وجاء على لسان المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق التي اعتبرت الاعتداء على المتظاهرين (جريمة) يحاسب عليها القانون ومن يتحمل المسؤولية هو الآمر للمنتسب والمسؤول الأعلى.

فقد وجه المؤلف رسالةً إلى السيد رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ جاء فيها (أحزننا استخدام القوة لتفريق معتصمين أمام مجلس الوزراء، فهذا حقهم المشروع والدّستوريّ في الاعتصام والتظاهر السلمي أمام أي موقع حكومي لأجل

السياسيّة والإدارة والاقتصاد، إذ اقتنعت هذه الشرائح بأنَّ الاحتجاجات وسيلة ضاغطة ونافعة في انتزاع حقوقهم حتى ولو تطلب الأمر الاستمرار في الاعتصام لأسابيع، لذا اتسعت الاحتجاجات وشهدت مشاركة واسعة من أبناء المحافظات الأخرى. واضطر المسؤولون أحياناً للتجاوب النسبي مع مطاليب المعتصمين، فعلى سبيل المثال لا الحصر، اعتصام خريجي كليات هندسة النفط من الجامعات الرسمية والأهلية، حيث أسفر عن استيعاب حوالي ١٠٠٠ خريج، من أصل ١٥٠٠ معتصماً، في الشركات النفطية، وتعيين المئات من المهندسين الكيماويين والجيولوجيين، وتعهدت وزارة الخارجية بدراسة مطالب خريجي العلوم السياسيّة.

[٤] https://iicss.iq/files/files/٥c٩rqv٤.pdf ينظر : حيدرمحمد الكعبي وعلي لفتة العيساوي، دور المرجعيَّة في مظاهرات تشرين، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، النَّجف الاشرف، ٢٠٢١ / ص١٥

إيصال صوتهم إلى المسؤولين، ليس هذا الاعتصام هو الاول وقطعاً لن يكون الاخير، لكن اللافت للنظر أنَّ هؤلاء المعتصمين يمثلون شريحة من حملة الشهادات العليا في مختلف الاختصاصات، لقد اختاروا الاحتجاج السلمي وسيلة لهم، ولديهم الإرادة في الاستمرار في اعتصامهم لفترة طويلة حتى استجابة الحكومة لمطالبهم في توفير فرص عمل لهم، وأتصور أن أغلبية هذه المجاميع حريصون على الالتزام بالقانون ولا يتعمدون خرقه وبالتالي لا يجوز التعامل معهم بهذه القسوة، وتوجيه فرق الشغب لتفريقهم بخراطيم المياه فهذه إهانة غير مقبولة إطلاقا، وعلى فرض أن تكون مجموعة منهم أساءت التصرف فعلى الأجهزة الأمنية المناطة بها حفظ الأمن اختيار وسيلة أكثر مقبولية لمعالجة الموقف.

إننا نأمل من السيد رئيس الوزراء معالجة الموقف والاستماع إلى مطالبهم وتقديم الحلول السريعة بشأنها وتشكيل لجنة تحقيقية لمعرفة أسباب الحادث الذي أدى إلى الامتعاض والغضب، كما ندعو السيد رئيس الوزراء للحفاظ على " مدنية " التعامل مع تحركات شباب العراق وشعبه في المطالبة بحقهم والحفاظ على سلمية ردّات الفعل كما يكفلها الدستور كحق من حقوق المواطنة في العراق)[٥]. لقد كان لتعامل قوات مكافحة الشغب الأثر الكبير في تأجيج الغضب الشعبي ليشكل لاحقاً الشرارة لانتفاضة تشرين التي اندلعت فيما بعد، وللتأريخ لولا جهود وخطب وتوجيهات المرجعيَّة العليا لكانت أوضاع البلد في حال سيئة لا يحسد عليها.

ترقب للقادم

هناك حدثان أساسيان شارك فيهما الشباب العراقيّ بقوة، الأول تمثل في وثبته المشهودة في الاستجابة لنداء المرجعيَّة في الدفاع عن حياض الوطن لمواجهة إرهاب داعش عام ٢٠١٤، وقد رسم أبناء محافظات الوسط والجنوب ملامح الفداء والتضحية شهد لها القريب والبعيد، والمفارقة أنَّ سوح نفس المحافظات في بغداد والناصرية والنَّجف والبصرة والديوانية وبابل والديوانية وكربلاء وواسط كانت مسرحاً لاحتجاجات تشرين ٢٠١٩ وفي كلا الحالتين كانت المرجعيَّة الدّينيَّة العليا قطب الرحى في انشداد الجماهير في مواجهة الاحتلال الداعشي، وفي تشرين ٢٠١٩ كانت المرجعيَّة الحامي

---

[٥] جريدة المواطن، تاريخ ٢٧ أيلول ٢٠١٩، **د بحر العلوم مخاطباً رئيس الوزراء: مطالب الشعب المحقة لا تجابه بالعنف**

الاساس لشباب الانتفاضة والداعم إلى استمرار سلميتها وأدانت الاعتداء عليها، وحاولت حفظ العراقيين من الانجرار إلى حرب أهلية.

إنَّ اهمية أحداث تشرين لا تنحصر في كونها احتجاجات لشباب عراقي استمرت لفترة ست أشهر متواصلة وأُريقت فيها دماء بريئة، وحاولت جهات داخلية وخارجية استغلالها للإيقاع بين أبناء البلد الواحد وخطف الانتصار الذي صنعته السواعد السمر في مواجهة إرهاب داعش، بل كان المخطط لها وخاصة في الموجة الثانية من انطلاقتها أنْ تتوسع وتتمدد جغرافياً وزمنياً لتحرق الأخضر واليابس. وبمثل ما واجه هذا الشعب داعش بروح وطنية ودماء عراقية لهزيمته، كانت الخطة أنْ تشهد سوح هذه المحافظات المزيد من إراقة دماء أبنائها لاستبدال ملاحم البطولة التي سطورها في الانبار وصلاح الدين والموصل باقتتال البيت الواحد، فجاءت مواقف المرجعيَّة العليا من جهة تنذر المسؤولين على ما سيحل بالبلد نتيجة عدم توفر الإرادة السياسيّة لدى الطبقة السياسيّة لتصحيح المسارات، ومن جهة أخرى كانت مهمتها حفظ البلد وإفشال خطط جر البلد إلى حرب أهلية.

ولم تكن هذه الاحتجاجات وليدةَ لحظتها بل جاءت لتمثل تراكمات فشل أحزاب السلطة في إجراء الإصلاحات المطلوبة لوضع لبنات بناء مؤسسات الدولة. والمفارقة أنَّ نفس المحافظات كانت الوقود الأساس للانتصار على داعش وتحرير المحافظات الغربية من دنس الإرهاب، ومثلت ملحمةً كبيرة للدفاع عن الوطن والمواطن فلم يمضِ على إعلان النصر على داعش في العاشر من كانون الأول ٢٠١٧ سوى أشهر قليلة حتى تغير المزاج الشعبي وكان ذلك تحديداً في أيار ٢٠١٨ وانعكس بشكلٍ أولي في عدم تعاطي المجتمع مع نداءات الطبقة السياسيّة بأريحية، فجاءت نسبة المشاركة متدنية في الانتخابات النيابيَّة حيث لم تلزم المرجعيَّة الشعب العراقيّ بالمشاركة بل جعلت ذلك من خياراته فهو الذي يحددها، وأشارت بوضوح إلى المستلزمات المطلوبة لإنجاح الانتخابات في اختيار المرشحين الذي تتوفر فيهم الشروط المطلوبة. هذه النقطة جديرة بالاهتمام فالطبقة السياسيّة لم تفلح في تعبئة الشارع عند احتلال داعش للمناطق الغربية ووصولها إلى أطراف بغداد، بل كانت لفتوى النَّجف الدور الأكبر في التعبئة والجهاد، ولذلك لم يتفاعل الشعب مع انتخابات عام ٢٠١٨ بعد أنْ أعلنت المرجعيَّة بأنَّ ذلك من خيارات المواطنين فجاءت النسب متدنية.

ومحصلة القول إنَّ ما نريد أنْ نصلَ إليه وجود قطيعة بين الطبقة السياسيّة والشعب بشكلٍ عام وسببها هو عدم شعور العامة من الناس بأنَّ هدف قوى السلطة الماسكة في الحكم هو بناء الدولة وخدمة مصالح الشعب. هذه القطيعة أدركها عامة الناس وازدادت لاعتباراتٍ عديدة منها عدم استعداد الحاكمين لتغيير سلوكهم لتجاوز الفجوة.

كان واضحاً من خطب المرجعيَّة أنَّ هذه الفجوة يمكن أنْ تتقلص عبر تجاوز الإشكاليات والعقد التي أصبحت معوقة للإصلاح ومن أبرزها تشريع نظام انتخاب عادل ومنصف يراعي حرمة أصوات المواطنين بعيداً عن مصالح الأحزاب، وتحرير مفوضية الانتخابات من هيمنة الأحزاب وهذا ما يضمن إجراء انتخاباتٍ نزيهةٍ مع توعية الناخب بأهمية دوره وحسن اختياره للمرشحين بعيداً عن تأثيرات المال السياسيّ، ومن جانب آخر إبعاد الحكومة عن تأثيرات القوى السياسيّة عبر اختيار شخصية مستقلة واعية لرئاسة الوزراء ومنحه الصلاحيات في اختيار وزارته بعيداً عن المحاصصة ويكون دور الأحزاب محصوراً في مجلس النواب للتشريع والرقابة والمحاسبة، إنَّ الفصل بين المسارين قد يكون المسار الأكثر حاجةً من أجل تصحيح المسار نحو جادة الإصلاح وخلافها ستزداد الأمور تعقيداً، وتتسع الفجوة بين الطبقة السياسيّة والمجتمع ويزداد تذمر الناس وسترتفع وتيرة الاحتجاجات وسيطور الناس من آليات الاحتجاج ولات حين مناص حسبما أشارت إليه المرجعيَّة في تحذيراتها.

المرجعيَّة وانتفاضة تشرين

استمرت احتجاجات تشرين من الاول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وحتى آذار/مارس ٢٠٢٠، ويمكن تحديد ثلاث فترات أساسيَّة فيها ونحاول التركيز على خطب الجمعة في مرحلة الأولى من الاحتجاجات لارتباطها بموضوع الكتاب[٦]، أمَّا مراحل الاحتجاجات كالتالي:

- المرحلة الأولى: من بداية اندلاعها في الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وحتى الجمعة من نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠١٩ (استقالة السيد رئيس مجلس الوزراء)
- المرحلة الثانية: من الثالث من كانون الاول ٢٠١٩ – وحتى الثالث من كانون الثاني ٢٠٢٠ اغتيال الشهيدين سليماني والمهندس.

[٦] ينظر الملحق رقم ٢

- **المرحلة الثالثة: من بداية كانون الثاني ٢٠٢٠ وحتى آذار ٢٠٢٠ بداية انتشار فيروس كارونا.**

اشتعل الشارع العراقيّ منذ الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ في احتجاجات وتظاهرات لم تسبق أنْ شهدتها الساحات العراقيّة بعد التغيير، وامتازت أولاً بسعة جغرافيتها فلم تقتصر على بغداد بل شملت محافظات الناصرية والنَّجف والديوانية وبابل والبصرة وواسط وكربلاء، فشكلت من بغداد جنوباً لوحة للمشهد الاحتجاجي.

وامتازت ثانياً في انطلاقتها ببداية سلمية إذ كان معظم مشاركيها من الشباب، واتسمت هذه المرحلة بظروف وخصائص مختلفة عن مثيلاتها. كما ذكرنا سابقاً فقد اندلعت شرارتها في صيف عام ٢٠١٩ بمطاليب مشروعة لخريجي الدراسات العليا، وتحولت فيما بعد في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ إلى حركة احتجاج سياسية واسعة هزت أركان النظام السياسيّ.

مراجعة أحداث انتفاضة تشرين بتفاصيلها ليس محلها في هذه الكتاب؛ لذا سنركز في هذا الفصل على المرحلة الأولى من حركة الاحتجاجات. وطريقتنا في المراجعة بعيدةً عن السرد التقليدي لما شهدتها الساحات العراقيّة من مواجهات وصدامات طوال الأشهر الست، بل نحاول جهد الإمكان الاختصار بالشكل غير المخل في هذا الحدث الكبير الذي كسرت المرجعيَّة صمتها وخصصت له الجزء الكبير من خطبها. أمَّا صيغة الاختصار هو التوقف عند مضامين خطبة الجمعة ثم يتبعها موجز لأحداث الأسبوع الذي يلي يوم الخطبة.

وعموماً جاء المتن بمضامين وأحداث تم استلالها من يوميات المؤلف حسب رؤيته وتقييمه الأحداث حينها، أمَّا الهوامش فهي ملخص لفعاليات أو مبادرات مع مختلف الجهات حول دعم الانتفاضة ومحاولة الحفاظ على جوهر الاحتجاج من الاستغلال والفوضى. أدناه يوميات الانتفاضة في ثمانين يوماً:

من يوميات انتفاضة تشرين ٢٠١٩

١ تشرين ٢٠١٩ انطلاق تظاهرة كبيرة من ساحة التحرير في بغداد، وأغلب المشاركين فيها من المراهقين، يسود نفوسهم الإحباط واليأس، وقد استخدمت القوات الأمنية الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه لمنع عبورهم جسر الجمهورية، وافضت إلى

صداماتٍ داميةٍ، وعجت المستشفيات بالمصابين، واستمرت المناوشات بين المتظاهرين والقوات الأمنية حتى منتصف الليل.

وشهدت محافظات الناصرية وكربلاء والنَّجف احتجاجات مماثلة، ولم تنجح الحكومة في إدارة ملف الاحتجاجات، واللافت أنَّ التظاهرات افتقرت إلى الغطاء السياسيّ وهذا سر قوتها، وكانت مطالبها حول (سرقة الوطن) والبطالة، وكان معظم المتظاهرين من مواليد عام ٢٠٠٠ باحثين عن لقمة العيش ومستقبل أفضل. واستمرت التظاهرات إلى اليوم التالي وكان ضحية المواجهات عدداً من القتلى ومئات الجرحى. ورغم إعلان حظر التجوال في بغداد في اليوم الثالث من الاحتجاجات فقد استمرت التظاهرات في بغداد والمحافظات الأخرى ووجه السيد رئيس الوزراء خطاباً متلفزاً كانت مفرداته تخاطب النخب وليس الشارع العراقيّ المنتفض وجاء خطابه عن عزم الحكومة لتقديم مشروع لمساعدة العوائل المتعففة، وفي الوقت ذاته طلب رئيس الوزراء الإذن من الكتل السياسيّة باختيارات الوزراء بدون تدخلهم. كانت مناشدتنا [٧] إلى السيد رئيس الوزراء لإعلان مبادرة واضحة الملامح تهدف الوقوف بجانب الشعب في حراكه وكسر هيمنة الأحزاب على السلطة، واختيار وزراء أكفاء خارج المحاصصة وإعادة الأمور إلى نصابها.

الجمعة ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ تطلعت عيون الشعب إلى خطبة الجمعة، وقد أشار بيان المرجعيَّة الدّينيَّة العليا إلى أنَّ ما نراه هو نتيجة فشل السلطات الثلاث في تنفيذ برنامج الإصلاح، وأشار إلى اقتراح تم تقديمه عام ٢٠١٥ وأثناء الحراك الشعبي في تلك الفترة ضرورة تشكيل لجنة خارج قوى السلطة من الأكفاء والنزيهين يفسح لها المجال بالتدقيق وتصدر تقريرها وتوصياتها لتحقيق خطوات الإصلاح وبدعم من المرجعيَّة والشعب، وكان فهمنا لهذا المقترح هو مقاربة إلى تأسيس كيان للدولة قادر

---

[٧] في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وجه كاتب السطور رسالة نصية إلى السيد رئيس الوزراء جاء فيها (ثقتنا كبيرة بالله أن يحفظ البلد وشعبه، وهناك فرصة تاريخية في هذا المنعطف الذي يبدو نوعاً ما خطيراً ولكن بالحكمة يمكن استثماره لصالح الوطن، ويمكنكم استعادة المبادرة التي خسرناها في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠١٨ بسبب هيمنة الأحزاب على السلطة، إنّ الاحتجاجات الحالية في بغداد والمحافظات لا أتصور أنها فورة وستخمد بل إنها قد تستمر، وأنتم أكثر قدرة على تحديد الخيارات المناسبة ولا احسب أن الاستخدام المفرط للقوة سينفع بل سيزيدها اشتعالاً، إنها انتفاضة غضب بسبب سوء إدارة الدولة بمرافقها المتعددة، لهذا اقترح المبادرة التالية وهي ذات شقين لتهدئة الوضع: ١- دعوة البرلمان إلى جلسة استثنائية وتبث علناً ليكون الشعب على اطلاع بمجرياتها. ٢- يطرح من قبلكم في البرلمان القضايا التالية: أ- تجميد مجالس المحافظات وتعيين محافظين مباشرة من قبلكم حتى الانتخابات القادمة أو إلى اشعار آخر. ب- تعديل وزاري يكون من خياراتكم بعيداً عن المحاصصة وبدون تدخل الأحزاب. وإذا رفض البرلمان ذلك فتعلنون بشكلٍ واضح استقالتكم أمام الشعب، أتصور أن هذه المبادرة ستكون لها الأثر في تخفيف الأجواء وامتصاص النقمة وتضعكم أمام خيارين أما قبول البرلمان بذلك أو الرفض، وإن كان خيارهم الرفض فسيكون موقفكم أمام الشعب قوياً وستكتب تاريخك من جديد، لا تنتظر حلاً من الأحزاب، هذه الفرصة لإنقاذ البلد من المتاهة ومبادرة للإصلاح كان الله في عونكم/ بحر العلوم).

على تشخيص مصلحة النظام ووجهنا مقترحاً للسيد رئيس الجمهورية بالسعي لتفعيله[٨].

٥-١٠ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٩ لايزال الوضع في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب وخاصة الديوانية والناصرية مربكاً، فقد أحرق المتظاهرون في مركز الناصرية أغلب مقرات الأحزاب، وهناك مجاميع بعثية ويمانية في الناصرية تستغل الأوضاع، بدأت الحياة في بغداد تعود إلى طبيعتها تدريجياً وقد شهدت أسواق بغداد ارتفاع أسعار المواد الغذائية والخضار بسبب منع دخول الشاحنات. على المستوى السياسيّ غرد السيد رئيس الجمهورية في السابع من شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ داعماً مقترح المرجعيَّة الدّينيَّة العليا[٩]. ومن جهة أخرى، طالب السيد الصدر الحكومة بالاستقالة واجراء انتخابات مبكرة، وهناك خشية في الأوساط من تحرك التيار الصدريّ وتناقلت الأخبار أنَّ السيد الصدر عازم على تعليق عضوية كتلة سائرون من البرلمان. اجتمع رئيس مجلس النواب بعشرات من المتظاهرين من محافظات مختلفة في قاعة الشبيبي في مجلس النواب للاستماع إلى مطالبهم، ويرى الحاج العامري أنَّ التركيز يجب أنْ يكون على إعادة الاستقرار وأنَّه ابلغ المسؤولين عن الاستعداد لنزول الألاف إلى الشارع إن استدعت الحاجة من أجل استقرار النظام السياسيّ[١٠].

---

[٨] في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، وجه كاتب السطور رسالة نصية إلى السيد رئيس الجمهورية يدعوه للسعي لتفعيل مقترح المرجعيَّة العليا حول تشكيل لجنة خارج قوى السلطة لتحديد خارطة الطريق للمشاكل الكبرى التي يعانيها البلد جاء فيها (تابعنا باهتمام بالغ بيان مكتب سماحة المرجع الأعلى اية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله، والذي حمّل فيه السلطات الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية) بالترتيب مسؤولية ما آلت أوضاع البلد نتيجة التراخي والتباطؤ في تشخيص ودراسة ووضع حلول للمشاكل التي يعاني منها المواطن العراقيّ والبلد. لقد أعاد سماحة المرجع الأعلى التذكير بمقترح سبق وأن قدمه إلى الحكومة الماضية بتشكيل لجنة من مجموعة شخصيات من خارج قوى السلطة لتلتقي مع الفعاليات المؤثرة في البلد وفي مقدمتهم المتظاهرين في كل المحافظات والاستماع إليهم ولوجهات نظرهم وتدرس الحلول وتضع الرؤى التشريعية والقضائية والتنفيذية لتفعيلها من مجالها القانوني والاستعانة بالدعم المرجعي والشعبي. فخامة الرئيس إن استمرار الاحتجاجات الجارية وتعطيل البلد كما هو حاصل منذ ٤ أيام، وانعكاس ذلك على الحياة العامة وغياب المبادرات الجادة من قوى السلطة تجعلنا نتمسك برؤية سماحة المرجع الأعلى بدعم تشكيل اللجنة المذكورة والتي تتطلب منكم بصفتكم حامياً للنظام السياسيّ والدولة ودستورها، لذا نقترح عقد اجتماع عاجل للرئاسات الأربع يصدر عنها بيان يرحب بدعوة المرجعيَّة ويعلن استعداده الكامل مع مقترح تشكيل اللجنة وما تقدمه من حلول ومعالجات لمطالب الشعب مع كامل المودة والاحترام/ بحر العلوم)

[٩] جاء في تغريدة رئاسة الجمهورية حول مقترح المرجعيَّة الدّينيَّة العليا الآتي (استجابة لدعوة المرجعيَّة الدّينيَّة سنعمل على تشكيل لجنة خبراء مستقلين من الشخصيات المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة وفتح باب الحوار البناء مع القوى الفاعلة وفي مقدمتهم ابناؤنا المتظاهرون وسنعمل في إطار الرئاسات والقوى السياسيّة لضمان ان تحظى هذه اللجنة بإجماع وطني وتوفير الأجواء المطلوبة لعملها دون تدخلات سياسية وستضع رئاسة الجمهورية كافة الإمكانيات لإنجاح هذا الجهد)

[١٠] في حديث للحاج العامري أثناء زيارته لنا في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ وبحضور نخبة من الاخوة إذ كان النقاش حول خطبة المرجعيَّة وتوجيهاتها في كيفية تشكيل اللجنة وصلاحياتها وارتباطها بالمرجعيَّة، فكان الرأي صريحاً

تم رفع حظر التجوال في السادس من شهر تشرين الاول عن بغداد وعاد الانترنت للعمل مدة مؤقتة، لا تزال تعيش بغداد هدوءاً حذراً فالأوضاع بحاجة إلى مبادرات لنزع فتيل الأزمة، أرسلنا إلى السيد رئيس الجمهورية مسودة قانون (الصندوق الوطنيّ لتشغيل وتطوير خريجي الجامعات والمعاهد العراقيّة) لدراسته والعمل بالتعاون مع الحكومة لتمريره. وكانت الأجواء السياسيّة تبحث عن وسائل ومبادرات لتهدئة الأجواء. لا تزال التوجهات بعيدة عن إقالة أو استقالة الحكومة أو المطالبة بالانتخابات المبكرة لكن يرى البعض بأنَّ أداء الحكومة متواضع جداً، وقد أشارت بلاسخارات الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق عقب المواجهات أنَّه يوم محزن في العراق وقد رفعت مذكرة عاجلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن.

تعرضت مكاتب بعض القنوات الفضائية إلى تخريب ومنها الفرات ودجلة والرشيد والعربية والحرة بسبب سياساتها فالبعض منها تحريضية حسب ما أشارت بعض الوكالات. تناقلت الأوساط السياسيّة وجود طرف ثالث في تأجيج الأوضاع في الشارع. لا تزال الساحة بحاجة إلى مبادرات لاحتواء الأوضاع ومنها العمل على التواصل مع القيادات الشابة المعتدلة للحراك الشعبي والاستفادة من الملتقى كمنصة للحوار. قدم رئيس الحكومة في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر تعديلاً جزئياً لإشغال وزارة الصحة بعد استقالة العلوان ووزارة التربية والصناعة والهجرة والاتصالات، ولم تمرر سوى ترشيحات الصحة والتربية واختل نصاب المجلس في تمرير الباقين، الانطباع الحاصل أنَّ التغيير شكلي ولازالت الوزارات تحت سطوة الأحزاب

الجمعة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ كانت خطبة الجمعة واضحةً وصريحة ومستنكرة التدخلات الخارجية في الأوضاع العراقيّة، وأشارت المرجعيَّة إالى أنَّ أي عملية اصلاح ستكون غير مجدية ما لم ثقدم الحكومة على تقديم الذين قاموا بعلميات الاختطاف والقتل وقنص المتظاهرين إلى القضاء، وأشارت إلى أنَّ هؤلاء خارجون على القانون مهما كانت انتماءاتهم، هذا وقد منحت المرجعيَّة الحكومة أسبوعين لكشف الحقائق أمام الشعب، لقد كان الانطباع العام عقب الخطبة بأنَّ المرجعيَّة وضعت رئيس الحكومة في زاوية حرجة وعليه المضي للكشف عن العناصر المسلحة التي دخلت لمواجهة المتظاهرين أو الاستقالة.

وواضحاً بضرورة دعم المقترح لعل فيه ما يخرج البلد من الأزمة. وأيضاً كان الحديث عن رؤية السيد الصدر في مجمل الأوضاع الجارية.

١٢-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ انشغلت الجماهير بزيارة أربعينية الإمام الحسين -ع-، وقد أمر السيد الصدر اتباعه بلبس الأكفان ورفع الأعلام العراقيّة في الزيارة، ومرت الزيارة بسلام وتميزت بجهد الحوزة العلمية في العمل التبليغي للمواكب والزوار. وقد صدر بعد الزيارة التقرير الأمني الذي أعدته اللجنة العليا للتحقيق في القوة المفرطة تجاه المتظاهرين والتي أدت إلى استشهاد ١٥٠ شخصاً واصابة ٦٠٠٠ شخص، وطالبت به المرجعيَّة في خطبتها الماضية.

في العموم لم يكن التقرير بمستوى التوقعات وقادراً على احتواء التوترات. كانت الأجواء المخيمة في مساء السادس من تشرين الأول يشوبها القلق الخوف وبدأ المتظاهرون بالتوجه إلى ساحة التحرير استعداداً لصباح الجمعة، وحرص الناس على تخزين المواد الغذائية أو السفر إلى الإقليم ولوحظ شحة النقد في البنوك خشية استغلال الأمر من قبل بعض المغرضين.

الجمعة ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ الجمعة الأولى بعد زيارة الأربعين، كان يوماً خريفياً يتطلع إليه العراقيّون بلهفة، فقد تجمع المئات في ساحة التحرير بوسط بغداد، كان التحشيد لهذه الجمعة مخيفاً وخاصة بعد خطبة الجمعة، وقد جاءت الخطبة التي ألقاها معتمد المرجعيَّة الشيخ الكربلائي متوازنة ساعية للتهدئة ورافضة لتقرير اللجنة الأمنية بشأن التحقيقات في سقوط الشهداء في المواجهات التي سبقت الزيارة، وطالبت المرجعيَّة الحكومة بإحالة التحقيقات إلى لجنة قضائية.

حدثت مواجهات في ساحة التحرير حيث أراد المتظاهرون عبور جسر الجمهورية للوصول إلى المنطقة الخضراء، وفي المحافظات ازداد الأمر سوءاً وخاصة في محافظات ذي قار وميسان والديوانية، وهاجم ملثمون مقرات الأحزاب في هذه المحافظات، وتم تقدير عدد الشهداء في هذا اليوم بحدود ٣٠-٣٥ شهيداً في مختلف المحافظات الجنوبية.

٢٦-٣١ تشرين الأول ٢٠١٩ هذا الأسبوع كان ملتهباً في بغداد ومحافظات الناصرية وميسان والديوانية والكوت وبابل، وشهدت منطقة الجادرية بالكرادة تشيع أحد قيادات حركة العصائب، وأعلنت سائرون عن تحولها إلى المعارضة في البرلمان، إذ بدأت الاعتصام مساء يوم ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر وأعلنت أنَّها ستأخذ إجراءات دستورية لإقالة عبد المهدي. وأشارت الاخبار إلى حرق بيوت بعض المسؤولين في الناصرية،

وكان هناك اقتراح بإعلان الاحكام العرفية في بعض المحافظات[١١]. وترددت أخبار عن احتمالات قدوم بعض المتظاهرين إلى منطقة الجادرية.

بدأت حركة اعتصامات طلبة الإعداديات والجامعات في بغداد دعماً للمتظاهرين، وعرضت إحدى القنوات الفضائية لقاءً لنائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة منددا بالنظام السياسيّ معرباً عن اعتقاده بأنَّ هذه التظاهرات تؤشر إلى نهاية حقبة سياسية بعد التغيير، وأنَّ الناس تشبعوا بسياسات غير مقبولة، ووُجهت هذه التصريحات باستغراب العديد من السياسيّين باعتبار المتحدث يتبوأ موقعا بارزاً في الحكومة وليس من عادته زج نفسه في القضايا السياسيّة. وكما أعرب بعض الدبلوماسيين الأجانب في لقاءات منفصلة أنَّ هذه التظاهرات دليلٌ على رفض الشباب العراقيّ للقيادات السياسيّة التي لا تفكر إلَّا في مصالحها، وأبدى أحد السفراء الخليجين قلقه بما تشهده الساحة من اضطرابات مشيراً إلى أنَّ الجميع في مركب واحد وأنَّ من يعمل في إيجاد ثقب في السفينة يجب أنْ يشعر بأنَّ مصير الجميع واحد.

وفي الثامن والعشرين من شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٩، عقد مجلس النواب جلسة بحضور ٢٢٠ نائباً واتخذ قرارات تاريخية ومنها حل مجالس المحافظات وإنهاء الامتيازات للرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة، وازدادت وتيرة المفاوضات السياسيّة بعد زيارة وفد من تحالف فتح إلى السيد الصدر، وبدت الأوساط السياسيّة تستشعر بوجود بارقة الأمل للخروج من المأزق عبر تقديم الحكومة استقالتها، وقد ابدى رئيس الحكومة استعداده فيما إذا تم اتفاق الكتل السياسيّة على البديل.

زار بغداد وفد أمريكي[١٢] لاستقصاء الحقائق وللتعرف على وجهات النظر العراقيّة، كانت رؤيتنا واضحة باتجاه ما يجري على الساحة من احتجاجات والتي يحاول الاعلام العربي

---

[١١] رسالة كاتب السطور إلى رئيس الوزراء بشأن إعلان الاحكام العرفية في بعض المحافظات ومنها الناصرية حقناً للدماء

[١٢] زيارة الوفد الأميركي برئاسة نائب السفير الأميركي في بغداد السيد برأين مكفيتيرس والسيدة آن كاسبر الوزيرة المستشارة للشؤون السياسيّة و الدكتور حنيفا أورتز مسؤول تجارة والاستثمار وبحضور النائب الدكتور صالح الحسناوي اذ أشاروا برغبتهم في الاستماع الى تقييم لمستجدات الوضع السياسيّ وما يجري في التظاهرات واجراءات الحكومة الراهنة، فتحدث د الحسناوي أن ما نراه اليوم كان متوقعاً، وكمثال ما يحدث في كربلاء، فهناك تركيز إعلامي في كل يوم حول المحافظة وتهويل وتضخيم لما يجري هناك خلاف للواقع. وأشرت في حديثي للزائرين بأنَّ المشكلة ليست آنية ويمكن أنْ نؤشر إلى انتخابات العام الماضي وعدم المشاركة الواسعة للناس في الانتخابات بسبب عدم رضاهم على أداء الكتل السياسيّة فجاءت نسبة المشاركة متدنية وما رافقتها من حالات تزوير وتشكيك كلها القت بظلالها على تذمر الناس، وكذلك ما حدث في البصرة في صيف عام ٢٠١٨ لم يتم اتخاذ العبر والدروس منها. وجاءت خطبة المرجعيَّة لتؤشر إلى خارطة طريق عبر اختيار شخصية مستقلة وترك الخيار له لاختيار وزرائه ومحاسبتهم من قبل البرلمان وأوضحت المرجعيَّة ضرورة فصل المسار التشريعي عن التنفيذي لتحجيم دور الأحزاب في السلطة التنفيذية، وأشارت المرجعيَّة إلى ضرورة وجود قانون انتخابات عادل ومفوضية مستقلة حقاً واجراءات جادة لمكافحة الفساد والعمل على تتحسين الخدمات، وحذرت المرجعيَّة القوى السياسيّة من ان عدم

والأجنبي أحياناً تضخيمها غير أنَّ ذلك لا يلغي وجود إشكاليات بنيوية في جسد النظام السياسيّ تحتاج إلى معالجات إصلاحيَّة جذرية.

وفي الأسبوع ذاته أعلن أساتذة وطلبة الحوزة العلمية في النَّجف تعطيل الدروس لمدة ثلاث أيام دعماً من النَّجف للمتظاهرين السلميين، وجاءت هذه الخطوة بوصفها رسالة إلى أن ما يجري في الشارع العراقيّ من احتجاجات هو حق مشروع وما يواجهه الناس من استخدام مفرط للقوة غير مبرر، وهي خطوة تحسب لأساتذة الحوزة وطلبتها بتقريب المسافات بينها وبين المتظاهرين السلميين. وكان هناك جوٌّ في الحوزة العلمية يدفع بعدم الابتعاد عن الشارع العراقيّ وأنَّ التزام الصمت في هذه الظروف قد لا يفسر تفسيراً سليماً، وكان من المقرر التحشيد لتظاهرة في بغداد من قبل أنصار المرجعيَّة دعماً للمتظاهرين غير أنَّ مكتب المرجعيَّة أمر بإلغائها خشية استغلالها من قبل مجاميع أخرى.

الجمعة ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ جاءت خطبة الجمعة التي ألقاها معتمد المرجعيَّة السيد الصافي متميزة ومختصرة وأشارت إلى أسفها لاستمرار المواجهات بين المتظاهرين والقوات الأمنية، وكانت واضحة بدعمها للمتظاهرين وطالبت القوى الأمنية احترام سلمية المتظاهرين. وأشارت الخطبة إلى احترام الإرادة العراقيّة ورفض أي وصاية أو توجه من شخص أو جهة أو طرف أو جهة إقليمية أو دولية عليها، وعبرت عن إنَّ الاستفتاء والانتخابات الدورية اسلوب للتعبير، وعلى الجميع اتخاذ قرارات صعبة ورفضت زج القوات القتالية في مواجهة المتظاهرين، وكانت انعكاسات الخطبة على الشارع واضحة وشهدت بغداد زيادة كبيرة من المشاركين في ساحة التحرير، ونقلت

الالتزام سيؤدي إلى هيجان الشارع العراقيّ وسيطور الشارع من آليات احتجاجاته السلمية. ولقد تم اختيار شخصية مستقلة ولكن الكتل السياسيّة كانت مهيمنة على المشهد منذ لحظة منح الثقة في المجلس، ولم تقدم الحكومة شيئاً خلال عام واحد يرضي الشعب وكان هناك انطباع عند الشعب بأنَّ الحكومة فسحت المجال أكثر أمام التدخلات الخارجية. واضفت في حديثي علينا أنْ نعي أن القوى المؤثرة في الشارع العراقيّ لا زالت كما هي أولا: إيران وثانيا المرجعيَّة وثالثا وإمريكا، وما حدث من استخدام مفرط للقوة وسقوط المئات من الشهداء أثار حفيظة المرجعيَّة الدّينيَّة العليا، لذلك جاءت خطبتها يوم ١٢ تشرين الأول الماضي، ولعلها كانت أقسى خطبة منذ عشر سنوات، اذ أشارت في الخطبة إلى وجود جماعات مسلحة خارجة على القانون قامت بالقنص والخطف والقتل وطالبت المرجعيَّة بلجنة تحقيقية خلال أسبوعين للكشف عن الجناة بشكلٍ مهني وشفاف، ومع الاسف جاء التقرير الحكومي غير متكامل وأدان التقرير القوات العسكرية لوحدها دون سواها، ورفضت المرجعيَّة التقرير وطالبت بتشكيل لجنة قضائية للتوصل إلى الحقائق. واشرنا الى ان هذا الدور المرجعي المهم في هذه الفترة يتعرض إلى موجة استعداء من قبل قناة (الحرة) ونستمع إلى بعض التبريرات بحجة كفالة الأعلام وهذا التبرير ليس مقبولا حيث سيساهم من استغلاله من قبل البعض. وفي قناعتنا أن أغلبية المتظاهرين يبحثون عن إصلاح حقيقي ويطالبون بتغيير الحكومة وتعديل الدستور ونظام انتخابي عادل واستقلالية المفوضية وإشراف اممي على الانتخابات. ولا شك أن هناك قوى تحاول استغلال الوضع وتدفع بمزيد من التحريض، فليس من صالح الجميع إسقاط النظام بل على الشعب العراقيّ العمل على اصلاحه بجدية.

الفضائيات مشاهد حية من اندفاع الناس نحو الساحات، وكانت العوائل فرحة ومسترخية تجوب شوارع بغداد بالأناشيد الوطنيّة إلى ساعة متأخرة من الليل، وحدثت بعض المصادمات ولكن بشكلٍ عامٍ أقل، وشهدت ساحات الاحتجاج اندفاع الناس نحو تقديم الاكل والشرب المجاني ونصب الخيم للأطباء لإسعاف الجرحى والمصابين في منظر قلّ نظيره للتعبير عن التلاحم العراقيّ، وبغض النظر عن الدوافع والمؤثرات كانت تظاهرات بغداد والمحافظات الجنوبية تعبر وبشكلٍ واضح عن الفجوة بين الشعب والكتل السياسيّة المتصدية، واللافت للنظر بعد خطبة الجمعة كانت شعارات المتظاهرين وخاصة تظاهرات كربلاء أكثر تهجما نحو التدخلات الخارجية.

٧-٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ تواصل بعثة الأمم المتحدة اجتماعاتها مع قيادات الشباب المنتفضين وتسهل لقاءات لهم مع رئاسة الجمهورية ومكتب رئيس الوزراء وبعض الشخصيات المستقلة، وقد قدّمنا لهم اقتراحات للعب دور إيجابي أكبر في تهدئة الأوضاع. وناقشنا تفاصيلها مع القسم السياسيّ في البعثة[١٣] وقد أعربت بعض

---

[١٣] زارنا السيد محمد النجار من القسم السياسيّ في بعثة الأمم المتحدة (يونامي) لمناقشة المقترحات لاحتواء ازمة التظاهرات، وقد ناقشنا بعض الاقتراحات للأمم المتحدة ومنها تشكيل لجان للتواصل مع المتظاهرين وأُخرى لمكافحة الفساد والثالثة للمساعدة في تشريع القوانين المهمة. وتم اتفاق أولي في تعضيد اللجان المقترحة بشخصيات عراقية كفوءة، والدعوة لحضور دائرة مستديرة صغيرة بحدود ٢٠ شخصية من قيادات الحراك الشعبي بدعوة من الامم المتحدة للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة. وأعلمنا السيد النجار بأنَّ البعثة على تواصل مستمر مع رئاسة الجمهورية ومكتب رئيس الوزراء وتم طلب لقاء مكتب المرجع الأعلى السيد السيستاني في النَّجف ولقاء مع السيد الصدر. وأشار إلى ان البعثة سهلت عقد لقاءات مع بعض الشباب المتظاهرين مع مكتب رئيس الجمهورية ومكتب رئيس الوزراء للاستماع إلى وجهات نظرهم. وقد أكدنا لهم ان الأزمة كبيرة وبحاجة إلى جهود استثنائية ومع الشكر لما تقوم به البعثة ولكنه دون المستوى المطلوب.

وقد كنا قد أعددنا مسودة رسالة لبعثة الأمم المتحدة في العراق في الثالث من شهر نوفمبر من عام ٢٠١٩ وفيها نطالب البعثة بدور إيجابي أكبر في أزمة الاحتجاجات والمرشحة لاستمرار والخشية من اسالة المزيد من الدماء العراقية الغالية، وخاصة وأن يونامي تحظى بمقبولية من قبل المحتجين ومن أغلب الأطراف العراقيّة وعليها استثمار المقبولية والتحرك السريع والمبرمج سعياً لعدم انجرار العراق إلى الفوضى. وأكّدنا أن مقبوليتها لدى المرجعيَّة الدّينيَّة العليا والدولة (الحكومة والبرلمان) تؤهلها لان تقوم بجهد مميز لاحتواء الأزمة وتقليل أضرارها وأن تصبح محورا أساسيا حياديا بين الأطراف المؤثرة على الساحة. وفي هذا السياق، اقترحنا تشكيل فريق استشاري استثنائي يضم من بين أعضائه أشخاص من الذين عملوا في البعثة سابقا مثل السفير كوبيتش وجورج بوستن وآخرين ممن لهم خبرة ومعرفة بشؤون العراق وتنسيبهم للعمل في العراق لفترة قصيرة لمساعدة الممثل الخاص وبدعم مباشر من الأمين العام للأمم المتحدة والاستعانة بفريق عراقي محايد. وأن تقوم يونامي بتسليط الضوء إعلامياً على مهمة الفريق الاممي واشعار كل الاطراف بدورها لاحتواء الأزمة وإيجاد حلول لها. **ويكون الفريق على تواصل مع مكتب المرجعيَّة الدينية العليا في النَّجف وأن** يقوم الفريق بزيارات دورية مكثفة لساحات التظاهرات في التحرير والمحافظات الساخنة للتعرف على مطالب المتظاهرين، وإقامة ورش حواريَّة تهدف في خلال أيام معدودة إلى إقامة ندوة موسعة للمتظاهرين تضم ١٠٠ شخصا من الوجوه المقبولة والمعتدلة لتوحيد المطاليب واشعارهم بأنَّ يونامي الجهة الحيادية التي تعمل على المساهمة في بذل وسعها لإنقاذ العراق. تأسيسا على توجهات المرجعيَّة ونداء رئيس الجمهورية الذي أطلقه في اجتماعات الأمم المتحدة في نيويورك، والتواصل مع السلطات القضائية والجهات المعنية بهذا الشأن. هذه خطوط عريضة للمبادرة التي طالبنا يونامي دراستها والعمل بها في أسرع وقت.

الدول الخليجية عن قلقها عن الأوضاع التي يمر بها العراق وخاصة دولة الكويت. زيارات لمسؤولين كبار من الجمهورية للتعرف عن كثب أوضاع الساحة بعد الانتقادات التي تضمنتها الخطبة الأخيرة للمرجعية. وأشارت بعض المصادر إلى أنَّ المرجعيَّة العليا لديها محددات لا يمكن تجاوزها ومنها احترام إرادة الشعب وأنها أعطت من رصيدها للوضع القائم ولا يمكنها تقديم المزيد، وأنَّ مسألة إراقة الدماء قضية جوهرية لا يمكن السكوت عنها، فرؤية النَّجف تتلخص في دعمها لمصالح عامة الناس والوقوف معهم وليس في مقدورها السكوت على إراقة الدماء. ويعتقد البعض من الاخوة في الجارة أن التوجه لتغيير الحكومة بشكلٍ عام لا يساهم كثيراً في استتاب الوضع بل يضعفها. وفي جانب آخر كان البعض من القيادات يرى الحاجة إلى الدعوة إلى تظاهرات مقابلة لإحداث توازن، وأنَّ هناك تدخلات خارجية للتحريض ضد الحكومة والنظام السياسيّ[١٤].

هناك ضرورة لمبادرات وطنية من قوى سياسية معتدلة خاصة، والمطالبات باستقالة الحكومة لم تلق صدى واسعاً، وهناك قلق لعودة المواجهات والاعتقالات وخاصة أثناء انقطاع الانترنت، وهناك اضطرابات في الناصرية والبصرة، وأنباءٌ عن مشاركة اتباع التيار الصدريّ في الاحتجاجات.

رئيس الجمهورية في أربيل لمناقشة القيادات الكردية حول المستجدات السياسيّة وأنهت لجنة التعديلات الدّستوريّة التي رعتها رئاسة الجمهورية تعديلاتها على بنود الدستور. البدء في الاتصال مع بعض الشخصيات المستقلة من المتظاهرين للتعرف على المؤثرين من القيادات المنتفضة المعتدلة للدعوة إلى حوار إيجابي لتفهم المطالب.

في اليوم السادس من شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١٩ لا تزال الفوضى تعم بغداد والمحافظات، وانتشرت مجاميع صغيرة للقيام في غلق الدوائر وقطع الشوارع، وظهر اتجاه آخر من المتظاهرين يحاول غلق المصافي والموانئ والبنوك والدوائر الحيوية، وهذا التصعيد من قبل المتظاهرين من المُحتمل أنْ يكون رد فعل لتوجهات الحكومة

---

[١٤] تناقلت بعض المصادر اخبارا غير دقيقة مفادها أن خطب الجمعة لا يطلع عليها السيد المرجع الكبير وخاصة خطبة الجمعة الاخيرة التي ألقاها السيد الصافي. وجاء الرد من مصادر مطلعة من داخل مكتب المرجعيَّة بأنَّ مسودة الخطبة الثانية عرضت على السيد الكبير فكان رأيه انها ضعيفة ويحتاج الوضع إلى خطاب أقوى فقدمت له مسودة جديدة وأجرى عليها شخصياً تعديلات، ونقل مصدر أخرى يشير إلى أن المسودة الاولى كانت قاسية فطلب منهم تخفيف الخطاب وقدمت نسخة معدلة من الخطبة وأجرى عليها بعض التعديلات، وفي كلا الحالتين تظهر بأنَّ السيد الكبير يطلع على تفاصيل الخطبة قبل إرسالها ويجرى عليها التعديلات المطلوبة.

حيث صرح رئيس الحكومة في جلسة مجلس الوزراء فيها لغة من الحزم باتجاه المتظاهرين وقطع الامدادات عن ساحات التظاهر وتطبيق قانون مكافحة الإرهاب وملاحقتهم بعيداً عن القضاء، وأشار البعض إلى أن لغة الخطاب المتشدد قد يكون مستمداً من تجارب بعض الدول الإقليمية في مواجهة الاحتجاجات. وتناهت أخبار عن احتمال تنظيم الحشد والأحزاب المؤيدة للحكومة تظاهرة يوم الخميس السابع من تشرين الثاني تأييداً للحكومة.

وشددت الخارجية الأميركية على أنَّ أمريكا ترفض أيَّة وصاية على الشعب العراقيّ وعلى الحكومة العراقيّة التعامل بحرص على رغبات الشعب وجاءت تغريدة وزير خارجيتها بأنَّ الشعبين العراقيّ واللبناني يستحقان حياة أفضل، وعلى إيران إيقاف تصدير الفساد إلى البلدين.

وشاركت السفارة البريطانية ببيان آخر في نفس السياق، أمَّا يونامي فأشارت في بيانها الصادر في السادس من تشرين الثاني ٢٠١٩ ان عدد القتلى منذ ٢٥ تشرين الأول، أكتوبر ٢٠١٩ حوالي ٩٧ قتيلاً وعدد من الجرحى.

وفي ذات الوقت، أشار رئيس الحكومة في حديثه بأنَّ مجاميع تقدر بحدود ١٥٠ شخصاً بلباس عسكري ويتقدمون التظاهرات يحاولون افتعال الاشتباكات وإحداث المواجهات. ولا تزال المطالبات باستقالة أو إقالة الحكومة مستمرة من قبل الناس وتصر الحكومة بأنَّها على استعداد للإستقالة إذا اتفق الجميع على البديل ليصبح الانتقال سلساً [١٥].

---

[١٥] **رؤيتنا للمشهد السياسيّ:** شهد ملتقانا طوال الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ عن زيارات مجاميع شبابية من مختلف التيارات السياسيّة واكاديمية واجتماعية وكانت الأحاديث الأساسيَّة تدور حول التظاهرات ومصير الحكومة باحثين عن أجوبة عن مستقبل البلد، ويمكن اختصار رؤيتنا كالتالي (إن التحديات التي تواجه الشباب المتظاهرين، فهم من جهة في قطيعة مع الحكومة والبرلمان، ومن جهة ثانية الدولة في غربة بكلّ مؤسساتها، أما الكتل السياسيّة فهي متهمة بكلّ شيء، وبالتالي كل في واد. أما قوانين الحياة والسنن الإلهية تقضي التدريج في عملية التغيير، فلا أحلام المنتفضين بأكملها ستجد النور ولا الكتل السياسيّة ستكون قادرة من الان فصاعداً أن تحتفظ بامتيازاتها واحتكارها للسلطة والثروة، ولا الحكومة ستجد هيبتها ثانية في الشارع بالشكل المناسب، إذن كيف سيكون المشهد؟ إذا نجح المتظاهرون في تنظيم صفوفهم وتوحيد مطالبهم ولربما يجدون العون من ضامن محايد كيونامي ليفتح لهم آفاق تفاوض بين الجانبين حينئذ يمكن الحديث عن ركيزة جديدة في المشهد السياسيّ يمكن أنْ تلعب دوراً في القابل من الأيام، وإذا كانوا محظوظين مع نظام انتخابي عادل ومفوضية مستقلة يمكن أنْ يحقق عبر ذلك في الانتخابات المقبلة نتيجة لابأس بها وقد تتراوح عن حصولهم على ٤٠-٥٠ مقعداً وهذه المقاعد سيحصدونها من جرف الأحزاب السياسيّة المتصدية، أما الكتل السياسيّة فسينحسر حجمها ودورها بشكلٍ تدريجي، قانون الإزاحة الارخميدية لا يمكن تطبيقه، فلا يمكن للشباب إزاحة الأحزاب، ولا يمكن للأحزاب الاستمرار في وضعهم الحالي فلابد إذن على الطرفين تخفيض سقف التوقعات وكل طرف عليه ان يعض على جراحه، وتبدأ عملية التعشيق، أين الإشكاليَّة؟ البعض لا يرى ان التحول الذي يجري في الشارع العراقيّ هو تحول مفاهيمي بل هي عملية إحلال وأن الحاضر الشبابي يحاول اجتثاث الحاضر ومن يدريك لعله بعد سنوات عشرة سياتي الجيل الآخر لاجتثاث الجيل الموجود، هذه العملية سوف لا ترقى إلى تغيير مفاهيم مجتمعية وعلى كل حال انما سنلحظه في القادم من الايام نوعا من التحول التدريجي أو

الجمعة ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ كانت الخطبة الثانية لهذا الاسبوع قوية ومخصصة عن الحدث الأساس وهو الاحتجاجات، وأشادت المرجعيَّة الدّينيَّة العليا بالمتظاهرين وسلميتهم واستذكرت أرواح الشهداء بمناسبة مرور أربعين يوماً على وفاتهم. وأشادت بالقوى الأمنية وطلائعهم بحماية المتظاهرين، وأشارت إلى أنَّ الاعم الأغلب من المتظاهرين سلميين وقلة منهم خلاف ذلك، ووجهت إلى المتمسكين بالسلطة تحذيراً بأنَّ هناك فرصة فريدة يمكنهم إصلاح الأمر والتخلي عن المحاصصة المقيتة والسياسات التي تم اتباعها طوال السنوات الماضية. وحذرت المرجعيَّة المتظاهرين من المندسين البعثيين، ولأول مرة تشيد المرجعيَّة بالقوات الأمنية ومجاميعها الحارسة لثغور البلد الذين ضحوا من أجل الوطن والشعب-أشارت إلى الحشد الشعبي.

٩-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ الأزمة تتعقد بمرور الزمن والحكومة والقوى السياسيّة ليس لديها الكثير مما تقدمه لحلحلة الأزمة، ولعل الأمور اختلفت عما كانت عليه، مما تطلب الاستعانة بالأخوة في لبنان[١٦]، لقاء الممثل الخاص للأمم المتحدة بلاسخارت مع المرجع الأعلى السيد السيستاني في النَّجف، وفيها أكَّد على عدم جدية القوى السياسيّة في تحقيق الإصلاحات [١٧]. وأول موقف رسمي للولايات المتحدة بشأن

الإزاحة الجزئية. أين تكمن خشيتنا؟ الخوف من القادم والخشية من أن الطرف المنتفض سيقع في مستنقع المال والسلطة وهنا تكمن المشكلة، وأشار أحدهم إلى مفهوم قرآني يتعلق بالنبي موسى (ع) وبني إسرائيل عندما دخلوا مرحلة التيه لمدة أربعين عاماً لقد فشلوا في تحقيق ما يريدوه ولكن الجيل الذي ولد في التيه جيل جديد ليس له علاقة بما عمله فرعون قاد عملية التغيير.

[١٦] **رؤية من خارج الصندوق:** في مقارنة بين الحراكين العراقي واللبناني، ورد في حديث مع أحد قيادات حزب الله اللبناني عندما سأله السيد اللبناني عن أوجه الشبه بين الحراكين، فأجابه أنهما مختلفان كلياً، فمن الصعب المقارنة، فخصائص البلدين مختلفة وهذا ما يصعب عليكم فهمه فأهل الشام وهذا التأريخ يشهد بشواهده أنهم شعب طاعة لذا كان معاوية عارف أين يضع مركز حكمه، أما العراق فشعب عصي متمرد لذلك ليس غريباً أن تعرف ذلك من المدارس الفقهية ومن أشهرها مدرسة الراي وهي عراقية الهوى، وأن هذه الخصوصية العراقية غائبة عن أصحاب القرار. ولعل الاعتماد على اناس جاهلين بحقيقة الامور، وانشغلوا بمصالحهم الخاصة انستهم هموم الناس. نحن نؤمن بأنَّ العراق يحتاج إلى سياسات مختلفة ليست بالضرورة متقاطعة ولكنها ليست متماثلة. خيارات الحكومة تحتاج إلى مراجعة جادة فالمفارقة لقد تخلى عن رئيس الحكومة من هو قريب جداً منها (نائب رئيس الوزراء) لقد تخلى عنه في ساحة المحنة وصرح في ذروة الأزمة انتهاء النظام السياسيّ الراهن. وأشار في تعليقه إلى نماذج عديدة غرقوا في الفساد والمصالح ويحاولون استغلال الفرصة وإعادة انتاج أنفسهم ثانية، ولابد من التفكير الجاد لتغيير السياسات والا فالأمور ستذهب إلى المجهول.

[١٧] **زيارة النَّجف:** عقدت لقاء ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة جنين بلاسخارات مؤتمراً صحفياً عقب زيارتها المرجع الأعلى السيد السيستاني حيث أشارت إلى تأكيد المرجعيَّة على المتظاهرين أن لا يعودوا بدون تحقيق مطالبهم وأشارت إلى قلق المرجعيَّة من عدم جدية القوى السياسيّة في تحقيق الإصلاحات وطالبت الرئاسات بضرورة العمل ضمن جداول زمنية للإصلاحات وأشارت في نقتطها الاخيرة وبخلاف ذلك سيكون سلوك آخر. خلق هذا التصريح بعض الاجتهادات ونوقشت اثناء زيارة السيد محمد النجار لنا مساء نفس اليوم من اللقاء مع المرجعية و بحضور السادة الحسيني والحسناوي والعادلي والغريفي والدفاعي والسيد هاشم، متحدثاً عن زيارته مع ممثلة الامم المتحدة جنين إلى النَّجف ولقائهم السيد السيستاني وبحضور نجل المرجع الديني. وأشار السيد النجار في معرض حديثه أن قابليات نجل المرجع السيد محمد رضا وقدراته السياسيّة متميزة

الاحتجاجات ومطالبتها بالحاجة إلى إجراء انتخابات مبكرة وإصلاحات انتخابية، ووقف العنف ضد المتظاهرين، ومواقف المرجعيَّة ويونامي والتصريحات الرسمية للولايات المتحدة جاءت كلها لغير صالح الحكومة والقوى السياسيّة الداعمة للحكومة.

بدأت لجنة التعديلات الدّستوريّة النيابيَّة أعمالها برئاسة النائب فالح الساري والنائب محمد تميم وبحضور رئاسة مجلس النواب والأمم المتحدة وممثلي المتظاهرين، وخبراء وأساتذة القانون الدّستوريّ لوضع خارطة طريق[١٨]. وفي لقاء مع بعض القوى السياسيّة، كان اعتقادها ان كل هذه التصريحات لا تخرج منها خطة عمل، فاقترحنا عليهم الطلب من يونامي عقد اجتماع مع الكتل السياسيّة والاستفادة من علاقاتها مع الجميع. وقد أشار البعض إلى أنَّ رئيس الحكومة ينوي إجراء تغيير وزاري على مرحلتين، وكل مرحلة تتضمن عشرة وزراء ويواجه رئيس الحكومة الرفض حين مفاتحته لبعض الشخصيات للمشاركة في وزارته. وفي هذا الصدد تم اقتراح اختيار بعض القيادات

ونادرة، وأشار النجار إلى ان دوره في الاجتماع كمترجم من المرجع الأعلى إلى الممثلة ومنها إلى المرجع الأعلى، لذا أصبح واضحا لديه مضمون الحديث. لذا ما جاء في المؤتمر الصحفي مطابقا لما دار في الاجتماع. وأشار النجار الى أن لقاء النَّجف منح الممثلية قوة على الصعيد السياسيّ والإعلامي ويشعرون بأنَّ هناك تطابق بين النَّجف وبعثة الأمم المتحدة (يونامي) في الرؤية، وقد سأل النجار كيف فهمت ما تعنيه المرجعيَّة حين أشارت (إلى انتهاج سلوك آخر فيما إذا فشلت السلطات في تحقيق الإصلاحات) قال لا يدري ولكن هناك خيارات كثيرة لديهم. و أشار في حديثه إلى استمرار البعثة التواصل مع المتظاهرين ويعتقد ان الاجتماع الموسع الذي عقد يوم الخميس الماضي مع المتظاهرين في فندق بابل ببغداد وكان العدد يتجاوز ١٠٠ شخصاً كان مفيداً وستتواصل البعثة هذا الاسبوع اجتماعاتها مع عدد آخر منهم، وكانت البعثة على اعتقاد بانهم على تواصل مع ٥٠٪ من المتظاهرين، وترى الشي المهم أن المتظاهرين يرغبون في ان تحقق لهم يونامي بعض القضايا الآنية منها وقف الاعتقالات واطلاق سراح المعتقلين وايقاف عمليات الخطف وعدم استخدام الغازات المسيل للدموع ، وأشار النجار إلى انه تم التواصل مع مكتب السيد رئيس الوزراء والقيادة المشتركة للعمليات في إيصال نقل الشكاوى مباشرة وندعو قادة الجيش والشرطة للتواصل مع المتظاهرين. وقد شكرنا البعثة على جهودها وأشرت للنجار بأنَّ دور يونامي حاليا كشرطي مرور في مفترق طرق، على يمينه المرجعيَّة الدينية وعلى يساره المنتفضين وأمامه الرئاسات الثلاث والقوى الأمنية ومن خلفهم الكتل السياسيّة، هذه الجهات الاربعة تتطلع إلى يونامي لإنجاز شيء على الارض، ويجب توطيد علاقتكم مع المنتفضين وإشعارهم بأنَّكم محامي وضامن لحقوقهم وان دعم المرجعيَّة لكم يساعد على ذلك، وفي نفس الوقت تواصلكم مع مؤسسات الدولة بشقيها الحكومي والبرلماني والقوى الأمنية مهم لتلبية احتياجات المنتفضين الآنية وتقليل عمليات العنف، يبقى الجهة الخلفية وهم الكتل السياسيّة رغم أنَّ البعض منهم لا يستشعر بخطورة الوضع، نعتقد عليكم التواصل معهم بشكلٍ دوري ونقترح اصدار تقرير يومي يتضمن تفاصيل الجهود ويتضمن خط ساخن مع وحدة حقوق الانسان وكذلك محاولة عقد اجتماعات دورية مع المتظاهرين واطلاعهم على ما تم انجازه من قبل يونامي ومثلا اطلاعهم بشكلٍ مباشر على تفاصيل الحوار مع السيد السيستاني.

[١٨] أشار الدكتور فؤاد معصوم رئيس الجمهورية السابق عند زيارته في محل اقامته مع النائب الدكتور الحسناوي حيث دار الحديث حول التعديلات الدّستوريّة وأشار الى انها ضرورية ولكن ليس وقتها الان واستشهد بما افرزته لجنة التعديلات الدّستوريّة التي شكلت في الدورة الاولى برئاسة الشيخ همام حمودي ود عدنان الجنابي حيث انتهى الراي إلى وجهتين الاولى وكان هو يقودها دعونا نجري التعديلات في الامور المتفق عليها والأخرى يقودها حمودي برأي مخالف حيث كانت رؤيته طرح كافة النقاط في سلة واحدة. وما يتعلق بالنظام الرئاسي أشار إلى صعوبة القبول به الان، وان المكونات التي شاركت في كتابة الدستور وتحديدا الشيعة والكرد وضعوا مساحات كافية لهم كضمانات للمستقبل نتيجة عقدة الخوف التي لازمتهم من الماضي .

الشبابية في تشكيل الوزارة إضافةً إلى استحداث وزارة لشؤون الحراك الاحتجاجي لضمان مشاركة المنتفضين في القرار السياسيّ وأبلغنا الرأي للأمم المتحدة.

الأوضاع في محافظة ذي قار قلقة، واعتصامات الطلبة مستمرة رغم إعفاء قائد شرطة المحافظة.

بدأت الامور تميل للهدوء في ١٢ من شهر تشرين الثاني رغم رفض الطلبة في بغداد والمحافظات العودة للدراسة، فمثلاً في النَّجف هناك مجاميع من الشباب تقوم بإغلاق الجامعات ودوائر الدولة الرسمية، ولا تزال هيبة الدولة غائبة وتحتاج إلى وثبة لإعادتها.

دخلت الانتفاضة يومها العشرين ابتداءً من ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ولاتزال الفوضى مستمرة في بغداد والمحافظات وبدأت تظاهرات الطلبة وهم باللباس الأبيض في بغداد والنَّجف وكربلاء وبابل كانت كبيرة، وفي الناصرية تم حرق بيوت بعض المسؤولين وامتدت إلى الشطرة إذ تم حرق بعض مقرات الأحزاب، وتحركت نحو الغراف وتم تفريقهم باستخدام قنابل الغاز، هناك أحاديث حول ضرورة اقناع من بيده الأمر باستقالة الحكومة[١٩].

الجمعة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ مفاصل مهمة من خطبة الجمعة:

اولاً: أكَّدت المرجعيَّة مساندتها الاحتجاجات مع ضرورة الالتزام بالسلمية، وأدانت الاعتداء على القوات الأمنية والممتلكات الخاصة والعامة، وتدين كل أعمال العنف والتخريب سواء من المتظاهرين أو القوات الأمنية.

ثانياً: طالبت الإسراع في إقرار قانون انتخابات منصف يعيد ثقة المواطنين ولا ينحاز إلى الأحزاب، ويمنح فرصة حقيقية لتغيير القوى التي حكمت البلاد طيلة السنوات الماضية -إنْ أراد الشعب التغيير-وأي قانون لا يمنح للناخبين الفرصة للتغيير لا جدوى منه.

ثالثاً: طالبت بإقرار قانون جديد لمفوضية الانتخابات المستقلة للانتخابات يعد إليها الاشراف على الانتخابات بحيث يُوثق بحياديتها ومهنتيها.

---

[١٩] تناقلت بعض المصادر عن حديث صريح للشهيد أبو مهدي المهندس في اجتماعه مع بعض القيادات السياسية الذين كان البعض منهم يتحدث بسلبية حول أداء رئيس الحكومة والحاجة إلى تغييره والتحرك على الأحزاب لإقناعها بذلك، فأشار المهندس بوضوح عن اس المشكلة وقال ان المسألة ليس في عبد المهدي وعليكم أن تغيروا من سلولكم السياسيّ وهذا ما يطالب به الناس، المتظاهرون والمرجعيَّة ترى أنكم اساس المشكلة.

رابعاً: وأشارت وبالرغم من الدماء الزكية التي سالت في (الطريق المشرف) للاحتجاجات، ولكنها ترى لم تنجز الحكومة شيئاً يستحق الاهتمام، وذلك يثير الشكوك حول قدرة أو جدية القوى الحاكمة في تنفيذ مطالب المتظاهرين في حدها الأدنى.

خامساً: وترى المرجعيَّة أنَّهم تظاهروا بشكلٍ غير مسبوق وقدموا التضحيات الجسام لأنهم لم يجدوا طريقاً للخلاص من الفساد المستشري.

إنَّ استمرار الاحتجاجات يعني أنَّ المتظاهرين لم يجدوا طريقاً آخر للتخلص من الفساد المتفاقم.

سادساً: أشارت المرجعيَّة إلى أنَّ معركة الإصلاح معركة وطنية ويتحمل العراقيّون مسؤوليتها ولا يجوز للقوى الخارجية من التدخل فيها، وأن التدخلات الخارجية تنذر بتحول العراق إلى ساحة صراع إقليمي دولي، يكون الخاسر فيها الشعب العراقيّ وحده.

سابعا: ترى المرجعيَّة أنَّه لن يكون ما بعد الاحتجاجات كما كان قبلها.

١٦-٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ خطبة الجمعة كانت انذاراً قوياً للقوى الحاكمة، لقد أغلقت المرجعيَّة الأبواب ولننتظر القادم، وأطلق على هذه الجمعة (جمعة الصمود) وغصت ساحات بغداد بالحشود ومنحت خطبة الجمعة زخماً جديدا للمتظاهرين، وانفجرت سيارة في ساحة التحرير وتمت اغتيالات لناشطين، القوات الأمنية تغلق بعض الطرق في مناطق شرق بغداد، وتم تعطيل الدوام في محافظات ذي قار وميسان وبابل وواسط، وقطع الطرق المؤدية إلى حقول النفط في البصرة، وأضرب طلبة المدارس والجامعات في كربلاء والنَّجف وطالبت النقابات بتعطيل الدوام، وتجددت الاحتجاجات في محافظة المثنى، وفي الثامن عشر من شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١٩ أغلق المتظاهرون طريق مصفى كربلاء، في بغداد سيطر المتظاهرون على جسر السنك.

واجتماع سياسي موسع شارك فيه ١٢ تحالفاً وكتلة سياسية، منها تحالف فتح ودولة القانون وتحالف القوى العراقيّة والاتحاد الوطنيّ الكردستاني والحزب الديمقراطيّ الكردستاني والجبهة التركمانية وكتلة العطاء والعقد الوطنيّ، وهددوا بسحب الثقة واجراء انتخابات مبكرة إذا لم تتمكن الحكومة أو مجلس النواب تنفيذ التوصيات التي خرجوا بها.

الجمعة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ خطبة الجمعة كانت مختصرة جداً وأكَّدت على حث القوى السياسيّة على الاستجابة لمطالب المحتجين، وأشارت إلى أنَّ مفتاح الحل

تشريع قانون انتخابات عادل وقانون يضمن حيادية مفوضية الانتخابات، التأكيد على ضرورة سلمية الاحتجاجات وخلوها من العنف والتخريب وتجنب إراقة الدماء، واحالت التفاصيل إلى الخطب السابقة، هذه الإحالة بحد ذاتها تعتبر مؤشراً سلبياً أي أنَّ المرجعيَّة تضاءلت تماماً أمامها الفرص الجدية، أو قدرات القوى الحاكمة في للخروج من الأزمة.

٢٣-٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ لا تزال الأوضاع متوترة وخاصة في الناصرية وبغداد والجامعات مغلقة رغم بيانات وزارة التعليم العالي باستمرار الدوام، طلبة كليات جامعة بغداد قاموا بتظاهرة في ساحة التحرير، وقبلها مواكب الهيئات الحسينية، ومعارك جسور بغداد مستمرة بين كر وفر وسقط حوالي ١٣ شخصاً و٥٠ جريحاً في العراق خلال الايام القليلة الماضية.

وأوضاع النَّجف متوترة منها قطع الطرق وإضرام النار في إطارات السيارات في الشوارع العامة، ويقال إنَّ وراءها مجاميع شبابية تعود لأحد المسؤولين السابقين بعد أنْ تم تحريك بعض ملفات النزاهة عليه!

أمَّا وضع الناصرية لا تجد له تفسيراً، فالاعتصامات مستمرة وكذلك حرق البيوت والممتلكات العامة والخاصة ومنها حرق مبنى مجلس محافظة ذي قار الجديد، وسقوط قتلى وجرحى، وسمعنا بأنَّ مدير شرطة ذي قار التي تم تعينه للتوّ قد قدم استقالته[٢٠].

أمَّا مواقف الكتل السياسيّة، فقد تواصل اجتماعات الكتل الشيعية، فمنذ اجتماع مساء ١٨ تشرين الثاني في منزل السيد الحكيم والذي انتهى بشبه ميثاق وطني وخارطة طريق وتبنى السيد الحكيم كل ما ورد في خطب المرجعيَّة لكن على الفور أصدر السادة اسامة النجيفي والعبادي وعلاوي رفضهم للمقررات.

---

[٢٠] ذي قار محافظة التمرد والحرية كما يعرّفها البعض، وهي من المحافظات المحرومة ونسبة الحرمان فيها كبيرة وتم تشخيص ذلك منذ ٢٠٠٤ في دراسة قدمتها برنامج الامم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة التخطيط بعنوان (خارطة الحرمان) وأوضحت الدراسة أن نسبة الحرمان في محافظة ذي قار مضاعفة مقارنة مع محافظة الانبار المماثلة لها بالنسبة السكانية. والمفارقة إن المحافظات النفطية في الجنوب شهدت تحسناً نسبياً في أوضاعها بسبب المشاريع النفطية في القطاع الاستخراجي الا محافظة ذي قار رغم أنَّها تطفو على ٥٪ من احتياطي العراق النفطي تقريبا إلَّا أنَّ استغلال وتطوير الحقول النفطية كان ضعيفاً ماعدا حقل الغراف. فقد فشلت وزارة النفط طوال العقد الماضي في التوصل إلى اتفاق استثماري لتطوير حقل الناصرية وبناء مصفى ومحطة كهربائية كمشروع متكامل رغم عروض تقدمت بها شركات أجنبية مختلفة. وقد شهدت مدن المحافظة كالرفاعي والشطرة وسوق الشيوخ والغراف اضطرابات، وعلى اثر احداث ٢٥ اكتوبر قام السيد عبد المهدي دعوة شيوخ العشائر في المحافظة لتهدئة الوضع، وأن المتظاهرين رصدوا الحالة وقاموا في عمل عكسي حتى اضطر بعض الشيوخ أن يظهروا في الاعلام ويتفاخروا بإعلانهم بأنَّهم لم يلبوا دعوة رئيس الوزراء عبد المهدي.

ويذكر أنَّ اجتماعاً آخر كان في مقر السيد الحكيم حول الأزمة خصص لمناقشة الملف الأمني. وتتناقل بعض الانباء أنَّ دولة الامارات لها دورٌ في تحريك الملف الأمني بالاتفاق مع بعض الدول الخليجية، وأنَّ قطر تحاول التفاهم مع العراق ولعل اتصال أمير قطر يوم أمس مع رئيس الجمهورية والوزراء جاء في هذا السياق.

نقلت بعض المصادر عن السفير الأميركي في بغداد أن عمر الحكومة سوف لن يكون طويلاً ولا يتجاوز الشهر القادم، وأن مجلس الأمن سيمنح يونامي صلاحيات أوسع في الشهر القادم عند تولى الولايات الأميركية رئاسة المجلس، ولعل سبب تأخير احاطة بعثة الأمم المتحدة إلى الشهر القادم يعود إلى ذلك.

حرق القنصلية الإيرانية: في ٢٧ من شهر تشرين الثاني قام مجموعة من المتظاهرين بحرق مبنى القنصلية الإيرانية في النَّجف، وبلغ عدد القتلى في مواجهات النَّجف حوالي ١٢ شخصاً. طالبت إيران باتخاذ إجراءات حازمة ضد مهاجمي قنصليتها في النَّجف، استمرت المواجهات في النَّجف، وارتفع عدد ضحايا النَّجف إلى ١٨ شخصاً وجرح أكثر من ٢٠٠ شخص، واستقال محافظ النَّجف ومدير شرطتها. وقتل عدد من المتظاهرين في مواجهات في المحافظات الجنوبية وسط دعوات للعصيان المدني والاضراب العام، تفجيرات في بغداد.

مجزرة الناصرية: في ٢٨ من تشرين الثاني حدثت مجزرة الناصرية واستهدفت المتظاهرين بعد يوم واحد من حادثة حرق القنصلية في النَّجف وذهب ضحيتها العشرات، وجرح أكثر من ٢٤٠ شخصاً، والأرقام مرشحة للزيادة، واستمرت المواجهات لليوم التالي وتمت إقالة الفريق جميل الشمري من رئاسة خلية الأزمة المكلفة بمعالجة الأوضاع في المحافظات الجنوبية، واستقال على إثرها محافظ ذي قار وقائد الشرطة.

صرح الأمين العام للأمم المتحدة أنَّه ينبغي على السلطات العراقيّة ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وحماية أرواح المتظاهرين معرباً عن قلقه إزاء التقارير التي تشير إلى استمرار استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين في العراق، وطالب بتحقيق عاجل.

وواصلت يونامي اجتماعاتها مع بعض القيادات من المنتفضين لأقناعها بتحقيق اجتماع مع ممثلي الحكومة وبحضور شخصية مستقلة مقبولة. وتم تحديد الموعد يوم الخميس ٢٨ تشرين الثاني في مقر البعثة بالمنطقة الخضراء الساعة العاشرة صباحا، وقد تمت

دعوتنا لحضور الاجتماع، ألغى المنتفضون الاجتماع المقرر مع يونامي صباح يوم الخميس بطلب من المنتفضين بسبب أحداث مجزرة الناصرية[٢١].

آهات على المذبح العراقيّ [٢٢] خاطرة لم تُنشر كتبت بمرور ٥٠ يوماً على الانتفاضة.

الجمعة ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ خطبة الجمعة التي ألقاها معتمد المرجعيَّة الدّينيَّة العليا سماحة السيد الصافي جاء فيها (تتابع المرجعيَّة الدّينيَّة العليا ببالغ الأسى والأسف أنباء الاصطدامات الأخيرة في عدد من المدن ولا سيما الناصرية الجريحة والنَّجف الأشرف، وما جرى خلال ذلك من إراقة الكثير من الدماء الغالية والتعرض للعديد من الممتلكات بالحرق والتخريب، وتؤكد مرة أخرى على حرمة الاعتداء على المتظاهرين السلميين ومنعهم من ممارسة حقهم في المطالبة بالإصلاح، كما تؤكد على رعاية حرمة الأموال العامة والخاصة، وعلى المتظاهرين السلميين طرد المخربين

---

[٢١] **اجتماع يونامي مع نخبة من المتظاهرين،** منذ بداية الاحتجاجات كنا على تواصل مع يونامي في تحقيق اجتماع مع نخبة من المتظاهرين، وإقناع الحكومة وممثليها للاستماع إلى مطالبهم، **وبعد تدهور الأوضاع نجحت يونامي في اقناع ١٠ اشخاصا من المنتفضين للاجتماع مع ممثلي الحكومة وجاء ذلك بعد موافقة رئيس الحكومة،** وكان هناك مقترح بوجود شخصية عراقية مستقلة مع ممثلي الحكومة والمتظاهرين، فكان الاتفاق من جانب يونامي والشباب على شخص كاتب السطور، فاتصلت يونامي بنا وأخبرتنا أن هناك رؤية لدى الشباب و يونامي بحضوري الاجتماع وأرادت معرفة الرأي ورحبنا مبدئياً بالفكرة ولكن طلبت منهم أن تأتيني دعوة من الحكومة ليكون وجودي مقبولاً لدى الأطراف، وأوعدوني بالتواصل لاحقاً، وفي مساء الثلاثاء اتصل السيد رئيس الحكومة في وقت متأخر من الليل على غير عادته طالباً المشاركة في الاجتماع المقرر يوم الخميس ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر مع الشباب، فشكرته وأوضحت موقفي بأنّي لن أكون مدافعاً عن الحكومة، وسأكون حيادياً مستقلاً استمع إلى الجانبين فأجابني وهو كذلك، واتصلت يونامي للتأكّد من حضوري فأخبرتهم نعم سأكون في الزمان والمكان المحددين. وفي صباح الخميس وقبل موعد الاجتماع، اتصلت يونامي لتعلمني بأنَّ الشباب ألغوا الاجتماع بسبب مجزرة الناصرية.

[٢٢] خاطرة كتبت في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٩ بعنوان آهات على المذبح العراقيّ بمرور خمسين يوماً على الانتفاضة ولكنها لم تنشر جاء فيها: .. بعد مرور خمسين يوما على الانتفاضة.. ينقل أن السيد العبادي في إحدى جلساته الى ضرورة عدم اغفال تضحيات الشعب العراقيّ فهو الذي قدم التضحيات وبامتياز، صحيح ان الجميع قدم مساعدات واستشارات وعمل متواصل ولكن وقود المعركة كانوا من أهل البلد، فعلينا اعطاء هذا الامتياز للشعب العراقيّ. كان الزهو في أعلى مراتبه في الانتخابات العراقيّة الاخيرة ٢٠١٨ وما اعقبها من اختيار الرئاسات الثلاث كانت مدعاة للتنافس بان الكرة هزت المرمى الأميركي بثلاث اهداف مقابل لا شيء. لقد تغيرت المعادلة فكانت نتيجتها احداث ٢٠١٩. في عام ٢٠١٧ كان برنامج ملتقى الثلاثاء الشهري يناقش علاقات العراق مع دول الجوار فكانت الجلسة الاولى مع السفير الإيراني السيد مسجدي وكان الحوار يدور حول ماذا تريد إيران من العراق؟ والمداخلات تجيب على الشق الثاني من السؤال ماذا يريد العراق من إيران؟ وفي نهاية كل جلسة استضافة مع السفراء نحاول الخروج بمجموعة توصيات وتقدم عادة للسفراء والصناع القرار، من هذه التوصيات كانت (إن على إيران الابتعاد عن سياسة الهيمنة والسيطرة على العراق فإنَّ ذلك مدعاة لخسارة شيعة العراق)، إضافة الى ذلك لابد لمن يمتلك السيطرة العسكرية او السياسية ان لا تغيب عن سياساته القيام بخدمات للشعب. ففي استضافة السفير البريطاني في الملتقى ذاته كانت إحدى المداخلات لاحد الحضور من العراقيين تشير ان الذاكرة العراقيّة في كل محافظات تختزن بعض الملامح من الاستعمار البريطاني بشكل ايجابي، فهناك بناية وهناك سكة حديد وهناك سياقات إدارية منذ العهد الملكي أسستها بريطانيا وبقيت حتى الان عاملة. أما الولايات المتحدة لم تترك شيئاً يتذكره الشعب العراقيّ ما عدا اسقاط نظام صدام. وتوقفت شهرزاد عن الكلام على أمل اللقاء في وقت اخر.

ـ أياً كانوا ـ ولا يسمحوا لهم باستغلال التظاهرات السلمية للإضرار بممتلكات المواطنين والاعتداء على أصحابها .وبالنظر إلى الظروف العصيبة التي يمر بها البلد، وما بدا من عجز واضح في تعامل الجهات المعنية مع مستجدات الشهرين الأخيرين بما يحفظ الحقوق ويحقن الدماء فإنَّ مجلس النواب الذي انبثقت منه الحكومة الراهنة مدعوّ إلى أن يعيد النظر في خياراته بهذا الشأن ويتصرف بما تمليه مصلحة العراق والمحافظة على دماء أبنائه، وتفادي انزلاقه إلى دوامة العنف والفوضى والخراب، كما أنه مدعوّ إلى الاسراع في إقرار حزمة التشريعات الانتخابيّة بما يكون مرضياً للشعب تمهيداً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تعبر نتائجها بصدق عن إرادة الشعب العراقيّ، فإنَّ التسويف والمماطلة في سلوك هذا المسار ـ الذي هو المدخل المناسب لتجاوز الأزمة الراهنة بطريقة سلمية وحضارية تحت سقف الدستور ـ سيكلّف البلاد ثمناً باهضاً وسيندم عليه الجميع.. ويبقى للشعب أنْ يختار ما يرتئي أنَّه الأصلح لحاضره ومستقبله بلا وصاية لأحد عليه).

بيان استقالة السيد عبد المهدي بعد خطبة الجمعة

أصدر رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، الجمعة، بياناً أعلن فيه أنَّه سيرفع كتاباً إلى رئاسة البرلمان بطلب الاستقالة من رئاسة الحكومة الحالية. وفيما يلي نص البيان :

بسم الله الرحمن الرحيم {يا أبت افعل ما تؤمر ستجدني ان شاء الله من الصابرين} صدق الله العلي العظيم

استمعت بحرص كبير إلى خطبة المرجعيَّة الدّينيَّة العليا يوم ٢٠١٩/١١/٢٩ وذكرها أنه "بالنظر للظروف العصيبة التي يمر بها البلد، وما بدا من عجز واضح في تعامل الجهات المعنية مع مستجدات الشهرين الاخيرين بما يحفظ الحقوق ويحقن الدماء فإنَّ مجلس النواب الذي انبثقت منه الحكومة الراهنة مدعو إلى أنْ يعيد النظر في خياراته بهذا الشأن ويتصرف بما تمليه مصلحة العراق والمحافظة على دماء ابنائه، وتفادي انزلاقه إلى دوامة العنف والفوضى والخراب". واستجابة لهذه الدعوة وتسهيلاً وتسريعاً لإنجازها بأسرع وقت، سأرفع إلى مجلس النواب الموقر الكتاب الرسمي بطلب الاستقالة من رئاسة الحكومة الحالية ليتسنى للمجلس إعادة النظر في خياراته، علماً أنَّ الداني والقاصي يعلم بأنَّني سبق وإنْ طرحت هذا الخيار علناً وفي المذكرات الرسمية، وبما يحقق مصلحة الشعب والبلاد، حفظ الله العراق واهله وحفظ المرجعيَّة الدّينيَّة العليا نبراساً ومظلة لنا جميعاً، والله المسدد/عادل عبد المهدي ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٩).

وعقب إعلان رئيس مجلس الوزراء عزمه الاستقالة عمت ساحة التحرير في بغداد والمحافظات عصر الجمعة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ بالحشود وأُطلقت الألعاب النارية فرحاً بالاستقالة مرددين هتافات تحث على وحدة الوطن وحاملين الاعلام العراقيّة. وفي النّجف وذي قار والبصرة احتشد الالاف من الناس ابتهاجاً بالاستقالة ومرددين هتافات (بالروح بالدم نفديك يا عراق).

وتلا رئيس الحكومة الاتحاديَّة عادل عبد المهدي نص استقالة حكومته المقدم إلى البرلمان العراقيّ على مجلس الوزراء في جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية التي عُقدت في يوم السبت ٣٠ تشرين الأول/ نوفمبر ٢٠١٩ مشيراً الى ان "الحكومة ستستمر في ممارسة مهامها لحين قبول مجلس النواب الاستقالة"، مردفا بالقول إنه "في حال قبول الاستقالة فستكون الحكومة الحالية حكومة تصريف أعمال". ونوه إلى أن قرار استقالة الحكومة مهم لتفكيك الأزمة في العراق، داعيا البرلمان في حال موافقته عليها إلى اختيار البديل سريعا. وأضاف ان "التظاهرات أرست مفهوم الضغط على الحكومة لتحقيق الإصلاحات". ومضى بالقول أن "استقالة الحكومة من أساليب تداول السلطة في الأنظمة الديمقراطيَّة"، مردفا إن "الحكومة نجحت خلال السنة الماضية في تحسين علاقة العراق مع كل الأطراف الدولية والإقليمية. وحضر السيد عبد المهدي في مجلس النواب وتلا استقالته المقدمة إلى رئيس مجلس النواب أمام ممثلي الشعب فصادق البرلمان على استقالة حكومة عبد المهدي في الأول من شهر كانون الأول ٢٠١٩[٢٣]

الخلاصة

في الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ انتهت المرحلة الأولى من احتجاجات تشرين بقبول استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي، وتحولت حكومته إلى حكومة تصريف أعمال، وحقق المتظاهرون كسباً معنوياً في تحقيق أحد أبرز مطالبهم، وكانت مطالبة المرجعيَّة للقوى الحاكمة بضرورة مراجعة مجلس النواب خياراته بشأن الحكومة

[٢٣] **عبد المهدي يقدم استقالته إلى البرلمان** وفي اليوم ذاته، قدم السيد رئيس الوزراء استقالته إلى رئيس مجلس النواب جاء فيها "استجابة لخطبة المرجعيَّة الدّينيَّة وبالنظر للظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، ولتوفير شروط أفضل لتهدئة الأوضاع، ولفتح المجال أمام مجلس النواب الموقر لدراسة خيارات جديدة، أرجو من مجلسكم الموقر قبول استقالتي من رئاسة مجلس الوزراء والتي تعني بالتالي استقالة الحكومة بمجملها."وأضاف عبد المهدي في استقالته "لا شك أن المجلس الموقر بأعضائه وكتلته سيكون حريصا على إيجاد البديل المناسب بأسرع وقت، لأن البلاد في ظروفها الراهنة لا تتحمل حكومة تصريف امور يومية"، داعيا البرلمان إلى "اكمال اجراءات منح الثقة إلى رئيس مجلس وزراء جديد وحكومة جديدة ليتسلموا المسؤوليات وفق السياقات الدّستوريّة والقانونية المعمول بها". واختتم عبد المهدي رسالته " وفقكم الله ورعاكم ومّن على شعبنا بالأمن والسلام والهدوء والرقي والتقدم، انه سميع مجيب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته/ عادل عبد المهدي رئيس مجلس الوزراء ٢٠١٩/١١/٢٩)

باعتبارها أصبحت عاجزة عن مواجهة التحديات. خطب الجمعة الثمانية منذ انطلاقة الانتفاضة في الأول من تشرين الأول/أكتوبر وحتى ٢٩ من تشرين الثاني ٢٠١٩ رسخت مفاهيم من أبرزها:

الأول: احترام إرادة العراقيين-تحديد النظام الساسي والاداري: التزام المرجعيَّة بمبدأ احترام إرادة العراقيين في تحديد شكل النظام السياسيّ والإداريّ، وإنَّ الإصلاح يتم من خلال إرادة العراقيين وليس لأي طرف داخلي او خارجي الحق في مصادرة هذه الإرادة، وإنَّ معركة الإصلاح معركة وطنية تخص الشعب العراقيّ لوحده ولا يجوز السماح بأنَّ يتدخل الآخرون بتحويل البلد إلى ساحة صراع وتصفية حسابات.

الثاني: من يتحمل مسؤولية الإصلاح-الكتلة الكبيرة: ترى المرجعيَّة أنَّ مجلس النواب يتحمل المسؤولية الأكبر في هذا المجال، وانه ما لم تغيّر الكتلة الكبيرة التي انبثقت منها الحكومة من منهجها، ولم تستجب لمتطلبات الإصلاح ومستلزماته بصورة حقيقية فلن يتحقق منه شيء على أرض الواقع.

الثالث: ما هو الحل-حزمة القوانين الانتخابيّة: طالبت الإسراع في إقرار قانون انتخابات منصف يعيد ثقة المواطنين ولا ينحاز إلى الأحزاب، ويمنح فرصة حقيقية لتغيير القوى التي حكمت البلاد طيلة السنوات الماضية -إنْ أراد الشعب التغيير-وإنَّ أي قانون لا يمنح للناخبين الفرصة للتغيير لا جدوى منه. طالبت بإقرار قانون جديد لمفوضية الانتخابات المستقلة للانتخابات يعيد إليها الاشراف على الانتخابات بحيث يُوثق بحياديتها ومهنتيها.

الرابع: الفصل بين المسارين-من الصعب تحقيق الإجراءات الإصلاحيَّة مالم يتم الفصل بين المسارين: التنفيذي والتشريعي، للخروج من مأزق المحاصصة المقيتة باختيار رئيس وزراء قوي وحازم ويمنح الحرية باختيار وزرائه على أسس الكفاءة والنزاهة، وتكون الحكومة مسؤولة عن الدفاع عن أدائها أمام مجلس النواب.

الخامس: مجلس مهني مستقل: طرحت مقترحاً سبق وأنْ تمَّ الإعلان عنه عام ٢٠١٥ القاضي بتشكيل لجنة من شخصيات معروفة كفؤة ونزيهة خارج قوى السلطة لتقييم الأوضاع وتحديد الإجراءات المطلوبة للإصلاح، على أنَّ يتم عبر الطرق القانونية بالاستعانة بالدعم المرجعي والشعبي.

خارطة الطريق

في مجمل التوجيهات التي طرحتها المرجعيَّة الدّينيَّة العليا يمكن لنا من رسم معالم أولية للإصلاح من أبرزها:

١- إرادة العراقيين هي الحاكمة: لقد برهنت المرجعيَّة الدّينيَّة العليا على أنَّ حركتها مرتبطة بإرادة العراقيين، وبمن يختارونهم بشرط أنْ يكونوا حريصين على الحفاظ على مصالهم، فالثابت عند المرجعيَّة هو إرادة الشعب ما دامت في سياق الحقوق المشروعة وعند تعرضها أي -إرادة الشعب ومصالحه-تنحاز تلقائياً نحو الدفاع عن إرادة الشعب وحماية مصالحه.

هذا الثابت شهدته سوح الاحتجاجات في العراق عبر مطالبات توفير مستلزمات الحماية للمواطنين السلميين للتعبير بكلّ حرية عن مطالبهم ما دامت في اطرها المشروعة، وكانت مواقف المرجعيَّة الداعمة تنعش زخم التظاهرات ولا تغفل التأكيد على الحفاظ بسليمة التظاهرات وتعبرها الصورة المشرفة، وتعلن المرجعيَّة عدم السماح للمتظاهرين بالمواجهات والمصادمات مع القوات الأمنية، فقد أدانت الاعتداءات عليهم وترحمت على شهداء الانتفاضة، وفي الوقت ذاته أدانت الاعتداء على القوى الأمنية، والمتجاوز من الطرفين يحال إلى القضاء.

ففي الوقت التي استجاب فيه الملايين من الشعب لنداء المرجعيَّة في الدفاع عن الوطن والشعب من إرهاب داعش، تعطي المرجعيَّة درساً شرعياً ووطنياً في دعم حركة الشعب في مسيرة المطالبة بحقوقه المشروعة ضمن السياقات الدّستوريّة والقانونية، وحمايته والدفاع عن مصالحه عند تعرضه للقسوة والعنف من قبل السلطات.

فلسفة المرجعيَّة تنطلق من أنّ الدولة بكافة مرافقها توظف لحماية المواطنين وحماية مصالح الوطن والمواطن، وأي تخاذل أو غفلةٍ عن واجباتها-أي الدولة- تجاه هذه المصالح العليا تصبح القوى الحاكمة في خندق المواجهة. لهذا تلتزم المرجعيَّة في حماية واحترام إرادة العراقيين باعتبارهم أصحاب الحق في تحديد شكل النظام السياسيّ والإداري.

٢- الإصلاح معركة وطنية ولا وصاية لأحدٍ على الشعب-إنَّ الإصلاح عملية تقويمية دائمية للمسيرة الإنسانية، وتحتاجها الشعوب لإصلاح الانحرافات التي تصيب

الدولة بسبب المصالح الفئوية والشخصية وارجاعها إلى السكة وتلك مهمة وطنية تتم من خلال إرادة العراقيين.

وترى المرجعيَّة أن معركة الإصلاح معركة وطنية تخص الشعب العراقيّ ولا يجوز أن تستغل من قبل أطراف داخلية أو خارجية لمصادرتها ،ولا يجوز السماح للقوى الخارجية باستغلال معركة الإصلاح من أجل تحويل الساحة العراقيّة إلى ساحة صراع مصالح وتصفية حسابات. فلا وصاية لأي جهة على الشعب فالشعب هو الذي يختار ما هو صالح لحاضره ومستقبله.

٣- من يتحمل مسؤولية الإصلاح بالدرجة الأولى -الكتلة الكبيرة: في النظام البرلمانيّ تتحمل الأحزاب والتيارات المنتخبة مسؤولية رسم سياسيات الدولة وانتخاب القادرين لتنفيذها لتشكيل السلطة التنفيذية وإقرار تشريعاتها ومراقبتها، وتتصدى الكتلة الأكبر في البرلمان ترشيح رئيس الحكومة، فبالتالي البرلمان بشقيه الموالاة والمعارضة يتحمل مسؤولية إدارة الدولة، ولكن الكتلة الأكبر التي تنبق منها الحكومة تتحمل المسؤولية الأكبر.

ولعلها المرة الأولى التي تحدد فيها المرجعيَّة الدّينيَّة المسؤولية المباشرة وتشير إلى أنَّ برنامج الإصلاح سوف لن يتحقق مالم تستجب هذه الكتلة الكبيرة وتغير من منهجها، وبخلافه لن يتحقق من البرنامج شيء على ارض الواقع.

وهذا كان جوهر الحركة الإصلاحيَّة التي نوقشت حيثياتها في الفصل السابق عندما دعت المرجعيَّة عام ٢٠١٥ إلى التصدي لعملية الإصلاح بهذا الاتجاه، كانت قناعتنا أنَّ الإصلاح لا يمكن تحقيقه الا من خلال كتلة التحالف الوطنيّ- الكتلة الأكبر في البرلمان وعليها تقع عاتق ترشيح رئيس الوزراء. وما شهدته البلاد طوال التجارب الماضية أنَّ هذه الكتلة الكبيرة لم تنجح في إطار إدارة البلد وفشلت قياداتها في تحويلها إلى مؤسسة تمتلك القدرة في القيام بالإصلاحات المطلوبة، وعندما تلمسنا عجز القادة او عدم وجود الإرادة السياسيّة لهذه الكتلة الكبيرة من لم الشمل، انطلق مشروع اصلاح التحالف الوطنيّ بريادة مجموعة مستقلة من النواب من رحم التحالف ونجحت في استقطاب أكثر من نصف نواب الكتلة الأكبر لوضع أسس ناجعة قادرة لمؤسسة التحالف لتصبح حاضنة للمشروع.

ما الحل المنشود لإصلاح النظام في العراق؟ طرحت المرجعيَّة ضرورة إجراء الانتخابات المبكرة، باعتباره مسار للخروج من الأزمة الخانقة التي كان محورها عجز القوى الحاكمة،

وغياب الإرادة السياسيّة في خوض معركة الإصلاح؛ فطرحت حلولاً بعضها آني والآخر على المدى المتوسط للحد من تدهور الأمور إلى ما لا يحمد عقباه، ومجمل الحلول نابعة عن أنَّ النظام السياسيّ الجديد تم تعقيده على تشابك المصالح وتخادمها بين الأحزاب وافضت إلى غياب العدالة الاجتماعية وتفشي الفساد بشكلٍ فاضح، وتدني الخدمات للمواطنين وما إلى ذلك من سلبيات تعجز عن أن تمسك بتلابيب الإصلاح. كان الحل في قناعتنا يكمن في تشكيل حكومة مؤقتة تؤمّن اجراء انتخابات مبكرة مع مستلزمات ضرورية أخرى يمكن ايجازها كالتالي:

١- إقرار حزمة القوانين الانتخابيّة: ترى المرجعيَّة على ضوء ما طرحته من مواقف في حركة الاحتجاجات الشعبية، أنَّ مفتاح الحل يكمن في تشريع حزمة قوانين انتخابية، والملاحظ في هذه المفاتيح أنَّها تبحث عن وسائل يمكن عبرها أن يتم تغير الطبقة السياسيّة بشكلٍ قانوني، وقد عبرت عنها بكلّ صراحة في خطبها وكررتها عدة مرات وفي فترات زمنية مختلفة، لكنها كانت أكثر وضوحاً في خطبة الجمعة بتاري ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٩ إذ طالبت الإسراع في إقرار قانون انتخابات منصف يعيد ثقة المواطنين ولا ينحاز إلى الأحزاب، ويمنح فرصة حقيقية لتغيير القوى التي حكمت البلاد طيلة السنوات الماضية -إن أراد الشعب التغيير- وأن أي قانون لا يمنح للناخبين الفرصة للتغيير لا جدوى منه. وكذلك طالبت بإقرار قانون جديد لمفوضية الانتخابات المستقلة يعهد إليها الاشراف على الانتخابات بحيث يُوثق بحياديتها ومهنتيها. هاتان الآليتان هما الضمان لإعادة الأمور إلى مجاريها بشكلٍ محكم.

الإشكاليَّة ليس في تقاعس مجلس النواب عن تعديل قانون الانتخابات فقد تم تعديله أكثر من مرة طوال الفترة الماضية، غير أنَّ هذه التعديلات والمتضمنة اختيار نوعية النظام الانتخابيّ المفترض أنْ يكون منصفاً وعادلاً، ويتم عبر ايادي الكتل السياسيّة والتيارات في البرلمان. وبالتالي وهذا ما كشفته التجارب أنَّ هذه التعديلات كلها تهدف بشكلٍ أو بآخر هذه التعديلات إلى إنصاف الأحزاب والتيارات الحاكمة عبر نقاشات بين الكتل تحاول عبرها منع تغير ميزان القوى الحاكمة.

المرجعيَّة تريد قانوناً يعيد ثقة المواطن بجدوى الانتخابات أي لا ينحاز إلى الأحزاب بل يوفر فرصة لتغيير القوى الحاكمة ويمنح الناخبين الفرصة للتغيير،

ولا ترى أنَّ القانون النافذ وتعديلاته يمنح الناخبين هذه الفرصة، فبالتالي حسمت المرجعيَّة الجدل بهذا الشأن لتؤكد أنَّه لا جدوى من ترك أمور كتابة قانون جديد بيد الأحزاب الحاكمة كما في المرات السابقة فسوف لن يكون منصفاً وعادلاً وقادراً على تحقيق التغيير المنشود.

ومن جهة أخرى، أكَّدت المرجعيَّة أنَّ تشريعات الحزمة الانتخابيّة يجب أنْ تتضمن إقرار قانون جديد لمفوضية الانتخابات المستقلة يعهد إليها الاشراف على الانتخابات بمهنية، وأكملت توصيفها المفوضية بوثاقة حياديتها، هذا هو مربط الفرس كما يقال لقد خضعت مفوضية الانتخابات طوال السنوات الماضية لهيمنة الأحزاب وأصبحت مجلس امنائها محاصصة تتوافق عليها الأحزاب، وبالتالي كيف يمكن أنْ يثق الشعب بحيادية المفوضية؟ حيث الأحزاب تقر التعديلات في قانون الانتخابات والأحزاب تشرف من جهة أخرى على اجراء الانتخابات.

إذن فعملية التغير منوطة بشكلٍ او بآخر بيد الأحزاب وهذا ما جعل المواطن العادي لا يرى في هذه الانتخابات طريقا واقعياً للتغيير، إن المرجعيَّة لعلها أشارت أكثر من عشر مرات في خطبها المتعددة إلى ضرورة إقرار حزمة انتخابية تكون بوابة للتداول السلمي للسلطة. إنَّ مطالبة المرجعيَّة المتكرر بهذا الشأن ينطلق من إنَّ الأحزاب أصبحت هي الخصم والحكم في الانتخابات وتلك أحد معرقلات الإصلاح.

يفترض اختيار لجنة مهنية من الخبراء يتصفون بالمهنية والنزاهة والاستقلالية، وتعشَّق بلجنة استشارية فيها خبراء من الأمم المتحدة لصياغة قانون جديد يأخذ بنظر الاعتبار التجارب الخمسة التي مر بها العراق والمشاكل التي واجهها، وبعد توفر القناعة بصلاحيته تعرض اللجنة مواده الأساسيَّة للمناقشة مع المنظمات والجامعات والنقابات والمؤسسات الوطنيّة، وبعد أخذ التعديلات المطلوبة تكون المرحلة الأخيرة مناقشته ومصادقته في البرلمان. والأمر ذاته مع المفوضية، أي بمعنى أنَّ الأحزاب والتيارات السياسيّة المشاركة في السلطة كان اليد الطولى في المسك بقوانين الانتخابيّة طوال عقدين من الزمن ولم تنجح هذه القوانين في منح الناخبين الفرصة للتغير المطلوب؛ لذا آن الأوان لتغيير المسار وإعطاء الدور للخبراء والمواطن ومن ثم للأحزاب في هندسة هذه القوانين.

٢- تشكيل حكومة انتقالية: يتم اختيار شخصية مستقلة كفؤة ونزيهة ومقبولة وصاحبة قرار لرئاسة الوزراء ومنحه الصلاحيات مع الضوابط الصارمة لاختيار كابينته الوزارية ضمن مواصفات المهنية والكفاءة، بعيداً عن تأثير الأحزاب السياسيّة ويتحمل رئيس الوزراء مسؤولية خياراته.

وتبقى القوى السياسيّة تمارس دورها التشريعي والرقابي داخل قبة البرلمان، ويقع على عاتقها رسم السياسات ويتولى رئيس الوزراء تنفيذها، بدون تدخل وتداخل، إذن هذا الفصل بين المسارين هو تأصيلٌ لمبدأ الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في محاولة لكسر هيمنة الكتل النيابيَّة الفائزة من السيطرة على مقدرات الحكومة الانتقالية.

تأخذ الحكومة على عاتقها مسؤولية إدارة البلد لحين اجراء الانتخابات النيابيَّة القادمة وتتولى إعداد قانون انتخابي عادل ومنصف يمنح الناخبين فرصة للتغير، وقانون لمفوضية الانتخابات غير خاضع لهيمنة الأحزاب. هذا الاجراء يحاول بناء مؤسسات الدولة من جديد بناء على اختيار شخصيات كفؤة ونزيهة وقادرة على العطاء ومتناغمة مع تطلعات المجتمع في بناء مستقبل أفضل بعيدة عن مبدأ المحاصصة التي سارت عليها الحكومات السابقة، ودفعت البلد إلى حافة الانهيار، وتفتيت كيان الدولة العميقة في أجهزة الدولة والتي تشكل اح أبرز المعرقلات في إجراء الإصلاحات.

٣- تشكيل مجلس مهني للسياسات: تتولى الحكومة الانتقالية تشكيل مجلساً مهنياً مستقلاً لاقتراح السياسات المطلوبة لإخراج البلد من محنته ويتكون المجلس من خبراء مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة، وخارج قوى السلطة تمنح لهم صلاحيات في التواصل مع مؤسسات الدولة ومع قوى الشباب المنتفضة والشرائح المختلفة للخروج بتوصيات تشكل خارطة طريق لمعالجة إشكاليات البلد من جوانبها المتعددة وخاصة ما يتعلق بالحد من تفشي الفساد الإداري والمالي. وهذا المقترح طرحته المرجعيَّة في حكومة السيد العبادي وأعادته في احتجاجات تشرين.

الواقع من يعيش روح خطابات المرجعيَّة طوال فترة الاحتجاجات وما تواجهه مؤسسات الدولة من مشاكل، يصل إلى القبول بما طرحته المرجعيَّة من خطوط عريضة يمكن أنْ تؤسس عليها وتطويرها في رسم معالم الطريق للمرحلة القادمة كخطوة في مسيرة الإصلاح لترميم إخفاقات الماضي.

هل اتعظت القوى الحاكمة؟

باتفاق الجميع إنَّ المرجعيَّة الدّينيَّة في خطبتها تاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ أنقذت البلد من تداعيات ومنعطفات حادة كادت تدفع البلد به إلى انهيارٍ تام، محاولات بعض القوى الداخلية والخارجية من استثمار الاحتجاجات وتوجيهها أحياناً في مسارات ليست بالضرورة ذاتها التي انطلقت من أجلها كادت تعصف بالبلد عبر احترابات القوى الماسكة بالسلطة وبين القوى المحرضة المستثمرة للاحتجاجات، وجاء موقف المرجعيَّة لتمنع الاحتراب الداخلي ولتحافظ على سلمية الاحتجاج وتدفع برسائل إلى القوى المحرضة بأنَّ العراق ليس ساحة لصراعاتكم؛ لذلك جاءت الخطبة الثامنة والأخيرة في المرحلة الأولى من احتجاجات تشرين لتضع حداً لهذا الصراع وتضع القوى الحاكمة أمام اختبارٍ جديدٍ لمعرفة استيعابها للدرس القاسي التي مرت بها وهي تواجه تمرد وصيحات أبناءها ووقوع البعض منهم فريسة المنظمات في الداخل والخارج، وهذا الأمر ليس بجديد، فالكل لا يريد للعراق الاستقرار ولا يريد أن تسوده الفوضى فيؤثر على الإقليم بل يفضل أن يكون قلقاً وأن لا تتوفر أدوات الاستقرار للقائمين بالأمر بسهولة، وأن تبقى هذه الساحة حيناً تدفع عن المنطقة والعالم شرور الدواعش، وأخرى تنشغل في احترابات داخلية لتفويت بريق النصر وتبقى المنطقة والعالم تستثمر في صراع العراقيين، المفارقة أنَّ المنطقة والعالم يستثمر في كلا الاتجاهين. وهذه إحدى إشكاليات التي تواجه البلد.

القوى الحاكمة لم تفاجأ بخطبة المرجعيَّة الأخيرة فهي الأكثر قدرة على قراءة ما بين سطورها، إذ كانت الخطبة في منتصف شهر تشرين الثاني ٢٠١٩ واضحة في مسارها، والمرجعيَّة وصلت إلى قناعة بعجز القوى الحاكمة من معالجة الأمور أو عدم توفر الإرادة، في كل الأحوال كانت غير قادرة على اتخاذ قرار موحد يطلب من الحكومة تقديم استقالتها، رغم قناعة بعضها بضرورة اجراء الانتخابات المبكرة لاستيعاب زخم الاحتجاجات، والحكومة غير متمكنة من احتواء الأوضاع. السؤال المطروح في تلك الفترة هل تستدرك القوى السياسيّة بعض اخطائها وتمتلك الشجاعة لاستيعاب التجربة القاسية التي مرت بها طوال الأشهر الماضي وتخرج بصياغة جديدة للمرحلة القادمة، وهل أدركت هذه القوى بالرؤية الثاقبة للمرجعية الدّينيَّة وحكمتها وما تمثله من ثقل على الساحة، في تحجيم التداعيات التي كانت مخطط لها أنْ تكون آثارها كبيرة؟

الاختبار الصعب

بدأت مشاورات القوى السياسية الحاكمة منذ خطبة الجمعة ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٩ للبحث عن شخصية مستقلة مقبولة خلفاً للسيد عبد المهدي قادرةٍ على عبور الأزمة، ويفترض أنْ تكون القيادات قد وضعت رؤية المرجعيَّة وما ورد في خطب الجمعة من إرشادات ومقترحات وتحذيرات ومحاولة التأسيس عليها لبناء خارطة طريق للمرحلة القادمة لتجاوز الأزمة، وحسب المعلومات التي تسربت حينها ان القوى السياسيّة الشيعية كانت في اجتماعات مستمرة حول الموضوع وبانتظار مصادقة البرلمان على استقالة السيد عبد المهدي للبدء بمفاتحة الشخصيات المقترحة لإدارة البلد في المرحلة القادمة.

وكان التوجه العام ضرورة استثمار الوقت لحسم الاختيار بشكلٍ سريع وبعيد عن الأطر الحزبيَّة وكانت من أولى الأسماء المقترحة التي تم التوافق عليها لمفاتحته هو مؤلف الكتاب[٢٤]. وبالفعل تمت مفاتحتنا مساء يوم الاحد الساعة الثالثة بعد الظهر، ودار نقاش أولي حول ما يعيشه البلد من محنة ومحاولة ملء الفراغ بالسرعة ونقلوا رسالة الاخوة في توافقهم حول الأمر، وتم مسبقاً تحديد وقت لنا للقاء القيادات في التحالف في الساعة السابعة من نفس اليوم، فرفضنا ذلك بأسلوب مهذب بأنَّ هناك حاجة لمشاورات سياسية نجريها ولا يمكن حسمها بهذه السرعة وبالتالي سيكون لقاؤنا بعد يومين لمناقشة الأمور أمَّا بـ"لا" مريحة او بـ"نعم" مشروطة. وأشرنا بأنَّنا نقدر ثقتكم العالية والأمور ليست سهلة اطلاقاً، ونقدر المأزق الذي تعيشه القيادات المتصدية، لذا فإنَّنا نحتاج إلى بعض الوقت لتمحيص الأمر واختيار الاصلح.

كان لقاءً موسعاً مع القيادات في منزل الحاج المالكي في الزمان المذكور، وكانت مقدمة السيد المالكي لافتتاح الحديث جيدة، فتحدثنا شاكرين الثقة في المفاتحة بهذا الأمر

---

[٢٤] زارنا الحاج العامري والاخ الشهيد أبو مهدي المهندس في الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الاحد المصادف ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، بعد مصادقة البرلمان على استقالة السيد عبد المهدي، ونقلا رسالة من القيادة السياسيّة الشيعية بتوافقهم لترشيحنا للموقع، وسيكون هناك اجتماع في الساعة السابعة مساء يوم الأحد في مقر الحاج المالكي للقاء القيادات وطرح رؤيتكم حول إدارة البلاد، فطلبت منهم منحنا متسعاً للتفكير وكما انكم اخذتم في مشاوراتكم السياسيّة ٣ أيام فمن الانصاف أن يكون لنا وقت كاف، فسنلتقيكم بعونه تعالى الساعة السابعة مساء الأربعاء ٤ كانون الأول ٢٠١٩، أما بلا مريحة أو نعم مشروطة على أنَّ تبقى الأمور بعيدة عن الاعلام، وحاولا اقناعنا بأنَّ الوقت حساس ونحتاج إلى حسم الأمور بأسرع الوقت بسبب الظروف الحساسة، فرجوتهما أن تكون الأمور منذ بدايته تسير وفق منهج الانصاف، بما أنكم احتجتم إلى نقاشات ٧٢ ساعة للوصول إلى قناعة لمفاتحتنا بالأمر، فمن العدل أن تكون نقطة شروعنا فيها انصاف، فنحن بحاجة الى مشاورات بقدر نفس الفترة. ورغم اتفاقنا على أبعاد الأمر عن الاعلام فلم تمض الا ساعات معدودات على اللقاء، فقد نشرت أحد المواقع الإخبارية نبأ الزيارة!!!.

الحساس، ومن النقاط الأساسيَّة في الأمر هو أن الجميع يحاول عبور الأزمة وبالتالي الكل يقف في ضفة ويحاول العبور بها للضفة التالية، وإذا كان الأمر فيه رؤية موحدة وتعاون فعلينا عبور النهر معاً، وأما إذا لا سمح اللّه تتركونا لوحدنا في النهر اذهب أنت وربك فقاتلا فلا أظنُّ أنَّ الخيار صحيح، فلسنا طامعين فيها، الأزمة تحتاج إلى تعاون واقعي حقيقي وأوضاع البلد متشظية، وطرحنا رؤيتنا للمرحلة ومستلزمات نجاحها بشكلٍ مختصر مستلهمين التجارب وكذلك ما أفرزته الاحتجاجات من إشكاليات مجتمعية وخاصة في محافظات الوسط والجنوب، فكانت حقاً مغامرة ولا مانع من خوضها باشتراطات موضوعية ودار حديث مفصل شارك فيه الجميع على مدى ساعتين ونصف ساعة وفي نهاية اللقاء شكرتهم على إتاحة الفرصة لهذا اللقاء وأوعدتهم بكتابة ورقة برؤيتنا التي نوقشت، فإذا كانت محل قبول فسيتم توقيعها منا ومن جميع الاطراف لتبقى وثيقة ملزمة أمام اللّه سبحانه وتعالى وأمام الشعب، وإذا اطروحتنا غير مقبولة فلكم دينكم ولي دين. وقد كتبنا ورقة فيها الخطوط العريضة لاشتراطاتنا وسلمت بتاريخ ٥ كانون الأول ٢٠١٩ باليد إلى الأخ الحاج العامري واطلع عليها سماحة السيد الحكيم. ولم يصلنا أي تعقيب لا سلباً ولا ايجاباً حولها. وأصدر المكتب الإعلامي لمكتبنا بعد عشرة أيام من اللقاء مع القيادات السياسيّة بياناً تضمن المفاصل الأساسيَّة التي نوقشت في الاجتماع المذكور أعلاه وقد تم توزيعه بشكلٍ محدود، وأصدرنا بيانا اخر بعد ثلاثة أسابيع من اللقاء وبعد أنْ تناهى الينا عدم التوافق بين الأطراف السياسيّة على ما ورد من اشتراطات وهذا نصه:

رؤيتنا للترشيح

ونشرنا بياناً موقعاً باسمنا بعنوان (رؤيتي للترشيح) في بداية الأسبوع الثالث من شهر كانون الأول من العام ٢٠١٩ يوضح موقفنا من الترشيح واشتراطاتنا للكتل السياسيّة، جاء فيه: بناءً على سلسلة اتصالات كثيرة من الأصدقاء والمتابعين والإعلاميين والمعنيين الأعزاء كانت جميعها تحمل سؤالاً محدداً عن الموقف من ترشيحي لموقع رئاسة الحكومة الانتقالية في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها عراقنا الحبيب، كنت قد آثرت الابتعاد عن إجابة السؤال المشار إليه؛ لعدم تعكير الأجواء أمام الكتل السياسيّة لإيجاد مرشح آخر مقنع للشعب؛ بيد أن الإلحاح المتزايد من المخلصين للتعرف على موقفي الشخصي حيال هذا الأمر من جهة، والتأخير في طرح أي مرشح من جهة ثانية لم يدعا لي سبيلاً غير أنَّ أطرح قناعتي المنبثقة من قراءة أزعم أنها عميقة تتصل بالمباشر في قبولي أو رفضي لعملية الترشح وأود إيجازها بالنحو التالي:

أولاً: حالما طرح عليّ الترشح لرئاسة الوزراء بتاريخ ١-١٢-٢٠١٩ فكرت مليّاً بما يتعين عليّ فعله لأكون أميناً وصادقاً مع نفسي وقادراً على الاستجابة لمطالب ومشاعر العراقيين الأعزاء والمرحلة التي يمر بها وطننا الغالي، بعيداً عن الأهواء النفسية او المصلحية التي قد يفرضها الموقع المتقدم في الدولة، وبذلك قدمت رؤيتي مشروطة ومكتوبة في تأريخ ٥ -١٢-٢٠١٩ بما يخص الكتل السياسيّة وأخرى كنت سألتزم بها مع المتظاهرين.

ثانياً: أعلم جيداً أنَّ المهمة الملقاة على رئاسة الحكومة المؤقتة تتمثل في إيجاد مناخات سليمة وملائمة لإجراء انتخابات مبكرة ونزيهة تتيح للعراقيين مشاركة أوسع في اختيار ممثليهم في السلطة التشريعية بما يستوجب الضغط لتشريع قانون انتخابي عادل ومنصف بإشراف مفوضية انتخابات مستقلة وحصينة من التأثيرات السياسيّة إلى جانب اشراف ومراقبة دولية وضمن الالتزام بتوقيتات زمنية محددة.

ثالثاً: تخويل المرشح تشكيل حكومة مستقلة تمام الاستقلال عن تأثيرات القوى السياسيّة مع اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة التي يجب اعتمادها في المواقع التنفيذية كافة بعيداً عن المحاصصة والمصالح الفئوية الضيقة وتضم فيها كفاءات شبابية لغرض تأهيلهم لقيادة المرحلة القادمة، والمحافظة في نفس الوقت على نسب التوازن المكونات على أنْ تكون شروط اختيار وزرائها خارج إطار المحاصصة كما أشرنا أعلاه.

رابعاً: ضرورة الإيفاء بالتعهدات أمام الشعب العراقيّ على صعيد تنفيذ البرنامج الحكوميّ الذي يواجه ثلاثة تحديات رئيسة تتمثل بالصراع الدولي -الاقليمي، وصراع هيمنة الفساد مع معركة الإصلاح، وصراع هيمنة الدولة العميقة مع حكومة مستقلة تنحاز للاعتدال وعموم الشعب، وكذلك كشف نتائج اللجان التحقيقية ذات الصلة بالاعتداء على المتظاهرين وعناصر الأجهزة الأمنية ومن ثم تقديم الجناة إلى ساحة القضاء ليأخذ كل ذي حق حقه وفق القانون.

خامساً: حصر السلاح بيد الدولة وكشف ملفات الفساد بصورة شفافة وعادلة إلى جانب تحكيم السيادة العراقيّة وحماية القرار العراقيّ.

سادساً: تجاوز إخفاقات المرحلة الماضية والنظر إلى تطلعات المواطنين بتحقيق الأمن والاستقرار والعدالة الاجتماعية وتلبية مطالب المتظاهرين السلميين، وأن تنال

الحكومة المؤقتة عدم ممانعة الكتل السياسيّة وثقة الشعب للوصول إلى حكومة وطنية جامعة تحظى بالشرعية.

إنَّ عدم التوافق بين القوى السياسيّة التي فاتحتني بالتكليف على الرؤية آنفة الذكر لاجتياز المنعطف الحاد الذي يمر به العراق جعلني انأى بنفسي عن رئاسة الحكومة المؤقتة، فضلاً عن إيماني الراسخ في أن الوضع الذي وصل إليه العراق بحاجة ماسة إلى الترفع عن المصالح الفئوية والشخصية كما أن العراقيين بصبرهم الطويل لاسيما الشرائح التي تعاني وضعاً اقتصاديا ضاغطاً يستحقون الكثير من تجاوز المصلحة الذاتية بقدر ما يستحقون الإيثار والتضحية بما توجبه على المسؤول استحقاقاتهم المشروعة واللازمة التحقق الواجب. حفظ الله العراق وشعبه وتغمد أرواح شهداء الانتفاضة بالرحمة والرضوان والدعاء للجرحى بالشفاء العاجل، واللّه تعالى من وراء القصد. د. إبراهيم بحر العلوم ٢٣ كانون الأول ٢٠١٩)

الخلاصة

خلاصة الفصل تم استلالها من اليوميات التي كتبت بتاريخ ٢٦ كانون الأول ٢٠١٩ توثق المشهد السياسي بعد الاحتجاجات التشرينية جاء فيها (يتلمس المواطن والمتابع للشأن العراقيّ منذ انطلاق الاحتجاجات في تشرين الأول الماضي من العام ٢٠١٩ وحتى كتابة هذه الاسطر، تخبطاً واضحاً في أداء معظم القيادات السياسيّة الماسكة على السلطة في التعامل مع الأحداث الجارية متمثلة بغياب الحنكة السياسيّة في المنعطفات الحاسمة، وضعف القرار السياسيّ وهشاشته مما يعرض البلد إلى متاهات ومجهول ينذر بخراب وافول.

ليس من الصعوبة تحديد معالم الأزمة التي تعصف بالعراق اليوم. فالقاصي والداني يتفق على وجود ازمة بنيوية في النظام السياسيّ في العراق، وأن سوء الأداء السياسيّ هو المرض العضال الذي ألمّ بالطبقة السياسيّة، وافرز تلك التداعيات التي ينوء بها الشعب العراقيّ.

والمفارقة أنَّ أغلب القيادات السياسيّة ترفض أنْ تتجرع مضاداً حيوياً لمعالجة المرض الذي فتك بها، ولا تزال تكابر رغم ضعف مناعتها أمام الاحتجاجات الشعبية، وبدل الاستماع إلى صراخ الشعب أخذت في الابتعاد عن الواقع. إن إدارة الأزمات ليس ترفاً بل هي احدى اهم الأدوات المطلوب توفرها في القيادة السياسيّة لتسيير دفة الحكم. وما يعانيه العراق اليوم هو الجهل المركب بالآليات المطلوب توفرها لإدارة الأزمة. وإن من صفات القيادة الحكيمة الاستجابة لمتطلبات المرحلة، ومن ضرورات إدارة الأزمة مد

الجسور لتفهم حاجات المتظاهرين، لا الرقص على أنّغام الخطف والاغتيال والاعتداءات والفوضى.

لقد مضى أكثر من ثمانين يوماً ولا تزال معظم الكتل السياسيّة مهووسة حاملة للجرس تبحث عن رقبة تضعه فيه، وتناست أن اللعبة قد غيرتها قواعد الاحتجاجات، وأنَّ ساحة الرهان تبحث هي ذاتها عن رقبة أخرى، قادرة في بوصلتها ان تأخذ الجمع إلى نزال شعبي في نهاية المطاف في أجواء آمنة نسبية الا وهو الانتخابات المبكرة. لقد أضاعت أغلب القيادات السياسيّة الكثير من هيبة الوطن والمواطن، حاولوا الحفاظ على ما تبقى من هيبته، نقول. كفى إسرافاً في امتهان كرامة الموقع لإدارة البلد والذي أصبح مزاداً في سوق... فترجلوا عن هذه المغامرة فليس في القوس من منزع. واحفظوا كرامة البلد واحسموا امركم بتنازلٍ ينطلق من معاناة الناس وحرمانهم ويراهن على إصرارهم، فلا تراهنوا على خذلانهم.

إنَّ المرجعيَّة الدّينيَّة العليا قدمت توجيهات وتحذيرات قبل وأثناء الاحتجاجات وكان لها الدور الكبير في احتواء توترات الشارع يمكن أنْ تشكل خارطة طريق لرسم مستقبل سياسي أفضل، ولكن ..... لا خيار أمامكم إلَّا أنَّ تتقبلوا الواقع المر، وتعضوا على الجراح، فالقيادة الحكيمة تتقبل الخيارات الصعبة في المنعطفات الحاسمة وتستبعد الخيارات السهلة، وخياركم الصعب لهذه المرحلة الانتقالية أنْ تسيروا بها ضمن سياقات استثنائية بعيدة كل البعد عن السابق. تلك هي الحنكة السياسيّة في الزمن الصعب، فابحثوا عن رجالٍ قادرين على ترويضكم بكلّ شجاعة وابتعدوا عن الخيارات الهشة التي قد تكبو في بداية الطريق... ولات حين مناص.

الفصل الثاني

الحراك الإصلاحي
في التحالف الوطني

- انطلاقة الحراك الإصلاحيّ
- ندوات تقويمية حول الإصلاح الإداري والسياسيّ
- اجتماع التمهيدي للجنة المشرفة
- المذكرة السياسيّة الأولى للحراك الإصلاحيّ
- الاجتماع الأول لنواب التحالف الوطنيّ
- خيار التغيير بالنسغ الصاعد
- اتجاهات الحراك الإصلاحيّ
- خارطة أولية للإصلاح
- قادة التحالف والحراك الإصلاحيّ
- رسالة لرئيس الحكومة
- الاجتماع الثاني لنواب التحالف الوطنيّ
- المرجعيات الدّينيَّة والحراك الإصلاحيّ
- مبادرة الحراك الإصلاحيّ لتهدئة الأوضاع

انطلاقة الحراك الإصلاحيّ

إذا أريد لأحدٍ أن يؤرخ لبداية الحراك الإصلاحيّ في التحالف الوطنيّ فلعلّ تأريخ ١٢ أب ٢٠١٥ موعداً مناسباً لتحديد انطلاقته، حينما قررت نخبة من نواب التحالف الوطنيّ الإعلان عن رؤيتها في مؤتمرٍ صحفيٍّ عقد في الدائرة الإعلامية في مجلس النواب بعد تمرير المجلس حزمة الإصلاحات وتضمن قراءة البيان التالي وهذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم
بيان من نخبة نواب في التحالف الوطنيّ[٢٥]

أيها الشعب العراقيّ العزيز
إنَّ إجماعَ ممثلي الشعب يوم أمس على تمرير حزمة الإصلاحات الحكوميَّة والبرلمانيَّة شكلت انعطافة في مسار العملية السياسيّة وترشيدها، ومنحت الأمل في إمكانية تجاوز الكتل البرلمانيَّة العقبات في سبيل تحقيق الإصلاح المنشود الذي تطالب به الجماهير العراقيّة والمرجعيَّة الدّينيَّة الرشيدة. وعلينا التأكيد على أنَّ حزمة الإصلاحات سوف لن تكون فاعلة ومؤثرة ما لم تتزامن مع حزمة إصلاحيَّة على المستوى السلطة القضائية، وعلى مجلس القضاء الأعلى الإسراع في تقديم حزمته الإصلاحيَّة ليطمئن الشعب بأنَّ القضاء قادر على توفير العدالة لتكون أساسا للحكم. إن الحزم الإصلاحيَّة المقدمة من الجهات التنفيذية والتشريعية تفتقر إلى الحزمة الأساسيَّة وهي حزمة اصلاح المنظومة السياسيّة.

أيتها الجماهير
إن ضمانات الاستمرار بالخطوات الإصلاحيَّة مسؤولية تضامنية ومناطة بعاملين أساسيين أولهما: هو قدرتكم على الاستمرار في الرقابة الشعبية الهادفة لتحقيق التغيير.
وثانيهما: قدرة الكتل البرلمانيَّة في تفاعلها مع برامج الإصلاح؛ لذلك على الكتل النيابيَّة وتحديدا التحالف الوطنيّ وتحالف القوى العراقيّة والتحالف الكردستاني، التنسيق والتعاون الجاد بشكلٍ استثنائي للإيفاء لتنفيذ بنود ورقتي الإصلاح الحكوميَّة

[٢٥] حضر المؤتمر نخبة من السادة النواب ومنهم القاضي قاسم العبودي والدكتور صالح الحسناوي والدكتور محمد الشمري والشيخ طه الدفاعي والدكتور أحمد الشيخ علي والأستاذ زاهر العبادي وكاتب السطور.

والبرلمانيَّة ضمن السقوف الزمنية المحددة من جهة، وهذا يتطلب من جهةٍ أخرى تنسيقاً عالياً من الكتل السياسيّة المنضوية في هذه التحالفات في توحيد جهودها لانطلاقة عجلة الإصلاح.

وفي هذا السياق. وبصفتنا نواب في كتلة التحالف الوطنيّ، وانطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنيّة والشرعية، وحرصاً على أنَّ تحقق البرامج الإصلاحيَّة نتائج ملموسة يلتمسها المواطن في أقرب فرصة، يتحتم على أعضاء الكتلة الأكبر في مجلس النواب، استثمار الفرصة والاسراع باتخاذ خطوات جادة لمؤسسة التحالف، ووضع الاليات المطلوبة لتحويله إلى مؤسسة فاعلة تشارك في إدارة الدولة بإيجابية للإيفاء بتطلعات ناخبيها. ونرى لزاماً علينا مطالبة قوى التحالف الوطنيّ التعهد للبدء بخطوات حقيقية لتفعيل دور التحالف بشكلٍ مؤسساتي يمتلك الاستراتيجيات والتخطيط وآليات المراقبة في سبيل بناء الدولة العراقيّة الضامنة للمصلحة الوطنيّة. ولا شكَّ أنَّ من مستلزمات ذلك هو امتلاك التحالف الوطنيّ لنظام داخلي يضمن المشاركة الحقيقية الواسعة لأعضائه في اختيار قياداته ولجانه ورسم سياساته واتخاذ قراراته.

تحية تقدير وأجلال إلى المرجعيَّة الدّينيَّة الرشيدة الداعمة للإصلاح، وتحية إلى أبطال العراق وحماة شعبه وأرضه في جبهات القتال ضد الإرهابيين الدواعش، وتحية إلى شعبنا الداعم في ساحات العراق، واللّه ولي التوفيق

١٢ اب ٢٠١٥ نخبة من نواب التحالف الوطنيّ

-انتهى نص البيان-

قراءة في البيان الأول للنخبة

جاء اصدار البيان أعلاه بعد يوم واحد من تمرير الحزم الإصلاحيَّة الحكوميَّة والبرلمانيَّة لدى الحكومة والبرلمان من قبل مجلس النواب، وقد أسهمت هذه النخبة من النواب في الدفع باتجاهها والتصويت عليها وصرحت بأنَّ تنفيذ الحزم يحتاج إلى إرادةٍ لدى الأحزاب الرئيسية. وقد ركز البيان المذكور أعلاه على قضايا أساسيَّة تعكس في جوهرها إيمان النخبة بتوجهات إصلاحيَّة تحمل رؤية مستقبلية للدور المناط بالمتصديين لفعل الدولة ومن أبرزها الآتي:

١. **مؤسسة التحالف الوطنيّ: إن على قوى التحالف الوطنيّ باعتبارها الكتلة النيابيَّة الأكبر عدداً، أن تتحمل مسؤوليةً أكبر في توحيد جهود قواها لمؤسسة التحالف وتحويله إلى كيان فاعل في بناء مؤسسات الدولة يمتلك الاستراتيجيات والتخطيط وآليات المراقبة الضامنة للمصلحة الوطنيّة، ويعمل في إطار نظامٍ داخليٍّ يضمن المشاركة الواسعة من النواب لاختيار قياداته ولجانه والمشاركة في رسم السياسات.**
٢. **مسار تنسيقي للائتلافات الكبرى: إن التنسيق بين الائتلافات الكبرى في مجلس النواب يشكل الأساس في توحيد الجهود نحو تنفيذ الإصلاحات، فهناك مسؤولية تضامنية تقع على عاتق التحالف الوطنيّ وتحالف القوى العراقيّة والتحالف الكردستاني لتحقيق الحزم الإصلاحيَّة.**
٣. **تكاملية الإصلاح بين السلطات: إن عملية الإصلاح يجب أنْ تكون شاملة ومتكاملة وما تم تمريره من حزم حكومية وبرلمانية إصلاحيَّة لن تكون فاعلة ما لم تكون هناك حزمة أخرى تتضمن اصلاحات قضائية، وكان للنخبة السبق بمطالبتها بالإصلاح القضائي واعتباره من أولويات الإصلاح.**
٤. **إصلاح المنظومة السياسيّة: إنّ عجلة الإصلاح لا يمكن لها أن تتقدم للأمام ما لم تخضع ابتداءً المنظومة السياسيّة للحكم إلى اصلاح جوهري، وكانت الاحتجاجات الشعبية قد شخصت الأمراض التي توطنت في أوساط الأحزاب والتيارات والائتلافات وأصبحت محاصرةً من مثلث، المحاصصة، والطائفية، والفساد، وكان ذلك أساس التدهور في الأداء السياسيّ وضعف الخدمات[٢٦].**

بدايات الحراك الإصلاحيّ

لم يكن البيان الأول الذي أطلقته النخبة في المؤتمر الصحفي في مجلس النواب إلَّا محطةً من محطات حراكها الإصلاحيّ، وكان ما يميز المؤتمر المذكور هو أول ظهور إعلامي لمجموعة من نواب التحالف الوطنيّ تعلن تأييدها العلني للحزم الإصلاحيَّة وتطرح رؤية لما تنشده من اصلاح ينطلق من رحم التحالف، وتعتقد أنّ هذه الرؤية تمثل شريحة واسعة من الهيئة العامة للتحالف الساعية إلى المشاركة الجادة في رسم

[٢٦] حديث لنخبة الإصلاح، مبادرون للإصلاح، تاريخ ٢١ شباط ٢٠٢١ ، إرشيف إصلاح التحالف

سياساته وإدارته بالشكل الضامن للصالح العام بعيداً عن الهيمنة السياسيّة للأحزاب والشخصيات[٢٧].

وأمَّا على صعيد أفراد المجموعة التي تصدت للتعبير عن هذه التوجهات الإصلاحيَّة، فكان لدى معظم أفرادها جهد إصلاحي يسبق هذا الإعلان كنشاطات فردية تنسجم مع الرؤية العامة للإصلاح[٢٨].

ندوات تقويمية حول الإصلاح الحكوميّ

تصدى ملتقى بحر العلوم للحوار[٢٩] وتم ذلك بالتعاون مع السادة نواب الحراك الإصلاحيّ[٣٠] مستهدفاً تسليط الضوء على مفاصل القوة ومواقع الخلل في

---

[٢٧] كان مقر اتحاد البرلمانيّين العراقيين ففي بناية مجلس النواب إحدى المواقع التي شهدت النقاشات التمهيديّة لولادة الحركة الإصلاحيَّة في التحالف الوطنيّ إذ كانت تناقش فيه الآراء والبحث في آليات العمل للحركة، وكان لرئيسه المهندس منتصر الامارة الدور في جمع الشخصيات النيابيَّة التي تعيش هم الإصلاح، فقد جمعتنا جلسات مع النواب الدكتور محمد الشمري والشيخ طه الدفاعي وآخرين في نفس المقر للغرض ذاته. ولعل فكرة لقاء بعض قادة الاحتجاجات في الشهر الثامن من العام ٢٠١٥ والتي سيأتي ذكرها لاحقا تبلورت في مقر الاتحاد. وقد شهدت كذلك أروقة وكافتريا مجلس النواب مناقشات عامة مع أعضاء الكتل النيابيَّة حول الحاجة للإصلاح وكان لهذا الحراك أثره في انضمام عدد من النواب لهذا التوجه.

[٢٨] يشير النائب الدكتور أحمد الشيخ علي في حديث عن الجهد الإصلاحيّ قائلاً (كنا جميعاً نتحاور حول كيفية الإصلاح وإيجاد حلول يمكن تقديمها كمقترحات أو تبوبها كمبادرة أملاً للوصول إلى حلول للواقع العراقيّ سواء السياسيّ أم الواقع الشعبي المتأزم، كان الحراك لإيجاد نخبة من كافة الكتل ومن كافة شرائح المجتمع العراقيّ، فكان الانفتاح على مجموعة من الكرد ومن الأقليات ومن ضمنهم ممثل الاخوة الصابئة، وكذلك التحرك على الاكاديمي، وبشرنا بهذه الفكرة من أجل إيجاد حركة إصلاح يلتئم عليها الجميع باعتبارهم يمثلون الطيف الوطنيّ العراقيّ، وبعد ذلك وفي حديث مع السيد بحر العلوم صار الاتفاق على أنَّ نجتمع في مكتبه للتداول في كيفية بلورة هذا الجهد وجمعه في بودقة واحدة من أجل الانطلاق كنقطة شروع، وتم تقديم ورقة في الاجتماع أسميناها ورقة (تمكين) التي وضعنا فيها جملة من الشروط، من ضمنها مقترح السيد بحر العلوم بأنَّ ننطلق في الإصلاح من التحالف الوطنيّ ثم إلى الطيف الوطنيّ، وكانت ورقة تمكين كمسمى للاتفاق على جملة من النقاط، في ضوء ذلك انطلقنا إلى جو التحالف الوطنيّ ثم تبعها خطوات آخري). (احمد الشيخ علي ، حديث لمجموعة مبادرون للإصلاح، تاريخ ٢١ شباط ٢٠٢١)

[٢٩] ملتقى بحر العلوم للحوار، أحد الملتقيات السياسيّة الثقافية في بغداد وقد بدأ نشاطاته بشكلٍ منظم ودوري منذ عام ٢٠١٠ وكان برعاية المرحوم السيد بحر العلوم، وكان يطلق عليه ملتقى الثلاثاء الشهري، وقد تمّ تغيير الاسم عام ٢٠١٥ إلى ملتقى بحر العلوم للحوار تخليداً للمرحوم السيد بحر العلوم، ولازال الملتقى يمارس نشاطاته وفعالياته وأصدر العديد من المطبوعات التي توثق نشاطاته ومبادراته، وكان آخرها إطلاق مبادرة (أزمة العراق سيادياً) و(أزمة التعديلات الدّستوريّة) ومبادرات آخري.

[٣٠] يذكر الدكتور احمد الشيخ في حديثه عن بدايات الحراك (كانت هناك نشاطات آخري انطلقت من مبادرة الإصلاح وضمن حراك مكتب السيد بحر العلوم سواء كان من خلال ملتقى الثلاثاء أو غيره، ومن ضمن الورش التي أقيمت حول ذلك هي كيفية إصلاح التحالف الوطنيّ، وكان هناك لقاء مع شخصيات فكرية من أجل بلورة أفكار معينة كان الحديث فيها عن إصلاح التحالف الوطنيّ باعتباره الرافعة الوطنيّة الأقوى، ثم الحديث عن المصالحة وآليات المصالحة وكيفية إجراء المصالحة من أجل الانطلاق إلى الفضاء الوطنيّ، وحاكات آخري تبعتها تمثلت في ثلاث اجتماعات أو أكثر للتحالف الوطنيّ من أجل بلورة نقاط معينة نجتمع حولها وفيها تفاصيل معينة، ولدينا بعض الوثائق التي تمثلت في الاجتماع الأخير لنواب لتحالف الوطنيّ الذي حضره عدد كبير من النواب، وكانت

السياسيّة الداخلية والخارجية للعراق باستضافة أصحاب القرار السياسيّ والإداري وممثلي الشعب في مجلس النواب[٣١]. وكانت لهذا الملتقيات الأثر الكبير في التعرف على الثغرات الموجود في النظام السياسيّ عبر حلقات نقاشية متعددة من أبرزها:

- **برامج الإصلاح الإداري والمالي التي تعهدتها الحكومة في برنامجها الوزاري[٣٢].**
- **سياسة العراق الخارجية ومدى تطابق الخطاب السياسيّ بين السلطتين التنفيذية والتشريعية باستضافة شخصيات برلمانية في لجنة العلاقات الخارجية وشخصيات سياسية ودبلوماسية[٣٣].**
- **تفاعل المؤسسات الدّينيَّة مع برامج الإصلاح، إدارة الوقف نموذجاً عبر استضافة رئيسي دائرتي الوقف الشيعي والسني [٣٤].**

الملاحظات مبوبة والمشاركات مبوبة كذلك ومكتوبة في مسودة بخط الدكتور صالح الحسناوي: أحمد الشيخ علي، حديث لمجموعة مبادرون للإصلاح، تاريخ ٢١ شباط ٢٠٢١.

[٣١] عقدت عدة حلقات نقاشية في ملتقى الثلاثاء الشهري في الجادرية لدعم الحراك الإصلاحيّ ومنها حلقة **(مناطق الفراغ في عملية الإصلاح بالعراق)** بتأريخ ٣ أيلول ٢٠١٥، حيث نوقشت الافاق المستقبلية للمصالحة الوطنيّة وحضرها مجموعة من المثقفين من التيار المدني منهم د. سعد سلوم، ود. محمد سلمان، ود شروان الوائلي، ود. علي السعدي، والقاضي قاسم العبودي، ود. جاسم الحلفي، والنائب علي الهاشمي، ود. محمد الشرع، والمهندس منتصر، الامارة، إضافةً إلى ضيوف أجانب Human Global لمناقشة معوقات عملية الإصلاح في العراق.

[٣٢] خصص ملتقى الثلاثاء ندوته المنعقدة في ٦ تشرين الأول ٢٠١٥ **لمناقشة الإصلاحات الإدارية والمالية** بعد مرور عام واحد على حكومة الدكتور العبادي وشارك في الندوة الدكتور مهدي العلاق أمين عام مجلس الوزراء والدكتور أحمد ابريهي الخبير المالي ونائب محافظ البنك المركزي السابق والدكتور عامر حسن فياض أستاذ الفكر السياسيّ وعميد كلية العلوم السياسيّة في جامعة النهرين، والدكتور رائد فهمي سكرتير الحزب الشيوعي العراقيّ، والدكتور صباح الحسيني، مدير عام في أمانة مجلس الوزراء.

[٣٣] **السياسة الخارجية في حكومة العبادي** كانت محور نقاش ملتقى الثلاثاء على مدى حلقتين في الجلستين بتاريخ ٣ تشرين الثاني و١٠ تشرين الثاني من عام ٢٠١٥، حيث شارك فيها السادة النواب صادق الركابي وحامد المطلك والاء الطالباني والسفير لقمان الفيلي والكاتب السياسيّ حسين العادلي.

[٣٤] **إدارة الوقف في العراق** وتعزيز التعاون والتنسيق بين الوقفين في جلسة دعا إليها ملتقى الثلاثاء الشهري بتاريخ ٢ شباط ٢٠١٦ حيث استضاف رئيسي الوقف الشيعي سماحة السيد علاء الموسوي، والوقف السني الدكتور عبد اللطيف الهميم، لمناقشة أفاق التعاون في تطوير الوقف في العراق.

- **كيف يتموضع شركاء الوطن في معادلة الحكم بعد هزيمة داعش، إذ تمت استضافة السياسيّ والقيادي في الاتحاد الوطنيّ الكردستاني الدكتور برهم صالح[٣٥].**
- **وفي ختام الموسم تم تخصيص أمسية لها علاقة مباشرة مع الحراك الإصلاحيّ في التحالف الوطنيّ، تمت استضافة شخصيات نيابية من الحراك للتعرف على المنجز الإصلاحيّ[٣٦]. وسيتم استعراضها في آخر هذا الفصل من الكتاب.**

- **حلقات نقاشية بين قوى التحالف الوطنيّ حول المصالحة الوطنيّة[٣٧]**

وفي شأنٍ آخر متصلٍ بالحراك الإصلاحيّ وباتجاه توحيد رؤية قوى التحالف الوطنيّ حول المسائل المصيرية كمشروع المصالحة الوطنيّة، فقد تم عقد حلقات نقاشية محدودة بين قيادات ونواب التحالف الوطنيّ ولجنة المصالحة الوطنيّة التابعة لرئيس الوزراء، وبحضور عددٍ من السادة النواب المشاركين في الحراك الإصلاحيّ في كانون الأول ٢٠١٥. وتبلور العمل نحو إعداد وثيقة التسوية الوطنيّة في أيلول من عام ٢٠١٦

---

[٣٥] **مشروع ٢٠٠٣ انتهى:** استضاف ملتقى الثلاثاء الشهري في التاسع من شهر شباط ٢٠١٦ معالي الدكتور برهم صالح نائب أمين العام الحزب الوطنيّ الكردستاني، وقد تركز حديثه حول مستقبل العراق السياسيّ في ظل الأوضاع السياسيّة والاقتصادية التي تمر بها المنطقة والعراق، وقال (إن المنظومة الأمنية السابقة التي ارتضيناها لأنفسنا في الدستور لم تعد فاعلة وقادرة وعلى ادارة الملف الأمني والوضع الأمني كما كانت في السابق، فالبشمركة والحشد الشعبي أصبحت قوى فاعلة أساسيَّة خاصة بعد ما حدث للجيش العراقيّ في الموصل، وربما أيضاً في أحداث آخري ومع كل الاحترام والتقدير للقوات العراقيّة الوطنيّة والجيش العراقيّ، لكن البيئة الأمنية والإدارات الأمنية اختلفت، الوضع السياسيّ انتهى إلى ما انتهى إليه، وهناك خلافات تعمقت خلال هذه الفترة الماضية، العلاقة بين الاقليم وبغداد لم تعد كما كانت في الماضي، بعيدا عن السجالات والنقاشات وطرح اللوم من هنا وهناك، و نحن مطالبون بالعودة إلى طاولة الحوار والحديث بعمق وبجدية عن مشروع حكم لا مشروع حكومة. من هذا المنطلق أقول أيضاً آن الاوان لنا وفي هذه اللحظة التاريخية ان نقر بأنَّتهاء مشروع ٢٠٠٣، هذا المشروع الذي تولد بعد إزاحة النظام السابق، ارتضته الاطراف الرئيسية العراقيّة الكردية، والعربية، الشيعية وإلى حد كبير قوى سنية فاعلة بأنَّ يكون مشروعا ودستورا فيصلا لحكم هذه البلاد. لكن بعد هذه السنوات -مع التقدير الكامل لكل الانجازات الكبيرة التي تحققت خلالها- لا يمكن لنا ان نتجنب الاقرار بحقيقة انتهاء هذا المشروع).

[٣٧] **حلقات نقاشية بين قوى التحالف الوطنيّ لمناقشة المصالحة الوطنيّة:** قام المؤلف وبالتنسيق مع أعضاء لجنة المصالحة الوطنيّة للمشاركة في حلقات نقاشية محدودة بتاريخ الثامن والخامس عشر من شهر كانون الأول ٢٠١٥، دعوة شخصيات من قيادات ونواب التحالف الوطنيّ من كافة الكتل السياسيّة في طاولة مستديرة لمناقشة مشروع المصالحة الوطنيّة وبحضور مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة الدكتور محمد سلمان والمستشار حسين العادلي في لجنة المصالحة الوطنيّة، يراجع : إبراهيم بحر العلوم، كتاب التسوية الوطنيّة: اول وثيقة بطلقها التحالف الوطنيّ لبناء العراق بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة، ٢٠١٥-٢٠١٧، إصدارات ملتقى بحر العلوم للحوار، العلمين للنسر ٢٠٢٤.

وتعتبر الوثيقة الأولى التي تم التوافق عليها بين قوى التحالف الوطنيّ لبناء الدولة عقب هزيمة داعش.

- **التحالف الوطنيّ إلى أين[٣٨]**

بعد أنْ قطع الحراك الإصلاحيّ شوطاً في داخل مجلس النواب وفي أوساط القوى السياسيّة في صيف عام ٢٠١٥ وما شهدته جلسات الملتقى من مناقشات منذ أيلول ٢٠١٥ وما أفرزته خطب الجمعة للمرجعية الدّينيَّة العليا بعد منتصف عام ٢٠١٥، وخاصة خطبة الخامس من شباط عام ٢٠١٦ والتي أعلنت فيها التوقف عن تناول الشأن العام بسبب ضعف استجابة المسؤولين للمطالب، تم دعوة مجموعة الحراك الإصلاحيّ لاجتماع تمهيدي بتاريخ ٢٠ شباط ٢٠١٦ للتفكير بتصعيد الحراك واتخاذ خطوات عملية ومنهجية لتنظيم الصفوف مع توضيح أهداف الحراك وآليات التنفيذ والمساحة الممكنة للحراك. وتم التصدي بصراحة في الاجتماع للعديد من التساؤلات حول مسيرة التحالف الوطنيّ إلى أين؟ مع التأكيد على ضرورة تفكيك الأزمة ومحاولة المقاربة بين ركيزتين أساسيتين: هما الأسس المطلوبة لمؤسسة التحالف الوطنيّ وثانياً الحفاظ على خصوصيات قواه السياسيّة، وإن النجاح في مقاربة هاتين الركيزتين ستبقى للتحالف الوطنيّ مساحة مرنة لتبني المشروع الإصلاحيّ باتجاه التغيير وكالآتي:

١. **الأسس المشتركة لقوى التحالف: استيعاب الأسس المشتركة التي يجب أنْ تستند عليها قوى التحالف من أجل النجاح في مهمة إدارة البلاد، ووضع خارطة الطريق عملية لتحويل التحالف إلى مؤسسة قادرة على أنَّ ترسم السياسات في الأمن والاقتصاد وباقي المحاور وعابرة للأنانيات السياسيّة والصراعات الحزبيَّة، باتجاه صناعة الرؤية والخطاب والموقف الموحد إزاء القضايا الاستراتيجية، والتعامل مع كلّ ذلك بعقلية بناة الدولة.**

٢. **احترام خصوصية قوى التحالف: ولكون التحالف الوطنيّ يشكل الكتلة النيابيَّة الأكبر ومركز الثقل في المعادلة السياسيّة للبلد فلابد من الحفاظ على موقعه**

---

[٣٨] عقد الاجتماع التمهيديّ بتاريخ ٢٠ شباط ٢٠١٦ بقاعة الملتقى بالجادرية في بغداد وتحت عنوان (التحالف الوطنيّ إلى أين؟) وحضره السادة النواب القاضي قاسم العبودي، الدكتور علي الشكري، السيد عبد الكريم النقيب، الدكتور فيصل الزبيدي والسيد رشيد الياسري والدكتور احمد الشيخ علي والدكتور محمد الشمري والدكتور صالح الحسناوي والسيد على المرشدي والسيد عمار الشبلي والسيد صادق المحنا والسيد عبد الرزاق محبيس والسيد عبد الحسين الزيرجاوي و المؤلف إضافةً إلى السادة منتصر الامارة وحسين درويش العادلي وعلي الغريفي.

عبر احترام خصوصيات القوى المنضوية تحت لوائه من حيث الاطر الانتخابيّة والحزبيَّة في اتجاه تعزيز الأسس المشتركة للتحالف واعتماد اطاره الوطنيّ؛ ليكون البوصلة لتطويع كافة الاستراتيجيات والسياسات تجاه ترسيخ الهوية.

مستلزمات نجاح مشروع الإصلاح[٣٩]

وقد ناقشت النخبة في الاجتماع مفاصل الخلل في إدارة البلد ومستلزمات نجاح مشروع الإصلاح بضمان بوصلته الوطنيّة نستعرضها بإيجاز كالاتي:

أولاً-الحاجة إلى نواة صلبة للحكم: في عام ٢٠٠٥ كان الائتلاف الوطنيّ العراقيّ عام ٢٠٠٥ تسوده سياقات عمل، ودور رقابي على الحكومة جيد، وكانت روح الإيثار قادرة على الجمع باتجاه هدف مشترك في ظل ظروف كانت أصعب من هذه الظروف الراهنة. واليوم أصبح التحالف أكثر عدداً غير أنَّ الأداء متواضع جداً، ويرى البعض أن من أبرز أسباب هذه التداعيات هي سياسات المحاصصة وتضخم الأنا بشكلٍ غير طبيعي لدى بعض القادة، مما أدى إلى خلق حالة تنافس محموم استخدمت فيه أحياناً أدوات غير سليمة وكان من جراء ذلك غياب وحدة الصف والتفريط أحياناً بالمصالح العامة واضاعة هيبة الدولة بدل على تسويق المنجز، وأصبح البعض يصرح بها بشكلٍ علني لدينا في التحالف رجال سلطة وليس دولة.

ثانياً: آليات نجاح الإصلاح: لا ينجح التحالف الوطنيّ في مسيرته لإدارة الدولة إلَّا عبر عمل مؤسساتي، فالتجربة عمرها ثلاث دورات نيابية، وتستحق المحافظة عليها إذا تحولت إلى مؤسسة ومرجعية مع نظام داخلي يحكم إيقاعات العمل فالمشروع الوطنيّ، يتطلب تقديم المصلحة الوطنيّة فوق كل اعتبار، ولابد من إزالة الشعور السائد لدى معظم النواب باحتكار القرار السياسيّ والإداري، ومهمة التقويم هو كيفية إعادة الإطار التحالفي بالشكل الذي يحافظ على رمزية القيادات وتيسير الإدارة المهنية.

- النواة الضاغطة: يعتقد الحراك الإصلاحيّ أنّ التحالف بحاجة إلى نواة ضاغطة تمتلك رؤية وتطرح ورقة عمل لتشخيص الخلل وخارطة الطريق لتطوير العلاقات الوطنيّة والعلاقات الدولية، واقتراح البدائل للملفات العالقة، ولابد من دفع القدوة لأخذ الريادة.

---

[٣٩] ملخص بتصرف من محضر الاجتماع التمهيديّ للحراك الإصلاحيّ، ٢٠ شباط ٢٠٢٤، أرشيف اصلاح التحالف الوطنيّ

- إنّ المرحلة القادمة مرحلة تسويات تفرض على المنطقة وعلى العراق التهيؤ للقادم، ووجود التحالف بشكلٍ مفكك يشكل خسارة للجميع؛ لذا على التحالف التحرر من رهن اللحظة، والتفكير بنواة صلبة للحكم لتحديد بوصلة الدولة، ومن هنا تأتي الحاجة إلى مبادرة جادة.

- الإدارة الفاعلة: ويؤمن الحراك الإصلاحيّ بالعمل المؤسساتي فهو يحتاج إلى إدارة واختيار مديرٍ لإدارة التحالف الوطنيّ، ويمكن أنْ يكون من الفاعلين من الخط الثاني، وله القدرة على أنْ يصبح محوراً يدافع عن رؤية جامعة تسهم في بناء المؤسسة. ويمكن الاتفاق على صيغة مرضية لترشيحه عبر آليتين أمَّا انتخاب شخصية رئيسة لهذا التحالف من قبل رؤساء الكتل، أو نواب التحالف الوطنيّ يرشحون بدورهم شخصياتٍ متعددة، ويتم انتخاب شخصيةٍ منها لقيادة هذا التحالف إذا نالت مقبولية ورضا الإخوة في قيادة التحالف الوطنيّ، بعد ذلك يتم انتخاب نواب له ووضع نظام داخلي وتشكيل لجان لهذا التحالف.

- مراجعة شكل الدولة: هناك حاجة إلى مراجعة جادة لشكل الدولة من جديد واقتراح علاجات لتقويم الوضع، ومنها حل مجالس المحافظات وتعين المحافظ وتشريع قانون بإعادة دوائر ومدراء دوائر المحافظة، والعمل على دمج بعض الهيئات المستقلة وإلغاء البعض منها، ولابد من الالتزام بالعهود مع شركاء الوطن، وما يتم عمله أحياناً هو عكس مسار الإصلاحات وكأنما التعمد إلى زيادة الخراب.

ثالثاً: حيادية الحراك الإصلاحيّ: إن العمل الإصلاحيّ يتطلب التفكير بأفق واسع والابتعاد عن المحاور والتخندق الحزبي عبر امتلاك الإرادة المستقلة في اتخاذ القرار والعمل بروح الفريق الواحد لمصلحة العراق، فتلك بوصلة لتذليل المصاعب. هذ الرسالة يجب أنْ تكون مسموعة والتأكيد على أن التجمع ليس تكتلاً مضاداً لاحد، وليس بديلاً عما هو موجود، ولا يبحث عن الزعامة ولا ينافس أحداً وسيبقى أفراده داخل الإطار إذا أثمرت الجهود في وضع القطار على السكة.

وأكَّد المجتمعون على مراعاة حيادية الحراك وعدم السماح لأية جهة داخل التحالف وخارجه من تجييره حتى يكسب الحراك ثقة الجميع ويكون عند مسافة واحدة من الجميع في الخطاب والموقف، فإنَّ هذا الحراك ليس نتاجاً لازمة مع أي طرف في التحالف الوطنيّ،

بل نتاجٌ لرؤيةٍ تحاول الخروج من الشرنقات الضيقة داخل التحالف إلى فضاء واسع يؤسس لمستقبل أفضل. وإبعاد الحراك عن أهدافٍ سياسيةٍ ومصلحيةٍ مباشرة وآنية، واستثمار الوقت بشكلٍ فاعل وعدم التفريط بمستقبل الشيعة والعراق.

رابعاً: مخرجات الاجتماع: خلص الاجتماع التمهيديّ إلى إعداد رسالة تتضمن رؤية الحراك وتحشيد الدعم النيابي والدعوة إلى جلسة موسعة وكالاتي:

١. إعداد رسالة الإصلاح إلى قيادات التحالف الوطنيّ، تطرح فيها الهموم بلغة معتدلة وتؤشر على الخلل الموجود في التحالف؛ لمحاولة إيجاد صيغ حلٍّ مقنعة لتفادي التداعيات السلبية.
٢. توسيع قاعدة المشاركة وتحشيد الدعم النيابي للحراك، ففاعليةُ المشروع عندما يتم تبنيه من أغلبية أعضاء التحالف أي بما لا يقل عن ثمانين نائباً ومن مختلف الجهات المنضوية تحت التحالف الوطنيّ.
٣. الدعوة إلى جلسة نيابية موسعة لمناقشة أهداف الحراك وآلياته، هدفها وضع التصورات العامة لمؤسسة التحالف وتحديد استراتيجيته، والخروج بورقة مبادئ أساسيَّة للإصلاح. والاتفاق لانبثاق لجنةٍ من الجلسة لزيارة المرجعيات الدّينيَّة والقيادات السياسيّة وابلاغ رسالة الحراك الإصلاحيّ باقتدار.

خامسا: مشروع احياء التحالف الوطنيّ: وتم الاقتراح أنْ تكون تسمية الحراك الإصلاحيّ باسم (مشروع إحياء التحالف الوطنيّ) وأنْ تكون مذكرة الحراك الإصلاحيّ الأولى المزمع إعدادها إلى قادة التحالف الوطنيّ بهذا العنوان، وأدناه نص المذكرة.

المذكرة الأولى للحراك الإصلاحيّ[٤٠]

النص الكامل للمذكرة السياسيّة الأولى التي وجهها نواب التحالف الوطنيّ إلى قادة التحالف في آذار ٢٠١٦ وتم توقيعها من قبل عدد كبير من نواب التحالف الوطنيّ:

بسم اللّه الرحمن الرحيم

هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

صدق اللّه العلي العظيم

مشروع اصلاح التحالف الوطنيّ

إلى قادة التحالف الكرام أُخوة وزملاء
مع خالص التقدير
السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

هذه ورقة قدمتها ثلة من إخوانكم وزملاؤكم في التحالف الوطنيّ، من أبناء المشروع الوطنيّ، ثلة مخلصة، تُجل التاريخ العلمي والجهادي لقادة التحالف ، وتجل الجهد التأسيسي في تشكيل التجربة السياسيّة في العراق الاتحادي على طريق بناء الدولة الحديثة، وتنظر بعين الاحترام لذلك، وستبقى هذه الثلة تشد الأزر في السرّاء والضرّاء، ملتزمةً بما ينتج عن التحالف من مقررات ومخرجات سياسية تعبر بالبلد إلى بر الامان، فنحن جميعا العين الفاحصة والإذن الواعية والعقل المدقق بما يشكل الرافد الحيوي للعملية السياسيّة في تلمس مواطن النجاح وتدعيمه وتشخيصه مواطن الخلل وتسديده لخدمة مسيرة التجربة والمشروع وضمان نجاحها واستمرارها في الظرف

[٤٠] تم إعداد وكتابة الرسالة من قبل النائب الدكتور أحمد طه الشيخ علي في الأسبوع الأخير من شهر شباط من العام ٢٠١٦ بناءً على تكليف الاخوة في الاجتماع التمهيديّ الذي عقد في ٢٠ شباط ٢٠١٦ في الملتقى، وقد تمت مراجعتها وإجراء بعض التعديلات البسيطة عليها قبل اطلاقها لنواب التحالف الوطنيّ.

الراهن، أمام هذه الظروف لابد أن نقف بحزم وجد لإصلاح منظومة العمل في التحالف عن طريق إصلاح المنظومة الوطنيّة في الدولة.

لقد كشفت التحديات التي يمر بها العراق بشكلٍ واضحٍ عن ضعفٍ خطير في بنية التحالف الوطنيّ رغم المنتظر منه داخليا وخارجيا وأن يكون هو النواة الصلبة فِي الحكم الرشيد والرافعة السياسيّة للوجود الوطنيّ في السلطة والثروة والارض والادارة لبناء عراق اتحادي موحد، كما ظهر جليا انعدام الرؤية الواضحة في بناء الدولة والحكومة، مع وجود أسباب القوة وعوامل النجاح " كماً ونوعاً "، وتأييد كبير من المرجعيَّة الدّينيَّة والشعبية، مع عوامل القوة في بلد مثل العراق، كدور محوري وثقل حضاري ومورد اقتصادي وموقع جيوسياسي، ومع تقديرنا التام لتظافر عوامل إنتاج الأزمة العراقيّة داخليا واقليميا ودوليا، فإنّنا شخّصنا مواطن التراجع والتعثر الاداري والقيادي في بناء مؤسسة التحالف الوطنيّ، وتفعيل هذا الدور في المبادرة السياسيّة وإدارة وحل الأزمات وتبوأ موقعها المناسب في التأثير الداخلي والخارجي. وهو واقع إن استمر فسيضحي بدور التحالف ويفتح الطريق واسعا لضياع الحقوق التأريخية .

لذا تنطلق هذه الثلة، المنسجمة مع كتلها السياسيّة، من حرصها الوطنيّ باتجاه مؤسسة التحالف الوطنيّ وبث الروح في هيئته العامة، وتفعيل دوره وتعزيز الثقة بين مكوناته وأعضائه معتمدة على رؤية تشخيصية، وبرنامج عملي، ورؤية استراتيجية لعبور نفق الأزمات المتتالية من أجل إعادة اللحمة الوطنيّة، مؤكدين عدم امكانية أي فصيل أو شخص أو كيان معين التعامل مع استحقاقات الدولة أو المرحلة ما لم تتوفر ظروف التنسيق والتعاون في إصلاح التحالف، ويتضمن المشروع ما يأتي:

- وضع نظام داخلي لإدارة التحالف الوطنيّ يضمن للقوى السياسيّة دورها المحوري، ويحقق للهيئة العامة المشاركة في القرارات الاستراتيجية.
- وضع التصورات والمبادئ العامة والاستراتيجية للإنتقال من استراتيجية تعزيز سلطة الحكومة إلى سلطة الدولة.
- تفعيل دور الموارد البشرية والطاقات المتخصصة من أجل وضع هذه المبادئ والاستراتيجيات لخدمة النظام المؤسساتي شكلاً ومضموناً وتوحيد الخطاب السياسيّ لقيادة العمل السياسيّ في الدولة.

أيها السادة الافاضل :إن التحديات الراهنة التي يواجهها البلد، والتعقيدات السياسيّة والمتغيرات الداخلية ستفضي إلى نتائج كارثية ومن الصعب علينا تحمل هذه النتائج أمام اللّه والشعب والمرجعيَّة الدّينيَّة، مالم يتبلور جهد استثنائي لإنجاز رؤية متكاملة لجميع قضايا الدولة ومؤسسة التحالف مع ضبط منهجي لإيقاع أدائه التشريعي والحكوميّ والرقابي؛ لذلك ندعو الجميع مخلصين لاتخاذ إجراءات فاعلة لإنقاذ التحالف وإصلاحه قبل فوات الأوان باتجاه وضع الخطوط العامة للبرنامج المطلوب الذي يستهدف إنجاز مشروع وطني متكامل لبناء مؤسسات الدولة وتجاوز عثرات المرحلة الماضية خلال الفترة القصيرة القادمة، واللّه الموفق.

١ آذار ٢٠١٦ المصادف ٢١ جمادي الاول ١٤٣٧

مرفق تواقيع النواب

- **قراءة للمذكرة السياسيّة الاولى**

القراءة المتأنية لمضمون المذكرة أعلاه ذات المقاطع الخمس، يمكن اعتبارها الأولى من نوعها بعد التغيير وتذيل بتواقيع العشرات من السيدات والسادة النواب موجهةً إلى قادة الكتل السياسيّة في التحالف الوطنيّ، وهي تعكس وعي النخبة وقدرتها في التعاطي مع القضايا الحساسة في المنعطفات الخطرة التي تمر بها البلاد، كان لابد لها من مقاربات في المنطلقات لفهم مقاصد الحراك وبدون تشويشٍ استبطنت رؤية لإرساء قواعد عملٍ جديدةٍ للإصلاح فيها الكثير من الصراحة والاحترام، بالتزام خيار التغيير عبر آليات النسغ الصاعد، وتضمنت المذكرة تعريفات ضرورية لمن يتصدى للحراك وكالآتي:

١. ثنائية القيادة والهيئة العامة:

- **من نحن؟: نحن العين الفاحصة والأذن الواعية والعقل المدقق، نحن أبناء المشروع الوطنيّ، ونحن الرافد الأساس في العملية السياسيّة، ونمتلك الإخلاص والقدرة على تلمس مواقع النجاح وتشخيص مواقع الخلل لضمان نجاح التجربة.**
- **من أنتم؟: أنتم الجهد الواعي في سوح العلم والجهاد ضد الاستبداد والديكتاتورية، وأنتم الإباء المؤسسون للتجربة السياسيّة منذ ٢٠٠٣، ومنكم تنطلق مخرجات التحالف الوطنيّ ومنا يتعين الالتزام للعبور إلى بر الأمان.**

٢. **تشخيص الواقع الإداري والسياسيّ للتحالف:** ومع كل ما تقدم من مشتركات ومنطلقات يمكن الاستقواء بها للمضي بكلّ موضوعيةٍ لتشخيص الواقع السياسيّ، فإنَّ الثلة تتحسس حجم المخاطر والتحديات التي تواجه البلد في ظل الضعف الإداري لمنظومة التحالف الوطنيّ الذي يفترض أنْ يشكل الرافعة الأساسيَّة للنظام السياسيّ، وما احتلال داعش لثلث أراضيه إلا دليلٌ على هشاشة المنظومة وعجزها السياسيّ في تصحيح المسارات، ورغم ما حظيت به الحكومة ومجلس النواب من تأييد شعبي ومرجعي إلَّا أنَّ العجز الاداري والقيادي في التصدي لمعالجة الأمر كان جلياً، ولاشك ستتحمل قيادات التحالف الجزء الكبير من ذلك.

٣. **الحاجة إلى مؤسسة التحالف الوطنيّ:** وهذا جوهر المذكرة المرفوعة ألا وهو المطالبة بتفعيل دور الهيئة العامة للتحالف الوطنيّ مع القيادات في إنضاج الرؤية ورسم خارطة الطريق والمشاركة في صناعة القرار لتجاوز الأزمات، وأشارت المذكرة في ضرورة وضع نظام داخلي لإدارة التحالف والتوجه الجاد نحو الانتقال من مربعات السلطة إلى بناءات الدولة عبر رؤية استراتيجية متفق عليها.

٤. **الدعوة لإنقاذ التحالف الوطنيّ:** كانت الفقرة الختامية من المذكرة تعول بين سطورها أن تسهم قيادات التحالف الوطنيّ في بلورة جهد استثنائي في تجاه مؤسسة التحالف، وتتفهم التحذيرات من عواقب كارثية ان أصر البعض على نفس النهج رافضاً مسيرة التغيير.

- **الاجتماع الأول لنواب التحالف الوطنيّ**

كان يوم الثلاثاء المصادف الأول من آذار ٢٠١٦ اختباراً أولياً للحراك الإصلاحيّ في التعرف على حجم الدعم البرلمانيّ لمشروعه، فقد حصل المشروع بفضل روّاده على دعم أكثر من مائة نائبا[٤١] من كتل التحالف للتوقيع على المذكرة السياسيّة الموجهة إلى قادة التحالف الوطنيّ إذ إتفق الجميع على الدعوة لاجتماع الهيئة العامة وأبدوا

[٤١] ما توفر لدينا في الأرشيف فقط قوائم تضم تواقيع قرابة سبعين نائبا داعمين للمذكرة السياسيّة، وكان النائب عند قناعته بالمذكرة يكتب اسمه واسم كتلته ورقم الهاتف وتوقيعه الحي وقسم من النواب سجل بعض الملاحظات القصيرة. انظر ملحق رقم ٨ من الكتاب

استعدادهم للحضور والمشاركة في برنامج اصلاح التحالف، وتم الاتفاق على إرفاق قوائم النواب الداعمين للحراك الإصلاحيّ مع المذكرة إلى قادة التحالف الوطنيّ[٤٢].

رغم قصر الوقت، قرر الحراك الإصلاحيّ دعوة النواب المؤيدين لحملة الإصلاح والموقعين على المذكرة السياسيّة إلى اجتماع في الثاني من آذار من العام ٢٠١٦ في قاعة الملتقى بالجادرية[٤٣].

لا يستبعد أنْ يكون اجتماع الثاني من آذار أكبر اجتماعاً يعقد لنواب التحالف خارج البرلمان، إذ أن عدد النواب الحاضرين كان يربو على الستين نائباً من كتل سياسية متنوعة تمثل من الكتل الثمان المنضوية للتحالف الوطنيّ إضافةً إلى مشاركة أحاد من كتلة الاحرار وكتلة الصادقون وآخرين، كان هذا التجمع مصدر قوة انطلاق المشروع وأهميته بإنْ لم يكن محدداً بجهة بل بجهات متعددة ويعكس ثقة النواب بالمشرفين على المشروع وثانياً شعورهم بالحاجة إلى دعم الحراك الإصلاحيّ في صفوف التحالف الوطنيّ لاستعادة ريادته في إدارة الدولة. وبدون شك أنّ هذه الاستجابة الواعية من النواب وما سيعقبها من نشاطات تحمل معها رسائل إلى مختلف الفرقاء السياسيّين وفي مقدمتهم قادة التحالف الوطنيّ بضرورة مراجعة الأداء وتحسينه.

- **خيار التغيير بالنسغ الصاعد**

جاءت كلمة الافتتاح لتعبر عما يعتلج في نفوس النواب الحاملين لهم الإصلاح وتكشف عن أهداف الحراك، ادناه النص الكامل للكلمة [٤٤].

---

[٤٢] كانت نسبة النواب المؤيدين للمشروع بحسب القوائم التي تم تسليمها للجنة وحسب كتلهم كالتالي: ٣٢٪ كتلة دولة القانون، ٢٢٪ كتلة المواطن، ١٠٪ كتلة مستقلون، ١٥٪ كتلة بدر، ٦٪ كتلة الفضيلة، ١٢٪ نواب مستقلون، إضافةً إلى عدد من أعضاء كتلة الاحرار وأحاد من كتل آخرى. وسجل البعض من السيدات والسادة النواب ملاحظات أدرجت مع أسمائهم في القوائم منها ضرورة وجود رئيس للتحالف الوطنيّ، لابد ان يكون للمستقلين دور أساسي، لابد أن يكون لهذه المجموعة دور فعال في كافة القوانين وتقليل سطوة رئاسة الكتل وهكذا.

[٤٣] يقول الدكتور احمد الشيخ علي في هذا الصدد (سأتحدث عن كل ما علق في ذاكرتي حول مشروع الحركة الإصلاحيَّة التي قمنا بها تلك الفترة، بعد جمع تواقيع أكثر من مئة عضو من مجلس النواب- التحالف الوطنيّ آنذاك تم الاتفاق على عقد اجتماع في مكتب الدكتور إبراهيم بحر العلوم وهذا الاجتماع ضم أكثر من خمسة وستين نائباً[٤٣] والبقية قدموا اعتذار لأسباب كانت أكثرها مقنعة ومشروعة كما افضى الاجتماع في ما تم التباحث فيه عن أبرز ما تضمنه مشروع الحركة الإصلاحيَّة الذي تم الإعلان عنه ومناقشة المبادئ الأساسيَّة للمشروع يراجع أحمد الشيخ علي : أرشيف اصلاح التحالف)

[٤٤] افتتح مؤلف الكتاب جلسة الاجتماع لنخب التحالف الوطنيّ في مساء الأربعاء بتاريخ الثاني من آذار ٢٠١٦، التي دعت إليها اللجنة عقب التأييد والدعم الواسع لنواب قوى التحالف للمذكرة السياسيّة الموجهة لقيادات التحالف الوطنيّ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسعد اللّه مساءكم أيها السيدات والسادة نواب التحالف الوطنيّ في هذا الاجتماع الاستثنائي.

- **الكل في هذه اللحظة التاريخية، يتحسس حجم المخاطر التي تواجه البلد اليوم، ولا أكتمكم سراً إنّ هذا الشعور لم ينتابني منذ سنوات، وأظن أنّ الكثير منكم يشاركني في ذلك. ولعل الكثير منا يجهل ماذا ستحمل لنا الأيام المقبلة!**
- **فالمرجعيَّة الدّينيَّة أوصدت أبوابها، وعبّرت عن يأسها في قدرة الحكومة والبرلمان على الإصلاح. وانكشفت ظهورنا بعد أنْ كانت تمثل لنا السند والحامي.**
- **الحكومة تحاول أنْ تختط للإصلاح برنامجها، فمنذ آب الماضي من العام ٢٠١٥ وحتى هذه اللحظة لم تستثمر الدعم المرجعي والشعبي لتنفيذ إصلاحاتها، فتتقدم خطوة وتتراجع خطوتين، وبدأ الأمل ينحسر رويداً رويداً بإمكانية اتخاذ خطوات حاسمة إصلاحيَّة.**
- **وزخم انتصاراتنا على داعش والإرهاب وبطولات الحشد الشعبي والأجهزة الأمنية باتت تقابلها مفخخات مدينة الصدر والشعلة والمقدادية، وتعرضات في أبي غريب في محاولة لامتصاص ذل الهزيمة وإفهام الشعب بهشاشة الوضع الأمني.**
- **وتحرك سماحة السيد الصدر جماهيرياً في بغداد، أفرح البعض وأرعب الآخر وأربك المشهد، وزادت الأمور حراجة بعد دعواته للاستمرار في التظاهرات.**
- **والأزمة المالية تضرب بمخالبها حتى عاد المواطن يخشى على لقمة عيشه، ويفقد ثقته على قدرة الدولة بتوفيرها في القابل من الأيام.**
- **وما حدث في أروقة جامعة المثنى ينذر بخطر جديد داهم قد ينتشر في جامعات أخرى.**
- **وحديث الفساد المالي والإداري يزكم الانوف من كلّ حدب وصوب، فحدث ولا حرج.**
- **ومواقع التواصل الاجتماعي والفضائيات تدفع بالمزيد لتشويه الصورة والتجربة، وأصبح المتصدي اليوم لا يحسد على وضعه الجماهيري.**

- وهنا وهناك مخططاتٌ مشبوهةٌ لتأزيم الوقف وتعقيده وتشويه التجربة، وفي كلّ يومٍ يصدر تقريرٌ أجنبيٌّ يتحدث عن نوايا خبيثة للبلد ومستقبله، في خضم صراع كبير تشهده المنطقة.
- ليس الغرض من هذه المقدمة أنْ أزيد الألم، كلا، فعادةً ولادةُ الأمل تنطلق من رحم المعاناةِ.
- أين الأمل يا إخوتي وأخواتي الكرام في ظلّ هذا الإرباك التي يعيشه البلد؟ إنه يكمن في مربع احتمالات الفرصة الأخيرة في الوقت الضائع من المباراة؟
- شئنا أم أبينا، فالتاريخ سيسجل أنَّ التجربة السياسيّة بعد ٢٠٠٣ ذات بوصلة وقيادة شيعية، وأنَّ إدارة البلد اليوم بيد أكبر تحالف نيابي، وأنَّ عدد أعضائه ١٨٣ نائباً. وهذا الواقع وعلينا عدم التنصل منه ونكرانه.
- وعلينا أنْ نكون واقعيين، فهناك إنجازاتٌ لا يستهان بها خلال الفترة الماضية مقابل ذلك فهناك تحديات كبيرة تواجه العراق.
- وعلينا أنْ نسجل هنا قضية محورية كانت سبباً في تواضع الأداء هو عدم وجود رؤية لبناء الدولة للتحالف الوطنيّ؟
- ولم يفعّل هذا التحالف الكبير ضمن السياقات المطلوبة برنامج بناء الدولة، وخصوصاً في السنوات الأخيرة، لم ننجح في إدارة العراق كفريق عمل، وتحت مظلة واحدة.
- هذه المظلة يفترض بها ألا تلغي خصوصية الافراد والكتل السياسيّة بل تنمي روح المشاركة الجماعية ضمن رؤى مشتركة يتفق بشأنها لتقليص مساحة الحساسية السياسيّة.
- وكان الاعتماد الأول والأخير أنْ يتصدى قادة التحالف إلى هذا الأمر، ونستلهم منهم مفاهيم العمل الجماعي القادر على تفعيل الدور دون تذويب الخصوصيات، ولكن التجربة توحي، وإنْ لم يصرّح بها، بتضعيف دور التحالف وإبراز الخصوصيات، وقد يكون الأمر غير مقصود ولكن الواقع يشير إلى ذلك.
- خلال عامين ونحن نتحدث عن دورتنا النيابيَّة[٤٥]، نلتقيكم في البرلمان، وقد نتحدث معكم كأفراد، ولدينا جناحٌ جميلٌ كبيرٌ في الطابق الأرضي في المجلس عنوانه التحالف الوطنيّ، وترى أجنحة التحالف النيابيَّة تترامى بين هنا وهناك، وقد يجتمع رؤساء الكتل في أحيانٍ كثيرة لتوحيد الموقف، وقد تجتمع قيادات

[٤٥] الدورة النيابيَّة الثالثة ٢٠١٤-٢٠١٨

التحالف في الأزمات، وتجتمع كل كتلة نيابية مع أعضائها داخل وخارج البرلمان. ولكن لم نحاول أنْ نجّسر العلاقة على مستوى القواعد.

- وكان المؤمل أنْ تقينا هذه المظلة عثراتٍ كثيرة على الصعيد السياسيّ والحكوميّ والاقتصادي، ولكن الواقع خلاف ذلك، لم تستثمر بشكلٍ كاملٍ إلَّا في لحظاتٍ معينةٍ انتخابيةٍ وباتجاه تعزيز السلطة.
- إننا مُنحنا أسباب القوة، ولكن تلكأنا في استثمارها بالطريق الذي يؤدي إلى نجاح المشروع وبناء مؤسسات الدولة بالشكل السليم.
- اليوم نحتاج إلى أنْ نعيد الأمل ثانيةً ولكن باتجاه القاعدة الكبيرة من التحالف، لنتحدث معاً بكلّ صراحة عن الهم الكبير والمستقبل، ونقول إنَّ العراق أمام مفترق طرق، وعلينا العمل باتجاه ولادة بناء الرؤية على مستوى القاعدة للعمل كفريقٍ لبناء مشروع دولة.
- قد يبدو المشروع متأخراً بعض الشي، ولكن علينا أنْ لا نعدم الأمل باللّه، فدائما تولد المشاريع من رحم الأزمات.
- اجتماع اليوم أيها الاخوة والاخوات أعضاء التحالف الوطنيّ جاء على هذه الخلفيات، كيف يمكننا نحن الذين نمثل الشعب كأفراد وكتل مِن تدارك الأمر وإدراك حجم المحنة والانطلاق منها لترشيد المسيرة، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه.
- ولدينا رسالة اطمئنان لكل كتل التحالف قيادات وكوادر، هذا ليس تكتلاً سياسياً جديداً، فمن يروم زيادة عدد الكتل والقضم منها قد يجد له مسرباً آخر، فلذا ليس هذا الهدف من وراء التجمع.
- وليس في نية التجمع أنْ يجني مكاسب آنية سياسية والحصول على وزارة أو هيئة.
- إنَّه تجمع نيابي يؤمن بالتحالف الوطنيّ كمظلة، وكحجر زاوية في مشروع بناء العراق، ويراهن على إمكانية التغيير بشرط أنْ تنطلق من داخل التحالف وليس من خارجه، وترميم البيت الداخلي يجب أنْ ينهض به أبناؤه. والعمل الجبار المطلوب منا أيها الاخوة وأيتها الاخوات ففي قدرتنا التجسير في العمل المشترك بين هذه الكتل النيابيَّة في التحالف بدون المس بخصوصيتها ورؤيتها.
- إننا هنا نجتمع للبحث في آفاق المشتركات، وهي كثيرة مع الحفاظ على المختلفات. ومن هذه المشتركات ينبثق الأمل ويتضح الهدف.
- لعل البعض يقلل من أهمية ذلك، ولكن دعونا لنقول لقد جربنا طريق (النسغ النازل)، دعونا لنُجّرب وبصدق وإخلاص طريقة (النسغ الصاعد)، إنها تجربة قد

تبدو صعبة المنال وقد تحتاج منا إلى ترويضٍ كبيرٍ، ولكنها نافذة الأمل نحو احتمال نجاح التجربة والمشروع باتجاه خلاص العراق.

- سيكتب لنا التأريخ أننا وبنيةٍ خالصةٍ ومشروعةٍ، ومن منطلق الحرص الوطنيّ اجتمعنا اليوم للخروج من المآزق الحقيقي الدافع إلى تقويض التجربة والمشروع، اليوم نبحث عن خيار العمل الجماعي الواعي لتجاوز عثرات الماضي وفتح صفحة عمل جديدة عجز عنها الآخرون.
- أمامنا اليوم مشروع إصلاح التحالف الوطنيّ، فقد كنا مدركين منذ فترة ليس بالقليلة أهمية المشروع، ويوم أطلقت المرجعيَّة الدّينيَّة صرختها للإصلاح، تقدمت نخبةٌ من إخوانكم تنادي بأنَّ الإصلاح يجب أنْ يبتدأ من التحالف اولاً، وها نحن اليوم نستشعر بأنَّ الفرصة لاتزال قائمة، وأمامنا مهامٌّ كبيرةٌ رغم ضيق وحراجة الموقف، هل يكتب اللّه على أيدينا جمعا عملية الإصلاح؟
- لقد خسرنا السنوات الماضية بأيامها ولياليها للبدء بمؤسسة التحالف من خلال تحويل هذه المظلة إلى مؤسسةٍ فاعلةٍ تشارك في إدارة البلاد برؤية وبرنامج، لقد عُرف عنا بأنَّنا نفّوت الفرص، هل يكتب لكم أنْ نكّذب القول ونغتنم الفرصة؟ إنَّها تحّمل المسؤولية الشرعية والوطنيّة و(قفوهم انهم مسؤولون)

- انتهى نص الكلمة-

- **اتجاهات الحراك الإصلاحيّ**

كانت الاستجابة الكبيرة لنواب الكتل السياسيّة للتحالف الوطنيّ في الحضور والمشاركة يمنح القائمين الأمل في إمكانية تحقيق جزءٍ من أهداف المشروع الإصلاحيّ عبر متوالية النسغ الصاعد، إذ كانت بامتياز تجربةً فتيةً حديثةً فيها رؤيةٌ ومنهجيةٌ وجراًة ويفترض أنْ تأخذ في سياق حداثة التجربة السياسيّة للحكم لمعظم العاملين مع ما علق من تراكمات الماضي وكانت في جوهرها غير بعيدة عن الواقعية السياسيّة، إذ لا تميل كثيراً نحو الثورية السياسيّة، بل إنَّها كانت تهدف من خلال معرفة الواقع للانتقال إلى واقعٍ أفضل عن طريق بوابة الإصلاح، وتنبيه الآخر الذي يعيش بعضاً من حالة الوهم بأنَّ الامور لا تزال تسير في الاتجاه السليم كما كانت من قبل.

لقد ضمَّ الاجتماع عدة اتجاهاتٍ سياسيةٍ من الكتل المنضوية تحت راية التحالف، لكن المشترك بين المجتمعين هو الرغبة في إجراء الإصلاح باعتباره حاجةً ضروريةً للاستمرار في العملية السياسيّة وتحقيق لتطلعات المجتمع، وبطبيعة الحال فإنَّ آليات الإصلاح

واتجاهاتها تختلف من مجموعةٍ لأخرى أو من فرد إلى آخر؛ لذا استعراض اهم الاتجاهات التي أفرزتها نقاشات الاجتماع الأول للحراك الإصلاحيّ المنطلقة من رحم التحالف الوطنيّ يمكن ايجازها كالآتي[٤٦]:

١. الاتجاه الواقعي: وهذا الاتجاه يرى أنَّ مشروع الإصلاح يجهض عندما يضع الزعامة او الرئاسة هدفاً للمشروع، إذ يدفع بمزيدٍ من التناحر والتشتت وبالتالي سيخفق المشروع في تحقيق أهدافه، (لذلك من الضرورة التفريق بين الإدارة والزعامة، واصلاح التحالف الوطنيّ بحاجة إلى إدارةٍ واعيةٍ تحافظ على معادلة الحكم وقادرةٍ على تطوير العمل البرلمانيّ والحكوميّ ادارياً بدون هيمنة للقيادات السياسيّة، أي إنَّ التحالف الوطنيّ بحاجة إلى أنْ يختار مجلس إدارة وتناط بلجانه مهام وضع الاستراتيجيات والتطوير وتمتلك لجانه وحدة خطاب سياسي، ويتواصل بشكلٍ دوري للتشاور مع الهيئة العامة للتحالف في القضايا الاستراتيجية ويضع القيادات السياسيّة للكتل المنضوية للتحالف الوطنيّ بمجريات السياسات والقرارات. ويرى أصحاب هذا التوجه ضرورة أن يكون التحرك مدروساً وبعيداً عن المواجهة مع الكتل التي لديها سلطة وجمهور ولإنجاح الإدارة يجب أنْ يتم اختيار شخصيات كفؤة ومعروفة ومقبولة لمصارحة القيادات السياسيّة، وتوجيه أنظارها إلى مواقع الفساد وتشخيص الفاسدين، على أنَّ يجري ذلك بعيدا عن الاعلام).

وهناك اتجاهٌ آخر قريبٌ من التوجه أعلاه وينطلق من حقيقة (أنَّ الوضع الراهن على حافة الهاوية، وأنَّ اي عملية إصلاحيَّة يجب أنْ تضع في حسبانها التحالف الوطنيّ كحجر زاوية للانطلاق، وعليها أنْ تعيش الواقعية بعيداً عن المثالية، وهذا التوجه لا يعفي من الاعتراف بوجود قصور عند قيادات التحالف الوطنيّ، غير أنَّ مفهوم التغيير لا يعني (التفليش) بل يعني محاولة إعادة ترتيب بيت التحالف بعقلانية وموضوعية واضعين ما يواجهه من حملات سياسية وإعلامية والتي تحاك عادة في الفضاء الخارجي لتوسيع الصراع بين أجنحة التحالف باتجاه الاقتتال الشيعي الشيعي، وبالتالي فمواجهة المخاطر الخارجية تتطلب تحريك الملفات الخلافية بموضوعية ووعي وإرادة، وأن لا تحمَّل الحكومة لوحدها مسؤولية التقصير).

[٤٦] محضر اجتماع الحراك الإصلاحيّ-٢ آذار ٢٠٢٤، أرشيف اصلاح التحالف الوطنيّ

٢. **الاتجاه الثوري: كان البعض من نواب التحالف يفكر بطريقة ثورية، ويطالب بالانطلاق من نواة رموزها من الخط الثاني للتحالف وتهدف باتجاه تشكيل الأغلبية السياسيّة إليها والتوجه نحو اقناع الأقليات والمستقلين من السنة والآخرين للانضمام إليها بهدف سحب الثقة من حكومة السيد العبادي وتشكيل حكومة جديدة؛ لذا يرى هذا الاتجاه ضرورة الإعلان عن المشروع. والواقع أنَّ مؤيدي هذا التوجه ليسوا كثيرين، لكن العديد من النواب صرحوا في الاجتماع بعدم التعويل على القيادات السياسيّة في إجراء الإصلاحات.**

٣. **الاتجاه المتشائم: أصحاب هذه الاتجاه ينطلقون بتساؤلات للبحث عن أسباب الأزمة التي يعيشها التحالف الوطنيّ، هل هي ازمة شخصيات أم أزمة مصالح أم أزمة برامج؟ أم أنّ هناك عواملَ خارجيةً تدفع باستقطاب طرفٍ على حساب طرف آخر؟ وكأن أصحاب هذا الاتجاه يلمحون بأنَّ نسبة معتدة من أسباب الأزمة تعود إلى تضخم الانا لدى قادة الكتل السياسيّة، ويدركون أنّ جوهر الصراع يعود إلى عدم وجود النواة الصلبة للحكم أو أحياناً عدم تجذر العملية الديمقراطيَّة في البلد.**

ويلازم البعض هذا الشعور خاصة عند دخوله قاعة البرلمان (ويجد حالة التجميد الاجباري للعقول واختزالها بعقل واحد يمثل الجمع ويعني (رأس الكتلة السياسيّة) فهو الآمر الناهي. ويرى هذا الفريق أنَّ هناك حصاراً سياسياً حول النواب، ولابد من فك الحصار، ويبقى خيار التمرد على رؤساء الكتل عند التصويت كأحد أبرز الخيارات[١]. و رغم تحامل هذا الاتجاه، إلَّا أنَّ رؤيتهم تقترب نحو اتجاه تشكيل النواة الضاغطة من رحم الجسد السياسيّ التحالفي لمواجهة الطغيان السياسيّ.

- **الخلاصة**

والخلاصة أنَّ المشترك الجامع بين هذا الجمع النيابي التحالفي يكمن في الرغبة الملحة في اصلاح التحالف عبر التصدي الجاد لبناء النواة الضاغطة التي تبتعد عن لغة التنظير وتقترب من المهنية في إيجاد المعالجات للملفات الخلافية بموضوعية مع تغليب

المصالح العامة وتدفع باتجاه (بلورة الرؤية الواضحة باتجاه بناء الدولة والتركيز لإصلاح الواقع الشيعي السياسيّ عبر بوابة مؤسسة التحالف المانحة للهيئة العامة حضورها ومشاركتها في القرار مع ضبط إيقاع العمل بين الهيئات القيادية والسياسيّة والعامة بشكلٍ متوازن عن طريق نظام داخلي مقبول يتمسك بآليات تقّويم مستمرة لأداء التحالف الوطنيّ ويتربع في مركزه مطبخٌ لحل الأزمات، ومستعيناً بالكوادر المهنية القادرة في اتخاذ القرارات واطلاق البرامج وتهيئة الخطط البديلة لتقديم حلول وبدائل للإشكالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع).

- **خارطة أولية للإصلاح[٤٧]**

لابد من التأسيس على مخرجات هذا الاجتماع النيابي المهم لذا أصدرت اللجنة المشرفة تقريراً اولياً مختصراً عن مجريات الاجتماع الذي انعقد في الثاني من آذار ٢٠١٦ والذي حمل عنواناً مشروع إصلاح التحالف الوطنيّ-خارطة أولية للإصلاح، وكان شاملاً للتوجهات والنقاشات بشكلٍ مكثف التي دارت في الاجتماع، وموضحاً لبدايات الحراك الإصلاحيّ، ومؤشراً على أهم مفاصل الرؤية الاستباقية لإصلاح التحالف، وتمت مشاركته مع السادة النواب في اجتماع ١٦ آذار ٢٠١٦، والذي تضمن المحاور التالية:

أولا-فكرة التأسيس: منذ الأيام الأولى للدورة الثالثة النيابيَّة، دأبت مجموعة من أعضاء التحالف الوطنيّ على التنسيق والتشاور تحت فكرة تمكين التحالف من إصلاح الأمر، وقدمت أوراق أولية، اعتمدت على تحليل الواقع السياسيّ السابق ومباني عمله وبرؤية استباقية استشرفت ما يحصل في ضوء هذه النتائج، في محاولة لتحريك خطوات التفاعل بين القيادة والإدارة من أجل التحول من السلطة إلى الدولة وخاصة في محورين مهمين:

- المحور الأول: قيادة السياسيّين للعمل الحكوميّ من خلال مبدأ التعددية.
- المحور الثاني: إدارة المختصين وتمكينهم من قيادة مفاصل الدولة وفق الكفاءة والخبرة.

ثانياً: من يتصدى للإصلاح: وفي أثناء الحراك السياسيّ للإصلاح والذي نادت به المرجعيَّة الدّينيَّة العليا منذ السابع من شهر اب من العام ٢٠١٥، وبعد موافقة البرلمان

---

[٤٧] تم إعداده من قبل اللجنة المنبثقة من اجتماع الثاني من آذار ٢٠١٦، أرشيف اصلاح التحالف الوطنيّ

على الحزم الإصلاحيَّة الحكوميَّة والبرلمانيَّة، تم تثبيت الرؤية لانطلاقة الإصلاح في ١٢ آب من العام ٢٠١٥، داعية إلى أن الإصلاح الحقيقي يجب أنْ ينطلق من رحم التحالف الوطنيّ.

ثالثا: خطوة أولية: وبعد اجتماعات متعددة، وفي ضوء التداعيات الخطيرة محلياً وإقليمياً ودولياً، ركزت الاجتماعات بعد ندوات ومناقشات على محور قيادة العمل السياسيّ في التجربة السياسيّة متمثلا بالتحالف الوطنيّ بسبب أغلبيته السياسيّة والبرلمانيَّة والثقل الإقليمي الذي يتمتع به، وفي إطار ذلك قدمت هذه المجموعة بياناً يمثل ديباجة أولى.

رابعا: البيان السياسيّ: وزع البيان على مجموعة من أعضاء التحالف الوطنيّ، وتم التوقيع على مضامينه، من قبل (١٠٣) نواب من التحالف، واتفق الجميع على الدعوة لاجتماع الهيئة العامة ممثلة بالنواب الحاضرين من الموقعين على البيان.

خامسا: الاجتماع الاول: وكخطوة أولى على هذا المسار، تمّت الدعوة إلى اجتماعٍ أوليٍّ في الثاني من آذار العام ٢٠١٦ لتبادل الراي بشأن عملية الإصلاح وحضرها خمسون نائباً من كافة الكتل البرلمانيَّة المنضوية للتحالف الوطنيّ، وقد كانت الآراء متطابقة بشأن ضعف قيادة التحالف للتحالف الوطنيّ لإدارة التحالف وللعملية السياسيّة، واستنزافهم في مشاكل يمكن مغادرتها مبكراً عبر مؤسسة التحالف (هيكلاً وإدارة)، وتفعيل دور الموارد البشرية والطاقات من كفاءات التحالف التي باتت معطلةً طيلة الدورات السابقة بسبب هذا التعثر الإداري. وتطابقت الآراء على الضعف الإداري لكنها اختلفت في العلاج، فمنهم كان يرى الثورية والآخر يرى الاعتدال في المعالجة. فمنهم من دعا إلى عقد اجتماع للهيئة العامة للتحالف، من أجل اتخاذ قرار يلزم قيادة التحالف بخارطة طريق نحو بناء مؤسسة التحالف وبعكسه يتم اختيار قيادة وإدارة من بين أعضاء الهيئة العامة لتدارك هذا الخلل الواضح، فيما اتجهت الأغلبية إلى وجوب لقاءات القيادات وطرح مشروع الإصلاح وتفعيل ذلك من خلال ورقة عمل لمؤسسة التحالف وتم اختيار مجموعة من السادة النواب لهذا الغرض.

سادساً: جدول عمل: تم الاتفاق على جدول عمل، يبدأ بلقاءات قيادات التحالف كافة وطرح المشروع بجدية وجرأة ثم الدعوة للاجتماع مجددا للهيئة العامة للتحالف لتقييم نتائج الزيارات واتخاذ القرارات اللاحقة.

- لقاءات مع قيادات التحالف الوطنيّ

قامت اللجنة المختارة من السادة النواب بالاجتماع بقادة التحالف الوطنيّ كلا على إنفراد، وقدمت اللجنة في الاجتماع اللاحق مع نواب التحالف الوطنيّ في ١٦ آذار من عام ٢٠١٦ تقريرا مختصرا عن مجمل اللقاءات وهذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

م/تقرير عن لقاءات مع قيادات التحالف[٤٨]

السيدات والسادة أعضاء الهيئة العامة للتحالف الوطنيّ المحترمين

قام مجموعة من زملائكم وهم كل من (إبراهيم بحر العلوم، صالح الحسناوي، علي السكري، محمد الشمري، أحمد الشيخ، طه الدفاعي، عبد الرزاق محبيس، صادق المحنه، عباس الخزاعي، حبيب الطرفي، عبد الحسين الزيرجاوي، قاسم العبودي، وعمار الشبلي وصادق اللبان) بجولة من اللقاءات، شملت جميع قيادات الكتل السياسيّة الممثلة بالتحالف (الدكتور إبراهيم الجعفري الرئيس الحالي للتحالف الوطنيّ، السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الاسلامي العراقيّ، الحاج نوري كامل المالكي رئيس ائتلاف دولة القانون، السيد حسين الشهرستاني رئيس كتلة مستقلون، السيد هادي العامري الأمين العام لمنظمة بدر، والدكتور علي الأديب رئيس كتلة دولة القانون النيابيَّة، وقد تم الإتصال بالهيئة السياسيّة للتيار الصدريّ واطلاعهم على المبادرة وطلب ترتيب لقاء مع زعيم التيار السيد الصدر).

تم الحديث إلى الاخوة قادة التحالف الوطنيّ عن أهداف هذا الحراك الإصلاحيّ، وتم عرض نتائج الاجتماعات التي تمت مع السادة النواب من أعضاء الهيئة العامة للتحالف، ولاسيما الاجتماع الموسع في مكتب الدكتور بحر العلوم في مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢ آذار ٢٠١٦ وتم التأكيد على أنَّ هذا التجمع لا يقصد منه إنشاء كتلة نيابية

[٤٨] أعد التقرير القاضي قاسم العبودي والدكتور محمد الشمري.

أو سياسية تحل محل الكتل الموجودة وإنما يهدف إلى إحياء دور التحالف الوطنيّ وتفعيل دوره من خلال تنشيط عمل الهيئة العامة وفقاً لورقة المبادئ التي أعدها التجمع والتي تلخصت فيما يأتي - :

- وضع نظام داخلي لإدارة مؤسسة التحالف الوطنيّ يضمن للقوى السياسيّة دورها المحوري، ويحقق للهيئة العامة فرصة المشاركة في القرارات الاستراتيجية.
- وضع التصورات والمبادئ العامة والاستراتيجية للإنتقال من استراتيجية تعزيز سلطة الحكومة إلى سلطة الدولة.
- العمل على إنّجاز مشروع المصالحة المجتمعية ويمثل هذا الهدف أولوية للتجمع.
- كما تم عرض بعض المقترحات من قبل أعضاء الوفد حول رؤيتهم للإصلاح والتغيرات الوزارية وتمحورت تلك المقترحات على أنَّ التغيير المطلوب إجرائه، يجب أنْ يكون تغييراً في المنهج والادارة وإعادة هيكلية الدولة بما يضمن فاعلية مؤسساتها .

اتسمت معظم ردود الافعال للسادة قادة التحالف بالإيجابية حول هذا التجمع، وخاصة وهو متكون من أعضاء من جميع كتل التحالف، وليس لأعضائه طموحات شخصية أو حزبية ولم تخلُ بعض الآراء من تحفظات يمكن إيجازها بما يأتي- :

- التخوف من أنْ يضعف هذا التجمع دور الكتل السياسيّة.
- ضرورة وجود رؤية استراتيجية لهذا التجمع.
- الخشية من عدم التوصل إلى رؤى مشتركة لجميع كتل التحالف.

-انتهى التقرير-

- قادة التحالف الوطنيّ والحراك الإصلاحيّ

تباينت ردودُ أفعال قيادات التحالف الوطنيّ بشأن الحراك الإصلاحيّ، وكانت في الواقع خطوة متقدمة وجريئة وخاصة من جانب السادة النواب المنضويين في الكيانات السياسيّة المؤتلفة مع التحالف. كان اللافت للنظر عند الحديث مع قادة التحالف وجودَ أرضية مشتركة بين أعضاء الوفد النيابي الإصلاحيّ ما يمنح المقابل انطباعاً بأنَّ الأمر ليس ارتجالياً بل نابعاً من قناعات تولدت عبر التجربة السياسيّة. لقد شعر قادة التحالف بوجود جديةٍ في الخطاب بعيداً عن المزيدات، متجاوزاً المواقف الشخصية، بل كان يُعبّر

عن حرصٍ على استمرار وحدة التحالف الوطنيّ لإدارة الدولة بأسلوبٍ يتناسب والثقل الذي يتمتع به، والثقة التي انيطت به من قبل الشعب كأكبر كتلة برلمانية. كانت الرسائل التي يطرحها الوفد بعيدةً عن متاهات السلطة، بل كانت داعمةً لبناءات الدولة، وكانت الزيارات بعيدة عن وسائل الاعلام بطلب من الوفد، وكان هذا الأمر واضحاً منذ بداية الحراك الإصلاحيّ. وكان أعضاء الوفد يتمتعون بسمعة حسنة ونزاهة ووطنية عرفوا خلال تسنمهم المسؤوليات الحكوميَّة والبرلمانيَّة؛ لذا كانت الرسائل تستبطن المعرفة والمهنية.

تفاوتت انطباعات القادة عن مهمة الحراك الإصلاحيّ، وهذا أمر طبيعي ويمكن أنْ نتلمس توجهات القيادات حيال حركة الإصلاح كالاتي:

- الاختلاف في التحالف سيد الموقف: اتفق أحد قادة التحالف عن الخلل في مفاصل التحالف، والاختلافات والتناقضات في طريقة العمل تحول دون ترشيد مسيرة العمل، وشكك في وجود الجدية لقبول عملية الإصلاح وإطار تحالف وطني موحد لقيادة العملية السياسيّة، أمَّا وحدة الموقف قد تضطرهم الأزمات والمنعطفات الحرجة أحياناً باعتمادها في سياق الارتطام بالحائط.
- الثابت والمتغير في التحالف الوطنيّ: أشاد أحد القيادات السياسيّة في التحالف بأهمية الحراك، ولم يخفِ خشيته من أنَّ المشروع الإصلاحيّ قد يحد من هيمنة الكتل السياسيّة على الساحة وظهور قادة جُدد، مشيراً إلى أهمية الزعامات التاريخية في قيادة المسيرة ودورها في وضع الخطط وطريقة العمل واعتبرهم رموزاً ثابتة، وعبرّ عن الآخرين بالذوات وهذا هو الجانب المتغير في المعادلة واختيارهم يتم على ضوء الاحتياجات الإدارية والسياسيّة، في حين إنَّ رسالة الحراك أكَّدت في لقاءاتها بأنَّها ليست وجوهاً منافسة ولا تحمل أفكار الإزاحة، بل عناصر تدفع بإحياء التحالف لإنجاحه في إدارة الدولة وانها رافد فكري واستراتيجي قادرٌ على وضع الرؤى والخبرات أمامهم وعلى القادة الخيار.
- الاستعداد لتبادل الأدوار: كان البعض من القيادات أكثر مرونة في التعاطي مع المشروع، مؤكداً على ضرورة الحراك الإصلاحيّ باعتباره حاجةً ملحةً في هذه المرحلة، وإنْ ينطلق من رحم التحالف الوطنيّ ويجب دعمه، وأعلن استعداده للوقوف في مؤتمر صحفي يعلن عن تقاعده، وأنْ تتولى مجموعةٌ من قادة الحراك إدارة العمل بشرط حصول موافقة قادة التحالف الآخرين على أنَّ يفسح المجال للقوى الكفؤة وتبقى للقادة السياسيّين إدارة أبوية ومشرفة.

الخلاصة

وخلاصة الأمر يمكن القول إنَّ قادة التحالف الوطنيّ بشكلٍ عام فوجئوا بالحراك الإصلاحيّ وقدرته على استقطاب وجوهٍ علميةٍ ومهنيةٍ واجتماعيةٍ ونزيهةٍ في فترة زمنية قصيرة من مختلف كتل التحالف الوطنيّ، وتلمسوا القادة مصداقية الحركة من خلال التحرك الهادئ ذي البعد الموضوعي والمنهجي، والبعيد عن صخب الاعلام والمزايدات السياسيّة.

وتحسس القادة في ذات الوقت ما يحملونه من ودٍّ وتقديرٍ واحترامٍ لجهادهم وتضحياتهم والأمر في محصلته خارج دائرة المنافسة والازاحة، بل في دائرة توجيه البوصلة بالاتجاه السليم قبل فوات الأوان.

في المقابل كشفت اللقاءات مع قادة التحالف غياب مشروع مؤسسة التحالف في برامجهم، وعلى الرغم من إبداء التعاطف والتشجيع لمشروع الحراك الإصلاحيّ غير أنَّ رؤى متباينة حول دور الكفاءات الوطنيّة مقابل دور القيادات التاريخية والأحزاب، هناك وضوح في فلسفة المتغير والثابت في إدارة الدولة. لم تتناغم القيادات مع أطروحة الزعامة والإدارة، كان قبولاً مشروطاً لدور أبوي وإشرافي للقادة على إدارة البلد مقابل دعم عناصر مهنية كفؤة للإدارة.

لم تتبلور نظرية الفصل بين الزعامة والإدارة في التحالفات والأحزاب السياسيّة العراقيّة وتحديدا في الإطار الشيعي السياسيّ. في حين إن ديمومة العملية السياسيّة تتطلب توزيع الأدوار بشكلٍ حقيقي بين القادة والعناصر القيادية المهنية كأحد المخارج لازمة التحالف الوطنيّ.

فجوهر الاعتقاد هو بقاء القيادات التحالفية محتضنةً لزعامة البيت الشيعي بعيداً عن ممارسات الحكم اليومية ممّا يجنبها الوقوع بالمطبات ويكسبها ثقة الشارع، وتكون أكثر قدرة على مراقبة للأوضاع عن كثب، وتصبح ملجأ للمشورة عند الأزمات ويصبح العراق في مأمن لكثير من المنزلقات.

إنَّ نظرية الفصل بين الزعامة والإدارة لها القدرة على أن تحافظ على مكانة القيادات التاريخية من الاحتكاك مع الجزئيات وتحفظ لتراثها الاصالة والطهارة. وتمنح الكفاءات الوطنيّة الأخرى الدور لإدارة البلاد. إنَّ ازمة البيت الشيعي ستبقى مستمرةً مالم يصار

إلى حالة من التفكيك في الأدوار، فهناك حاجة للزعامة لتكون حكماً للفصل في الأزمات، وهذا لا يمكن تحقيقه إذا كانت الزعامة منغمسةً بتفاصيل الحكم، الزعامة مهمتها الحفاظ على المصالح العامة دون الانشغال بالتفاصيل، بل تتولد القناعة لدى الزعامات من أجل حفظ السياقات الابتعاد عن علاقة مباشرة بإدارة الدولة.

الحراك الإصلاحيّ يواصل نشاطاته

استمر التأزم في الشارع العراقيّ بسبب خلافات قوى التحالف الوطنيّ، وكان من المفترض أن يشكل اجتماع كربلاء[٤٩] الذي انعقد في السادس من شهر آذار ٢٠١٦ مدخلاً لحلحلة النزاعات عبر إيجاد آليات تنسيقية بين هذه القوى، يقول السيد الهاشمي[٥٠] " إنَّ اجتماع كربلاء لم تكن الغاية الأساسيَّة منه بحث موضوع الإصلاح، بل كانت الغاية هو محاولة إيجاد سبيل للتوافق بين التحالف الوطنيّ والسيد مقتدى الصدر للوصول إلى آليةٍ تضمن التنسيق بين جميع المكونات الشيعية وتوحيد قرارها لاسيما بعد أنْ وجه السيد الصدر انتقادات للتحالف الوطنيّ وسماه (التخالف)، ويبدو أنَّ السيد الصدر هو الذي طلب أنْ يكون اللقاء به في كربلاء المقدسة، وقد أدار الجلسة الدكتور الجعفري باعتباره رئيس التحالف الوطنيّ وكان البحث الأساس عن كيفية إيجاد آليةٍ لتوحيد الرؤية و القرار للقوى السياسيّة الشيعية، ولكن الحديث تشعب لأمور عامة وكان السيد الصدر يبدي رغبة في التحالف مع السيد العبادي -علما أنَّ لديه في الاصل تحالفاً مع السيد الحكيم.
لذا فقد كانت نتيجة الاجتماع هي توسيع شقة الخلاف داخل مكونات التحالف الوطنيّ .

اجتماع الحراك الإصلاحيّ

دعا الحراك الإصلاحيّ إلى اجتماع آخر في ١٥ آذار ٢٠١٦ لمناقشة المستجدات، بعد تعذر التقارب بين قوى التحالف في اجتماع كربلاء لغرض عرض نتائج لقاءات اللجنة مع

---

[٤٩] اجتماع قادة "التحالف الوطنيّ" الذي عقد في محافظة كربلاء المقدسة ، حضره رئيس مجلس الوزراء الدكتور العبادي ورئيس التحالف الوطنيّ إبراهيم الجعفري و زعيم التيار الصدريّ السيد مقتدى الصدر ورئيس المجلس الأعلى عمار الحكيم و الدكتور خضير الخزاعي (الدعوة تنظيم العراق) والسيد علي العلاق (حزب الدعوة الإسلامية) و السيد هاشم الهاشمي (حزب الفضيلة) والسيد حسين الشهرستاني (مستقلون) والأستاذ عبد الكريم الانصاري (ممثلا عن الحاج هادي العامري) ..وذكر بيانٌ لمكتب الإعلامي لرئاسة الوزراء أن العبادي طالب في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٦، مجلس النواب العراقيّ بتفويض عام لتغيير التشكيلة الوزارية بالكامل وإبدالها بأخرى وفق "المهنية والاختصاص" ، فيما دعا الكتل السياسيّة إلى التنازل عن استحقاقها الانتخابيّ من أجل "المصلحة العليا للبلد" .

[٥٠] السيد هاشم الهاشمي، ممثل حزب الفضيلة، إجابة تحريرية حول اجتماع كربلاء في ١١ حزيران ٢٠٢٣.

القيادات السياسيّة للتحالف الوطنيّ ومناقشة مسودة المذكرة التي ينوي الحراك الإصلاحيّ رفعها إلى السيد رئيس الوزراء مع ورقة أولية للمبادئ العامة لمشروع الإصلاح،

١-مذكرة الحراك الإصلاحيّ إلى السيد رئيس الوزراء[٥١]
الأخ دولة رئيس الوزراء الدكتور العبادي المحترم
السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

يعرف مَن في الميدان والمتتبعون، الظروف الدقيقة التي يمر بها بلدنا بين رؤية سياسية تحاول التوفيق بين مفاعلات متناقضة ناتجة داخلياً عن خليط سياسي غير متجانس في الرؤية والأهداف يجتمع إلى ورقة دستور فيها من الوهن الكثير.
وخارجياً يحاول أنْ يتوافق مع إراداتٍ إقليميةٍ متصارعةٍ بعنف خلف أقنعة نائبة، ويحاول عدم الانحياز في صراع يدور جزء منه على أرضه ويذبح شعبه ويهدد استقراره ومستقبله السياسيّ والاقتصادي. وبين رؤية شعبية تنظر إلى المشهد بعين الخدمات، ورأي الإعلام، العين المشوهة بمشهد سياسي مشوّه لا يقوده برنامج موجه، والرأي المشوه الذي يضيفه الاعلام المنغلق، وإنْ كانت في عين الخدمات ورأي الاعلام بعض مضاف الحقيقة المضطربة بسبب اضطراب قيادة المشهد عموماً.
من اختلاف الرؤى وضعف القيادة وغياب لغة الحوار المنتجة، ومن أهمها عموماً ضعف صلاحيات قيادة العمل التنفيذي والمحاصصة من أجل إدارة الصراع على تقاسم المال والسلطة.
وفي ضوء التداعيات التي نمر بها جميعاً، تمتحن معادن المتصديين بالأزمات وتمتحن مسؤولياتهم كرجال دولة يضطلعون بتأسيس توجه جديد لبناء حكومة ودولة في محيط إقليمي متسلط غالباً يتلاعب بمفهوم إدارة الأزمة.
نقول في ضوء ذلك، نظر مجموعةٌ من إخوتك في التحالف الوطنيّ إلى طبيعة الأغلبية في قيادة العملية السياسيّة في مجتمعات التعدد، وفاعليته في توجيه بوصلة الإدارة وقيادة البوصلة السياسيّة بالمشاركة. فرأت أنَّ المشكلة الأولى متمثلة في ضعف إدارة التحالف الوطنيّ بأغلبيته السياسيّة والشعبية، ضعف قيادي بسبب تصلب قياداته حول

[٥١] تمت صياغة أفكار الرسالة من قبل النائب أحمد الشيخ بطلب من اللجنة المكلفة بتاريخ ١٢ آذار ٢٠١٦ وتمت مراجعتها في اجتماع اللجنة بتاريخ ١٤ آذار ٢٠٢٣، ووافقت اللجنة على طرحها في الاجتماع العام لإقرارها.

محورية ذاتية وعقد تاريخية. وضعف استراتيجي في الرؤية والبرنامج وعمل المؤسسة وصناعة وقيادة الرأي العام، في حواره مع الشركاء ولغته مع الجيران والعالم.

إنَّنا كمجموعة من نسيج التحالف الوطنيّ بخلفياتها التاريخية، وخبرتها الأكاديمية والإدارية تشريعاً وتنفيذاً، وبرؤية تقرأ خارطة العمل السياسيّ بعينٍ واقعيةٍ ترى مسارات النجاح ومسارات الخلل ومقترحات معالجتها في دائرة هذه المفاعلات، تجد أنَّ للتحالف الوطنيّ ورئاسة الوزراء الدورَ الأكبر في تثبيت ركائز العمل السياسيّ في ضوء إدارة الأغلبية بالمشاركة وإدارة الوزارة من خلال هذا المفهوم.

وتجد أن نقطة الضعف الأولى في ذلك هو الافتقار إلى إدارة المؤسسة السياسيّة (التحالف الوطنيّ)، الذي يمنح رئاسة الوزراء قوة الإرادة لتنفيذ البرنامج الحالي في الإصلاح والبرنامج المفترض القادم لإدارة الحكومة والتحول من إدارة الحكومة إلى بناء مؤسسات الدولة وخدمة المجتمع وصناعة الراي العام، والمتوافق مع المصالح الإقليمية والعالمية من أجل مصالحنا إذا حددنا معالم المؤسسة القائدة وملامح البرنامج القادم. وخلاصة ذلك في جملة أمور:

١- إصلاح التحالف الوطنيّ من خلال بنائه كمؤسسة هيكلاً وإدارةً وبرنامجاً.
٢- تحديد المصالح الاستراتيجية والخطوات اللازمة إجرائياً لتنفيذها من خلال مفهوم (قيادة الشراكة).
٣- إدارة عملية الإصلاح بعد تحديد مفاهيم الإصلاح والفساد والشراكة.
٤- تحديد مفهوم المصالح الوطنيّة الكبرى أمام تحديات الفدرلة وسيادة الصلاحيات الاتحاديَّة من خلال الدستور والقانون.

ومقترحات الحلول:

١- تتضمنها ورقة عمل لاحقة تدور حول انبثاق مؤسسة التحالف بنظام داخلي يحفظ رمزية القيادة وفعالية الإدارة من خلال موارد التحالف البشرية وتحويلها إلى (مطبخ استراتيجي) بإنشاء مجلس إدارة سياسي وبرلماني، وأقسام إدارة تعمل بشكلٍ دائم لإنتاج المقترحات وصناعة البرنامج.
٢- تفعيل الهيئة العامة للتحالف بجدول اجتماعات دوري يضمن التواصل ويكفل تذويب الفواصل.
٣- التفاعل مع رئاسة الوزراء وتشكيل هيئة اسناد تنطلق من برنامج إداري وإعلامي يستوحي ما ورد فيما سبق ذكره من مفاهيم وخطوات لممارسة رئيس الوزراء دوره في التحالف أولاً.

٤- وضع خطوات معالجة سريعة من خلال تفعيل تواصل القيادات بزيارات الوفد المتواصلة.
٥- توحيد الخطاب السياسيّ في ضوء ذلك

ب: وثيقة المبادئ العامة لمشروع إصلاح التحالف الوطنيّ تشمل:

١. التوجه إلى المرجعيَّة الرشيدة العليا من أجل تفعيل الالتزام بمتبنياتها التي طرحتها في توجيهاتها السديدة لبناء الدولة.
٢. العمل على مؤسسة التحالف الوطنيّ، ووضع نظام داخلي للهيئة العامة للمشاركة في القرارات الاستراتيجية.
٣. توحيد الخطاب السياسيّ للتحالف، وتفعيل اللجان المختلفة لمعالجة الملفات المتعلقة بالقضايا الحساسة وخاصة الملفات الأمنية والاقتصادية.
٤. وضع التصورات والمبادئ العامة والاستراتيجية للانتقال من تعزيز السلطة إلى تعزيز الدولة.
٥. يهدف هذا الاجتماع في مشروعه للإصلاح الوطنيّ السياسيّ والاجتماعي والاقتصادي، ولا يمثل هذا التجمع تكتلاً سياسياً، بل هو يتوجه بالاشتراك مع قيادات التحالف لوضع خارطة عمل واضحة المعالم تقود السلطة الحالية والمستقبلية.
٦. معالجة القضايا الوطنيّة وخاصة الملفات العالقة بين التحالف الوطنيّ واتحاد القوى والتحالف الكردستاني وكل التجمعات والتكتلات السياسيّة وتحديد الثوابت المطلوب اتخاذها لتوجيه الجهد الوطنيّ.
٧. السعي لاستهداف رؤوس الفساد المالي والإداري والسعي الحثيث لاسترداد الأموال المنهوبة والعمل على تعويض المواطنين عن المحرومية.
٨. العمل على أنجاز مشروع المصالحة المجتمعية ويمثل ذلك أولوية للتجمع.

ج-كلمة افتتاح الاجتماع

وتم افتتاح الاجتماع الثاني[٥٢] لنواب كتلة الإصلاح في التحالف الوطنيّ بكلّمة لمؤلف الكتاب هذا نصها[٥٣]:

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

- **السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب في التحالف الوطنيّ، أُسعدتم مساءً وحياكم الله في اجتماعنا الثاني، وأرجو أنْ لا أطيل عليكم.**
- **العمل الذي تضطلعون به خيارٌ استراتيجيٌّ، بتوفيق الله، لقد انطلقت خطواته الأولية بشكلٍ سليم وستحضون بشرف المبادرة في وضع التحالف على السكة، من خلال التأسيس للرؤية والمنهج لإدارة الدولة، وإننا متفائلون في هذا الاستجابة لحضور الاجتماع والرغبة في استكمال المشوار.**
- **(لا تكن صلبا فتكسر ولا تكن لينا فتعصر)، تلك هي الموازنة.**
- **ماذا نفتقد أيها الاخوة في التحالف الوطنيّ، كأكبر كتلة برلمانية تقود إدارة البلد؟ نفتقد إلى البنى التحتية التي تشكل السياج لقوى التحالف الوطنيّ وتحافظ على الروابط والوشائج بينها، وأعني هنا البنى التحتية بشقيها الفوقي والتحتي. والفوقي يعني الإطار السياسيّ الجامع لهذه القوى السياسيّة، أي المشتركات الأساسيَّة لبناء الدولة، والتعرف على مناطق الحرام الذي يفترض الإبتعاد عنها، وما دونها ليس هناك إشكال في الاختلاف.**
- **اسمحوا أيها السيدات والسادة أنْ نقرب تشبيها لحالتنا التي نحن فيها، كالمسافرين الحاملين لحقائبهم، المليئة بكلّ ما يريده المسافر، وبكلّ ما يشتهيه من زاد وذكريات وتاريخ وعلاقات، ويظن أنَّه سيكون قادراً علي حملها دون أن يكلَّ ويتعبَ وستكون الطريق أمامه مفتوحاً لوحده بدون أنْ يواجه سراق الطرق، وهناك محطات للاستراحة سيلتقط أنفاسَه، فجأةً اكتشفَ – وأتمنى أنَّه حقاً اكتشف-أن**

---

[٥٢] أقرت اللحنة المكلفة دعوة إلى اجتماع ثان لنواب التحالف الوطنيّ بتاريخ ١٦ آذار ٢٠١٦ في نفس المكان، وكانت أجندة الاجتماع تتضمن التالي: موجز عن اللقاءات مع قيادات التحالف الوطنيّ ومقترح مسودة رسالة إلى السيد رئيس مجلس الوزراء ومناقشة المبادئ العامة لمشروع الإصلاح وتشكيل لجنة لوضع إطار النظام الداخلي للتحالف الوطنيّ وتشكيل لجنة لوضع اطار عام للورقة الاستراتيجية للتحالف الوطنيّ -محور المشتركات ومداخلة للنائب السيد حيدر الفوادي، وقد تم توزيع ملف للنواب يتضمن المرفقات التالية: (١) الرسالة التي وجهت من قبل النواب إلى قيادة التحالف الوطنيّ (٢) محضر ملخص عن الاجتماع الأول لنواب التحالف ٢ آذار ٢٠١٦ (٣) خلاصة عن لقاءات قيادات اللجنة مع قيادات التحالف

[٥٣] افتتح مؤلف الكتاب الاجتماع الثاني لنواب حركة الإصلاح في التحالف الوطنيّ الذي انعقد في ملتقى بحر العلوم للحوار بالجادرية في بغداد بتاريخ ١٥ آذار ٢٠١٦.

المشوارَ طويلُ، والحقائب المحمولة ستثقله، وسينوء بحملها، وأنّ الطريق موحش.

- ❖ أيها الأخوات والأخوة وضعنا السياسيّ بدون مبالغة يقترب من حالة المسافر، فأما أن نحثَ السيرَ، ونصلَ إلى المحطة، وإلا سيفوتنا القطار إذا أصررنا بحمل حقائبنا المملوءة بكلّ مشاكل الماضي وتبعاته، وبكلّ ما هو شخصي ومزاجي ومصالح، ليس أمامنا إلَّا أنَّ نفكرَ جادّين إنْ أردنا قيادة العراق لابد من التخلص من تبعات الماضي الذي أنهكتنا، نعم لقد انهكتنا ثنائية السلطة والثروة، فإذا عجز القادة عن رمي حقائبهم، لنتهيأ إخواني ونحن أبناء التجربة والمشروع أن لا ننظر إلى الماضي وننوءَ بحمل حقائب الآخرين، بل دعونا نحمل الجيد من الامتعة بما يفيد الجميع في الطريق ولاستكمال المشوار في بناء الوطن، ذلك هو المؤمَّل من مشروعنا.
- ❖ أنتم اليوم في فوهة المدفع في الشارع، تدفعون ثمن الماضي والحاضر، دعونا ندافع عن مستقبل التجربة بصلابة وإيمان، تلك المهمة التي تنتظرنا. لقد أصبح السياسيّ والنائب الصالح والنزيه في وضع لا يحسد لقد تشوهت الصورة بسبب عدم التوازن بين المصالح، وعلينا تغيير المعادلة، وأنتم البقية الباقية بيدكم الحل والعقد، ولكن لا يتحقق ذلك الا ضمن الرؤية التي تشدنا إلى المستقبل لتعويض الماضي وإنقاذ التجربة وحمايتها.
- ❖ دعونا نتحدث بصدق مع بعضنا البعض ونستمع إلى الآخر بجدية، فإذا كانت الرؤية مقبولة وواقعية لندافع عنها في اوساطنا ونقنع بها بالحكمة، وذلك ما نودُّ أنْ يصل إليه هذا التجمع المبارك.
- ❖ قراءة الوضع الراهن
  - لم يتغير المشهد التحالفي طيلة الأسبوعين الماضين، حيث لا زال القلق يلف الشارع العراقيّ، وشكراً لكل الجهود المخلصة التي بذلت لتحقيق الاجتماع الاستثنائي للقادة وبحضور السيد الصدر في اجتماع كربلاء، كانت بارقةَ أمل، وشكراً لكل الجهود التي أسفرت عن تغيير وجهة التظاهرات من أبواب الخضراء إلى ساحة التحرير في الأسبوع الماضي. وماذا بعد؟ فلا زال الخلافُ مستمراً على آليات الإصلاح الذي ينشده رئيس الوزراء، ولازال الأخير يراوح مكانه، وتبدو الأمور بعيدة عن التوافق، فعاد الشدُ والجذبُ ثانيةً، وتحولت التظاهرات إلى اعتصامات. نعم، إنَّ المسألة أعقد من التغيير الوزاري وآلياته، الأمر سيداتي سادتي، عدم

وجود الأرضية من المشتركات بين فرقاء التحالف للوقوف عليها في سبيل إدارة الدولة. تلك هي الحقيقة، وهذا ما نريد ان نحققه من خلالكم.

- ❖ تحديد الخطوط الحمراء
  - ○ ليست المشكلة أنْ تختلف كتل التحالف، فالعيب أنْ لا نختلف، فالاختلاف والمناورة السياسيّة أمرٌ مشروعٌ وطبيعيٌّ ضمن قواعد اللعبة، وأتمنى منكم أيها النخبة العراقيّة المتصدية، أن تبذلوا جهداً في توضيح الخطوط الحمراء للاعبينا السياسيّين. ما نريده اليوم هو تعريف تلكم الخطوط والمحددات، وليكن الاختلاف ما دون ذلك. هذا ما نبحث عنه في هذا المشروع.
- ❖ توليد أصوات ضاغطة داخل الكتل
  - ○ مسؤوليتنا العمل باتجاه وحدة التحالف، وهذا هدف بل ضرورة لبقاء التجربة والمشروع، وهذا يتطلب أنْ نشعر أنفسنا به، بوجوب بوصلة لتحركنا، وأنْ نُصرَّ على إثارة الأمر في اجتماعات الكتل السياسيّة ، أمام القيادة وبين النواب، هذه الإثارة بذاتها تبقى مع وتر الإصلاح متحركاً باستمرار، ليستشعر قادة الكتل أن هذه الأصوات أصبحت ضاغطة ولابد من الاستماع إلى وجهات نظرها، وهنا تنضج الرؤى التوحيدية للفريق الواحد.
- ❖ افتقدنا الوحدة في القيادة علنا نجدها في القواعد
  - ○ دعونا نستذكر المهمة التي انخرطنا فيها بإرادتنا، بعد أنْ شعرنا بأنَّ القيادات غير قادرة على تحقيقه، لقد كنّا واضحين في أحاديثنا مع القيادات، قلنا لهم لقد افتقدنا الوحدة في صفوفكم، دعونا نبحث عنها في صفوف قواعد التحالف النيابيَّة.
- ❖ صوت واحد وإنْ اختلف الأسلوب
  - ○ شخصيا أشعر بامتنان واعتزاز لكل من شاركنا منكم في اللقاءات مع القيادات المحترمة، حيث كانت قوة الوفد في تنوعه التحالفي، يتكلم بصوت واحد وإنْ اختلف الأسلوب، والحق يقال استشعرت من الأخوة الجرأة في الطرح والقوة في الحجة وجاء إيقاع الاحتجاج والنقد البناء في سياقٍ ينسجم مع تطلعاتكم واميناً على الأمانة التي حملوا بها.
- ❖ تشخيص ضياع البوصلة
  - ○ نعم، كانوا أمناء في نقل الرسالة إلى القيادات، بتفاصيلها التي لا توتر العلاقة بل تضع الأمور في نصابها، أشارت إلى مواطن الخلل، ولكنها رفعت راية الأمل في وحدتكم، شخصت ضياع البوصلة ، وتراهن على استعادتها من خلال وحدتكم لرسم خارطة الطريق. كنا صادقين معهم في أنَّ الهدف في هذه المبادرة بعيدٌ

عما يجري في الساحة من صراعات سياسية، بل تتعالى لأن تدفع بالأمور بتوفيق من الله وببركة أهل البيت إلى مواقع جديدة رغم ضيق الوقت وتعقيدات الوضع.

❖ ضعف البنية التحالفية ليس امراً خفياً

- لم يكن التجاوب مع تطلعاتكم من قبل قيادات التحالفات للمشروع مستغرباً، وفي الوقت ذاته، لم يكن ضعف التنسيق وضعف البنية التحالفية أمراً يمكن أنْ تخفيه القيادات، كانت الأجواء صريحة ومشجعة، وكانت اقتراحكم في عقد هذه اللقاءات صائبة ونعتبرها مقدمةً صحيحةً من أجل بناء جسور الثقة والافصاح عن جوهر المشروع بوضوح ومسؤولية.

❖ لا نريد للإعلام تشويه المشروع

- ودعوني أهمس في آذانكم: لا تتصوروا أنَّ الطريق معبَّدٌ بالورود، فأنتم تحاولون تحقيق ما عجز عنه الآخرون. ونعرف أنَّ هناك الكثير من العراقيّل ستواجههنا لتحقيق الهدف، ولابد لنا من توخي الموضوعية في حركتنا بعيداً عن الفضائيات والاعلام، ولا أخفيكم بأنَّ إخوانكم أثناء لقاءاتهم مع قيادات التحالف طلبوا عدم تسليط الاعلام على الزيارات، وأنَّ عدداً من وكالات الانباء قامت بالاتصال بإخوانكم تستفسر عن مهمة هذا التجمع، فكان الامتناع والنفي عن الإجابة اعتقاداً منهم أنَّها وسيلة ضرورية لحفظ ديمومة المشروع حتى يجد طريقه للنور، كونوا على ثقة أيها الاخوة أنَّ وسائل الإعلام والفضائيات اليوم أصبحت وسيلة غير بناءة، فاختيار الوقت المناسب للتحدث في الإعلام عن المشروع يبدو مبكراً جداً. لقد شوّه الاعلامُ تجَربتنا فلا نريده أنْ يشوه مشروعنا الفتي، لقد وعينا والحمد لله هذه المسألة بفضل الله. ومهمتنا الحفاظ على سلامة المشروع، وإبعاده عن وسائل الاعلام، فلا نريد أنْ نسمع مديح (قناة البغدادية) وغيرها، وغالبا ما يكون الإعلام في هذه الفترة الحرجة مخرّباً وليس ساعياً للبناء.

❖ حضوركم رسالة وأمانة

- أشكركم على استجابتكم إلى حضور الاجتماع الثاني، وهذا يعكس ما تحملونه من رغبةٍ وإرادةٍ في المضي بالمشروع الهادف إلى إصلاح التحالف، ويؤشر إلى رؤيتكم الواعدة في إمكانية تحقيق ما عجز عنه الآخرون.
- شكري لكم لحضوركم، إنَّ حضوركم رسالة وأمانة، رسالة تُخبر أننا واعون لشدة المحنة والبحث عن حلٍّ للأزمة والمأزق، وأمانة، فلا زلنا نؤمن بأنَّ في القوس منزع، وأمل، وعسى أن نكون جميعاً عند حسن الظن والله من وراء التوفيق.

-انتهى نص الكلمة الافتتاحية

د-خيارنا استثمار الفرصة لإحياء التحالف

كانت مداخلات النواب في الاجتماع الثاني للحراك الإصلاحيّ أكثر رسوخاً وتفاؤلاً ووضوحاً، إذ بدت مهمة الإصلاح أكثر واقعيةً في قبال استمرار التوتر والتأزم وعدم قدرة قيادات التحالف الوطنيّ على حسم خلافاتها، وإن ما تواجه الساحة من تشظٍ بحاجة إلى مشروع عملي يستجيب للتحديات التي يواجهها الشعب؛ لذا جاءت المطالبة لدعوة الهيئة العامة للتحالف أكثر الحاحاً وكأنها تستبطن محاولةً لتجاوز العجز السياسيّ لدى القيادات السياسيّة، ويمكن تلخيص أهم الآراء التي تمت مناقشتها كالاتي:

- خيارنا احياء التحالف الوطنيّ: كانت هناك محاولات في عام ٢٠١٠ لتحويل التحالف إلى مرجعية سياسية وتميزت تلك الفترة بكتابة برنامج انتخابي يستجيب لمتطلبات المرحلة ويؤسس لبناء الدولة، ولابد من استمرار الجهود لتحقيق ذلك، فهذا واجب شرعي ووطني في سبيل إصلاح الأمور، مع ضرورة الاعتصام بحبل اللّه والمضي في سبيله، علينا مواصلة العمل مع من يشاركنا المحنة لنزع فتيل الأزمة، والحذر من الانجرار إلى مواجهات مع الآخرين، وما نتصدى له هو جرس إنذار لقيادات التحالف السياسيّة، ونحتاج إلى رؤيةٍ واضحةٍ لإصلاح التحالف، ونظامٍ داخلي للتحالف، فقد ولد التحالف ميتاً سريرياً وأمامنا مهمة احيائه على أسس جديدة.
- الفرصة الاخيرة للإصلاح: بعض القوى ترى أنَّها الفرصة الأخيرة وعلى الجميع استثمارها، والوقت ملائم لتثبيت ملامح مشروع الإصلاح وشخصياته. فتظاهرات واحتجاجات الشارع وخطابات المرجعيَّة المطالبة توفر فرصة لتفعيل المشروع بالإصلاح. فالمشاكل لا تحل عبر وضع الحواجز الكونكرتية، فالأمور في تدهور ولابد من مبادرة وطنية لإنقاذ البلاد والابتعاد عن المجاملات والرتوش. فالاستمرار في حركتنا الإصلاحيَّة ضرورية، ومهمتنا شرعية ووطنية وعلينا تقديم رأي ورؤية في الاحداث والمشاريع لتتحول حركتنا إلى مشروع واقعي.
- الدعوة إلى اجتماع استثنائي: كان هناك إصرارٌ لدى النواب على دعوةٍ عاجلةٍ إلى اجتماع استثنائي للهيئة العامة لأعضاء التحالف (١٨٣ نائباً) وفي أي مكان لمناقشة قضية اللجان وتشكليها وملف المظاهرات من أجل إصلاح

الدولة وزيارة السيد الصدر. وعدم اضعاف موقف الدولة، وإنَّ استمرار التظاهرات وتوقيتاتها تقلل من فرص نجاح الإصلاح.

مخرجات الاجتماع

١. من أهم مخرجات الاجتماع الثاني لنواب التحالف الوطنيّ الموافقة على المضامين التي وردت في الرسالة الموجهة للسيد رئيس الوزراء الدكتور العبادي والتي جاءت بعد الرسالة الأولى التي تم توجيهها إلى قادة التحالف الوطنيّ، فلابد أنْ تستشعر الحكومة بوضوحٍ أهداف الحراك وإنَّ نجاح خطوات الإصلاح يتطلب جهوداً استثنائية لإنجاح عمل الحكومة، شرط أنْ تعي الحكومة دورها كممثل للتحالف ومطالبتها بمعالجة الموقف واجراء التغييرات المطلوبة. فقد أكَّدت الرسالة على أن هيبة الحكومة تستمد من وحدة التحالف.

والضعف الاداري للمؤسسة السياسيّة التي تمنح الثقة للحكومة لتنفيذ برنامجها، ينتج عنه أداءٌ متواضعٌ على كافة المستويات؛ لذا يتطلب العمل في تشجيع قادة التحالف على توفير الإدارة السياسيّة عبر انبثاق نظام داخلي، وفيه تحفظ رمزية القيادة وفعالية الإدارة، وإنتاج مجلس إدارة سياسي وبرلماني لصناعة البرنامج ومعالجة الثغرات، والتفاعل مع رئاسة الوزراء وتشكيل هيئة اسناد تنطلق من برنامج إداري وإعلامي يستوحي ما ورد فيما سبق ذكره من مفاهيم وخطوات لممارسة رئيس الوزراء دوره في التحالف اولاً.

٢. اقترح المجتمعون توجيه رسالة تحذيرية ثانية إلى قيادات التحالف الوطنيّ لمطالباتهم بوحدة التحالف وعدم الانفراد بالقرار، وحماية المواطنين وعدم الدفع إلى مساحات التوتر، ودعم الحكومة والمحافظة على هيبة الدولة.

٣. تمت الموافقة على المبادئ العامة لمشروع إصلاح التحالف الوطنيّ ومتابعة اللقاء مع الهيئة السياسيّة للتيار الصدريّ، ومناشدة الحكومة والسيد الصدر لمعالجة الأمور بالحكمة والدعوة إلى تأجيل الاعتصامات وإنهائها.

مناشدة الرئاسات الثلاث بالتدخل

شهدت الساحة تطوراتٍ في طبيعة الاحتجاجات الشعبية في بغداد، إذ تحولت إلى اعتصام مفتوح عند بوابات المنطقة الخضراء في بغداد حتى تتم الاستجابة لتشكيل حكومة جديدة من التكنوقراط والكفاءات بناءً على دعوة السيد الصدر. وفي محاولة من

القوى الأمنية لإحكام سيطرتها على بوابات المنطقة الخضراء، صرحت قيادات من التيار الصدريّ باستمرار التظاهرات مما دفع بالمتظاهرين إلى كسر الحواجز الأمنية الأولى والاندفاع عبر جسر الجمهورية باتجاه البنايات المحيطة بالمنطقة الخضراء، ثم جاء تحذيرٌ من السيد الصدر من احتمال وقوع مواجهات بين أنصاره والقوات الأمنية إذا لم يتم الاستماع إلى مطالبهم، وعلى إثرها اصدر قادة التحالف الوطنيّ بياناً في ١٧ مارس/ آذار ٢٠١٦ قرأه زعيم دولة القانون السيد المالكي جاء فيه أن التظاهرات حق دستوري إلَّا أنَّ الاعتصامات ونشر السلاح واستخدام القوة ليس دستوريا، بل هو أمرٌ خارجٌ على القانون، وهو بوابةٌ لمزيدٍ من الاشتباك في الجبهة الداخلية[٥٤]. هذه التصعيد الأمني والسياسيّ بين أطراف التحالف الوطنيّ كان مقلقاً وعكس اتساع شقة الخلافات في ظل غياب الرؤية لمعالجة الأمور بمسؤوليةٍ عاليةٍ، وكان استمرار المماحكات بين قوى التحالف الوطنيّ ينذر باحتمالات مفتوحة على صعيد الشارع، ووقد تكون له تأثيراته السلبية على روحية المقاتلين على جبهات القتال ضد الدواعش؛ لذا كانت رؤية لجنة الحراك الإصلاحيّ إصدار بيانٍ تناشد فيه الرئاسات الثلاث والحكومة وقادة التحالف الوطنيّ لتحمل المسؤوليات تجاه التطورات الأخيرة، ومطالبة الحكومة بعدم التسويف في تعهداتها والالتزام بجداول زمنية لأجراء الإصلاحات، وعلى قوى التحالف عدم توظيف ورقة الإصلاح للمماحكات السياسيّة، وتغليب لغة الحوار والاحتكام للمبادرات هذا نص البيان:

نواب التحالف يناشدون الرئاسات والتحالف بتوحيد الموقف[٥٥]

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان إلى الشعب العراقيّ

أيها الشعب الكريم، في هذه المرحلة الدقيقة والحاسمة والتحديات الوجودية التي تواجه وطننا وبالأخص حربه المقدسة التي تقودها قواتنا المسلحة وحشدنا الشعبي وعشائرنا والبيشمركه ضد الإرهاب والفوضى والجريمة والفساد وانحلال الدولة تُحتم علينا مواقف حاسمة وبالأخص تجاه التطورات الأخيرة المتصلة بملف الإصلاح والتوظيف والتصعيد الذي رافقه والذي وضع الدولة ومستقبلها أمام خيارات صعبة.

---

[٥٤] https://rawabetcenter.com/archives/٢٢، تاريخ الدخول ١٣ حزيران

[٥٥] أصدر نواب الحراك الإصلاحيّ في التحالف الوطنيّ بياناً بتاريخ ١٧ آذار ٢٠١٦ طالبوا فيه رئيس الجمهورية بالقيام بواجباته الدّستوريّة ومطالبة رئيس الوزراء بتحديد سقوف زمنية للإصلاح وطالب التحالف الوطنيّ بتوحيد الرؤى والمواقف والفرقاء الوطنيّين التعاطي مع ملف الإصلاح بمسؤولية وطنية ودعوة قوى التحالف إلى ضبط النفس.، وقد شارك الإخوة في اللجنة في صياغة البيان الأستاذ حسين العادلي.

نحن نواب التحالف الوطنيّ وتأدية لدورنا السياسيّ وإبراءً للذمة أمام الله والوطن والمرجعيَّة الدّينيَّة والتأريخ، نعلن ما يلي:

- **ندعو السيد رئيس الجمهورية للعمل بواجباته الدّستوريّة لحفظ أمن وسيادة البلاد.**
- **ندعو السيد رئيس مجلس الوزراء بتحديد سقوف زمنية واضحة للإصلاح والإسراع بتنفيذ برامجه الإصلاحيَّة بشكلٍ جاد وحاسم.**
- **نؤكد على أهمية توحيد الرؤى والمواقف ورفض حالة التشظي التي يعيشها التحالف الوطنيّ تجاه جميع قضايا الدولة، والتي ظهرت جليا من خلال تباين مواقف كتله بالأزمة الراهنة. وبهذا الصدد على التحالف الإلتزام الجاد والحاسم لإصلاح الدولة وبالأخص ملفات الفساد وتشريع القوانين الأساسيَّة وبالتعاون مع شركاء الوطن.**
- **ندعو الفرقاء الوطنيّين للتعاطي مع ملف الإصلاح بمسؤولية وطنية وعدم توظيف التناقضات والمماحكات توظيفا سياسيا.**
- **ندعو جميع الأطراف سواء داخل التحالف الوطنيّ أو خارجه للتهدئة وضبط النفس وتغليب لغة الحوار والحفاظ على المصلحة الوطنيّة العليا، والإلتزام بالأطر الدّستوريّة والقانونية وأساليب العمل السلمي والاحتكام لمبادرات تهدئة الوضع للحفاظ على أموال الناس وممتلكاتهم وارواحهم وتفويت الفرصة على أعداء العراق وإنقاذ البلد من أزمته الحالية.**

والله من وراء القصد

نواب التحالف الوطنيّ

١٧ آذار ٢٠١٦

المرجعيات الدّينيَّة في النّجف والحراك الإصلاحيّ

أعلنت المرجعيَّة الدّينيَّة العليا المتمثلة بالسيد السيستاني في الخامس من شباط من العام ٢٠١٦ عن قرارها بإيقاف خطبها السياسيّة بسبب عدم قناعتها بجدية أداء الحكومة والبرلمان في إجراء الإصلاحات التي طالبت بها طوال الأشهر الماضية، وهذا الموقف المرجعي من جهةٍ هيّأ الاجواء لتصعيد الحراك الاحتجاجي الشعبي من قبل التيارات السياسيّة كالتيار الصدريّ، ومن جهة أخرى فسح المجال لقوى الإصلاح من

نواب التحالف الوطنيّ التي كانت داعمة بقوة لدعوات المرجعيَّة في الإصلاح في التحرك من داخل رحم التحالف الوطنيّ، ففي الاجتماع الثاني بتاريخ ١٩ آذار من العام ٢٠١٦ تم الطلب من اللجنة المشرفة بالقيام بزيارة مراجع الدين العظام؛ لذا قام وفدٌ من نواب التحالف الوطنيّ بزيارة المرجعيات الدّينيَّة في النَّجف الاشرف بتأريخ ٢١ آذار ٢٠١٦، وقد أوجز الوفد نتائج الزيارة في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩ آذار ٢٠١٦ ، وجاء الايجاز في نص التقرير التالي:

السيدات والسادة أعضاء الهيئة العامة في التحالف الوطنيّ المحترمون

م/ايجاز عن زيارة وفدٍ من الهيئة العامة للتحالف الوطنيّ للمرجعيات الدّينيَّة في النَّجف الاشرف

زار وفدٌ من النواب ضم كل من (الدكتور إبراهيم بحر العلوم / الأستاذ صادق اللبان / الدكتور صالح الحسناوي / الدكتور علي الشكري / الأستاذ صادق المحنا / الأستاذ عمار الشبلي / الأستاذة زينب عارف البصري / الدكتورة بان دوش / الأستاذ عباس الخزاعي / الدكتور محمد الشمري والقاضي قاسم العبودي) في يوم الاثنين الموافق ٢٠١٦/٣/٢١ مراجع الدين الكبار في النَّجف الأشرف سماحة الشيخ محمد إسحاق الفياض، والسيد محمد سعيد الحكيم، إضافةً إلى سماحة السيد علي السبزواري وتم عرض مشروع التجمع بالتفصيل من قبل السيد إبراهيم بحر العلوم وباقي أعضاء الوفد، وطلب من المراجع التدخل وبقوة لحث قيادات التحالف من أجل دعم مشروع مؤسسة التحالف الوطنيّ، وتفعيل دور هيئته العامة، وإقرار نظامه الداخلي على وفق رؤية التجمع، واستمع الوفد إلى توجيهات المراجع الكبار وإرشاداتهم التي انصبت على ضرورة التوحد وتغليب مصلحة الوطن فوق المصالح الحزبيَّة والكتلوية وضرورة المضي في مشروع الإصلاح، وقد تعذر اللقاء بباقي المراجع بسبب تأخر الوقت على أنْ يتم ترتيبها لاحقاً)[٥٦]-انتهى نص البيان-

وقد أشاد وفد الحراك الإصلاحيّ بتوجيهات مراجع الدين وعلماء الكبار في النَّجف وكالاتي:

١. سماحة المرجع الديني الشيخ إسحاق فياض: أكَّد سماحته على أهمية عمل الساسة على بناء النموذج الوطنيّ لإدارة الدولة، وأنه أساسٌ مهمٌ في

[٥٦] أرشيف اصلاح التحالف الوطني، تقرير موجز عن زيارات مراجع الدين في النَّجف أعده القاضي قاسم العبودي

ترسيخ مبدأ المواطنة كأساس للسلطة والحكومة في البلد، وأوضح بأنَّه يتابع دائماً الأداء السياسيّ وخصوصاً السياسيين الشيعة، وتوقف سماحته عما يتناوله الاعلام عن استفحال الفساد المالي في أجهزة الدولة وضرورة معالجته، ومالم يكافح بجدية فمن الصعوبة نجاح الحكومة في توفير الخدمات للمواطنين.

٢. سماحة المرجع الكبير السيد محمد سعيد الحكيم: أكَّد سماحته (قدس) على أهمية تصدي السياسيين الشيعة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية والسياسيّة في البلد التي وصلت إلى مرحلةٍ صعبةٍ تؤشر إلى الفشل في معالجة الأوضاع، وطرح سماحته رؤيته حول التشيع بصورة عامة ونشر صورة الفكر الشيعي البعيد عن الانغماس كثيراً عن السياسة والبعيد عن العالم الخارجي.

٣. سماحة أية اللّه السيد علي السبزواري نجل المرجع الديني الراحل السيد السبزواري، وجّه نقداً إلى المنهج السياسيّ، مشيراً إلى أن السياسيّ يجب أنْ يتحمل المسؤولية الكاملة ووزر العملية السياسيّة كما رسمها الدستور، وأن لا ينتظر العون من خارج المؤسسة السياسيّة، وأن لا يحاول جر المراجع وعلماء الدين إلى مساحته السياسيّة لإيجاد تبريرات وأعذار، وإنما عليه أن يمضي قدماً ليتخذ قراراته وفقا للمصلحة العامة باعتبارهم أصحاب تجربة ومؤهلات عالية وخبرة مهنية، وعليهم أن يتحملوا المسؤولية الكاملة. وأشار إلى أن تجارب الأمم لا تستنسخ فالتجربة العراقيّة تختلف عن التجربة الإيرانية، وما يصلح في مكان قد لا يصلح في مكان آخر.

مبادرة الحراك الإصلاحيّ لتهدئة الأوضاع

أثر تأزم العلاقة بين رئيس الحكومة والسيد الصدر عقب التصريحات التي أدلى بها رئيس الحكومة بعد اقتحام المنطقة الخضراء من قبل أنصار التيار الصدريّ، تبنى الحراك الإصلاحيّ مبادرةً لتهدئة الاجواء بين الطرفين، وتم الطلب من رئيس الحكومة اجتماعاً عاجلا وفعلا تم اللقاء في القصر الجمهوري مساء ١٦ آذار من العام ٢٠١٦ وضم الوفد مجموعة من السادة النواب[٥٧] واستمر اللقاء قرابة ٤٠ دقيقة وتم خلاله شرح الدور

[٥٧] ضم الوفد مجموعة من السادة النواب ١٦ نائباً، منهم الدكتور صالح الحسناوي، والدكتور قاسم العبودي، والاستاذ أبو علي الهاشمي والأخ طه الدفاعي ،والدكتور محمد الشمري، والسيد علي العلاق، والاستاذ عباس البياتي،

الإصلاحيّ الذي يتولاه نواب التحالف الوطنيّ وما يتعلق بالوضع السياسيّ والأمني والإشكاليَّة القائمة مع التيار الصدريّ، والاستعداد للقيام بمبادرة لتهدئة الموقف، واستعرض رئيس الحكومة الموقف من الاعتصامات وعدم قانونيتها ودستوريتها بدون الحصول على الموافقات الأصولية، ويجب أنْ تحدد عدد المجاميع وأن تبتعد مسافة ٥٠٠ متر من سياج وأبواب المنطقة الخضراء، وقد أعلن رئيس الوزراء في الاجتماع عن استعداده لقبول مبادرة الحراك، وتم الاتفاق على التواصل مع الصدريّين حول هاتين النقطتين المذكورتين.

وفي صباح اليوم التالي ١٧ آذار ٢٠١٦ تم تحقيق اجتماع مع كتلة الأحرار في مقر الكتلة بمجلس النواب[٥٨] وآخرين وتحدثنا في ضرورة تخفيف التوتر وحفظ هيبة الحكومة، وأشرنا إلى شروط السيد العبادي في موضوع الاعتصامات، كان الأُخوة في التيار مصرين على استمرار التظاهرات وعلى الحكومة أنْ تمنحها الموافقات الاصولية، وتلمسنا وجود مرونة في عدد المشاركين والمواقع، ووافقوا على تدخلنا لاستحصال الموافقات، وأمهلونا حتى الخامسة عصر يوم ١٧ آذار لإستعلام موقف رئيس الحكومة[٥٩].

لقاءات مع قادة الفكر والأكاديميين

في خطوة تفاعلية لترويج أكار الحراك الإصلاحيّ مع الشرائح الهامة في المجتمع، عقدت اللجنة اجتماعات مع مفكرين ومثقفين وأكاديميين للاستفادة والإفادة في ترويج وتطوير مشروع الإصلاح. وكان اللقاء الأول مع الأكاديميين[٦٠] مساء يوم ١٢ نيسان

والنائب حسن الشمري، وقد تخلف بعض النواب عن الاجتماع بسبب عدم التنسيق مع السيطرات في المنطقة الخضراء.

٥٨ شارك من جانب التيار الصدريّ كل من الدكتور ضياء الاسدي، والسيد حاكم الزاملي ،والدكتور هاني حبيب ،وآخرين ومن جانب الحراك الدكتور محمد الشمري، والدكتور صالح الحسناوي، والقاضي قاسم العبودي وإبراهيم بحر العلوم.

٥٩ لم تنجح محاولات الأخ الحسناوي في تأمين التواصل برئيس الوزراء لإعلامه بموقف التيار الصدريّ الإ بعد أنْتهاء المدة المحددة وكان هناك أمل في تحاشي التصعيد وتلافي الأزمة فيما لو استمعت الحكومة إلى وساطة نواب الحراك.

٦٠ تصدى الدكتور محمد الشمري ترتيب اللقاءات مع الأكاديميين، وكان من المشاركين في الجلسة الاكاديميين الدكتور صالح الحسناوي، والقاضي قاسم العبودي، والسيد رشيد الياسري، والدكتور علي شكري، والدكتور عبد الرزاق العيسى وزير التعليم العالي، والدكتور محسن الفريجي، ومجموعة أُخرى من الأكاديميين كانوا برفقة الدكتور ضياء واجد، ومنهم الدكتورة إنتظار مالك ناشطة وإعلامية، والدكتورة زينب قحطان العطار مدير تسجيل الجامعة العراقيّة، والدكتور محمد ناصر الطرفي عميد كلية الهندسة في الجامعة العراقيّة، والدكتور وليد مريوش الذي شغل عميد كلية الجامعة العراقيّة سابقا، والدكتور علي سلمان الطرفي معاون عميد في الجامعة المستنصرية، والدكتور علي المختار، والدكتور مخلص الفريجي عضواً في اللجنة الأولمبية، والدكتور حسين الفرطوسي إعلامي

٢٠١٦ وبعد ذلك تحققت اجتماعات مع قادة الفكر[٦١] لمناقشة أهمية وحدة التحالف الوطنيّ وكان من أبرزها اجتماع ١٧ نيسان من العام ٢٠١٦.

جلسة ١٤ نيسان ٢٠١٦ [٦٢]

تبنى الحراك الإصلاحيّ دعم وتأييد الفعاليات والنشاطات السلمية التي ترفع راية الإصلاح بشرط عدم استغلالها لمآرب أخرى، تناقلت الاخبار اعتصام النواب في مجلس النواب، وقامت مجموعة نواب من الحراك بزيارة المعتصمين.

ويستذكر الدكتور الشمري انطلاقة نخبة الحراك الإصلاحيّ لزيارة المعتصمين في مجلس النواب في ١٢ نيسان، وتم عقد اجتماع مع النواب المعتصمين حال الوصول[٦٣] كانت شعارات المعتصمين الأساسيَّة هي رفض المحاصصة الحزبيَّة ودعم الكفاءات وتشكيل حكومة تكنوقراط، في بداية الاجتماع أشرنا إلى دعمنا للمطالب الحقة، وأنَّنا ضد المحاصصة الحزبيَّة، ونرغب في أن يتم تشكيل الحكومة على أساس الكفاءات، وأننا على استعداد للمضي مع المعتصمين في عملية الإصلاح على أنْ تكون كل الخطوات مستندة إلى الدستور، وكان هناك حراك يتزعمه بعض نواب الجبهة العراقيّة لإقالة رئيس البرلمان وانتخاب رئيسٍ جديدٍ كان شرط انتخابه الحراك الإصلاحيّ، وأشرنا إلى أننا معكم إذا كانت الجلسة دستورية وتم الاتفاق على عقد جلسة في اليوم التالي.

في صباح اليوم التالي بتاريخ ١٤ نيسان، لم يتحقق نصاب الجلسة مع إدعاءات البعض باكتماله، وفي كل الأحوال تم التصويت على اقالة رئيس البرلمان الدكتور سليم الجبوري الذي قدم بدوره شكوى بعدم دستورية الجلسة لعدم اكتمال النصاب القانوني. كان هناك أصرارٌ على عقد جلسة ثانية لانتخاب رئيس جديد لمجلس النواب، ومع ذلك

وناشط مدني الدكتور عامر حسن المحمداوي مدير عام التعليم الأهلي سابقا، والأستاذ علي حنون أستاذ كلية الآداب في الجامعة المستنصرية.

[٦١] تمت استضافة الاساتذة المفكرين الأفاضل الدكتور عبد الجبار الرفاعي، والأستاذ حسين العادلي، والأستاذ غالب الشابندر، وآخرين، وطرحت أفكار متميزة في الاجتماع حول الرافعة الوطنيّة (التحالف) وضرورتها ودور الأكثرية ومن يحرك ذلك سواء كان في القوى السياسيّة والشعبية.

[٦٢] شارك في زيارة المعتصمين في مجلس النواب الدكتور الحسناوي، والحاج أبو هشام الاحمدي، والقاضي العبودي، ود. رشيد الياسري، ود. علي الشكري، والأستاذ منتصر الامارة، والنائب أبو علي الهاشمي، والدكتور محمد الشمري، وإبراهيم بحر العلوم .

[٦٣] ضم عدد كبيرة من أعضاء مجلس النواب الذين كانوا يقودون حركة الاعتصام منهم الدكتورة حنان الفتلاوي، والأستاذ أحمد الجبوري ومن التيار الصدريّ الأستاذ حاكم الزاملي، والدكتور ضياء الاسدي، والشيخ مشعان الجبوري، والدكتور قتيبة الجبوري، وعدد آخر من مجلس النواب.

اشتركنا في الجلسة اللاحقة وقلنا وبقوة نحن ماضون معكم على أنْ تكون الجلسة دستورية مكتملة النصاب، وبغير ذلك نحن لن نكون معكم لأننا نريد أنْ نبني كل ذلك على أسس دستورية وقانونية).

الخلاصة

تناول الفصل عرضاً مكثفاً لمسار الحراك الإصلاحيّ الذي نشأ داخل التحالف الوطنيّ في لحظة سياسية حرجة عام ٢٠١٥، حين تراكمت الأزمات الإدارية والاقتصادية وتصاعدت مطالب الشارع بالتصحيح في ظل مواجهات الإرهاب الداعشي. ويعد تاريخ ١٢ آب ٢٠١٥ البداية الفعلية لهذا الحراك النيابي، عندما أعلنت مجموعة من نواب التحالف رؤيتهم الإصلاحيَّة في مؤتمر صحفي في مجلس النواب عقب تمرير حزمة الإصلاحات الحكوميَّة، وقد عكس هذا الإعلان شعوراً بضرورة البدء بخطوات تسهم في بناء الدولة على أسس سليمة.

سجل الحراك الإصلاحيّ خطوات أولية مقبولة، بدءاً من عقد ندوات تقويمية لتشخيص الخلل، مروراً بتشكيل اللجنة الحراك التحالفي التي قدّمت "المذكرة الأولى" داعية إلى الانتقال من عقلية السلطة إلى منهج الدولة. وقد تبنت الحراك شعار "التغيير بالنسغ الصاعد"، أي البدء بإصلاح البيت من الداخل، مع التركيز على ضرورة مكافحة الفساد، وتوحيد المواقف، وتصحيح منظومة اتخاذ القرار. كما تقدم الحراك بخطوات تجاه رسم ملامح خارطة أولية للإصلاح مشدّدا فيها الالتزام بتوجيهات المرجعيَّة الدّينيَّة وتهدئة الشارع ضمن مبادرات متوازنة.

إنَّ القضية المحورية في كسب الحراك الإصلاحيّ ثقة الأغلبية من نواب التحالف هو أنَّ مبادرته كانت مبادرة داخلية جادة، وليس استجابة ظرفية وقدإمتلك خطابه وضوح الرؤية وتحديد الأولويات وتبني توجيهات المرجعيَّة مما عزز تماسكه. والإصلاح يبدأ من الداخل ويحتاج إرادة وجرأة وأنّ الاستجابة المبكرة لمطالب الشارع تعزّز الثقة وتمنع الأزمات.

الفصل الثالث

مسارات الإصلاح

شباط ٢٠١٦-تموز ٢٠١٦

- احتجاجات التيار الصدريّ شباط ٢٠١٥- نيسان ٢٠١٦
- اقتحام مجلس النواب ٣٠ نيسان ٢٠١٦
- رؤيتنا لحل الأزمة الراهنة
- خارطة طريق للخروج من الأزمة
- ردود فعل قوى التحالف الوطنيّ حول المبادرة
- المحكمة الاتحاديَّة بانتظار قرار الحسم
- القرار الحاسم بإبطال الجلستين
- الخلاصة

مقدمة

جاءت خطبة المرجعيَّة الدّينيَّة العليا في الخامس من شباط/فبراير ٢٠٢٤ لتعلن التوقف عن تناول الشأن العام في الخطبة الثانية وهو مؤشر حقيقي لتذمرها من عدم استجابة القوى المتصدية لبرنامج الإصلاح ولو بحدودها الدنيا. هذا الإعلان المفاجئ للشارع العراقي فتح المجال للجهات السياسيّة والاجتماعية المهتمة بملف حركة الإصلاح والدفع باتجاهات استكمال الطروحات التي طرحتها المرجعيَّة طوال الستة أشهر الماضية منذ صيف عام ٢٠١٥. وبرز على الأقل توجهان في الساحة السياسيّة: التوجه الأول انطلق من داخل رحم التحالف الوطنيّ على المستوى النيابي ويطلق عليه (الحراك الإصلاحيّ) ويبشر بأطروحة جوهرها المطالبة بفصل الزعامة عن إدارة الكتلة الأكبر، وتصبح الزعامة مرجعية للكتلة في حسم الخلافات، وتترك الإدارة لفريق منتخب من التحالف يتمتع بمواصفات المهنية لتصحيح المسارات وهذا ما تناوله الفصل السابق من الكتاب.

احتجاجات التيار الصدريّ

أمَّا هذا الفصل من الكتاب فسيناقش التوجه الثاني الرئيسي في حركة الإصلاح فقد كان قاده الكتلة النيابيَّة (سائرون) في التيار الصدريّ بإشراف زعيمه السيد مقتدى الصدر يركز التحرك بشكلٍ أساس حول تحرير الحكومة من الهيمنة الحزبيَّة، وكانت ذروته تحديداً في النصف الأول من عام ٢٠١٦. حيث استحوذت خطب المرجعيَّة الإصلاحيَّة طوال فصلي الصيف والخريف من عام ٢٠١٥ وحتى بداية شباط ٢٠١٦ على اهتمامات الجميع، وكان من المتوقع أنْ تحدث تجاوباً محسوساً على المستوى الحكوميّ والبرلمانيّ. لقد تزامن انطلاق التحرك الصدريّ بعدما توقفت المرجعيَّة الدّينيَّة العليا عن تناول الشأن العام في خطب الجمعة في الخامس من شباط عام ٢٠١٦.

ولابد من تسجيل ملاحظة في هذا الصدد، أنَّ توقف المرجعيَّة عن خطبها الإصلاحيَّة ترك فراغًا في المشهد السياسيّ، ما دفع السيد الصدر إلى تبني هذه المطالب متخذاً مواقف تصعيدية تجاه الحكومة والنظام السياسيّ. هذا التحرك تميز بمراحل متعددة، حيث شهد حراكاً جماهيرياً واسعاً، بما في ذلك الاحتجاجات والاعتصامات في بغداد وعلى بوابات المنطقة الخضراء وانتهى باقتحام مجلس النواب، ونحاول استعراض أهم المحطات في هذا الحراك.

المطالبة بحكومة تكنوقراط مستقلة

في المرحلة الأولى من حركة الاحتجاج، أطلق السيد الصدر مشروعه الإصلاحيّ في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ وطالب فيه السيد رئيس الوزراء بتشكيل حكومة من وزراء مستقلين تكنوقراط. ولتحقيق هذا الهدف، قام السيد الصدر بتشكيل لجنة من قضاة وأكاديميين وسياسيين وموظفين مستقلين بمعدل ٣ اشخاص لكل صنف، وأوكل إليهم مهمة اختيار وزراء تكنوقراط، على أنَّ تكون الحكومة بقيادة الدكتور حيدر العبادي. ومنح السيد الصدر رئيس الحكومة الفرصة بحدود ٤٥ يوماً لإتخاذ إجراءات إصلاحيَّة حقيقية وبخلافه هدد بسحب الثقة من الحكومة. ولعله في وقتٍ متقاربٍ شكل الدكتور العبادي لجنة مختارة من شخصيات مهنية مستقلة برئاسة النائب الدكتور مهدي الحافظ للقيام بنفس المهمة بشكلٍ منفصل.

المحاصصة جوهر المشكلة

أهمية الفكرة الأساسيَّة لهذا الحراك الاحتجاجي هو تحرير الحكومة من تأثير الأحزاب السياسيّة والتخلص من نظام المحاصصة باعتباره العائق الرئيسي أمام أي إصلاح حقيقي، حسب إعتقاد التيار الصدريّ-وإنَّ اختيار كفاءات مهنية غير مرتبطة بمصالح حزبية في مراكز السلطة تشكل ضماناً لاتخاذ قرارات سليمة تخدم المصلحة الوطنيّة.

لا يختلف جوهر هذا الحراك عن المبادرات الأخرى، فهناك شعور سلبي في الشارع العراقيّ باتجاه المحاصصة السياسيّة ومآلاتها، لعل مرد ذلك هو عدم دقة الأحزاب السياسيّة في اختيار شخصيات مهنية كفوءة في المواقع الأساسيَّة، وإنَّ المحاصصة لم تتوقف عند اختيار مسؤولي المؤسسات بل تجذرت في جسدها وأصبحت اقطاعيات سياسية كانت لها تداعيات في الأداء، وزادت عبرها مساحات الفساد الإداري والمالي مما خلق شعوراً بأنَّ مفتاح الإصلاح في إبعاد مؤسسات الدولة عن مبدأ المحاصصة.

وفي خطوة تصعيدية لدعم دعواته الإصلاحيَّة توجه السيد مقتدى الصدر من النَّجف إلى بغداد في ٢٠ من شباط/فب راير٢٠١٦، وأقام في مدينة الكاظمية لفترة أسبوع للتحشيد والتواصل مع المسؤولين بشكلٍ مباشر لتنفيذ برنامجه الإصلاحيّ[٦٤]. هذا

[٦٤] طرح السيد الصدر في شباط/ فبراير ٢٠١٦ مشروعا للإصلاح ودعا فيه إلى تشكيل حكومة تكنوقراط بعيدة عن الحزب والتحزب برئاسة العبادي ومعه فريق سياسي يضم سياسياً وطنياً مستقلاً وقاضياً معروفاً بحياديته، وفيما أكَّد على ضرورة ترشيح أسماء رؤساء الهيئات المستقلة وقادة الفرق العسكرية ورئيس أركان الجيش ليصادق عليها في مجلس النواب، وهدد بـ

الإنتقال كان له دور مهم في تعزيز قوة الحراك وجعله أكثر تأثيراً لدى الشارع مما أفضى إلى مطالبة رئيس الحكومة العبادي مجلس النواب بتفويضه لاختيار وزرائه بعيداً عن المحاصصة، ومطالباً الكتل التنازل عن استحقاقاتها الانتخابيّة، جاء ذلك عند استضافته في المجلس للحديث عن التغيير الوزاري المرتقب، غير أنَّ البرلمان رفض منح العبادي تفويضاً بذلك. كان ذلك ممكناً في آب/أغسطس من العام الماضي عندما فوضه البرلمان بدون قيد وشرط في اتخاذ الخطوات اللازمة للإصلاح، إذ كانت الكتل السياسيّة في وضع لا يحسد عليه ومحاصرة من المرجعيَّة، والشارع ولا ترى خيار أمامها الَّا الإذعان للتفويض شبه المطلق، هذه لحظات تاريخية كانت تستحق المغامرة لتصحيح المسارات إلَّا أنَّ تردد رئيس الحكومة وحسابات البيدر حالت دون ذلك.

إنَّ عدم تفاعل الكتل السياسيّة مع إقتراح رئيس الحكومة دفع السيد الصدر إلى تحريك جماهيره للضغط على مجلس النواب للاستجابة إلى مطالب الحكومة، فدعا إلى مظاهرة مليونية داعمة لبرنامجه الإصلاحيّ وإقامة صلاة الجمعة موحدة في ساحة التحرير في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٦ وحذر في خطبته المتلفزة الكتل السياسيّة والبرلمان قائلاً (اليوم على أسوار المنطقة الخضراء، وغدا سيكون الشعب فيها؛ ليستعيد حقوقه. محذراً من صرخة المظلوم، وأعلن أنَّ أحدا لا يمثله في الحكومة).[٦٥]

خيارات يفرزها الصراع السياسيّ

لم تفلح محاولات رئيس الحكومة وضغوطات التيار الصدريّ من تغيير مواقف الكتل السياسيّة من القبول بحكومة تكنوقراط مستقلة، باعتباره خلافاً للأعراف السياسيّة والاستحقاقات الانتخابيّة. مما أدى إلى تصعيد الحراك الشعبي، إذ دعا السيد الصدر أتباعه في الخامس من شهر آذار ٢٠١٦ في كل المحافظات للحضور إلى العاصمة للمشاركة في المظاهرات، وأشار في بيانه إلى أنّ اللجنة المكلفة باختيار الشخصيات المستقلة أوشكت على الانتهاء من مهمتها. وانعكس هذا الموقف على اجتماع القيادات

"سحب الثقة" من حكومة العبادي في حال عدم تنفيذ المشروع خلال ٤٥ يوماً.، ويفترض أنْ يكون الموعد النهائي في الأول من نيسان ٢٠١٦.

[٦٥] في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٦ احتشد الآلاف من أنصار التيار الصدريّ في ساحة التحرير ببغداد وسط إجراءات أمنية مشددة، للمطالبة بمحاربة الفساد وتشكيل حكومة تكنوقراط، وهدد السيد الصدر بسحب الثقة من حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي في حال فشل في ذلك. وجاء في يوميات المؤلف ما نصه (تظاهرة ضخمة قدرت بنصف مليون في ساحة التحرير دعا إليها السيد الصدر الذي جاء إلى بغداد قبل أيام، وسبقها بمبادرة إصلاحيَّة محاولاً ملء الفراغ الذي أوجدته المرجعيَّة بعد أنْ علقت خطبها السياسيّة في خطب الجمعة، خطابه كان مناغماً للشارع متبرئ من أي طرف يمثله في الحكومة داعماً للتغيير وبقيادة العبادي وقال اليوم على أسوار الخضراء وغدا في الخضراء).

السياسيّة في كربلاء، في السادس من آذار ٢٠١٩ الذي عقد وبحضور قيادات التحالف الوطنيّ والسيد الصدر فلم يخرج بأي نتائج إيجابية بشأن مطالبات الإصلاح. فلا تزال الأحزاب السياسيّة تستشعر أنَّ هذه الخطوات الإصلاحيَّة هي تحدٍ لسلطتها وتفضي في نهايته إلى الحد من تحزيب الدولة[٦٦].

لقد خيمت هواجس على البعض الآخر بأنَّ هذا الحراك قد يفضي إلى توظيف عملية التغيير الحكوميّ لإضعاف نفوذ بعض الأحزاب مقابل تقوية أطراف أخرى، فصّعدت بعض الأحزاب من خطابها السياسيّ معلنةً أنّ هذا الحراك يتطلب أولاً إخراج رئيس الحكومة من صفته الحزبيَّة، وثانياً يخير رئيس الحكومة بين حكومة تكنوقراط يتم ترشيحها من الأحزاب السياسيّة أو حكومة تكنوقراط مستقلة بشكلٍ كامل ويقودها رئيس وزراء مستقل.

ولعل هذا المقترح الذي طرحه السيد رئيس المجلس الأعلى الإسلامي يحمل رؤية تتسم بالموضوعية ويمكن أنْ تُشكل مخرجاً للازمة. إذ لا يمكن القبول برئيس وزراء من جهة حزبية ويحّول بتشكيل حكومة تكنوقراط مستقلة، وبالتالي فإنَّ الأساس هو في اختيار شخصية مستقلة لرئاسة الحكومة ويمنح تخويلاً من قبل الكتلة البرلمانيَّة الأكبر لاختيار كابينته الوزارية المستقلة، وهذه الرؤية تحمل نضوجاً سياسياً وإمكانية التأسيس عليه حتى وإنْ كان اطلاقه للاستهلاك الإعلامي.

إنَّه يمثل اعترافاً بأنَّ خيار تنازل الأحزاب والتيارات عن استحقاقاتها الانتخابيّة ممكنٌ إذا كان رأس الحكومة يتمتع بالاستقلالية. هذا المقترح يبعث على التفاؤل في إمكانية إحداث اختراق في جدار المحاصصة السياسيّة ،لكنه لم يتم تبنيه والترويج السياسيّ بشكلٍ جاد، كانت هذه الفرصة ولا تزال قائمة إذا انطلقت من رحم التيارات والأحزاب ذاتها. والملاحظ أنَّ هذه الفكرة قريبة لما اوصت به المرجعيَّة الدّينيَّة العليا في خطبتها المشهورة في تموز/ يوليو من عام ٢٠١٩ للخروج من الأزمة السياسيّة.

اعتصام الصدر في الخضراء ١١ آذار ٢٠١٦

---

[٦٦] في ٢٦ آذار ٢٠١٦ حضر السيد بأنَّ كي مون أمين عام الأمم المتحدة ومعه رئيس الصندوق الدولي ورئيس بنك التنمية الإسلامية ووفد كبير من الأمم المتحدة إلى مجلس النواب وكان خطابه داعما للعراق والملفت أثناء حديثه عن الحشد الشعبي لم يذكر السيستاني وجاء على ذكر السيد مقتدى الصدر في خطابه بشكلٍ إيجابي مما اثار انتباه الجميع عن الحشد الشعبي) يوميات المؤلف.

لا تزال القوى السياسيّة الحاكمة صامدة أمام الاحتجاجات الشعبية التي تطالبها بالتنازل عن استحقاقاتها الانتخابيّة في السلطة التنفيذية، وهذا نابع من إيمانها بمسار تقاسم السلطة في تشكيل الحكومات، إذ أصبح عرفاً اساسياً في إدارة مؤسسات الدولة. وأمام هذا الإصرار بالتمسك بنفس المنهجية زاد السيد الصدر وتيرة حراكه الشعبي بدعوة أتباعه إلى تظاهرة أخرى في ساحة التحرير ببغداد والقى كلمة كان شعارها (شلع قلع) إشارة إلى اسقاط الحكومة وتشكيل أخرى بعيدة عن المحاصصة، وأشار في ندائه (أوجه ندائي لكل عراقيٍّ شريفٍ محبّ للإصلاح، بل محبٌّ للعراق والعراقيين أن ينتفض لبدء مرحلة جديدة من الاحتجاجات السلمية)، ودعا أتباعه بالاعتصام على أسوار الخضراء ابتداءً من الجمعة ١٩ آذار/مارس من العام ٢٠١٦ [٦٧]حتى انتهاء الفترة الزمنية التي حددها للحكومة في منتصف شهر شباط/فبراير ٢٠١٦ (المهلة تم تحديدها ٤٥ يوماً).

استمر اعتصام التيار الصدريّ على أسوار المنطقة الخضراء وبمشاركة التيار المدني لأكثر من أسبوع، وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٦ القى السيد الصدر خطاباً تصعيدياً آخر إلى اتباعه المعتصمين ثم قرر لوحده دخول المنطقة الخضراء ونصب خيمة ليعتصم فيها، استمر اعتصام السيد الصدر داخل الخضراء لعدة أيام وأسهم الاعتصام في أنْ يدفع رئيس الوزراء حيدر العبادي في ٣٠ من آذار ٢٠١٦ إلى تقديم قائمة من الوزراء التكنوقراط إلى البرلمان. وبذلك أنهى السيد الصدر اعتصامه وطالب أتباعه المعتصمين على أبواب الخضراء بالإنسحاب بشكلٍ منظم. إذ تم تفسير خطوة الحكومة بمثابة استجابة أولية لمطالب الحراك الشعبي الداعم للإصلاحات[٦٨].

---

[٦٧] في الخميس ١٧ آذار ٢٠١٦ اجتمعت قيادة (التحالف الوطنيّ) وأصدرت بيانا لها قرأه الحاج نوري المالكي أكَّد فيه على أنَّ التظاهرات حق دستوري إلَّا أنَّ الاعتصامات ونشر السلاح واستخدام القوة ليس دستورياً بل خارجاً على القانون وهو بوابة لمزيد من الاشتباك في الجبهة الداخلية، ويعكس البيان اتساع حدة الخلافات بين أطراف التحالف الوطنيّ، وفي الجمعة ١٨ آذار ٢٠١٦ بدأت الاعتصامات حول بوابات الخضراء من ثلاث مواقع منها بوابة جسر المعلق، رغم وجود قلق في الشارع فهناك نوع من الالتزام والانضباط لدى المعتصمين، وكنت حينها في زيارة لبعض الدبلوماسيين الأجانب لم يبدوا أي قلق من الاعتصامات. لقد أدى التصعيد الأمني في مجابهة المتظاهرين وإعطاء الصلاحيات لقيادة العمليات المشتركة في بغداد بإحكام السيطرة عليهم أدى ذلك إلى أن يدلي المتحدث الرسمي لسرايا السلام التابعة للتيار الصدريّ على الاستمرار بالتظاهرات والإعتصام عند ابواب المنطقة الخضراء وهذا ما دفع المتظاهرين إلى كسر الحواجز الأمنية الإولى والاندفاع عبر جسر الجمهورية باتجاه البنايات المحيطة بالمنطقة الخضراء ، ثم جاء تحذير السيد مقتدى الصدر من احتمال وقوع مصادمات بين أنصاره والقوات الأمنية إذا لم يسمح لهم بالاستمرار بالتظاهرات والاستماع إليهم ومصادرة حقوقهم في التعبير عن أهدافهم ومطالبتهم بالإصلاح ومحاكمة الفاسدين .

[٦٨] في ٣١ مارس/آذار ٢٠١٦ كانت جلسة البرلمان حافلة، جاءت على أعقاب انتهاء الاعتصامات التي بدأها السيد الصدر بعد أنْ قدم العبادي ترشيحاته الوزارية، وقد فأجا العبادي الكتل السياسيّة بذلك، فكان الانطباع أنه تغيير جزئي وقد سلم العبادي مظروف الترشيحات إلى رئيس المجلس الجبوري، والقى خطابا حيا فيه الحراك الشعبي. وقد أنهى السيد الصدر اعتصامه بعد وعود قدمها رئيس الوزراء العراقيّ حيدر العبادي بتشكيل حكومة جديدة بعيدا عن المحاصصة الطائفية والحزبيَّة وتقديمها

بعد أنْ قدم الرئيس العبادي قائمة الوزراء التكنوقراط في مظروف مغلق إلى رئيس مجلس النواب، رفعت الجلسة لفترة أسبوع لدراسة السير الذاتية للوزراء المرشحين لتكنوقراط. ورفع المجلس ثانيةً جلسته في الرابع من نيسان/ابريل إلى ١٢ من الشهر نفسه من العام ٢٠١٦ بعد أنْ تم تشكيل لجان برلمانية لدراسة السّير، هذا التأجيل المتكرر في انعقاد الجلسة أعطى إشارات إلى عدم تفاعل الكتل السياسيّة للتخلي عن نفوذها أو دعم الإصلاحات عبر تحريك الشارع وتعبئته والتي تتنافى مع مبادئ التوافقية والمشاركة والتوازن باعتبارها مرتكزات العملية السياسيّة حسب تصورات الأحزاب.

وثيقة الإصلاح الوطنيّ ١١ نيسان ٢٠١٦

واجه رئيس الحكومة العبادي في هذه المرحلة اتجاهين متعاكسين بطبيعة اختيار طاقمه الوزاري. فدعوات المرجعيَّة العليا واحتجاجات الشارع وضغوطات السيد الصدر تدفع في الابتعاد عن خيارات وترشيحات الكتل السياسيّة في التعديل الوزاري، وفي الجانب الآخر هناك ضغوطات الكتل السياسيّة التي لا تزال مؤمنة باستحقاقاتها الانتخابيّة وغير متفاعلة مع دعوات التخلي عن مبدأ المحاصصة وتصر أنْ تكون كل الترشيحات للمواقع التنفيذية عن طريقها.

بادر السيد رئيس الجمهورية فؤاد معصوم إلى إيجاد تسوية للتناقضات بين الأطراف السياسيّة، فدعا إلى اجتماع (شارك فيه ممثلون للقوى السياسيّة العراقيّة بغياب دولة القانون وكتلة سائرون وكتلة الائتلاف الوطنيّ. وأصدر المجتمعون ما عُرِف بوثيقة (الإصلاح الوطنيّ) التي نصَّت على أنَّ رئيس الوزراء سيختار أعضاء وزارته الجديدة من بين مجموعة أسماء ترشحها الكتل السياسيّة، وتشكيل لجنة من ممثلي القوى السياسيّة للنظر في ترشيح أسماء لملء الشواغر الوظيفية العليا في الوزارات والهيئات المستقلة، وإنشاء مجلس استشاري للسياسات العليا يتكون من الرئاسات الثلاث وقادة الكتل السياسيّة لمناقشة الاستراتيجيات العليا للبلاد).[٦٩]

للبرلمان. وقد سلم العبادي الدكتور سليم الجبوري قائمة بأسماء ١٦ وزيراً باستثناء وزيرى الدفاع والداخلية، وانعقدت جلسة الخميس ٣١ آذار بحضور ٢٨٥ نائباً. وكانت قد انتهت المهلة التي منحها المجلس للعبادي لإعلان تشكيلة الوزارة الجديدة، وقد اختير المرشحون من قبل لجنة خبراء على أساس المهنية والكفاءة والاستقامة، وقد رفع المجلس جلسته إلى السبت بعد أنْ تسلم قائمة بأسماء المرشحين، وكان مجلس النواب صوت الأسبوع الماضي لإمهال العبادي حتى الخميس لتقديم تشكيلته الوزارية الجديدة (يوميات المؤلف).

[٦٩] الجزيرة نت: الإصلاح في ظل صراع سياسي

صدرت تلك الوثيقة في الليلة التي سبقت موعد جلسة البرلمان المقررة في ١٢ نيسان ٢٠١٦ للتصويت على التعديل الوزاري، فيما بدا أنها محاولة لوضع النواب من الكتل المعارضة أمام الأمر الواقع. فقد أعلنت اللجان البرلمانيَّة المشكلة لدراسة السير الذاتية عن تحفظها على معظم الأسماء الواردة في قائمة العبادي التكنوقراطية المقدمة في ٣١ آذار/مارس من العام ٢٠١٦، فقد استمرت الخلافات بين رؤساء الكتل ورئيس الوزراء في اجتماعهم مما آخر انعقاد الجلسة وأعلن الجبوري والعبادي عن تأجيل الجلسة وأفضى هذا التأجيل إلى الفوضى إذ أعلنت الكتل البرلمانيَّة المعارضة من إئتلاف دولة القانون والتيار الصدريّ والنواب المستقلين وقسم من إئتلاف الوطنيّة اعتصاماً مفتوحاً في مجلس النواب مطالِبين بإقالة رئيس المجلس باعتباره غلَّب إرادة البرلمان لصالح إرادة قادة الكتل السياسيّة، مطالبين بالتصويت على القائمة الأولى ورفض القائمة الجديدة المستندة على المحاصصة.

المعارضة تقيل ١٢ نيسان ٢٠١٦

أدركت المعارضة أن رئاسة البرلمان ليست على استعداد للمضي قدماً في الإصلاحات وتشكيل حكومة تكنوقراط مستقلة المقترحة من قبل الرئيس العبادي، فتم تصعيد الموقف الاحتجاجي داخل البرلمان عبر اعتصام دام إسبوعاً كاملاً، وخلاله طالب المعتصمون بعقد جلسة لإقالة رئيس البرلمان. بالفعل، تم عقد الجلسة بهدف إقالة رئيس البرلمان آنذاك في ١٢ نيسان ٢٠١٦[٧٠]. ثم تلت تلك الجلسة جلسة أخرى لإنتخاب رئيس جديد للبرلمان، وتم اختيار النائب الدكتور عدنان الجنابي لتولي مهام الرئاسة مؤقتاً. وفي كلتا الجلستين لم يتحقق النصاب القانوني اللازم لإنعقاد الجلسة بشكلٍ أصولي، ومع ذلك فقد اعتبرت جلسة الرابع عشر من نيسان/ابريل ٢٠١٦ خطوة مهمة بالنسبة للإصلاحيين حيث أفضت إلى اقالة رئيس البرلمان وتمسكوا بصحة الإجراءات رغم إعتراض البعض بعدم صحتها قانونياً. وفي العشرين من نيسان/أبريل من العام ٢٠١٦، انسحب نواب الكتلة الصدريّة فجأة من الاعتصام بدون التشاور مع باقي النواب المعتصمين.

---

[٧٠] أعلنت الكتل البرلمانيَّة المعارضة في ١٤/ابريل نيسان ٢٠١٦ اعتصاما داخل المجلس احتجاجا على بيان وقعه زعماء الكتل السياسيّة، يطالب رئيس الوزراء حيدر العبادي بأنَّ تتولى هذه الكتل الترشيح لحكومة "الكفاءات" (التكنوقراط) المزمع تشكيلها، بدل أنّ يقوم العبادي نفسه باختيار من سيشغلون حقائبها. وقد رفض النواب المعتصمون بيان الكتل، واعتبروا أنه يشكل إيذانا بالعودة إلى مربع المحاصّة الطائفية. وصوت المعتصمون على سحب الثقة من هيئة رئاسة مجلس النواب وعلى رأسها رئيسه سليم الجبوري..

الموالاة تصادق ٢٦ نيسان ٢٠١٦

بعدها بدأت الكتل السياسيّة (الموالاة) التحرك لإعادة جلسات البرلمان بشكلٍ رسمي. ودعت هيئة الرئاسة (المقالة) في السادس والعشرين من نيسان/ابريل ٢٠١٦ إلى جلسة بحضور السيد العبادي، وتم عقدها في القاعة الكبرى بدلا من القاعة المخصصة ومنع المعتصمون من دخولها وتم بموجبها تمرير أسماء بعض الوزراء الذين كان يراد استبدالهم بآخرين يحضون بقبول ورضا كتل الموالاة، هذه التطورات في نهاية المطاف تنال من هيبة الدولة.

اقتحام البرلمان ٣٠ نيسان ٢٠١٦

في الثلاثين من نيسان/ابريل من عام ٢٠١٦ تم اجتياح المنطقة الخضراء وقاموا باقتحام البرلمان[٧١] وحصلت اعتداءات على بعض نواب المجلس وموظفيه وتدمير ممتلكاته، وشكل بمجمله زعزعة هيبة الدولة بل غيابها وما أفرزها من تداعيات على مستويات مختلفة وردود فعل داخلية وخارجية.

كان لابد من التحرك العاجل لتعلو أصوات الحكمة والعقلانية من جهات متعددة بضرورة إعادة الأمور إلى مجاريها عبر مبادرات عقلانية تدفع باتجاه التئام البرلمان، وإنّ تعطيل مجلس النواب باعتباره أعلى سلطة تشريعية يعني إدخال البلاد في مزيد من الفوضى والانفلات واستمراره قد يؤدى إلى تعطيل جلسات مجلس الوزراء وبالتالي تصبح البلاد في موقف لا تحسد عليه، ولاسيما وأنها تواجه عدوا شرسا يغتنم الفرص لتحقيق مأربه في أوقات الملمات.

الكل في مأزق

لقد أصبح الكل في مأزق، والكل يبحث عن مخرج للبلاد من المأزق، وليس هناك طرف رابحٌ في المعركة، والخاسر الوحيد من هذه الفوضى والإنفلات هو الشعب العراقيّ. فلابد من التئام الشمل، وهذا يتم عندما تجد الأطراف كلها في موقف (لا غالب ولا

---

[٧١] في ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠١٦: اقتحم المئات من الشباب اسوار بالمنطقة الخضراء احتجاجا على رفض البرلمان تمرير التشكيلة الحكوميَّة الجديدة التي قدمها العبادي باتجاه مبنى البرلمان وتم اقتحامه، كتب كاتب السطور في يومياته (كان يوما استثنائيا، لقد عمت الفوضى بغداد، وتحديدا المنطقة الخضراء، في حدث غير متوقع رغم أنَّ الكثير تنبأ به ولكن من الصعوبة تصوره، فقد زعزعت هيبة الدولة، عندما اقتحم أتباع التيار الصدريّ أسوار المنطقة الخضراء وبشكلٍ منظم ومدروس ووصلوا إلى بناية مجلس النواب، ودخل الاف إلى قاعات ومكاتب البرلمان، وفي فورة الاحتجاج اقدم بعض المتظاهرين بالاعتداء على بعض النواب).

مغلوب). وإلا فمن الصعب إجبار الأطراف على الالتئام من دون وجود مقدمات تهيأ لإنعقاد الجلسة بعيداً عن سياسة لَي الأذرع والرضوخ لشروط الطرف المقابل. هناك مفصلان أساسيان في المشهد السياسيّ قد يشكلان مخرجات للازمة التي تشهدها البلاد، وهما:

الأول: جلسة مجلس النواب في ١٤ نيسان من العام ٢٠١٦ التي دعا إليها المعترضون النواب وتمّت فيها التصويت على إقالة هيئة الرئاسة.

الثاني: جلسة مجلس النواب في ٢٦ نيسان من العام ٢٠١٦ التي دعت إليها الأغلبية لتثبيت (الشرعية)، وتم فيها التصويت على خمسة وزراء من الكابينة الوزارية.

وبدعوى كل من الطرفين، فكلتا الجلستين شهدت مجموعة من الخروقات الدّستوريّة والقانونية ليس المجال هنا لاستعراضها، ولكنها كانت ضمن مسارات الصراع بين الأغلبية والأقلية أو الموالاة والمعارضة أو الدفاع عن الشرعية وعدمها، وإنتهاءً بما حدث في يوم السبت ٣٠ نيسان/أبريل من العام ٢٠١٦ من اقتحام المتظاهرين لمجلس النواب، وما رافقه من اعتداءات على بعض النواب، والممتلكات، ومظاهر أشرت إلى غياب الدولة وضعف إرادتها لحماية المؤسسات، وانعدام قدرتها على التعامل في إدارة الأزمة.

الخروج من الأزمة السياسيّة

الحل يكمن ظاهره وباطنه بيد المحكمة الاتحاديَّة، ولاسيما بعد تقديم أحد الجهات الطعن في جلسة ٢٦ نيسان ٢٠١٦، وهذا الحل يستبطن رؤية سياسية لإخراج البلاد من الأزمة الراهنة، وتهيئة المقدمات لالتئام الشمل ثانية لمجلس النواب. وخلاصة الأمر أنَّ المحكمة الاتحاديَّة وبناءً على دراسة الخروقات التي شهدتها الجلسات المذكورة، تعتبر كل مخارجها مطعوناً فيها، والعودة إلى مربعات ما قبل الرابع عشر من نيسان ٢٠١٦ كمدخل لالتئام البرلمان والقبول بسياسية لا غالب ولا مغلوب. تلك هي رؤيتنا للمخرج من هذا المأزق، ويمكن ذلك أنْ يشكل اطاراً لعودة الاطراف إلى طاولة الحوار لبحث المشاكل التي تواجه البلد، والخروج برؤىً جديدةٍ مستفيدةً من دروس الأزمة التي المت بالبلاد. كانت الردود الأولية مشجعة للمضي في تقديم اقتراح إلى قيادات التحالف الوطنيّ كخارطة طريق تكون انطلاقتها من المحكمة الاتحاديَّة، فتم توجيه الرسالة التالية وهذه نصها:

٧ أيار ٢٠١٦

السادة قادة التحالف الوطنيّ الافاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اليوم الكل في مأزق، ويبحث عن مخرج للبلاد منه، وليس هناك من طرف رابح في المعركة، والخاسر الوحيد من هذه الفوضى والانفلات هو التحالف الوطنيّ، فلابد من التئام الشمل، وهذا يتم عندما تجد الأطراف كلها في موقف (لا غالب ولا مغلوب). نقترح الخطوات التالية لحل الأزمة:

الخطوة الأولى: تقوم المحكمة الاتحاديَّة ببطلان النتائج المترتبة على جلستي مجلس النواب المنعقدة في ١٤ و٢٦ نيسان، وهذا يشكل أساساً لالتئام مجلس البرلمان، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل ١٤ نيسان.

الخطوة الثانية: الإتفاق على عقد جلسة موحدة لتمرير السيد العبادي كابينته الوزارية المستقلة ومن ضمنها الوزراء الخمس الذين تم التصويت عليهم، في سلةٍ واحدةٍ مع ضمان تقديم برنامج إصلاحي شامل خلال شهر.

الخطوة الثالثة: على قيادات التحالف صياغة ورقة مبادئ عامة تؤكد فيها على المشتركات وتحدد المحرمات للقوى المنضوية وتكون ملزمة لرئيس الحكومة.

الخطوة الرابعة: دعوة الهيئة العامة للتحالف الوطنيّ للإعداد والمصادقة على النظام الداخلي وورقة المبادئ العامة والمحرمات خلال شهر.

الخطوة الخامسة: يلتزم رئيس مجلس الوزراء بقرارات التحالف وبخلافه يصار إلى البحث عن بديل لرئاسة الحكومة.

-انتهى نص المبادرة المقترحة[٧٢]

---

[٧٢] المبادرة متكونة من خمسة نقاط تعتبر خارطة طريق للقوى الشيعية للخروج من المأزق تم تقديمها إلى قيادات التحالف الوطنيّ ومنهم: السيد الحكيم - رئيس ائتلاف المواطن والدكتور الجعفري- رئيس التحالف الوطنيّ والحاج نوري المالكي – رئيس ائتلاف دولة القانون والحاج أبو بلال الاديب والسيد علي العلاق-رئيس كتلة الدعوة النيابيَّة والشيخ خالد الاسدي-تنظيم العراق والسيد حسين الشهرستاني- كتلة مستقلون و السيد هاشم الهاشمي-الفضيلة والدكتور ضياء الاسدي- التيار الصدريّ والشيخ حميد معلة و السيد عادل عبد المهدي والشيخ همام حمودي. وتمت مناقشة المقترح (مفتاح حل الأزمة بيد المحكمة الاتحاديَّة) في مكتب القاضي العبودي بحضور عدد من السادة نواب الحراك الإصلاحيّ حول إمكانية قيام المحكمة الاتحاديَّة بإصدار فتوى ببطلان جلسة ٢٦ نيسان ٢٠١٦ بناء على منع عشرات النواب من دخول القاعة وكذلك أبطال الجلسة ١٤نيسان ٢٠١٦ التي أقالت هيئة الرئاسة وبذلك وحسب القاعدة لا غالب ولا مغلوب إنطلاقاً من مهامها الأساسيَّة لحفظ الاستقرار السياسيّ.

ردود فعل قوى التحالف الوطنيّ

كانت ردود فعل قادة التحالف الوطنيّ ورؤساء الكتل النيابيَّة متباينة تجاه المبادرة بشأن الأزمة المستعصية التي عصفت بالبلاد ونالت من هيبة الدولة الكثير، فكان لابد من رؤية قادرة على لمَّ الشمل تحت إطار لا غالب ولا مغلوب، تلك هي جوهر المبادرة. تباينت رؤى قوى التحالف الوطنيّ في هذا السياق فمنهم من كان يرى في المبادرة عناصر قوة يمكن استثمارها وتستحق الدراسة، ورؤية أخرى ترى أنَّ المبادرة متكاملة رغم صعوبة الخطوة الأولى، وعبر قيادي آخر في التحالف الوطنيّ بأنَّ المبادرة فيها مقترحات مفيدة ويمكن أنْ تشكل إطار لحل الأزمة، واعتبارها مدخلاً للمناقشة، رغم أنَّه يشكك في قبول الطرف الآخر بها. واعتبر البعض أنَّ الخطوة الأولى من المبادرة تعني تسيس للمحكمة الاتحاديَّة وهي على خلاف ذلك، إذ إنَّ تعطيل مجلس النواب ومجلس الوزراء هو تعطيل للدولة، وإنَّ المحكمة الاتحاديَّة مهمتها الحفاظ على استمرار الدولة وحفظ النظام العام، فتدخلها في هذا الشأن - وبناءً على حجج قانونية دامغة - من مهامها الأساسيَّة.

وكات بعض القيادات التحالفية ترى أنَّ هناك إشكاليَّةً في المبادرة التي قدمناها منها: أولا: إن المبادرة لا تتضمن تغير رئيس الحكومة، وإنَّ بعض الكتل السياسيّة الكبيرة في التحالف تطالب صراحة باستبدال السيد العبادي، أو بعض الكتل السياسيّة والشخصيات المستقلة كانت تقيم أداء السيد العبادي في إدارة الأزمة السياسيّة بسلبية عالية وتدعو بشكلٍ جدي لاستبداله بشخصية مستقلة مقبولة. والإشكاليَّة الثانية تتعلق بمفصل التحالف، وإنَّ بعض الكتل ليست لديها قناعة بأداء التحالف الوطنيّ وامكانيته لإدارة الدولة ويستبعد هذا الطرف السياسيّ أن تكون رئاسة التحالف الوطنيّ على استعداد لتطوير صيغة التحالف. وقد تم تسريب المبادرة إلى بعض مواقع التواصل الاجتماعي فأثارت العديد من التساؤلات والانتقادات.

كتلتا القانون والأحرار

الطرفان الاساسيان في معادلة قوى التحالف هما دولة القانون وكتلة الاحرار، أمَّا ائتلاف دولة القانون فكانت توجهاته واضحة من الأزمة السياسيّة والحكومة، وقد دفعت بأعضائها إلى التمسك بجبهة المعترضين على عودة مجلس النواب، واختارت بعد اقتحام البرلمان الاستثمار في توسيع جبهة الإصلاح بعد تريث الحراك الإصلاحيّ في التحالف الوطنيّ الذي أدار الحركة في الفصل التشريعي الثالث برؤية واعية ومنهجية

متوازنة، وأصدر العديد من الادبيات الداعية للتغيير والإصلاح بمسؤولية عالية، وعندما ارتفع منسوب التصعيد غير المبرر تنحى جانباً ولم يقف أمام أي توجه إصلاحي آخر وفضلت اللجنة التريث حتى زوال الغبرة.

واستمرت جبهة الإصلاح في اجتماعاتها واختارت ناطقاً باسمها ،وانتخبت قيادة سياسية لها واستمرت بلقاءتها مع الكتل السياسيّة حول معالجة الموقف، وقد أصدرت بياناً بتاريخ ١٦ أيار ٢٠١٦ جاء فيه الدعوة إلى عقد جلسة موحدة لمجلس النواب على أنَّ يترأسه شخص يتفق عليه، وتستمر الجلسات لحين صدور قرار المحكمة بشأن نتائج الجلستين. رغم موضوعية الاقتراح بعقد جلسة موحدة حتى صدور قرار المحكمة ولكن الإشكاليَّة الأساسيَّة في الاقتراح هو من سيقوم بإدارة الجلسات ومنحها الصفة القانونية لقراراتها.

واللافت وبعد أقل من ٤٨ ساعة من بيان جبهة الإصلاح وفي تاريخ ١٨ أيار ٢٠١٦ أصدر رئيس ائتلاف دولة القانون الحاج المالكي ورئيس كتلة الدعوة النيابيَّة بياناً دعيا فيه إلى اجتماع مجلس النواب، وإصدار المحكمة الاتحاديَّة بياناً ببطلان نتائج الجلستين ١٤ و٢٦ نيسان ٢٠١٦ وانتخاب شخصية مقبولة لإدارة المجلس. والواقع أنَّ هذا الاقتراح يماثل المبادرة التي تقدمنا بها في ٧ أيار والتي تمثلت خطوتها الأولى بقيام المحكمة الاتحاديَّة ببطلان نتائج الجلستين.

وفي الطرف الآخر، كان موقف التيار الصدريّ تجاه المبادرة أكثر وضوحاً، في اجتماع مع الهيئة السياسيّة للتيار الصدريّ بعد ٢٤ ساعة من إطلاق المبادرة تم استقبال مؤلف الكتاب، والسيد الغريفي في مقر الهيئة وبعد طرح وقراءة المبادرة أكَّد الأعضاء في الهيئة السياسيّة للتيار الصدريّ على الإشادة بمحتويات المبادرة، والعمل عليها شرط مراعاة ترتيبات المبادرة والسقوف الزمنية مع التأكيد على أولوية التصويت على التعديل الوزاري ضمن كابينة وزراء تكنوقراط، مع التلميح بإمكانية القبول بأسماء تكنوقراط مرشحة من قبل الأحزاب. وأبدوا استعدادهم للتحالف مع أي كتلة برلمانية تساعد في إقرار الكابينة الوزارية من الفضاء الوطنيّ.

وأكَّدوا بأنَّ هناك خطوطاً حمراء وثوابت لا يمكننا تجاوزها وهي مرتبطة بشكلٍ مباشر بقرار سماحة السيد الصدر، منها تعليق مشاركتنا في اجتماعات التحالف الوطنيّ لحين تحقيق مطالب المتظاهرين. وما يتعلق بمفصل إصلاح التحالف الوطنيّ فأشاروا بغياب الرؤية لدى التحالف، وأنَّه بحاجة إلى عملية هدم وبناء جديدةٍ لا ترميم او ترقيع. وأشار أعضاء الهيئة السياسيّة للتيار بأنَّهم جادون لترسيخ ثقافة الاستجابة لمتغيرات الشارع العراقيّ خلال السنتين المتبقيتين من عمر الحكومة وهي تخلي الأحزاب عن مغانمها

الوزارية. وهناك حاجة إلى مَن يوضح رؤية التيار الصدريّ من خلال فهمه العميق لمشروع الإصلاح الذي يقودونه حسب المعطيات الحقيقية لدوافع الحراك لا كما يروج له البعض. من خلال النقاشات مع أعضاء الهيئة السياسيّة حصل استشعار بأنَّ هناك جهات سياسية تحاول تهميش التيار الصدريّ لأسباب مختلفة وفي الوقت نفسه هناك استشعار بضرورة وجود التحالف وإصلاحه.

أمَّا موقف اتحاد القوى العراقيّة والتحالف الكردستاني من التئام الشمل والعودة إلى مجلس النواب أصبحت أكثر تعقيداً بعد أحداث العشرين من أيار من العام ٢٠١٦، فقد اجتمعت الكتل الكردستانية بالسليمانية بتاريخ ١٦ أيار ٢٠١٦ للنظر في العودة إلى البرلمان، وجاء البيان بما مضمونه رفض العودة إلَّا بشروط ثلاثة: أولاً تحقيق الوضع الأمني، ثانياً تحقيق ما ورد في وثيقة الإصلاح حين تشكيل الحكومة ثالثاً: التوافق بشأن الكابينة الوزارية.

وهناك تصريحات للرئيس مسعود بارزاني حول الموضوع تسير بنفس الاتجاه، بينما دعا السيد نيجرفان برزاني الوزراء الكرد في الحكومة الاتحاديَّة للعودة إلى العمل في مجلس الوزراء.

وأصدر اتحاد القوى العراقيّة بياناً حول العودة إلى مجلس النواب وقال في البيان: إنَّ عودة نوابه تعتمد على رئيس الحكومة في تلبية طلباتهم وتتعلق: بإطلاق أموال النازحين، والعمل على إطلاق سراح المختطفين والذي يقدر عددهم حوالي ٢٠٠٠ شخصاً، وإعادة الاعمار ومنها متطلبات عزمت الحكومة على تحقيقها.

القرار الحاسم

أبطلت المحكمة الدّستوريّة قرارات الجلستين (١٤ نيسان و٢٦ نيسان عام ٢٠١٦) بتاريخ ٢٧ حزيران ٢٠١٦، وقد استعانت المحكمة بالخبراء[٧٣] وأشارت في ديباجتها لقرار

---

[٧٣] وكالة النبأ الخبرية في ٧ حزيران ٢٠١٦ https://n.annabaa.org/iraq/٩٢٧٥ تاريخ الدخول ٢٦ حزيران ٢٠٢٣، شرح النائب عن التيار المدني فائق الشيخ علي ملخص تقرير لجنة الخبراء، المشكلة مسبقا من قبل المحكمة الاتحاديَّة للنظر في دعوة الطعن بجلسات البرلمان الاخيرة، المقدمة من قبل النواب المعتصمين، والأخرى المقدمة ضد النواب المعتصمين، بشأن الجلسة التي انعقدت برئاسة عدنان الجنابي، وتم خلالها التصويت على إقالة رئيس مجلس النواب سليم الجبوري. وقال الشيخ علي "أضع أمام أعضاء مجلس النواب والشعب العراقيّ ووسائل الإعلام ملخصا لتقرير لجنة الخبراء، التي انتدبتها المحكمة الاتحاديَّة العليا بشأن جلسات مجلس النواب، المتضمنة إقالة رئاسته السابقة وانتخاب رئيس جديد مؤقت للمجلس، والذي في ضوئه يمكن قراءة قرار المحكمة الاتحاديَّة الذي سيصدر لاحقا، وكما يلي:

جلسة مجلس النواب ليوم ١٤ نيسان ٢٠١٦ ١- بلغ عدد النصاب ١٢٩ نائبا. ٢- بلغ عدد المصوتين على إدارة السيد عدنان عبد المنعم رشيد للجلسة ١٢٠ نائبا وامتناع ٩ عن التصويت.٣- بلغ عدد المصوتين على إقالة سليم الجبوري ١٢١ نائبا وامتناع ٨ عن التصويت. ٤- بلغ عدد المصوتين على إقالة الشيخ همام حمودي ١٢٠ نائبا وامتناع ٩ عن التصويت.٥-

المحكمة بدورها الدّستوريّ (وفي كلّ أزمة سياسية تطفو على المشهد العام في العراق، تتجه الأنظار بسرعة البرق إلى المحكمة الاتحاديَّة العليا، دون أن تخلو تلك الأنظار من انتقاد لدورها وقراراتها وتفسيراتها، لأنها تنطوي على تبعات سياسية وإن كانت تستند في ذلك على مواد دستورية[٧٤]. وأسهمت بعض تفسيرات المحكمة الاتحاديَّة، بالإضافة إلى جملة من قرارات أصدرتها في فترات متفاوتة، في رسم أو تغيير خارطة المشهد السياسيّ في البلاد إلى حدٍّ ما، ومن أبرزها تفسيرها للكتلة الأكبر بعد إعلان نتائج الدورة الثانية للانتخابات البرلمانيَّة في العراق عام ٢٠١٠ بأنَّها "التي تتشكل داخل البرلمان، وليس التي تفوز في الانتخابات[٧٥]"

عندما القت الأزمة بظلالها الثقيل على الوضع السياسيّ بعد اقتحام مؤيدي التيار الصدريّ مجلس النواب في الثلاثين من نيسان ٢٠١٦، كان الأمر واضحاً بأنَّ معالجة الانقسام البرلمانيّ الحاد أدى إلى تعطيل المؤسسات الدّستوريّة، ولابد من معالجته حفاظاً على الاستقرار السياسيّ، ترسخ في ذهن المؤلف خاصة بعد الاستماع إلى خطاب السيد رئيس مجلس الوزراء بتاريخ الرابع من أيار/ مايس ٢٠١٦ والذي جاء متأخرا خمسة أيام من اقتحام البرلمان، بأنه خطاب الدولة، لذلك كانت مرحلة استشارات قانونية حول مبادرة تتضمن دوراً اساسياً للمحكمة الاتحاديَّة[٧٦] كانت القوى السياسيّة تتطلع إلى قرار المحكمة الاتحاديَّة بشأن دستورية الجلستين ١٤ نيسان و٢٦ نيسان لعام ٢٠١٦ لإنقاذها من المأزق التي أوقعت البلاد والعباد فيه بفعل المصالح والرؤى

بلغ عدد المصوتين على إقالة آرام شيخ محمد ١٢٣ نائبا وامتنع ٦ عن التصويت. ٦- وعند التدقيق بقوائم التواقيع المرفقة بملف الدعوى تبين انها خاصة بالنصاب وليس بالتصويت. ٧- بلغ عدد الموظفين الحاضرين ٣٠ شخصا.

جلسة مجلس النواب ليوم ١٩ نيسان ٢٠١٦ ١- بلغ عدد الحضور في بداية الجلسة ١٢٦ نائبا بعد أنْسحاب عدد من الكتل.**٢-** لم تستطع اللجنة احتساب عدد المصوتين على اختيار السيد عدنان عبد المنعم رشيد رئيسا مؤقتا لإدارة الجلسة، بسبب عدم جلوس النواب في الأماكن المخصصة لهم وما رافق ذلك من فوضى.**٣-** لم تتناول الجلسة سوى دعوة النواب إلى الترشيح على هيئة الرئاسة في الجلسة المقبلة.

جلسة مجلس النواب ليوم ٢٦ نيسان ٢٠١٦ م ١- بلغ مجموع النصاب بالقاعة الرئيسة ١٧٣ نائبا.**٢-** بلغ مجموع النصاب بالقاعة الكبرى ١٧٩ نائبا. **٣-**لم تستطع لجنة الخبراء تحديد عدد المصوتين على إقالة وتسمية الوزراء، بسبب طريقة الجلوس والتصوير السريع والمجتزأ للكاميرات.

[٧٤] الجزيرة نت: تاريخ الدخول ١٦ حزيران ٢٠١٦

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/٢٠٢٢/٨/٣٠/

[٧٥] المصدر نفسه

[٧٦] أشار القاضي قاسم العبودي بتاريخ ١٧ أيار ٢٠١٦ لازلنا في انتظار قرار المحكمة الاتحاديَّة وإنّ المعطيات الأولية تشير إلى أن المحكمة الاتحاديَّة اقرب إلى اصدار قرار قريب لمقترحكم بابطال نتائج الجلستين.

الفئوية والتي أنتجت انقساماً برلمانياً دفع البلاد إلى حافة الهاوية من احترابٍ داخلي؛ لذا تعلقت الآمال على قرار المحكمة لحل الإشكاليَّة التي عطلت البلاد وشلت الحركة السياسيّة فيها نتيجة المواقف المتشنجة بين قوى التحالف الوطنيّ اساساً.

وجاء حكم القضاء بعد شهر من المرافعات، ببطلان جلسة البرلمان التي انتهت بإقالة هيئة رئاسة الأخير، واعتبر جلسة ٢٦ نيسان "غير دستورية"، مقرراً بطلان الإجراءات التي شهدتها بالتصويت على إقالة عددٍ من الوزراء واختيار بدلاء عنهم. وأشار القاضي عبد الستار بيرقدار، المتحدّث الرسمي للسلطة القضائية، إلى أنَّ "المحكمة الاتحاديَّة العليا نظرت اليوم في دعاوى الطعن بدستورية جلستي مجلس النواب المنعقدتين الشهر الماضي"[٧٧].

وتابع المتحدث باسم السلطة القضائية أنَّ "المحكمة توصلت إلى أن جلسة يوم ٢٦ من نيسان كانت غير دستورية؛ للأسباب التي سردتها في الجلسة والتي تشكل مخالفات دستورية ولا يجوز الأخذ بقراراتها، حتى وإن كان العدد الحاضر من النواب بنصاب قانوني". وأوضح بيرقدار "أمَّا بخصوص جلسة يوم ١٤ نيسان فقد قررت المحكمة الأخذ بتقرير الخبراء على أنَّها غير مكتملة النصاب من خلال حضور ١٣١ نائباً حين اتخاذ القرارات موضوع الطعن أمام المحكمة؛ ولذا اتخذت قرارها بعدم دستورية هذه الجلسة".

وكان تقرير لجنة الخبراء طعناً بنصاب جلسة ١٤ نيسان، لكنّه شكك بصحة إجراءات جلسة ٢٦ نيسان[٧٨]. ونقل عن مصدر قضائي قوله بخصوص عدم قانونية هذه الجلسة "رأت المحكمة أنَّها جرت في ظل أجواء تتعارض مع حرية الرأي، منها دخول الحرس، ومنع النواب من الدخول إلى القاعة، والأوضاع التي رافقتها من وجود عسكر، ونقل الجلسة من مكان إلى مكان دون الإعلان عن ذلك مسبقاً"[٧٩].

---

[٧٧] جريدة المدى=https://almadapaper.net/view.php?cat١٥٣٠٠٨

[٧٨] نفس المصدر المتقدم

[٧٩] نفس المصدر المتقدم

الخلاصة

تزامن قرار المحكمة الدّستوريّة القاضي بإبطال الجلستين مع معارك تحرير الفلوجة من براثن داعش، فكان مؤشراً معنوياً للكتل السياسيّة بضرورة تخفيف التوتر في مناسيب المصالح الحزبيَّة ووضع مصلحة البلاد فوق كل شيء. كان من الضروري أنْ تأخذ المحكمة الاتحاديَّة دورها في حسم النزاع السياسيّ، لم يكن يوم الخامس والعشرين من أيار/ مايو ٢٠١٦ يوماً عابراً في المشهد السياسيّ العراقيّ، عندما اجتمعت المحكمة الاتحاديَّة بكافة أعضائها للاستماع إلى الطعون التي تقدم بها نواب جبهة الإصلاح بنتائج جلسة مجلس النواب في ٢٦ نيسان، ولأول مرة، تستمع المحكمة لمرافعة السادة النواب ومحامي الدفاع مقابل الدفوعات التي قدمها وكلاء هيئة رئاسة المجلس، وقد أجلت المحكمة قرارها بالقضية حتى استكمال التحقق من القضايا الفنية المتعلقة بالنصاب في الجلستين إلى الثامن من حزيران عام ٢٠١٦.

بغض النظر عن الملابسات التي رافقت المشهد السياسيّ العراقيّ المرتبك ومعطياته، تبقى صورة المحكمة برئيسها وأعضائها في محاولةٍ منها للفصل في أهم نزاعات سياسية شهدها مجلس النواب على خلفيات خروقات دستورية وقانونية.

إنَّ تدخل المحكمة الاتحاديَّة بصفتيها الدّستوريّة والسياسيّة، لفض النزاع البرلمانيّ والذي أدى إلى تعطيل البرلمان لفترة زمنية، باعتبارها الجهة الضامنة لحلّ الخلافات الناشئة بسبب الخروقات الدّستوريّة والقانونية، ومهمتها تكمن في حفظ المؤسسة التشريعية من التعطيل، وتلك مهمة أساسيَّة يجب أنْ تضعها المحكمة في الاعتبار، والمهم أنَّ الجميع يرى في قرارات المحكمة الاتحاديَّة قوة الإلزام وهذا بحد ذاته مورد اعتزاز.

الفصل الرابع

الحراك الإصلاحي
في التحالف الوطني
ندوة حواريَّة

إدارة: السيد علي الغريفي وشارك فيها:

- **النائب الدكتور صالح الحسناوي**
- **النائب الدكتور حبيب الطرفي**
- **النائب القاضي قاسم العبودي**

الزمان ٥ نيسان ٢٠١٦

المكان: ملتقى بحر العلوم للحوار

الملخص التنفيذي

ملخص تنفيذي لندوة «الحراك الإصلاحيّ في التحالف الوطنيّ» بمشاركة النواب الدكتور صالح الحسناوي، الدكتور حبيب الطرفي، والقاضي قاسم العبودي، وإدارة السيد علي الغريفي.

المقدمة العامة

جاءت الندوة في سياق مرحلةٍ حرجةٍ شهدت تصاعداً للحراك الشعبي المطالب بالإصلاح، وتنامياً في الوعي الجماهيري تجاه النظام السياسيّ القائم على المحاصصة وضعف الأداء الحكوميّ. افتتح الدكتور إبراهيم بحر العلوم الندوة بالتأكيد على أنَّ "مؤسسة التحالف الوطنيّ" باتت ضرورة لبناء الدولة، مشيراً إلى أنَّ الأزمة لم تعد في اختلاف الكتل، بل في غياب البوصلة الجامعة والقدرة على توحيد الرؤية. وأوضح أنَّ العراق يقف على مفترق طريق بين الانفراج أو التأزيم، وأنّ التحالف الوطنيّ يتحمل المسؤولية الأكبر بصفته الكتلة البرلمانيَّة الكبرى، داعياً إلى تحوّل الاختلاف السياسيّ إلى تنافس مشروع ضمن "قواعد اللعبة"، لا إلى انقسام يهدد وحدة المشروع الوطنيّ.

مداخلات المتحدثين الرئيسيين

النائب الدكتور صالح الحسناوي – التحالف الوطنيّ ومأزق الإصلاح

قدم النائب الحسناوي قراءةً نقديةً جريئةً لبنية التحالف الوطنيّ، موضحاً أنه هيئة تنسيقية لا تمتلك مقومات المؤسسة السياسيّة، تأسست عام ٢٠١٠ للحفاظ على موقع رئاسة الوزراء، واستمرت دون مشروع وطني موحد. ورأى أن الحراك الشعبي هو نتاجٌ مباشرٌ لفشل النظام السياسيّ الذي ألغى مفهوم المعارضة، فغاب الدور الرقابي لمجلس النواب وتفشى الفساد وسوء الخدمات، لتتشكل "مثلثات الأزمة": المحاصصة – الفساد – ضعف الخدمات.

وأشار د. الحسناوي إلى أنَّ التحالف الوطنيّ مسؤولٌ عن جانبٍ كبيرٍ من التدهور؛ لأنه الكتلة السياسيّة الأكبر التي أخفقت في تقديم رؤية موحدة لإدارة الدولة. كما شدد على أنَّ الدستور العراقيّ لا يتضمن مصطلح "المحاصصة"، وأنها نتاج عرف سياسي شلّ مؤسسات الدولة. وأكَّد أنَّ القوى السياسيّة فقدت بوصلتها، إذ لا تتفق حتى على هوية العراق ولا على طبيعة نظامه السياسيّ، واصفاً الحالة بالإنكار الجماعي" الذي يمنع إدراك حقيقة الأزمة.

في محور آخر، تناول أزمة المصطلحات السياسيّة، خصوصاً مفهومي "المصالحة الوطنيّة" و"التكنوقراط"، مبيناً أنَّ القوى لا تملك اتفاقاً على معناهما، وأنَّ الخلط بين المهنية والانتماء السياسيّ يعمّق الخلاف. وأوضح أنَّ المطلوب هو اعتماد الكفاءة والمعيار الوطنيّ لا إقصاء الأحزاب. واختتم كلمته برسالتين:

- الأولى دعوة الأحزاب إلى ترشيح كفاءات مهنية لا قادة للتمتع بالمناصب.
- الثانية التحذير من ضياع "الفرصة الأخيرة" لإنقاذ العملية السياسيّة ما لم تُقدَّم المصلحة الوطنيّة على الحزبيَّة.

النائب الدكتور حبيب الطرفي – أزمة الرؤية والثقة

بدأ النائب د. الطرفي مداخلته بتشخيص غياب الثقة والرؤية الوطنيّة منذ عام ٢٠٠٣، مبيناً أنَّ العملية السياسيّة تأسست على إنعدام الثقة بين المكونات الرئيسة، وأنَّ الجميع يتعامل بـ"عقلية المعارضة" لا بـ"عقلية الدولة". أشار إلى أنَّ العراق يفتقد "رجال الدولة" القادرين على بناء مشروع وطني، مؤكداً أن الخلل بنيوي في قيادة البلاد.

وانتقد د. الطرفي تمدد المحاصصة حتى إلى المستويات الإدارية الدنيا، مما أفقد الدولة رمزيتها وقدرتها على القيادة. كما حذّر من أن القيادات السياسيّة تسعى وراء المناصب ولا تحتفظ برمزية القائد، مما أدى إلى احتقان شعبي واسع.

وفي تعليقه على "التكنوقراط"، بيّن أنَّ المصطلح نشأ في مجتمعات مثالية ولا يناسب البيئة العراقيّة، وأنَّ استبعاده للطيف السياسيّ خطأ؛ لأنَّ الشرعية البرلمانيَّة لا يمكن إلغاؤها. كما اعتبر أن طرح رئيس الوزراء للتشكيلة الوزارية الجديدة يسعى إلى تحميل البرلمان مسؤولية الأزمة، في محاولة للابتعاد عن الضغوط.

وختم د. الطرفي بالتنبيه إلى أنَّ التحالف الوطنيّ يتحمل العبء الأكبر بوصفه الكتلة الأكبر، وأن استمرار القيادة بعقلية المعارضة بعد ثلاثة عشر عاماً "الطامة الكبرى"، داعياً إلى مصارحة الذات وإصلاح الثقة الداخلية والخارجية مع المجتمع.

النائب القاضي قاسم العبودي – فشل التجربة الحزبيَّة وبنية النظام

تناول القاضي العبودي الموضوع من منظور مقارن، مستعرضاً تجارب الأحزاب في الديمقراطيّات الغربية (بريطانيا، سويسرا، الولايات المتحدة)، ليؤكد أنَّ نجاح الديمقراطيَّة مشروط بنجاح التجربة الحزبيَّة. أوضح أنَّ الأحزاب ليست ظاهرة سلبية بل

ركيزة للنظام الديمقراطيّ، بينما يعاني العراق من فشل التجربة الحزبيَّة التي شوّهت مفهوم الدولة والمؤسسات.
واستشهد بمقولة الملك فيصل الأول بأنَّ "الأمة العراقيّة وهمٌ" ليشير إلى أن الانقسامات الطائفية والعرقية ظلت تحكم بنية المجتمع. وأضاف أنَّ النظام الديمقراطيّ بعد ٢٠٠٣ عمّق الانقسام بسبب الخطاب الطائفي في الحملات الانتخابيّة، حيث صعد المتطرفون بخطاباتهم، مما زاد التشظي السياسيّ والاجتماعي.
وأكَّد أنّ إصلاح البنية الحزبيَّة هو المدخل لإصلاح الدولة، داعياً إلى إعادة بناء التحالف الوطنيّ كتحالف مؤسسي يعيد الثقة بالحياة الحزبيَّة، تمهيداً لتشكيل أحزاب عابرة للطوائف. وختم بأنَّ الوصول إلى حزب وطني جامع قد يتطلب "مئتين إلى ثلاثمئة عام"، في إشارة رمزية إلى عمق الأزمة البنيوية.

المداخلات والنقاشات الرئيسة

شهدت الندوة نقاشاً واسعاً تميز بالصراحة، وجاءت المداخلات لتعكس تنوع الرؤى، ويمكن تلخيصها في أبرز المحاور التالية:

١. أهداف الحراك الشعبي والإصلاح من الداخل – أوضح الأستاذ جاسم الحلفي أنّ الحراك يسعى لإصلاح النظام السياسيّ لا إسقاطه، عبر مواجهة الفساد وتحسين الخدمات، مشيداً بسلمية التظاهرات كـ"معجزة مدنية" في بلد يعيش العنف اليومي.

٢. أزمة المصطلحات والمفاهيم السياسيّة – طرح الإعلامي سالم مشكور نقداً لمفهوم "الإسلام السياسيّ" واعتبره شعاراً فارغاً بعد تبني الأحزاب دستوراً مدنياً، مشيراً إلى ضرورة "قلب الطاولة على الجميع" لإعادة صياغة الدستور والبدء من المربع الأول.

٣. غياب التخطيط والإدارة الاستراتيجية – ركز الأستاذ أسعد تركي على أنَّ العطب ليس بالأشخاص بل بآليات صنع القرار، داعياً إلى تبني الإدارة الاستراتيجية الحديثة بدل الصراع على المناصب.

٤. تحديات التحالف الوطنيّ – أشار النائب عبد الرحمن اللويزي إلى إشكاليَّة تجاهل التحالف للتنوع السياسيّ والمناطقي، وطالب بإعادة النظر في معايير المشاركة والكفاءة والتمثيل.

٥. مثلث الفساد والمحاصصة والاختيار الخاطئ – حذر الفريق نجيب الصالحي من غياب إجراءات حقيقية لمكافحة الفساد أو إيقاف المحاصصة، معتبراً أن استمرارها يهدد الدولة في وجودها.

٦. غياب الوعي السياسيّ المجتمعي – رأى عددٌ من المتداخلين، مثل الدكتور إحسان العطار والإعلامي جمعة عبد الواحد، أن أزمة العراق تتعلق بضعف الوعي السياسيّ والتنشئة المدنية، وأن الشعوب تصنع حكوماتها لا العكس.

٧. أهمية الرؤية المشتركة – شدد السفير هشام العلوي على أنَّ نجاح بناء الدولة يعتمد على خمسة مرتكزات: الرؤية المشتركة، الدستور الجامع، المؤسسات الفاعلة، المصالحة الوطنيّة، وتحسين حياة الناس.

٨. الدعوة إلى تحالف إصلاحي جديد – ختم النائب عبد الحسين الزيرجاوي المداخلات بالتأكيد على أنَّ التحالف الوطنيّ فقد معناه، وأن العراق بحاجة إلى "تحالف إصلاحي" جديد يتبنى برنامجاً وطنياً عابراً للطوائف ويعيد الثقة بالعملية السياسيّة.

تعقيبات المتحدثين

في التعقيبات الختامية، أجمع النواب الثلاثة على أنَّ الأزمة ليست في الأشخاص بل في البنية السياسيّة، وأنَّ الإصلاح الحقيقي يبدأ من إعادة بناء التحالف الوطنيّ كمؤسسة ذات برنامج وقيادة جماعية. وأكَّد الحسناوي والطرفي أنَّ استمرار العمل بعقلية المعارضة والمحاصصة سيؤدي إلى الغرق، فيما شدد العبودي على ضرورة إصلاح التجربة الحزبيَّة وتطوير الوعي الديمقراطيّ.

كما توافقت الرؤى على أنَّ الحل يكمن في:

- بناء الثقة بين القوى السياسيّة.
- تطوير مؤسسات الدولة وتفعيل الرقابة.
- وضع معايير للكفاءة والمواطنة بدلاً من الولاء الحزبي.
- إشراك القوى المدنية في مشروع الإصلاح.

الاستنتاجات

١. التحالف الوطنيّ فشل في التحول إلى مؤسسة قادرة على إدارة الدولة وقيادة الإصلاح، وظل إطاراً تنسيقياً هشاً.

٢. المحاصصة السياسيّة هي أصل الأزمة؛ لأنها ألغت مبدأ المعارضة وأضعفت الرقابة وأفسدت الأداء الإداري.

٣. غياب الرؤية الوطنيّة الجامعة جعل القوى تتنازع على السلطة لا على بناء الدولة.

٤. التجربة الحزبيَّة في العراق مشوّهة وتحتاج إلى إعادة تأهيل فكري وتنظيمي يرسخ قيم الديمقراطيَّة والمواطنة.

٥. الحراك الشعبي شكّل نقطة تحوّل تاريخيةً أعادت للشارع دوره كقوة رقابية ضاغطة على الطبقة السياسيّة.

الخلاصة: بهذا، يمكن القول إنَّ ندوة «الحراك الإصلاحيّ في التحالف الوطنيّ» مثّلت لحظة مواجهة فكرية نادرة بين قادة سياسيين ونخبة مدنية، كشفت بجرأة عمق مأزق النظام السياسيّ العراقيّ، وفتحت نقاشاً صريحاً حول ضرورة الانتقال من منطق السلطة إلى منطق الدولة، ومن الشراكة الشكلية إلى الإصلاح المؤسسي الحقيقي.

الوقائع الكاملة للندوة

كلمة الافتتاح د. إبراهيم بحر العلوم، راعي الملتقى

مؤسسة التحالف الوطنيّ حاجة لبناء الدولة

أظن أنَّ الكثير من حضراتكم يعيش نفس الهواجس والمخاوف، ولعلَّ الكثير منا يجهل ماذا تحمل الأيام المقبلة؟ فمن جهة الحكومة تحاول أنْ تختط للإصلاح برنامجها، ولكنها وحتى هذه اللحظة لم تتمكن من استثمار الدعم المرجعي والشعبي لتنفيذ إصلاحاتها. كذلك زخم الانتصارات على داعش وعلى الإرهاب وبطولات الحشد الشعبي وقواتنا الأمنية، باتت تقابلها تفجيرات ومفخخات محاولة من هذه المجاميع الإرهابية امتصاص ذل الهزيمة التي تعيشها، وخاصة نحن باتجاه تحرير الموصل، لا شكَّ أن الحراك الشعبي هو موضع تثمين وتقدير فهو مستمرٌ في إطاره السلمي بعيداً عن العنف وهذا ما يسجل له بامتنان، صحيح أنَّ الناس تعيش في قلق والوضع الاقتصادي مشلول وهناك خشية من متاهات المستقبل، فالحقيقة لازال الانضباط والالتزام سيد الموقف وهو بحد ذاته يمثل وعياً لا يستهان به.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه اليوم هل نحن في طريق الانفراج أم على طريق المزيد من التأزيم؟ هناك احتمالات يمكن أنْ تسير في كلا الاتجاهين وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على تفهم الفرقاء السياسيّين لخطورة الأوضاع، والحاجة إلى تقديم خطوات جادة تمتص حراك الشارع باتجاه الإصلاح الحقيقي، وباعتقادي أنَّ المسألة قابلة للتغير الوزاري وآلياته، وعدم وجود أرضية صلبة للمشتركات بين الفرقاء في إدارة الدولة، هناك مسؤولية تضامنية يتحملها الجميع، لكن هناك مسؤولية أكبر يتحملها التحالف الوطنيّ باعتباره أكبر كتلة برلمانية، ليس المشكلة أن تختلف كتل التحالف الوطنيّ بينها، فالعيب أنْ لا تختلف فالاختلاف هو مناورة سياسية وهو أمر مشروع وطبيعي ضمن قواعد اللعبة، لكن الإشكاليَّة تكمن في تحديد الخطوط الحمراء في هذه اللعبة، وليكن الاختلاف دون ذلك مسؤوليتنا اتجاه وحدة التحالف، والتنسيق مع شركاء الوطن والتجربة فالمشروع يتطلب أن نشعر أنفسنا بوجود بوصلة للتحرك، فإذا افتقدنا البوصلة والوحدة، هكذا يدعي البعض في قيادات هذه الكتل، فلماذا لا نبحث عنها في قواعدها؟.

إنَّ طريق الإصلاح غير معبد وهناك الكثير من العراقيّل أمامه، لكن الأمل ينطلق من المحنة، ولا زلنا في الفرصة الأخيرة في الوقت الضائع من المباراة، علينا أنْ نسجل هنا قضية محورية كانت سبباً في تواضع الأداء وعدم وجود رؤية لبناء الدولة، إنْ كان

للتحالف الوطنيّ أو باقي التحالفات السياسيّة الأخرى. وحتى هذه اللحظة اتجاه يسير نحو تعزيز السلطة، وليس الدولة، هنا نطالب بالجهد بالعمل نحو مؤسسة التحالف الوطنيّ، هل سنبقى في هذا المربع؟ أم إنَّ الأجواء الضاغطة ستفسح أفاق نحو ترشيد المسيرة وتجاوز الأخطاء؟

سيداتي سادتي هذا ما سنحاول إلقاء الضوء عليه في هذه الأمسية، من ملتقانا الثلاثائي كان من المفترض أنْ يشترك الزميل الدكتور علي شكري في هذه الأمسية، غير أنَّ مصاباً ألمَّ به بوفاة أخيه قبل يومين حال دون حضوره، فهو مشغول بهذا المصاب نقرأ الفاتحة على روح أخيه ،وأرواح شهداء العراق ولكلّ من مات على الإيمان.

أمَّا الزملاء الذين سيشاركوننا في هذه الأمسية هم: النائب الدكتور (صالح الحسناوي) والنائب الدكتور (حبيب الطرفي) والنائب القاضي (قاسم العبودي)، أترك إدارة الجلسة لأخي السيد (علي الغريفي) وأحييكم ثانية وأتمنى لكم أوقاتاً طيبة ومناقشاتٍ حرةً وثرية.

كلمة

النائب الدكتور صالح الحسناوي

بسم الله الرحمن الرحيم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. بداية الشكر الجزيل إلى الأخ العزيز السيد النائب إبراهيم بحر العلوم، والشكر موصولٌ إلى كلّ من له يدٌ في إقامة هذه الندوة.

السيدات والسادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

حقيقة الموضوع هو (التحالف الوطنيّ والحراك الإصلاحيّ) نتحدث قليلا بداية عن التحالف الوطنيّ، هو بالحقيقة هيئة تنسيقية لقادة الكتل السياسيّة الشيعية، ويختلفون ويتفقون حسب المصالح التي تعود لكتلهم السياسيّة، هو ليس مؤسسةً سياسية، تأسست في عام (٢٠١٠) بعد الانتخابات، وكان الهدف الأساس الحفاظ على رئاسة الوزراء؛ لأن ائتلاف دولة القانون في المرتبة الثانية والعراقيّة في المرتبة الأولى، وتشكل التحالف الوطنيّ وأرسلت رسالة إلى الدكتور فؤاد معصوم، كان رئيس السن في ذلك الوقت، وبالتالي تحول التحالف الوطنيّ إلى المكون السياسيّ الأكبر أو الكتلة السياسيّة الكبرى وتولى ترشيح رئاسة الوزراء.

وفي عام (٢٠١٤) أيضاً – كما تعرفون -الكتل السياسيّة للمكون الشيعي في الانتخابات نزلت منفردة فتكوّن التحالف الوطنيّ فيما بعد الانتخاب، أيضاً نتيجة هذا الصراع الموجود لا أريد استعراض الخفايا، وأنتم تعرفون أنَّه تم الاتفاق لحل هذا الصراع على تشكيل التحالف الوطنيّ، وهنا إشكاليَّة وهي أنّ التحالف الوطنيّ لم يقدم رسالة أو خطاباً إلى رئيس السن الدكتور (مهدي الحافظ) بأنَّه الكتلة الأكبر، فصارت إشكاليَّة من هي الكتلة الأكبر هل دولة القانون أم التحالف الوطنيّ؟ لكن مع ذلك التحالف الوطنيّ هو الذي سيَّر الأمور السياسيّة، وبالتالي شكلت الحكومة برئاسة الزميل الأخ الدكتور (حيدر العبادي) طبعا الكتل المنضوية بالتحالف الوطنيّ هي ثمانية كتل، توجد كتل صغيرة منضوية تحت كتلة الدعوة الإسلامية، وهذه ثمان كتل تمثل الإسلام السياسيّ وكل الكتل المنضوية للتحالف تمثل هذا الاتجاه.

لماذا الحراك في الشارع؟

الحقيقة لماذا هذا الحراك في الشارع العراقيّ هل هو حراك يستهدف التحالف الوطنيّ؟ أم أنَّه حراك يستهدف العملية السياسيّة؟ هل هو حراك يستهدف القوى السياسيّة

الأخرى ولنقل اتحاد القوى، أو التحالف الكردستاني؟ اعتقادي هذا الحراك سببه أنّ قواعد العملية السياسيّة اعتمدت على مبدأ شاذ من وجهة نظري المتواضعة مبدأ شاذ بالعمل السياسيّ، وهو مبدأ الشراكة الكلية لكل الكتل السياسيّة، نحن ثالث حكومة دائمية، تتشكل الحكومة من كل الكتل السياسيّة التي حصلت على مقاعد بالانتخابات، في النظم الديمقراطيَّة توجد معارضة وحكومة، بالنتيجة العمل الديمقراطيّ وتصويب عمل الحكومة يأتي من المعارضة، نحن ذهبنا باتجاه الشراكة نتيجة لذلك أكاد اقول انتهى الدور الرقابي الرقابية، ومن ضمنها مجلس النواب بالتالي انعكس هذا على جملة من الامور استشراء الفساد وضعف الخدمات، المواطن يعزيها إلى المحاصصة وأصبح لدينا مثلث المحاصصة وسوء الخدمات واستشراء الفساد هو الذي يحرك الشارع.

مثلث المحاصصة والفساد وضعف الخدمات

الناس يذهبون إلى دوائر الدولة لديهم معاملات وبالتالي يعانون من الفساد معاناة مباشرة، كل واحد يراجع دائرة من دوائر الدولة بالتأكيد يعرف هذا الموضوع، سوء الخدمات أيضاً الناس بتماس معها لمن تعزوها؟ نعزو ذلك إلى المحاصصة بالنتيجة قواعد العملية السياسيّة بنيت على كلمة المحاصصة أدت إلى هذه النتيجة، والدستور العراقيّ يخلو من كلمة محاصصة لا يوجد في الدستور من الغلاف إلى الغلاف أي كلمة محاصصة، وردت كلمة التوازن مرة واحدة فقط في المادة التاسع أولا (أ) فقط، والتي تقول القوات المسلحة والقوى الأمنية تتكون من القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقيّ بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو إقصاء، وهذه الكلمة الوحيدة التي وردت فقط في القوات الأمنية والقوات المسلحة، ولكن العرف السياسيّ في العراق أتجه نحو الشراكة التي سميت بمصطلح الشارع بالمحاصصة، المحاصصة طبعا بالعمل السياسيّ موجودة بالتأكيد، أي كتلة سياسية أي حزب سياسي يفوز بأي انتخابات أمًا يشكل حكومة ائتلافية أو حكومة أغلبية من حزب واحد، فإذا كانت ائتلافية يتحاصصون الوزارات.

لماذا بالعراق تسبب هذه النقمة؟ باعتقادي هذه تتحملها الأحزاب السياسيّة، وعندما نتحدث عن التحالف الوطنيّ يتحملها بشكلٍ كبير على اعتبار يمثل الكتلة الأكبر، سواء الكتلة المجتمعية الأكبر أو الكتلة السياسيّة الأكبر، وسوء استخدام هذا العرف السياسيّ أدى إلى امتعاض الشارع العراقيّ، والكتل السياسيّة أبعدت حتى كفاءتها التي تمتلكها، عندما تكون هنالك قضية مناصب، ولاحظنا أنّ قادة الكتل السياسيّة هم يتولون

المناصب التنفيذية والعليا في الدولة، وكأنما يتبادلون هذه الأدوار مرة في هذه الوزارة ومرة في وزارة أخرى، طبعا أكيد الشارع متابع والشارع يمتلك رأي لاحظنا هذا في الحقيقة، وإذا كنا متابعين لحركة الشارع ونلتقي بالناس وأهلنا وأقاربنا، وأجزم بما فيهم عوائلنا يحاسبوننا وأنا عائلتي تقول لي لماذا هذا الوضع؟ ما هو دوركم أنتم؟ سواء أبنائنا أو زوجاتنا واخواتنا يحاسبوننا فكتلنا السياسيّة الحقيقة اعتمدت هذا المبدأ، وهذا المبدأ بدء بالتعميم ذهبنا حتى للهيئات المستقلة ثم الوكلاء ثم مدراء العاميين وثقوا باللّه بالمحافظات وصلنا إلى رؤساء الاقسام على سبيل المثال اتحدث عن كربلاء والكل من التحالف الوطنيّ هل يوجد في مجلس المحافظة من خارج التحالف الوطنيّ؟ بالتأكيد ولا واحد نحن كل يوم لدينا مشكلة على مدير قسم سواء الزراعة أو الشؤون الاجتماعية، كل يوم مشكلة جديدة، وبالتالي هذه إحدى الأسباب المهمة للحراك الشعبي والجماهيري.

ما هو مشروع التحالف الوطنيّ؟

من جهة أخرى لو تحدثنا عن التحالف الوطنيّ بمنتهى الصراحة وأنا اعتقد إنّ زمن المجاملات انتهى، ونحن الآن بالوقت الضائع نتحدث ما هو مشروع التحالف الوطنيّ لقيادة الدولة العراقيّة؟ السنا نحن الكتلة السياسيّة الأكبر(١٨٣) مقعد؟ السنا المكون الأكبر؟ المفروض لدينا مشروع!

الأخوة باتحاد القوى المفروض لديهم مشروع، التحالف الكردستاني لديهم مشروع اليوم الكرد نصف ينادي بالاستقلال والنصف الآخر يبقى مع الدولة، لا توجد رؤيا موحدة كذلك اتحاد القوى لا توجد لديه رؤيا موحدة، قسم يطالب بالفيدرالية والقسم الآخر يتمسك بالمركزية أمَّا كتحالف وطني لا توجد لدينا رؤيا موحدة، نحن ثمان قوى سياسية أعتقد لحد الآن لم نتفق على هوية العراق بصورة عامة، لسنا متفقين على النظام السياسيّ صحيح لدينا دستور، مع العلم نختلف على النشيد الوطنيّ وعلى الفيدرالية والمركزية وهكذا، هذه كلها قواعد العملية السياسيّة وهذا القطار وصل للمحطة النهائية لا يمكنه العودة ولا يمكنه التقدم أكثر، الشارع ادرك الحقيقة قبل الكتل السياسيّة مع الاسف الشديد، ولو رجعنا للطب النفسي وهذا يسمى (الإنكار) ومع الاسف لو نلاحظ الأنظمة التي تعرضت لهزات سياسية كبيرة، كان قادتها مصابين بالإنكار في هذه اللحظات وأتمنى أن لا نكون مصابين بالإنكار وأن نرى حقيقة الحراك كما هو.

مفهوم المصالحة والتكنوقراط

لماذا نعول على التحالف الوطنيّ أكثر من غيره؟ واللّه يا أخواني وزملائي بالكتل الأخرى، يقولون لنا سواء بالتحالف الكردستاني أو باتحاد القوى او سواء ائتلاف الوطنيّة، أعطونا رأي حتى نستطيع ان نتفاهم أنتم الكتلة الأكبر في هذه القضية وغيرها من القضايا، نحن لا نستطيع أن نتفق على كثير من الامور التي مر ذكرها، لدينا مشكلة أخرى بين كل القوى السياسيّة العراقيّة وحتى لدينا في التحالف الوطنيّ، وهذه المشكلة هي تعريف المفاهيم ما هو مفهوم المصالحة الوطنيّة؟ لا يوجد أي اتفاق على هذا المفهوم سواء بالتحالف الوطنيّ أو باتحاد القوى أو التحالف الكردستاني، وحتى داخل كل مكون لا يوجد أي اتفاق عليه كل جهة تريده بشكلٍ معين، هي مصالحة مجتمعية لإعطاء كل مواطن حقه سواء كان من أربيل أو كربلاء أو الأنبار أو صلاح الدين، ويتعامل نفس المعاملة أم هي مصالحة كتل سياسية تأخذ مناصب سياسية، أم هو عودة إلى نظام ما قبل (٢٠٠٣) أو إعادة نشر قوى سياسية جديدة، لسنا متفقين على هذا المفهوم ومفاهيم أخرى كثيرة لم نتفق عليه، ونحن في التحالف الوطنيّ أيضاً لسنا متفقين عليها حتى نسير إلى الأمام ونتفق على هذه المفاهيم مع شركائنا بالوطن حتى نصل إلى طريق آخر.

ومفهوم آخر اختلفنا عليه وهو مفهوم التكنوقراط، دخلنا في أزمة جديدة هي أزمة مصطلحات، من هو التكنوقراط؟ من يعتقد لابد أن نأتي بالتكنوقراط كلهم من خارج الكتل السياسيّة، حتى تنطبق هذه الكلمة عليهم (التكنوقراط)، وهناك من يعتقد بأنْ يأتي بهم من داخل الكتل السياسيّة، بحيث يكون لا يتنافى مع مفهوم السياسيّ، مثلاً الأستاذ سامي العسكري هو سياسي محترف، لكن هو في نفس الوقت مهندس استشاري في مجال اختصاصه يمتلك خلفية مهنية، نحن في الحقيقة أيضاً دخلنا في هذه المشكلة، مشكلة هل نذهب باتجاه خارج الكتل السياسيّة كما فعلت لجنة التيار الصدريّ اختارتهم من خارج العملية السياسيّة.

لجنة رئيس الوزراء

لجنة شكلها السيد رئيس مجلس الوزراء لاختيار الكفاءات، ذهبت بنفس الاتجاه اتفقوا على وزراء من خارج الكابينة السياسيّة، مفهوم التكنوقراط من وجهة نظري القاصرة أنه يعتمد الكفاءة وهي المهنية زائداً الشهادة زائداً القدرة والخبرة الإدارية، وبالتأكيد توجد جنبة سياسية، كل العمل الإداري فيه جنبة سياسية سواء كان سياسياً أو غير سياسي، وسواء كان بالعملية السياسيّة أو خارجها، وسواء كان مستقلاً أو منتمياً، هناك

خشية من المنتمي لأي حزب أن يجير الوزارة لحزبه وهذه ليست قضية الاختيار، هذه قضية أجهزة رقابية مشلولة الان سواء كانت النزاهة او الرقابة البرلمانيَّة أو الرقابة بالمحافظات أو الادعاء العام، والتي من واجبها المراقبة، ولا تسمح بالتعيين من أبناء محافظتك ولا من أبناء عشيرتك، وهذه أيضاً مفردة العشيرة والمحافظة هي ما تمنع ان يأتي مستقل ويعمل بها ولا تكنوقراط أيضاً، والروابط والعلاقات الاجتماعية موجودة والدور الحقيقي يكون للمؤسسات أيضاً، التي تشذ بهذه التصرفات.

وهذا بيان ائتلاف دولة القانون الكتلة التي أنا أنتمي لها، وقالت (تغيير شامل) بالاتفاق مع الكتل السياسيّة وبعيداً عن المحاصصة، أنا شخصيا افهم بعيدا عن المحاصصة قد يكون (١٢) وزير كردي (٣) سني (١) شيعي، إذا نلغي المحاصصة نعتمد الكفاءة قد يكون ٩٠٪ من الاكراد من حزب واحد، إذا مجموع كبير من الشيعة قد يكون ٨٠٪ من حزب واحد هذه إلغاء المحاصصة، وليس إلغائها بإلغاء الأحزاب فرق كبير بين المفهومين، نحن ذهبنا باتجاه الغاء المحاصصة وفي الوقت نفسه لا أدافع عن كتل سياسية، أي أبعدنا الكتل السياسيّة لكنها لا تستسلم بالتأكيد لا ليس من المعقول حزب سياسي ولديه تأريخ ويستسلم بهذه السهولة ويتخلى عن مشاركته بالعملية السياسيّة، أصبح لدينا صراع بين ما يريده رئيس الوزراء وبين ما تريده الأحزاب وبين ما يريده الشارع هذا المثلث والحراك، كيف نقدر الموائمة بين هذه المطالب الثلاثة حتى نستطيع اجتياز هذه المرحلة.؟

ماهي الرسالة؟

ما هي الرسالة التي لابد نستخلصها من هذه الندوة؟ إن شاء الله تكون رسالة مؤثرة أولاً هي دعوة لكل الأحزاب والكتل السياسيّة، أن تقدم كفاءات تتناسب مع المناصب التي دائما ما تكون حكراً على القادة، دعها تقدم كفاءة حتى تقنع الشارع بمهنيته بالنتيجة تعود لمصلحة الأحزاب، حتى يقول الناس جاءوا بوزير ونجح بوزارته ولا يقولون لديهم وزير وكل يوم يضعوه بمكان جديد، الشارع العراقيّ شارع مراقب من الدرجة الاولى والذي يعرف سيكولوجية العراقيين دائما لا يرون الجيد، فقط ينظرون إلى السيء، الشي الجيد يشاهدونه في النهاية، كسياسيين نقود البلد إذا لم نفهم سيكولوجية الناس فنحن فاشلين لا نستطيع قيادة هذا البلد، حسب اعتقادي هذه الرسالة التي لابد أن نوجهها، ونؤكد عليها، ولم تستلم لحد هذه اللحظة من كتلنا السياسيّة، لذلك لابد أن يكون واجبنا وبالأخص النواب الموجودين في التحالف الوطنيّ

أن نكون مؤثرين، لإيصال هذه الرسالة مثلما يبعثها الشارع على الأقل حتى نقلل الخسارة ولا نحقق مكاسب.

الرسالة الثانية: المصلحة الوطنيّة اعتقد نحن في اللحظات الأخيرة أو بالوقت الضائع، وهذه الأزمات كان ممكن منعها هل تأتي بشكلٍ صدفة أم مخطط له؟ لكن بالحقيقة نحن في أزمة كبيرة وبجهودكم وبجهود الخيريين إذا استطعنا اجتياز هذه الأزمة، علينا أنْ نعمل مستقبلاً على منع الأزمات ومن ثم العمل على علاجها، في كل يوم يخرج لنا مصطلح وندخل في دوامة مدة (٦-٧) أشهر حتى نعرف ما معنى هذا المصطلح والشارع يتظاهر ويعتصم، لابد أن نعمل بمنهاج حقيقي نقدم المصلحة الوطنيّة ونترك المصلحة الحزبيَّة، نعم كل حزب لديه مصلحة يريد أن يحققها، لكن لابد ان تكون المصلحة الوطنيّة هي المصلحة العليا، وإذا لم يصلح التحالف الوطنيّ وضعه كونه الكتلة السياسيّة الأكبر في هذا البلد، ويبدأ بوضع برنامج واضح أعتقد أن العملية السياسيّة في العراق ستكون أيضاً عملية مريضة وكسيحة وشكرا جزيلا .

كلمة

النائب الدكتور حبيب الطرفي

عدم وجود الرؤية لإدارة البلاد

بسم الله الرحمن الرحيم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، تحية وشكر للدكتور بحر العلوم على هذه المناسبة الطيبة والاجتماع مع الأخوة الأعزاء الأفاضل.

حقيقة غطى الدكتور صالح الحسناوي أستاذنا الفاضل، الموضوع تغطية كبيرة، ودعوني أبدأ من حديث الرسول الأكرم عليه وعلى أله أفضل الصلاة والسلام يقول ما معناه (النفس إذا اكتسبت قوتها أطمئنت) والقوت بمعناه المطلق هو ليس فقط الغذاء، القوت هو كل شيء، ويبدو أن العملية السياسيّة في العراق من ٢٠٠٣ وإلى هذا اليوم لم تبنِ على الثقة لأسباب كثيرة، فالطيف السياسيّ العراقيّ يتكون من ثلاث مكونات رئيسية، ولا توجد رؤية واضحة لهذه الكتل الرئيسية ومنها التحالف الوطنيّ، تستطيع من خلالها التعامل مع بعضها والتعرف عن ضرورات العيش المشترك للوصول إلى رؤية لإدارة البلد، وما يزال الجميع يتعامل بعقلية المعارضة وليس بعقلية القائد. وتعلمون أخوتي الأفاضل أن من يقود الدولة هم اثنان: رجل الدولة، رجل السلطة، يبدو أن لدينا رجال سلطة لكن نادر ما نجد (رجال الدولة)، وهناك تجربة مجاورة وهي تجربة الجمهورية الإسلامية في إيران، نعم كانت السلطتان الدّينيَّة والسياسيّة مجتمعة في يد السيد الخميني (رحمه الله) وبعد أنْ أنتقل إلى جوار ربه، الأمور سارت برؤى واضحة وبطريق واضح المعالم، لكن ما حصل في المعارضة العراقيّة تماماً عكس ذلك، كانت المعارضة تمتلك رؤية وخطة وتعرف كيفية التعامل والتفاعل مع الأحداث، ولكن للأسف الشديد بعد ٢٠٠٣ الأمور اختلفت، وتحولت إلى محاصصة وكأنما لدينا أب كبير وانتقل إلى رحمة الله ونتقاسم الارث وهذا هو بيت الداء، فعدم وجود الرؤية الواضحة لإدارة الدولة وعدم وجود الثقة بين الشركاء بالتأكيد أدت إلى هذا المآل.

المذهب والمحاصصة

إخواني الأعزاء فقد وصلت المحاصصة حتى إلى مدير المدرسة الابتدائية، الأحزاب تتنافس وتتخاصم على منصب المدير من أي حزب يكون، وهذا بالتأكيد هو موطن الخطر، أظن وصلنا إلى النهاية المؤلمة الموجعة وسوف لن ينجو أحد من هذا السيل العارم، من غير الممكن أن يكون احد قادر للعبور إلى الضفة الأخرى لأنه الكل سوف

يغرق، بالتالي هذه القضية قضية تضامنية يفترض أنْ يتبناها الجميع ولم يفكر أحد في إيجاد الارضية المناسبة التي يقف عليها العراقيين جميعاً، وكأنما الحديث عن الوطنيّة أصبح حديث ثانوي إذا ما انقرض وانتهى، بدأنا نتحدث عن المذهب والمحاصصة وللأسف الشديد حتى القائد يفترض أنْ يكون رمزاً، ويبتعد قدر الإمكان عن الأمور التي تجعله مقاداً وليس قائداً، نحن لشديد الأسف قياداتنا كلهم يتحولون، من رئيس وزراء إلى وزير، من نائب رئيس جمهورية إلى وزير، من نائب رئيس وزراء إلى وزير، ولم تبقِ لهم رمزية وبالتالي من يبحث عن الأدنى سوف لن يستطيع قيادة الناس.

كل هذه الأمور أدت إلى احتقان الشارع وحصل الذي حصل، وبالتالي المواطن حقه أن يطالب، المرجعيَّة أيضاً تطالب بالتغيير والشعب لديه رؤية، الشعب العراقيّ ليس شعباً سطحياً أو ساذجا، شعب يقرأ ما بين السطور وهذا موطن الخطر، ويبدو أن الساسة بمختلف مشاربهم لم ينتبهوا بدقة لهذه القضية، ثانيا العراقيّ على طول التاريخ هو لا يرى الحسنات فقط بل ينظر إلى السيئات، وللأسف الشديد كل ما سمعناه هو ليس حسنا لا نقول سيء بالمطلق، وبالتالي وصلنا إلى هذا الحد في قضية المحاصصة والتكنوقراط والمرحلة الأخيرة أساءت كثيراً.

عندما نتحدث عن مصطلح تكنوقراط فقد ظهر سنة (١٩١٩) وهو يطبق فقط في المجتمعات المثالية، ومجتمع مثل العراق لا تتناسب معه بالمطلق، سياسي صوت له الجمهور(١٢,٥) مليون من غير ممكن أن يختزل بشخص يختار مجموعة من الأخوة الأفاضل وهذا ليس قدحاً بهم، لكن عندما وزعت السير الشخصية (CV) التكنوقراط على كل الجان لم ينجح أحد، وهذا بالتأكيد خطأ آخر، لذلك إخوتي من أجل ان تكون فعلاً هنالك حركة إصلاحيَّة من غير الممكن ان يتم تجاهل الطيف السياسيّ العراقيّ على الأقل، في ما حصل في اللجان التي شكلت يفترض أنْ يكون الطيف السياسيّ العراقيّ بكلّ أنواعه حاضر بلجان الخبراء، لأنه ما مكن تلغى الشرعية الدّستوريّة والنيابيَّة عن العملية بمجملها، ويطلب من مجلس النواب أن يتماشى ويتفاعل بشكلٍ ايجابي بما يطرح، هناك مأزق حقيقي اليوم انتهت المدة وهي ١٠ أيام وما تم من تفاعل مع الموضوع، ويبدو أن السيد رئيس الوزراء أراد أن يعصب هذه المشكلة برأس مجلس النواب حتى يكون هو بعيد عنها، الأمر خطير والجميع يتحمل مسؤوليته.

قادة بعقلية المعارضة

التحالف الوطنيّ لو نتحدث عنه بكتلته فهو يتحمل مسؤولية الكبرى بدون مجاملة، يعني قد تكون عدم وجود رؤية و ثقة بيم اطراف التحالف الوطنيّ بشكلٍ أساسي، وحتى عندما كان هناك مجموعة من أخوتكم في التحالف الوطنيّ لهم حراك واضح على القيادات بشكلٍ أساسي، في الحقيقة نستشعر اليأس والخيبة عندما تلتقي بقائد لا نقول عنه (بطران) وإنما قضى عمره بالمهجر، وبالتأكيد رأى ما رأى من المآسي وبالتالي يتحدث بلغة، وكأن العراق بخير والدنيا مفروشة بالورد، عندما يحاصر هذا القائد ويقول لازلنا نحكم الدولة بعقلية المعارضة فهذه هي الطامة الكبرى، يعني بعد ١٣ سنة نحن نتعامل بعقلية المعارضة لا أدري هل نبقى على هذه الحالة .

التحالف الوطنيّ حاله حال اي كتلة سياسية أخرى، الكتل السياسيّة ليس حالها أفضل من التحالف الوطنيّ، لكن لكون التحالف الوطنيّ الكتلة الأكبر فهو الملام ورئيس الوزراء من التحالف الوطنيّ، كل السلبيات ينظر لها أنها أنها في جعبة التحالف الوطنيّ، الكل عليه أن يبحث بشكلٍ واضح عن كيفية وضع القطار على السكة والعبور إلى الضفة الأخرى، الأمر ليس خطير لكنه مقلق بالحقيقة، أضف إلى هذا هناك خطأ كبير يعني العملية السياسيّة بعد ٢٠٠٣ هي عملية غير مستساغة، على الأقل من محيطنا الإقليمي، وهذا يعود لخلل في العملية السياسيّة نفسها لأننا تناسينا هناك دول جوار، الرؤية غير واضحة لديها، وبالتالي حصل تمدد علينا من خارج العراق إلى الداخل، وحصلت الكوارث في الأيام الأولى بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣، ينقل أحد أخوتنا (للّه يرحمه) الشيخ (لورنس متعب الهذال) كان نائب معنا في الدورة السابقة، وهو من مشايخ السعودية والخليج، فعندما يسافر يقيم عند أحد الأمراء ويقول في يوم من الأيام في بيت أمير قطر، يسألني شيخنا هل الجيش العراقيّ كله يتكلم اللغة الفارسية ؟ يقول استغربت! هكذا رؤية تصل إلى دولة مجاورة وبعد أشهر سافرت للسعودية وأقمت عند أحد الأمراء وسئلت نفس السؤال وبنفس الطريقة، هل صحيح أن الجيش العراقيّ يتكلم الفارسية ؟، إذا نحن لم نستطيع أن نوصل رؤيتنا للعملية سياسية، وبالتالي أصبحنا نجني النتائج السيئة ولكن (إن شاء اللّه) بخطوات الشرفاء لازال هناك بصيص من الأمل في نهاية النفق، الكل شركاء وهذه الوجوه الطيبة في الحكومة والبرلمان والمتظاهر محق في تظاهراته المشروعة، ولعلها من أبرز صور الديمقراطيَّة أن ترى بلد يحارب في جبهات القتال وهناك تظاهرة في داخل البلد، وهذا غير وارد طبعا في العملية السياسيّة العراقيّة، بهذه الصورة نسال للّه أن يوفق الجميع ونسير في خطى تقديم الخدمات المطلوبة للمواطن وشكرا لكم .

كلمة

النائب القاضي قاسم العبودي

التجربة الحزبيَّة في العالم

بسم اللّه الرحمن الرحيم السيدات والسادة السلام عليكم ورحمة للّه وبركاته، توجد قصة قصيرة لكاتب أمريكي معاصر، بعدها عملوا منها فلم وأحدهم أتهم بارتكاب جريمة لكنه بريء لم يرتكب هذه الجريمة، فعندما حكم عليه كان الجو العام ضاغط أن هذا هو من أرتكب هذه الجريمة، فالمحامي طلب من المحلفين هم لديهم هيئة محلفين، قال أنا اطلب منكم أن تغمضوا أعينكم وتتخيلوا أي شيء بالكون سوى أن تتخيلوا حصان أبيض، فغمضوا أعينهم ولما فتحوا أعينهم سألهم ماذا تخيلتم قالوا: تخيلنا حصان أبيض، المشكلة لدينا سوء التجربة الحزبيَّة وفشلها حتى أكون صريحاً وواضحاً، ألقت بظلالها على تفكيرنا وطبيعة رؤيتنا للأحزاب وكأنما نريد دولة بدون أحزاب وهذا شيء مستحيل، النظام الديمقراطيّ يقوم على أساس وجود الأحزاب والأحزاب تتنافس ولها برامجها وتتنافس على السلطة، لأن لديها برامج تريد تطبيقها ولا يمكن تخيل وجود نظام ديمقراطي بدون تجربة حزبية، التجربة الحزبيَّة ولا أريد هنا التنظير ولكن سأذكر بعض النماذج التاريخية المهمة في هذا الموضوع.

التجربة الحزبيَّة ساهمت بشكلٍ كبير في بناء الدول الديمقراطيَّة ولم يقتصر تأثيرها على الجانب السياسيّ، أنما أمتد على التأثير الاجتماعي والفلسفي يعني في بريطانيا التي هي نظام ثنائي حزبي، وبسبب هذا النظام الذي هو نظام الأغلبية الذي بالعادة يؤدي إلى وجود حزبيين حزب بالمعارضة وحزب في السلطة، الثنائية أخذت بعداً اجتماعياً وفلسفياً وتترك وضعاً رائعاً على السلوك الإنساني للشعب الإنكليزي، حتى على طريقة توزيع الأثاث يعني عندما تدخل البرلمان الإنكليزي تجد صنفين من المقاعد، صفيين في الوسط توجد طاولة يقف عليها رئيس الوزراء ليتحدث ويخطب بالبرلمان الإنكليزي، حتى (موريس ديفرجيه) صاحب كتاب الأحزاب السياسيّة تحدث عن البعد الفلسفي قال أن الإنكليز يعتقدون بأنَّ القضية هي قضية طبيعة وليست وليدة نتاج عمل سياسي، لأن الطبيعة موجودة وبشكلٍ ثنائي.

وفي الحقيقة نفس هذا التأثير تجده في الدول التي فيها تعددية حزبية، يعني أكثر من التي فيها أكثر من حزبيين على نحو خمسة أحزاب، فمثلا في سويسرا تجد التي

فيها أربعة أحزاب رئيسة، ولذلك تتناوب على السلطة لأنه نظام جمعية متكون من سبع وزراء التي تتكون منها الحكومة، وكل سنة يكون أحد من رؤساء الأحزاب رئيساً لهذه الحكومة، تليها أحزاب هامشية والمقاعد إذا تدخل إلى البرلمان السويسري الذي تأسس عام ١٩٤٨، أنا دخلت له ورأيت أنه يلتصق بشكلٍ دوائر تصغر في الوسط ثم تتسع حتى تبلغ أوسع دائرة لها قريب من الردهة، فسألت أحدهم قلت لماذا هذا الشكل؟ قال لأن أحزاب السلطة تجلس قريب على الردهة الواسعة، لأن نوابها كثر فلما يتباحثون مع بعضهم البعض يعودون بسرعة ، سألته عن هذين المقعدين في الوسط قال مخصصه للحزب الشيوعي السويسري ولديهم ممثلين أو ثلاثة ولذلك لا يحتاجون أن يتشاوروا مع الأحزاب الكبيرة ، إذن الأحزاب أثرت بشكلٍ كبير على الطبيعة الاجتماعية والسياسيّة للكثير من الدول بل أكثر من ذلك.

التجربة الأميركية

أحيل لكم التجربة الأمريكية للولايات المتحدة الأمريكية التي ولدت على هاجس الخوف من السلطة والاتحاد، ثلاثة عشر ولاية عبارة عن دول ترجمتنا إلى العربية خاطئة لأن هي الدول الأمريكية المتحدة لذلك هم يضعون () حرف صغير للولاية، ويضعون حرف كبير للدولة لكننا ترجمنا الولايات المتحدة وهو خطأ غلب الصواب، هذه الشعوب كان الشبح الرئيس الذي سيحصل والدولة الاتحاديَّة على دول اعتادت أن تجد نفسها مستقلة، وهي مكونة من شعوب جاءت من مختلف أنحاء العالم (أديان، لغات، ثقافات، رؤى) مختلفة، لكن ما الذي حدث رغم أنَّهم تبنوا النظام الفيدرالي؟ جاءوا بمجلس النواب على أساس الكثافة السكانية كل ولاية بعدد سكانها سيكون، هنا نسبة وتناسب، بالمقابل سيكون ضمان حقوق الولايات الصغيرة، حتى لا تظلم لذلك منحوا ممثلين اثنين عن كل ولاية بمجلس الشيوخ بالتساوي ممثلين عن كل ولاية، مع الوقت نجاح التجربة الحزبيَّة أستطاع الحزبان الكبيران وهما الديمقراطيّ والجمهوري استقطاب جميع شرائح المجتمع، الذي جرى ان ممثلي الولاية أصبحوا أمَّا ديمقراطيين أو جمهوريين تغير التمثيل المناطقي إلى تمثيل وطني سياسي حزبي، هذا ساهم بإرجاع المزيد من الصلاحيات التي كانت للولايات، لأن الدستور الأمريكي ينص صراحة على صلاحية الدولة الاتحاديَّة والمسكوت عنه هو صلاحية الولايات، لأنهم يريدون صلاحيات الولايات تتسع الذي حصل في هذه التجربة هو العكس، إن صلاحية دولة الاتحاد ازدادت وقوة الرئيس الأمريكي الذي هو أقوى رئيس بالعالم من حيث الصلاحيات، وهو له حق نقض حتى القرارات التي تصدر من الكونغرس الأمريكي

ينقضــها، وفي هذه الأثناء يجب أنْ تعود إلى الكونغرس، ويجب أنْ يصــوت عليها بأغلبية الثلثين حتى تمر على رغم أنَّف الرئيس، وبالتالي اســتطاع هذان الحزبان أن يســتقطبا ويحولا النظام من دولة أمريكية، لأنها دولة بســيطة وليســت دولة مركبة حتى تشريعاتها هي تشريعات دولة بسيطة.

تجربة العراق

في العراقِ كان للملك فيصــل الأول (رحمه اللّه) مقوله في مناســبة تتويجه، قال (هناك وهم أســمه الأمة العراقيّة هناك مجموعات طائفية وعرقية وهي تنتســب لهذه الانتماءات أكثر من انتمائها لمفهوم الأمة)، وأنا أجد أن هذا الكلام صــحيح وينطبق على الشعب العراقيّ والأنظمة التي تعاقبت على حكم العراق، كلها عززت هذا المفهوم وعززت الانقســام بين مكونات المجتمع، لن تســتطيع لا أحزاب ولا ســلطات التي جاءت في مزيد من الاندماج بين مكونات المجتمع، بعد ٢٠٠٣ لعل الفجوة ازدادت بســبب الدســتور الذي ركز على قضــية المكونات وحتى بســبب طبيعة النظم الانتخابيّة التي عملنا بها، وطبيعة النظام الديمقراطيّ ســأقول لكم بصــراحة في كتاب ســيصــدر هو الثالث حول الانتخابات تكلمت به بصراحة، الكثير من المرشحين الذين فازوا أنما فازوا بســبب خطابهم الطائفي والقومي، يعني النواب الكرد بعضــهم كان جداً متطرف في الخطاب القومي وفاز على هذا الأساس، والنواب السنة والشيعة كان كلهم متطرف في خطابه الطائفي، لذلك إذا نظرت بدقة ســتجد أن النواب والأشــخاص المتطرفين جداً تجدهم قد حصدوا أعلى الأصوات في مناطقهم بدون تزوير، والشعب هو من منحهم هذه الأصوات لذلك هذه العملية الديمقراطيَّة في العراق، ساهمت بمزيد من الانقسام والتشــظي في بنية المجتمع العراقيّ، وبالتالي الحديث عن وجود نظام ســياســي يســتطيع أن يصــلح هي مســألةٍ صــعبة جداً، وأنا لســت متشــائماً ولازلت متفائلاً حينما أنظر لتاريخ تلك الدول أجد أنها احتاجت عقود من الزمن، يعني سويسرا احتاجت ٢٠٠ ســنة ولازالت مقســمة على أســاس عرقي وطائفي لحد هذه اللحظة، وليومنا هذا يوجد جدل حول إقليم معين هل يقســم على أســاس الانتماء القومي، باعتبار أهله يتحدثون اللغة الفرنسية أو يندمج مع إقليم آخر أو نذهب إلى (بيرن) العاصمة التي غالبيتها من الألمان، لازال هذا الحديث لحد هذا اليوم في ســويســرا، لكن هذا الموضــوع يحتاج إلى عمل الأحزاب وإصلاح البنية الخاصة بالأحزاب.

تجربة التحالف الوطنيّ

من هذا المنطلق انطلق أخواننا في التحالف الوطنيّ لإصلاح اللبنة الأساسيَّة للأحزاب، وفي رأي الأحزاب الشـيعية هي أهم الأحزاب الموجودة بالسـلطة والفاعلة فيها بغض النظر عن رؤيتنا لها، ولذلك يجب أنْ نبدأ بإصـلاح التحالف الوطنيّ ومن ثم وجود تحالفات مع أحزاب أخرى، إلى أن نرى حزب عابر ويستطيع أن يستقطب مختلف شرائح المجتمع، هذه القضـية ربما نحتاج إلى (٢٠٠-٣٠٠) سـنة وإلى أن يحين ذلك الوقت استودعكم الله وهو خير الحافظين.

المداخلات

الأستاذ جاسم الحلفي: الهدف إصلاح النظام السياسيّ من الداخل

السلام عليكم لا أريد أن اتحدث بالتفصيل للسبب المباشر لهذا الحراك، والسبب غير المباشر أكيد هو نقص الخدمات، وخلفية هذا الحراك هي أزمة بنية النظام السياسيّ، لا أريد التطرق إلى هذا الحراك وخصائص وإبعاده، لكن اتحدث عن أهدافه سأتحدث عن خاصية واحدة في بلد يعيش العنف والتطرف والتفجير والقتل اليومي، أن يكون هذا الحراك لمدة (٨) اشهر يحافظ على طابعه السلمي هذا اشبه بالمعجزة، علينا احترام هذه الخاصية التي لم تولد فجأة، وإنما بجهود مضنية بذلها الناشطون الذين يمتلكون وعي وإدراك بأهمية صنع بديل آخر، غير هذا الوضع الذي نعيشه الان طبعا، تتلخص أهداف الحراك بـ(٣) أهداف أساسيَّة :

- الهدف الاول: إصلاح النظام السياسيّ
- الهدف الثاني: فتح ملفات الفساد ومحاسبة الفاسدين وإرجاع الاموال التي نهبوها
- الهدف الثالث: تحسين واقع الخدمات

تحدث الأستاذ القاضي العبودي عن الدولة بمختلف الأيديولوجيات، ومختلف أشكالها سواء كانت (مركبة، بسيطة، رئاسي، برلماني) مثل ما تفضل أن لديها واجبين الأساسيين الأمن والخدمات، وهذه مفقودة ولأنه لا توجد احزاب معارضة او ليس لدينا منظومة حزبية حقيقية فكانت المعارضة في الشارع والرأي العام، أريد أن اتحدث عن الرأي العام بالشارع ينقسم إلى (٣) اقسام أساسيَّة، القسم الاول يأس جداً ولا يعتقد بوجود شيء صحيح بهذا النظام لا بالدستور ولا بالبنية ولا بالشخصيات ولا بأي منجز فيقولون (كلهم حرامية) فهذا يأس طبعاً، ونتواصل مع هؤلاء يوجد ناس طيبون، ناس حقيقيون، يحملون هذا الرأي لكن صعب نتحدث عن نسبَ معينة لأننا لم نعمل احصاء، لكن نتكلم عن الاتجاهات يتصل بهم هم اعداء العملية السياسيّة (البعث، داعش) يتمنى كل شيء أن ينهار، يقابله اتجاه متطرف آخر هو يائس كلشي مراح يصير، هؤلاء نصبوا من قبل أمريكا والدول الإقليمية لديهم الأموال والإعلام لا يمكن أنْ يتغير شي لا تتعبوا أنفسكم، كذلك يوجد فئة هم أناس طيبين ويتصل بهم رموز الفساد يريدون زرع اليأس والوهن عند الناس ان قام وتظاهر، اعتقد الاتجاه الثالث هو الأكبر يعتقد بوجد امكانية إصلاح النظام السياسيّ من داخل النظام السياسيّ، لذلك هذه الحركة

تبنت موضوع الإصلاح حتى التغيير، تحدثت عنه بتعريفه أن يتم عبر إصلاح سلمي ومن داخل النظام السياسيّ وليس من غيره، ولحد الان الرهان على هذا الموضوع يصطدم ببنية النظام الذي تحدثوا عنه الاخوة، هو مبني على اساس المحاصصة الطائفية والاثنية، أمَّا المحاصصة السياسيّة فهي مقبولة بالتأكيد لابد من وجود نظم حزبية وائتلافات سياسية، خاصة في النظام البرلمانيّ الذي هو نظام تعددي، توجد رؤيتان اليوم تتصارع، رؤية تريد معالجة الأزمات طبعاً لا يوجد أحد لا يعترف بوجود أزمة لا يوجد أحد يقول لا نحتاج إلى إصلاح، الإصلاح حاجة ضرورية جداً وأنية وغير قابلة للتأجيل. تحدث الاخوة وأنا فرح بحديثهم (نحن في الوقت الضائع) وهذا مهم، لكن يبدو أن العلاج لا يتناسب مع الوقت الضائع الذي نحن فيه، نحن في وضع استثنائي فالعلاج يجب أنْ يكون بإجراءات استثنائية غير اعتيادية ولكن للأسف الشديد المتنفذين لازالوا، الرؤية محاولة الحل بنفس ادوات المحاصصة، وهذا حل غير ناجح ويبقى الأزمة على حالها وبعيد ويعيد تفاقمها وتشابكها وتعقيدها، وربما في لاحق الايام يؤدي إلى الانفجار غير محمود.

أمَّا الرأي الآخر الذي نحمله وأعتقد أن الاخوة في التيار الصدريّ أصبحوا قريبين منا، هو الخروج من منظومة المحاصصة، أمَّا كيف نخرج من منظومة المحاصصة؟ بالنسبة لنا نعتقد وليس الاخوة في التحالف الوطنيّ ليس لديهم رؤية، رئيس الوزراء كذلك لا يمتلك رؤية وتحدثنا بشكلٍ مباشر معه فهو لا يمتلك رؤية للإصلاح، لا يمتلك برنامج واضح فيه وحدة قياس للإصلاح، ولا يمتلك فريق إصلاحي كذلك فشل في تحويل الحكومة إلى حكومة إصلاح، لم يعمل على استقطاب داخل البرلمان كتلة برلمانية إصلاحيَّة، وكذلك فشل في أن يقيم استقطاب داخل المجتمع بين الإصلاح والمفسدين، أمَّا (التكنوقراط) هنا سؤال يسأل كيف ممكن؟ نحن لم نطلب بتغيير كل الوزارة هذه مشكلة جديدة خلقها لنفسه والدائرة المحيطة به، كنا نعتقد بوجود وزراء جيدين والوزير غير الإصلاحيّ أطلقنا عليه (موتكنوقراط) مثل ما عرفه الدكتور كفوء، شجاع، اداري يعني لا يخضع لإرادة المتنفذين، لو تمت هذه كان ممكن أن نسير في طريق الإصلاح.

الإعلامي سالم مشكور: التوافق لقلب الطاولة على الجميع

في موضع أزمة المصطلحات التي تحدث عنها الدكتور (صالح الحسناوي) أعتقد أيضاً تطرق هو ضمن أزمة المصطلحات، هو مصطلح (الاسلام السياسيّ) أعتقد هذا وهم كبير الان، أصبح موضوع اسلام سياسي أو (حزب اسلامي) باختصار الحزب الاشتراكي

مثلاً يسمى بهذا الاسم لأنه يريد الوصول إلى الحكم حتى يطبق الاشتراكية، الحزب الاسلامي يريد الوصول للحكم حتى يطبق الاسلام، الكل تخلى عن تطبيق الاسلام وآمن بدستور مدني مصادق عليه، وبالتالي من العبث والاساءة حتى للدين أنه يدعي أنه اسلامي، أمَّا أن نقول أنه يصلي ويصوم فهذا شأن شخصي لا علاقة للوضع السياسيّ به.

في موضوع النقاش الذي سمعناه اليوم ، وسنسمعه كثيراً هذا النقاش ذاته شبيه بما يدور في لبنان منذ (٧٠) عاماً ولن يصل إلى اي حل، الوضع هناك يتفاقم أكثر وإذا استمرت الكتل التي تمرّست بفسادها ومصالحها وامتيازاتها، ورأينا حجم الممانعة خلال الايام الماضية ممانعة صريحة لأي تغيير، وأي حديث عن إصلاح يقتضي قلب الطاولة على الجميع، والبدء من المربع الاول الذي يرعب الناس، لابد من العودة إلى المربع الاول حتى الدستور سبب نقمة وسبب مشاكلنا، الكثير من العقبات وعرقلت الكثير من الامور، نحن أمام خيارين أمَّا الاستمرار على هذا الوضع او نسير باتجاه الخيار الآخر، الذي أشعر أنه مدعوم وموافق عليه دوليا واقليميا وعليه لابد من التوافق لقلب الطاولة على الجميع والاتيان بتركيبة جديدة ربما تحمل حلاً آخر، شكرا جزيلا .

الإعلامي نزار حاتم: من راهن على تغييب وعي الشارع؟

السلام عليكم أنا أعتقد من تجليات هذا الحراك الشعبي الرائعة، أن تحمل الاخوة ممثلي القوى السياسيّة بالحديث بأكثر صراحة بتأشير المعايير، يعني تعتبر هذه العملية استجابة لتحدي حقيقي في الشارع، بدأوا يتكلمون كثيراً الان عن عيوب العملية السياسيّة وعن المحاصصة، المشكلة أنا أود أن يجيبوا الاخوة عن السؤال من راهن على تغييب وعي الشارع؟ الذين يمنحون هويات بعنوان (شيخ عشيرة) والذي يوزع البطانيات لأغراض انتخابية، الان الشعب وحده انتفض على هذا الواقع، مشكلتنا محصورة في موضوع التغيير الوزاري الان باعتبارها حامية وساخنة، المفروض يتكلمون عن فكرة أو رؤية واضحة حول حل هذه الأزمة، الان الكل يتكلم اننا ليس لدينا مانع من حكومة (تكنوقراط) لكن واحد يشترط بالحفاظ على حصته في هذه الحكومة، ونحن مصيبتنا في هذه المحاصصة ليست مشكلتنا إن كان (تكنوقراط) أو غير ذلك شكراً لكم .

الأستاذ اسعد تركي: أهمية الإدارة والتخطيط الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم الاخوة الأحبة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته العنوان "التحالف الوطنيّ والحراك الإصلاحيّ" أيها السادة عن أي إصلاح نتحدث، التحالف الوطنيّ طيلة هذه الفترة كلها هو نصف زائد واحد ولازالت المنظومة القانونية للبعث المقبور تحكم فينا، أكثر من (٩٠٪) من التشريعات هي قوانين بعثية، النقطة الأخرى لدينا تشريعات من دون مؤسسات مثل تشريع المجلس الاتحادي والخدمة الاتحاديَّة كذلك لدينا مؤسسات من دون تشريعات مثل (المحكمة الاتحاديَّة، الأحزاب، قانون النفط والغاز) هناك تساؤلات على نحو العجالة التساؤل البريء الاول في ظل هذا الحراك الاجتماعي، هل يحق للكيانات السياسيّة التي تشترك في الحكم أن تقود مظاهرات شعبية ؟ أم ينحصر سلوكها في القنوات الرسمية في النظام السياسيّ القائم، ثانياً هل أن الأزمة الاقتصادية التي بسببها كان هذا الحراك الاجتماعي؟ هل سببه الرئيسي القابضين على السلطة قصوراً وتقصيراً؟ القابضون على السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ويكون العلاج باستبدالهم بآخرين أكفاء منهم، أم هنالك خلل في بنية النظام السياسيّ وآليات صنع القرار السياسيّ وتنفيذه، من هذا التساؤل ينبثق تساؤل ثاني هل نحن ماضون تحت مظلة الدستور وتحت الشرعية الدّستوريّة، أم نحن في طريق الشرعية الثورية، من جديد التساؤل الآخر الذي ينبثق أيضاً هو أيضاً قضية التكنوقراط، التكنوقراط اخواني نريد أن نتسأل هل تقصدون بلحاظ التخصص فإذا كان القصد التخصص أن يرأس وزارة الصحة طبيب، وان يرأس وزارة الاسكان مهندس فهذه المدرسة عفى عليها الزمن، المدرسة الحديثة الموجودة الان في الولايات المتحدة أن يكون على سدة الهرم الاداري شخص متخصص بالأداة والتخطيط الاستراتيجي، ويستعين بمتخصصين فنيين أم تقصدون بالتكنوقراط الاستقلالية وعدم التحزب، وهذا لا يكون حكماً في ظل النظام البرلمانيّ بل بالنظام الرئاسي، يعني على اعتبار الحكومة بالعادة تنشأ من رحم البرلمان، والكتل البرلمانيَّة التي فازت في صناديق الاقتراع شاكر لحسن إصغائكم وسعة صدركم.

الأعلام عبد الواحد طعمة: مؤامرة بعثواخوانية

سلام عليكم بالنسبة لما طرحه الدكتور (صالح الحسناوي) بخصوص ما وصل عليه من انهيار الوضع السياسيّ، بسبب قفز العرف على الدستور في موضوع المحاصصة، وما سميت بديمقراطيَّة التوافق وما أطلق من جانب الاخوة الاكراد بدكتاتورية الغالبية، وبالتالي الحل بالعودة إلى الدستور كحد أدنى. ما يخص التحالف الوطنيّ تراجع أدائه

بسبب عدم وجود مشروع للتحالف، واعتقد أن مسألة العودة إلى جادة الدستور يصلح أن يكون خط صفر قبل خط الشروع لأي مشروع جديد للتحالف الوطنيّ ويتبنى العودة إلى الدستور، ما يحز في نفس الدكتور صالح حسب ما بدر منه انه إلى الآن لم يلتفت احد إلى الشارع، ولم تصل رسالة الشارع إلى الأحزاب والقوى السياسيّة بسبب الفساد الموغل بالداخل والخارج، أنا البارحة كنت في سفارة احدى الدول العربية وكان الموظف عربي، وهو إعلامي أيضاً يعمل في إحدى القنوات تابعة لأحد رؤساء الأحزاب، سألته لماذا تسيء إلى العراق. قال أي عراق هذا عراق أمريكا قلت له احترم نفسك هذا عراق السنة والشيعة والاكراد وليس عراق أمريكا، وبالتالي هنالك مؤامرة (بعثوأخوانية) لتشويه الصورة الحقيقية داخل العراق .

الأستاذ حيدر فرج اللّه: متى تكونوا حكاماً؟

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته، العنوان يقول "التحالف الوطنيّ والحراك الإصلاحيّ" الذي سمعناه هو كلام عمومي توقعنا أن نجد كلاماً أكثر خصوصية أو معلومة أكثر دقة، والحقيقة أجتزئ قول الدكتور الحسناوي، إن التحالف قضية تنسيقية أو هيئة تنسيقية بين القيادات التي تمتلك رؤية والتي تستطيع أن تتكلم بها عن الإصلاح والحراك، كلنا نلعن المحاصصة ومن هو الذي أوصلنا إلى المحاصصة؟ عذراً دكتور صالح قلت ما يريده رئيس الوزراء وما تريده الكتل السياسيّة وما يريده الشارع، يعني يبدو إن هذه الأرادات الثلاثة متقاطعة، وهذه كارثة المفروض أن رئيس الوزراء لو الكتل السياسيّة تنزل إلى الشارع، دكتور حبيب قال سلوك المعارضة وسلوك الحكم أنا أحضر هذه الملتقيات المباركة من بدايتها، أعتقد في كل ملتقى نسمع هذه العبارة (لا نزال نحكم بأسلوب المعارضة) متى تكونوا حكاماً؟ إلى متى نبقى على هذا الحال من دون نتيجة ليس من المعقول أن نبقى (٢٠٠) سنة حتى نكون حكاما كما تفضل الأستاذ القاضي، موضوع اللغة الفارسية الذي تحدث به الأستاذ حبيب الطرفي مر هذا الموضوع معي وأنا جزء من عملي بالسعودية، هذا ليس بجهل هذا تجاهل وإيصال رسالة نعم يقول الجيش العراقيّ يتكلم الفارسية، وهو يعلم جيداً اننا لا نتكلم باللغة الفارسية لكن يريد أن يقول هذه رؤيتي لكم شكراً جزيلاً.

النائب عبد الرحمن اللويزي: إشكاليّة تجاهل التنوع السياسيّ

السلام عليكم أنا افترض أن التحالف الوطنيّ الذي هو عنوانه في هذا الملتقى، "التحالف الوطنيّ والحراك الإصلاحيّ" أفترض أنه بصدد مراجعة تجربته السابقة، في الفترة الماضية وجزء من تجربة التحالف الماضية، يجب أنْ يراجع آلياته في إشراكه، لما يقرر التحالف الوطنيّ أن يتنازل عن غالبيته السياسيّة، فيشرك الآخرين يجب أنْ يكون هناك معايير واضحة لقبول الشراكة، وربما أوضح معيار هو معيار المهنية أو الدرجة العلمية، والمعيار الآخر الثقة بالسياسيّ حينما يقبل التحالف الوطنيّ أن يسند وزارة سيادية لمرشح لم يفز بالانتخابات وهو يعاقب هذا المكون الذي حسبه نائب عليه، وعندما يتجاهل التحالف الوطنيّ التنوع السياسيّ أنا لا أقول التنوع الحزبي اقصد التنوع السياسيّ، لان هناك توجهات وعندما يتجاهل التحالف الوطنيّ التنوع السياسيّ الموجود في المحافظات معينة، ويفرض عليهم بالقوة هوية واحدة هي هوية الاسلام السياسيّ، ربما لسبب ذكره الدكتور (صالح الحسناوي) لان أغلب أحزاب التحالف الوطنيّ هي أحزاب الاسلام سياسي، وهذا أحد الأسباب يفترض التحالف الوطنيّ الان يعيد النظر بها، الان يجب أنْ يحترم التنوع الموجود في المحافظات الغربية عند (السنة) وكذلك (الاكراد) لابد أن يحترم التنوع الموجود عندهم، الدكتور(صالح الحسناوي) ذكر أن مشاركة كل الكتل السياسيّة في عام (٢٠١٠) بحيث أن التحالف الكردستاني كان لديهم كتلة اسمها (التغيير) وكتلة التغيير لم تشارك بالحكومة، لأن فرض عليها أن تأخذ من سلة التحالف الكردستاني، فهذا مظهر آخر من أوجه التنوع الموجود في الشارع، القضية الأخرى وهي معيار الكفاءة حينما يأتي شخص يمثل أقلية من أقليات الشعب العراقيّ ممثلاً بالبرلمان، ويتحدث باسم تلك الأقلية فيقال له جئني بوزير فيأتي بأبن اخته في الدورة الماضية، لم يسأله أحد وقال نحترم التنوع وهذا المكون محترم هات لنا (DNA) رشح لنا من الناس أصحاب الخبرات، لذلك اقول يجب إعادة النظر مادمتم بصدد إعادة النظر بطريقة التعامل مع الشركاء، يجب أنْ تعيدوا النظر في اعتماد هذه المعايير التي ذكرتها وشكرا جزيلا .

الفريق نجيب الصالحي : غياب إجراءات إيقاف المحاصصة

شكراً جزيلاً أنا كنت أتوقع أسمع من الأخوة المتحدثين جواب على معضلة كثر الحديث عنها، وكثير من النقاش والجدل كنت أتوقع هنالك فكرة، وخاصة العنوان هو "التحالف الوطنيّ والحراك الإصلاحيّ" والسادة يمثلون التحالف الوطنيّ ولم أسمع بهذا فإنَّا مضطر أن أسأل بشكلٍ مباشر، مشكلتنا أخوان مثلث يتكون من (الفساد، المحاصصة،

ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب) ما هو موقف التحالف الوطنيّ من الفاسدين؟ وأغلب الفساد يحسب على التحالف الوطنيّ لأسباب كثيرة نبتدأ بتصنيف المجتمع العراقيّ إلى تصنيفات معينة كان من حصة التحالف الوطنيّ هو الفساد، قد يكون به ظلم لكن هنالك به واقع ما هو الموقف من الفاسدين ؟ أنا لم أسمع لحد الان أي نية أو لم ألمس أي نية جدية لمحاسبة الفاسدين وإيقاف الفساد بالعراق، المحاصصة أصبحت رأي مقدس الكل ينتقده علني والكل يبحث عنه وهذا طبعاً تجرنا إلى فقرة الاخيرة، التي هي تسير بالبلدان (وضع الشخص المناسب في المكان المناسب) وللأسف هذه المعادلة ليست موجودة، الدكتور الطرفي قال لا يزال (ربعنا بعقلية المعارضة) إن كانت معارضة حقيقية معارضين حقيقيين يكونوا ثوار ونظيفي اليد ونزهاء، أمَّا أنا فلا أرى ناس بواجهة السلطة المعارضين الحقيقيين كانوا متصديين للنظام بصوت وصورة ووضوح، إنه لمجرد كان يسكن في الخارج جاء إلى هنا وحصل على امتيازات المعارضة وهو لم يكن من المعارضة، بعض هذه المفاهيم يحتاج إلى تغيير نحن نحتاج إن نأتي إلى مفهوم مباشرة، ماهي الاجراءات لا يقاف الفساد ؟ ماهي الإجراءات لإيقاف المحاصصة وماهي التدابير التي تتخذ لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب؟ شكراً جزيلاً.

د. إحسان العطار: الشعوب تصنع حكوماتها

السلام عليكم نحن منذ (٨) أشهر من الان وهناك حراك سياسي كبير في الشارع العراقيّ، أول مظاهرات بدأت يوم الجمعة ٢٠١٥/٧/٣١ وعلى مدى هذه الاسابيع والاشهر التي فاتت كان هناك حراك سياسي كبير، انتهت باعتصام والسؤال الذي يطرح نفسه الان، بدأنا هذه المظاهرات تطالب تغيير الحكومة لكن بالفترة الأخيرة بدأت الاصوات تتعالى وعلى شبكات التواصل الاجتماعي بتغيير شامل، الشعب هو من يحتاج إلى تغيير، وهناك قاعدة في السياسة تقول (إن الشعوب تصنع حكوماتها) وليس العكس إذن ماذا نفعل؟ حتى لو جئنا بأكبر حكومة ناجحة في العالم ونقول لها أحكمي العراق أيضاً ستفشل، والسبب هذا إنه سمعت مقارنة ما بين الشعب العراقيّ والإيراني، لنقارن شعبنا مع إيران وتركيا ومصر كدولة عربية ستجد هناك فرق في نقاطها السياسيّة لهذه الشعوب، والسبب تاريخي نتيجة التطور التاريخي لهذه المجتمعات نرى الشعب الإيراني شعب لم يحكم من غيره، كذلك لم يستعمر الشعب التركي كذلك فالإمبراطورية العثمانية حكمت العالم، الشعب المصري عائلة محمد علي تقريباً عن الحكومة العثمانية الشعب العراقيّ بقي (٧٠٠) سنة تحت الاحتلال (العثماني، الفارسي،

دولة الخروف الأسود، دولة الخروف الأبيض) وانتهت إلى أن جاء المرحوم الملك فيصل الأول حاول أن يصنع شعب ولكن فشل وإذا تريدون قراءة مذكراته، الفرصة جاءت عام (٢٠٠٣) كان ممكن للساسة الجدد والأحزاب التي جاءت للعراق تعمل على زيادة ثقافة الشعب سياسياً بالمقارنة مع الشعوب الأخرى، ولذلك نحن نحترم شعبنا وأنا واحد منهم لكن الشعب العراقيّ جاهل سياسياً بالمقارنة بالشعوب الأخرى، ولذلك لا يعرف ما يريد والساسة الذين جاءوا كان لديهم فرصة يعملون على تثقيف هذا الشعب لكن هذا لم يتم، الذين جاءوا قسم لم يعملوا بالسياسة لكن عملوا بشيء آخر، وهي التجارة وأنتم تعرفون أن السياسة والتجارة لا يمكن أنْ يجتمعوا على طبق واحد، وهذه عبارة عن صناعة جديدة للشعب العراقيّ .

الدكتور علي الرفيعي : نظرة قيادات التحالف الوطنيّ إلى الجمهور غير واقعية

تحية للأخوة المحاضرين الأعزاء، في الحقيقة هناك ملاحظات وليس أسئلة يعني الأخ الدكتور العزيز (صالح الحسناوي) والأخ (حبيب الطرفي) تحدثوا خصوصا الدكتور صالح يعبر عن مطالب المتظاهرين لذلك أدعوه يوم الجمعة القادمة أن يشترك في المظاهرة، ذكر الدكتور صالح أن الاختلافات داخل التحالف الوطنيّ حول مفهوم المصالحة الوطنيّة، اختلاف حول مفهوم (التكنوقراط) يعني أنا سألت أنسان بسيط أجابني أريد شخص صاحب تخصص ونزيه، قلت له أحسنت هذا أفضل تعريف لمفهوم (التكنوقراط) فلا داعي للاختلاف نذهب للقواميس والمعاجم اللغة، للبحث عن معنى كلمة (التكنوقراط) هذا غير وارد في أزمة يعيشها العراق حالياً، أنا أحب أن يكون الموضوع يتعلق بدور التحالف الوطنيّ للأسف الشديد، التحالف الوطنيّ ليس له دور في مسألة الإصلاح كيف يكون هذا ؟ وأنتم في التحالف الوطنيّ، أحد قيادات التحالف الوطنيّ ولا أود ذكر الاسم لكنه وزير حالي قال هؤلاء المتظاهرين كم عددهم (٢٠,٠٠٠) ألف أو أكثر وأكثركم سمع تصريحه، هذا الحراك الجماهيري الذي أيدتم مطالبه قال (٢٠) ألف أنا لدي أصوات أكثر منهم، وقبل أيام أيضاً واحد اول ما بدأ التيار الصدريّ أيضاً من قيادات التحالف ويحضر اجتماعات الكتل قال هؤلاء عددهم (١٦٠٠) واحد من هم ؟ هذه قيادات التحالف الوطنيّ هذه نظرتهم لمطالب الجماهير، ولذلك للأسف الشديد لم يكن دور للتحالف الوطنيّ في عملية الإصلاح، يومياً يخرجون لنا بخطة ويقولون هذه خطة رئيس الوزراء لدينا خطة بديلة وهكذا مسألة تسويف ومماطلة وشكراً.

الأستاذ محمد علي احمد: مفهوم التكنوقراط قد يهدد حق الأغلبية

بسم الله الرحمن الرحيم ، نشكر السادة النواب أكتفي بمداخلات الأخوة عندي سؤال للدكتور (صالح الحسناوي) طبعاً الكل يتكلم عن مساوئ المحاصصة، بما فيهم الدكتور (صالح الحسناوي) اليوم إذا نريد نتجاوز المحاصصة ونذهب لـ(تكنوقراط) كما تفضل إذا أردنا ان نأخذ (التكنوقراط) بالمعنى الذي ذهب إليه رئيس الوزراء مثل ما أنت ضربت مثل يعني ممكن باجر يكون عدنه (١٠) وزراء كرد وواحد سني وواحد شيعي، باعتبار معايير هي معايير الكفاءة، سيادة النائب هل تعتقد انه هذا المفهوم إذا تكرر العرف سيهدد حق الأغلبية في المستقبل شكراً .

الدكتور جاسم علي : الكتل السياسيّة لا تريد الاعتراف بالفساد والتقصير بالإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم ، السلام عليكم السادة الحضور جميعاً، كنت أتصور أن تكون هذه الندوة لطرح رؤية التحالف الوطنيّ في الإصلاح، وإنما الاعتراف بالألم بما هو موجود في العملية السياسيّة وعليه أرى ثلاثة أشياء الأول: إن الكتل السياسيّة لا تريد أن تعترف بالفساد، ولا بالتقصير بإدارة الدولة ولا بالطائفية، الثاني : مفهوم الإصلاح الذي أتحسسه من الحشد الشعبي أو من الجماهير، فالجماهير وصلت إلى نتيجة خلال (١٣) سنة إلى بناء نحتاج إلى بناء دولة المواطنة، وسيادة القانون ودولة المؤسسات والكتل السياسيّة لحد الان تريد بناء دولة المحاصصة والأحزاب، ولم نتعظ من لبنان بل نريد أن نتشبث بتجربة لبنان وشكراً جزيلاً .

الأستاذ منتصر الأمارة: في العراق الجديد تم مادة تغييب التجسس

السلام عليكم ورحمة االله وبركاته، أنا أتحدث مع الأخوة النواب من ثلاث كتل مهمة، ونحن على مفترق طريق بالبلد مفترق التصويت على الحكومة، وهي ليست مداخلة بقدر ما هي رجاء، أريد ان أقول كل شيء فعّلَ بالعراق خلال (١٣) سنة إلَّا مادة (التجسس) لم يذكر لحد الآن ألقاء القبض على جاسوس، نحن الجالسون هنا بدرجة وزير أو أقل، وهذه الأحزاب لديها في كل قرية وفي كل ناحية مكاتب من أين لها ؟ فقط بالعراق ليست أحزاب لأن الأحزاب مجموعة من الأشخاص يفوضون قائدهم حسب نظام داخلي وإذا لم يؤدي واجباته يتم ازاحته عن منصبه، نحن لدينا شخص واحد يمتلك المال وهو الذي يقرر، وهذا لا يسمى حزب هذا يسمى عصابة، بالعراق عصابات وفيها رئيس يمتلك المال والقرار له، أريد أن أصل إليها الفساد بالرؤوس ونحن لا نستطيع ان نفعل أي شيء، السيد رئيس الوزراء حسناً فعل عندما قرر أن يكون الوزراء من خارج الأحزاب لان سيقطع

عنهم المال والأن الكل لا تريد التصويت للحكومة لأن سينقطع عنهم المال وطلبي أن تصوتوا على الحكومة وشكراً .

الأستاذ زيدون الساعدي: نحتاج إلى قدرات الإدارية العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم الحضور الأكارم السلام عليكم، واقع الحال يتحمل أساتذتنا ممثلي الشعب، وأتمنى يتحملون صراحتي قليلاً بالحقيقة جئت ولدي دفتر لتسجيل مقترحات الأخوان أعضاء البرلمان، استمعت إلى تقييم وتشخيص يكاد يكون نصف المتعلم باستطاعته تقييم هذا الأمر، ولكن كنت أتمنى أن أستمع إلى رؤى ومقترحات السادة النواب سيما أثنين منهم يتناولون الجانب (السيكولوجي) هذا جانب، أعتقد جازماً ان هناك سوداوية بالطرح، الدكتور (الحسناوي) تناول موضوع في طريقنا إلى الغرق والسيد القاضي تناول وقال نحن نحتاج من (٢٠٠-٣٠٠) سنة، نحن نجزم كمهندسين كمنتسبين وموظفين في وزارات بحاجة إلى قدرة الادارة العلمية وليست قدرة العلم الإدارية، قدرة الادارة العلمية الصالحة، التحالف نفسه استبعد حتى كفاءاته في الحكومة، وفي داخل الكتل السياسيّة قدرة على تقييم الناس الذين هم غير متحزبين، هل هنالك تصنيف المؤسسات الذين ليسوا في الصورة ؟ أنا لا اقصد الصقور، الصقور انفردوا بالسلطة واستبعدوا كفاءات حتى الأحزاب شكراً جزيلاً.

الأستاذ جمعة عبد الواحد: غياب الوعي السياسيّ

السلام عليكم شكراً للمحاضرين ولجميع الذين قدموا مداخلاتهم أو استمع إلى المحاضرين، وأقول سيدي المشكلة ليست بالمحاصصة، المحاصصة لو ذهبت وفتحت (٢٠) فضائية كلها تردد المحاصصة، الاساس هو الوعي السياسيّ والثقافي، هذا يجب أنْ يقترن بكلّ فئة من الفئات وإذا عدنا إلى الوراء لثورة (١٤ تموز) التي تكون منها مجلس السيادة من المحاصصة الرئيس نجيب الربيعي هو سني، خالد النقشبندي كردي، محمد مهدي كبة وسارت الامور وحتى الوزارة تشكلت من الأحزاب والمستقلين ومن كل طبقات الشعب، وبعدها السفراء عين فائق السامرائي في القاهرة وهو من حزب الاستقلال، وعين حسين جميل وهو من الحزب الوطنيّ الديمقراطيّ، عين عبد الوهاب محمود في الاتحاد السوفيتي ، وهو اقرب للشيوعيين عين نجيب الصائغ في لبنان وهو من الجبهة الشعبية التي كان يقودها طاهر الهاشمي والشيخ محمد رضا الشبيبي، نحن المفروض اقتران للوعي الثقافي وهو الأساس، وانا من رأيي بالنسبة للمظاهرات قد أدت دوراً مهماً ولكن يجب أنْ لا يطلق لها العنان بلا تفكير وبلا خطة،

فأقترح أن تتكون لجنة ارتباط تضم اشخاص من الأحزاب والنقابات والاتحادات والمنظمات المجتمع المدني، لكي تتفاوض وتتكلم باسمهم سواء مع رئيس الجمهورية أو مع رئيس الوزراء أو رئيس مجلس النواب وشكراً جزيلاً .

الدكتور نوري الموسوي: هل انعدمت كفاءات الداخل؟

السلام عليكم أشكر الاخوة البرلمانيّين الذين تحدثوا وأشكر المتداخلين، هؤلاء الشهداء من الحشد الشعبي أحدهم عمره (١٨) سنة مقطوعة رجله يقول بمجرد أن أتعافى سأرجع للقتال مرة ثانية، هنا من يتبع المحاصصة يجلسون وكل واحد يفكر كم سيحصد من مناصب، بعضهم يأتي من الخارج بحجة الخدمة الجهادية والنضال؟! وماذا عن داخل العراق، استعينوا بالكفاءات هل من المعقول إننا لا نمتلك أصحاب الخبرة والكفاءة؟ لماذا لا يوجد كفاءات من الداخل؟ المطلوب التحام وطني بعيداً عن الطائفية وشكراً جزيلاً.

الدكتور حسن خالد: استشارات صحيحة

بسم الله الرحمن الرحيم الحضور الكريم من البداية شكرنا وتقديرنا للدكتور (صالح الحسناوي) والدكتور (حبيب الطرفي) والسيد القاضي (قاسم العبودي) على محاضراتهم، بالحقيقة كنت أتمنى أسمع من السادة المحاضرين أن يركزوا في محاضراتهم بموضوع "التحالف الوطنيّ والحراك الإصلاحيّ" سيما وإن البلد يمر بمرحلة مخاض ربما (١٠) أيام القادمة، والتي استمرت أشهرا للضغط للحكومة من أجل الإصلاح، الذي استشرى الفساد في مؤسسات الدولة من الناحيتين المالية والإدارية، بالإضافةً إلى المحاصصة الحزبيَّة فضلاً عن الوضع الأمني والارهاب وفقدان سيطرة الحكومة على جزء مهم من البلد مثل الموصل والانبار وغيرها من المدن، كل هذه المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات أفضت من الحكومة أن تطرح أسماء ضمن الظرف المغلق من السيد العبادي إلى البرلمان، أنا كمختص بالعلوم السياسيّة أتعجب أن يقدم ظرف مغلق إلى البرلمان، لماذا الظرف المغلق ؟ ستنكشف الاسماء بعد فترة لاحقة ربما ساعة أو ساعتين لا أعرف هل هناك أزمة ثقة بين التحالف الوطنيّ؟ الجانب الآخر هناك إجراءات دستورية لابد من استكمالها من أجل نجاح الاسماء المقدمة من قبل البرلمان، بمعنى آخر أنه لا يمكن لرئيس الوزراء أن يقدم أسماء دون موافقة البرلمان، وبالتالي عتبنا على اللجنة الاستشارية، المفروض تقدم استشارة صحيحة إلى السيد رئيس الوزراء، من أجل أن تكون الاسماء صحيحة ووفق الإلية الدّستوريّة والقانونية وشكراً جزيلاً.

الشيخ عبد الحميد الكليدار : من يصلح للمعارضة ليس بالضرورة يصلح للحكم

بسم الله الرحمن الرحيم أنا اشكر السادة المحاضرين ولو أني لم أحضر منذ البداية، لكن خلال الطرح الذي سمعته حول المواضيع المطروحة، أنا أول شيء أحب أن أقول أن الانكليز حينما احتلوا العراق بنو حكومة عرجاء، والأمريكان احتلوا العراق وبنوا حكومة كسيحة، أنا في مؤتمر (ألف واحد) في تأسيس الدولة العراقيّة كنت أقول وأناشد أخوان من يصلح للمعارضة ليس بالضرورة أن يصلح للحكم، المعارضة شكل والعمل السياسيّ بها شكل والعمل بالحكومة والإدارة شكل آخر، أما من ناحية الورقة التي قدمها السيد رئيس الوزراء من وزراء فإنَّا أقول شيء واحد أعمل في مكان مع المرحوم الدكتور (أحمد الجلبي) في مجلس النواب، وأعرف الموازنات والمستوى المالي للعراق فإنَّا أقول للسادة النواب والتحالف الوطنيّ أن يوافقون للسيد رئيس الوزراء على هذه الحكومة الموجودة لان الباقي منها سنتين والكعكة لم يتبق منها شيء، أنا أدعو الجميع للموافقة على هذه الكابينة الجديدة، حتى تسري الأمور والشعب يتنفس قليلاً والأمور تسير بالشكل الصحيح والطبيعي وأنا أشكركم لحسن إصغائكم .

الشيخ علي الخطيب : المعيار المواطنة

بسم الله الرحمن الرحيم تمر بنا هذه الأيام ذكرى شهادة المفكر الإسلامي الكبير(محمد باقر الصدر) على يد طاغية العصر، ومن كلماته (وليس حياة أي إنسان إلا بقدر ما يعطي لأمته من حياته ووجوده ما يبقى مثلاً أعلى) كنا نتصور أن تطرح رؤية واضحة والخطوات التي أتبعت من قبل التحالف لتهدئة الأوضاع لسيادة الأمن، إلَّا أنَّ التشخيص كما شخصه الأخوة، نحن واقعنا يدعونا إلى أن نعيش الأمل كبير من منظور إسلامي، لكن لتحقيق الأهداف التي نرجوها لابد من تشخيص الأمر والعمل على علاجها، الأمراض المعاصرة (الرقابة المشددة) وتفعيل الرقيب الإداري في أي مكان كان، في زمن الإمام علي (عليه السلام) تأتيه امرأة تشكو من ظلم عامله فبكى الإمام وقال الهي أنا ما أمرتهم بظلم خلقك فكتب كتاب عزله، فمسألة التغيير ليست بدعة، الآن هو مطلب جماهيري لنعمل على تحقيقها ثم يحاسب المسؤول، وألا نبقى نثير الإشكالات بعضنا على بعض لهذا نرجو من الجميع أن يعملوا على وضع نموذج أو خطة عمل لتحقيق الأهداف، وخاصة ما توصلنا إليه لنقبله فيها وإن كان في بعض الأحيان قد يكون جور على زيد أو عمرو، علينا أنْ نسعى لتطبيقه أمَّا مسألة تقييم الإنسان ليكن على إخلاصه في الوقت المعاصر، وفي الأزمان الغابرة كان يُقيمَ الإنسان على ما يقدمه للصالح العام (سلمان منا اهل البيت) سلمان فارسي، صهيب الرومي فليكن المعيار هو

(المواطنة) على الأقل، وان سنة القيم التي نعيشها والأنظمة فعلا يجب أنْ يعمل من أجل تحقيقها، ولا يكون هذا إلَّا أنَّ نسير خطوات ومن اللّه التوفيق وشكرا .

الدكتورة خمائل ابراهيم شاكر : مشكلة المواطن مشكلة الاقتصاد العراقيّ

السلام عليكم بما اعتقده من الحلول أن نضع خطة مهنية وفق برنامج تنفيذي وسلسلة وقيمة، بالنسبة لنا نحن كوزارات تعمل متماسكة لأننا لابد ان ننهض بالاقتصاد العراقيّ، مشكلة المواطن هي مشكلة الاقتصاد العراقيّ، سواء كان (ريعي، أحادي) في الحقيقة نحن ليس لدينا لا (زراعة، صناعة، سياحة) هذه كلها قنوات تنهض بالاقتصاد، وبالتالي ننهض بالواقع العراقيّ كل كتلة تضع لها برنامج، البرنامج سواء رشحنا (س) من الناس وزيراً لأحدى الوزارات ولديها برنامج، ويكون وفق سلسلة زمنية وسقف معلوم ومن ثم يتم تقييم أدائه، إذا لم ينفذه من حق الكتلة ان تختار شخص آخر أن ينفذ هذا البرنامج، وما الضير ان ينفذ هذا البرنامج من نفس الكتلة (٤) وزراء ومن كادر الوزارة المهم يتحقق الهدف المنشود إليه، وفق رؤية هذه الكتلة والنهوض بالاقتصاد العراقيّ ككل وشكراً جزيلاً .

السفير هشام العلوي : الرؤية المشتركة الأساس في نجاح بناء الأمم

هناك تجربة بشرية غنية في مجال بناء الدول والأمم التي مرت بمراحل صعبة وصراع، وبعض هذه التجارب كانت تجارب ناجحة وبعضها لم يكتب لها النجاح، ينظر إلى تجربة جنوب أفريقيا بأنَّها نجحت في جوانب كثيرة ومن خلال (٥) سنوات التي قضيتها في جنوب أفريقيا، هناك خمسة مفردات رئيسية تحتاجها أي عملية لبناء أمة او بناء دولة بعد مرحلة الصراع المفردة الأولى: موضوع التوحد حول رؤية مشتركة لتشكل الدولة ونظامها السياسيّ، وهذه يجب أنْ تنعكس بالمفردة الثانية: التي هي وثيقة الدستور وعلى أساسها يتم بناء مؤسسات دولة جديدة، تكون فاعلة ممثلة للناس وتتبنى وتشرع قوانين وبرامج، تؤدي إلى تحسين أوضاع الناس (تعليم، صحة، خدمات) في دول متنوعة مثل العراق وجنوب أفريقيا التي مرت بظروف صعبة، موضوع المصالحة الوطنيّة أيضاً لها أهمية وأنا اجزم بأنَّنا نتفق أن تجربتنا في العراق خلال (١٣) سنة الماضية، المشاكل التي نتحدث عنها هي أعراض مرضية للخل في كل هذه المفردات، ويجب أنْ نمتلك الشجاعة ان نعترف بذلك لأن الاتفاق أن الحل يحتاج إلى هذا التشخيص الدقيق، والعودة إلى أن تكون لدينا رؤية مشتركة لشكل الدولة ونظامها السياسيّ ونتفق على دستور لا يحتوي على قنابل مؤقتة، ويكون لدينا بناء مؤسسات فاعلة تعكس فعلاً حاجة الناس

ورغباتها، ونقر القوانين وننفذ البرامج وتحسين أوضاع الناس وتبني مجتمع متماسك ومتصالح مع نفسه، سؤالي للأخوة أعضاء مجلس النواب أين تتجه الأمور ؟ هل سيقر البرلمان العراقيّ التشكيلة التي قدمها السيد رئيس الوزراء ؟ الأسماء التي تم الإعلان عنها لم يتم الموافقة عليها لحد الآن ماذا سيحصل؟ هل سيطلب من رئيس الوزراء تقديم أسماء جدد ؟ وشكراً جزيلاً.

النائب عبد الحسين الزيرجاوي : أزمتنا تعدد الانتماءات على حساب الوطن

بسم الله الرحمن الرحيم شكراً للأساتذة الكرام وشكراً للجميع، الكل بدأ يتساءل وكأنه خرجنا من هذه الندوة بـ(خفي حنين) ولم نستفد شيء، لكن في الحقيقة نحن بداخلنا هم كبير لأن هذه الأمور تتطور وتذهب باتجاه المجهول البعض يعتقد هكذا، مشكلتنا لحد الآن لدينا أزمة انتماء أو تعدد الانتماءات على حساب هوية الوطن، أنا أعتقد بوجود الأستاذة الكريمة الدكتورة (بلقيس) أنا أعتز بها، وأعتقد هي أكثر شخص يستطيع أن يشخص هذا الموضوع في الاجتماع السياسيّ، وهي مسألة تتعلق بالتنشئة السياسيّة والسلوك السياسيّ والمواقف وهذه القضايا التي تخص نشأت المجتمع، لذلك علينا أنْ نبادر بإنضاج رؤية سياسية، لكن للأسف الشديد نحن كل هذا لابد أن نبدد ثقافة المجتمع، أحد الأخوة قال هذا الحديث ليس له معناه، أن نغير الشعب بجسمه وكتلته المادية ونأتي بشعب آخر، إنما وضع برنامج مدروس صحيح طويل الأمد لكن أفضل مما أن نبحث في حلقة مفرغة، ما يخص التحالف الوطنيّ أنا أعتقد أن التحالف فقد معناه اليوم، الآن أي شخص يطرأ عليه أسم التحالف الوطنيّ يقال له هذا مصطلح كبقية المصطلحات فقدت معناها، ولا داعي للعودة إليه لأن لا يوجد تحالف، نحن بحاجة إلى تحالف إصلاحي فحينما نتكلم عن (التكنوقراط) عندما يتسنم منصب وزير، السؤال الذي يطرح نفسه بقوة من سيحميه داخل البرلمان ؟ نعتقد بضرورة وجود كتلة إصلاحيَّة من التحالف تستطيع أن تحمي الذي يتصدى لأي منصب، قضية (التكنوقراط) مجرد انتماء هذه بدعة أن بعد سنتين من الانتخابات سوف نصل لمشاكل كبيرة، ليس النظام في العراق نظام برلماني فريد من نوعه ونجد منحى خاص يختلف عن الأنظمة البرلمانيَّة في العالم، لذلك نحتاج إلى تحالف إصلاحي حتى يقود ثورة إصلاحيَّة وليس حراك.

اليوم نحن تجاوزنا قضية الحراك لكن لا نستطيع أن نجد المفردة التي تنطبق على ما يدور في العراق، حتى نكون صريحين أكثر السؤال هو أين مشكلتنا؟ على مستوى التحالف الوطنيّ مشكلتنا في أعمدة هذا التحالف، هذه الأعمدة والوجوه التي تصر على البقاء أظنها احترقت والشارع رفضها، إذن لماذا هذا الإصرار؟ هل التحالف ليس لديه

وجوه أخرى؟ اليوم من العقل والمنطق يقول (عندما تتعالى الصيحات على فلان أن يختفي على الأقل) وهذه مشكلة حقيقية وهذه مسؤوليتنا كنواب عن الشعب، علينا أنْ لا نجامل ولا نسكت حينما وصل الأمر إلى هذا الحد، من العيب ان الكتل السياسيّة ليس فيها (تكنوقراط) ويذهبون إلى (١٤) مرشح لم نجد واحد يصلح للمنصب وهذه المشكلة، لا إفراط ولا تفريط لكن هناك مشكلة بالاختيار و(التكنوقراط) موجود داخل الكتل السياسيّة وخارجها، لكن (التكنوقراط) السياسيّ هو المفضل لأنه تدرب وتعلم كيف يقود الدولة، لكن المشكلة هو عدم وجود رؤية وبرنامج يوصلنا إلى هذه المرحلة، لم يتطرق أحد إلى وجود تجمع إصلاحي داخل البرلمان، هذا التجمع عقد عدة ندوات واعتقد السيد (بحر العلوم) والأخوة يعرفون القصد، ليس أن نتجرد من كتلنا السياسيّة أو نتمرد عليها فكل واحد منا يعتز بانتمائه، لكن يجب أنْ نلتقي بمظلة وطنية وحتى مسألة عندما نقول أن التحالف الوطنيّ هو تحالف شيعي، نعم ليس هناك عيباً أن تجمع على أساس أن الشيعة لديهم تحالف وطني، حتى التقي مع الآخر وأكون عابر للطائفية والتقي معه بالوطنيّة وحب الوطن ولكن ليس لتكريس الطائفية أو الانتقام، لذلك هذا التجمع يسير بشكلٍ صحيح ونحن تحركنا على كل الأخوة في التحالف الوطنيّ، وقلنا لهم بشكلٍ صريح إذا لم تستطيعوا أن تتحولوا إلى تحالف ومؤسسة ونظام داخلي وهيئة عامة، تجتمع وتتحكم بتصرف رئيس الوزراء وأيضاً تنبثق عنها لجان حتى نكون مسؤولين أمام الكتل الأخرى، اليوم في التحالف الكردستاني وتحالف اتحاد القوى يقولون أين أنتم ؟ هذا التشظي في التحالف الوطنيّ لسنا مسؤولين عنه إذن علينا أنْ نبادر وبادرنا لذلك التجمع ، لابد أن يعرف الجميع أن برنامجنا الذي بدأ قبل أشهر وقبل كل هذا ذهبنا إلى كل الأخوة، وتكلمنا معهم بشكلٍ صريح وقلنا لهم ان هذه مسؤوليتكم، إذا لم تستطيعوا أن تعملوا هذه النقاط فنحن ماضون بسد الفراغ، عندما نحن نسمع شيئاً نعم هناك شيء ويحتاج إلى (إسناد، شجاعة، الاعتراف بالخطأ، تشخيص الفاسدين) مهما كانوا، اليوم الكل متهم انه سارق ومخطأ والأمر ليس كذلك، العراقيّ فيه طاقات كبيرة الفاسد هو الفاسد ويدفع الناس لاتهام الجميع، أن التحالف الوطنيّ موجود وهو ليس تحالف شيعي، لكن العقول التي تقود هذا التحالف يجب أنْ تكون عقول إصلاحيَّة وطنية تحتضن العراق دون تمييز شكراً جزيلاً .

تعقيبات

د. صالح الحسناوي : عدد من النواب ينظرون إلى المصالح الوطنيّة العليا

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً جزيلاً للمداخلات القيمة بالحقيقة الكثير من المداخلات مهمة جداً، ونحن أيضاً كان في نيتنا كما طرحنا بعض التساؤلات أن نستمع لرأي حضراتكم ورأيكم مهم جداً بالنسبة لنا، ولا يمكن أنْ تنفرد جهة معينة او شخص معين أو أي جهة شخصية جالسة على المنصة بقضية إصلاح هذه تخص البلد، بالتأكيد هذه الآراء كلها إن شاء الله تكون في طريق الحل، طرح سؤال في الحقيقة إلى أين نحن ذاهبون؟ وماذا سنفعل؟ حينما اتحدث عن الشارع من خلال لقاءاتي بمحافظتي حتى أكون جدا دقيق في كربلاء بالناس الذين التقي بهم وباللجان التنسيقية للمظاهرات، والذين التقي بهم بين أسبوع وآخر عندما أذهب لمحافظتي الناس اتخذت مبدأ (ما نريد الأحزاب) لا نريد الأحزاب بنص العبارة لكن هل الواقع هذا ممكن؟ تكون الإجابة بيان رقم (١) اجلبوا لنا رجل واحد أو رجل كالسيسي في مصر، الشعب تعب من مجالس (محافظات، أقضية ونواحي، برلمانيين) إلى آخره، حتى نكون واقعيين أكثر نعتقد أننا أخطأنا منذ البداية في عملية الانتقال لابد أن تكون تدريجية، ويطرح سؤال آخر أنتم ماذا فعلتم بنا؟ نحن نريد نظام رئاسي كالنظام الذي كان موجود قبل (٢٠٠٣) يوجد نظام وأمان ورجل تحتكم لديه الان لا يوجد هكذا نظام، رأي الشارع هل نذهب نحن بهذا الاتجاه؟ دعونا نفكر أن كنا متفقين ان نذهب بهذا الاتجاه نعطي الفرصة لأي قائد عسكري (توكل على الله) أما إذا نفكر نحن بأنَّ نحفظ البلد قدر الإمكان، إن نذهب باتجاه الإصلاح التدريجي مثل ما تفضل الأستاذ جاسم الحلفي داخل المنظومة السياسيّة نصلح هذا النظام السياسيّ وكلنا متفقين، إنّ هذا النظام السياسيّ فيه خلل نحتاج قانون انتخابات عادل، تطبيق حقيقي لقانون الأحزاب وقوانين المعطلة مثل المحكمة الاتحاديَّة، من الان إلى فترة معينة نعمل بهذا الدستور بعد فترة نفكر بتعديل الدستور وهكذا.

الاتجاه الإصلاحيّ هو الأفضل

أعتقد الرؤية الواقعية والقابلة للتطبيق ان نمضي بالاتجاه الثاني توجد مشكلة تواجهنا هو النظام الحزبي، صحيح فيه إشكاليَّة وكلنا اتفقنا أن أحزابنا فيها إشكاليَّة حتى نعمل عليها لابد أن نوعي الشارع، الأخوة كلهم قالوا من هو المسؤول عن تغييب الوعي عند الشارع؟ أنا اعتقد أن مئات الألاف التي خرجت في الشوارع ووقفوا ورفعوا أصواتهم

بمنتهى الانضباط والأدب والسلوك الحضاري المتميز، اكتشفنا أن المتظاهرين لديهم وعي سياسي دعونا نميزه شيء وممارسة الطقوس التي أعتدنا عليها مهما كانت أسبابها شيء آخر، نعتقد يوجد وعي بالشارع، ساهمنا إلى حدٍ ما بتجهيل الشارع، أنا لا احسب نفسي من الطبقة السياسيّة المتصدية، لكن الشارع سبقنا ووعيه بدأ يزداد، اليوم الشاطر والذكي من أحزابنا السياسيّة عليه بتفعيل الوعي وتنشيطه عند الشارع حتى يضمن التواصل مع الشارع، فباعتقادنا أن نذهب بهذا الاتجاه وهو الممكن تطبيقه، الاتجاه الإصلاحيّ، سأكون واضح لا نريد أن يكون هذا الذي حدث من التغيير الوزاري يبعدنا عن الإصلاح الحقيقي والذي نسعى إليه، سواء الأحزاب نفسها او المنظومة السياسيّة لا نريد أن يكون الشكل الخارجي للإصلاح يبعدنا عن الإصلاح الحقيقي، الإصلاح الحقيقي أكبر من هذا يعني أعطي مثلا اليوم الدولار (١١٦٦) دينار بالبنك المركزي في السوق أصبح (١١٣٠) هذا الفارق الكبير إذن أين اقتصادنا الحر؟ لماذا هذا الفارق الكبير لماذا لا يرجع لخزينة الدولة؟ لماذا يتجه باتجاه آخر اليس هو الأولى من نفكر أن نأتي بـ(صالح الحسناوي) و(حبيب الطرفي) إلى وزارة كلنا تكلمنا عن الفساد والمفسدين وحماية المفسدين، أليس الأولى بتشريعات حقيقية مثل قانون (من أين لك هذا) تشريع بتجريم (العمولة) وتشريعات أخرى، لدينا فجوة في تشريعاتنا ويتحدث عنها الاخ القاضي الان أليس الأولى أن نذهب بهذا الاتجاه، أليس الأولى ان نقوي القضاء واستقلالية القضاء وإلى آخره وأن نفكر بهذه الطريقة، قضية مهمة أريد التحدث بها بأنَّنا لم نضع الرجل المناسب في المكان المناسب الان (١٠-١٣) سنة استخدمنا مبدأ التعويضية، نعوض الناس هنا وهناك سواء كان من متضرر من النظام البائد أو أنه كان من عائلة قدمت تضحيات أو أنه اضطر للخروج خارج العراق بسبب قمع النظام له، نعم هؤلاء لابد أن يعوضون عن تلك الايام الصعبة التي عاشوها بسبب النظام البائد، لكن إلى متى سنخلق هذا الفوارق والامتيازات بين أبناء المجتمع طيلة (١٣) سنة، دعونا نزيل كل هذه ونذهب لمبدأ (التكنوقراط) الذي تحدث عنها الأستاذ علي الرفيعي (خوش ادمي) وأعتقد الان هذه فرصة كبيرة، أريد فقط إيصال هذه الرسالة هناك أعداد غير قليلة من مجلس النواب بدأوا يتمردون على قادة الكتل السياسيّة، بل أقول بدأوا ينظرون باتجاه المصالح الوطنيّة العليا بعيداً عن إملاءات القيادات إذا كانت تخالف المصلحة، والكابينة الوزارية التي قدمَت فيها شخصيات محترمة أناس أكاديميين لكن لا يمتلكون أي برنامج، أنا اليوم حينما يأتي شخص إلى وزارة الصحة وزملائي أعرفهم وقادرين على قيادة وزارة الصحة، لكن أريد أن أختم كلامي البرنامج

الحكوميّ يريد أن يبني خلال (٤) سنين (٥٠) ألف سرير حينما سألنا من هو من كتب هذا البرنامج ؟ على الأقل نحن معكم في دولة القانون ونعمل منذ (١٩٩٥) بلجان علمية مال وزارة الصحة وباللجان الاستشارية وبعدها مدير عام ثم وزير وخبير بمنظمة الصحة العالمية، السؤال من كتب هذا البرنامج؟ إخوان (٥٠) ألف سرير يعني (١٠٠) مستشفى تحوي (٥٠٠) سرير، نحن لدينا (٧) مستشفيات على (٥٠٠) سرير ولاتزال (٧) سنين لحد الآن لم تكتمل، هذا ما أقصده بالبرنامج الواقعية حقيقية ممكن فعلاً أن تطبق وتخدم المواطنين وشكرا جزيلاً .

النائب حبيب الطرفي: البداية إصلاح الانسان

بسم اللّه الرحمن الرحيم ما تفضل به الدكتور (صالح الحسناوي) هو تمام ما تحدث به، لكني أرى ان الإصلاح الحقيقي هو إصلاح الإنسان، الإنسان ما كان منظور له بالطريقة التي يخطو بها خطوات موزونة ويستطيع ان يتفاعل بشكلٍ ايجابي، حتى بعد سقوط النظام ما كان هنالك اهتمام بكيف يبنى الإنسان؟ يعني الان بالفترة الأخيرة البعض يتحدث عن أن العراقيّ في المكان الذي فعلاً يطمئن، ويرى بالطريقة التي تكون متفاعلة ومتكافئة ومرضي عنها لهذا أنا أرى الإصلاح ان يكون إصلاح الإنسان أولاً، في ما يخص كل الأسئلة سندونها إن شاء اللّه وستصل وكما تحدثتم به حضراتكم، الأخ سالم مشكور قبل قليل تحدث عن لبنان حقيقة حينما تنظر إلى العراق ولبنان متماثل في كل شيء، لكن هل المشكلة لإن هناك تنوعا في العراق سني شيعي كردي وفي لبنان درزي وسني ومسيحي، هل هذه المجتمعات التي فيها طوائف واثنيات وأديان وقوميات مختلفة غير قابلة أن تعيش بأمان وتكون لديها خارطة طريق للعيش؟ أظن الجواب غير هذا لان أوروبا قارة كاملة مختلفة في كل شيء، لكن أصبحت الأن العملة موحدة كل شيء موحد باستثناء بعض الجزئيات، إذن الخلل ليس في وضع دولة معينة، وإنما الخلل كيف يدار هذا الوضع إن شاء اللّه هذه الأسئلة كاملة ستنقل ونسأل اللّه التوفيق للجميع شكرا لكم .

القاضي قاسم العبودي: رؤيتنا في التحالف نحو الإصلاح

يوجد سؤال تم التركيز عليه بإلحاح، هو ما هو رؤيتنا في التحالف الوطنيّ بالإصلاح، طبعاً هذا سؤال منطقي والبعض قال إننا لم نسمع بشيء حول هذه المقترحات، في الحقيقةِ نحن أعددنا برنامج كمجموعة في التحالف الوطنيّ للإصلاح وهو برنامج واقعي جداً ينطبق مع الدستور والقوانين النافذة، وهو يركز على إعادة صياغة نموذج الدولة

بالطريقة التي تجعل مؤسساتها أكثر فعالية، بالتالي يمكن أنْ يغلق منافذ الفساد بشكلٍ كبير، حتى أكون عملي سأتحدث بعض ما ورد في هذا البرنامج الخاص بالمقترحات:

أول خطواته العملية هو إلغاء مجالس المحافظات والرجوع إلى قضية المحافظ، أنا هنا لا أتحدث هنا عن المركزية واللامركزية يعني يبقى النظام لا مركزي والصلاحيات هي نفسها لكن يلغي مجلس المحافظة، التجربة العملية الواقعية لمجلس المحافظة يقضي (٤) سنوات من التآمر ويشكل ائتلافات للحصول على منصب المحافظ او رئيس مجلس محافظة، بالتالي ليس هناك مشاريع حقيقية أو خدمات حقيقية إضافةً إلى الفساد المتهم به مجالس المحافظات، طبعاً عند الذي يعارض هذا يقول لا يتعارض مع أحكام الدستور، لان الدستور كان قد أشار بعمومية مجلس المحافظة وترك ذلك للقانون الذي ينظم عمل مجلس المحافظة وطريقة انتخابه وإلى ما لذلك، وبالتالي أعتقد ان المحافظة او مجالس المحافظات ممكن أن يشار لها على أنَّها المحافظ بالإضافةً إلى الدوائر الموجودة، لكن بالحقيقة السلطة تكون بيد المحافظ هذه واحدة من الأمور التي نشير لها ببرنامجنا الخاص بالإصلاح.

القضية الثانية هي خاصة بالهيئات المستقلة وجدنا أن الكثير من الهيئات المستقلة متماثل عملها ويتشابه، وبالتالي يمكن دمجها وتقليل الدرجات الخاصة بها مثلاً لدينا أربع هيئات عدالة انتقالية، (مؤسسة الشهداء، مؤسسة السجناء، هيئة المسائلة والعدالة، هيئة نزاعات الملكية) بالحقيقة هذه الهيئات الأربعة يقومون بعمل واحد وممكن يعملون دوائر أو يكوّنوا أقسام في دائرة وأنا مسؤول عن كلامي وممكن ضمهم في هيئة واحدة، يعني حوالي (٥) مدراء عامين وكم وكيل وزير وسيخفف ويقلل من الأعباء الخاصة بالدولة

القضية الثالثة: الدوائر الرقابية لاحظوا أننا بعد سقوط النظام استحدثت لدينا دوائرنا رقابية لم تكن موجودة بالعراق، وأثبتت عدم فعاليتها مثل (هيئة النزاهة) هيئة النزاهة ماذا تفعل ؟ عمل تحقيق إبتدائي الذي هو عمل القضاء، القضاء تصل إليه الدعوى لكنها ترجع مرة أخرى تعمل تحقيق إبتدائي، لذلك عملها هو جزء من عمل القضاء لا تدين ولا تعمل أي شيء، بالمناسبة الأجراء الذي يعمل به رئيس هيئة النزاهة هو أجراء غير قانوني وغير دستوري، يخاطب المطارات إنه يوجد متهم امنعوه من السفر، لأن هذا قرار قضائي وهذا يتخذه القضاء وليس رئيس هيئة ولا أي شخص آخر ولا حتى رئيس

الوزراء بالمناسبة لذلك هيئة النزاهة ترتبط بالقضاء، المفتش العام او دائرة المفتش العام هي جزء من عمل ديوان الرقابة المالية، يعني تقوم بعملية تدقيق المالي والإداري وتكتب التقارير وديوان الرقابة المالية هو ديوان عتيد وجد مع الدولة العراقيّة ربما أقدم، وهو بالحقيقة هو أكبر وأكثر خبرة من هيئة النزاهة والقضاء وحتى من المفتش العام، وبالتالي يلغي القضية الخاصة بالمفتش العام، وبالتأكيد ديوان الرقابة المالية لابد أن يأخذ دوره بتحريك الدعاوي بشكلٍ سريع.

القضية الرابعة: هيئة الاستثمار، ماذا تعمل هيئة الاستثمار ؟ تطبق قانون الاستثمار ممكن أي وزارة تدخل على الاستثمار أي قسم او دائرة تدخل على الاستثمار يعني جزء من عملها، لا يوجد شيء اسمه هيئة الاستثمار، يعني الوزارات ممكن أن تستثمر أموالها وممتلكاتها وما إلى ذلك بمشاريع، هذا الموضوع لا أريد الإطالة به لتفاصيل كثيرة.

القضية الخامسة: إعادة صياغة النموذج القضائي في العراق، لأنه الان يمارس بشكلٍ بعيد لا فقه ولا دستور، القضاء لدينا بمفهومه الجديد لا ينطبق عليه أي وصف فقهي، يعني الان سأفاجئكم لا يوجد شيء بالعالم ولا بالفقه اسمه (سلطة قضائية) كجسم وهرم ويوجد عليه رئيس أو مجموعة رؤساء، السلطة القضائية هي مفهوم لما يملكه القاضي والمحكمة في الفصل بالدعاوي، هذه هي مفهوم السلطة القضائية وليس مثل السلطة التشريعية وسلطة الحكومة، يختلف مفهومها لذلك الدستور في المادة (٨٧) قال السلطة القضائية مستقلة وتتولها المحاكم، هي هذه السلطة القضائية وليس رئيس للسلطة القضائية ومجموعة رؤساء هذا لا يوجد هكذا مفهوم في اي دولة عربية، تحولت السلطة القضائية إلى حد وصلت تحد من سلطة التشريع، وأصدرت قرار حدت من قوة البرلمان في التشريع وتعرفون حضراتكم وتصرفات كثيرة، والمحكمة الاتحاديَّة أيضاً في قراراتها لذلك أيضاً دور الادعاء العام في كل دول العالم في كل نماذج العالم بالنسبة للقضاء، القضاء سواء كان مرتبط بالسلطة التنفيذية أو مستقل عنها المدعي العام يمثل الهيئة الاجتماعية والمصلحة العامة، يدافع عنها قبالة القضاء وقبالة المؤسسات الأخرى، فلا يجوز أن يكون تحت سلطة القضاء هذا مفهوم خاطئ أعطوني نموذج واحد فيه الادعاء العام خاضع للقضاء، نعم ممكن ان يكون جزء من وزارة العدل في الدول التي لا زال القضاء جزء من وزارة العدل.

قضية المصالحة الوطنيّة أعتقد أنها جزء من عملية الإصلاح، آن الأوان أن نتحدث بجرأة وشجاعة إلى إعادة قضية المصالحة، لدينا قانون هيئة المسائلة والعدالة الذي تم تطبيقه بشكلٍ سيء وواضح وهي مؤسسة سيئة، بالمناسبة حتى ممارساتها سيئة لذلك

آن الأوان لطي هذه الصفحة، تكلم الأستاذ عن تجربة جنوب أفريقيا وأعتقد أنها ليست رائدة بالحقل السياسيّ وإنما رائدة في جانب المصالحة الوطنيّة، نموذج دائماً يشار إليه بلبنان بأنّه طوى صفحة الانتقام، وانتقل للتطلع إلى الأمام لبناء المجتمعات وإعادة تأهيلها مع ذلك أن يصدر قانون تجريم حزب البعث فكراً وتنظيماً، لابد من وجود قانون لتجريم حزب البعث ولا يسمح لهذا الحزب بالعودة مرة ثانية، ولم تنفع محاولاتنا الكثيرة اللقاء بالسيد العبادي حتى نطرح عليه هذا البرنامج، وأنا أجيب على سؤال مهم ما هو مصير القائمة الجديدة التي قدمها السيد رئيس الوزراء بصراحة تم توزيعها على اللجان، وبكلّ أمانة أقولها لكم أنا كعضو للجنة القانونية وجدنا معظم الأسماء لا تصلح، بأمانة أقولها لكم وليس قضية موقف شخصي لا من (تكنو قراط) ولا غيره، أولاً الذي رشح لوزارة العدل أعرفه عن قرب ولم أعطِ رأيي به لأنه قضية شخصية أنا لم أعطي رأيي به نهائياً، تركت الآخرين تحدثوا عن المرشح (س) وجاءوا بوثائق معينة لا أريد أقارنه بالموجود، هذا بحث آخر أيضاً لا يوجد نموذج في العالم يتم اختيار الوزير عن طريق لجنة، لم تحدث بكلّ دول العالم تجلس في لجنة حتى تختار وزير يصلح للوزارة الفلانية، لدينا طريقة جديدة باختيار الوزراء تختلف عن كل دول العالم، تأتي بوزير مع سيرته الذاتية بلجنة تقابله يجب أنْ يكون من (التكنوقراط) ومفهومه، يجب أنْ يكون أستاذا جامعياً مع كامل احترامي للأخوة الجامعيين مهما كانت ألقابهم ودرجاتهم العلمية، لا يعني أن يكون الشخص عالماً أستاذا، لذلك أخوتي نحن نجرب وعندنا رؤية وهل السيد رئيس الوزراء رؤية للإصلاح، أنا أقولها لكم بصراحة قرأت ملفاتي ولم أشرح ولم أصرح لوسيلة أعلام ولم أكتب لأني لا أريد أرهق الرجل وأضيف عبأ آخر على كاهله، لا تصلح هذه الأوراق العشرة أو الملفات لإصلاح الوضع في العراق، هي عبارة عن نموذج مكتوب بلغة أخرى مترجم. هذه ببساطة موجز لرؤية التحالف الوطنيّ للإصلاح وبه تفاصيل كثيرة وربما تنشر لاحقاً وأشكركم على حسن إصغائكم وشكرا جزيلاً.

الفصل الخامس

البرنامج الانتخابي
للائتلاف الوطنيّ العراقي ٢٠١٠
فرصة لبناء الدولة

- انتخابات مجالس المحافظات ٢٠٠٩
- انقسام الائتلاف الوطنيّ الموحد
- البرنامج الانتخابيّ للائتلاف الوطني
- البرنامج السياسيّ للائتلاف الوطني أنموذجا
- البرنامج الحكوميّ للتحالف الوطنيّ

البرنامج الانتخابيّ للائتلاف الوطنيّ

رؤية إصلاحيَّة

رغم أنَّ هذا الكتاب يركز في جوهره على الحراك الإصلاحيّ للائتلاف الوطنيّ خلال الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧، فإنَّ جذور التفكير الإصلاحيّ لم تولد فجأة في تلك المرحلة، بل تعود بوادرها الأولى إلى نهاية عام ٢٠٠٩، حين بادر الائتلاف الوطنيّ إلى صياغة برنامجٍ انتخابيٍّ متكامل، لم يكن مجرد ورقة انتخابية عابرة، بل محاولةً جادةً لتأسيس لبنةٍ أولى في مشروع بناء الدولة العراقيّة الحديثة.

لقد جاء هذا البرنامج ليعكس تحولاً نوعياً في وعي القوى السياسيّة داخل الائتلاف، إذ أدركت أنَّ الشرعية لا تُستمد فقط من صناديق الاقتراع أو الثقل الجماهيري، بل من قدرة القوى السياسيّة على تقديم رؤيةٍ مؤسسيةٍ عمليةٍ لبناء الدولة، وإصلاح مؤسساتها، وتلبية حاجات المجتمع. لقد حاول البرنامج أنْ يردم الفجوة بين الخطاب السياسيّ وواقع المواطن، وأنْ ينقل العمل الوطنيّ من ردّ الفعل إلى التخطيط، ومن إدارة الأزمات إلى صناعة المستقبل.

صحيح أنَّ المواطن لم يلمس قبل ذلك رؤية إصلاحيَّة واضحة تتبناها الحكومات أو مجلس النواب، ولم يشعر بوجود مشروع تنموي يُعِدّ لبناء دولة العدالة والرفاه، لكن مبادرة ٢٠٠٩ كانت بمثابة شرارة أمل حاولت أن تكسر هذا الجمود، وتؤسس لمسار جديد قوامه "البرامج لا الأشخاص"، و"المؤسسات لا الولاءات".

ورغم ما شاب الائتلاف من تنافس داخلي وافتقار أحياناً للبوصلة التنموية، فإنَّ مبادرة كتابة البرنامج الانتخابيّ مثلت محاولة للانتقال من منطق السلطة إلى منطق الدولة، ومن المغانم السياسيّة إلى منهج الإصلاح والتأسيس. وبغضّ النظر عن تعثر تنفيذ البرنامج أو إهماله لاحقاً، فإنَّ قيمته تكمن في كونه وثيقة تحذير مبكرة؛ إنذار سياسي وفكري بأنَّ الدولة لا تُبنى بالمزايدات، بل بالمؤسسات والخطط والالتزام بالوعود.

ولو أن ٢٠-٢٥٪ فقط مما تضمنه هذا البرنامج من مشاريع إصلاحيَّة قد طُبق، لما بلغ العراق ما هو عليه اليوم من تحديات. ومن هنا، فإنَّ هذا الفصل لا يوثق برنامجاً انتخابياً فقط، بل يستعيد لحظة وعي سياسي كان يمكن أنْ تتحول إلى مشروع دولة، لولا أن الزمن سبقها والفرص ضاعت.

انتخابات مجالس المحافظات ٢٠٠٩

اعتمد الدستور العراقيّ لعام ٢٠٠٥ نظام اللامركزية الإدارية في الحكم، ونصّت المادة (١٢٢) منه على منح مجالس المحافظات صلاحيات واسعة. وقد جرت انتخابات مجالس المحافظات استنادًا إلى قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم لسنة ٢٠٠٨، وقانون انتخابات مجالس المحافظات رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨. وشهد العراق انتخابات لهذه المجالس في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٩، ٢٠١٣، و٢٠٢٣.

منذ البداية، ساد عرفٌ سياسيٌّ بين الأطراف المختلفة، ولا سيّما الشيعية منها، يقضي بمنح الأحزاب والتيارات حرية خوض الانتخابات المحلية بشكلٍ منفرد من دون اللجوء إلى تحالفات انتخابية كبيرة. وكانت الكتل المتقاربة في برامجها تتجمع محليًا فقط، انطلاقًا من حقيقة أنّ الانتخابات المحلية تخضع لخصوصية كل محافظة، ولتفاوت النفوذ السياسيّ من محافظة إلى أخرى.

وبشكلٍ عام، اعتُبرت نتائج انتخابات مجالس المحافظات مؤشرًا كاشفًا لما ستؤول إليه الانتخابات النيابيَّة من موازين قوى وحجوم سياسية؛ لذلك خاضت معظم القوى السياسيّة هذه الانتخابات بشكلٍ منفرد، وتقاسمت التيارات الأساسيَّة – كتيار شهيد المحراب، وائتلاف حزب الدعوة الإسلامية، والتيار الصدريّ – القسم الأكبر من المقاعد، إلى جانب عدد من القوائم المستقلة.

شهدت انتخابات مجالس المحافظات الأولى في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ اكتساحاً واضحاً لتيار شهيد المحراب في محافظات الوسط والجنوب. غير أنَّ نتائج الانتخابات الثانية عام ٢٠٠٩ جاءت مغايرة؛ إذ تراجع التيار إلى المرتبة الثالثة في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب، فيما تقدّم ائتلاف دولة القانون، المشكّل من عدة أحزاب بزعامة السيد نوري المالكي، ليحصد نحو ٣٠٪ من مقاعد تلك المحافظات. هذا التغيّر في موازين القوى داخل المحافظات شكّل حافزًا لائتلاف دولة القانون للانسحاب من الائتلاف الوطنيّ وخوض الانتخابات البرلمانيَّة بقائمة منفردة.

وباختصار، فإنَّ تغيّر التوازنات السياسيّة داخل البيت الائتلافي خلال انتخابات ٢٠٠٩ كان العامل الأبرز وراء إعلان ائتلاف دولة القانون قراره خوض انتخابات مجلس النواب بشكلٍ مستقل. وقد أخفقت الجهود المبذولة من القوى الشيعية، رغم دعم بعض الأطراف الخارجية، في الحفاظ على خوض الانتخابات بقائمة واحدة كما حدث في الدورتين السابقتين. كما أنَّ وفاة رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقيّ والائتلاف

الوطنيّ آنذاك، السيد عبد العزيز الحكيم، في آب ٢٠٠٩، ساهمت في تفكك وحدة القرار السياسيّ داخل الائتلاف.

إضافةً إلى ذلك، عزّزت نتائج انتخابات مجالس المحافظات قناعة بعض القوى بضرورة خوض الانتخابات البرلمانيَّة منفردة، خاصة لدى الكتل التي تمتلك ماكينة انتخابية قوية قادرة على استقطاب الأصوات في حال غياب التحالفات الواسعة. وهكذا برز في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٠ قائمتان رئيسيتان: إحداهما قائمة الائتلاف الوطنيّ العراقيّ التي ضمّت معظم القوى السياسيّة الشيعية، باستثناء ائتلاف دولة القانون الذي خاض الانتخابات بمفرده.

البرنامج الانتخابيّ للائتلاف الوطنيّ

هنا برز التحدي أمام قائمة الائتلاف الوطنيّ في إثبات قدراتها وإقناع جمهورها ببرنامجها الانتخابيّ؛ فكان القرار بذلَ جهدٍ مميّز في الاستعداد لكتابته ليصبح إحدى الرافعات الأساسيَّة الكاشفة عن القدرات العراقيّة العلمية والعملية، والعمل على تثقيف المواطن ليكون التنافس البرامجي معياراً لمنح صوته. ويكشف، في الوقت ذاته، أنّ لدى الائتلاف رؤية واضحة في بناء الدولة على ضوء برامج علمية تستند إلى الواقع والتجربة والخبرة والحاجة المجتمعية. وقد تم اتخاذ قرارٍ بالإجماع في اجتماع قيادات الائتلاف الوطنيّ في أوائل شهر أيلول من عام ٢٠٠٩ بالتوجّه إلى كتابة برنامج انتخابي مفصّل، يتضمن معالجات ورؤية لبناء الدولة، ويشكّل محوراً أساسيًّاً في البرنامج الحكوميّ إذا آلت الأمور إلى الائتلاف الوطنيّ في تشكيل الحكومة القادمة.

كان المشروع الكبير الذي شغل بال الجميع في انتخابات الجمعية الوطنيّة هو التوجّه لإنجاز كتابة الدستور، وقد أُنجز في موعده وتم الاستفتاء عليه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وجاء تشكيل حكومة المالكي الأولى على ضوء نتائج انتخابات الدورة النيابيَّة الأولى في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بناءً على نفاذ دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥. ولم يمتلك الائتلاف الوطنيّ الموحّد، باعتباره الكتلة الأكبر حينها، برنامجًا انتخابيًا واضحًا.

وقد نوقشت اهتمامات تلك المرحلة في بحثٍ آخر؛ إذ كان على الائتلاف الوطنيّ التصدي للمشروع الآخر المكمّل للدستور، وهو مشروع المصالحة الوطنيّة كرافعة أساسيَّة تحت

سقف الدستور لمعالجة تراكمات الماضي. ولم يُبذَل جهدٌ وطني كافٍ لاستكمال المشروع بسبب تحدّيات الإرهاب وخشية بعض دول الجوار تجاه النظام السياسيّ الجديد.

لذلك جاء قرار قيادات الائتلاف الوطنيّ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ صائباً في توجيه الدفّة لوضع أسس بناء الدولة وتقوية مؤسساتها عبر كتابة برنامجٍ واضح يعبّر عن رؤية التيارات والأحزاب المنضوية تحت راية الائتلاف الوطنيّ. فاتخذ الائتلاف الوطنيّ حينه قراراً بتكليف الدكتور أحمد الجلبي والدكتور إبراهيم بحر العلوم بهذه المهمة الحيوية والحسّاسة. وقد ناقش الأخيرَان الخطوط العامة للبرنامج، وتمّ الاتفاق على النقاط التالية:

الأولى: مشاركة ممثلي الأحزاب والتيارات المنضوية في الائتلاف الوطنيّ في اجتماعات اللجان على أنَّ يتم اختيارهم قريبين من مواضيع اللجنة، بما يسهم في نقل الأفكار الواردة إلى جهاتهم العليا بشكلٍ متتالٍ.

الثانية: الاستعانة الجادّة بالخبراء العراقيين في اللجان الفرعية.

الثالثة: ليس بالضرورة إناطة رئاسة اللجنة الفرعية بممثلي الأحزاب والتيارات، بل يمكن الاستفادة من العنصر المستقل ذي الخبرة في موضوع اللجنة.

تشكيل لجان لكتابة البرنامج الانتخابيّ

اجتمعت اللجنة بتاريخ ٣ – ١٠ – ٢٠٠٩ في مقر المؤتمر الوطنيّ العراقيّ ببغداد وتم تشكيل اللجان الفرعية لكتابة البرنامج الانتخابيّ وتقسيم اللجان حسب محاور البرنامج وهي كالتالي:

أ- لجنة البرنامج السياسيّ.

١. الدستور – معالجة الثغرات الدّستوريّة.

١. وحدة العراق أرضا وشعبا.
٢. الفيدرالية.
٣. المصالحة الوطنيّة.
٤. كركوك والمادة (١٤٠).
٥. التداول السلمي للسلطة ودعم العملية الديمقراطيَّة.

٦. اعتماد التوافق ونبذ المحاصصة الطائفية والحزبيَّة، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

٢. السياسة الخارجية:

١. الجانب الاقليمي – دول الجوار الجغرافية.

٢. أوروبا وأمريكا وباقي دول العالم.

٣. تخليص العراق من الفصل السابع.

٤. إنهاء الوجود الاجنبي على ارض العراق.

ب- لجنة البرنامج الأمني.

١. تنمية قدرات الجيش العراقيّ وقوات الأمن الداخلي.

٢. تحديد المساحة والمسؤولية التي يضطلع بها الجيش العراقيّ في وزارة الدفاع.

٣. تحديد المساحة والمسؤولية التي تطلع بها وزارة الداخلية.

٤. تنمية الجهد الاستخباري للأجهزة الأمنية.

٥. السيطرة على اجهزة الاستخبار وقوى الأمن الداخلي.

٦. السيطرة والقيادة في القوات المسلحة – طريقة ممارسة صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة وتنظم بقانون.

٧. أساليب وطرق تسليح الجيش العراقيّ.

٨. مناقشة عدد المنتسبين.

ت- لجنة البرنامج الاقتصادي.

١. قطاع النفط والغاز والزراعة.

٢. قطاع الصناعة والبنوك والسياحة والآثار.

٣. قطاع التجارة.

٤. تطوير القطاع الخاص.

٥. حل مشكلة البطالة.

٦. تشريع القوانين الاقتصادية.

ث- لجنة البرنامج الاجتماعي.

١. الإسرة والمرأة والطفل.

٢. الأرامل والايتام.

٣. الشهداء والسجناء.

٤. العاطلين عن العمل.
٥. العاجزون.
٦. حقوق الانسان.

ج- لجنة البرنامج الخدمي.

أولا: -محاور لجنة الخدمات (١):

١. الإسكان.
٢. الكهرباء.
٣. المياه والبيئة.
٤. البطاقة التموينية.

ثانيا: -محاور لجنة الخدمات (٢):

٥. الصحة.
٦. التعليم.
٧. الإتصالات.
٨. لجنة إصلاح القضاء.
٩. استقلال الاجهزة القضائية.
١٠. آليات إصلاح القضاء العراقيّ.
١١. تنمية وتحديث الاجهزة القضائية.

ح- لجنة التربية والتعليم.

١. الجامعات الرسمية.
٢. الجامعات الأهلية.
٣. المعاهد والمدارس ورياض الاطفال.
٤. إصلاح وتطوير المناهج الدراسية.

خ- لجنة البرنامج الإعلامي.

١. حرية الاعلام.
٢. استقلالية شبكة الاعلام العراقيّ.
٣. تشريع قانون حماية الصحفيين.
٤. تعويض المتضررين في الجانب الاعلامي.
٥. الاعلامية والمرئية والمسموعة

د- لجنة ملف الفساد الاداري والمالي.

١. بناء الاجهزة الرقابية.
٢. جهاز الرقابة المالية.
٣. جهاز التفتيش.
٤. الخطة الاستراتيجية لاجتثاث الفساد الاداري والمالي.

ذ- لجنة الرياضة والشباب

١. . برنامج تطوير الرياضة.
٢. سن قوانين لحماية حقوق الرياضيين.
٣. سن قوانين لنظام الاعتراف الدولي.
٤. سن قوانين لحماية حقوق الاندية الرياضية.

إنجاز برؤية إصلاحيَّة

لقد تناوب على حضور الاجتماعات التي عُقدت في مقرّ الدكتور الجلبي والدكتور بحر العلوم، على مدار شهرين، نحو خمسين شخصية ممثِّلة لتيارات وتجمّعات ثمانية منضوية تحت مظلة الائتلاف الوطنيّ، إضافةً إلى ذلك تم ترشيح عدد مماثل من شخصيات مهنية مستقلة للانضمام إلى اللجان الفرعية. ومن أبرز الشخصيات التي شاركت في أعمال اللجان: رضا جواد تقي، أبو منتظر الحسيني، عادل الصيدلي، جنان العبيدي، ليلى الخفاجي وموسى الموسوي من المجلس الأعلى الإسلامي؛ وعبد الجبار الحجامي، علي الشمري، قصي السهيل ونصار الربيعي من التيار الصدريّ؛ وأحمد عبد الهادي الجلبي، والشيخ رحيم الدراجي، ومحمد الجيزاني، وانتفاض قنبر، وصادق الموسوي، وصادق الطيار، ومحمد حسن الموسوي من المؤتمر الوطنيّ العراقيّ؛ وإبراهيم بحر العلوم، ومنتصر الإمارة، وعلي الغريفي، وجبار العقابي، ونزار الهلالي، ومحمد صالح الجواد، وعلي السعدي من تجمع عراق المستقبل؛ ومنال الفنجان، وحسين جلوب الساعدي، وكوكب العطار، وعمار كهيه، ومؤيد العبيدي، وفاطمة سلومي من تيار الإصلاح؛ وجواد العطار وآخرون من منظمة العمل الإسلامي؛ وقيس العامري وآخرون من كتلة التضامن؛ وحسن الشمري وآخرون من حزب الفضيلة؛ ونوري بدران، وحسن هاشم، وحميد الهايس، ونصير العبادي، وسالم جاسور، وحميد الدهلكي، وجعفر وادي للورقة الأمنية. أمّا ملف القضاء فشارك به القاضي عبد الحسين شندل، وعادل الأسدي، وفراس الحسيني، وصباح الموسوي، ومحمد حسين نصر الله، وصادق العقيلي. وشاركت

شخصيات مستقلة في ملف الاعلام، منهم: غالب الشابندر، و فاطمة سلومي، وإبراهيم العبادي.

وقد استعانت اللجان الفرعية بالعديد من الخبراء في الاختصاصات المختلفة. كانت اللجنة تناقش المحاور مع ممثلي التيارات والخبراء، وبعد تنضيج الرؤية تُناط المهمة بأحد أعضاء اللجنة لصياغة المحور، ثم يوزع على أعضائها لمراجعته وتعديله وإقراره في الجلسات اللاحقة بعد التأكّد من اطّلاع الجهات السياسيّة على الورقة. وفي لجان التي اجتمعت في مقرنا بالجادريّة يمكن الإشارة إلى شخصيات محوريّة صاغت الأوراق استنادًا إلى الأفكار التي ناقشتها اللجنة فمثلًا: الورقة السياسيّة صاغها الأستاذ الدكتور عامر حسن فيّاض، وورقة النفط والغاز في الجانب الاقتصادي صاغها الدكتور بحر العلوم، وأُنيطت الورقة الأمنية بالأستاذ نوري البدران، أمّا الورقة الثقافية فتولّاها الدكتور جابر الجابري، والملف الإعلامي تولّى إدارته الأستاذ منتصر الإمارة بالتعاون مع آخرين، والملف الزراعي تناوب عليه الدكتور علي البهادلي، وهكذا باقي الملفات.

كانت النقاشات حرّة ومفتوحة، وهذا ما شهدته الورقة السياسيّة التي تُعدّ من أهمّ الملفات باعتبار أنّ موادّها مورد اجتهادات القوى السياسيّة. (ملحق رقم ٤: نموذج لمحضر اجتماعات اللجنة الفرعية المختصّة بكتابة الورقة السياسيّة)؛ حيث تبدّت وضوح الرؤية، والابتعاد عن النقاشات العدميّة، والسعي للبحث عن المشتركات الوطنيّة لتأطيرها. وقد استضافت اللجنة أساتذة أكاديميين في الفكر السياسيّ من جامعات مختلفة (جامعة النهرين وبغداد والمستنصرية) لإثراء النقاش مع ممثلي الأحزاب والكتل السياسيّة. ويمكن ملاحظة سياق الحوارات عبر مراجعة نماذج من محاضر اللجنة التي أعدّها السيد علي الغريفي مقرر اللجنة، وكان للأخير دورٌ في متابعة البرنامج في المقرّين والتواصل مع الجهات السياسيّة لاستكمالها وتنقيحها.

وشبيه لما كان يدور في اجتماعات جانب الرصافة، كانت اللجان الأخرى في جانب الكرخ مستمرة في اجتماعاتها لإكمال المهامّ الموكلة إليها من البرنامج، وكان للشيخ رحيم الدراجي دورٌ في متابعة اللجان وتهيئة الأوراق النهائية. وكانت هناك زيارات مشتركة بين الجانبين (الرصافة والكرخ)، فكان الدكتور الجلبي بين حينٍ وآخر تتم استضافته في أعمال لجنة الرصافة، خصوصاً في الملفات الحسّاسة. كانت المشاركة واسعة وفيها جديّةٌ وقناعة بأنَّ نتاجاً مهماً سيصدره الائتلاف يؤسّس لمرحلة جديدة لبناء الدولة.

تجربة تستحقّ الاهتمام

بعد مائة يومٍ من العمل المتواصل لكتابة البرنامج الانتخابيّ، ومشاركة مائة خبير، أُنجز المشروع، وكان – قياسا بالمرحلة – متفرّدًا في بابه بين باقي برامج الكتل السياسيّة التي خلت من الرؤية والمسارات. لقد تميّز برنامج الائتلاف الذي طُبع ووزّع بعشرات الآلاف. ويُستبعد أنْ يكون الجمهور الانتخابيّ قد اطّلع على فقراته بالتفصيل، أو أنّ مرشّحي الائتلاف الوطنيّ نجحوا في تسليط الضوء على برامجه المتميّزة. لكنه بقي نقطة إصلاحيَّة مضيئة تُحسب لمن أوكلت إليه الأمور في إبراز الرؤية والبرنامج في بناء الدولة. ولعلّ من المفيد الإشارة إلى أهمّ ما تعرّض له البرنامج الانتخابي. نستعرض هنا ملخصات مكثفة عن بعض البرامج، وتم اختيار عدة من البرامج منها البرنامج السياسيّ والنفطي وإصلاح المصارف والبنوك والمشروع الزراعي والمياه والبيئة. وقد آثرنا الحاق البرنامج الكامل في ملحق رقم ٣ من الكتاب.

البرنامج السياسيّ أنموذجا

١-الالتزام بالدستور

يرى الائتلاف الوطنيّ أن الدستور يمثل العقد الاجتماعي الأعلى، وضمانة بناء دولة المؤسسات والقانون، وحماية الحريات والديمقراطيَّة؛ لذلك يؤكد على الالتزام الكامل بتطبيقه، وحمايته من التعطيل أو التأويل خارج الأطر الدّستوريّة، مع إمكانية تعديله فقط بالآليات الدّستوريّة وبما ينسجم مع مصلحة الوطن والمواطن.

كما يثمّن دور المرجعيَّة الدّينيَّة العليا بوصفها مرجعية روحية ووطنية تسهم في تعزيز الوحدة الوطنيّة، ويدعو لاحترام توجيهاتها التي تدعم السلم الأهلي والحكم الصالح. ويركّز الائتلاف كذلك على دعم المسار الديمقراطيّ ومبدأ المشاركة الشعبية عبر حكومة أغلبية سياسية، بعيداً عن المحاصصة، مع ترسيخ التداول السلمي للسلطة، واحترام التعددية وحقوق المكوّنات.

ويمتد الالتزام بالدستور إلى ترسيخ المواطنة المتساوية، حماية الهوية الوطنيّة، استكمال السيادة، النظام الاتحادي، حل القضايا الخلافية ككركوك، ومنع عودة البعث والإرهاب. ومكافحة الفساد عبر تفعيل دور المؤسسات الرقابية، وتمكين المرأة العراقيّة

من ممارسة حقوقها الدّستوريّة وتعزيز مشاركة الشباب، فالدستور هنا ليس مجرد نص، بل مرجعية لبناء الدولة، والوحدة، والتعايش.

٢-إصلاح وتفعيل الاداء البرلمانيّ والحكوميّ

يسعى الائتلاف الوطنيّ إلى إصلاح الأداء البرلمانيّ عبر استعادة دور مجلس النواب بوصفه السلطة التشريعية العليا، من خلال تعزيز مبدأ التمثيل العادل بنظام القائمة المفتوحة والدوائر المتعددة، وتفعيل الرقابة على السلطة التنفيذية، وسن قانون المجلس الاتحادي، وقانون المحكمة الاتحاديَّة، إضافةً إلى دعم العمل البرلمانيّ بمراكز بحوث ومعهد للخدمة البرلمانيَّة.

أمَّا على مستوى الأداء الحكوميّ، فيؤكد البرنامج على تشكيل حكومة أغلبية سياسية تستند إلى الاستحقاق الانتخابيّ بعيداً عن المحاصصة، وجعلها حكومة خدمة وطنية تركز على الأمن، السلم الاجتماعي، والخدمات. كما يدعو إلى ترشيق عدد الوزارات، تأسيس العمل الإداري، الالتزام بالقوانين، ومنع هيمنة الأحزاب على الوزارات. ويرى الائتلاف أن التكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لا يتحقق إلا بإصلاح الأداء في كليهما، بما يعيد التوازن للدولة ومؤسساتها.

٣: السياسة الخارجية

يرتكز منهج الائتلاف الوطنيّ في السياسة الخارجية على مبدأ استعادة سيادة العراق الكاملة، وإعادة بناء علاقاته الدولية على أساس المصالح المتبادلة، والندية، وعدم الانحياز إلى المحاور المتصارعة. يؤكد البرنامج أن العراق يجب أنْ ينتقل من موقع المتلقي إلى موقع الفاعل إقليمياً ودوليًاً، مع اعتماد الدبلوماسية الفاعلة القائمة على الحوار، وتوظيف العمق الجغرافي، والتاريخي، والديني، والاقتصادي للدولة العراقيّة.

في العلاقات الإقليمية، يشدد البرنامج على بناء أفضل العلاقات مع دول الجوار كافة، وخاصة إيران، تركيا، سوريا، والسعودية، على أساس احترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الملفات الخلافية عبر الحوار، مثل المياه، الحدود، الأمن، والنفط. كما يدعو إلى تفعيل التعاون العربي والإسلامي، وبناء منظومات إقليمية مشتركة للأمن والتنمية.

أمَّا في العلاقات الدولية، فيركز على تطوير العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، روسيا، والصين بشكلٍ متوازن، بما يخدم المصالح الوطنيّة، ويعزز دعم العراق

سياسيًّا واقتصاديًّا. كما يدعو إلى أنهاء آثار الفصل السابع نهائيًا، واستكمال خروج العراق من القيود الدولية، وحفظ أمواله وأرصدته الخارجية.

ويركز البرنامج على الدبلوماسية الاقتصادية والنفطية والثقافية كأدوات قوة ناعمة، واستثمار موقع العراق في أوبك، وتعزيز دوره في ملف الطاقة العالمي، إلى جانب دعم الجاليات العراقيّة بالخارج، وتفعيل دور السفارات لخدمة المواطن والدولة. الهدف النهائي: جعل السياسة الخارجية رافعة لدعم السيادة، الأمن، والاقتصاد، وبناء صورة جديدة للدولة العراقيّة.

برنامج قطاع النفط والغاز

يعدّ قطاع النفط والغاز الركيزة الأساسيَّة للاقتصاد العراقيّ، حيث يمثل أكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلي و٩٠٪ من الإيرادات العامة؛ لذلك جعل الائتلاف الوطنيّ هذا القطاع محوراً استراتيجيًّاً لإعادة بناء الاقتصاد والدولة، واضعاً رؤية تقوم على النفط من أجل التنمية، لا الريع والاستهلاك.

١. الرؤية العامة للسياسة النفطية

يرى الائتلاف أنَّ النفط ملك لكل العراقيين، ويجب أنْ يُدار بسياسة وطنية موحدة تضمن السيادة على الموارد، وتمنع استحواذ أي جهة سياسية أو إقليم على القرار النفطي. كما يؤكد على تطوير القطاع بصورة مهنية، وإعادة العراق إلى دوره الفاعل داخل منظمة أوبك وسوق الطاقة العالمي.

٢. زيادة الإنتاج والتصدير

تستهدف الخطة رفع الإنتاج إلى مستويات تتراوح بين ٤ إلى ٥.٣ مليون برميل يوميًا، وزيادة الصادرات بما يعظم الإيرادات النفطية إلى أكثر من ١٠ مليارات دولار سنويًا. كما تشمل الخطة معالجة مشاكل المصافي الحالية ورفع طاقتها من ٤٥٠ إلى ٦٠٠ ألف برميل يوميًا في أقل من عامين، وإنشاء مصافٍ جديدة في الناصرية وكربلاء وميسان وكركوك، بهدف الوصول إلى طاقات تكريرية تتجاوز ١.٥ مليون برميل يوميًا بحلول ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣. استثمار الغاز الطبيعي

يشكل الغاز ثروة مهدورة، إذ يُحرق جزءٌ كبيرٌ منه؛ لذا يدعو البرنامج إلى:

- **إيقاف حرق الغاز فوراً واستثماره اقتصادياً.**
- **تطوير الحقول الغازية في غرب العراق وشمال شرق البلاد.**
- **تأهيل مجمعات الغاز لإنتاج ٤٠٠٠ طن يومياً من الغاز السائل ورفع إنتاج الغاز الجاف لتجهيز الكهرباء والصناعة.**

٤. البنية التحتية النفطية

يشمل ذلك: تحديث منظومات التصدير، الخزن، الأنابيب، والموانئ النفطية. وتطوير منظومات القياس والعدادات لمنع ضياع الإيرادات. وإنشاء شبكة وطنية للغاز الطبيعي لتغذية محطات الكهرباء والمصانع.

٥. جولات التراخيص والاستثمار

يدعم الائتلاف الاستثمار الأجنبي ضمن عقود تحفظ السيادة الوطنيّة وتحقق مصلحة العراق، شرط نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الوطنيّة. كما يدعو لمشاركة القطاع الخاص العراقيّ في الخدمات النفطية: الحفر، النقل، إنشاء المصافي، وتخزين الوقود.

٦. العلاقة مع الإقليم والمحافظات المنتجة

يشدد البرنامج على أنَّ الثروة النفطية يجب أنْ تدار مركزياً وفق الدستور، مع ضمان حقوق الأقاليم والمحافظات المنتجة، وإيجاد صيغة عادلة لتوزيع العائدات، ومنع أي إجراءات أحادية تعيق السياسة الوطنيّة للطاقة.

٧. التشريعات والإدارة

يدعو البرنامج إلى إقرار قانون النفط والغاز الاتحادي، إعادة هيكلة وزارة النفط، وإحياء شركة النفط الوطنيّة وتأسيس أكاديمية وطنية للنفط، وإصلاح شركات القطاع العام لتكون شركات رابحة وفعّالة. كما يؤكد على مكافحة الفساد المالي في العقود النفطية.

الخلاصة: النفط والغاز في رؤية الائتلاف ليسا مجرد مورد مالي، بل أداة لبناء الدولة، وتحقيق التنمية، واستعادة السيادة عبر تنمية الإنتاج، استثمار الغاز، تحديث البنى التحتية، إصلاح التشريعات، وتفعيل الشراكة الوطنيّة في إدارة الثروة.

مشروع الإسكان

يعدّ قطاع الإسكان أحد المحاور الأساسيَّة في البرنامج الخدمي للائتلاف الوطنيّ العراقيّ، نظرًا لتفاقم أزمة السكن التي تجاوزت آنذاك مليوني وحدة سكنية بسبب الحروب، الهجرة من الريف إلى المدن، التدمير، وضعف الاستثمار الحكوميّ. ويعتمد المشروع على رؤية شاملة لمعالجة العجز السكني، وتوفير سكن ملائم للمواطن، وتحويل قطاع الإسكان إلى رافعة اقتصادية واجتماعية.

يرتكز المشروع على ثلاثة محاور رئيسية:

١. التوسّع في بناء المجمعات السكنية الحديثة

- إطلاق خطة وطنية لبناء مدن سكنية متكاملة في عموم العراق، خاصة في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية.
- تخصيص أراضٍ مملوكة للدولة وتوفير البنى التحتية قبل عرضها للاستثمار أو التوزيع.
- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع الإسكان من خلال قوانين ميسّرة، وإعفاءات ضريبية، وتسهيلات مالية.

٢. دعم المواطن للحصول على السكن

- إنشاء صندوق وطني للإسكان يقدّم قروضاً ميسّرة طويلة الأمد دون فوائد، خاصة لذوي الدخل المحدود والشباب.
- توزيع قطع أراضٍ سكنية مخدومة للعوائل الفقيرة وذوي الشهداء والسجناء السياسيّين.
- تقنين أسعار مواد البناء ودعم الصناعات الإنشائية الوطنيّة لتقليل الكلفة.

٣. إصلاح الإطار الإداري والتخطيطي

- تحديث قوانين التخطيط العمراني وتنظيم المدن.
- تفعيل دور البلديات ودوائر التخطيط في المحافظات لضمان الرقابة على تنفيذ المشاريع.

- مكافحة الفساد في ملف توزيع الأراضي والعقود الإنشائية، واعتماد مبدأ الشفافية والمنافسة العادلة في الإحالات.

الخلاصة: يرى البرنامج أن الإسكان ليس مشروع بناء فقط، بل مشروع تنمية اقتصادية واجتماعية يوفر فرص عمل، ينعش سوق المواد الإنشائية، ويعيد الثقة بين المواطن والدولة من خلال تقديم خدمة ملموسة تمس حياة الناس اليومية. ومن خلال هذه السياسات، يسعى الائتلاف الوطنيّ إلى تحويل أزمة السكن إلى فرصة لبناء مدن حديثة تعكس هوية العراق وتطلعات شعبه.

إصلاح الجهاز المصرفي

يرى الائتلاف الوطنيّ أن إصلاح الجهاز المصرفي يمثل خطوة مركزية لتنشيط الاقتصاد الوطنيّ وإنهاء الاقتصاد الريعي. يركز البرنامج على تحديث المصارف الحكوميَّة والأهلية، وتحويلها من دورها التقليدي (خزن الأموال ودفع الرواتب) إلى مؤسسات تمويلية تنموية تدعم الاستثمار، الصناعة، والإسكان.

يتضمن الإصلاح:

- إعادة هيكلة المصارف الحكوميَّة (الرافدين، الرشيد، التجارة)، وتحديث أنظمتها المالية والمحاسبية لتتماشى مع المعايير المصرفية الدولية.
- تفعيل الرقابة المصرفية ومنع الفساد وعمليات غسل الأموال.
- توسيع الخدمات المصرفية الإلكترونية، ومنح البطاقات الذكية، وإنشاء نظام الدفع الإلكتروني، لتقليل النقد المتداول وكبح الفساد الإداري.
- تشجيع المصارف الأهلية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسهيل منح القروض بشروط ميسرة.
- إنشاء بنك للإعمار والتنمية لتمويل المشاريع الاستراتيجية والبنى التحتية.

الخلاصة: يهدف البرنامج إلى بناء قطاع مصرفي قوي، شفاف، جاذب للاستثمار، داعم للقطاع الخاص والتنمية الاقتصادية الشاملة، وليس مجرد جهاز إداري تابع للدولة.

مشروع المياه والبيئة

يركز برنامج الائتلاف الوطنيّ على أنَّ أزمة المياه والبيئة في العراق لم تعد قضية خدمية فقط، بل تحولت إلى تحدٍ وطني يمس الأمن القومي، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؛ لذلك طرح الائتلاف رؤية متكاملة لمعالجة شح المياه، تدهور الأراضي الزراعية، والتلوث البيئي.

أولاً – ملف المياه:

- **التفاوض العادل مع دول المنبع (تركيا، إيران، سوريا) لضمان حصص العراق المائية وفق مبادئ القانون الدولي.**
- **إنشاء مجلس وطني للمياه يتولى التخطيط والإدارة الاستراتيجية للموارد المائية.**
- **تحديث شبكات الري، واعتماد تقنيات الري الحديث (القطرات، الرش) للحد من هدر المياه.**
- **إنشاء سدود وخزانات جديدة، واستصلاح الأهوار ودعم عودة سكانها الأصليين.**
- **معالجة ملوحة شط العرب، وتنظيم استخدام المياه الجوفية.**

ثانياً – ملف البيئة:

- **إصدار وتفعيل التشريعات البيئية، ودعم وزارة البيئة بهيئات رقابية وصلاحيات تنفيذية.**
- **مكافحة التصحر، وزراعة الأحزمة الخضراء حول المدن.**
- **معالجة تلوث الهواء والمياه الناتج عن حرق الغاز، النفايات، والمخلفات الصناعية.**
- **دعم مشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة، وتشجيع ثقافة الحفاظ على البيئة في المدارس والإعلام.**

الخلاصة: بناء سياسة مائية وبيئية مستدامة تحافظ على حق الأجيال المقبلة، وتربط بين استقرار الدولة وتنمية مواردها الطبيعية، وتجعل العراق نموذجًا لإدارة الموارد في بيئة شحيحة ومعقّدة.

المشروع الزراعي مع التركيز على

مبادرة زراعة مليون نخلة

يضع البرنامج الزراعي للائتلاف الوطنيّ الزراعة في قلب الأمن الاقتصادي والغذائي للعراق، ويرى أن استعادة عافيتها تتطلب مشروعاً متكاملاً يعالج شحّ المياه، ضعف الإنتاج، هجرة الريف، وتراجع الثروة النباتية، وعلى رأسها النخيل. لذلك يتبنّى البرنامج مشروعاً استراتيجياً لزراعة مليون نخلة في مختلف المحافظات، بوصفه خطوة عملية لإحياء هوية العراق الزراعية ومكانته التاريخية كأرض للنخيل والتمور.

أولاً – مشروع مليون نخلة:

- تخصيص أراضٍ في المحافظات الجنوبية والفرات الأوسط والمناطق الصحراوية القابلة للاستصلاح.
- إشراك وزارة الزراعة، البلديات، الجامعات، والقطاع الخاص في إنتاج الشتلات، تجهيز شبكات الري، وتوفير الدعم الفني للفلاحين.
- إنشاء أحزمة نخيلية حول المدن لمكافحة التصحر، خفض الغبار، وتنظيم المناخ المحلي.
- دعم الصناعات المرتبطة بالتمور: تعبئة، تجفيف، تصنيع دبس وخلّ التمر، وتصديرها بقيمة مضافة للأسواق العالمية.
- ربط المشروع بفرص عمل للشباب والخريجين الزراعيين، وتحويله من رمز تراثيٍّ إلى مشروع اقتصادي منتج.

ثانياً – دعم الزراعة كمشروع وطني:

- إدخال تقنيات الري الحديثة (التنقيط، الرش المحوري) وتبطين الجداول لمنع هدر المياه.
- تقديم القروض الميسّرة والبذور والأسمدة بأسعارٍ مدعومة.
- شراء المحاصيل الاستراتيجية من الفلاحين بأسعار مجزية، وخاصة الحنطة، الشعير، والرز العنبر.

- **حماية المنتج المحلي عبر ضبط الاستيراد العشوائي، ومنع إغراق السوق بالمنتجات الأجنبية.**

ثالثاً – تنمية الريف والصناعات التحويلية:

- **تطوير مشاريع تصنيع التمور، الألبان، الأعلاف، وتعليب الخضروات.**
- **إعادة تأهيل البنى التحتية في الريف: الكهرباء، الطرق الريفية، وشبكات الري والبزل.**
- **دعم الجمعيات الفلاحية وتدريب الفلاحين على التقنيات الحديثة والتسويق الزراعي.**

الخلاصة: المشروع الزراعي، وخاصة مبادرة مليون نخلة، ليس مجرد العودة إلى الماضي الزراعي للعراق، بل هو مشروع تنمية اقتصادي وبيئي يحمي الأرض من التصحر، يعزز الأمن الغذائي، ويوفر دخلاً وفرص عمل، ويعيد للريف دوره الحيوي في بناء الدولة. للاطلاع على البرنامج الانتخابيّ الكامل، ينظر الملحق رقم ٣)

بناء إطار مؤسسي للتفاوض وإدارة الحكم

بعد إعلان نتائج الانتخابات البرلمانيَّة الأولية مباشرة، بادرت لجنة إعداد للبرنامج الانتخابيّ في الائتلاف إلى تحمل مسؤولية إعداد البرنامج الحكوميّ[٨٠] للحكومة القادمة رغم أنَّ النتائج الأولية أشارت إلى تصدر دولة القانون في عدد المقاعد. وقد رأت اللجنة- بوعي سياسي- أنَّ من المنطقي أن يتشكل لاحقاً تحالف بين الائتلاف الوطنيّ ودولة القانون، الأمر الذي تطلب من القيادات الواعية الاستعداد المبكر لتوفير المتطلبات اللازمة ومنها البرنامج الحكوميّ.

عقدت اللجنة سلسلة اجتماعات لوضع مسودة البرنامج الحكوميّ، استناداً إلى وثيقة البرنامج الانتخابيّ الذي اعتمدتها قوى الائتلاف الوطنيّ في حملتها، على أنَّ يكون المسار موجهاً نحو مؤسسة العمل السياسيّ والاداري، وتم الاتفاق على تهيئة ملف يضم عدة وثائق، من بينها وثيقة الثوابت الوطنيّة التي ينبغي تبنيها في مفاوضات تشكيل الحكومة. وقد استندت الوثيقة إلى ستة محاور أساسيَّة: محور الالتزام بالدستور ومحور

---

[٨٠] شارك في لجنة إعداد البرنامج الحكوميّ، إبراهيم بحر العلوم، منال الفنجان، القاضي وائل عبد اللطيف، عبد الجبار الحجامي، سعيد الجياشي، محمد الجيزاني و قيس العامري.والشريف علي بن الحسين وكريم اليعقوبي وجابر الجابري ونوري بدران ونجيب الصالحي

الإقرار بمراجعة ومغادرة الأخطاء والتقصير والضعف في أداء حكومات ما بعد عام ٢٠٠٣ وثالثاً تشكيل حكومة شراكة وطنية قادرة على مواجهة التحديات ورابعا موضوعة السيادة والاستقلال وخامسا النظام الاتحادي والمناطق المتنازع وتختتم الوثيقة بالموقف المبدئي من حزب البعث المحظور. وتكون الوثيقة مرجعاً تفاوضياً للجان الائتلاف، وركيزةً فكريةً لقياس مدى التزام الأطراف بالثوابت الوطنيّة.

معالجة إشكالات القيادة والاختيار

تحسبت اللجنة مبكراً لإشكاليَّة التوافق على مرشح منصب رئيس الوزراء، فبادرت إلى تكثيف المشاورات لإعداد معايير واضحة لاختيار المرشح، مستفيدةً من دروس التجارب الماضية، وتم إعداد تقييم استمارة متكاملة تحدد الشروط السياسيّة والمهنية والشخصية الواجب توفرها في المرشح، لضمان أن يكون الاختيار على أسس موضوعية. كما ناقشت اللجنة ضرورة وضع معايير لاختيار الوزراء الأمنيين ورؤساء الأجهزة الأمنية والاستخباراتية فأعدت ورقة مهنية تضمنت المواصفات المطلوبة، بالتشاور مع شخصيات متخصصة وذات خبرة في إدارة الدولة والأمن الوطنيّ.

التخطيط المؤسسي للحكومة المقبلة

وفي محاولة لتلافي الثغرات الإدارية التي رافقت الحكومات السابقة وبالأخص في ظلِّ غياب نظامٍ داخليٍّ واضح لمجلس الوزراء، بادرت اللجنة إلى إعداد مسودة نظام داخلي لمجلس الوزراء[٨١]، وخضعت المسودة لنقاشات مستفيضة داخل اللجنة، وادخلت عليها تعديلات متعددة استناداً إلى ملاحظات ممثلي الكتل السياسيّة الذين تم تزويدهم بالنسخة لمراجعتها.

إنّ إعداد هذه الوثائق بشكلٍ استباقي مثل خطوة متقدمة على طريق تأسيس العمل السياسيّ والإداري داخل الائتلاف الوطنيّ، وتعبيراً عن وعي عميق بأهمية الاستفادة من التجارب السابقة، وتقليص مساحة الارتجال في صنع القرار وتعزيز بناء الدور المؤسساتي. وقد تم جرى توزيع ملف متكامل يضم الوثائق الأربع على قيادات الائتلاف لتأسيس اعراف مؤسساتية للحكم (للاطلاع على الوثائق الأربع وبنودها، تم وضعها في الملحق رقم ٥).

[٨١] أعد مسودة النظام الداخلي لمجلس الوزراء الدكتور وائل عبد اللطيف

قيمة التجربة ودروسها

تكشف هذه التجربة عن نضوج سياسيٍّ مبكر لدى بعض القيادات التي أدركت أن بناء الدولة لا يتم الا بوجود برنامج حكومي مؤسسي، يستند إلى رؤية وطنية جامعة.، ويضمن الاستمرارية والتراكم في عمل السلطة التنفيذية. كما تظهر التجربة أنَّ محاولات تأسيس القرار السياسيّ في تلك المرحلة كانت ممكنة ومبكرة غير أنَّ الصراعات السياسيّة اللاحقة أعاقت اكتمالها.

لقد مثلت الجهود - رغم محدوديتها- مرحلة تأسيس مهمة كان يمكن أنْ تسهم في ترسيخ تقاليد الحكم الرشيد لو أنها تحولت إلى التزام سياسي دائم. وهي تجربة تستحق الدراسة بوصفها محاولة لتأسيس بنيةٍ مؤسسيةٍ للحكم في عراق ما بعد ٢٠٠٣ يمكن البناء عليها في أي مشروع إصلاحي مستقبلي.

بداية المؤسسة وفرص الضياع

البرنامج الحكوميّ للتحالف الوطنيّ أنموذجا

بعد الانتخابات البرلمانيَّة التي جرت في آذار ٢٠١٠، التئم الائتلاف الوطنيّ وائتلاف دولة القانون تحت مظلة سميت بـ(التحالف الوطنيّ) في أيار/مايس ٢٠١٠، بعد ما بلغ مجموع مقاعدهما الانتخابيّة ١٥٩ مقعدا: منها ٨٩ لدولة القانون و٧٠ للائتلاف الوطنيّ. وفي خضم هذا المشهد السياسيّ المعقد، بادرت لجنة إعداد البرنامج الانتخابيّ في الائتلاف في نيسان ٢٠١٠ إلى استكمال الخطوات الأساسيَّة واستثمار الفرصة للمضي في خطوات مؤسساتية لتشكيل الحكومة.

دعت اللجنة ائتلاف دولة القانون إلى اجتماع عاجل لوضع برنامج حكومي مشترك للتحالف الوطنيّ اعتمادا على ما تم انجازه مسبقا من قبل لجنة الائتلاف. وتم تعديل اسم اللجنة ليصبح (لجنة إعداد البرنامج الحكوميّ للتحالف الوطنيّ). عقدت اللجنة عدة اجتماعات كان أولها في منزل الدكتور طارق النجم، واستمرت اللقاءات للوصول إلى رؤية مشتركة انطلاقا من الورقة التي أعدها الائتلاف الوطنيّ، مع تنقيح الملاحظات وتضمينها في برنامج الحكومة القادمة. وفي حزيران ٢٠١٠، تم تسليم النسخة الموحدة إلى دولة القانون عبر الدكتور صفاء الصافي ممثلهم في الاجتماعات المشتركة (ينظر الملحق رقم ٦).

ورغم التعقيدات التي واجهت النظام السياسيّ داخليا وخارجيا في صيف عام ٢٠١٠ وخصوصاً ما يتعلق بتحديد (الكتلة الأكبر) والصراع بين القائمة العراقيّة وائتلاف دولة القانون حول تفسير المادة الدّستوريّة الخاصة بالكتلة الأكبر، فإنَّ نخبة من قيادات الائتلاف الوطنيّ أظهرت اصراراً على مؤسسة التحالف الوطنيّ، ووضع الحكومة القادمة أمام برنامج تنموي واقعي بأهداف واضحة، مستمدة من الواقع المجتمع ومبادئ الدستور. كانت تلك الخطوات محاولة واعية لإعلاء المصلحة الوطنيّة فوق المصالح الفئوية والحزبيَّة، ولإرساء أسس بناء الدولة على قاعدة المشاركة والمراجعة والمساءلة. غير أنَّ السؤال الجوهري الذي ظل مطروحاً: هل نجحت تلك المحاولات في وضع حجر الأساس الأول لمنظومة حكم مؤسساتية قادرة على استشراف المستقبل ومواجهة تحديات الحاضر؟

أسباب التعثر والاخفاق

رغم أهمية الجهد المؤسسي الذي بذل، فإنَّ التجربة واجهت عقبات بنيوية عميقة، أبرزها: تغليب المصالح الفئوية والحزبيَّة على المصلحة الوطنيّة العليا واغفال واهمال القوى السياسيّة والحكومة اللاحقة للالتزام بالبرنامج الحكوميّ المتفق عليه، كما تراجعت روح العمل الجماعي أمام صراع النفوذ. وغابت بوصلة الحكم الرشيد لتحل محلها إدارة فردية واجتهادات شخصية، ما أدى لاحقاً إلى تصدع البنية الأمنية والإدارية وظهور أزمات كبرى كأحداث حزيران ٢٠١٤.

فمشروع الإصلاح، بطبيعته، مركبة شاقة المسير، يمتطيها المصلحون لعبور مراحل بناء الدولة وتحقيق العدالة والرفاهية وحفظ حقوق الأجيال، وهي بحاجة دائمة إلى (صيانة مؤسساتية) تضمن استمرار حركتها وتوازنها. لكن حين تترك قياداتها لاجتهادات شخصية أو تختزل في مصالح ضيقة، تسلك الطريق الوعر (الترابي) بدلاً من المسار المعبد، وتضيع معها فرص الإصلاح والتقدم.

الخلاصة: يمكن القول إن تجربة ٢٠١٠ مثّلت محاولة ناضجة لمؤسسة العمل السياسيّ، سعت لتحويل السياسة من شعارات إلى برامج، ومن تحالفات إلى مؤسسات قادرة على إدارة الحكم. لكنها اصطدمت بثقافة السلطة، وضعف الإرادة السياسيّة، وغياب الالتزام الجماعي بين مكونات التحالف. ورغم أنَّ الخطوات التي أنجزت كانت مجزأة ومحدودة، فإنَّها تظل فرصة تستحق الدراسة والتحليل، لأنها تقدم نموذجاً

أولياً لبناء دولة المؤسسات في عراقنا الحبيب لو كُتب لها الاستمرار لترسخت وانتجت بيئة سياسية أكثر استقرارا.

الخاتمة

يمكن القول إنَّ تجربة التحالف الوطنيّ العراقيّ بين عام ٢٠٠٩-٢٠١٩ تمثل المرآةَ الأكثر وضوحاً لتحولات النظام السياسيّ في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣، فقد نشأ الائتلاف الوطنيّ وما بعده التحالف الوطنيّ على أساس أنْ يكون إطاراً للتفاهم الوطنيّ وضمانةً لوحدة القرار السياسيّ، غير أنَّ ذلك لم يتحقق مع مرور الزمن. ومع ذلك، فإنَّ هذا العقد لم يخلُ من محاولاتٍ للإصلاح والتأسيس، بل شهد – من داخل التحالف نفسه – حراكاً إصلاحياً وطنياً ناضجاً، حمل سمات المعارضة السياسيّة السلمية التي آمنت بالتغيير الهادئ والمنهجي من داخل المنظومة، وفق ما يمكن تسميته بـ «النسغ الصاعد»؛ أي الإصلاح الذي ينمو من الجذور الصالحة داخل البنية السياسيّة نفسها لا من خارجها.

لقد جاءت هذه المحاولات الإصلاحيَّة من رحم التحالف الوطنيّ وعلى فتراتٍ مختلفة، تعبيراً عن قناعةٍ بأنَّ الإصلاح الحقيقي يولد من إحياء مؤسساتها وترتيب البيت من الداخل؛ فبرزت مبادرات ونقاشات ووثائق إصلاحيَّة داخل نخبٍ في الإطار التحالفي البرلمانيّ، حاولت وضع أولوياتٍ ضروريةٍ لمؤسسة التحالف وإرساء ثقافة المساءلة والمواطنة. وقد اتسم هذا الحراك بروحٍ نقديةٍ بنّاءة، تعكس إيمانا بأنَّ المعارضة ليست خصومةً، بل وظيفة وطنية لتقويم المسار السياسيّ.

ومع أنّ هذا الحراك الإصلاحيّ ظلَّ محدود الأثر أمام توازنات القوة في داخل التحالف، إلَّا أنَّه أسّس لمرحلة وعي جديدة داخل النظام السياسيّ، أكَّدت أن المعارضة من الداخل ممكنة، وأنّ الإصلاح يحتاج إلى شجاعة في النقد، واستقامة في الموقف، واستمرارية في الفعل. وقد عبّرت التجربة الإصلاحيَّة داخل التحالف الوطنيّ عن هذه القناعة بوضوح، حين حاولت الدعوة إلى ترجمة نداءات المرجعيَّة الدّينيَّة العليا إلى مشاريع إصلاحيَّة واقعية، غير أنَّ استجابة الدولة بقيت بطيئة ومترددة، فاختنقت الإرادة الإصلاحيَّة تحت ضغط الصراعات الحزبيَّة والفئوية.

لقد أظهر هذا الكتاب عبر فصوله الخمسة أن التحالف الوطنيّ، رغم تناقضاته، ظلت نخبه حاضنة لفكرة الإصلاح المؤسسي، وأنّ محاولات المؤسسة التي نشأت في داخله كانت خطوة متقدمة في التفكير السياسيّ العراقيّ، حتى وإنْ تعثرت في التطبيق. فمن خلال هذا الحراك ظهرت ملامح معارضةٍ إصلاحيَّةٍ سلميةٍ ذات رؤيةٍ وطنيةٍ، سعت إلى ترسيخ بناء الدولة، وإلى تعديل مسارها، مؤمنةً بأنَّ الطريق إلى التغيير يمر عبر التركيز على العمل المؤسساتي.

ومع تصاعد الاحتجاجات الشعبية في تشرين ٢٠١٩ واستقالة الحكومة، برزت رؤيتنا للترشيح في أواخر عام ٢٠١٩ بوصفها امتداداً لذلك المسار الإصلاحيّ الداخلي، لا خروجاً عليه. فقد جاءت الفكرة استجابةً لرؤيةٍ وطنيةٍ، كان فيها المجتمع يبحث عن قيادةٍ قادرةٍ على استعادة الثقة بين الدولة والناس، وكنا نرى أنَّ الإصلاح ممكن إذا ما توفرت له إرادة سياسية ودعمٌ شعبي ومرجعي. كانت تلك التجربة محاولة لترجمة مسارٍ إصلاحي إلى مشروعٍ عملي لإدارة الدولة على أسسٍ جديدة: دولةٍ تحكمها الكفاءة، لا المحاصصة، ويضبط إيقاعاتها الدستور، لا الولاءات الفئوية والحزبيَّة.

إنّ هذا الكتاب، بفصوله وتحليلاته، يقدّم قراءةً نقديةً لتجربة الإصلاح العراقيّ من الداخل؛ تجربة حاولت أنْ تجعل من العمل السياسيّ طريقاً للتغيير السلمي. ونؤمن أنَّ ما زرعته تلك المحاولات من وعيٍ سياسيٍّ ومؤسسيٍّ لا زال يشكّل نواة تفكيرٍ جديدٍ في معنى الدولة والإصلاح في العراق.

الدروس والعبر

١- إنَّ الإصلاح من الداخل ممكنٌ وضروريٌّ متى ما توفرت الإرادة السياسيّة، وإنَّ المعارضة السلمية الواعية هي صمام الأمان لاستمرار النظام وبناء الدولة.

٢-إنَّ المؤسسة هي التحدي الأكبر أمام أي تجربةٍ سياسيةٍ، إذ لا إصلاح حقيقياً دون بناء مؤسساتٍ قويةٍ تفصل بين السلطة الدولة.

٣-إنَّ المرجعيَّة الدّينيَّة لعبت الدور الحاسم في ترشيد الوعي الوطنيّ، لكن غياب الإرادة لدى الطبقة السياسيّة القادرة على التنفيذ جعل صوتها مبحوحاً.

٤- حين يُخنق الإصلاح المؤسسي من الداخل، ينطلق الحراك الشعبي لاستكماله، العلاقة بين الاثنين يجب أنْ تكون تكاملية لا تصادمية.

٥-إنَّ التحالف الوطنيّ - رغم إخفاقه في المؤسسة- فإنَّ نخباً من نوابه نجحوا في وضع أسّسٍ في العمل الإصلاحيّ السلمي تستحق التوثيق والدراسة؛ لأنَّها عبّرت عن وعيٍ وطنيٍّ متدرج، لا عن صراعٍ سلطويٍّ عابر.

نحو استكمال المسيرة

إنَّ هذا الكتاب يغلق فصلًا ويفتح آخر. فهو يغطي بعض الأحداث من ٢٠٠٩ إلى ٢٠٢٠، لكنه يدعو إلى العودة إلى ما قبل ٢٠٠٩ لفهم جذور الفكرة التي أنجبت التحالف الوطنيّ، أي مرحلة الائتلاف الوطنيّ الموحّد التي شهدت أولى محاولات التفاهم السياسيّ بين المرجعيَّة والقوى الصاعدة بعد ٢٠٠٣.

كما يدعو إلى متابعة ما بعد ٢٠٢٠، حيث دخل العراق مرحلةً جديدةً من التحديات: صعود الجيل الاحتجاجي، تصاعد المطالب بالتغيير الدّستوريّ، وتبدّل دور المرجعيَّة في مراقبة الأداء السياسيّ. إنَّها مرحلة لم تكتمل بعد، لكنها تُنذر بتحولاتٍ عميقةٍ في شكل الدولة وطبيعة قيادتها.

إنّ هذا العمل المتواضع، إذ يوثّق بشكلٍ محدودٍ عقداً من التجربة، فإنَّه يضع دعوةً مفتوحة لمراجعتها ومواصلة الكتابة في الفصول السابقة واللاحقة من مسيرة العراق؛ لأنَّ مسيرة الإصلاح لا تختصر بعقدٍ من الزمن، ولا يُقاس بمدى نجاحه أو تعثره، بل بقدر ما تركه من وعيٍ وإيمان بأنَّ الدولة العادلة حلمٌ قابل للتحقق حين تتحد الإرادة الوطنيّة في بناء الدولة.

وهكذا، تُختتم هذه الصفحات لا بإعلان نهاية المسيرة، بل بإيمان متجددٍ بأنَّ النسغ الصاعد للإصلاح لم ينقطع، وأنَّ العراق، بكلّ أجياله وطاقاته، لا زال قادرًا على النهوض متى ما استعاد قدراته، واستأنف رحلته نحو الدولة التي تليق بتاريخه وشعبه ومستقبله.

الملاحق

ملحق رقم ١

مقتطفات من خطب الجمعة

٢٠١٥-٢٠١٦

تاريخ خطبة الجمعة	المطالبات	توجيهات	تحذيرات	المؤسسات المخاطبة
احتجاجات صيف ٢٠١٥ سوء الخدمات				
١٧ تموز ٢٠١٥	تحجيم الفساد المالي والإداري	لا تنمية ولا استقرار ما لم تتم مكافحة الفساد	وعدم الاكتفاء بخطوات شكلية	الحكومة- مجلس النواب- النزاهة
٣١ تموز ٢٠١٥	تحسين الخدمات العامة ولاسيما الطاقة الكهربائية	رعاية شؤون المواطنين فهم لا يبخلون بالتضحية من اجل الوطن	عدم الاستهانة بمعاناة المواطن وعدم التعامل بخشونة، وللصبر حدود ٠٢٣	الحكومة
٧ اب ٢٠١٥	مكافحة الفساد تحقيق العدالة الاجتماعية	تجاوز المحاصصة واختيار الشخص المناسب، الغاء مخصصات المسؤولي والوقوف امام القوى السياسية التي تعرقل مسيرة الإصلاح	كن اكثر جرأة وشجاعة للضرب بحديد على الفاسدين، فالشعب سيكون داعما	رئيس الحكومة

		ولابد من اتخاذ قرارات جرئية		
١٤ اب ٢٠١٥	اصلاح القضاء، تحقيق العدالة الاجتماعية	اعتماد القضاة الشرفاء، اصدار قوانين وتشريعات واهمها قانون سلم الرواتب	لا اصلاح بدون اصلاح القضاء، الشعب سيكون بالمرصاد لمن يعرقل عملية الإصلاح	مجلس القضاء الاعلى-مجلس النواب
٢١ اب ٢٠١٥	اصلاح القضاء، شيوع الفساد في مفاصل الدولة	اصلاح القضاء عبر الاليات القانونية حتى لا يبقى مجال للمتضررين منها للتقدم بشكوى للقضاء بحجة الاضطهاد، الحاجة لتشريعات قانونية	الإصلاحات معركة مصيرية تحدد مستقبل البلاد وتحتاج الى صبر لحماية الشعب من الفاسدين	مجلس القضاء الاعلى - مجلس النواب- الحكومة
٢٨ اب ٢٠١٥	توفير الخدمات ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية	لابد من خطوات أساسية في طريق الإصلاح لكسب ثقة المواطن/ ان يحسنوا المواطنين	خوض معركة الإرهاب والإصلاح، المرجعية تبين الخطوط العامة للعملية الإصلاحية	القوى السياسية- الحكومة

		اختيار مطالبهم تعبر عن حقانية		
١ أيلول ٢٠١٥	تحقيق العدالة الاجتماعية	إقرار قانون سلم الرواتب	وإلغاء الفوارق غير المنصفة	
١١ أيلول ٢٠١٥	تحقيق العدالة الاجتماعيية	ضرورة إقرار سلم رواتب جديد يلغي الفوارق غير المنطقية	ترحيب بإقرار مجلس النواب تخفيض رواتب كبار المسؤولين	مجلس النواب-الحكومة
١٨ أيلول ٢٠١٥	تكثيف الخدمات للمواطنين/ ابعاد الفاسدين/ تحسين مياه البصرة	ضرورة وجود مراقبة صارمة لموارد الصرف وعدم السماح للفاسدين من امتداد أيديهم	ترحيب بقرار البنك المركزي باقراض المواطنين ٥ تريليون دبنار	الحكومة
٢٥ أيلول ٢٠١٥	الحاجة للإصلاح الإداري والمالي في ظل انخفاض أسعار النفط	يراهن الذين يعارضون الإصلاح ان المطالبات ستخف به	لا محيص عن الإصلاح، واذا خفت حاليا فستعود باقوى منها، ولات حين مندم	الحكومة-الشعب-القوى السياسية

٢ تشرين الأول ٢٠١٥	مكافحة الفساد	ملاحقة الفاسدين ومحاسبتهم واسترجاع الأموال المسروقة	ضياع أموال الشعب عبر متابعة المشاريع الوهمية	القضاء- الحكومة
٩ تشرين الأول ٢٠١٥	الاستعانة بالخبراء والاختصاص لحل الازمة الاقتصادية - تحقيق العدالة الاجتماعية-	الاقتراض يرهق الدولة، ضرورة ترشيد الاستهلاك، اشراك المواطنين في حل الازمة الاقتصادية	حماية القضاء من شر الفاسدين- عدم محاباة احد، عدم التواني في كشف ملفات الفساد، ابتعاد الكتل السياسية عن المهارات وعدم خلق العوائق امام الإصلاح	هيئة النزاهة- الحكومة- القوى السياسية/
١٦ تشرين الأول ٢٠١٥	تحقيق العدالة ومكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين	المطالبة بحلول واقعية في توزيع الموارد مع ملاحظة الأولويات والاستغناء عن القضايا غير ضرورية	الحكومة قدمت قانون لتعديل الرواتب بما يراعي العدالة الاجتماعية- مطالبة المتنفذين العمل على	هيئة النزاهة- الحكومة

			حفظ حقوق الشعب	
٣٠ تشرين الأول ٢٠١٥	تردي الخدمات، غرق الاحياء بالامطار	امتعاض من غرق الاحياء السكنية بالامطار، تردي واسع بالشبكات الناقلة للامطار، وفرة مالية لم تقم الحكومة بواجبها، المواطن يدفع ثمن فساد المسؤولين	خدمة المواطنين ومساعدتهم في المحنة من اهم الواجبات	الحكومة
١ كانون الثاني ٢٠١٦	سوء إدارة وتفشي الفساد	لاسبيل امام القوى السياسية الا إقامة الحكم الرشيد، وعليها مراجعة أدائها	التشديد على أهمية تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات	القوى السياسية
٨ كانون الثاني ٢٠١٦	تحقيق العدالة الاجتماعية/ مكافحة الفساد/	اتخاذ خطوات جادة في مسيرة الإصلاح و الإجراءات لمنع التجاوزات على نهري دجلة والفرات	انقضى عام ولم يتحقق شيء واضح على الأرض	السلطات الثلاث

٢٢ كانون الثاني ٢٠١٦	سوء الإدارة / والفساد	بح صوتنا/ هدر الموارد المالية لم تسخر لخدمة الشعب	رغم انبثاق الحكومات من انتخابات الحرة الا ان الأوضاع لم تتحسن	بح صوتنا
٥ شباط ٢٠١٦	المرجعية توقف الخطة السياسية في صلاة الجمعة	الخطبة الثانية كانت تعبر عن رؤية المرجعية بالشأن العراقي	الاكتفاء بالدعاء للمقاتلين في منازلة الإرهاب	

مقتطفات من الخطبة الثانية لخطب الجمعة
شباط ٢٠١٥-٢٠١٦

خطبة الجمعة ١٧ تموز ٢٠١٥

دعا ممثل المرجع السيد السيستاني، السيد احمد الصافي الجهات المعنية في الحكومة ومجلس النواب وهيئة النزاهة وغيرها على اهمية اتخاذ خطوات فاعلة في تقليل حجم الفساد المالي والاداري المستشري في البلد اذ لا تنمية ولا استقرار ولا تقدم ولا أمن ما لم تتم مكافحة الفساد بصورة حقيقية ولا زال الجميع ينتظرون من المسؤولين تقدماً حقيقياً في حلّ هذه المشكلة المستعصية وعدم الاكتفاء بخطوات شكلية لا تفي بمعالجتها.

خطبة الجمعة ٣١ تموز ٢٠١٥

طالبت المرجعية الدينية العليا، بتوفير الخدمات الأساسية إلى المواطنين، والمح معتمد المرجعية الدينية العليا في محافظة كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي إلى أن "للصبر حدود" محذرة من "الاستخفاف بمعاناة المواطنين". وقال الكربلائي "المواطنون يعانون من نقص كبير في الخدمات العامة لاسيما الكهرباء التي تمس الحاجة لها الضرورة القصوى للمواطن تزامناً مع ارتفاع درجات الحرارة وكان المتوقع من الحكومات السابقة أن تولي اهتماما أكبر وسد النقص الحاصل في الطاقة الكهربائية إلا أن المؤسف أن كل حكومة تلقي اللوم على سابقتها ولا تقوم هي بما يحتم عليها المسؤولية". وأضاف: "أن معظم المواطنين مازالوا صابرين ولا يبخلون في التضحيات بأرواحهم لمحاربة الإرهاب فداءً للعراق ولكن للصبر حدود ولا يمكن الانتظار إلى مالا نهاية وان تتعامل الحكومة بالأساليب المناسبة في رعاية المواطنين وعدم التعامل بالأساليب الخشنة كما عليها بذل قصارى جهدها وفي الحد الأدنى التخفيف من معاناة المواطنين والحذارِ من الاستخفاف بها".

خطبة الجمعة ٧ اب ٢٠١٥

طالبت المرجعية الدينية من السيد رئيس الوزراء، حيدر العبادي، باعتباره المسؤول التنفيذي الأول في البلد، ان يكون أكثر "جرأة" و"شجاعة" في خطواته الإصلاحية لمكافحة الفساد المالي والإداري، مادام يساند مطالب الشعب، ولا يكتفي "ببعض الخطوات الجانبية التي أعلن عنها مؤخرا". ودعا معتمد المرجعية الدينية العليا في محافظة كربلاء المقدسة، السيد احمد الصافي، في خطبة صلاة الجمعة، رئيس الوزراء "العبادي"، الى أن "تتخذ الحكومة قرارات مهمة، وإجراءات صارمة، في مجال مكافحة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية". مضيفا ان على الحكومة "الضرب بيد من حديد على كل من يعبث بأموال الشعب"، وان "يعمل (العبادي) على الغاء المخصصات التي منحت لمسؤولين حاليين وسابقين في الدولة. وان يضع القوى السياسية امام مسؤوليتها ويشير الى من يعرقل مسيرة الإصلاح،

أيا كان وفي أي موقع كان". مطالباً تجاوز المحاصصة الطائفية والحزبية، واختيار الشخص المناسب وإزاحة من لا يكون في المكان المناسب وان كان مدعوم من بعض القوى السياسية". مشددا على "عدم خشية (العبادي) من رفضهم او اعتراضهم، معتمدا في ذلك على الله تعالى، وعلى الشعب الكريم، الذي يريد منه ذلك" مؤكدا ان الشعب "سيدعمه ويسانده في ذلك".

خطبة الجمعة ١٤ اب ٢٠١٦

رحبت المرجعية الدينية، بالإصلاحات الاخيرة التي أعلن عنها رئيس الوزراء حيدر العبادي، وفيما اعتبرت انه لا اصلاح من دون اصلاح القضاء، حذرت من أن الشعب سيكون له موقف مناسب من معرقلي عملية الاصلاح. وقال ممثل المرجعية في كربلاء المقدسة الشيخ، عبد المهدي الكربلائي، خلال خطبة صلاة الجمعة التي اقيمت في الصحن الحسيني، "أعلن في الايام الماضية عن اتخاذ عدة قرارات في سبيل اصلاح المؤسسات الحكومية ومكافحة الفساد فيها ونحن اذ نقدر ذلك نأمل أن تجد طريقها للتنفيذ". وأضاف: أن "من متطلبات العملية الاصلاحية اصلاح الجهاز القضائي، حيث لا يمكن الاصلاح دون اصلاح القضاء"، داعياً الى "الاعتماد على القضاة الشرفاء الذين لم تلوث ايديهم لإصلاح بقية مؤسسات الدولة". وحذر الشيخ الكربلائي من أن "الشعب سيكون له موقف مناسب مما يعرقل او يماطل بالقيام بالإصلاحات ومكافحة الفساد"، مشيراً في ذات الوقت إلى أنه "من المنطقي اعطاء فرصة مقبولة لإثبات حسن نوايا المسؤولين في السير بالعملية الاصلاحية الى الامام". وقال معتمد المرجعية، أن "هناك حاجة الى تشريع قوانين واصدار قرارات لا يتم الاصلاح دونها، ومن اهمها القانون الخاص بسلم رواتب موظفي الدولة"، داعيا الى "مراعاة العدالة الاجتماعية في سلم رواتب الموظفين".

خطبة الجمعة ٢١ اب ٢٠١٥

قال ممثل المرجعية في كربلاء المقدسة، السيد احمد الصافي، خلال خطبة صلاة الجمعة التي اقيمت في الصحن الحسيني، "ان معركة الإصلاحات التي نخوضها هذه الأيام هي معركة مصيرية، تحدد مستقبلنا ومستقبل بلادنا". لافتا الى انه "لا خيار لنا، شعبا وحكومة الا الانتصار فيها". وأضاف الصافي: أنه "لا بد من التأكيد، مرة أخرى، للعمل على اصلاح الجهاز القضائي، للقيام بمهامه على الوجه الصحيح"، مشيرا الى ان "ما يلاحظ من تكاثر الفاسدين من لصوص المال العام وعصابات الخطف والابتزاز وشيوع ثقافة الرشاوى، في كافة مفاصل الدولة والمجتمع، هو من تخلف الكثير من أعضاء هذا الجهاز عن أداء واجباتهم القانونية". وقال السيد احمد الصافي انه "لا بد من التأكيد، أيضا، الى ان الخطوات الإصلاحية، يجب ان تمر وفق الإجراءات القانونية، حتى لا يبقى مجال للمتضررين منها الى التقدم بشكاوى الى المحاكم لإبطالها، بذريعة مخالفتها للدستور او القانون، فتتحول هذه الخطوات الى حبر على ورق". وتابع الصافي: أن "من الخطوات الإصلاحية، ما يتطلب تعديلا قانونيا، او تشريع قانون جديد". لافتا الى ان "من الضروري ان تقوم الحكومة بتقديم مشاريع بهذا الغرض

الى مجلس النواب ليتم إقرارها، ولا يبقى منفذ الى التراجع عنها لاحقا". مؤكدا انه "ليس للسلطات الثلاث من خيار، سوى المضي قدما، في اجراء الإصلاحات الضرورية". موضحا انه "لا بد من الإسراع في القيام بالخطوات اللازمة لمحاسبة كبار الفاسدين من سراق المال العام، ولا بد من دعم المكلفين بهذه المهمة وحمايتهم من ان يمسهم سوء من أولئك الفاسدين واتباعهم.

خطبة الجمعة ٢٨ اب ٢٠١٥

قال ممثل المرجعية في كربلاء المقدسة، الشيخ عبد المهدي الكربلائي، خلال خطبة صلاة الجمعة التي اقيمت في الصحن الحسيني، "ان من متطلبات النجاح في معركة الإصلاح، هو تفهم الساسة، الذين بيدهم مقاليد الأمور في البلاد، لأحقية مطالب الشعب، بتوفير الخدمات ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية". لافتا الى ضرورة "قيامهم بخطوات أساسية لتحقيق الثقة والاطمئنان لدى المواطن، بأنهم يتجاوبون مع هذه المطالب، ويؤمنون بها ويسعون الى بجد وصدق الى تحقيقها". ونوه ممثل المرجعية الى ان "المواطن جرب وعودا سابقة، لم يجد منها على ارض الواقع ما يفي بحل المشاكل التي يعاني منها طويلا"، مشيرا الى انه "اريد بها مجرد تهدئة المشاعر، وتسكين الالام المعاناة بصورة مؤقته". وقال الشيخ عبد المهدي الكربلائي انه "لا بد من ان يعمل المسؤولون، هذه المرة، بصورة مختلفة عما مضى، ويكسبوا ثقة المواطنين، بأنهم جادون في الإصلاح وصادقون في نواياهم مع الشعب". وتابع الكربلائي: أن على "الشعب الذي يخوض معركة الإصلاح الى جانب معركة المصيرية مع الإرهاب، ان يتنبه الى ان النجاح في هذه المعركة يتطلب توظيف سليما وصحيحا لألياتها، حتى يضمن الوصول الى الهدف المنشود". موضحا: ان من ذلك "ان يحسن المواطنون، المنادون بالإصلاح، اختيار عناوين مطالبهم، بحيث تعبر عن اصاله وحقانية هذه المطالب، ولا يسمحوا بحرفها الى عناوين تعطي المبرر للمتربصين بهذه الحركة الشعبية، او المتضررين منها للطعن او النيل منها". مشددا على تأكيد المرجعية الدينية العليا، من ان منهجها هو "بيان الخطوط العامة للعملية الإصلاحية"، وترك "تفاصيل" عملية الإصلاح الى "الواعين من المسؤولين في السلطات الثلاث".

خطبة الجمعة ١١ أيلول ٢٠١٥

قال الشيخ عبد المهدي الكربلائي، في خطبة الجمعة المقامة في الصحن الحسيني المقدس، ان "قرار مجلس النواب تخفيض رواتب كبار مسؤولي الدولة خطوة مهمة في طريق الاصلاح". وطالب الشيخ الكربلائي "تحقيق العدالة الاجتماعية بإقرار سلم الرواتب الجديد الذي يلغي الفوارق غير المنطقية بين الموظفين"

خطبة الجمعة ١٨ أيلول ٢٠١٥

قال الشيخ عبد المهدي الكربلائي، في خطبة الجمعة، التي اقيمت في الصحن الحسيني المقدس، ان "الخطوة الاخيرة باقراض البنك المركزي العراقي مبلغ ٥ ترليون دينار عراقي مهمة" لافتا الى انها "تحتاج الى اجراءات صارمة لمراجعة موارد الصرف وعدم السماح لرؤوس الفساد من امتداد ايديهم اليها، كما امتدت الى مئات المليارات باسم الاف المشاريع الوهمية". في سياق متصل، اشار ممثل المرجعية الدينية، الشيخ عبد المهدي الكربلائي، الى "المعاناة الازلية" في محافظة البصرة بسبب "عدم توفر الماء الصالح للشرب او حتى للاستحمام". واعتبر الشيخ الكربلائي هذا الامر "من غرائب العراق" حيث تعد البصرة من اهم موارد البلد، فيما يعاني اهلها نقصا حادا في توفير ابسط الخدمات.

خطبة الجمعة ٢٥ أيلول ٢٠١٥

قال الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبة الجمعة المقامة في الصحن الحسيني المقدس، اننا "نشير اليوم ان الحاجة للإصلاح الإداري أصبح أكثر وضوحا وأكثر إلحاحا في ظل انخفاض أسعار النفط وينذر بعواقب غير محمودة على البلد ولابد من تجديد النظر في السياسات المالية للحكومة". لافتا الى ضرورة "وضع حلولا مناسبة تقي الشعب العراقي والفائدة للحلول إذا مالم تصلح المؤسسات الحكومية ومكافحة الفساد بشكل حقيقي". وتابع ممثل المرجعية، انه "ليعلم البعض ممن يعارضون الاصلاح ويراهنون على ان تخف المطالبات به ان تنفيذ الاصلاحات ضرورة لا محيص عنها، معتبرا انه "إذا خفت المطالبة بالإصلاح في الفترة الحالية فإنها ستعود في وقت اخر اوسع واقوى بكثير ولات حين مندم".

خطبة الجمعة ٢ أكتوبر ٢٠١٥

شدد ممثل المرجعية الدينية، السيد أحمد الصافي، الجمعة، على ان الاصلاح الحقيقي يبدأ من ملاحقة المسؤولين الفاسدين واستعادة الاموال المسروقة منهم. ودعا الصافي في خطبة الجمعة المقامة في الصحن الحسيني المقدس، بمحافظة كربلاء، الى ضرورة "ملاحقة المسؤولين عما جرى من ضياع المليارات في مشاريع وهمية"، معتبرا أن "الإصلاح الحقيقي يكمن في ملاحقة من ضيعوا أموال الشعب أو استولوا عليها ومحاسبتهم واسترجاع تلك الأموال منهم".

خطبة الجمعة ٩ أكتوبر ٢٠١٥

ذكر الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبة صلاة الجمعة التي ألقاها في الصحن الحسيني بمحافظة كربلاء المقدسة أن الأزمة المالية التي يمر بها العراق تستدعي "إجراءات اقتصادية ومالية وتنموية حقيقية وضمن أفق زمني واضح". وأكد الكربلائي أن "لجوء الحكومة الى الاقتراض سيرهق موازنة الدولة"، مشددا على ضرورة "الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص في العراق لمعالجة المشاكل الاقتصادية". وأشار الكربلائي الى أهمية "العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ضمن التعيينات

الحكومية والرواتب التقاعدية"، لافتا الى ضرورة "العمل على إشراك المواطنين في حل الأزمة الاقتصادية من خلال ترشيد الاستهلاك واستثمار الوقت في الإنتاج". ودعا القوى السياسية المشاركة في السلطة الى "متابعة العملية الإصلاحية وعدم خلق الموانع والعوائق أمامها"، مطالبا إياها بـ"الابتعاد عن المهاترات الإعلامية وتوجيه الاتهامات غير المستندة على أدلة واضحة لأن ذلك يزيد من التوترات". كما دعا هيئة النزاهة الى عدم التأخر كثيرا في الكشف عن ملفات الفساد، مؤكدا أهمية أن يكون القضاء قويا وأن لا يحابي أحدا، فيما طالب الحكومة بحماية القضاة من "العصابات التي تحمي الفاسدين".

خطبة الجمعة ١٦ أكتوبر ٢٠١٥

لفت ممثل المرجعية الى ان "الجهات الحكومية المعنية تبحث في هذه الايام الميزانية المالية للعام القادم ومن المتوقع ان يقرها مجلس الوزراء قريبا وتصل الى مجلس النواب لمناقشتها واقرارها والمأمول ان يراعى في اعداد هذه الميزانية وضع حلول واقعية لتجاوز الازمة المالية والاقتصادية التي يمر بها البلد وان تتخطى الطريقة التقليدية في توزيع الموارد المالية وصرفها وان تلاحظ الاولويات في كافة موارد الصرف فيما يخصص شيء لموارد البلد لأمور غير ضرورية يمكن الاستغناء عنها ولاسيما في هذه الظروف الحرجة". وأشار الى "قيام الحكومة مؤخرا بتقديم مشروع قانون الى مجلس النواب لتعديل رواتب الموظفين بما يراعى فيه توفير قدر أكبر من العدالة الاجتماعية ونأمل ان لا يتأخر مجلس النواب لا قراره ليتم العمل به في وقت قريب وهناك خطوات قامت بها الجهات المعنية بمكافحة الفساد وملاحقة المتهمين به ونأمل ان تبتعها خطوات اخرى اكثر جدية حتى تخليص البلد من آفة الفساد التي هي ام المصائب التي حلت بالبلد ونامل من المتصدين للفساد ان يعملوا على حفظ حقوق البلد والشعب".

خطبة الجمعة ٣٠ أكتوبر ٢٠١٥

قال ممثل المرجعية الدينية احمد الصافي في خطبة صلاة الجمعة التي أقيمت بصحن الامام الحسين "ع" في كربلاء المقدسة، إنه "من اهم واجبات الحكومة سواء المركزية او الحكومات المحلية هي استغلال نعم الله على هذا البلد في سبيل خدمة المواطنين وإذا لم تقم الحكومة بواجبها بهذا المجال فستتحول النعمة الى نقمة كما حصل في الايام الأخيرة في مياه الامطار". وأضاف أن "موسم الامطار موسم الخير ولكن من المنصف ان نقول إن هذه الأيام تسببت بمعانة للكثير من المواطنين لأن الحكومات المختلفة لم تقم بواجبها في انشاء وإصلاح شبكة نقل مياه الامطار"، مبيناً انه "عندما كانت هناك وفرة مالية لم تقم تلك الحكومات بواجبها في هذا المجال واما اليوم فإن المسؤولين يتذرعون بعد توفر المخصصات اللازمة بسبب الازمة المالية، والمواطنون اليوم هم من يدفعون ثمن فساد المسؤولين واهمالهم". وتابع الصافي انه "في هذه الأيام مع حصول الامطار بكميات كبيرة ازدادت

المعاناة في مخيمات النزوح من مختلف المناطق وتشير التقارير الى انهم يعيشون ظروفا مأساوية"، مشيراً الى ان "مسؤولية مساعدة هؤلاء مسؤوليتنا جميعا فنهيب بجميع الموطنين ان يهبوا لنجدتهم ومعاونتهم وكل حسب ما يتيسر له مع ما يحفظ عزة وكرامة أولئك النازحين".

خطبة الجمعة ١ كانون الثاني ٢٠١٦

قال معتمد المرجعية الدينية الشيخ عبد المهدي الكربلائي خلال خطبة صلاة الجمعة التي أقيمت في الصحن الحسيني بكربلاء، إن "بعض السياسيات الخاطئة التي انتهجتها بعض الأطراف الحاكمة وسوء الإدارة وتفشي الفساد قد وفر أجواء مساعدة لنمو وتفاقم الظاهرة الداعشية". وأضاف الكربلائي، "آن الأوان للقوى السياسية التي تمسك بزمام السلطة ان تعزم على مراجعة سياساتها وأداءها في الفترة السابقة"، مشددا عليها أن "تدرك انه لا سبيل أمامها لإنقاذ البلد مما يمر به الا المساهمة بإقامة الحكم الرشيد المبني على تساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات".

خطبة الجمعة ٨ كانون الثاني ٢٠١٦

جدد ممثل المرجعية العليا السيد احمد الصافي دعوات المرجعية الدينية العليا الى السلطات الثلاث وجميع الجهات المسؤولة بأن يتخذوا خطوات جادة في مسيرة الاصلاح الحقيقي بقوله "في العام الماضي وعلى مدى عدة اشهر طالبنا في خطب الجمعة السلطات الثلاث وجميع الجهات المسؤولة بأن يتخذوا خطوات جادة في مسيرة الاصلاح الحقيقي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد وملاحقة كبار الفاسدين والمفسدين ولكن انقضى العام ولم يتحقق شيء واضح على ارض الواقع وهذا امر يدعو للأسف الشديد ولا نزيد على هذا الكلام في الوقت الحاضر".

خطبة الجمعة ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٦

اكدت المرجعية الدينية العليا أن صوتها "بُح" من دون جدوى بسبب تكرار دعواتها الى رعاية السلم الأهلي وحصر السلاح بيد الدولة. وشددت المرجعية الدينية العليا على لسان ممثلها في كربلاء المقدسة السيد احمد الصافي في خطبة صلاة الجمعة التي اقيمت في الروضة الحسينية المطهرة "أن الشعب يستحق من المتصدين لإدارة البلد "تسخير إمكانياتهم" لتطوير البلد وتطهير المؤسسات الحكومية من الفساد. من جهة اخرى اتهمت المرجعية العليا الحكومات التي تعاقبت لحكم العراق بـ"هدر" الموارد المالية للبلد و"عدم تسخيرها" في خدمة الشعب، فيما اشارت الى ازدياد حالة سوء الإدارة وحجم الفاسد الواسع. وقال السيد الصافي "إن الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق منذ عقود من الزمن لم تسخر الموارد المالية للبلد في خدمة الشعب وتوفير الحياة الكريمة له بل انها أهدرت الموارد المالية للبلد في الحروب المتتالية والنزوات الوقتية للحكام المستبدين". موضحا "أنه

في السنوات الاخيرة ورغم انبثاق الحكومة من انتخابات حرة إلا أن الأوضاع لم تتغير نحو الأحسن وازدادت معاناة المواطنين من سوء الإدارة وحجم الفاسد الواسع".

خطبة الجمعة ٥ شباط ٢٠١٦

قال معتمد المرجعية الدينية السيد احمد الصافي خلال خطبة صلاة الجمعة التي أقيمت في الصحن الحسيني بكربلاء ، "كان دأبنا في كل جمعة أن نقرأ في الخطبة الثانية نصا مكتوبا يمثل رؤى وأنظار المرجعية الدينية العليا في الشأن العراقي"، مستدركا "لكن تقرر ان لا يكون ذلك أسبوعيا في الوقت الحاضر بل حسب ما يستجد من امور وتقتضيه المناسبات". وأضاف الصافي، "نكتفي اليوم من دعاء الإمام علي بن الحسين (عليه السلام) لأهل الثغور وهم في الوقت الحاضر اخواننا المقاتلون في جبهات المنازلة مع الإرهابيين". وكانت المرجعية الدينية اكدت، الجمعة (٢٢ كانون الثاني ٢٠١٦)، أن صوتها "بُح" من دون جدوى بسبب تكرار دعواتها الى رعاية السلم الأهلي وحصر السلاح بيد الدولة، فيما شددت أن الشعب يستحق من المتصدين لإدارة البلد "تسخير إمكانياتهم" لتطوير البلد وتطهير المؤسسات الحكومية من الفساد.

ملحق رقم ٢

مقتطفات من خطب الجمعة

٢٠١٨-٢٠١٩

ملحق رقم ٢ خطبة الجمعة اثناء انتخابات نيسان ٢٠١٨ وتشكيك بنزاهتها وتأخير تشكيل الوزارة واضطرابات البصرة				
٢٧ تموز ٢٠١٨	الإسراع في تشكيل الحكومة على أسسٍ صحيحة من كفاءات فاعلة ونزيهة، ويتحمّل رئيسُ مجلس الوزراء فيها كامل المسؤوليّة عن أداء حكومته ويتسم بالحزم والشجاعة في مكافحة الفساد، الدعوة الى الفصل بين السلطتين	تشريع قوانين العدالة الاجتماعية، وتشريع القوانين لسد الثغرات على الفاسدين، منح الهيئات الرقابية صلاحيات اكبر، تطبيق ضوابط صارمة لاختيار الوزراء والدرجات الخاصة بناء على المهنية والكفاءة	حذرت عدة مرات بضرورة ان يكون القانون الانتخابي العادل، واستقلالية المفوّضية العُليا للانتخابات ولا تخضع للمحاصصة الحزبيّة، وحذّرت وبخلافه يؤدي الى العزوف عن المشاركة فيها	**الكتل النيابية الفائزة** **المواطنون**
خطبة الجمعة في الذكرى الرابعة لفتوى الجهاد الكفائي حزيران ٢٠١٩				
١٠ حزيران ٢٠١٩	استمرار الصراع على المغانم واثارة المشاكل الأمنية وعدم الإسراع في معالجة مشاكل	استمرار المحاصصة المقيتة يمنع استكمال تشكيل الحكومة، لازال الفساد يستشري،	دبت الخلافات بين الماسكين بالسلطة وبين قوى برزت خلال الحرب مع داعش تسعى	الفصائل المقاتلة ضد داعش، القوى الأمنية، الحيكومة

	المناطق المتضررة	تدني الخدمات والبرقراطية ولا زالت القوانين المانع للامتيازات لم تشرع	لتكريس حضورها والحصول على مكتسبات معنية	
خطب الجمعة على اثر احتجاجات تشرين ٢٠١٩				
تاريخ خطبة الجمعة	**المطالبات**	**توجيهات**	**تحذيرات**	**المؤسسات المخاطبة**
٤ تشرين الأول ٢٠١٩	إيقاف العنف والعنف المضاد، اتخاذ خطوات جادة في سبيل الإصلاح ومكافحة الفساد وتجاوز المحاصصة والمحسوبيات في إدارة الدولة، تحسين الخدمات وتوفير فرص العمل والابتعاد عن المحسوبيات في التعينات	ادانة ورفض الاعتداءات على المتظاهرين السلميين والقوات الأمنية والممتلكات العامة والخاصة، تشكيل لجنة من شخصيات معروفة كفوءة ونزيهة خارج قوى السلطة لتقييم الأوضاع وتحديد الإجراءات المطلوبة للإصلاح على ان يتم عبر الطرق القانونية بالاستعانة	الذين يمانعون الإصلاح عليهم ان يعلموا ان الإصلاح ضرورة، وان المطالبة وان خفت فستعود اقوى، مالم تغير الكتلة الأكبر التي انبثقت عنها الحكومة من منهجها ولم تستجب لمتطلبات الإصلاح فلن يتحقق شيء	السلطات الثلاث، الكتلة الأكبر، السلطة القضائية، الحكومة، المتظاهرين، القوى الامنية

		بالدعم المرجعي والشعبي	على ارض الواقع	
١١ تشرين الاول ٢٠١٩	ادانة ورفض الاعتداءات على المتظاهرين السليمين،	ورغم توجيهات صارمة من الجهات الرسمية في منع استخدام الرصاص الحي، الا ان سقوط عدد كبير من الشهداء والجرحى في بغداد والناصرية والديوانية	استهداف للمتظاهرين ووسائل الاعلام، الحكومة مسؤولة عن الدماء وليس بوسعها التنصل واستخدامها العنف المفرط	القوات الأمنية المتظاهرين السلطة القضائية
٢٥ تشرين الأول ٢٠١٩	مكافحة الفساد، استرجاع أموال الشعب، رعاية العدالة الاجتماعية، حصر السلاح بيد الدولة، الوقوف امام التدخلات الخارجية، سن قانون منصف للانتخابات	الإصلاح يتم عبر الطرق السلمية مع تحديد المطالب، التظاهر السلمي بدون اخلال النظام حق مكفول، عدم الانجرار الى العنف، عدم الاعتداء على القوات الأمنية ورعاية الأموال العامة والخاصة	تقرير اللجنة الأمنية لم يحقق الهدف ولم يكشف عن كل الوقائع، عدم انزلاق التظاهرات الى العنف ما يفسح المجال امام تدخل الاخرين	المتظاهرون والقوات الامنية

١ تشرين الثاني ٢٠١٩	منع إراقة الدماء وعدم السماح الانزلاق الى الاقتتال الداخلي	ادانة التعرض الى المتظاهرين السلميين، وعدم زج القوات القتالية في التعامل مع الاعتصامات والتظاهرات، احترام إرادة العراقيين بكل اطيافهم في تحديد السياسي	على كافة الأطراف التفكير بحاضر ومستقبل العراق، وعدم تغليب المصالح الخاصة على المصالح العليا	المتظاهرون القوى الأمنية
٨ تشرين الثاني ٢٠١٩	امام القوى السياسية فرصة الاستجابة لمطاليب المواطنين وتنفيذها في فترة محددة ووضع حد للمحاصصة المقيتة وللفساد ولغياب العدالة الاجتماعية، مسؤولية الحفاظ على سلمية التظاهرات تقع على الحكومة	صور مشرقة من احتجاجات تشرين، تجديد المطالبة بمحاسبة القتلة، ينبغي توجيه القلة من المتظاهرين الى الالتزام بالسلمية، تسجيل الشكر الى المجاهدين الذين حققوا هزيمة داعش	معظم المحتجين يراعون سلميتها، هناك بعض الأطراف التي كان لها دور سلبي في حكم العراق تحاول استغلال الحركة الاحتجاجية فيحب الحذر منهم، المشاركة في الاحتجاجات وعدمها يجب ان تصبح	المتظاهرون، القوى الأمنية، المجاهدون، القوى السياسية

			وسيلة للانقسام	
١٥ تشرين الثاني ٢٠١٩	مساندة الاحتجاجات والالتزام بتسليمتها وإدانة الاعتداء على القوات الأمنية والممتلكات، معركة الإصلاح معركة وطنية ويتحمل العراقيون مسؤوليتها ولايجوز لقوى خارجية من التدخل	الإسراع في إقرار قانون انتخابات منصف يعيد ثقة المواطنين ولا ينحاز الى الأحزاب، وقانون جديد للمفوضية	لم يتحقق شيىء من مطالب المحتجين، ان استمرار الاحتجاجات يعكس انهم لم يجدوا طريقا للخلاص من الفساد المستشري بتوافق القوى الحاكمة، فما بعد الاحتجاجات ليس كقبلها	
٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٩	حث القوى السياسية على الاستجابة لمطالب المحتجين، مفتاح الحل قانون انتخابات عادل وقانون مفوضيتها	التأكيد على ضرورة سلمية الاحتجاجات وخلوها من العنف والتخريب وتجنب إراقة الدماء،	ضرورة استجابة القوى السياسية للمطالب المحقة	القوى السياسية، المحتجون

٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٩	استمرار إراقة الدماء في الناصرية والنجف، الترحم على الشهداء والشفاء للمصابين، طالبت المتظاهرين السلميين من تمييز انفسهم من غير السلميين	نظرا لعدم قدرة الحكومة على معالجة الموقف خلال شهرين فمجلس النواب مطالب ان يعيد النظر في خياراته، أي المطالبة باستقالة الحكومة، الإسراع في إقرار حزمة التشريعات الانتخابية تمهيدا لاجراء انتخابات نزيهة	لا وصاية لاي جهة على الشعب فالشعب هو الذي يختار ما هو صالح لحاضره ومستقبله.	الحكومة مجلس النواب المتظاهرين – القوات الامنية

مقتطفات من الخطبة الثانية
٢٠١٨-٢٠١٩

خطبة الجمعة بتاريخ ١٠ حزيران ٢٠١٩

الخطبة التي القاها معتمد المرجعية الدينية العليا الشيخ عبد المهدي الكربلائي في ذكرى فتوى الدفاع الكفائي جاء فيها (بعد أن وضعت الحرب أوزارها وتحقق الانتصار المبين وتم تطهير مختلف المناطق من دنس الارهابيين دبّ الخلاف من جديد ـ معلناً تارة وخفياً تارة أخرى ـ في صفوف الأطراف التي تمسك بزمام الامور، وتفاقم الصراع بين قوى تريد الحفاظ على مواقعها السابقة وقوى أخرى برزت خلال الحرب مع داعش تسعى لتكريس حضورها والحصول على مكتسبات معينة، ولا يزال التكالب على المناصب والمواقع ـ ومنها وزارتا الدفاع والداخلية ـ والمحاصصة المقيتة يمنعان من استكمال التشكيلة الوزارية، ولا يزال الفساد المستشري في مؤسسات الدولة لم يقابل بخطوات عملية واضحة للحد منه ومحاسبة المتورطين به، ولا تزال البيروقراطية الادارية وقلة فرص العمل والنقص الحادّ في الخدمات الاساسية ـ باستثناء ما حصل مؤخراً من تحسن في البعض منها ـ تتسبب في معاناة المواطنين وتنغّص عليهم حياتهم، ولا تزال القوانين التي منحت امتيازات مجحفة لفئات معينة على حساب سائر الشعب سارية المفعول ولم يتم تعديلها، كل ذلك في ظل اوضاع بالغة الخطورة في هذه المنطقة الحساسة, وتصاعد التوتر فيها بعد فترة من الهدوء النسبي لانشغال الجميع بالحرب على داعش).

خطبة الجمعة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٩

الخطبة التي ألقاها معتمد المرجعية الدينية العليا سماحة السيد الصافي (تتابع المرجعية الدينية العليا ببالغ الأسى والأسف أنباء الاصطدامات الأخيرة في عدد من المدن ولا سيما الناصرية الجريحة والنجف الأشرف، وما جرى خلال ذلك من إراقة الكثير من الدماء الغالية والتعرض للعديد من الممتلكات بالحرق والتخريب، وتؤكد مرة أخرى على حرمة الاعتداء على المتظاهرين السلميين ومنعهم من ممارسة حقهم في المطالبة بالإصلاح، كما تؤكد على رعاية حرمة الأموال العامة والخاصة، وعلى المتظاهرين السلميين طرد المخربين ـ أياً كانوا ـ ولا يسمحوا لهم باستغلال التظاهرات السلمية للإضرار بممتلكات المواطنين والاعتداء على أصحابها .وبالنظر الى الظروف العصيبة التي يمر بها البلد، وما بدا من عجز واضح في تعامل الجهات المعنية مع مستجدات الشهرين الأخيرين بما يحفظ الحقوق ويحقن الدماء فإنّ مجلس النواب الذي انبثقت منه الحكومة الراهنة مدعوّ الى أن يعيد النظر في خياراته بهذا الشأن ويتصرف بما تمليه مصلحة العراق والمحافظة على دماء ابنائه، وتفادي انزلاقه الى دوامة العنف والفوضى والخراب، كما أنه مدعوّ الى الاسراع في اقرار حزمة التشريعات الانتخابية بما يكون مرضياً للشعب تمهيداً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تعبر نتائجها بصدق عن إرادة الشعب

العراقي، فان التسويف والمماطلة في سلوك هذا المسار ـ الذي هو المدخل المناسب لتجاوز الأزمة الراهنة بطريقة سلمية وحضارية تحت سقف الدستور ـ سيكلّف البلاد ثمناً باهضاً وسيندم عليه الجميع.. ويبقى للشعب أن يختار ما يرتئي انه الأصلح لحاضره ومستقبله بلا وصاية لأحد عليه).

خطبة الجمعة ٤ تشرين الأول ٢٠١٩

الخطبة التي القاها معتمد الرجعية الدينية العليا السيد الصافي جاء فيها (على الجهات الماسكة بالسطلة تغير منهجها في التعامل مع مشاكل البلد والقيام بخطوات جادة في الإصلاح، وعلى السلطات الثلاث اتخاذ خطوات عملية واضحة في هذا المجال، وحذرت ما لم تتحمل الكتلة الأكبر مسؤوليتها للاستجابة لمتطلبات الإصلاح فلن يتحقق شيء على ارض الواقع، وطرحت المرجعية اقتراحاً لحل الازمة عبر تشكيل لجنة ممن يحضون بالمصداقية والكفاءة والنزاهة وخارج قوى السلطة وتكليفها بتحديد الخطوات المطلوبة لمكافحة الفساد وتحقيق الإصلاح... فان أكملت اللجنة اعمالها يتم العمل على تنفيذها ولو بالاستعانة بالدعم المرجعي والشعبي).

خطبة الجمعة ١١ تشرين الأول ٢٠١٩

الخطبة التي القاها معتمد المرجعية الدينية العليا الشيخ عبد المهدي الكربلائي جاء فيها (ادانة ورفض للاعتداءات التي تعرض لها المتظاهرون السليمون والقوات الأمنية خلال الاحتجاجات، وبالرغم من اصدار الجهات العليا اوامرها بعدم استخدام الرصاص الحي، سقط الالاف بينهم شهداء وجرحى، ان الحكومة مسؤولة عن الدماء التي اريقت ومسؤولة عندما يقوم بعض العناصر الأمنية باستخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين ومسؤولة عندما تقوم عناصر مسلحة خارجة عن القانون باستهداف المتظاهرين ومسؤولة عندما لا تحمي المواطنين ، وتؤكد على تضامنها مع المطالب المشروعة للمتظاهرين وتطالب باجراء تحقيق شامل يتسم بالمصداقية حول كل ما وقع في ساحات التظاهر خلاة فترة أسبوعين، وهذا اجراء الأكثر أهمية ويكشف مدى جدية الحكومة في القيام بخطوات للإصلاح، ان المرجعية ليس لها مصلحة مع أي طرف في السلطة ولا تنحاز الا الى الشعب والى حماية مصالحه).

خطبة الجمعة ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٩

الخطبة التي القاها معتمد المرجعية الدينية العليا الشيخ الكربلائي جاء فيها: ان الاعتداء على القوات الأمنية لامسوغ له شرعاً ولا قانوناً ويتنافى مع سلمية التظاهرات، وعلى القوات الأمنية توفير الحماية الكاملة للمتظاهرين، وأبدت المرجعية خشيتها من ان ينزلق البلد بالعنف والعنف المضاد ويفسح المجال لمزيد من التدخل الخارجي، وأكدت ان الإصلاح الحقيقي ينبغي ان يتم بالطرق السليمية في حالة تكاتف العراقيين وتحديد مطاليبهم، وأشارت الى تقرير اللجنة التحقيقية لم يحقق الهدف

المرتقب ولم يكشف عن جميع الحقائق وعليه ترى ان تتشكل هيئة قضائية مستقلة لمتابعة الموضوع واعلام الجمهور بنتائج التحقيق بكل مهنية وشفافية).

خطبة الجمعة ١ تشرين الثاني ٢٠١٩

الخطبة التي القاها معتمد المرجعية الدينية العليا السيد الصافي جاء فيها (أعربت المرجعية عن اسفها عما جرى من صدامات مؤلمة ومؤسفة بين الاحبة المتظاهرين وبين رجال الامن في الأسبوع الماضي، ومن الضروري العمل على منع إراقة المزيد من الدماء وعدم الانزلاق الى الاقتتال الداخلي، وأكدت على موقفها من ادانة كل أنواع العنف الغير مبرر باتجاه المتظاهرين السلميين وضرورة محاسبة القائمين عليه، وشددت بعدم زج القوات القتالية في مواجهة المتظاهرين، وأعلنت المرجعية التزامها بمبدأ احترام إرادة العراقيين في تحديد شكل النظام السياسي والاداري و وان الإصلاح يتم من خلال إرادة العراقيين وليس لاي طرف داخلي او خارجي الحق في مصادرة هذه الإرادة).

خطبة الجمعة ٨ تشرين الثاني ٢٠١٩

الخطبة التي القاها معتمد المرجعية الدينية الشيخ الكربلائي جاء فيها (امام القوى السياسية فرصة فريدة للاستجابة لمطاليب المواطنين وتنفيذها ضمن فترة زمنية محددة، والمحافظة على سلمية التظاهرات وعلى القوات الأمنية حمايتهم فهو حق مكفول دستورياً للمواطن وليس لاحد ان يلزم اخر بما يرتيه، وحذرت من وجود عناصر كان لها دورا سلبيا في العقود الماضية تحاول استغلال الحركة الاحتجاجية لتحقيق بعض أهدافها،

خطبة الجمعة ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٩

الخطبة التي القاها معتمد المرجعية السيد الصافي جاء فيها(أعربت عن مساندتها للاحتجاجات التاكيد على الالتزام بسلميتها وإدانة الاعتداء على المتظاهرين السليمين، ومن الأهمية بمكان الإسراع في اقرار قانون منصف للانتخابات يعيد ثقة المواطنيين بالعملية الانتخابية ولا يتحيز الى الأحزاب ويمنح فرصة للمواطنين لتغيير القوى التي حكمت البلاد، ورغم مضي فترة على الاحتجاجات الشعبية لم يتحقق على ارض الواقع ما يستحق الاهتمام، لقد بلغ الامر بالمواطنين الى حدوداً لا تطاق بسبب الخراب والفساد مما دفعهم في الاستمرار في مطالبتهم وتقديم التضحيات، ان معركة الإصلاح معركة وطنية تخصه الشعب العراقي لوحده ولا يجوز السماح بان يتدخل الاخرون بتحويل البلد الى ساحة صراع وتصفية حسابات)

ملحق رقم ٣

البرنامج الانتخابي للائتلاف الوطني

٢٠١٠

برنامج العمل الانتخابي

للائتلاف الوطـني العـراقي

العراق – بغداد

٢٠١٠ م – ١٤٣١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـة

تتحكم في المشهد السياسي العراقي منذ سقوط حكم الطاغية في ٢٠٠٣/٤/٩ وحتى يومنـا هـذا، معادلـة التاريخ السيء تاريخ الشمولية الدكتاتورية والمستقبل الصعب مستقبل إنجاز الاستقلال التام والديمقراطية التي لم تستكمل بعد. وما بين هذا التاريخ السيء وذلك المستقبل الصعب تتمـدد مجموعـة أزمـات ومشـكلات وتشوهات لا يمكن مغادرتها إيجابياً إلا بائتلاف قوى وشخصيات الحركة الوطنية في العراق. فكان الإئتلاف الوطني العراقي الذي تشكل ليأخذ على عاتقه التنسيق والتحالف بين قوى وشخصـيات الحركـة الوطنيـة العراقية من أجل تجاوز التاريخ السيء وتحقيق المستقبل الصعب.

وإذ تعاني الحركة الوطنية في العراق من أوجاع التشتت وأمراض التناثر فلا مرية في أن الإئتلاف الوطني العراقي انطلق ليمثل امتداداً ومواصلة للمشاريع والجهود والمحاولات الوطنية الصادقة التي سبق ومازالـت تبذل للنهوض بالفعاليات الإئتلافية والتحالفية وتعميق مضامينها وصولاً إلى صيغة تنظيمية تلتقي عندها جميع القوى والشخصيات الوطنية الحقة في سياق علاقات شراكة متكافئة ذات صيغة تنظيمية خلاقة تعمـل علـى دعم رؤى ومواقف ذات خطاب وطني عراقي موحد.

إن إنجاز هذه المهمة في عراق المرحلة الانتقالية المعاشة ينبغي أن يدفع قوى وشخصيات الحركة الوطنيـة في العراق باتجاهاتها ومدارسها الفكرية والعقائدية كافة إلى التحالف في سبيل المساهمة الفاعلة في معالجـة الاشكاليات الملحة التي يعاني منها الوطن والمواطن والتي من أبرزها:

١. إشكاليات استكمال السيادة وصولاً إلى الاستقلال الناجز بعد تعجيل انسحاب القوات الأجنبيـة مـن العراق وإقامة الحكم الصالح والنظام السياسي المستقر والعادل. وبناء علاقات إيجابية مع دول العالم كافة مبنية على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخليـة وعولمـة مكافحة الإرهاب ودحره.
٢. إشكاليات الإرث الإستبدادي والدكتاتوري القديم وبقايا العنف والإرهاب والنزعات الشمولية، وحماية منجزات التحول الدستوري وصولاً إلى ترسيخ المسار الديمقراطي.

إن معالجة هذه الإشكاليات والأزمات تجعل من قوى وشخصيات الحركة الوطنية فـي الإئـتلاف الـوطني العراقي تقترب من بعضها وتحرص على العلاقات الإيجابية مع القوى السياسية الوطنية الأخرى ، والتعاون معها من أجل الانتقال بالعراق من كيان سياسي هش إلى دولة نظام سياسـي مسـتقر وعـادل ، قـادرعلى الارتقاء صعوداً بالمرحلة الانتقالية التي يعيشها عراق اليوم إلى مرحلة التحول الـديمقراطي الـذي يكفـل المؤسسات.

وطالما أن احتياجات شعبنا العراقي واحدة فلا غرابة أن تحتضن البرامج الانتخابية مطالب متشابهة لتلبيـة تلك الاحتياجات ، بيد أن التمايز والخصوصية في برنامج الإئتلاف الوطني العراقي تكمن في تحديده أولويات المطالب المجتمعية ، وفي التعهد والمصداقية في تنفيذ برنامجه ، وكذلك كونه برنامجاً وطنياً مفتوحاً ومنفتحاً على كل المشاريع الوطنية العراقية المخلصة التي تريد للعراق الجديد أن يكون عراقاً مستقلاً.. عراق دولـة المؤسسات والقانون.. عراق المجتمع المدني المتنوع والمتجانس.. عراق النظام السياسي االعادل والمستقر.. عراق الحكومة الوطنية التي تعمل على إيقاف التدهور في عملية بناء الدولة ، والشروع في كل مـا يخـدم الازدهار والتحسن المطرد لحياة المواطن والوطن.

المشروع السياسي

المحور الأول
الالتـــزام بالدستـــــور

المحور الثاني
إصـــلاح وتفعيـــل الأداء البرلمـــاني والحكـــومي

المحور الثالث
السياســـــة الخارجـــية

المشروع السياسي

إن المشروع السياسي للائتلاف الوطني العراقي يشتمل على ثلاثة محاور:

المحور الاول - الالتزام بالدستور

١. حماية الدستور.
٢. المرجعية الدينية العليا.
٣. دعم المسار الديمقراطي ومبدأ المشاركة.
٤. المواطنة والوحدة الوطنية المتكاملة.
٥. إستكمال السيادة والاستقلال.
٦. النظام الإتحادي.
٧. كركوك.
٨. الموقف من حزب البعث.
٩. مكافحة الفساد.
١٠. امتيازات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.
١١. المرأة والشباب.

١. حماية الدستور

الدستور عقد اجتماعي سياسي ينظم إدارة الشأن العام في الدولة بوصفه الوثيقة القانونية والسياسية العليا ، والقاسم المشترك بين جميع المواطنين. والدستور في العراق هو من أبرز المنجزات بعد عملية التغيير؛ فهو نتاج الجهد المشترك لكل أبناء الشعب العراقي لضمان إزالة آثار الماضي بما فيه من ظلم واستبداد ، والتطلع لبناء مستقبل مشرق.

إن الإئتلاف الوطني العراقي يحرص على الإلتزام بالدستور وحمايته واعتماده كأساس لبناء دولة المؤسسات والقانون ، وعد الدستور الضمان الأول لحماية الحريات العامة والخاصة، وحماية الديمقراطية كأساس للمشاركةالسياسية.

كما إن الإئتلاف الوطني العراقي يحرص على الإلتزام بتنفيذ وتطبيق أحكام الدستور والاحتكام لها وحمايته كمنجز لايمكن مخالفته ، أوالاتفاق على تسوية نقاط الاختلاف فيه ما دام نافذاً ، وتعديله بآليات دستورية بما يتناسب ومصلحة المواطن والوطن وإنجاح وتطوير العملية السياسية.

٢. المرجعية الدينية العليا

لما كانت المرجعية الدينية العليا بما تملكه من مقامات روحية ، مرتكزة على قيم الإيمان والوطنية والعقلانية ، فإن برنامج الإئتلاف الوطني العراقي يحترم آراءها ، ويعدها فضاءً يتسع الجميع من مختلف التنوعات (القومية والدينية والمذهبية) في العراق.

وعلى أساس ماتقدم فإن الإئتلاف الوطني العراقي يعمل على احترام التوجيهات الرشيدة للمرجعية الدينية العليا ذات المقامات الروحية السامية ، ويبارك جهودها في تعزيز الوحدة الوطنية ودرء الفتنة الطائفية وقيام الحكم الصالح في العراق، كما ان الإئتلاف الوطني العراقي يحترم المقامات الدينية والمذهبية ويستفيد من آراءها وارشاداتها.

٣. دعم المسار الديمقراطي وتأكيد مبدأ المشاركة

إن الديمقراطية الحقة هي ديمقراطية الأغلبية السياسية التي تفرزها صناديق الاقتراع والتي تقوم على أساس المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي ، وليست الديمقراطية التوافقية التي أنتجت المحاصصة.

وديمقراطية المشاركة عند الإئتلاف الوطني العراقي هي الأساس في ممارسة السلطة السياسية عن طريق حكومة الأغلبية السياسية التي تقوم على مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص أمام الجميع.

إن شروط تحقيق ديمقراطية المشاركة التي ينشدها الإئتلاف الوطني العراقي تتمثل بالإقرار والتجسيد العملي للحقائق والمبادئ الآتية :-

١- الإقرار المجتمعي والدستوري بحقيقة التنوع القومي والديني والمذهبي في العراق والانتقال به من تنوع غيرمتجانس إلى تنوع متجانس.

٢- الإقرار المجتمعي والدستوري بحق الاختلاف وليس الخلاف بين المتنوعين قومياً ودينياً ومذهبياً.

٣- الإقرار المجتمعي والدستوري بحق أبناء التنوعات القومية والدينية والمذهبية في العراق في التعبير عن مطالبهم وتطلعاتهم ، والتمتع بحقوقهم وممارسة نشاطاتهم المشروعة بآليات تنظيمية عصرية حديثة (مؤسسات المجتمع المدني).

٤- الإقرار المجتمعي والدستوري بالتداول السلمي للسلطة السياسية ضمن إطار منظومة دستورية متكاملة تعتمد آليات : التمثيل بالانتخابات ، التعددية السياسية (بشقيها التعددية الحزبية وتعددية الرأي)، حرية التعبير، الفصل بين السلطات ، إستقلال القضاء، مبدأ اللامركزية بمستوياتها الإدارية والسياسية وبصيغها التشريعية والتنفيذية والقضائية ؛ وبأنواع حكوماتها (الحكم الاتحادي المستند إلى الدستور، والحكومات المحلية القوية بالدستور).

٥- الإقرار المجتمعي والدستوري ببناء مجتمع آمن ومستقر يتفق مع المبادئ الإنسانية والعدالة الإجتماعية.

٦- إن تأصيل وتفعيل ديمقراطية المشاركة التي ينشدها برنامج الإئتلاف الوطني العراقي تتم عبرة حكومة الأغلبية السياسية ، لا حكومة محاصصة وتوافق ، والتي تكون قادرة على :

تعديل الدستور – تجاوز سلبيات قانون مجالس المحافظات – سن قانون تنظيم الحياة الحزبية (قانون الأحزاب)- سن قانون الإعلام الحر وحماية الإعلاميين- سن قانون منظمات المجتمع المدني - حصر السلاح بيد الدولة ، وإبعاد الاجهزة الامنية عن التاثيرات السياسية والحزبية- تنمية قدرات القوات العسكرية العراقية بما يحمي الحدود العراقية ويعزز الامن والاستقلال – التعجيل في تشكيل المفوضية المستقلة العليا لحقوق الإنسان – إنجاز المصالحة الوطنية غير المتجاوزة للعدالة والمساءلة.

٤. المواطنة والوحدة الوطنية المتكاملة

إن المواطنة تعني المساواة بين العراقيين أمام القانون في الحقوق والواجبات بغض النظرعن إختلاف العرق أو الدين أو اللغة أوالجنس أواللون.

إن احترام المواطنة وعدم التمييز بين العراقيين على أساس الجنس أو الدين أو المذهب أو العرق ورفض كل شكل من أشكال التمييز العنصري والطائفي ، هو من المبادئ والأسس التي يقوم عليها برنامج الإئتلاف الوطني العراقي ويسعى لتعزيزها.

كما إن إطلاق سراح المعتقلين الأبرياء من السجون، وتعجيل إرسال أوراقهم التحقيقية إلى القضاء ، لحسم قضاياهم على وفق القانون ، وتشجيع عودة المهجرين إلى مناطق سكناهم ، وتوفيرمستلزمات الاستقرار والأمن ، والعمل على عودة الكفاءات المهاجرة من أجل المساهمة في بناء العراق الجديد ، هو من المطالب المهمة التي ينادي بها برنامج الإئتلاف الوطني العراقي ، ويسعى لتحقيقها بغية ترسيخ الوحدة الوطنية المتكاملة.

والمواطنة حق لكل فرد تعبر أقواله وأفعاله عن تجاوز الإنتماءات والولاءات الخاصة ، الى الولاء الوطني المشترك لوطن واحد الذي يتلمس فيه أبناء الهويات المتنوعة الأخرى من مواطنيه حقيقية تفيد بأن الحماية لهويتهم وحقوقهم القومية والدينية والمذهبية تنبع أساساً من الهوية الوطنية العراقية. ومن هذا المنطلق يعمل الإئتلاف على تثبيت حقوق كافة التنوعات الأخرى غير الأغلبية ، كالتركمان والشبك والكلدوآشوريين والإيزيدية وبخاصة الكورد الفليين ، والعمل على إلغاء كافة التشريعات والقوانين الجائرة ضدهم وتعويض المتضررين منهم وإعادة إعمار مناطقهم المنكوبة.

وبهذا تصبح الهوية السياسية للعراق انعكاساً لهوية وطنية متكاملة تجمع تحت عنوانها الشعب بأكمله، وتحفظ حقوق مواطنيه من أبناء التنوعات القومية والدينية والمذهبية كافة ، بما فيها التنوعات التي تمثل الأغلبية والتنوعات التي لاتمثل الأغلبية ، لأن الهوية الوطنية تتشكل والوحدة الوطنية تتعزز من حاصل التفاعل الإيجابي والتوازن الخلاق مابين الهويات المتنوعة من جهة ، وتوفير الحماية لأبناء جميع الهويات المتنوعة من جهة ثانية.

٥. إستكمال السيادة والاستقلال

العراق وطن لا يستحق إلا أن يكون مستقلاً ، ولا يليق له إلا أن يكون حــراً ؛ وإن وجــود القــوات الأجنبية على ربوعه إنما هو وجود استثنائي مرفوض ، ومسؤولية الإئتلاف الوطني العراقي تحــتم عليــه العمل على تعجيل إنسحاب جميع القوات الأجنبية من الأراضي العراقية كافة، وبناء مؤسسات الدولة العراقية الحرة، وتعزيز الروح الوطنية، وتنمية قدرات القوات العسكرية والأمنية بما يحمي المواطن والوطن ويعزز الأمن والاستقرار ويثبت السيادة ويحقق والاستقلال.

٦. النظام الإتحادي

إن النظام الإتحادي في العراق حقيقــة دســتورية بوصــفه شــكلا مــن أشــكال الــنظم السياســية اللامركزية ، التي تقوم على أساس توزيع وظائف السلطة توزيعاً متوازناً دون تركزها أو تركيزها في مركز أو إقليم. وإن آليات تطبيقه تستلزم توافر شروط نجاحه وفي مقدمتها الاستجابة للإرادة الحرة لشــعبنا وبمــا يضمن وحدة العراق أرضاً وشعباً وتماسك وتلاحم أبنائه دون انفصال أو تقسيم ، في إطار دولة قوية تقــوم على أساس الدستور ، وحكومة إتحادية حكيمة قادرة على إنجاز مهامها على وفق إختصاصــاتها ، وإدارات أو حكومات محلية مخلصة قادرة على القيام بمهامها الدستورية.

٧. كركوك

إن كركوك صورة مصغرة لحقيقة التنوع الإثني والديني المذهبي في العراق ، والتعاطي مع ملفاتها يقتضي النظر إليها بوصفها مدينة عراقية.

ومن حيث المبدأ يحرص الإئتلاف الوطني العراقي على اتخاذ مواقف متوازنة من المشكلات والقضايا العراقية ويتعامل معها دون مجابهة أو مواجهة. ومن بين أبرز هذه القضايا هي قضية كركوك التي ينبغي التعامل معها على وفق الآتي :-

١. الإلتزام بالآليات التي حددها الدستور العراقي بهذا الشأن ليكون أساساً لحل الأزمات الوطنية بما يضمن العدالة والإنصاف لجميع التنوعات القومية والمذهبية ويساهم في تعزيز الوحدة الوطنية.
٢. رفض اللجوء إلى القوة أوالتهديد بها أو أي منطق آخر لايستقيم مع روح التسامح والعيش المشترك في هذه المدينة.
٣. إعتماد الحوارات بين الفرقاء العراقيين على المستويين المحلي الكركوكي والوطني العراقي معاً.
٤. إن رفض التدخلات الخارجية أوالتدويل السلبي لقضية كركوك ، لايمنع من الاسترشاد والإفادة من الخبرة الأممية التي تقدمها الأمم المتحدة.
٥. إن إدارة الشأن العام في هذه المدينة لايمكن أن يكون موضعاً أو مجالاً لاستئثار أو استحواذ أي طرف من الأطراف المكونة لها دون الأطراف الأخرى وإنما هي للجميع.

٨. الموقف من حزب البعث

إن موقف الإئتلاف الوطني العراقي من حزب البعث يتشكل من إلتزامه بأحكام الدستور العراقي الذي يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أوالإرهاب أوالتكفير أوالتطهير الطائفي أو العرقي ومن يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له ، وبخاصة حزب البعث الصدامي في العراق و رموزه ، وتحت أي مسمى ، ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية.

وبقدر ما يحرص الإئتلاف الوطني العراقي على تجريم وتحريم الطائفية والتعصب العنصري والإرهاب والتكفير، فإنه يحرص أيضاً على تطهير مؤسسات الدولة من عناصر البعث الصدامي وحلفائه من التكفيريين والإرهابيين الذين استباحوا ومازالوا يستبيحون الدم العراقي ، وتفعيل دور القضاء والمؤسسات المعنية في مساءلتهم وإحالة المجرمين منهم إلى القضاء ، مع منع عودة حزب البعث الصدامي إلى الحياة السياسية بصورة نهائية.

وبقدر ما يسعى الإئتلاف الوطني العراقي الى تطبيق العدالة الإنتقالية فإنه يؤكد أيضاً على الاهتمام بضحايا البعث الصدامي من ذوى الشهداء والسجناء السياسيين ، وتفعيل قانون المفصولين السياسيين في دوائر الدولة ، ومؤسستي الشهداء والسجناء السياسيين لأجل إسترجاع حقوقهم المستلبة.

٩. مكافحة الفساد

الفساد بمختلف ضروبه وأشكاله آفة تصور خراب النفوس وتعكس موت الضمائرعند الغارقين في مستنقع العبثية واللاوطنية ، و تعبر عن الاستخفاف بحقوق الوطن والمواطن، وعن استفحال الفوضى والجهل والتخلف ، وتشرع استباحة المال العام والمرافق العامة ، وتبرر قضاء المصالح والحوائج الخاصة بالطرق الملتوية غير القانونية.

وللتخلص من آفة الفساد الإداري والمالي وضروبه وأشكاله الأخرى كافة يسعى الإئتلاف الوطني العراقي إلى تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب ، وديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، ومكاتب المفتش

العام، والرقابة الذاتية للائتلاف الوطني العراقي على وزرائه في الحكومة وممثليه في مجلس النواب، وسن القوانين التي تضمن ذلك ، ومحاسبة المسؤول الفاسد والمفسد بغض النظر عن شخصه أو انتمائه أوموقعه.

١٠. امتيازات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية

يتبنى الإئتلاف الوطني العراقي ترشيد الرواتب والإمتيازات التي اعتاد المسؤولين في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية من الإستفادة منها بشكل جعل من المنصب غنيمة وجائزة في حين إن المنصب خدمة ومسؤولية وأمانة في عنق المسؤول، ومن هنا فأن الإئتلاف الوطني العراقي يعمل على تقليص الامتيازات والرواتب بشكل يتناسب والوضع المعاشي العام لأبناء الشعب العراقي دون التأثير على أداء المسؤولية وصون الأمانة.

١١. المرأة والشباب

بما أن المرأة تمثل نصف المجتمع وأن الشباب هم أمل الأمة فإن الإئتلاف الوطني العراقي يعمل على تمكين المرأة العراقية من ممارسة حقوقها الدستورية كاملة ، وتعزيز مشاركة الشباب في بناء مستقبل العراق وإدارة مؤسساته.

المحور الثاني- إصلاح وتفعيل الأداء البرلماني والحكومي

١. إصلاح وتفعيل الأداء البرلماني

وصفت المادة الأولى من الدستور العراقي نظام الحكم في العراق بانه نظام نيابي (برلماني) ديمقراطي، والنظام البرلماني يقوم أساساً على سيادة السلطة التشريعية ، والتنسيق والتعاون والانسجام بينها وبين السلطة التنفيذية.

إن التجربة البرلمانية العراقية المعاشة شهدت ترجيحاً لكفة السلطة التنفيذية على كفة السلطة التشريعية، وهذا الترجيح مرده أسباباً عدة، الأمر الذي يدفع بالإئتلاف الوطني العراقي إلى تشخيص واقع أداء المجلس النيابي والتعهد بالعمل على تجاوز معوقاته من أجل إعادة التوازن والانسجام والتعاون بين عمل السلطتين بما يحقق سيادة البرلمان وبالشكل الآتي:-

أ. ضرورة إعتماد مبدأ التمثيل بالانتخابات على وفق نظام انتخابي- نظام القائمة المفتوحة والدوائر المتعددة- يضمن العدالة في تمثيل جميع المواطنين ويحسن نوعية اختيار المرشحين ، ويعيد للشعب سلطته الدستورية في اختيار ممثليه عن وعي وخبرة مباشرة. وفي هذا السياق، يؤكد الإئتلاف الوطني العراقي العمل على ضمان استقلالية عمل المفوضية المستقلة للانتخابات وتمكينها من النهوض بواجباتها القانونية والمهنية بشكل كامل من أجل سلامة العملية الإنتخابية ويؤكد على ضرورة الإسراع في تشريع قانون الأحزاب لتنظيم الحياة الحزبية.

ب. ضرورة تحديث النظام الداخلي لمجلس النواب وبما يؤدي الى تحسين آليات عمله التشريعي والرقابي والإداري والفني ويعمل على إعتماد الكفاءة والاختصاص والخبرة لتفعيل دور لجانه، كما يعمل على تحديث إجراءات أعماله وترشيق الامتيازات وترشيد النفقات وعدم التباطؤ في الجلسات والالتزام بالحضور وضبط الغياب لجميع أعضائه من دون استثناء.

ت. إن الوظيفة الرئيسة لمجلس النواب تتوزع دستورياً بين الدور التشريعي والدور الرقابي، وبقدرعلاقة الأمر بالوظيفة التشريعية فإن واقع عمل هذا المجلس يؤشر ضعفاً في منهجية العمل التشريعي، لا سيما في إهماله لبرمجة أولويات سن التشريعات على وفق أولويات احتياجات المواطن والوطن طبقاً

لبرنامج مسبق، بالتنسيق مع الحكومة لكل فصل تشريعي للتحقق من نسب الإنجاز. أما على صعيد الوظيفة الرقابية للمجلس فانها شبه معطلة رغم اللجوء إليها مؤخراً مما يتطلب تفعيل الدور الرقابي للمجلس بما يضمن حسن الأداء ومكافحة الفساد وفقا للمصلحة العليا.

ث. ولما كانت هناك ضرورة والتزام دستوري لتشكيل الجناح الثاني للسلطة التشريعية في العراق والمتمثل بمؤسسة (المجلس الإتحادي) فإن الإئتلاف الوطني العراقي يسعى وضمن مبدأ برمجة أولويات سن التشريعات على أساس احتياجات المواطن والوطن، يلتزم الإئتلاف الوطني العراقي بالعمل على سن قانون (المجلس الإتحادي) والتعجيل بتشكيله ، الأمر الذي يعد خطوة في تطوير مسار أداء العمل البرلماني بما يحقق التكامل التام مع مجلس النواب.

ج. يلتزم الإئتلاف الوطني العراقي بالعمل على سن قانون (المحكمة الإتحادية) وتوفير مستلزمات نهوضها للقيام بمهمامها المستقاة من الدستور.

ح. يعمل الإئتلاف الوطني العراقي على دعم المؤسسة التشريعية بخبرات ومراكز بحوث استشارية، و تأسيس معهد الخدمة البرلمانية لتأهيل وتدريب البرلمانيين وتعريفهم بأدوارهم التشريعية والرقابية والمالية.

٢ . إصلاح وتفعيل الأداء الحكومي

إن إعادة الاعتبار لمبدأ التعاون والانسجام والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لا يستقيم الا بأصلاح وتفعيل الاداء البرلماني فحسب، بل بإصلاح وتفعيل الأداء الحكومي أيضا، وعليه فإن الإلتزام بالدستور الذي يسعى الإئتلاف الوطني العراقي يرتز الى الرؤى الآتية :

أ. تشكيل حكومة أغلبية سياسية تقوم على أساس الاستحقاق الإنتخابي بعيدً عن تجربة المحاصصة المريرة.

ب. تتمثل الوظيفة الأساسية للحكومة المقبلة بوصفها (حكومة خدمة وطنية) باقتراح مشاريع قوانين في سياق برمجة الأولويات بحسب احتياجات المواطن والوطن، وإعطاء ملف الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي وملف الخدمات الأولوية في برنامج الحكومة و توفير الموازنة ضمن رؤية اقتصادية واضحة المعالم.

ت. ترشيق عدد أعضاء الحكومة الإتحادية بما يتناسب مع احتياجات وضرورات الواقع والمصلحة الوطنية العليا.

ث. مؤسسة عمل الدوائر الحكومية غير المرتبطة بوزارة من خلال :-

- إلتزام عمل الوزارة أو الدائرة غير المرتبطة بوزارة بقانونها وبالتعليمات والأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون.
- إعتماد سياسة الوزارة لا سياسة الوزير أو الجهة الحزبية التي ينتمي إليها مع منع المحسوبية والمنسوبية.
- إعتماد معايير الكفاءة والخبرة والمهنية في الترشيح والاختيار لمناصب الوزراء والوكلاء والمدراء العامين وموظفي المناصب القيادية الأخرى.
- تطبيق قانون مجلس الخدمة المدنية والتعجيل بتشكيل مجلس الخدمة المدنية لاعتماده في سياسة التوظيف في مؤسسات الدولة كافة.
- بما إن عمل الحكومة هو عمل تضامني فإن الإئتلاف الوطني العراقي يؤكد على ترسيخ المسار الديمقراطي في عمل مجلس الوزراء عند صناعة واتخاذ القرارات بعيداً عن التفرد والتزمت المقيت.

- إلتزام الوزراء بسياسات وبرامج الحكومة وقراراتها ، وليس ببرامج الكتل والأحزاب التي رشحوا من قبلها لتولي مناصبهم.
- المتابعة الجادة في تنفيذ التشريعات واقتراح مشاريع القوانين ذات العلاقة بالاحتياجات الأساسية بما يضمن توفير أفضل الخدمات للمواطن والوطن.

المحور الثالث - السياسة الخارجية

يتطلع الإئتلاف الوطني العراقي إلى بناء علاقات إيجابية متميزة على صعيد شعوب وحكومات دول الجوار الإقليمي والمنظومة العربية والدول الإسلامية ودول العالم الأخرى. كما يتفاعل مع دور المنظمات الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية القادرة على حماية حقوق الإنسان وتنمية الشعوب وحفظ حقوقها وتحقيق السلام والاستقرار. وإيمانه بذلك ينطلق من دور العراق الـــحضاري في تأريخ الإنسانية وما يمتلكه من قدرات بشرية وموارد طبيعية وموقعاً استراتيجياً يمكن توظيفها في ظل التجربة الديمقراطية الجديدة لإرساء علاقات على أسس رصينة من شأنها أن تساهم في تعزيز سيادة العراق وإعادة إعماره وتطوير واستغلال موارده الطبيعية وتأهيل ثرواته البشرية بشكل يعود بالازدهار والاستقرار لصالح شعبه وشعوب المنطقة.

١. العلاقات الإقليمية

إن الإئتلاف الوطني العراقي يؤمن بأن مهمة بناء العراق الجديد ، وإنجاح مشروعه السياسي وحماية شعبه من مخططات الإرهاب ودوامة العنف بشتى أنواعه ، تحتاج الى استثمار كبير في سياسة خارجية تستند الى احترام إرادة الشعب في تقرير مصيره ، وبسط سيادته على أراضيه ، والحفاظ على هويته الوطنية مع التركيز على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل على صعيد التعاون الدولي ، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية العراقية المبذولة طوال السنوات الماضية في سبيل ذلك ، غير أن الحاجة لازالت ماسة لأجل رسم علاقات متوازنة ومتينة مع دول الجوار الإقليمي بمحوريه الإسلامي والعربي ، إذ تأتي هذه الحاجة إستجابة لمطالب المنطقة في تحقيق الاستقرار والازدهار والأمن بعيدة عن النهج العدواني الذي قاده النظام السابق مع دول الجوار.

إن الإئتلاف الوطني العراقي حريص على إنتهاج سياسة خارجية قادرة على إمتصاص المخاوف والهواجس من تطور العملية السياسية ، ودافعة في الوقت ذاته نحو بناء قاعدة للمصالح الاقتصادية كوسيلة لتنمية العلاقات واستمرارها مع الإيمان بضرورة عدم التدخل في شؤون الآخرين ، وعاملة على توظيف التنوع القومي والإثني المجتمعي كمحاور لتعزيز هذه العلاقات.

إن الإئتلاف الوطني العراقي يؤمن بضرورة تبني العراق سياسة التوازن المتكافئ والمصالح المتبادلة في إقامة علاقات جوار متينة بعيدة عن سياسة المحاور المتصارعة من أجل صيانة استقلاله واستثمار الزمن لتعويض شعبه والمنطقة عما لحقهم من حيف وحرمان جراء الحروب والحظر الاقتصادي وسياسات الاضطهاد طوال العقود الماضية. لذا فإننا نؤمن بإمكانية أن ينطلق العراق ليصبح جسراً استراتيجياً للمصالح التي تتلاقى فيه ولا تتقاطع.

وفي هذا السياق، يهدف برنامج الإئتلاف الوطني العراقي إلى رسم سياسات اقتصادية خارجية تتضمن مشاريع استراتيجية في شؤون النفط والغاز والمياه والكهرباء والنقل والتجارة ومشروع القنوات الجافة والسياحة تشمل تركيا وإيران وسوريا والأردن والكويت والسعودية. إن نهج التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يتبناه الإئتلاف الوطني العراقي كفيل بتقليل حجم المخاطر والتهديدات التي تواجه المنطقة ، بل يسهم في

تحصينها من تداعيات الإرهاب ومحاولات تفتيت النسيج الاجتماعي. ويمكن أن يشكل هذا النهج مدخلاً للعراق لتجاوز الكثير من العوائق السياسية الراهنة مع جيرانه وتتسع دوائره لتشمل دول مجلس التعاون الخليجي وباقي دول المنطقة مع إدراكنا واقع أهمية التوازن بين المصالح وعناصر النزاع من أجل الاستقرار والتنمية.

إن الإئتلاف الوطني العراقي يدعو الدول الإقليمية إلى التفاهم الجدي إنطلاقا من إيمانه بالحوار كأساس لحل الملفات العالقة التي ورثها العراق من الماضي أو ما استجد منها في الآونة الأخيرة. وسيتضمن برنامجه بذل الجهد الدبلوماسي والسياسي وتفعيل عمل اللجان الفنية المشتركة في إطار الإتفاقيات والقرارات الدولية لمعالجة القضايا الآتية :

أ. قضية المياه مع تركيا وسوريا وإيران.
ب. معالجة العلاقات السورية العراقية والمشاكل المثارة بين البلدين.
ت. العمل على تسوية الملفات العالقة مع الكويت.
ث. الدفاع عن حقوق ومصالح العراقيين في دول الجوار
ج. العمل على معالجة الملفات العالقة مع دول الجوار.
ح. العمل على معالجة الحقول النفطية المشتركة والمنشئات النفطية مع دول الجوار.

وفي إطار العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي ، يرى الإئتلاف الوطني العراقي أهمية توطيد العلاقات الخليجية العراقية بشقيها السياسي والتنموي من خلال الآتي :

أ. تعزيز فرص الحوار مع دول المنطقة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية عبر تشكيل لجنة حوار مشتركة لرسم فضاء استراتيجي للتعاون السياسي والاقتصادي والأمني.
ب. إيجاد آليات لتفاهم أوسع بين الدول على أساس المصالح والمنافع المتبادلة ، وجذبها للمشاركة في إعمار العراق وتوفير فرص الاستثمار.
ت. العمل المشترك على ضوء المتغيرات العالمية لتحديد التهديدات المشتركة للمنطقة وعوامل استقرارها.
ث. التحرك نحو إطفاء الديون المترتبة في ذمة العراق أسوة بالدول الأخرى.

٢. العلاقات مع الدول العربية

ينظر الإئتلاف الوطني العراقي الى الجامعة العربية ويعدها الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجامع للمنظومة العربية ؛ ولكون العراق أحد أعضاء الأسرة العربية ومؤسسّ لها يسعى لأن تأخذ العلاقات العراقية- العربية مسارها الطبيعي، فالإئتلاف الوطني العراقي يدفع بالسياسات التي من شأنها أن يستعيد العراق بها دوره للوقوف مع القضايا العربية على مختلف الأصعدة السياسية والتنموية ، والمشاركة في مواجهة التحديات وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، واسترجاع حقوقه وإقامة دولته المستقلة وتعضيد الجهد الدولي المناصر لشعبه لمنع إنتهاكات حقوقه في غزة كما جاء في تقرير (كولدستون).

إن تعضيد هذا المسار يتطلب احترام خيارات الشعب العراقي في اختيار نظامه السياسي، وتأسيساً على ذلك نطالب شعوب وحكومات الدول العربية بدعم مسيرة الوحدة الوطنية في العراق.

٣. العلاقات مع الدول الإسلامية

يشدد الإئتلاف الوطني العراقي على دور منظمة المؤتمر الاسلامي في مواقفها بشكل عام وبخاصة موقفها التأريخي في جمع علماء المسلمين في بيت الله العتيد وإصدار (وثيقة مكة) لتحريم الإقتتال ودعوة الأطراف المختلفة الى دعم الجهود لتجاوز المحنة الطائفية التي واجهها الشعب العراقي.

ويرى الإئتلاف الوطني العراقي أن العمل على تحقيق التعاون والتكامل بين المسلمين هو الكفيل في مواجهة التحديات التي تواجه شعوب الدول الإسلامية ، والعمل على دفع عجلة التنمية لتجنبها الفتن الطائفية، وكل هذه قضايا جوهرية تمس صميم علاقة العراق مع الدول الإسلامية.

٤. المجتمع الدولي

يتطلع العراق بشكل إيجابي إلى دعم المجتمع الدولي للتصدي لدعم العراق في مسيرة الإعمار والبناء. ويشيد الإئتلاف الوطني العراقي بدور منظمة الأمم المتحدة بعد سقوط النظام البائد والجهد المتواصل في دعم العراقيين في تعزيز تجربتهم السياسية وتذليل الصعاب التي تواجههم جراء القرارات الدولية وبخاصة فيما يتعلق بمعالجة الفقرات التي وردت في قرارات مجلس الأمن الدولي المتخذة منذ غزو النظام الصدامي للكويت وعلى نحو خاص القرارات المتخذة تحت الفصل السابع.

وفي علاقاتنا مع الولايات المتحدة، يجدد الإئتلاف الوطني العراقي تأكيده بضرورة الالتزام بمواعيد الإنسحاب الكامل من الأراضي العراقية لاستكمال السيادة والاستقلال الناجز، متزامنة بتفعيل الإطار الاستراتيجي للإتفاقية. ويشدد الإئتلاف الوطني العراقي على ضرورة إتخاذ الإجراءات السياسية والقانونية والدبلوماسية لإنهاء مخلفات مرحلة الاحتلال بالتعاون مع الإدارة الأميركية، وبناء علاقات متكافئة قادرة على صيانة إستقلال العراق وسيادته.

ويرى الإئتلاف الوطني العراقي في التعامل مع دول الإتحاد الأروبي فرصة في استمرار التعاون الإيجابي في مجالات تطوير التجربة السياسية وحماية حقوق الإنسان ، وتحديث النظم الادارية والمالية وتدريب الكوادر وغيرها ، وكذلك في مجال الاستثمار حيث تشكل في مجموعها بوابة لتعزيز العلاقات الاقتصادية وبخاصة في محاور الطاقة والبنى التحتية والزراعة والصناعة بناءً على مبدأ تكافؤ الفرص بين دوله في الاستثمار. ومن هذا المنطلق يمكن أن يشكل العراق مورداً هاماً لإمدادات الغاز عبر التعاون مع دول الجوار لتلبية احتياجات منظومة الدول الاروبية.

وينظر الإئتلاف الوطني العراقي إلى أهمية التعاون مع الصين وروسيا في المجالات المختلفة. فالعراق يمتلك القدرة على ضمان إمدادات الطاقة لتلبية متطلبات النمو الاقتصادي في الصين، وبالتالي فالمساهمة في تطوير القطاع النفطي العراقي سيساعد في تحقيق هذا الهدف الحيوي. وإن السعي للإفادة من خبرات روسيا وشركاتها التي ساهمت في بناء العديد من المشاريع الحيوية في الحقبة الماضية وارتبطت بعلاقات تأريخية مميزة يمكن توظيفها في الاستثمار لبناء العراق.

ويسعى الإئتلاف الوطني العراقي لتطوير علاقاته مع دول شرق آسيا. فنجاح النماذج التنموية في كوريا الجنوبية واليابان وماليزيا والهند وغيرها يفتح المجال للإفادة من تجاربها وإمكانياتها في بناء الاقتصاد العراقي وإعادة الإعمار.

إن الإئتلاف الوطني العراقي يؤمن بضرورة الالتزام بالدستور طريقاً لحماية الوحدة الوطنية ومنهجاً لتحقيق علاقات إيجابية متميزة على الصعيد الأقليمي والدولي تعود بفتح آفاق الازدهار وتؤكد استتباب الأمن وحصول الاستقرار على مختلف الأصعدة كافة.

المشروع الأمني

المبادى العامة المشروع الأمني

تطوير مؤسسات وأجهزة الأمن والدفاع

عناصر ومقومات إعداد استراتيجية للأمن الوطني

أجهزة الأمن والإستخبارات الإتحادية

المبادئ العامة المشروع الأمني

منذ سنوات والعراق يعاني بشدة من الآثار الكبيرة للمخاطر الأمنيه ومن تراكم المشاكل والصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويأتي الإرهاب بكل أشكاله ومصادره والجريمة المنظم' بكل أنواعها التي تغلغلت في أوصال المجتمع ، والتدخل الأقليمي والخارجي في الشأن الداخلي في مقدمه المخاطر الأمنية. ويزيد من سوء الأوضاع عدم تكامل السياسات والخطط الأمنية ومايرافق تنفيذها من ضعف المهارات القيادية وقلة الجهد والأداء الاستخباري بشكل خاص، وكذلك ازدواجية مهام واختصاصات وصلاحيات الأجهزة والمؤسسات الأمنية ووهن التنسيق بينها وضعف النظام الرقابي وإجراءات المحاسبة والعقاب. أما الصعوبات المتراكمة الأخرى فتكاد تغطي معظم مرافق الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية وفي مقدمتها انتشار الفقر والبطالة وضعف الخدمات الأساسية وتجذر الفساد الإداري والمالي وبقاء الشروخ في الوحدة الوطنية وضعف آليات التنسيق والتوازن والمراقبة في النظام السياسي.

إن تحقيق الأمن والاستقرار ومعالجة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية يتطلب من سلطات النظام التشريعية والتنفيذية والقضائية إعتماد استراتيجيه شاملة للأمن الوطني وخطط وبرامج للأصلاحات الجوهرية تستند إلى إجماع وطني على تحديد المصالح الحيوية الوطنية ، وكذلك تحديد التهديدات والمخاطر والمشاكل وصولاً إلى تحديد القدرات المادية والبشرية وبخاصة المهارات القيادية والإشرافية والتنسيقيه المطلوب توافرها لتنفيذ السياسات والإصلاحات المطلوبة، وبناء على ما تقدم، يرى الإئتلاف الوطني العراق إن أهم المبادئ العامة للمشروع الأمني هي كما يلي:-

١. تحقيق الأمن والاستقرار هو الهدف الأساس لكل السياسات والخطط والبرامج والنشاطات الأمنية.
٢. الدفاع عن سيادة العراق وشعبه ووحدة أراضيه ونظامه السياسي الديمقراطي ومنع التدخل في شؤونه الداخلية.
٣. توفير الأمن لجميع أبناء الشعب في جميع مناطق البلاد دون تمييز.
٤. بناء العلاقات مع دول الجوار على أساس المصالح المشتركة وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
٥. الإلتزام بمواصلة العمل على جاهزية القوات العراقية لملأ الفراغ حال إنسحاب القوات الأجنبية من كافة الأراضي العراقية.
٦. الإلتزام بأحكام الدستور الخاصة بخضوع القوات الأمنية لرقابة السلطة التشريعية وللقيادة المدنية المنتخبة وعدم التدخل في آليات تداول السلطة وفي الشؤون السياسية الأخرى وكذلك لرقابة السلطات القضائية والمالية.
٧. تنمية وتطوير قدرات القوات الأمنية بما يمكنها من حماية الاستقلال وتعزيز الأمن والاستقرار.
٨. إشاعة روح التعايش السلمي وتعزيز الروح الوطنية والولاء للوطن وإبعاد القوات الأمنية عن التأثيرات السياسية والحزبية واتخاذ إجراءات حازمة في حصر ولائها للوطن والدستور.
٩. أتخاذ اجراءات طويلة الأمد للتعامل مع ظاهرة العنف والحد من عسكرة المجتمع وحصر السلاح بيد مؤسسات الدولة الأمنية.
١٠. دعم سياسات واجراءات ترسيخ الوحدة الوطنية وحل النزاعات سلمياً وبالحوار وتحريم الاقتتال الداخلي

١١. دعم سبل ووسائل بناء الثقة وتعزيزها بين القوات الأمنية والمواطنين بما يخدم الحرب ضد الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة والتهديدات الأخرى.
١٢. تشريع القوانين واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالعمليات الإرهابية وعدّها جرائم حرب وإبادة جماعية يعاقب عليها القانون الدولي.
١٣. إعتماد معايير الكفاءة والنزاهة والإخلاص والابتعاد عن العوامل الطائفية أو العرقية أو المناطقية في اختيار العناصر الوطنية، و تقييم من يعمل حالياً من منتسبي تشكيلات القوات الأمنية مع الأخذ بالاعتبار التوازن الواقعي العادل لجميع مكونات الشعب دون تمييز.
١٤. إيجاد اليات فاعلة مع أجهزة القضاء تحقق الدقة والسرعة والعدالة في التعامل مع المحتجزين.
١٥. تطبيق آليات احترام حقوق الإنسان في جميع نشاطات وأعمال القوات الأمنية.
١٦. التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني بما يخدم تعزيز إجراءات بناء الثقة مع المواطنين.
١٧. التعاون والتنسيق مع أجهزة ووسائل الإعلام لضمان الدقة في فهم السياسات والإجراءات الأمنية والوضوح في معرفة مهام ونشاطات القوات الأمنية.
١٨. يلتزم الإئتلاف الوطني العراقي بتطبيق قانون المسائلة والعدالة في اختيار العناصر الوطنية أو تقييم من يعمل حالياً من منتسبي الأجهزة الأمنية.

تطوير مؤسسات وأجهزة الأمن والدفاع

يتبنى الإئتلاف الوطني العراقي بتطوير مؤسسات وأجهزة الأمن والدفاع عبر الطرق الآتية: -

أولاً : تنمية القدرات الأمنية والعسكرية

١- إجراء تقييم شامل لأوضاع المؤسسات العسكرية والأمنية التي تشكلت في السنوات الماضية وموازنة قدراتها بحجم وخطورة التهديدات الأمنية.
٢- سن القوانين الخاصة بالمؤسسات العسكرية والأمنية بهدف تحديد وظائفها وصلاحياتها وتجنب التقاطع والازدواجية والاجتهادات الشخصية في تحديد مهامها.
٣- تسريع تنفيذ الاتفاقيات الخاصة ببرامج تدريب منتسبي هذه المؤسسات وتطوير وكوادرها.
٤- توسيع وتطوير مراكز ومعاهد التدريب الوطنية واستقدام الخبرات الوطنية المؤهلة.
٥- الإسراع بإجراء تقييم لسياسات التجهيز والتسليح على أساس الأولويات والأهمية.

ثانياً : مساحة عمل ومسؤولية الجيش في وزارة الدفاع.

١- المسؤولية الكبرى للجيش هي ضمان وحدة أراضي العراق والدفاع عنها ضد العدوان الخارجي.
٢- نتيجة الظروف الحرجة التي يواجهها العراق في حربه ضد الإرهاب من الممكن استعمال الجيش في دعم قوى الأمن الداخلي في حالات الطوارئ القائمة والتي تقره السلطة التشريعية.
٣- تكون مساحة عمل الجيش عموم أراضي العراق الإتحادي.

ثالثاً : السيطرة والقيادة على القوات المسلحة.

١- رئيس الوزراء هو القائد العام للقوات المسلحة بموجب أحكام المادة (٧٨) من الدستور.
٢- يتولى وزير الدفاع مسؤولية تنفيذ خطط الوزارة وتسيير أعمالها.

٣- لوزير الدفاع صلاحية إبداء الرأي بترشيح رئيس أركان الجيش ومعاونيه وقادة الفرق فما فوق.

٤- للقائد العام بموجب الفقرة (٥) من المادة (٧٩) صلاحية التوصية بتعيين المذكورين عبر مجلس الوزراء ومصادقة مجلس النواب.

٥- لغرض تجنب سلبيات الاجتهادات الشخصية والقرارات الفردية والتخلص من ازدواجية الأجهزة والصلاحيات والمسؤوليات، يتبنى الإئتلاف الوطني العراقي سن عدد من التشريعات لتنظيم وتحديد ما يلي:-

أ. مسؤوليات وصلاحيات سلسة القيادة في وزاره الدفاع.

ب. صلاحيات القائد العام.

ت. صلاحيات ومسؤوليات القائد العام والسلطة التشريعية في حالات إعلان الحرب والطوارئ وإدارتها.

ث. تحديد هيكلية وواجبات وصلاحيات القيادة العامة للقوات المسلحة.

ج. العقيدة العسكرية.

ح. هيكلية وزارة الدفاع.

خ. العقوبات العسكرية.

٦- إعادة النظر في أوضاع مؤسسات الاستخبارات العسكري' والأمن العسكري ودمج المؤسستين بمديرية واحدة ترتبط بوزير الدفاع لإنهاء الازدواجية الحاصلة في مهامها ونشاطاتها ومسؤولياتها وصلاحياتها وأن تختص بالشؤون العسكريه فقط.

٧ - إلغاء منصب أمين عام وزارة الدفاع.

رابعاً : أساليب وطرق تسليح الجيش

١. تخضع أساليب التسليح لأحكام الدستور والسياسة الخارجية المعتمدة والتي تؤكد على نبذ العدوان ورفض التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى واعتماد العقيدة الدفاعية في بناء الجيش.

٢. تبنى الإئتلاف الوطني العراقي سياسة تنويع مصادرالتسليح لخلق جيش مهني مع الأخذ بنظرالاعتبار الكفاءة والكلفة.

خامساً : وزارة الداخلية

١ . ضبط الأمن الداخلي والحفاظ على أرواح الناس والممتلكات العامة والخاصة ومكافحة الإرهاب والجرائم بكل أنواعها هي في مقدمة مسؤولية وزارة الداخلية.

٢ . مساحة عمل وزارة الداخلية هي أيضاً عموم أراضي العراق الأتحادي.

٣. ضرورة إجراء تقييمات على وفق معايير مهنية لمنتسبي الوزارة وفي مقدمتهم العناصر القيادية في مختلف مفاصل عمل الوزارة وأجهزتها تستند إلى الكفاءة والمهنية والمهارة والإلتزام بنظام وإجراءات حاسمة ورادعة للضبط ومحاسبة الإهمال والتقصير.

٤. إعادة النظر بهيكلية الوزارة في ضوء التهديدات والمخاطر الأمنية الحالية ودراسة أوضاع مديرياتها وأجهزتها بدمج بعضها وتوسيع بعضها الأخر، كضرورة إعادة النظر بتنظيم مديرية حماية المنشئات ، في الوقت نفسه لابد من زيادة وترصين القدرات الاستخبارية وتوسيع ودعم عمل وكالة الاستخبارات والدوائر المرتبطة بها وتطوير وتجهيز مختبرات الأدلة الجنائية وإدارة المتفجرات.

٥. إجراء تقييمات دورية لاوضاع أفواج الطوارئ والشرطة الاتحادية من حيث التدريب المهني ومهارات وقابليات وخبرات القيادات والأجهزة والمعدات اللازمة لاداء مهامها.
٦. إيجاد الحلول العملية لاكساب ضباط الدمج المهارات والخبرات اللازمة لتمكينهم من أداء واجباتهم على وفق برامج تدريبية إضافية مكثفة وكذلك معالجة ظاهرة انتساب ضباط الجيش للعمل في الداخلية وإعادتهم إلى وزارة الدفاع حيث يمكنهم ممارسة اختصاصتهم بصورة أفضل.
٧. الإسراع بإكمال مشاريع الدوائر الخدمية وبخاصة مشروع لوحات تسجيل السيارات ومشروع البطاقة الوطنية ومشروع المنافذ الحدودية وكذلك مشاريع مراكز التدريب المتخصصة.
٨. تعزيز وتطوير نظام القيادة والسيطرة في وزارة الداخلية، والعمل بترشيق وكلاء ومديريات الوزارة.

سادساً : تنمية الجهد الإستخباري

١- وضع استراتيجية شاملة للأمن الوطني قادرة على التعامل بفاعلية مع التهديدات والمخاطر الأمنية الحالية والمحتملة في فترة زمنية محددة ما بين (٤ ــ ٥) سنوات.
٢- تمكين القوى الإستخبارية من الحصول على التقنيات الإستخبارية الحديثة.
٣- تنفيذ برامج تدريب بموجب خطط متعاقبة للأجهزة الإستخبارية الوطنية لمكافحة الأنشطة الإستخبارية المعادية.
٤- إنشاء كلية للأمن الوطني لتخريج كوادر متخصصة جديدة وتطويرالكوادر العاملة الوسطية والقيادية.
٥- تزويد الأجهزة الإستخبارية بما تحتاجة عملياتها السرية من متطلبات مالية في بنود خاصة بالميزانية.

سابعاً : الرقابة على أجهزة الإستخبارات والأمن

١- سن قوانين عمل الإستخبارات والأجهزة الأمنية للدولة بحيث تتضمن آليات عمل تلائم بين السرية المطلوبة في عملها وبين الشفافية المطلوبة لضمان عدم خرقها للقانون
وأبرز هذه القوانين:-

- مجلس الأمن الوطني.
- الإستخبارات
- جهاز المخابرات لتعيين وارتباط رئيس الجهاز وتنظيم علاقات التعاون مع الجهد المخابراتي الخارجي وبمعرفة السلطة التنفيذية.
- منع تسييس أجهزة الأمن والقوات المسلحة.
- المصادر الإستخبارية.
- إدارة الأزمات.
- مضاعفة عقوبات خروقات الأجهزة الأمنية.
- الأمن الداخلي.
- الشركات الأمنية الأجنبية وإلغاء أمر سلطة الإئتلاف المؤقت ذي الرقم (١٧).
- الإقامة.
- وزارة الداخلية.
- الشرطة الاتحادية.

٢- تحديد سلسلة المراجع الإدارية وصلاحياتها لأحكام الرقابة على عمل الأجهزة الأمنية.
٣ - يتبنى الإئتلاف الوطني العراقي تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب- لجنة الأمن والدفاع - على عمل الأجهزة المذكورة أعلاه، حيث يمكن لهذه اللجنة ممارسة مهامها الرقابية بعدّة وسائل أبرزها: -
- جلسات الاستماع.
- الإستدعاءات.
- المسائلة.
- إستحصال الوثائق.
- مراقبة المشتريات والتجهيز.
- طلب إجراء التدقيق المالي.
- الزيارات الميدانية.
- تنظيم اجتماعات التقييم الدورية.
- إبداء الرأي للبرلمان قبل الموافقة على تعيين كبار المسؤولين.
- طلب الإيجازات من المسؤولين عن القدرات المالية وصلاحية الخطط والبرامج.
- طلب تقارير دورية عن تنفيذ الخطط الأمنية.
- المشاركة في إجراء مراجعات الخطط الأمنية.
- مراقبة مدى فاعلية آليات التنسيق بين مختلف المؤسسات والأجهزة الأمنية.
- مراقبة أداء ونزاهة المسؤولين.
- رصد معوقات عمل المؤسسات والأجهزة.
- رصد الظواهر السلبية وبخاصة التعيين على أساس المحسوبية والمناطقية والتشديد على معايير الكفاءة والنزاهة والخبرة.
- توسيع المشاركة الشعبية في التعبئة ضد الإرهاب.
- تشجيع الكفاءات الوطنية بهدف التقليل من الاعتماد على التدريب خارج البلاد.
٤ - تأكيد دور ديوان الرقابة المالية على مراجعة صرفيات الأجهزة الأمنية.
٥ - إستحداث نظام تقييم السرية وتصنيف الصلاحيات السرية لمنتسبي الدولة.
٦ - إستحداث دائرة مفتش عام للأجهزة الأمنية ذات سلطة رقابية على الأجهزة.

عناصر ومقومات إعداد استراتيجية للأمن الوطني لتحقيق الاستقرار

إن تحقيق الاستقرار في الحقبة الراهنة وفي المستقبل يمثل الهدف الأكبر للحكومة ولن يتحقق الاستقرار بخطط وإجراءات مجتزأة وغير مترابطة عضوياً وزمنياً، بل بخطة شاملة تستند إلى مقومات كثيرة أهمها: -

أولاً : سياسية

١ - إستعمال فعال ومؤثر للوسائل الدبلوماسية لجلب الدعم الإقليمي والدولي لمساندة البلاد.
٢ - تجنب سياسة المحاور والتبعية.
٣ - توسيع المشاركة السياسية في العملية السياسية والتوسع في اشتراك الكوادر المستقلة الكفوءة في إدارة الدولة.
٤ - التأكيد على بناء دوله المؤسسات.

ثانياً : أقتصادية

١- الإسراع ببناء نظام اقتصادي متعدد المصادر وعدم الاقتصار على النفط.
٢- الإسراع بتوفير المستلزمات القانونية والإجرائية والمادية للإستثمار لمعالجة الركود الاقتصادي وللمباشرة الفعلية في إعادة البناء.
٣- إنتهاج سياسة نفطية ناجحة واستعادة العراق لدوره الفعال في منظمة أوبك والسوق النفطية العالمية.
٤- إستعادة الكوادر البشرية العلمية والكفوءة، والاهتمام ببناء كوادر فنية جديدة بهدف اللحاق بالتقدم العلمي في العالم

ثالثاً : إجتماعية

١- التأكيد على التنمية السياسية والاجتماعية للتخلص من مظاهر العنف بكل أشكاله.
٢- التأكيد على الهوية الوطنية وتشريع ما يلزم من قوانين لتكريس مفهوم المواطنة بأبعادها السياسية والقانونية في إطار الدولة.

رابعاً : استخباراتية

إعادة النظر بالمؤسسات والأجهزة الاستخبارية بهدف بناء نظام إستخباري وأمني يلبي الاحتياجات والمتطلبات الفعلية للأمن القومي ويعالج التحديات والمخاطر الأمنية وذلك لأن معظم المؤسسات والأجهزة القائمة جرى تأسيسها دون نظرة شمولية دقيقة لمتطلبات الدولة الامنية. كما إن النظام الاستخباري والأمني المطلوب ينبغي أن يؤمن الحماية للشعب والدولة والمنجزات الديمقراطية وقيم المجتمع الأساسية والتنمية الشاملة. ولعل أفضل خيار لبناء نظام استخباري وأمني يتلائم مع الدستور والقوانين ذات الصلة ، ان يصدر قانون من السلطة التشريعية. ويتضمن قانون الإستخبارات المقترح الخصائص والمفردات الآتية :

١- تحديد مفهوم الأمن القومي والأمن الوطني.
٢- ان يتلائم مع الدستور مع قوانين الدولة والنظام السياسي.
٣- وضع هيكلية دقيقة وواضحة تبين هرمية النظام الإستخباري والأمني.
٤- تحديد عدد الأجهزة الإستخبارية والأمنية المطلوبة.
٥- تحديد ساحات العمل والاختصاص لكل جهاز مع تحديد واجباته وصلاحياته القانونية الإستخبارية والإدارية والمالية.
٦- تنسيق المهام والواجبات بين الأجهزة الإستخبارية مع إيلاء الأهمية القصوى لتلك المتعلقة بالتهديدات والمخاطر.
٧- تحديد آلية صنع القرار في الأجهزة الأمنية وعلاقتها من حيث الصلاحيات الوظيفية بعمليه صنع القرار السياسي في المجالين الداخلي والخارجي.
٨- وضع آليات للرقابة على الأجهزة الأمنية كافة من قبل المراجع العليا في السلطات التشريعية والقضائية والتنفذية.
٩- وضع إستراتيجية أمنية دفاعية ووضع آليات لتقييمها وتطويرها بصورة مستمرة وان تكون وفقاً للدستور والنظام السياسي والإمكانيات الاقتصادية وأن تلبي متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية.
١٠- وضع خطط عملية لمكافحة ظاهرة العنف في البلاد يكون عمادها المؤسسات الأمنية وتستند إلى التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعلمية لتحقيق التقدم الميداني للقضاء على التخلف وتحسين الخدمات والصحة.

أجهزه الأمن والإستخبارات

أولاً : يواجه العمل الإستخباري في العراق مصاعب عديده أهمها: -

١ - إزدواجية المهام والواجبات والصلاحيات.

٢ - إزدواجية المرجعيات.

٣ - ضعف آليات التنسيق والتي تمثل السبب الرئيسي في تعثر أداء الأجهزة المتعددة.

٤ - إفتقار الكثير من القيادات المدنية لمهارات وخبرات القيادة والسيطرة والتنسيق.

٥ - إفتقار الكثير من القيادات المهنية للمهارات والخبرات القيادية لتسيير أعمال أجهزتهم.

٦ - غياب إجراءات واضحة وحازمة للمراجعة والمحاسبة والتدقيق.

ثانياً : إن أهم أجهزة الأمن والإستخبارات الإتحادية العاملة حالياً هي: -

١ - مديرية الإستخبارات العسكرية.

٢ - مديرية الأمن العسكري.

٣ - جهاز المخابرات الوطني.

٤ - وكالة المعلومات والتحقيقات الوطنية.

٥ - وزارة الدولة للأمن الوطني.

٦ - مستشارية الأمن الوطني.

٧ - جهاز مكافحة الإرهاب.

ثالثاً : لغرض الحد من سلبيات ومصاعب تعدد الأجهزة وازدواجية مرجعياتها وصلاحياتها وصعوبة التنسيق بينها ، يمكن إعادة النظر في أوضاع عدد منها كالآتي: -

١ - دمج مديريتي الإستخبارات العسكرية والأمن العسكري بمديرية واحدة وترتبط بوزير الدفاع.

٢ - دمج وزارة الدولة للأمن الوطني ووكالة المعلومات والتحقيقات الوطني تحت إسم جهاز المعلومات والتحقيقات الوطني ويرتبط بوزير الداخلية.

٣ - تشكيل هيئه بأسم الهيئة العليا للإستخبارات الإتحادية وترتبط برئيس الوزراء.

٤ - إلحاق جهاز مكافحة الإرهاب بوكيل وزارة الداخلية لشؤون الإستخبارت.

٥ - تأسيس مجلس الأمن الوطني.

رابعاً : وبهدف ضمان تحقيق الأهداف الواردة أعلاه ولضمان الإشراف والتنسيق الفعال في تنفيذ إستراتيجية الأمن الوطني والخطط والبرامج المرتبطه بها، فلا بد من إعتماد آليات تتطلب إنشاء هيئات إشرافية وتنسيقية عليا وأبرزها :-

١ - مجلس الأمن الوطني. ويتولى وضع الأستراتيجية العليا الأستخبارية للأمن الوطني وكذلك تنسيق وتحديد أولويات خطط الأمن الوطني على المستوى الوزاري فضلاً عن الاشراف على الموارد المخصصة للمؤسسات الإستخبارية، ويتشكل المجلس برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والعدل ومحافظ البك المركزي ورئيس جهاز المخابرات ورئيس الهيئة العليا للإستخبارت الإتحادية وتستعين بمن تريد من رؤوساء الأجهزة الأخرى عند الحاجة.

٢- القيادة العامة للقوات المسلحة. وتتولى إدارة الحرب وإدارة حالة الطوارئ، وتتشكل برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء الدفاع والداخلية ورئيس أركان الجيش وقادة قوات الأسلحة الجوية والبرية والبحرية.

٣- الهيئه العليا للإستخبارات الإتحادية. وتتولى تحديد متطلبات الإستخبارات على أساس إحتياجات الحكومة الإتحادية وتنسيق وتسهيل العمل والتعاون بين الأجهزة والمؤسسات الأستخبارية وتقديم التوصيات بذلك إلى مجلس الأمن الوطني وترتبط به ، وتتشكل الهيئة من رئيس جهاز المخابرات ورئيس جهاز المعلومات والتحقيقات ومديرعام الإستخبارات والأمن العسكري وأي عنصر آخر يطلب مجلس الأمن والدفاع حضوره.

٤- المفتش العام للمؤسسات الإستخبارية. ويتولى التحقيق في قضايا الفساد وسوء إستعمال السلطة وخرق حقوق الإنسان في المؤسسات الأمنية ، وخاصة تلك المحالة له من الرئاسات الثلاث ومجلس الأمن الوطني وأحد مدراء الأجهزة الإستخبارية ولجنة الأمن والدفاع.

ويرفع في النهاية تقاريره المستقلة إلى مجلس الأمن الوطني والذي يرتبط به، ويتمتع بالصلاحيات المحدده بموجب قانون المفتشين العامين مع مراعاة الطبيعه السرية للمؤسسات الإستخبارية.

٥- كلية الأمن الوطني. وتتولى إعداد الكوادر الإستخبارية والأمنية التي تحتاجها طبيعه أعمال وتخصصات الأجهزة الإستخبارية وكذلك تطوير مستوى كفاءة وأداء العاملين في المؤسسات الإستخبارية وإيلاء إهتمام خاص لبرامج إعداد الكادر القيادي للمؤسسات الأستخبارية وترتبط الكلية بأمانة المجلس الوطني.

٦- المديرية العامة لمكافحة غسيل الأموال. وتتولى متابعة نشاطات وعمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل شبكات الجريمة المنظمة من خلال رصدها لنشاطات المؤسسات الماليه بالتنسيق مع البنك المركزي. وترتبط المديرية بمكتب رئيس مجلس الوزراء.

المشروع الثقافي

لمحـــة تأريخـــية

العمليـــة الثقـــافية

المنطلقـــات والاهـــــــداف

الخطوات الإجرائية للإئتلاف الوطني العراقي

لمحة تأريخية

شكلت الثقافة في العراق ببعدها الحضاري.. الرافد الثالث إلى جنب رافديه الفرات ودجلة في هذا البلد الذي وهب البشرية ما سجله التاريخ بأحرف خالدة.. ذلك لأن الثقافة في جانبها الحيوي.. تعد جوهر الإبداع في الفن والعلم على السواء.. حيث الزمن الإبداعي هو كل ما ارتبط بإنسان وادي الرافدين منذ أقدم العصور.. والشعب الذي يحول أزمنته منتجا إبداعياً وعطاءً حضارياً بارزاً ومجلياً.. فإنه يتمتع بقدرته الخلاقة في ميدان العلوم والفنون ، و هذه هي روح الثقافة الأصيلة في وطن حضاري بمعتقداته وإبداعاته كما في فنه وعلمه ، فالأرض العراقية طالما كانت مهد الحضارة الإنسانية ومركزها الإبداعي منذ بابل وآشور ، حتى بغداد حاضرة وعاصمة البلاد الإسلامية.

وخلال العقود المظلمة الماضية إستهدف نظام البعث البائد الذات العراقية وإنتاجها الإبداعي ، وعمل على مسخها وتشويهها وتوريطها بالجريمة ، لإسقاطها من الداخل ، وتحويلها إلى مسخ ومصدر للشعور بالإثم والخطيئة والصغائر والدونية. وهذا ما عملت عليه الأجهزة القمعية في أطرها التنظيمية و عنواناتها الأكاديمية والإدارية ، والتعليمية ، والإعلامية، وجميع الحقول التي أمسكت بها السلطة الشمولية في نظامها البوليسي وقبضتها الحديدية والإجرامية على الرغم من الممانعة الكبيرة والمواجهة البطلة لشعبنا.

وعلى هذا المنهج المركز ، نشأت زمر تسلطية ، وتسلمت بدورها مراكز القرار والسلطة والقوة التنفيذية ، على جميع الأصعدة ومفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والإعلامية والأمنية ، فنفذت مشروع البعث وواكبت خطواته التصعيدية في إسقاط بنى المجتمع العراقي ومنظوماته القيمية الأخلاقية والثقافية والفكرية والروحية ، ثم أدخلته في دوامات متعاقبة من الأزمات الداخلية المفتعلة ، المعيشية والقانونية والنفسية ، ثم على جبهات من الموت الجماعي في حروب طائشة مع دول الجوار ، والشعوب الصديقة والشقيقة ، وأرغمته على مشاهدة أفلام الرعب الحية ، على وسائل إعلامها المحددة ، وأدخلته في دورات من الفزع والخوف ، ورسخت حواجزه النفسية، فأفسدت العلاقة بينه وبين نفسه، ثم مع أسرته ، وجيرانه وزملائه وشركائه في الحياة ، حتى بات الخوف سمة تلازم الفرد العراقي والأسرة العراقية ثم المجتمع بكامله ، بعضه من بعض ، كل ذلك ليخلو الجو للعصابة الحاكمة ورئيسها لتتفرغ لملذاتها وأطماعها وأمتيازاتها ومصالحها غير المشروعة من دون حسيب أو رقيب بل من دون وجود لمجتمع حي ، يمارس دوره في الحياة ويطالب بأبسط حقوقه ومقوماته النهضوية.

العمليـــة الثقافيـــة

أمـــام هـــذا الإنهيـــار ومـــا أفرزتـــه الخطـــط العدوانيـــة مـــن تـــداعيات فـــي المجتمـــع وقـــواه الحيـــة وبنـــاه الفكريـــة والثقافيـــة والقيميـــة وجـــب علينـــا إعـــادة المجتمـــع إلـــى توازنـــه وإشـــعاره بقيمته ودوره وقدسيته ، لتعـــود الثقـــة بنفســـه ووعيـــه وعقلـــه، مـــن خـــلال إعـــادة تشـــكيل محتـــواه الـــداخلي وتنظـــيم قـــواه الروحيـــة والنفســـية ، خاصـــة انـــه خـــرج مـــن كـــابوس النظـــام الشـــمولي عـــام ٢٠٠٣ ليواجـــه الإنتقـــام مـــن الإرهـــاب الـــدولي الـــذي حشـــد أزلام النظـــام البائـــد والمتضـــررين مـــن العمليـــة الديمقراطيـــة الخـــائفين مـــن نجـــاح التغييـــر الشـــامل والنـــاقمين عليـــه فضلاً عن دعاة العنف والطائفية والكراهية والحقد المزمن.

وهذه العمليـــة تحتـــاج إلـــى جهـــود جبـــارة ، تبـــدأ مـــن الفـــرد والأســـرة ، والشـــارع والعمـــل، ومراكـــز القـــرار والســـيطرة ، تبـــدأ بـــالتغيير الـــداخلي والتطهيـــر الـــذاتي ، مـــن نـــوازع الخـــوف والإستلاب والإنكســـار والهزيمـــة وإنهـــاء الشـــعور بـــالإثم والخطيئـــة، ونعنـــي بهـــذه العمليـــة هنـــا العمليـــة الثقافيـــة التـــي تشـــمل معالجـــة الآثـــار المزمنـــة للدكتاتوريـــة ومـــا أورثتـــه مـــن ضـــعف وهـــزال فـــي بنيتـــه الداخليـــة ولنعيـــد صـــياغة الإنســـان ،علـــى أســـاس المواطنـــة التـــي يحميهـــا القـــانون ، وتترجمهـــا الحقـــوق والواجبـــات ، مـــن خـــلال إشـــاعة ثقافـــة وطنيـــة شـــاملة ترســـم حدود الفرد في المجتمع وتجعل له الأولوية ، بإعتباره الوحدة الأساسية في بنائه.

ولا تقتصـــر هـــذه العمليـــة الثقافيـــة علـــى النحـــت والرســـم والمســـرح والســـينما والخـــط والروايـــة والقصـــه والموســـيقى والتشـــكيل والفـــونغراف. بـــل تـــدخل فـــي جميـــع نـــواحي الحيـــاة وســـلوكها اليـــومي ، مـــن خـــلال مشـــروع ثقـــافي متكامـــل يعتمـــد تجـــارب الشـــعوب المتحضـــرة التي دفعت أثماناً باهظة لتقدمها وتمدنها وعصرنتها.

وبما أن العـــراق يمتلـــك خزينـــاً هـــائلاً مـــن الحضـــارة ، ومـــا حبـــاه الله مـــن نعـــم لا تعـــد، وخصـــه بالأنبيـــاء والأوليـــاء والأئمـــة الصـــالحين، ووهبـــه مـــن العقـــول والمواهـــب والطاقـــات والإمكانيـــات العقليـــة والذهنيـــة والفكريـــة والإبداعيـــة ، فهـــو الأقـــدر علـــى إســـتلهام المشـــروع والاستجابة لمتطلباته ومراحله.

المنطلقات والأهـــداف

إن الحريـــة هـــي مصـــدر إلا لهـــام والعطـــاء والإبـــداع ، وبمـــا إننـــا نعمـــل علـــى إنشـــاء بلـــد حـــر ديمقراطـــي المســـار، فـــلا بـــد لنـــا مـــن تشـــغيل الطاقـــات والمواهـــب والعقـــول وإعطاءهـــا الحرية الكاملة لممارســـة دورهـــا فـــي البنـــاء وإعـــادة صـــياغة الإنســـان والـــوطن ، وهـــذا يتطلـــب منا إعلان عمليـــة ثقافيـــة تكـــافئ العمليـــة السياســـية وتواكـــب حركتهـــا التصـــاعدية ، تتحشـــد فيهـــا تلـــك الطاقـــات والمواهـــب، لتطهـــر المجتمـــع مـــن ثقافـــة الخـــوف وحساســـية الفـــوارق المذهبيـــة والطائفيـــة والعرقيـــة ، وإشـــاعة روح المواطنـــة والتســـامح والحـــــوار والتعـــايش الســـلمي

وإرساء قواعد المجتمع المدني ، وإشعار الفرد بقيمته الحضارية لما يمثله العراق من عمق إنساني وبشري يتجاوز الآلاف من السنين في حضارته وعطائه وشراكته مع أبناء الأسرة البشرية ، فعلى صعيد التاريخ يقف العراق على رأس الهرم الحضاري ، وعلى صعيد الجغرافيا يتربع العراق على اثرى مخزون من الذهب الأسود والثروات الطبيعية النادرة، وعلى الصعيد البشري يتصدر العراق بثروته البشرية، بلدان المحيط الجغرافي ، وعلى صعيد الفكر والوعي والثقافة والمعرفة يقف العراق في واجهة الركب الإنساني يقوده إلى التكامل والنضج والحقيقة.

وهذه الخصوصيات التي ينفرد بها العراق ، تجعل العملية الثقافية ضرورة لاستكمال بناء مشروعنا السياسي والمدني ونظامه الجديد ، كما انها تفرض عليه احتضان الأدباء والمثقفين والمبدعين وتقديم كل إشكال الدعم لتحفيزهم و تشجيعهم للانخراط في بناء المجتمع الجديد ، وتدفع للمشاركة الفعالة والحيوية في المحافل العربية والعالمية والمهرجانات لحصد الجوائز العالمية ، وتفسح المجال لحضور المثقفين في مرافق الدولة ومناصبها ومراكزها المتقدمة ، وتدفع الدوائر المختصة للإفادة من التقنيات الحديثة والمتطورة لمواكبة ثورة المعلومات والإتصالات في القرية الكونية الصغيرة. كما تتطلب السعي لتعضيد نتاجات الأدباء والكتاب والمفكرين ، ودعوة الأكاديميين لوضع خطة مركزية للترجمة والتواصل مع الأخر ، كما تشجع المحافظات لتكون عواصم ثقافية عراقية تنهض كل عاصمة بمهامها وتُعرف بوقائعها ورموزها وفعالياتها ودورها التاريخي في حضارة العراق وثقافته، كما تتطلب فتح القصور الثقافية في المحافظات لتلعب دورها في تحريك الأجواء الثقافية وإقامة الأنشطة والفعاليات المناسبة ، كما يفرض علينا الانفتاح على العالم ، افتتاح المراكز الثقافية في العواصم الصديقة والشقيقة لتكون واجهات ومنابر عراقية تُعرف بالمبدعين والمفكرين والمثقفين والعلماء. كما ان السياحة الدينية والطبيعية تشكل الرافد الحيوي والشريان الأساسي للعراق وشعبه ، فضلاً عما تمثله الآثار والتراث العراقي من ذاكرة الأسرة البشرية ، ومعينها الذي لا ينضب تتطلب حمايتها واسترداد ما سرق منها مهمة وطنية مقدسة ، يجب السعي لها بكل الوسائل القانونية والمشروعة.

الخطوات الإجرائية للإئتلاف الوطني العراقي

١- العمل على تأسيس مجلس وطني للثقافة والفنون والآداب يأخذ على عاتقه تطوير وتحديث المنجز الثقافي العراقي والتعريف به ونشره وتسويقه محلياً وعربياً وعالمياً.

٢- الإهتمام بالمنتديات والروابط والجمعيات الثقافية وتشجيع إنشائها في المحافظات والمناطق العراقية كافة وفي بلاد الاغتراب ، مع تغطية نشاطاتها في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ، كذلك دعمها وتشجيعها مادياً ومعنوياً.

٣- العمل على إقامة الصلات والعلاقات الثقافية مع مثقفي العالم والمنطقة وتبادل الوفود والزيارات والمشاركة الفاعلة في المهرجانات الإقليمية والدولية ، سواء في الفنون

كالسينما والمسرح والإنتاج الإذاعي والسينمائي ، أو فعالية الكتاب والأدباء العراقيين في الاتحادات العربية والدولية والمشاركة في نشاطاتها المختلفة.

٤- الإهتمام بالمبدعين من كتاب وأدباء وفنانين وحماية حقوقهم الإبداعية والمساعدة في نشر نتاجاتهم كي تسهم بدورها في نشر الوعي المعرفي والذائقة الأدبية.

٥- تشريع قانون خاص لحماية المبدعين من خلال إقرار قانون للتقاعد وصندوق ضمان صحي وضمان شيخوخة مع إقرار منح مالية شهرية لغير العاملين منهم ، بما يحفظ كرامتهم ويقيهم غائلة الحاجة.

٦- تفعيل آليات صيانة الإرث الثقافي للشعب العراقي وإبراز دوره ومساهمته في الثقافة الإسلامية والعربية عبر الإهتمام بالآثار القديمة والفلكلور الشعبي.

٧- العمل على جعل العراق واجهة ثقافية ومنارة لشعوب المنطقة والعالم عبر التفاعل مع إرثه الثقافي الهائل التنوع، والمساهمة في رفد الحضارة البشرية بالمنتج الثقافي العراقي.

إن العملية السياسية تبقى مبتورة من دون قاعدة وأرضية ثقافية تمهد لمراحلها المتقدمة وتهيئ الظروف المواتية لخطواتها اللاحقة. وليس هناك أداء سياسي حكومي حقيقي بمعزل عن الثقافة التي تكافؤه في المقدار وتتناسب معه طرديا لأجل نموه ونضجه في الاتجاهات كافة.

المشروع الإعلامي

الرؤيـــة الإعـــــلامية

هيئـــة البـــث والإرســـــــال

هيئـــة الإعـــــــلام والاتصـــــالات

الإعـــــلام الخـــاص

الإعـــــلام الخـــــــارجي

الرؤية الإعلامية

يعد الإعلام بوسائله المختلفه المسموعة والمقروءة والمرئية من أهم الأدوات الأتصال الحديثة في مخاطبة المجتمعات الأنسانية وترجمة توجهاتها الاجتماعية بمختلف مشاربها الفكرية وتفعيل حراكها السياسي ومشهدها الثقافي ونتاجها الفكري والإبداعي ، بما تتميز به هذه الأدوات من قدرة فائقة في التأثير وفي صنع الحدث وتحليل مجريات الأحداث وتشخيص أسبابها ونتائجها وفي ظل التطور النوعي التقني والمعلوماتي الحديث أصبح للإعلام دور كبير وأهمية بالغه في التأثير على سلوكيات المجتمعات وتوجيه فعلها اليومي حيث يسجل الاعلام حضوره الرائد لدى الإنسان أكثر من أية وسيلة أخرى وعلى وجه الخصوص الإعلام المرئي الوسيلة الناطقة حيث أصبح هذا النوع من الإعلام ذا أهمية بالغه في توجيه السلوك الإنساني وتحليل الخبر على ضوء المتغيرات في السياسة الدولية وإبعادها الأيديولوجية الخفية والظاهرية ومن هذا المنطلق استحق الإعلام بوسائله المختلفه ذات النفوذ والتأثير إن عُرّف بالمفهوم الديمقراطي بالسلطة الرابعة.

وهنا بحق.. تكمن أهمية الإعلام وفعله في التأثير سلباً وإيجابا حيث أصبح الإعلام حلقة الوصل الناقل في عملية التواصل الثقافي والتفاعل الحضاري بين الشعوب والأمم وبالتالي فهو وسيلة مهمة في تفعيل ثقافة الحوار ومساحة خصبه للتعبير عن الرأي والرأي الأخر وهو بنفس الوقت والمفهوم ذاته لُغة الجماهير ولسان حال النخبة من المفكرين والصفوة من المثقفين هذا هو الإعلام بمفهومه الإنساني وهدفه الحقيقي الحر وفعله الحضاري الموضوعي والمنهجي ومهنيته القدسية ، إن الشاهد هنا في أهمية الإعلام ودوره الكبير في عملية التأثير وتوجيه السلوكيات لدى الناس ما تقوم به وسائل الإعلام الكبرى من دور لافت في تحذير القناعات وتوجيه السلوكيات لدى المجتمعات كافة حيث أصبح الاعلام هو المصدر الأساس في متابعة الخبر والبحث عن جوهر الحقيقة لدى المواطن ، ومع إتساع الخارطة الإعلامية في العراق الجديد وانفتاح المجتمع العراقي على واقع إعلامي جديد يختلف في أداءه عن الحقب الماضية التي اتسمت بالتسلط ومصادرة الرأي الآخر وقمع الحريات وتكميم الأفواه ومع ازدياد حجم الشريحة العراقية العاملة في المؤسسات الإعلامية والمتعاطية معها فإن الإئتلاف الوطني العراقي يؤمن بالرؤية الإعلامية الآتية:-

١ ـ ضمان حق الإطلاع والتعبير وإنشاء وسائل الإعلام الحرة وفق الضوابط والقوانين.

٢ ـ ضمان حقوق الإعلاميين في ممارسة المهنة ، والبحث عن المعلومة والخبر والتدقيق في صحته وتقصي المعلومات والتحقق من مصادرها وتوفير الحماية القانونية لهم.

٣ ـ الحفاظ على المنظومة الأخلاقية للمجتمع العراقي وتكريس قيم المواطنة والتنمية البشرية والسلم الاجتماعي، واحترام العادات والتقاليد والموروث الشعبي الإيجابي ومبادئ التعايش وقيم التسامح والعدل.

٤ ـ أن يكون الاعلام العراقي مجسدا لموجبات الدفاع عن استقلال العراق وسيادته وترسيخ وحدته الوطنية وتأصيل الثقافة الديمقراطية وتدوال السلطة سليماً ودعم مقومات الأمن والاستقرار الداخلي.

٥ ـ التأكيد على حقوق المرأة والشباب والطفولة وثقافة المجتمع المدني واحترام الأقليات والرأي الآخر والأعراف البرلمانية والتداول السلمي للسلطة بما لايتناقض مع ثوابت الشريعة الاسلامية ومبادى الديمقراطية.

٦ ـ يلتزم الإئتلاف الوطني العراقي بحرية الإعلام واحترام الحقوق والواجبات المهنية للإعلاميين وحاجات المواطن الإعلامية في المعرفة والتعبير والنشر والشفافية في إتاحة مصادر المعلومات.

٧ ــ دعوة وسائل الإعلام كافة إلى التمسك بالاستقلالية والحيادية والدقة في نشر الخبر والالتزام بأصول المهنة وتقاليدها وإتاحة حق الرد للآخر وتصحيح الأخبار عند حصول الخطأ وعدم التعرض لحياة الأفراد الشخصية والتضامن المهني بين وسائل الإعلام.

٨ ــ دعم وتبني الطاقات والكفاءات الإعلامية العراقية الوطنية كافة وبشتى المجالات حيث سيعمل على تشريع قانون الإعلام ليضمن حماية الاعلاميين والصحفيين وتعويض المتضررين وينظم عمل وسائل الاعلام كافة.

٩ ــ دعم استقلالية كل الوكالات والنقابات المهنية والمراكز المستقلة ذات الصلة بالشأن الإعلامي كنقابة الصحفيين واتحاد الصحفيين وغيرها، ويمنع التدخل في عملها ويتعهد بتوفير المناخ المناسب لإنجاح عملها وتطويرها وحمايتها.

١٠- تأسيس وتطوير المعاهد الإعلامية التخصصية للمساعدة في رفع المستوى التقني والمهني للإعلاميين العراقيين والمؤسسة الإعلامية العراقية.

هيئة البث والارسال

وفيما يتعلق بإعلام الدولة العراقية والمتمثل حاليا بهيئة البث والإرسال (شبكة الإعلام العراقي) وهيئة الإعلام والاتصالات، فالإئتلاف الوطني العراقي يدعوهما إلى: -

١ ــ إبعاد شبكة الاعلام العراقي عن المحاصصة الطائفية والقومية والحزبية والمناطقية والانفتاح على مكونات الشعب العراقي كافة، ومنحها حقها في وقت البث العام أو المتابعة الخبرية.

٢ ــ العمل على تجسيد إعلام حر يلبي حاجات الشعب العراقي الدينية والثقافية والفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية وغيرها من خلال نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والإلتزام بالحيادية والمهنية بما ينسجم ومواد الدستور العراقي.

٣ ــ التأكيد على إحترام المنظومات الأخلاقية والشعائر الدينية للمجتمع العراقي والتعامل مع العادات والتقاليد العراقية والموروث الشعبي بصورة صحيحة ودقيقة.

٤ ــ النهوض بالوعي الإنساني للمجتمع العراقي ونشر ثقافة الاعتدال والوسطية والسعي لإعادة تشكيل الرأي العام وطنيا والمساهمة في إعادة بناء الشخصية العراقية.

٥ ــ الإرتقاء بمستوى البرامج التي تقدم بلغات اطياف الشعب العراقي في الجوانب كافة.

٦ ــ ضرورة التزام شبكة الإعلام العراقي بوصفها إعلام دولة بالبقاء على مسافة واحدة من الجميع وعدم الانحياز لأي طرف سياسي.

٧ ــ تسليط الأضواء على الجوانب الايجابية التي حققتها العملية السياسية بعد سقوط النظام البائد وممارسة النقد البناء للجوانب السلبية فيها من اجل تجاوزها والعمل على تصحيحها.

٨ ــ الشبكة معنية بالدفاع عن مكتسبات العملية السياسية بالوقوف مع الدولة العراقية في محاربة التحالف الإرهابي والتكفيري وفضح جرائم البعث ألصدامي، ومحاربة كل ما يخل بأمن الدولة والنظام من فساد ورشوة وسوء إدارة ، وتعزيز دورالملحقيات الصحفية والمكاتب الإعلامية العراقية في الخارج.

٩ ــ التأكيد على ثقافة الإحتكام إلى الدستور والقانون والمصلحة الوطنية ومبادئ العيش المشترك.

١٠ ــ العمل على الإسراع بسن قانون شبكة الإعلام العراقية.

هيئة الإعلام والاتصالات

يلتزم الإئتلاف الوطني العراقي بتسريع سن القانون الخاص بها ويدعوها كذلك إلى مراقبة عملية البث والإرسال وتوزيع الترددات في الفضاء العراقي بعدالة ومنع احتكاره بما يؤمن للدولة سيادتها على فضائها.

الإعلام الخاص

إنطلاقاً مما جاء في الدستور العراقي الذي كفل حرية التعبير عن الرأي واستقلالية الإعلام، فإن الإئتلاف الوطني العراقي إذ يثمن كل الجهود الخيرة التي تبذلها وسائل الإعلام الخاصة فإنه في الوقت نفسه يدعو وسائل الإعلام إلى الإلتزام بتقديم المعلومة والخبر والبرامج المتصلة بالواقع العراقي بحيادية ومهنية واستقلالية وبتأمين أكبر قدرممكن من التوازن والامتناع عن استغلال التحليلات الإخبارية والإعلامية وتحويلها لمواد دعائية لا تخدم المصلحة الوطنية العليا.

الإعلام الخارجي

إن التجربة العراقية الجديدة تواجه تحديات إعلامية خطيرة إقليمية ودولية وبلغات وثقافات مختلفة ، وأجندات مشبوهة كذلك على الرغم من اتساع وتطور المنظومة الإعلامية العراقية بشقيها ؛ إعلام الدولة والإعلام الخاص فإن الصبغة المحلية في الإخبار والبرامج والدراما هي التي طبعت أغلب وسائلنا الإعلامية ، مما فسح المجال أمام الكثير من وسائل الإعلام الإقليمية والدولية أن تجد نفسها منفردة بالواقع الإعلامي خارج العراق ، فاستحوذت عليه لتبث فيه وقائع مغلوطة ومشوشة عن الواقع العراقي ' بل إستعمل بعضها لكسر الإرادة العراقية والتأثير على شخصية المواطن العراقي وإشاعة روح الإحباط في نفسيته ، وأمام هذه المسألة الملحة فإن الإئتلاف الوطني العراقي سيضع في أولويات مشروعهه الإعلامي الأمور الآتية :

١. يلتزم الإئتلاف الوطني العراقي بتوفير الحماية اللازمة لوسائل الإعلام الخارجية العاملة في العراق على وفق مبادئ الدستور والقوانين العراقية المرعية.
٢. ينفتح الإئتلاف الوطني العراقي على المؤسسات الإعلامية الخارجية ويدعوها للتواجد والحضور الفعال في الساحة الإعلامية العراقية، ويعمل على تذليل العقبات أمامها للوصول إلى المعلومة الدقيقة ونقلها إلى العالم بصورة صحيحة، كما ويشجع الإئتلاف الوطني العراقي وسائل الإعلام العراقية المحلية على الافادة من الخبرة المتراكمة للمؤسسات الإعلامية العالمية.
٣. الاخذ بزمام المبادرة الإعلامية في التوجه نحوالآخر وليس التعامل على وفق ردة الفعل الإعلامي ودفع الإعلام العراقي إلى إعادة تشكيل صورة العراق في وعي الآخر(العربي والإقليمي والدولي) الذي يمتلك تصورات مشوهة عن أوضاع العراق.
٤. سيعمل الإئتلاف الوطني العراقي على تكثيف الجهد الدبلوماسي مع كافة الدول التي تنطلق منها حملات إعلامية معادية للتجربة العراقية الجديدة ويلزمها بتطبيق قرارات القمم العربية ومقررات الجامعة العربية والبروتوكولات الثنائية الموقعة وقوانين المجتمع المدني وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وسيكون من حق الدولة والحكومة العراقية القادمة مقاضاة أي وسيلة إعلامية عربية أو إقليمية أو دولية تحاول الإساءة إلى الواقع العراقي بأمور مختلفة.
٥. يشجع الإئتلاف الوطني العراقي الجهات العراقية المعنية على تأسيس وسائل إعلام (مرئية ومقروءة ومسموعة) بلغات عالمية مختلفة لنقل الصورة العراقية الصحيحة إلى العالم وكذلك بناء وتأسيس معاهد ومؤسسات إعلامية تساعد في تحقيق الغرض المنشود.

مشروع الإصلاح القضائي والقانوني

الأهـــــداف

السياســـات والبرامـــــج

الاهــداف

إن القضاء في كل أمة هو الحصن الحصين والركن الأمين الذي يحمي كل مواطن حاكماً أو محكوماً من كل حيف يقع عليه ، وإن ملف السلطة الثالثة لا يقل أهمية عن ملف السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإن فتح ملف القضاء العراقي هي مهمة القضاء البديل الوطني الديمقراطي لإقامة دولة المؤسسات وفق المعايير الوطنية والدولية.

ويعتمد مشروعنا الإصلاحي على تحقيق العدل بكل جوانبه، وحقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من مفهوم العدل، فالحق في الحياة والحرية والحق في محاكمة منصفة وعادلة ، والحق في نظام قضائي نزيه مستقل، هي جميعا شروط أساسية لتحقيق العدل وإقرار حقوق الإنسان. والتي ترتكز على النقاط الاتية:-

١. تحقيق العدل والحرية والمساواة في ضوء القانون الوطني والدولي.
٢. يؤكد الإئتلاف الوطني العراقي على احترام مبدأ استقلال القضاء وعدم تدخل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في عمله وتشكيلاته أو محاولة التأثير في أعماله أو تعطيل تنفيذ الأحكام الصادرة عنه، ويعمل على أن يقوم القضاء على أساس متين من الاستقلال والحيادية والكفائة وتحصينه بالضمانات الكاملة التي تكفل أن يضطلع بمسؤولياته ومهماته الخطيرة من أجل المحافظة على سلامة المسيرة القضائية على صعيدين القرار العادل والقاضي العادل.
إن الإئتلاف الوطني العراقي يؤمن بأن إصلاح وتطوير القضاء مسألة عامة تهم المجتمع ولا ينفرد بها مجلس القضاء الأعلى أو القضاة لذلك فصيانة سمعة القضاء العراقي وتطويره مهمة الجميع.
٣. تبسيط إجراءات التقاضي وتيسيره، ومعالجة مشكلاته رفعَ للمعاناة عن الناس وتمكينا لهم من حماية حرياتهم وصيانة حقوقهم بما يقتضيه ذلك من توحيد طرق التقاضي وإزالة العقبات التي يواجهها المواطن عندما يلجأ للقضاء مطالبا بحقه.
٤. تعزيز المعايير والإجراءات الواضحة والشفافة لتعيين القضاة على أساس من الكفاءة والمساواة والخبرة والعمل على تحديد ضوابط قانونية واضحة لنقل القضاة بناء على مقتضيات المصلحة العامة.
٥. حق الدفاع مقدس لذا يؤكد الإئتلاف الوطني العراقي على ضمان حقوق الدفاع عن المتهم على وفق قاعدة المتهم بريء حتى تثبت إدانته.
٦. دعم القضاة وتوفير الرعاية المادية والاجتماعية لهم ولعوائلهم بما ينسجم مع مكانة القضاء وسمعته.
٧. دعم القضاء الواقف وتيسير عمله وإجراءاته وعد نقابة المحامين جهة دعم للقضاء يتوجب تنظيمها ودعمها وتوفير المستلزمات الضرورية لأداء عملها.
١٠. إلغاء القوانين والأنظمة والتعليمات ذات الصلة بالعمل القضائي التي تتهاون بحقوق المواطن وبما يضمن للأفراد حقوقهم الأساسية وحرياتهم العامة التي اقرها الدستور.
١١. نشر ثقافة الإصلاح والتهذيب في سجون الأحداث والكبار بما يؤهلهم للعيش والاندماج في المجتمع.

السياسات والبرامج

١. تشريع قانون خاص للتظلم يجوز من خلاله لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها، التظلم حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية ، وأن يكفل لكل متظلم، سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية أو أية سلطة مختصة أخرى، للبت في الحقوق التي يدعى انتهاكها، وان ينمي إمكانيات التظلم القضائي، ليكفل قيام السلطة المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة لمصلحة المتظلمين.

٢. إيجاد نظام قانوني لحماية حقوق الانسان يضمن للأفراد حقوقهم الأساسية وحرياتهم العامة.

٣. الحفاظ على شرعية استقلال القضاء من خلال إخضاع القضاء للقانون حيث لا يسمح هذا لأية سلطة مسؤولة بما فيها السلطة القضائية أن تمارس سلطة مطلقة أو حكماً تعسفياً ، بل يخضعها جميعاً تحت أحكام القانون ويحدد لها مفهوم استقلالها ومداه وضوابطه ومن ثم يخضعها للمحاسبة والمراقبة التي تعد من أهم الضمانات ضد المحاباة أو التحيز أو الخطأ في القانون وفي الوقائع.

٤. تشريع قانون يقر مسؤولية الدولة عن دفع تعويضات لضحايا أخطاء أجهزة القضاء والجهات التحقيقية كضمانة ضد التحيز أو المحاباة أو الخطأ الجسيم في تطبيق القانون وفي الوقائع أو سوء استعمال السلطة.

٥. إسترشاد السلطة القضائية بالمعايير الدولية فيما يتعلق بضمانات حقوق المتهم المعمول بها في المحاكم الجنائية الدولية على وفق أحكام القانون الدولي الجنائي.

٦. منع التدخل في شؤون القضاء أو محاولة التأثير في أعماله أو تعطيل تنفيذ الأحكام الصادرة عنه.

٧. يكون القاضي مؤهلاً تأهيلاً قانونياً بحيث تكون له الخبرة والتجربة والتحصيل الدراسي ، ليساعده ذلك في أداء مهمة القضاء بكفاءة ونزاهة وان يكون اختيار القضاة من اختصاص السلطة القضائية دون تدخل السلطات الأخرى، ويجب أن تسوده المهنية والخبرة والاستقامة وان لا يكون التعيين في المناصب القضائية بدوافع غير سليمة وتمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو المنشأ القومي أو الاجتماعي أو..... الخ.

٨. تشريع قانون تنظيم السلطة القضائية بما ينسجم والعراق الجديد ويحدد ويضمن اختصاصات مجلس القضاء الأعلى وتشكيلاته وتشكيل محكمة التمييز وتعيين رئيس ونواب رئيس وأعضاء محكمة التمييز بموجب القانون المذكور.

٩. إعادة تشكيل جهاز الإدعاء العام وضمان استقلاليته بهدف قيامه بالعمل على حماية نظام الدولة وأمنها ومؤسساتها والحرص على الديمقراطية ومصالح المواطنين والنهوض باختصاصه عبر مراقبة شرعية تطبيق القوانين والقرارات وتحريك دعوى الحق العام لضمان تطبيق تلك القوانين والحفاظ على أموال الدولة.

١٠. دعم محكمة التمييز كونها الهيئة القضائية العليا التي تمارس الرقابة على جميع المحاكم.

١١. إعادة تشكيل المحاكم الإدارية من قضاة مؤهلين للمحافظة على الأموال العامة للدولة بموجب أحكام القانون.

١٢. تفعيل وتطبيق المادة (١٠١) من الدستور بإنشاء مجلس الدولة للنهوض بوظائف القضاء الإداري وصياغة القوانين والأنظمة والفتوى في الأمور الإدارية المختلفة.

١٣. تشريع قانون النزاهة والمفتشين العموميين ، وديوان الرقابة المالية لتحديد صلاحيتها ومهامها بما ينسجم والعراق الجديد.

١٤. تشكيل المحكمة الإتحادية وفق المادة (٩٢) من الدستور باعتبارها محكمة مستقلة ماليا وإداريا.

١٥. تأسيس هيئة قضائية للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان.
١٦. تشريع قانون جديد للعقوبات وقواعد الإجراءات وجمع الأدلة فيما يتعلق بالأمور الجزائية بما يتفق مع المعايير الدولية المطبقة في المحاكم الجنائية الدولية وبما يتناسب مع حقوق الإنسان المعترف بها دوليا وبما لا يتعارض مع الدستور.
١٧. إيجاد العقوبات البديلة بما تتناسب مع الخطورة الإجرامية على وفق السياسة الجنائية الحديثة.
١٨. تفعيل دور الشرطة القضائية وارتباطها بمجلس القضاء الأعلى لكي تستكمل السلطة القضائية حلقات استقلالها.
١٩. إعادة النظر بقانون المعهد القضائي وربطه بمجلس القضاء الأعلى ماليّ وإدارياً بما ينسجم والنظام العراقي الجديد.
٢٠. توزيع الاختصاصات بين مجلس القضاء الأعلى والمحاكم العراقية بما فيها محكمة الاستئناف وبخاصة ما يتعلق بتعيين القضاة ونقلهم.
٢١. إحالة القاضي على التقاعد عند إكماله الثامنة والستين من عمره في جميع الأحوال وبأية صفة قضائية.
٢٢. شمول القضاة والادعاء العام والمحامين العاملين والمتقاعدين بالرعاية الاجتماعية والصحية.
٢٣. إنشاء مدينة صناعية مصغرة داخل السجن، ليكون بداية لتحويل السجون من مكان للعقوبة وقتل الوقت إلى أماكن إنتاج لتكون رافدا للسجناء.
٢٤. تشريع قانون جديد للمحاماة يتلاءم مع وضع العراق الديمقراطي ويضاهي الدول المجاورة.
٢٥. دعم صندوق تقاعد المحامين بما يؤمن الحياة الكريمة لهم ولعوائلهم.
٢٦. تأهيل الموارد البشرية في مؤسسات وزارة العدل وفي المحاكم وتحديث الوسائل المستعملة.
٢٧. إعادة هيكلة الجهاز القائم على تنفيذ الأحكام وتطويره من خلال رسم وسائل وآليات دقيقة ومحكمة لهذا التنفيذ.
٢٨. تحديث نظم العمل القضائي والعدلي بصورة عامة وإدخال نظم المعلومات وقواعد البيانات في أعمال الأجهزة القضائية والعدلية لتحقيق العدالة بسرعة وفعالية ونزاهة وجعلها في متناول الجميع.
٢٩. تفعيل دور الإشراف القضائي والمفتش العام كل بحسب اختصاصه.
٣٠. تدريب القضاة وأعضاء الادعاء العام في شأن القانون الدولي الجنائي وحقوق الإنسان والجرائم الدولية وجرائم غسيل الأموال.
٣١. تفعيل التعاون القضائي على المستوى الإقليمي والدولي.

مشروع مكافحة الفساد

عوامل تفشي الفساد

إجراءات مكافحة الفساد الاداري والمالي

عوامل تفشي الفساد

يعد الفساد إحدى الأفات التي ابتلت بها المجتمعات الإنسانية ولا يقل خطره عن خطر الإرهاب الجديد وأنه موجود على الأرض منذ أقدم العصور إلا أنه في الأونة الأخيرة أخذ مساحة واسعة حتى طال مجالات الحياة و تجسد في صورمختلفة وغريبة الى درجة أصبحت فيه تهدد المجتمعات والدول بالانهيار ولخطورة ذلك فقد بدأ الأهتمام الدولي في مكافحة الفساد وتم تحديد مفهومه من قبل منظمة الشفافية الدولية (على أنه سوء استخدام الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية) وعرفه البنك الدولي (على أنه دفع الرشوه أو العمولة المباشرة الى الموظفين والمسؤلين في الحكومة).

الفساد الأداري ناجم عن ضعف الأنظمة والأجراءات الأدارية في المؤسسات الحكومية وإستعمال الأنظمة الروتينية المعقدة والمحسوبية والمنسوبية ومنح المناصب الإدارية العليا لغير الكفوئين. أما الفساد المالي فإنه يحمل أخطاراً جسيمة وفيه حجم الأغراءات شديد ، وتظهر فيه الرشوة والإختلاس بشكل واسع وغالباً ما يظهر في إحالة العقود والمقاولات والمشتريات الحكومية والمعاملات وغيرها. ويمكن ذكر أبرز العوامل التي تؤدي الى تفشي الفساد الإداري والمالي وهي:-

١. سوء استعمال السلطة وعدم وجود المحاسبة وتسخير المال العام لتحقيق المصالح الذاتية.
٢. ضعف النظام القضائي مع غياب المسائلة.
٣. إنهيار القيم الأخلاقية وضعف الوازع الديني في المجتمع.
٤. بروز ظاهرة المحسوبية والمنسوبية على حساب المصلحة العامة.
٥. غياب الشفافية في عمل مؤسسات الدولة.
٦. ضعف الأجهزة الرقابية وعدم قدرتها على بسط إجراءات الضبط الداخلي على مرافق الإدارة العامة للدولة.
٧. التباين الواسع في الدخل وعدم العدالة في توزيع الثروة.
٨. تولي المسؤوليات قيادات إدارية ضعيفة وغير كفوءة.

ونظراً لهذه الأخطار الجسيمة التي تهدد المجتمع تبرز الحاجة الى أن يتبنى الإئتلاف الوطني العراقي مشروعا محكماً في مكافحة الفساد الأداري والمالي عبر تبني الإجراءات القانونية والرقابية والتنظيمية والثقافية والأخلاقية.

إجراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي

أولاً : الأجراءات القانونية:

أ. بناء جهاز قضائي قوي ونزيه قادر على تطبيق العدالة بالاعتماد على برنامج الإئتلاف الوطني العراقي في الإصلاح القضائي والقانوني.
ب. توفير ضمانات تسديد مستحقات المرتبطين بتعهدات مع الدولة العراقية والمنفذين لتعهداتهم وتحميل الجهة الحكومية المتعاقدة فوائد في حال تأخير دفع المبالغ في الفترة المحددة في العقود
ت. إعادة النظر بالتشريعات والقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري والمالي لغرض تعديلها بما يتناسب مع حجم الفساد.
ث. سن قانون حرية الحصول على المعلومات فيما يتعلق بالمناقصات والعقود والمقاولات والإحالات.

ثانياً : الإجراءات الرقابية

أ. تعزيز الدور الرقابي لمجلس النواب وخاصة في مجال مراقبة الحكومة وبرنامجها في إدارة مؤسسات الدولة وإعداد الموازنة العامة ثم مراقبة تنفيذها بعرض الحسابات الختامية للموازنة أمام البرلمان.
ب. إنشاء معهد التدقيق المالي والإداري لتدريب الكوادر الرقابية لتطوير سبل التدقيق.
ت. تطوير عمل الأجهزة الرقابية والتدقيقة (ديوان الرقابة المالية – هيئة النزاهة – المفتشين العامين).
ث. تشديد الإجراءات العقابية على المفسدين ومحاسبة المقصرين.
ج. إلحاق ممارســـــة الرقابة الاجتماعية بالطــرق المختلفــة (أعلام – مؤسسات اجتماعية – وغيرها).
ح. تشكيل لجنة رقابية عليا ترتبط بلجنة العقود المركزية لمتابعة سير تنفيذ العقد ابتداء من فتح العطاءات وانتهاء بالتسديد.
خ. تحسين الادارة المخزنية وتطويرها بما يتناسب والتكنولوجيا الحديثة والمعايير الدولية.
د. تحسين وتطوير أداء هيئة التقييس والسيطرة النوعية وربطها بمجلس الوزراء.
ذ.الاستعانة بالشركات الاستشارية المتخصصة الرصينة لأغراض إعادة النظر بطرق إجراء العقود وتنظيمها، وطرق وسبل تنفيذها وتقليل الإجراءات الروتينية المعقدة وجعلها أكثر شفافية.

ثالثاً : الإجراءات التنظيمية

١. تشكيل لجنة العقود المركزية التي تضع الشروط الواجب توافرها في العقود لغرض إمضائها وتنفيذها وحصر تلك الموافقة والإمضاء على جميع العقود التي تزيد عن "=== دولار بهذه اللجنة وتكون تحت إشراف مجلس الوزراء.
٢. إصلاح نظم العمل في مكاتب المفتشين العموميين من خلال:-
أ. إعادة النظر في تعيينات المفتشين العموميين على أسس الكفاءة والقدرة الفنية والإبتعاد عن المحاصصة في التعيين.
ب. فك ارتباط المفتشين العموميين بالوزير إداريا لتجنب تعرضهم لأي نوع من الضغوطات أثناء تأدية مهامهم.
ت. مراقبة ومتابعة أداء المفتشين العموميين ومنتسبي مكاتبهم من قبل اللجان المختصة في مجلس النواب بما يضمن عدم تسلطهم على الموظفين وعدم الإفادة من مواقعهم في ابتزاز المواطنين والشركات.
٣. الالتزام بمعايير شفافة وموضوعية في اختيار العناصر القيادية في دوائر الدولة واعتمادها في مراجعة التعينات كافة.
٤. الإلتزام بإنجاز مشروع (الحكومة الألكترونية) لما له من أهمية بالغة في معالجة نسبة كبيرة من الفساد المالي والإداري ، واعتماد التقنيات الحديثة في التعاملات الإدارية في مؤسسات الدولة.
٥. اعتماد التقنيات الحديثة في توزيع رواتب منتسبي الدولة.

رابعاً : الإجراءات الثقافية والأخلاقية

١. الإلتزام بنشر ثقافة مكافحة الفساد الإداري والمالي لدى المجتمع بإعتبارها مسؤولية الجميع وهذا يأتي من خلال:-
   أ. أجهزة الإعلام المختلفة.
   ب. المدارس والمعاهد والكليات.
   ت. منظمات المجتمع المدني.
   ث. المؤسسات الدينية وخطباء الجوامع والحسينيات والعشائر.

٢. تنمية الإلتزام الذاتي عن طريق الوازع الديني وتنمية الأخلاق الحميدة التي ترفض الكسب غير المشروع وجعله أمرأغير مرغوب فيه اجتماعياً.

المشروع الإجـــــتماعي

رعاية المرأة والطفولة

رعاية الأرامل والمطلقات

الرعاية الإجتماعية ومكافحة الفقر

التنمية الإجتماعية

التربية والتعليم والبحث العلمي والتكنلوجي

الثقافة الإجتماعية والإعلام

منظمات المجتمع المدني ودورها الإجتماعي

المشروع الاجتماعي

يسعى الإئتلاف الوطني العراقي في سياق إلتزامه بالدستور إلى بناء مجتمع متكامل يعتمد الإنسان هدفاً وعموم الموارد والإمكانات والثروات وسيلة لتحقيق الرفاه والكرامة لهذا المخلوق الذي كرمه الباري عز وجل وميزه عن غيره ((وكرمنا بني آدم)).
ولتحقيق ذلك يرتكز المشروع الاجتماعي على المحاور الآتية:-

أولاً : رعاية المرأة والطفولة.

١. إنطلاقاً من إلتزام الإئتلاف بتحويل الثروة من الحكومة الى الشعب، يعمل الإئتلاف الوطني العراقي على تحقيق برنامج إدخاري لكل مولود عن طريق تخصيص منحة سنوية له تستمر حتى بلوغه السن القانوني وتسجل باسمه في حساب البنك ولا يجوز التصرف إلا من قبله وبعد بلوغه السن القانوني ويشرع ذلك بقانون.
٢. توفير فرص العمل للراغبات بالعمل أو مساعدتهن على ذلك على وفق برنامج حكومي واضح يؤمن استقلالهن الاقتصادي.
٣. إنشاء صندوق مالي لدعم المشاريع الصغيرة للمرأة.
٤. تشجيع وتسهيل الارتباط الزوجي.
٥. دعم مشاريع القطاعين الحكومي والخاص المتعلقة بتوفير مراكز ترفيهية (ثقافية، رياضية، اجتماعية) خاصة بالنساء تحديداً في المناطق الشعبية.
٦. توفير المدارس الكافية لأستيعاب جميع أطفال العراق وفق برنامج زمني واعتماد برنامج التغذية والصحة المدرسية بخاصة في المناطق المحرومة والفقيرة.
٧. إلزام التجمعات والمؤسسات الكبيرة بإنشاء دور حضانة عصرية لإعانة الأم العاملة.
٨. العمل على وضع برامج وطنية لحماية الأطفال المشردين وتوفير دور لرعايتهم وتطوير جهاز رقابي لرعايتهم.

ثانيا : رعاية الأرامل والمطلقات

١. تخصيص راتب شهري لكل أرملة أو مطلقة لا تملك وظيفة في الدولة ولا تملك راتب تقاعدي للزوج من خلال العمل على تشريع قانون ينظم ذلك.
٢. يلتزم الإئتلاف بتحديد حصة من الوحدات السكنية في مشروع الإسكان للأرامل والمطلقات.
٣. رعاية أبناء الأرامل والمطلقات من خلال توفير الرعاية الصحية والتعليمية والإجتماعية.
٤. تفعيل أداء مؤسسة رعاية النساء بلا معيل ويكون ذلك برعاية المرأة.

ثالثا : الرعاية الإجتماعية ومكافحة الفقر

١. معالجة ظاهرة التسول بتفعيل القوانين الخاصة بذلك والسعي لتوفير حياة كريمة لهم.
٢. معالجة ازمة السكن على وفق مشروع الإسكاني الذي يتبناه الإئتلاف الوطني العراقي.

٣. إنشاء هيئة عليا خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة بقانون على وفق المادة (١٠٦) عطفاً على المادة (٣٢) حيث تأخذ من الدستور على عاتقها رعاية شؤون المشمولين بها وفق المعايير الإنسانية الصادرة عن الأمم المتحدة مع إجراء إحصاء لهم على وفق النماذج والمعايير الدولية.

٤. الحماية الإجتماعية:-

تفعيل مؤسسة الحماية الإجتماعية لمنح الرواتب اللائقة للعيش الكريم من سكن وملبس وغذاء ولوازم الحياة الأخرى، التي تعتبر من الحقوق الطبيعية للمواطن العراقي وتكون لكل من:-

أ. العجزة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة ، واليتامى والأرامل وسائر أصحاب الأوضاع الصحية القاهرة.

ب. العاطلين عن العمل ضمن ضوابط خاصة بعد التأكد من إنعدام فرص العمل أمامهم لحين توافرها لهم.

ت. تفعيل قانون الضمان الإجتماعي إستناداً إلى المادة (٣٠) من الدستور والتي تكفل للأسرة بخاصة (الطفل والمرأة) الضمان الاجتماعي والصحي.

٥. تأهيل وتطوير مدارس إصلاح الأحداث وبما يكفي لإستيعاب أعدادهم وتأهيلهم كأفراد صالحين على أن تكون مدارسهم مؤهلة على وفق المعايير والمقاييس الدولية.

٦. تفعيل قوانين المهجرين جراء سياسات التطهير العرقي والطائفي وإيجاد الآليات التي تضمن إعادتهم وتعويضهم من الأضرار التي لحقت بهم.

رابعاً : التنمية الإجتماعية

١. إشاعة روح المواطنة والمسؤولية لدى العراقيين على مختلف أصعدة العمل والتعاملات العامة.

٢. تنظيم هجرة العمالة الأجنبية للبلد بقانون وبما لا يتعارض مع القوانين الدولية والمعاهدات والبروتوكولات التي وقع عليها العراق ورفع شعار (العمل للعراقي أولاً).

٣. التوظيف المنتج للأفراد ومعالجة مشاكل البطالة والبطالة المقنعة. من خلال تفعيل القوانين النافذة وإيجاد التشريعات التي تحد من الظاهرة.

٤. رفع الذوق العام من خلال وضع الشروط الفنية قبل منح إجازات البناء والاهتمام بهندسة المدن والمباني بحسب المعايير المتقدمة.

٥. الحد من الهجرة من الريف إلى المدن ومنح الامتيازات المشجعة بما فيها توفير أفضل الخدمات لسكان القرى والأرياف والمناطق النائية ذات التجمعات السكانية المنتجة.

٦. إحترام الأجهزة الرقابية ومساعدتها في أداء مهامها الوطنية.

٧. تبني برامج علمية للحد من ظاهرة الإدمان بشتى صوره وإنشاء مراكز مختصة بذلك.

خامساً : التربية والتعليم والبحث العلمي والتكنلوجي

١. المعلم قدوة يجب دعمه وتوفير أفضل وسائل العيش الكريم له.

٢. تأصيل الأخلاق والقيم الدينية والإنسانية في ضمير النشئ الجديد ، وشرح آداب السلوك التي حثت عليها الأديان السماوية وكيفية التعامل مع الوالدين والأقربين ضمن المناهج الدراسية.

٣. ربط الأسرة بالمدرسة والاهتمام بمجالس أولياء الأمور وتنفيذ توصياتها.

٤. تعزيز الشعور بالمواطنة بالانتماء للوطن عبرتعليم النشئ منظومة الحقوق والواجبات وتوعيته بحضارة العراق وتأريخه.
٥. تشجيع الإبتكار والإبداع والإختراع لدى المواطن المبدع وإنشاء مراكز بحثية متطورة والحد من هجرة العقول ونشر المكتبات وتنظيم مركز وطني للمعلومات من أجل مسايرة التطور العالمي على مختلف الأصعدة.
٦. توحيد وتطويرأنظمة التفتيش والسيطرة النوعية وتبادل المعرفة والخبرات مع المؤسسات العالمية العلمية.
٧. إعادة إعمار وتطوير رياض الأطفال بالمدارس والمعاهد والجامعات وفق جدول زمني وحسب المعاييرالحديثة.
٨. الإهتمام بتطوير نظام البعثات الدراسية وتزويد مؤسسات الدولة بالكفاءات اللازمة.
٩. العمل على تحقيق استقلالية الجامعات إدارياً ومالياً وعلمياً.

سادساً : الثقافة الاجتماعية والإعلام

١. نشر ثقافة سيادة القانون والاحتكام إلى القضاء واحترام قراراته في المجتمع.
٢. تشكيل هيئة عليا لمكافحة الأمية وفق برنامج حكومي متطور.
٣. التصدي الإعلامي والثقافي للمشكلات الاجتماعية بأساليب مبتكرة.
٤. إرساء ثقافة الحوار والتسامح وبما يسهم في تقوية أواصر النسيج الإجتماعي.
٥. تفعيل برامج (جبر الضرر) لمن وقع عليهم الحيف والظلم والإضطهاد وخاصة ضحايا سياسات النظام البائد الإجرامية.

سابعاً :- منظمات المجتمع المدني ودورها الإجتماعي

١. إصدار قانون خاص بتكوين جمعيات تنمية المجتمع والمؤسسات الخيرية وإعطائها مزيدّ من الحرية بعيداً عن السلطة التنفيذية وتحت نظر الجهات الرقابية.
٢. تفعيل مؤسستي السجناء السياسيين والشهداء من خلال مراجعة وتنفيذ قانوني المؤسستين بما يسهم في إعطاء الحقوق والإمتيازات للمشمولين من ذويهم.

مشروع الرياضة والشباب

رؤيـــة الإئتلاف الوطنـــي للنهوض بواقـــع الريـــاضة

قطـــــاع الشبـــاب

معوقـــــــــات التنمية الشبابية

الحلـــــول والمعالجـــــات

رؤية الإئتلاف الوطني العراقي للنهوض بواقع الرياضة

((الرياضة حق لكل عراقي وعلى الدولة رعايتها وتوفير مستلزمات ممارستها))
الدستور العراقي مادة ٣٦

إن الإئتلاف الوطني العراقي وفي إطار سعيه نحو رقي الإنسان وسعادته يؤمن بأن الرياضة وسيلة من وسائل التكامل الإنساني للفرد والمجتمع و هي منسجمة مع السنة النبوية الشريفة ، لذلك يوليها إهتماماً خاصاً حيث لم تعد الرياضة نشاطاً شخصياً مرتبطاً بالصحة والترفيه فقط بل أصبحت ظاهرة إجتماعية واسعة التأثير عالمية النطاق تتحكم بحركة الجماعات وتساهم في تشكيل الرأي العام لما لها من أثر في تعزيز الشعور الوطني واثبات الذات ، فضلا عن ما تشيعه من سعادة في نفوس ممارسيها ولما لها من أثر في الصحة والتربية والثقافة وإشاعة السلم الأهلي والدولي وتعزيز التعايش الإجتماعي كما ورد في تقرير الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٥.

ناهيك عن الآثار الاقتصادية حيث تساهم في دفع التنمية المستدامة فقد ورد في تقرير اليونسكو في بداية الألفية الثالثة إن صرف دولار واحد على الرياضة والتربية البدنية تساهم في توفير ٣,٤ دولار من مصاريف العلاج فقط.ولو أضفنا إليها ما تساهم به الرياضة من رفع كفاءة الأداء وزيادة الإنتاجية وأثارها الايجابية في التقليل من الجريمة ومكافحة الإدمان والتقليل من التطرف بشتى أنواعه وما يتبع ذلك من أجواء الاستقرار الاجتماعي الذي ينعكس بدوره على حركة الاقتصاد فإن نسبة الربح الأنفة ستضاعف بشكل كبير مما يغري بناة الدول بدعم الرياضة والاستثمار فيها. وتكمن رؤية الإئتلاف الوطني العراقي لأجل النهوض بالواقع الرياضي من خلال الأمور الآتية:-

أولاً: تمكين المواطن من ممارسة حقة الدستوري على وفق المادة (٣٦) من الدستور وذلك بإصدار القوانين الداعمة للعمل الرياضي.

ثانياً: الإسراع بإقرار قانون وزارة الشباب والرياضة وكذلك قانون الجمعيات والأندية الرياضية وقانون اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية.

ثالثاً: تأمين متطلبات الحد الأدنى من الممارسة الرياضية في المدرسة العراقية ونقصد بذلك توفير حصتين في الأسبوع لدرس الرياضة على أمل تنامي ذلك على مدى السنوات الأربع لبلوغ المعيارية الدولية وهي ثلاث حصص في الأسبوع بما لا يقل عن ثلاثين دقيقة رياضة لكل حصة ، و تشكيل الفرق الرياضية المدرسية وإيلائها إهتماما كبيراً وإعداد نظام منافسات متقدم بما يعزز المشاركة وروح التنافس والترفيه وقيم الصداقة والمحبة.

رابعاً: تمكين المؤسسات الرياضية والشبابية التابعة للحكومية من إستيفاء الأجور عن الممارسة الرياضية أو عن إستعمال مرافق تلك المؤسسة أو النادي بنظام يؤمن عودة الجزء الأكبر من تلك العائدات إلى دعم الحركة الرياضية فضلا عن انه سيساهم في تشجيع الاستثمار في قطاع الرياضة.

خامساً: تشريع قانون ينظم رياضة الإحتراف في العراق بما يؤمن إنعكاسته الايجابية على هواية الرياضة المتوافقة مع روح ومبادئ الرياضة السامية.

سادساً: إقرار قانون التقاعد والضمان الإجتماعي والتحفيز الرياضي.

سابعاً: تطوير مناهج كلية التربية الرياضية ومعاهد المعلمين بدءاً بنظام القبول وانتهاءاً بمتطلبات التخرج على ان تتضمن المناهج دروساً في الإدارة الرياضية والسياسيات الرياضية.

ثامناً: تعزيز حركة المجتمع من خلال الجمعيات والمؤسسات الرياضية والمدارس والجامعات واستثمار الرياضة كعنصر جذب لترويج البرامج الوطنية والتربوية.

تاسعاً: دعم مشاركات العراق في الاتحادات والمنظمات الدولية والعمل على تمكين الأعضاء العراقيين من الوصول الى تلك الاتحادات على وفق نظام حوافز يعد لهذا الغرض.

عاشراً: تنظيم البطولات الدولية في العراق من خلال توفير الدعم السياسي والمالي.

أحد عشر: تنظيم بطولة الألعاب العراقية (Iraqyad) حيث يتسابق فيها منتخبات المحافظات العراقية بجميع الألعاب وعد المشاركة في هذه الفعاليات الرياضية واجب وطني.

إثنا عشر: تبني مبدأ الرياضة للجميع مما يعني إنعكاس ذلك على مجمل حركة البناء بدءً من تخطيط المدن الى تصميم المدارس والجامعات بما يؤمن متطلبات الممارسة الرياضية ولو بحدها الأدنى.

ثالث عشر: تمكين المرأة من ممارسة حقها الدستوري في ممارسة الرياضة وذلك بإنشاء أندية الفتيات والمشاركة في البطولات المحلية والدولية.

رابع عشر: مراعاة جغرافية الموهبة في بناء المراكز التخصصية.

خامس عشر: تشريع قانون مكافحة المنشطات الرياضية بما يتوافق مع الميثاق الأولمبي وبالإفادة من تجارب الدول الأخرى.

سادس عشر: إعادة تأهيل الطب الرياضي على أحدث الأسس العلمية.

سابع عشر: مراعاة منظومة حقوق الإنسان في العمل الرياضي وذلك بتوفير الضمانات اللازمة القانونية والمادية للممارسة الرياضية.

ثامن عشر: الشروع بحملة وطنية واسعة لتأهيل الملاكات العاملة في مجال الرياضة في الجانب الإداري والفني بموجب منهاج يعد لهذا الغرض وذلك بالعمل على إنشاء أكاديميات عراقية بالإستعانة والإفادة من علاقاتها بالأكاديميات الرياضية الدولية.

قطاع الشباب

إن الإئتلاف الوطني العراقي يعتمد الإنسان قيمة كبرى وهدف ووسيلة تقصر دونها كل الغايات وتخدمها كل الوسائل ، ويعتقد بأن كل منتج سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو علمي وفي كل ظروف الحياة يجب أن يخدم تلك القيمة الكبرى. ولعل الشباب هم الفئة الإنسانية الأكثر تأثيراً وتأثراً والمعول عليهم في صناعة حاضر الأمة فضلاً عن تحديد ملامح مستقبلها المنشود. ولذلك نحن نعتقد بوجوب إحداث تغيير شامل في قطاع الشباب ولا يكفي الإصلاح الجزئي قياسا لما تم تخريبه في ظل النظام من هذا القطاع مما شوه علاقته مع الوطن وهز أهم الركائز في الحياة الإجتماعية ألا وهي مفهوم المواطنة.

ولذا نجد بأننا يجب أن نغير إتجاه البداية بطريقة التفكير بالشباب، إبتداء من مغادرة النظرية القديمة التي تقول أن الشباب هم أمل المستقبل إلى التعامل معهم على إنهم صانعوا الحدث آلان.

معوقات التنمية الشبابية

إن أهم معوقات التنمية الشبابية في العراق تشمل ما يلي:-

اولاً: ضعف المنظومة القانونية في المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني:

ان أهم التحديات هي ضعف المنظومة القانونية الداعمة لحركة الشباب في المجتمع و يتجلى الحل في الإسراع وبإعداد تلك القوانين ، بما يتواءم مع الوضع العراقي ويتوافق مع المعاهدات والمواثيق الدولية لحركة الشباب في العالم. ومن الأمور المقترحة في هذا الشأن هي:-

١. إقرار القوانين الداعمة لمنظمات المجتمع المدني وإعطائها الثقة للعمل بمرونة مع تفعيل نظام المراقبة والرصد وتسهيل إجراءات تسجيلها و توفير الدعم الحكومي للمنظمات العاملة في حقل الشباب خصوصا ما يتعلق بمتطلبات التدريب والتأهيل والمشاركة في المؤتمرات والملتقيات المحلية والدولية وفق نظام خاص يعد لهذا الغرض.
٢. إقرار القوانين التي تنظم عمل المنظمات الرياضية الدولية في العراق وبالتحديد اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية والتي تعمل حتى الآن بدون قانون ينظم عملها في العراق وهي كما هو معروف فرع من اللجنة الأولمبية الدولية تعمل في العراق.
٣. إيجاد آلية لتمثيل الشباب العراقي في الخارج بما يؤمن التوافق مع المسيرة الوطنية والنظام الديمقراطي. كأن يكون بإنشاء مجلس تجتمع تحت خيمته تلك المنظمات.
٤. تفعيل دور برلمان الشباب والخروج به إلى حيث الأفاق المرسومة له في وثيقة التأسيس كونه برلمان تأهيلي تدريبي لأعداد قادة شباب يؤمنون بثقافة الديمقراطية متدربين على آلياتها.

ثانياً: المواطنة وحقوق الإنسان:-

إن من المهم العناية بإنسانية الفرد العراقي بإعتباره قيمة إعتبارية عليا لها حقوق يجب تأكيدها وتحقيقها بما يعزز ثقته وإحساسه بالمواطنة. ومن البرامج المقترحة في هذا الصدد:-

١. تقديم جوائز للمبادرات والأفكار والأعمال الشبابية الريادية بخاصة مايتعلق منها بالخدمة العامة والعمل التطوعي.
٢. تنظيم حملات العمل التطوعي على شكل تجمعات أوأفراد مع تخصيص مكافئات بسيطة للمشاركين.
٣. إحياء الحركة الكشفية ومبادئها السامية.
٤. التركيز على الأحترام ومراعاة مباديء حقوق الإنسان في التعامل مع الشباب.

ثالثاً: التنمية البشرية:-

إن المتتبع للعمل الشبابي والرياضي يشعر وبشكل ملفت للنظر ضعف الملاكات المتخصصة في هذا القطاع الهام وقلتها بل ندرتها و نعتقد إنها أهم معوق للتنمية الشبابية في العراق ،والأدهى من ذلك تولية غير الأكفاء في مواقع المسؤولية مما يوجب إعادة النظر في ذلك بموجب إستمارة تقييم تعد لهذا الغرض ونظام تصنيف للقيادات الشبابية يعتمد الأثر الميداني والتجربة العملية. ولحل هذه المشكلة يتبنى الإئتلاف الوطني العراقي الآتي:-

١. تولية ذوي الخبرة والإختصاص للعمل في المواقع القيادية على أن يتم اختيارهم من العناصر المثقفة القادرة على مليء الفراغ المؤسساتي بمواهبهم الذاتية.
٢. إنشاء معاهد أكاديمية متخصصة لإعداد قادة للعمل مع الشباب.
٣. إعتماد مناهج التدريب لبعض المعاهد الدولية المتخصصة لشؤون الشباب لاعادة تأهيل الملاكات العراقية العاملة.
٤. تفعيل برتوكولات التعاون الموقعة مع الدول الأخرى لغرض تدريب الملاكات العاملة مع الشباب.

رابعاً: الفجوة بين الأجيال:-

ومن التحديات التي يجب أن نضعها بين اهتماماتنا ضروة ردم الفجوة بين الأجيال وما لهذا من أثر في فقدان الموروث الثقافي والاجتماعي والاستلاب الفكري والاغتراب النفسي الذي يعصف بالشباب العراقي ولذلك ينبغي عمل الآتي:-

١. تشجيع المشاركة الأسرية بتكليف الشباب بأداء بعض المهمات المنزلية وإعداد برامج يشترك فيها الآباء والأبناء أو فتح حوارات مفتوحة في وسائل الإعلام بما يخدم الموضوع.
٢. دعم السياحة الشبابية داخل العراق وتمكين الشباب من التعرف على جغرافية وتاريخ بلدهم والطبيعة الديموغرافية والتفاعل مع المجتمع العراقي وذلك بأنشاء بيوت الشباب على وفق المعايير الدولية، وتمكينهم من إستعمال وسائل النقل بأسعار مدعومة.
٣. التوجه نحو الشباب العراقي في الخارج ببرامج مدروسة تشجعهم على التعامل مع الوطن.
٤. إنشاء الأندية العائلية بحيث توظف بعض المدارس كأندية اجتماعية ورياضية بعد اوقات الدوام تكون العضوية فيها مشروطة بمشاركة الاهل مع التلميذ وهذا ستكون له آثار ايجابية واضحة بخاصة على الفتيات.

خامساً: الفقر وضعف القدرة المالية لدى الشباب:-

يتبنى الإئتلاف الوطني العراقي برامج لتمكين الشباب اقتصاديا من خلال الآتي:

١. تطوير مناهج التعليم بما يتوافق مع سوق العمل بحيث إن المتخرج من المراحل الدارسية المختلفة يجد نفسه بعد انتهاء كل مرحلة قادراً على دخول سوق العمل وتأمين متطلباته الحياتية.
٢. رفع الحد الأدنى لأجور الشباب العاملين
٣. شمول الطلبة على الأقل الفقراء منهم بشبكة الرعاية الاجتماعية
٤. إنشاء مراكز التدريب المهني ودفع الأجور للمتدربين إثناء فترة التدريب.

الحلول والمعالجات

يتبنى الإئتلاف الوطني العراقي استراتيجية وطنية للشباب في العراق إعتماداً على بعض المبادئ الأساسية:-

١. تعريف سن الشباب، ومن المعلوم أن تعريف سن الشباب دولياً هو من سن ١٤ الى ٢٤ داخل، ولكن دأبت بعض دول العالم بإنتاج تعريف وطني خاص بها على وفق خصوصياتها الوطنية ووضع الشباب يراعى فيها أولوياتها في تلك المرحلة. ونحن في العراق نعتقد بأننا يجب ان نرفع هذا السقف قليلاً الى سن الثلاثين وذلك لعوامل عدة أهمها تأخر سن الاستقلالية والاعتماد على النفس، وتأخر سن الزواج وعدم موائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل وضياع الفرصة على شريحة كبيرة من الشباب، وعدم تلقيهم التدريب والتاهيل الكافي فضلاً عن الآثار النفسية السلبية التي أحدثتها ممارسات النظام السابق وعما أورثته ثنائية الإحتلال والإرهاب من ضياع الفرص على شباب العراق لأخذ حقه واستيفاء حاجاته البدنية والعقلية والنفسية كما أسلفنا في التدريب والتأهيل والترفيه، وعندما نركز على وضوح تعريف سن الشباب لأن هذا سيتبعه استحقاقات وقوانين تشمل هذه الفئة العمرية.
٢. وضع البرامج على وفق أولويات حسب مراحل تطور الدولة العراقية الحديثة لتكون :
   أ- الشباب في مرحلة التغير وهذه المرحلة نحن في نهاياتها.
   ب- الشباب في مرحلة البناء ونحن في بداياتها.

ت- الشباب والتعبئة الوطنية وهذه يجب أن تراعى في الأفق القريب.
ونطرح ثلاثة محاور عملية هي:-

١. رفع نسبة المشاركة.(١٢% فقط من الشباب يرتادون الأندية ومنتديات الشباب ٣٥% يحبون ممارسة الرياضة ولا يتمكنون و٦٣% لديهم هوايات متعددة)
٢. تاهيل الملاكات المتخصصة العاملة مع الشباب وإعداد أجيال جديدة منهم (نسبة العاملين الذين يحملون شهادات اكاديمية تخصصية للعمل مع الشباب تكاد تكون معدومة، فيما تقترب نسبة من تلقى تدريباً خاصاً على نفس الموضوع الى أقل من ١%).
٣. تأمين البنى التحتية اللازمة كمثال :هناك منتدى شباب واحد لكل ٢٥٠ الف نسمة ونحن نحتاج الى ما لا يقل عن عشرة أضعاف ذلك العدد.

ومع كل ماتقدم فأنه من البديهي بأننا لانستطيع المضي قدما ما لم تعضد تلك الخطط بمنظومة القوانين التي تؤمن تنفيذ السياسية الاستراتيجة الوطنية للشباب التي من اهم ملامحها :

١. بناء مركز شباب متعدد الاغراض لكل (٢٥) ألف نسمة.
٢. بناء قاعة رياضية لكل (٢٥٠) ألف نسمة.
٣. ملعب يصلح لكرة القدم والعاب ساحة والميدان لكل (١٠٠) ألف نسمة، بالإضافة الى ماهو موجود الآن.
٤. نادي للفتيات على الأقل يتضمن قاعة رياضية ومسبح داخلي لكل (٢٥٠) ألف نسمة.
٥. مركز رعاية علمية لكل (٢٥٠) ألف نسمة.
٦. قصر ثقافة وفنون لكل (٢٥٠) ألف نسمة.
٧. مرافق أخرى توزع حسب جغرافية الموهبة في العراق وحسب ما تتميز بها كل منطقة في ضرب من ضروب الإبداع على سبيل المثال مركز للرياضات المائية في الأهوار أو مركز تدريبي متطور لكرة الريشة في منطقة المحاويل أو آخر للكرة الطائرة في أبي الخصيب وهكذا بالنسبة للمواهب الأخرى في الثقافة والرياضة والفنون حسب خصوصية كل منطقة وكل فعالية.

ان الخطة المقترحة تتطلب ميزانية استثمارية تعادل ما يقرب (٧٠٠٠) مليار دينارعراقي على مدى ثماني سنوات على أن توزع بنسبة ٧٥% من الميزانية الإتحادية و٢٥% من تنمية الأقاليم ، ويلاحظ أن المخصص من الميزانية الأتحادية الأستثمارية لوزارة الشباب هو (٥٥٠) مليار لعام ٢٠١٠ نجد أن الرقم المطلوب يقع ضمن السياقات المعقولة بخاصة إذا ما أضفنا إليها مايخصص الى اللجنة الأولمبية وما تخصصة الوزارات الأخرى من ميزانياتها للبنى التحتية للرياضة أو الثقافة أو الفنون.

المشـــروع الاقتصـــــادي

نظـــرة عامـــة للمشـــاكل الإقتصـــــادية

القطاعـــــات الإنتـــاجية

قطاع النفـــط والغاز
قطـــــاع الإسكان
القطـــاع المصـــرفي
القطـــاع الزراعـــي
القطـــاع الصنـــاعي

القطاعات الخدمـــــية

قطاع الكهرباء
قطاع الإتصالات
قطاع المياه والبيئة
قطاع الصحة
قطاع التربية والتعليم العالي

تطـــويـــرالعمـــل النقـــــابي

المشروع الاقتصادي

شعارنا

(نقل الثروة من الحكومة إلى الشعب)

نظرة عامة للمشاكل الإقتصادية

يتسم الإقتصاد العراقي بكونه اقتصاد أحادي الجانب حيث يحتل فيه القطاع النفطي نسبة تفوق ٦٠% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي وحيث أن اعتماد الدولة في تمويل الفعاليات الاستثمارية يعتمد على إنتاج وتصدير النفط الخام وليس من الفائض المالي المتحقق، فقد أدى ذلك إلى تدني الأنشطة الإقتصادية المحلية ، الأمر الذي انعكس سلبيا على الإقتصاد العراقي. ولغرض وضع الحلول اللازمة والناجحة للإقتصاد العراقي لابد من إتباع منهجية قادرة على تشخيص المشكلات الأساسية في القطاع الإقتصادي نذكر أبرزها:

١. قوانين وقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل والتي ما تزال تحكم الحركة الإقتصادية في العراق.
٢. تركيز رأس المال الوطني بشكل شبه كامل بيد الحكومة العراقية.
٣. إنهيار البنية التحتية للإنتاج الصناعي.
٤. تراكم مشاكل الإنتاج الزراعي.
٥. تراجع أداء الجهاز المصرفي العراقي.
٦. مشاكل البطالة.
٧. تدني أداء الصناعة النفطية.

ويتبنى الإئتلاف الوطني العراقي برنامجاً إقتصادياً لتنمية القطاعات الإقتصادية المختلفة بشكل متوازن بهدف تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي لاحداث زيادة ملحوظة في نصيب الفرد العراقي في الدخل القومي ويؤخذ بنظر الاعتبار العدالة في التوزيع وتحسين نوعية الحياة في المجتمع مع ضمان تعليم جيد ومستويات عالية من التغذية والصحة العامة ، وبيئة نظيفة وعدالة في عرض الفرص.

ويرى الإئتلاف الوطني العراقي إن الدراسات المفصلة للتشريعات والقوانين التي تتحكم بالإقتصاد العراقي وتقيد عملية انطلاقه وتعيق عملية الارتقاء بالمستوى المعاشي للمواطن العراقي لابد من تعديلها وتحديثها برزمة قوانين جديدة تطرح على مجلس النواب العراقي القادم لإقرارها ضامنة لحسن تنفيذ المادة (١١١) من الدستور والتي تؤكد ملكية الشعب العراقي للثروة النفطية والغازية ونقلها إلى حيز التنفيذ لتحقيق شعارنا نقل الثروة من الحكومة إلى الشعب.

إن أبرز ما تضمنه المشروع الإقتصادي للإئتلاف الوطني العراقي هو تطوير القطاع النفطي والالتزام بتنويع مصادر الدخل من خلال دعم وتطوير الإنتاج المحلي في القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها وتشجيع القطاع الخاص، وحل مشكلة السكن والكهرباء والماء وإصلاح الجهاز المصرفي وتطوير الموارد في قطاع المواصلات وغيرها.

القطاعات الانتاجية

مشروع النفــط والغــاز

رؤية الإئتلاف للسياسة النفطية

برنامج الإئتلاف لتطوير القطاع النفطي

تأهيل وتطوير القطاع النفطي

العلاقة مع الأقاليم والمحافظات

التشريعات والقوانين

العلاقة مع الدول المجاورة

أكاديمية البترول العراقية

الخلاصة

شعـــارنا

(النفط من أجل التنمية)

رؤية الإئتلاف الوطني العراقي للسياسة النفطية

على الرغم من أن العراق يمتلك احتياطات نفطية وغازية هائلة ، فلا زال الشعب العراقي يعد من الشعوب الفقيرة في العالم ويدرج ضمن أفقر شعب في المنظومة العربية ، حيث يعيش حوالي ربع سكان العراق تحت خط الفقر. وعلى الرغم من أن العراق يعد من أوائل الدول النفطية استكشافاً وإنتاجاً في منطقة الشرق الأوسط إلا أن البنى التحتية للقطاع النفطي هي الأسوء بين الدول الإقليمية المنتجة بسبب عقود من الإهمال وسوء الإدارة، ومما لحق بها من تدمير جراء مسلسل الحروب والحصار.

فالصناعة النفطية تعيش اليوم تخلفاً تقنياً يلف أساليب العمل في كافة مفاصله بسبب غياب النظام الإداري القادر على صيانة الثروة والارتقاء بالأداء. ولم تشهد صناعة النفط تحسنا طوال السنوات الماضية بعد التغيير، بل واجهت تدهورا في الإنتاج النفطي تزامناً مع انخفاض أسعاره ، مما أدى الى عجز في الموزانة لعام ٢٠٠٩ ومن المتوقع زيادته في عام ٢٠١٠ وسيزداد الأمرسوءاً في ظل غياب رؤية إقتصادية لمعالجة الوضع بأبعاده المختلفة. فواردات النفط الخام تشكل أكثر من ٩٠% من مصادر العملة الأجنبية، ويسهم القطاع النفطي بحوالي ثلثي الدخل القومي مما يعكس خللاً كبيراً في الإقتصاد العراقي يجب تداركه قبل فوات الأوان. لذلك يرى الإئتلاف الوطني العراقي أن تغيير واقع الإقتصاد العراقي يجب أن ينطلق عن طريق توظيف الجهود والإمكانيات للنهوض بالقطاع النفطي لتعظيم الموارد المالية المطلوبة من أجل تأمين متطلبات التنمية.

إن الإئتلاف الوطني العراقي يلتزم بتبنى سياسة نفطية يكون فيها للقطاع النفطي الريادة القادرة على تلبية احتياجات المواطنين ، ورفع باقي النشاطات الإقتصادية بوتائر تتناسب ودور النفط في الإقتصاد العراقي وما يمتلكه من مصادر ضخمة من هذه الثروة العظيمة. كما إن الإئتلاف عازم على مواجهة التحدي الذي عجزت عن تحقيقه الحكومات السابقة في رسم سياسة نفطية تدفع بتوظيف موارد الثروة النفطية والغازية بشكل سليم من أجل رفاهية الشعب واستقراره. ويشدد الإئتلاف على ضرورة تجاوز السلبيات التي أدت إلى تدهور الصناعة النفطية عبر اعتماد الكفاءة في اختيار العناصر القيادية بدلاً عن المحسوبية والمنسوبية واتباع التخطيط العلمي السليم في الإدارة والعمل والابتعاد عن العشوائية والإقصاء ، واستثمار الزمن بدلاً عن إضاعة الفرص ، ورسم سياسات خاضعة للمصلحة العامة بدلاً عن الاجتهادات الشخصية وتكون محفزة للعاملين المرتبطين بالمؤسسة النفطية وجعلها جاذبة للإستثمار.

وتعتمد سياسة الإئتلاف الوطني العراقي على محورين أساسيين هما:-

١- توفير المنتجات النفطية والخدمات النفطية لأغراض الاستهلاك المحلي وبأسعار تتناسب ومستوى الدخل العام وتراعى الاحتياجات الخاصة للفئات الاجتماعية وبخاصة شرائح المجتمع الفقيرة فضلاً عن احتياجات الصناعة والزراعة وقطاع النقل العام.
تعظيم إيرادات النفط الخام والغاز وتطوير الصناعة النفطية للنهوض بالواقع المتخلف بالشكل الذي ينعكس على النشاط الإقتصادي ومستوى المعيشة ومعدلات النمو.

ويتم ذلك من خلال رسم سياسة لتأهيل وتطوير القطاع للتعجيل بزيادة الإنتاج النفطي والغازي في فترة قصيرة لتلبية الاحتياجات المحلية وزيادة معدلات التصدير ضمن خطة متكاملة للتطوير العمودي والأفقي للصناعة النفطية شاملة القطاعات النهائية من تصفية وبتروكيماويات عبر نقل وتخزين وبنية تحتية فضلاً عن تأهيل وتحسين وزيادة منافذ التصدير. ويلتزم الإئتلاف الوطني لتحقيق ذلك دعم وتطوير الجهد الوطني المتمثل بشركاتنا الوطنية واعتماد المهنية في إدارة القطاع النفطي والتركيز على تحفيز العاملين وارتباطهم بالمؤسسة النفطية فضلاً عن فتح باب الاستثمار الأجنبي مع الشركات النفطية العالمية الرصينة بكافة محاوره وضمن صيغ إستثمارية تضمن المصلحة العليا للعراق للوصول إلى معدلات إنتاجية بواقع ٨ – ١٠ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠.

برنامج الإئتلاف لتطوير القطاع النفطي

لمعالجة الفقر ورفع معاناة المواطن وتحفيز القطاع النفطي لقيادة القطاعات الوطنية من خلال تعظيم الموارد للدولة من اجل التنمية والاعمار من خلال الآتي:-

أولا. توفير المشتقات النفطية

١. أن يكون عام ٢٠١١ عاماً لإيقاف استيرادات المنتجات النفطية كافة، ويعد العام كأقصى مدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في توفير المنتجات الأساسية المطلوبة خصوصاً تلك التي في تماس مباشر مع حاجة الشعب وتحديداً الفئات الفقيرة منه. إن برنامج التوقف عن الإستيرادات سيضيف حوالي ٣ مليار دولار سنوياً إلى الخزينة وقد تحمل العراق قرابة (٢٠) مليار دولار خلال السنوات السبع الماضية جراء الاستمرار في سياسة استيراد المشتقات النفطية.

٢. تحسين نوعية تلك المنتجات خاصة البنزين المنتج محلياً الذي يحتوي حالياً على درجة أوكتن منخفضة (٧٢-٨٠) والتي تسبب مشاكل جمة لمكائن العجلات وتلويث البيئة فضلاً عن كونها نوعية غير مقبولة دولياً والتي تتراوح بين (٩٢-٩٨) أوكتن كما في معظم دول العالم وبدون رصاص.

٣. العمل على إنشاء مجمعات خزن للوقود في المحافظات كافة تكفي لمدة لاتقل عن ثلاثين يوماً لتلافي الأزمات.

٤. البدء بتجهيز المجمعات السكنية والصناعية بالغاز عبر شبكة الأنابيب الخاصة بذلك.

٥. زيادة وتطويرمحطات توزيع المنتجات النفطية من خلال الآتي :

أ. تشجيع المستثمرين المحليين على الدخول مع شركات أجنبية لتنفيذ بناء محطات توزيع المنتجات في الداخل بعد اعتماد آليات واضحة في العمل مع توفير تسهيلات استثمارية كتوفير الأراضي وتسهيل القروض.

ب. إعادة تأهيل محطات التوزيع الحالية على أسس حديثة مع زيادة الحوافز المادية لأصحاب المحطات الأهلية وإلزامهم بتحسين الخدمات للمواطنين. واعتماد مبدأ التنافس بين محطات التوزيع مقابل حوافز مجزية لأفضل الخدمات وحجم المبيعات المنفذة.

٦. وضع خطة لدعم أسعار المنتجات النفطية أسوة بدول الجوار النفطية في دعم القطاعات الإنتاجية على وفق سياسة تمنع هدرها وتبديدها والتأكيد على الآتي :

أ. دعم المزارعين لتشجيع القطاع الزراعي بحصص من الوقود على وفق خطة مقررة من قبل وزارة الزراعة.

ب. دعم الصناعيين لتشجيع القطاع الصناعي بحصص من الوقود وبخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ت. دعم سيارات الحمل والأجرة بحصص من الوقود لتخفيض تكاليف النقل.

ث. دعم أسعار المنتجات النفطية للمواطنين مثل النفط الأبيض والغاز.

ج. تقديم المحفزات للقطاع الصناعي في استعمال الطاقة النظيفة.

ثانيا. تطوير الموارد البشرية

١. توظيف أكبر عدد ممكن إستيعابه في القطاع النفطي من كافة الاختصاصات التي تقدمها الجامعات والمعاهد العراقية المختصة فضلا عن المتفوقين الأوائل من خلال فتح المشاريع النفطية وزيادة كفاءة إنجازها في مختلف المحافظات.

٢. وضع برنامج تدريبي متكامل لتدريب منتسبي القطاع النفطي على المستوى القريب والمتوسط والبعيد وتطوير كوادر فنية وقانونية وتدقيقية ومحاسبية بأشراف مراكز خبرة استشارية.

٣. إعتماد برنامج للبعثات والزمالات الدراسية خارج العراق خاص بالقطاع النفطي عن طريق احتضان الأوائل من خريجي المرحلة الأعدادية والأوائل من خريجي الجامعات والمعاهد العراقية من ضمن الاختصاصات المطلوبة.

٤. منح الصلاحيات للشركات النفطية الوطنية للإستعانة بالخبرات والكوادر النفطية العراقية خارج العراق وتسهيل عودتهم وتقديم الحوافز المجزية لاجتذابهم للعمل ، في العراق والحد من هجرة وتسرب العناصر الكفؤة من القطاع وكذلك صلاحيات استقطاب الخبراء والكفاءات التي تحتاجها الشركات ومنحهم أجوراً تنافسية.

٥. تحسين الوضع المعيشي وظروف العمل في القطاع النفطي من خلال وضع أنظمة خاصة بالرواتب والأجور لمنتسبيه مع إعادة العمل بنظام الحوافز المالية بهدف تحسين كفاءة الأداء والعمل على إطلاق مشروع المدن النفطية المتكاملة الخدمات.

ثالثا. الإصلاح الإداري والقانوني للقطاع النفطي

١. تشكيل مجلس إتحادي للنفط والغاز يتولى مسؤولية المصادقة على السياسات النفطية في البلد ومراجعة وتعديل خطط تطوير الحقول وإصدار التعليمات اللازمة للتفاوض مع الشركات وإبرام العقود لتحقيق الاستغلال الأمثل للثروة في ظل متطلبات التنمية وكذلك رسم سياسة استثمار الغاز وله الحق في الاستعانة بمجموعة من الخبراء من أجل إعداد خطط تطوير القطاع في المديات القصيرة والمتوسطة والبعيدة.

٢. إعادة شركة النفط الوطنية ويتولى إدارتها مجلس مستقل يتحمل مسؤولية إدارة وتشغيل وتطوير جميع الحقول المنتجة وكذلك تتولى شؤون تسويق النفط وتخول صلاحيات مالية وإدارية واسعة مستثناة من الضوابط والتعليمات الممنوحة لوزارات الدولة ، وتخصيص ميزانية لا تتجاوز ٥% من حجم الإيرادات النفطية لأغراض إعادة الاستثمار في مشاريع الشركة وتنظم هيكليتها بعيدا عن المركزية.

٣. إعادة النظر بالهيكل التنظيمي لوزارة النفط وتركيز اختصاصاتها بإعداد السياسات العامة والشؤون التنظمية والرقابية في القطاع و إدارة قطاعات التصفية والغاز والتوزيع كمرحلة مؤقتة.

رابعا. صندوق مكافحة الفقر

يلتزم الإئتلاف الوطني بتأسيس صندوق يطلق عليه (صندوق مكافحة الفقر) انطلاقً من مبدأ نقل الثروة من الحكومة الى الشعب. وينظم هذا الصندوق بقانون خاص. وتخصص للصندوق مبلغاً من عوائد النفط مساوياً لما تمنحه الحكومة من أرباح للشركات الأجنبية العاملة عن إنتاجها كل برميل نفطي إضافي من الحقول المنتجة والحقول المكتشفة. وتصرف الأموال على احتياجات الفئات الفقيرة من خلال تنفيذ برامج اسكانية وصحية وخدمية وتعليمية مخصصة لتحسين أوضاع الشرائح العراقية المعدمة في مختلف أنحاء العراق. وتنفذ برامج الصندوق بمعزل عن ميزانية الحكومة ولا يتقاطع مع جهودها في إسعاف هذه الشرائح. وتشكل هيئة لإدارة الصندوق مكونة من ممثلي وزارة المالية والنفط والتخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية وديوان الرقابة المالية فضلاً عن خبراء عراقيين وترتبط بمجلس الوزراء.

تأهيل وتطوير القطاع النفطي

يؤمن الإئتلاف بان تحسن الإقتصاد العراقي يعتمد إعتماداً مباشراً على النهوض بالقطاع النفطي من خلال برنامج تنموي طموح وشامل وكامل إستناداً الى مبدأ المزاوجة بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي بمختلف صيغه بما يحقق المصلحة العليا للعراق للوصول إلى معدلات إنتاجية بواقع ٨ – ١٠ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٢٠ من خلال الآتي:-

أولا. الإستثمار الوطني:

في هذا الصدد، يلتزم الإئتلاف بإعداد خطة عشرية لتنفيذ السياسة يتم إعدادها من قبل لجان متخصصة وبشكل علمي تتضمن جدولاً زمنياً لتنفيذ الخطط لغرض زيادة الإنتاج للنفط الخام مع التركيز على استثمار الغاز خلال السنوات الاربعة القادمة، وتشمل بشكل رئيسي دعم الجهد الوطني للشركات الوطنية وتفعيل مجالس إداراتها وتعزيز استقلاليتها لتنفيذ خططها الانتاجية من خلال الآتي:-

١. دعم الجهد الوطني والاستعانة بشركات خدمات فنية وعقود إسناد فني لرفع مستويات الإنتاج الحالية والتي تقدر بحوالي (٢ ,٤) مليون برميل يومياً وزيادتها بمعدل سنوي لايقل عن ٣٠٠- ٥٠٠ الف برميل يومياً ليصل الإنتاج الكلي إلى حوالي (٣, ٥-٤) مليون برميل يوميا في نهاية ٢٠١٣ مما يحقق زيادة في الإيرادات بحوالي (١٠) مليار دولار سنوياً.
٢. وضع خطة عاجلة لتأهيل وحل مشاكل المصافي الحالية لرفع الطاقات التشغيلية من مستواها الحالي (٤٥٠) ألف برميل الى حوالي (٦٠٠) ألف برميل يومياً في أقل من عامين مع العمل على تحسين نوعية المنتوجات.
٣. التعجيل في إنشاء المصافي الجديدة في الناصرية وكربلاء وميسان وكركوك والبدء بإنتاج المرحلة الأولى خلال عامي (٢٠١٢ / ٢٠١٣) للوصول إلى طاقات تكريرية تزيد على مليون ونصف مليون برميل يومياً في نهاية الخطة العشرية.
٤. تأهيل مجمعات الغاز لزيادة معدلات استثمار الغاز للوصول إلى إنتاج أكثر من (٤٠٠٠) طن يومياً من الغاز السائل وزيادة كميات الغاز الجاف لتلبية الاحتياجات الكهرباء والصناعة.
٥. التعجيل بتنفيذ خطط إيقاف حرق الغاز واستثماره والبدء بتطوير الحقول الغازية في غرب وشمال شرق البلاد.
٦. تأهيل البنية التحتية للقطاع النفطي لتشمل الآتي:-
   أ. منظومة التصدير والخزن و النقل والمنشآت السطحية.
   ب. منظومة القياس وعدادات التصدير.
   ت. تأهيل واستكمال شبكة الأنابيب للمنتجات النفطية وكذلك مجمعات خزن الوقود والغاز.
   ث. استكمال انشاء شبكة أنابيب الغاز الطبيعي لتجهيز محطات الكهرباء والمنشئات الصناعية.
٧. تشجيع القطاع الخاص: ويكون هذا عبر وضع أنظمة لتشجيع القطاع الخاص العراقي للمشاركة في الصناعة النفطية وخاصة قطاع الخدمات (الحفر والتشييد والنقل المتخصص وتجهيز المواد و مد الأنابيب والمنشئات المدنية ، إنشاء وحدات الغاز المنزلي ، محطات وقود وخزن ونقل وتجهيز).

ثانيا. الإستثمار الأجنبي:

يؤمن الإئتلاف الوطني العراقي بضرورة التعاون مع الشركات النفطية العالمية الرصينة في النهوض بالقطاع النفطي بهدف نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية للوصول إلى أقصى معدلات للإنتاج وبأقصر مدة باعتماد صيغ تعاقدية تضمن مصلحة الشعب العراقي مع ضرورة العمل على توفير البيئة الاستثمارية من تشريعات قانونية وتطوير آليات التفاوض وأنظمة مصرفية وضريبية ضامنة لحقوق الجميع ويجب أن تكون الخطة:-

١. **مترابطة**: ذات تعشيق كامل بين القطاع الاستخراجي والتحويلي، علينا الاخذ بنظر الاعتبار في آن واحد تطوير الصناعة الاستخراجية مع صناعة التصفية والتركيز على صناعة البتروكيمياويات بمختلف انواعها كما في الدول النفطية المجاورة. فالمفاوضات مع الشركات حول تطوير الحقول ينبغي ان تربط بعملية تطوير بقية الصناعة النفطية بعامة.
٢. **متكاملة** : إستثمار موارد الشركات النفطية الكبرى لإعادة بناء البنية التحتية للصناعة و منها:
أ. الأنابيب الناقلة للنفط والغاز.
ب. الخزانات العملاقة للخزن والتصدير.
ت. تنويع وتحسين وتأهيل الموانى والمرافي.
ث. توفير الطاقة الكهربائية للمنشئات النفطية.
ج. توفير المياه الضرورية للصناعة النفطية مع ايجاد البدائل.
ح. تحسين الطرق والاتصالات.
٣. **داعمة**: ضرورة استثمار موارد الشركات النفطية العالمية عن طريق الخطوات الآتية :
أ. تنمية قطاع خاص عراقي وتطويره من خلال تضمين الاتفاقيات مع الشركات للالتزام بإشراكه في تنفيذ المقاولات الثانوية وتشجيع تأسيس الشركات مع الأشخاص والشركات العراقية.
ب. تطوير الكوادر العراقية وتدريبها وإشراكها الفعال في المجال التخطيطي والإداري والفني.
ت. دعم بناء التجمعات السكانية في المناطق النفطية وتوفير مستلزمات الحياة من وحدات سكنية ومدارس وطرق ومستشفيات واتصالات.

ويرى الإئتلاف الوطني العراقي ضرورة استثمار عامل الزمن بشكل جيد والافادة من تجارب الماضي وعدم إضاعة الفرص وهدر الوقت، فتجارب السنوات الماضية لم تكشف عن رؤية لسياسة نفطية ذات بعد استراتيجي في التعامل مع الشركات النفطية لتطوير الحقول النفطية، لذلك يجب السعي على النحو الآتي:-

١. إعتماد سياسة انفتاح واضحة تجاه الاستثمارات الأجنبية في القطاع ، وذلك من خلال إصدار التشريعات القانونية واعتماد الصيغ التعاقدية المناسبة ومغادرة الأسلوب المتبع في جولات التراخيص واعتماد التفاوض حول الحقول عبر الدعوة المباشرة لعدد من الشركات المتخصصة بأسلوب التنافس على وفق مديات زمنية معقولة.
٢. الوضوح في أسلوب التفاوض مع الشركات وثبات الرؤيا والمنهج والعمل على اختصار الزمن وتحسين طرق العمل.
٣. البحث في صيغ الاستثمار بأشكالها المختلفة ورفض أسلوب العقود المعيارية ومبدأ الاحتكار من خلال الآتي :
أ. إعتماد مبدأ التعاون الثنائي مع الدول لتنفيذ وتطوير بعض الحقول مع التزامها في قبالة تنفيذ مشاريع التصفية والبتروكمياويات وتوليد الطاقة الكهربائية.
ب. فصل التنفيذ عن التمويل والبحث عن أفضل الطرق المضمونة للتمويل بالنفط والتعاقد مع الشركات لتنفيذ المشاريع النفطية وخاصة طريقة الدفع المقدم لشراء النفط Prepayment of oil.
ت. إعتماد أسلوب التطوير المباشر للحقول النفطية بالاستعانة بشركات الخدمات النفطية وبشركات النفط الوطنية في الدول الاخرى.
ث. اعتماد اسلوب الحوار المباشر والدعوة المباشرة مع شركات النفط الرصينة العالمية على وفق آليات شفافة بهدف تقصير الزمن والتعجيل بالإنتاج.
ج. مراجعة العقود التي تم توقيعها في زمن النظام السابق وتفعليها ضمن صيغ تعاقدية ضامنة للمصلحة العامة.

العلاقة مع الأقاليم والحكومات المحلية

١. إعتماد مبدأ التنسيق والتعاون مع الحكومات المحلية لتطوير المصادر الهيدروكاربونية المتواجدة ضمن مساحتها الجغرافية لتحقيق المصلحة العليا للعراق. ورفد الأقاليم والمحافظات بالكادر المتخصص لإفساح المجال لها للدخول بصورة جيدة في عملية التطوير.
٢. إن العلاقة مع الحكومات المحلية والأقاليم يجب أن تكون تكاملية وليست تنافسية وأن تتحلى الحكومة الإتحادية بروح الرعاية بدلاً عن المواجهة ما دام الجميع ينشد بناء محافظته أو اقليمه وعلى المركز معاملة الجميع على انهم مكونات تحتاج الى الرعاية والتنسيق.
٣. وفي سياق المشروع النفطي التكاملي يسعى الإئتلاف الوطني العراقي إلى تأسيس شركات استخراجية نفطية حكومية في المحافظات التي تمتلك احتياطياً نفطياً وذات إنتاج فعلي أو يجري العمل حالياً على تطوير حقولها وحسب الأولويات، وتفعيل حركة الاستكشاف في الرقع الواقعة ضمن المساحة الجغرافية للمحافظات ذات الدخل المحدود.
٤. تطوير حقول الغاز في محافظات ديالى والأنبار كمرحلة أولى في تلبية الاحتياجات للطاقة الكهربائية وتصدير الفائض منه.

التشريعات والقوانين

١. تشريع قانون النفط والغاز: يتبنى الإئتلاف الوطني العراقي تشريع قانون النفط والغاز بعد إجراء التعديلات المناسبة على المسودة المطروحة لأكثر من ثلاث سنوات مضت.
٢. قانون شركة النفط الوطنية: الحاجة إلى تعزيز دور الشركة في الصناعة النفطية من خلال إجراء تعديلات تضمن إضافة إلى مهامها الإشراف على عمليات تسويق النفط ، وكذلك توسيعها لتشمل نشاطات نفطية أخرى كمرحلة لاحقة وتبني تعديلات جوهرية في المستقبل بسبب كونها ملكاً صرفاً للأفراد العراقيين بواقع سهم واحد لكل فرد على أن يكون هذا السهم غير قابل للبيع أو الأرث حيث يتم منح كل عراقي سهماً واحداً عند ولادته ويرقن السهم عند وفاته وتخصص ١٠% من الأرباح لتوزيعها بالتساوي بين العراقيين.
٣. العمل على تشريع قانون توزيع العوائد النفطية وقانون صندوق الأجيال.
٤. تعديل قانون الاستثمار الخاص بتصفية النفط الخام الصادر عام ٢٠٠٧ وزيادة الحوافز بما يضمن اجتذاب الاستثمارات. والعمل على اصدار تشريعات باستثمار الغاز والصناعة البتروكيمياوية.
٥. تفعيل قانون الاستثمار في مجال استيراد وتوزيع المنتجات النفطية ونقلها وخزنها ووضع الآليات للعمل فيه.

العلاقات مع الدول المجاورة

١. إعتماد مبدأ المصالح المشتركة مع دول الجوار لتأسيس علاقة متبادلة في استيراد وتصدير المنتجات النفطية والبتروكيمياوية.
٢. تبني مشاريع تصدير الغاز مع الدول المجاورة.
٣. إعطاء الأولوية لمشاريع تطوير الحقول المشتركة مع الدول المجاورة.
٤. تفعيل منافذ إضافية لتصدير النفط الخام مع كافة الدول المجاورة ومنها تأهيل الخط السوري ومتابعة الأنبوب النفطي السعودي وتطوير الخط التركي وتنفيذ الخط النفطي مع الأردن.

أكاديمية البترول العراقية

إن تطوير القطاع النفطي يجب أن يتزامن مع خطة طموحة لخلق و تطوير الكوادر العراقية للصناعة النفطية، ويسعى الإئتلاف لتبنى تأسيس أكاديمية عليا للبترول متطورة، تهتم بالإختصاصات الأكاديمية التي تساند الصناعة النفطية وتلبي احتياجات القطاع النفطي ، كالعلوم النفطية وعلوم الحاسبات والاقتصاد حاضراً ومستقبلا وتركز على الدراسات الاولية والعليا في الاختصاصات ذات العلاقة وترفد الصناعة النفطية ببرامج تدريبة متخصصة متطورة لرفع مستوى الكوادر النفطية ، وتهتم بتطوير الدراسات والبحوث في السياسات والبرامج النفطية اعتماداً على الخبرات النفطية العراقية في الخارج والداخل. ويتم ذلك بالتعاون مع الجامعات العالمية الرصينة وبيوت الخبرة العالمية والشركات النفطية. إن الإئتلاف الوطني العراقي يسعى إلى أن يكون هذا المثلث (الدراسة الأكاديمية، برامج التدريب ومركز الدراسات والبحوث) ركيزة أساسية لرفع المستوى العلمي لكوادر الصناعة النفطية.

الخلاصة

إن مستقبل العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي يعتمد اعتماداً كبيراً على الرؤية الاستراتيجية لتطوير قطاع صناعة النفط بكل أبعاده والإطار الكلي لتوظيف موارده من أجل تنمية العراق وبسط العدالة في توزيع الرفاه بين سكانه. ويتبنى الإئتلاف الوطني العراقي سياسة جادة لتطوير القطاع النفطي من خلال برامج تنموية طموحة ومعجلة تنشد تكوين ترابط اقتصادي وصناعي مع القطاعات الاخرى وتوسيع الجهد لاحتضان القطاع الخاص وتطوير الكوادر العراقية والدفع لإنشاء مجالات عمل وتعاون مع شرائح واسعة من المجتمع ووضع برامج لاستيعاب العاطلين.

مشـــروع الإسكـــان

نظرة عامة لمشكلة السكن

مشروع هيئة التنمية العقارية

البنية التحتية للهيئة

الإجراءات العملية

اثر المشروع في معالجة البطالة

البنية التحتية للمشاريع وربطها بالشبكات الوطنية

مساحة وحدات البناء

الملاحظات

٥٩

نظرة عامة لمشكلة السكن

إن مشكلة السكن في العراق ترتقي إلى مصاف المشاكل الأساسية الخطيرة على حياة السكان ، لما لها من تأثير مستمر في استنفاذ طاقة المجتمع واستهلاكها، ويمثل برنامج معالجتها أساساً حقيقياً في بناء دولة ومجتمع مستقرين، ومرتكزاً صلباً لتشييد نظام مدني و انساني صادق وأن الشعب العراقي بحاجة الى مليوني وحدة سكنية تنجز خلال عشرة سنوات قادم.

لقد عجزت الدولة العراقية عبر أدوارها المتعاقبة أن تجد حلاً واقعياً عاماً لأزمة السكن ، وجراء السياسات الطائشة، حرمت الجماهير العراقية الواسعة من حقها الطبيعي في التملك والاستقرار، إذ تشير الإحصاءات والبيانات الى أن الحائزين على سندات التمليك في العراق لا تتجاوز نسبتهم ١٠% من السكان، وهذه صورة صادقة لواقع البؤس والحرمان اللذين ينطوي عليهما حال أبناء العراق مقابل غنى الحكومة واستفرادها بالثروة، ونتيجة ذلك أقدم الإئتلاف الوطني العراقي على تبني برنامج جذري وفق خطة تشريعية عاجلة التنفيذ في الدورة البرلمانية القادمة لعام ٢٠١٠، يتضمن انتقالاً تدريجياً للثروة من الدولة إلى الشعب، يتناسب مع مضمون المادة (١١١) من الدستور العراقي، ويساعد في تحويلها إلى حيز التنفيذ، ، ويكون من أهم مصاديق ذلك الإنتقال تأمين إسكان مناسب وكريم للعائلة العراقية، عبر تأسيس هيئة تنمية عقارية مملوكة للدولة تتولى الاشراف على تنفيذ المشروع الاسكاني وفق المعايير والضوابط المعدة في البرنامج.

مشروع هيئة التنمية العقارية

إن من أهم أولويات المشروع الاقتصادي هو البدء ببرنامج إسكاني حقيقي يوفر المساكن للمواطنين بآليات اقساط مريحة ويسهم تلقائيا بمعالجة ظاهرة البطالة في نفس الوقت. إن حل مشكلة الإسكان تتطلب:

١- توفير الأرض.
٢- كلفة البناء.
٣- تمويل كلفة رأس المال المستخدم في البناء.

الفكرة الجديدة في هذا المشروع هي أن تتحمل الدولة كلفة الأرض وكلفة سعر الفائدة ويتحمل المواطن المالك كلفة البناء يتم تقسيطها عليه بأقساط مريحة لمدة زمنية تستغرق (٣٠ عام).

خطوات العمل

يلتزم الإئتلاف بالعمل على تنفيذ برنامج الأسكان من خلال تأسيس هيئة التنمية العقارية والعمل على تشريع قانونها.

التعريف بالهيئة

هيئة التنمية العقارية هي هيئة مملوكة للدولة بالكامل، ترتبط بمجلس الوزراء، وتتولى مسؤولية إدارة مشروع الإسكان في العراق ويترشح أعضائها من قطاع الدولة ومن القطاع الخاص، وتتبنى تمويل فرق سعر الفائدة إلى المصارف العراقية عن القروض الممنوحة للمواطنين المتعاقدين معها في برنامج الإسكان وتكفل تسديد الأقساط إلى تلك المصارف إذا تلكأ المقترض في التسديد ،وتطرح العطاءات وتتعاقد عليها مع الراغبين في شراء الوحدات السكنية، ضمن الضوابط المتفق عليها.

البنية التحتية للهيئة

١- يتم تمليك الهيئة تباعاً مساحة من الأرض مقدارها (٥٠٠ كم مربع) بما يشكل واحد بالألف من مساحة العراق، حول المدن والأقضية والنواحي ، بما يمكنها من تنفيذ خطط عملها وإنجاز مشاريعها الإسكانية في بناء مليوني وحدة سكنية في غضون عشرسنوات، ويتم نقل ملكية تلك الأراضي إلى الهيئة من الجهات التي كانت تملكها عقارات الدولة، كأمانة بغداد ، ووزارة البلديات في بغداد و المحافظات ، وإن هذه المساحة تمكن الهيئة من تنفيذ خطط عملها في الإشراف على بناء مليوني وحدة سكنية في غضون المدة أعلاه.

٢- يكون رأس مال الهيئة في السنة الأولى مقداره مليار دولار، بما يعادل ٢% تقريبا من ميزانية الدولة العراقية.

الإجراءات العملية

١- تتعاقد الهيئة مع شركات هندسية استشارية عالمية ، مهمتها إعداد العروض المطروحة من قبل الهيئة بمواصفات عالية، وتقييم الدراسات والعروض المقدمة الى الهيئة.

٢- تباشر الهيئة بطرح مشاريعها الإسكانية،وتقوم بالإعلان عن طلب عروض (تخطيط وبناء) من قبل شركات البناء وتقوم الشركات الهندسية الإستشارية العالمية المتعاقدة مع الهيئة بتقديم العروض وأختيار أفضلها حسب التسلسل المالي و الفني وترفعها إلى مجلس الهيئة لأتخاذ قرارات الأحالة حسب الشروط العالمية المعهودة بتقديم الكفالات المصرفية لحسن التنفيذ والدفعة المقدمة وجدول تدفعات يتناسب مع الأداء المرحلي.

٣- تتبنى الهيئة آلية توزيع عادلة لوحداتها السكنية على الناس، بحسب نقاط الأولوية من إحتياج وحرمان، وتوضع سلسلة ضوابط فعالة لتفادي مداخلات الفساد المالي والإداري.

٤- تتعاقد الهيئة مع المواطنين الراغبين في شراء الوحدات السكنية ،عن طريق مكاتبها المفتوحة في بغداد والمحافظات وتحرر لهم عقود التمليك الخاصة بالوحدات السكنية ويصار الى صيغة ضامنة لحقوق الطرفين من خلال تسجل الوحدة السكنية بأسم المشتري وترهن بأسم الهيئة لحين إكمال تسديد الأقساط.

٥- يحق للمتعاقد تسديد الأقساط بوقت أقل وتحرير الملك من إشارة الرهن، ليصبح حراً في البيع والشراء بعد مدة ثلاث سنوات من تاريخ التعاقد تجنبا للمضاربات التجارية في المشروع.

٦- تصدر تعليمات مركزية بالتعاون مع البنك المركزي لتشجيع المصارف العراقية تتضمن مزايا مالية ربحية وأئتمانية بان تقوم بإقراض المواطنين المتعاقدين مع الهيئة بموجب تلك العقود وبكفالة الهيئة على أن تسدد على شكل دفعات شهرية تكون بمتناول معظم العوائل العراقية وهذا على مدى ثلاثين عاماً بحيث تغطي كل دفعة رأس المال وجزء يسير من سعر الفائدة المتحققة على المقترض.

٧- تقوم الهيئة بدفع فرق سعر الفائدة بين ما يترتب على المقترض من خلال القسط الشهري وبين سعر الفائدة المتعارف عليه في السوق المصرفي إلى المصارف وتضمن تسديد أقساط المواطنين المتعاقدين معها لأن الوحدات السكنية أما مسجلة بإسمها أو مرهونة لحين إكمال تسديد الأقساط.

٨- يصدر البنك المركزي تعليمات تمكن المصارف التي تواجه بخصم نسبة عالية من القروض المقدمة في مشروع الأسكان ألى المواطنين لمعالجة أي أزمة سيولة يتعرض لها أي مصرف عامل في العراق جراء هذه القروض وبذالك يمكن أستغلال جزء كبير من الودائع الغير مستغلة في المصارف العراقية في عمليه تنموية مربحة للمصارف ومضمونة التسديد دون خلق ضغط على السيولة المصرفية ، لنضمن بذلك حركة الاموال الراكدة في المصارف العراقية وتعود بالنفع الى المواطن العراقي وتمكنه من تملك المساكن.

بعد دراستنا، تبين لنا إن الوضع الإقتصادي والإنشائي والصناعي لا يمكن أن ينتج أكثر من ربع مليون مسكن خلال السنة الأولى والثانية من بداية هذا المشروع، وحسب تقديرنا إن المشروع بحاجة إلى (١٠ مليار دولار) لتمويل كلفة البناء، علما إن هذه المبالغ يمثل ثلث مجموع الودائع في المصارف حيث بلغت في ٢٠٠٩/٦/٣٠ ما يزيد عن (٣٦ تريليون دينار) أي، ٣٠ مليار دولار، فإذا تم استخدام ٣٠% من هذه الودائع لأغراض الإسكان فأن ذلك يمكننا من تنفيذ المشروع في السنة الأولى.

أما السنوات التالية فأن زيادة إنتاج (١٠٠ ألف برميل من النفط) يوميا، وبيعه بمعدل ٦٠ دولار للبرميل الواحد، يوفر لنا مبلغ قدره (٢ مليار دولار) إضافية كوارد لخزينة الدولة سنويا، وهذا يقودنا إلى إن زيادة الإنتاج بنصف مليون برميل يوميا يوفر لنا مبلغ قدره (١٠ مليار دولار) وهذا المبلغ يكفي لتمويل بناء (ربع مليون) مسكن مع خدماتها، وهذا ضمان إضافي ودليل واضح لوجود الإمكانية لتمويل هكذا مشروع من الموارد العراقية الحالية والتي سوف تتوفر في القريب المنظور.

أثر المشروع في معالجة البطالة

إن الأهمية التي ينطوي عليها المشروع في توفير فرص عمل كبيرة لأبناء الشعب العراقي ، فضلاً عن توفير المساكن هي المعالجة المباشرة لأزمة البطالة ، إذ إن بناء الوحدة السكنية الواحدة يتطلب كمعدل عام ما لا يقل عن عشرة أشخاص في التنفيذ المباشر ، لذلك فإن السنة الأولى من المشروع توفر فرصاً كبيرة للعمل تبلغ مليوني ونصف المليون فرصة ، إضافة الى تحريك العمالة المتوفرة في مصانع مواد البناء والنقل و المهندسين والمحامين و قطاع الخدمات.

البنية التحتية للمشاريع وربطها بالشبكات الوطنية

إن عقود البناء التي ستبرهما هيئة التنمية العقارية مع الشركات العالمية الرصينة للبناء تتضمن إنشاء المدارس والساحات والطرق ومجاري الصرف الصحي والماء والكهرباء ، وبالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

مساحة وحدات البناء

يكون معدل مساحة البناء للوحدات السكنية بحدود (١٥٠) متر مربع لكل وحدة سكنية.

الملاحظات:

١- تقوم الهيئة بتشجيع الإستثمار الأجنبي ورأس المال الوطني في قطاع الإسكان، مع منح الأراضي اللازمة لبناءالمشاريع الإسكانية.وتراعى ضرورة عدم الإعتماد بالدرجة الأساس على الإستثمار الأجنبي، كمسار أول في تنفيذ المشاريع وتدعو إلى التركيز في الإعتماد على الموارد العراقية لكونه يرفع من تكلفة الوحدات السكنية.

٢- ينبغي أن تعتمد مشاريع البناء في الهيئة على طرق وأساليب وطرازات عراقية في البناء ، لملائمتها للظروف المناخية والنفسية والتركيبية للمجتمع العراقي.

مشروع إصلاح الجهاز المصرفي

الإشراف الرقابي على الجهاز المصرفي

تطوير الجهاز المصرفي

تدريب الكوادر المصرفية

النظام المالي والمحاسبي للدولة

تشجيع رجال الأعمال في التعامل مع الدولة

الإشراف الرقابي على الجهاز المصرفي

يشكل الجهاز المصرفي العراقي أداة لأعانة التقدم الإقتصادي المطلوب غير إنه اليوم يمثل مصدر قلق لكافة المتعاملين من التجار والمقاولين وبقية المواطنين. ولغرض وضع النشاط المصرفي في خدمة النشاط الإقتصادي يتبنى الإئتلاف الوطني العراقي الأهداف الآتية:-

١. تأسيس هيئة مصرفية عليا مهمتها الإشراف على الرقابة المصرفية ومساعدة المصارف على تطبيق معاهدة بازل / ٢ (تقييم الأداء وتصنيف البنوك) ، الهيئة برئاسة البنك المركزي وعضوية وزارة المالية والتجارة وديوان الرقابة المالية وجمعية المصارف العراقية وثلاث بنوك خاصة،
٢. تطوير أساليب الرقابة على المصارف إعتماداً على أساليب رقابة البنك المركزي و مكاتب التدقيق المحاسبي والمالي واصدار التعليمات التي تضمن تحقيق ذلك.
٣. تحسين أساليب الرقابة الداخلية في المصارف والتركيز على إبراز أهمية مراقبة كفاية رأس مال المصرف والتمسك بتوفير المعايير الدولية المنصوص عليها في معادلات (بازل ٢) ومؤشراته.
٤. تثبيت قواعد وأعراف العمل المصرفي السليم حسب القواعد والاعراف الدولية والتزام إدارة سوق الأوراق المالية بملاحظة ذلك في تقييم المؤسسات المصرفية.
٥. رفع مستوى شركات التدقيق المالي في العراق وتصنيفها حسب المعايير الدولية

تطويرالجهاز المصرفي

١. العمل على إصدار قانون لضمان الودائع المصرفية وتأسيس هيئة مستقلة لضمان الودائع يشارك فيها البنك المركزي ووزارة المالية ويكون لها صلاحيات مستقلة لمراقبة أداء المصارف وسلامة الودائع فيها.
٢. زيادة عدد فروع المصارف العاملة إلى ما لا يقل عن (٨) أضعاف الحجم الحالي خلال مدة خمس سنوات إعتماداً على المعيار السكاني.
٣. دراسة أوضاع المصارف الأهلية ومعالجة مشاكلها بسرعة وبفرق عمل سريعة التشكيل والأداء.
٤. إستثمار واستغلال الودائع الموجودة في البنوك في برامج الصناعة والسكن والزراعة بشكل مدروس لا يشكل ضغطاً على السيولة المصرفية.
٥. تبني برامج لتشجيع المواطنين على الإيداع في البنوك وترتيب وبناء الثقة بين المواطن والمصارف.
٦. تأسيس مصارف الإعمار في المحافظات بدمج فروع المصارف الزراعية والصناعية والعقارية تنفيذاً لبنود الدستور.
٧. تشجيع جميع البنوك العاملة في العراق على أعتماد تكنولوجيا حديثة تعتمد على أنظمة معلومات متقدمة لأدارة عملياتها المصرفية و أعتماد بطاقات السحب الألكتروني ونشر أجهزة الصراف الآلي بعشرات الآلاف في كل أنحاء العراق وذلك عن طريق توفير أستشارات فنية وحوافز ضريبية،

تدريب الكوادر المصرفية

١. إنشاء معاهد تدريبية للكوادر المصرفية تاخذ على عاتقها تطوير وتدريب الملاكات. والأستعانة بالخبرات العالمية في هذا المجال
٢. انشاء معهد لتدريب مراقبي البنوك والأستعانة بالخبرات العالمية في هذا المجال.

النظام المالي والمحاسبي للدولة

ويتبنى الإئتلاف إعادة النظر بالنظامين المالي والمحاسبي الحكومي وفقً لصيغة مطابقة للدستور وفق آليات مناسبة لإدارة المال العام بحيث نصل الى الآتي :-

١. نظام محاسبي لا مركزي.
٢. آلية تمويل (خزينة عامة) موحدة ومتطورة.
٣. إعداد نظام جديد لتبويب الموازنة العامة الإتحادية وموازنة المحافظات والأقليم وآخر لحساباتها الختامية بعد الربع الأول من السنة الجديدة ولا يتجاوز نصفها ويخضع لمصادقة مجلس النواب ليتمكن من المقارنة بين ما أقره في الموازنة كما نفذها وأسباب الإنحرافات والمسؤولية عنها.

تشجيع رجال الأعمال في التعامل مع الدولة

١. تشريع قانون العقود النافذة وتضمينها نصوص توجب على الدولة تسديد إلتزاماتها أزاء المتعهدين او المعاقدين بعقود تمويل المواد والبضائع والمنفذين لتعاقداتهم وإلتزاماتهم في كل مرحلة مقابل التاكد الموثق من تنفيذ التزاماتهم مع النص على "وفي حالة التأخير عن دفع المبالغ بالمدة المحددة تتحمل الجهة المتعاقدة فوائد ذلك".

٢. تعديل قوانين التجارة وتسجيل الشركات وإجازات الإستيراد بما يحقق سهولة كبيرة في تسجيل المشروع الإقتصادي وإسقاط الشروط المجحفة بحق المواطن كالحصول على براءة ذمة الضريبة وموافقة الجهات القطاعية الأخرى لوزارة التخطيط التي تربط موافقتها بمجموعة اشتراطات لا ضرورة لها.

القطاع الزراعي

رؤية الإئتلاف الوطني للواقع الزراعي

توفير المناخ لتطوير الريف

تدهور البستنة

مشروع تمليك وحدات زراعية في الصحراء

تأسيس هيئة التنمية الزراعية

الثروة الحيوانية

الخلاصة

رؤية الإئتلاف الوطني العراقي للزراعة

ورث القطاع الزراعي مشاكل وعيوب نظام الملكية الاقطاعية ، الأمر التي ترتب عليه هجرة ما يزيد عن ٨٥% من سكان الريف الى المدن وزادت سياسات النظام البائد من تردي الواقع الزراعي وتضاعفت مع ما أصابه من شحة في الموارد المائية ما أدى ألى حصول أضرار كبيرة للقطاع الزراعي وازدياد نسبة التصحر بمعدل ٥% سنويا. إن إرتفاع ملوحة الأرض وتعثر مشاريع الري والبزل وتلكؤ المكننة في دورة الإنتاج الزراعي، كلها ساهمت في تفاقم المشاكل وجعلت العراق يستورد قرابة ٧ مليون و ٤٠٠ الف طن من المواد الغذائية سنويا أي بنسبة ٤٠٠ كغم لكل مواطن عراقي وتتراوح كلفة الإستيراد حوالي (٤-٦) مليار دولار سنوياً. إن تعقيدات الزراعة في العراق تبدأ من قوانين تنظيم الملكية الزراعية وتوفير الحصص المائية الكافية للمزراعين والمكننة الزراعية فضلاً عن مشاكل الوقود والمبيدات والأسمدة العضوية والكيماوية.

إن نظرة الإئتلاف الوطني العراقي للزراعة تنطلق من إيمانه بالثوابت الآتية:

١. قدرة العراقيين على إستنباط وتطبيق التقنيات الحديثة بالزراعة.
٢. قدرة العراق على النهوض بالزراعة لحد الإكتفاء الذاتي في المحاصيل الاستراتيجية وتصدير بعضاً منها بحيث تكون الزراعة مورداً أساسياً وعنصراً مهما للأمن الوطني والغذائي. حيث يعول في إنتاج المحاصيل الحقلية الاستراتيجية على المساحات الكبيرة سواء تلك المؤجرة حسب (قانون ٣٥ المعدل) والمعروض أمام البرلمان أو إنتاج المستثمرين للمساحات الواسعة حسب قانون الإستثمار. ويشكل أصحاب المساحات المتوسطة والصغيرة المحور الأساس في إنتاج المحاصيل البستنية كالفواكه والخضروات كما تساهم في إنتاج بعض المحاصيل الاستراتيجية كالرز والذرة أيضاً

ويعد الأمن الغذائي أهم أولويات ومتطلبات الإستقلال والسيادة، فوزارة الزراعة من الوزارت السيادية عدا كونها وزارة خدمية تقدم خدماتها للقطاع الزراعي المتمثلة في إصلاح وتطوير البنى التحتية فضلاً عن مساهماتها المادية والإرشادية والفنية وتطويرها وسائل الإنتاج من خلال البحوث ونقل التكنولوجيا وتدريب الكوادر للوصول الى الإكتفاء الذاتي.

فما دام القطاع الخاص هو اللاعب الرئيسي في عملية الإنتاج فيكمن دور الدولة بصفتها المسئولة عن الأمن الغذائي للوصول للإنتاج الأمثل من الغذاء الصحي والذي يكفي لسد حاجة المجتمع والإفادة من فائض الإنتاج للتصدير ودعم الدخل الوطني وخاصة المحاصيل الاستراتيجية. وتعتمد عناصر الإنتاج الزراعي بشقيها النباتي والحيواني على ثلاثة عناصر أساسية (الموارد الطبيعية والبشرية ورأس المال) وهي كما يلي :

١. الموارد الطبيعية (الماء والأرض) : على الدولة توفير العنصر الأول بالدرجة الأساس وكذلك العمل ما يلي :-
   أ. المياه الصالحة للري وما يرتبط بها من مشاريع إروائية وإدارتها بما يضمن عدم الهدر فيها.
   ب. إصلاح الأراضي الزراعية.
   ت. توفير الأرض وما يرتبط بها من قضايا الملكية والتشريعات.
٢. الموارد البشرية (الإنسان): لابد للدولة من إعداد الكوادر البشرية إعداداً جيداً لتكون قادرة ومستعدة لإستعمال كافة الأساليب الزراعية الحديثة من خلال التدريب والإرشاد الزراعي وتهيئة الظروف المناسبة لاستقرار و بقاء هذه الكوادر في الريف.
٣. رأس المال: توفير قروض ميسرة بضمانات سهلة ومبنية على أسس فنية واقتصادية لشمول المزراعين ومنهم صغار الفلاحين بهذه البرامج.

توفير المناخ لتطوير الريف

يلتزم الإئتلاف الوطني العراقي بالعمل على توفير المناخ الملائم لتطوير الريف وزيادة الفرص الربحية لهذ القطاع وذلك بمراعاة الاتي:

١. تعويض المنتجين الزراعيين عند حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف لضمان استمرارهم بالمهنة الزراعية.
٢. الاهتمام بالريف بحيث يكون عنصر استقطاب للعمل من حيث توافر الخدمات الأساسية من المياه الصالحة والكهرباء والطرق والمدارس والرعاية الصحية.
٣. توفير المناخ المناسب لتصدير المنتجات الزراعية بتنمية العلاقات الودية والاقتصادية بين العراق ودول الجوار وتبني سياسات تمنع إغراق الأسواق بالسلع الزراعية وتبادل عمل سلعي مدروس وموثق.
٤. بناء المؤسسات التي تخدم القطاع ونقل التكنولوجيا والارشاد الزراعي وتطوير البحوث الزراعية وما ينتج عنها اصناف نباتية وحيوانية وتطوير وسائل الري والتسميد وغيرها.
٥. العمل على التنسيق بين وزارة الزراعة والوزارات الاخرى ذات العلاقة كوزارة الموارد المائية والنفط والكهرباء والصناعة والداخلية.
٦. توفير قاعدة بيانات كاملة عن القطاع الزراعي في كافة المحافظات ويتم تحديثها باستمرار ومنها المعلومات عن المياه والثروة الحيوانية وعن الترب الزراعية والبيانات المناخية.
٧. إستصلاح الأراضي الزراعية التي تدهورت بسبب التملح.
٨. مقاومة التصحر.

تــــــدهور البســتنة

يرى الإئتلاف الوطني أن الواقع الزراعي يشهد تدهوراً ملحوظاً في جوانب عديدة منها البستنة والذي يعود السبب في تفتيت الملكية في الأراضي الخاصة وعدم أيفاء الدولة بتمليك المتعاقدين معها لإنشاء البساتين اذ لابد من تشريع القوانين الجديدة أو تفعيل أو إلغاء قوانين سابقة تتعارض مع تطوير واقع البساتين الحالي.

مشروع تمليك وحدات زراعية في الصحراء

يشعر الإئتلاف الوطني بقلق كبير حيال تدهور زراعة النخيل في العراق ويتبنى مشاريع إعادة تأهيل بساتين النخيل القديمة وتبني مشروع توسيع بساتين النخيل في المناطق الصالحة لها في معظم مناطق البادية والصحراء ضمن المنطقتين الوسطى والجنوبية بالإعتماد على أنظمة الري الحديثة باستخدام المياه الجوفية لإرواء النخيل والزراعات البينية من أشجار فاكهة وخضروات. ان شروط انشاء هذه البساتين تتطلب استثمار مساحات لا تقل عن خمسن دونم لكل وحدة زراعية ويشرع قانون تمليك هذه الوحدات للمستثمرين وتشجيرها خلال مدة خمس سنوات أو عشر سنوات على أن توفر الدولة كافة المعلومات الفنية والإرشادية والتسليف المالي لهذا الغرض.

تأسيس هيئة التنمية الزراعية

يلتزم الإئتلاف الوطني العراقي لتحقيق ذلك في تأسيس هيئة التنمية الزراعية وهي مملوكة بالكامل للدولة تؤسس بموجب قانون وترتبط بمجلس الوزراء ، تتولى ادارة مسؤولية التنمية الزراعية وتتبنى استصلاح الأراضي الزراعية وتمليكها للفلاحين وكذلك مشروع تمليك الوحدات الزراعية للنخيل في الصحراء للمستثمرين وتوفير القروض الميسرة وبضمانات ميسرة لتنمية القطاع الزراعي. ويتم تمليك الهيئة نسبة يعتد بها من الأراضي الصحروايا المناسبة لإستثمارها في تنفيذ برنامج لزراعة مليون نخلة في العام الاول. وتستعين الهيئة بخبرات استشارية عالمية ومحلية لتخطيط وتنظيم المشاريع. وتتعهد الهيئة بتوفير كافة المستلزمات الفنية والارشادية والعمل على توفير القروض للمستثمرين بفائدة بسيطة وضمانات سهلة. ويتم تمليك الوحدات الزراعية خلال (٥- ١٠) سنوات. وكذلك تعمل الهيئة على تأسيس مؤسسة للاقراض الزراعي يشرف عليها خبراء زراعيون وماليون واقتصاديون لتمويل المشاريع الزراعية.

الثروة الحيوانية

تعرضت الثروة الحيوانية إلى تناقص في أعدادها وتدهور بعض سلالاتها لأسباب منها عدم توفر الاعلاف سواء كانت مراعي طبيعية او محاصيل علفية زراعية وكذلك تعرضها للذبح الجائر أو التهريب الى خارج الحدود أو الأمراض. فلابد من إزالة المعوقات والأسباب التي ساهمت في هذا الأمر وإيجاد الحلول للمشكلة من خلال إستيراد الحيوانات الجيدة من قبل القطاع الخاص تحت شروط ومواصفات دقيقة تضمن عدم الأضرار بالثروة الحيوانية كالأمراض وغيرها بل تعمل على تحسين شروطها لإنتاج الحليب واللحوم وزيادة أعدادها. ومن مستلزمات ذلك إقرار القانون الذي أرسلته وزارة الزراعة إلى مجلس شورى الدولة الذي ينظم هذه العملية ولم ير النور ومن أولى مستلزماته توفير مناطق حرة للحجر داخل البلد لإستقبال الحيوانات حسب الغاية من إستيرادها ان كانت لإغراض التربية والإنتاج وكل ذلك موضح في القانون المشار إليه للتأكد من سلامتها خلال وجودها في تلك المناطق.

الخلاصة

يتبنى الإئتلاف الوطني العراقي الأمور الآتية :-

١. إصدار تشريع موحد للتعرف على الأراضي الزراعية وتنظيم ملكيتها وإلغاء كافة القوانين والنظم والتعليمات ووضعها على طريق التشريعات الواضحة السهلة التطبيق ويجري ادراجها ضمن تشريع موحد لتنظيم الزراعة في العراق. والإسراع بإقرار (قانون ٥٣المعدل) وتشريع القوانين الجديدة لتطوير واقع البساتين.
٢. تأسيس هيئة التنمية الزراعية لتنظيم المشاريع الزراعية والسعي لتشريع قانون التنمية الزراعية الذي يضمن محفزات واضحة وكافية لإقدام المستثمرين لاقامة مشاريع زراعية.
٣. إقامة القرى العصرية للفلاحين وتوفير كافة إحتياجاتها الحضرية لتحقيق هدف التداخل الإقتصادي والاجتماعي بين المدن والأرياف والحد من الهجرة.

المشروع الصناعي

انعكاسات تدهور القطاع الصناعي

أسباب تدهور القطاع

الأهداف

السياسة العامة لإصلاح المشروع الصناعي

الاليات الفعلية

إنعكاسات تدهور القطاع الصناعي

إن استمرار عدم توفير الظروف الملائمة لتطوير القطاع الصناعي العراقي على مدى العقود الاربع الماضية زاد من الإعتماد على إستيراد المنتجات والسلع من الخارج الأمر الذي أدى الى إنعكاسات خطيرة على المجتمع العراقي من أبرزها :

١. تضاؤل القوة الشرائية الناتجة عن بقاء وتداور المال في الداخل الأمر الذي يؤدي الى التضخم المالي والازدياد المتصاعد لأسعار البضائع المستوردة.
٢. الإعتماد على أسعار الإنتاج في المنشأ.
٣. الاعتماد على أسعار النقل وارتباطها بسعر النفط العالمي.
٤. زيادة البطالة لعدم وجود فرص العمل في المنشئات الصناعية.
٥. عدم إمكانية التحديث وإستعمال التقنيات الحديثة في الإنتاج وإدامة المكننة المتهالكة.
٦. الإستمرار في إهمال البيئة والرقابة الصحية داخل المصانع وخارجه (تلويث المياه والهواء).
٧. صعوبة السيطرة النوعية على المنتج.
٨. قلة إمكانية تطوير القدرات الفنية والخبرات العملية.
٩. حرمان الصناعات الصغيرة التكميلية والشركات التجهيزية للمواد الأولية المحلية نسبياً من التعاون مع المصانع المنتجة خارج العراق.

أسباب تدهور القطاع الصناعي

١. إتباع مبدأ التنمية الإنفجارية في استثمارات الدولة بسبب إزدياد إيرادات النفط وصعوبة توفير متطلبات التنفيذ من أوائل السبعينيات حيث كان للقطاع الصناعي حصة ٢٨٪ من استثمارات الدولة.
٢. المديونية الخارجية بسبب الحروب والحظر الاقتصادي مما أدى الى صعوبة إستيراد المواد الأولية والماكنات الانتاجية.
٣. النخفاض النسبي لمؤهلات الموارد البشرية وهجرة الخبرات الصناعية.
٤. إقتصار المشاريع الصناعية على القطاع العام وحصرها بيد أزلام النظام السابق والمقربين منهم.
٥. إنعدام الثقة الاستثمارية الخارجية في الاستقرار السياسي العراقي.
٦. الهدر المالي وتدني مستويات الاستثمارات الوطنية الضرورية وتراجع القطاعات الانتاجية الأساسية بشكل عام والصناعات النفطية بشكل خاص بسبب تخريب البنية التحتية والخدمية الإرتكازية.

الأهـــداف

يسعى الإئتلاف الوطني العراقي الى تحقيق الأهداف الآتية :

١. الحد من التضخم المالي الناتج عن اعتماد السوق على استيراد مجمل المواد الاستهلاكية.
٢. نقل ملكية بعض الصناعات من الدولة الى القطاع الخاص بما يكفل تطورها بشكل ضامن لمصلحة العاملين فيها ويمنع الإحتكار.
٣. حل مشكلة البطالة المتزايدة وتطوير كادر صناعي متدرب ٠
٤. دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة٠
٥. إنشاء مشاريع للصناعات الأساسية المعتمدة على الطاقة العالية (كالحديد والألمنيوم..) وتوظيف مصادر النفط الثقيل المتوفرة لانتاج الطاقة اللازمة.
٦. تحقيق نظام اقتصادي مستقر يعزز ثقة الإستثمار المحلي والأجنبي٠
٧. تحقيق مواصفات جودة ومقاييس صناعية توازي المواصفات العالمية في الإنتاج.

السياسة العامة لإصلاح المشروع الصناعي

يعمل الإئتلاف الوطني العراقي على إصلاح القطاع الصناعي من خلال السياسة الآتية:

١. تسهيل عمليات بيع بعض مصانع القطاع العام عن طريق المصارف وتنظيم عمليات الاكتتاب لها.
٢. تقرير السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) بما يدفع بالنهوض الاقتصادي.
٣. تحسين المناخ الاستثماري للقطاع الخاص باشراك الغرف التجارية والجمعيات والاتحادات والمصارف بما ينعكس ايجابا على السياسة الاستثمارية للبلد.
٤. إنشاء المجمعات الصناعية التي تتوافر فيها كافة الخدمات بما يشجع القطاع الخاص لإنشاء المرافق والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها.
٥. إقامة الحاضنات الصناعية والتكنولوجية لمساندة المؤسسات أو الصناعات الصغيرة.
٦. إقامة المعارض المحلية والخارجية وتعزيز المجال التسويقي للترويج للمنتجات الصناعية.
٧. توفير التسهيلات المالية والحوافز الضريبية ومنح الفرص للمشاريع الصناعية الصغيرة دعماً للقطاع الخاص.
٨. ماية المنتوجات الوطنية بتفعيل الضوابط الكمركية.
٩. وضع ضوابط للسيطرة النوعية على استيراد البضائع وبخاصة الرخيصة والرديئة.
١٠. وضع برامج تدريبة وتاهيلية لتطوير الفائض جراء الخصخصة لبعض المصانع الحكومية وتاسيس مكاتب توفير فرص العمل.

وينبغي أن تكون عملية النهوض بالأقتصاد الصناعي محددة بخطوط لايمكن تجاوزها من خلال عدم المساس بالمشاريع التي تتعلق بتأمين تجهيز المنافع العامة وخاصة المتعلقة بالبنية التحتية والتي ربما لا يستطيع القطاع الخاص تحمل مسؤولية إنتاجها.

الآليات الفعلية

من أجل النهوض الفعلي بالقطاع الصناعي يتوجب التحرك لرسم خطة عمل بعيدة عن بيروقراطية الدولة ووزراتها تتضمن تقييم ودراسة جدوى فنية عالية بالأستعانة بخبراء محليين و أجانب محايدين ووضع آليات مراقبة ومتابعة المرحلة الانتقالية باتجاه مرحلة تشغيل المصانع الإنتاجية الضرورية وبالطاقة المطلوبة ، وكذلك إيجاد آلية تضمن الإستمرارية والتطوير ووضع برنامج للمشاريع المنافسة للأرتقاء بالجودة وتحسين النوعية.وفي هذا السياق يسعى الإئتلاف الوطني العراقي استعمال الأدوات الآتية: -

أولا - تشكيل لجنة مركزية عليا لإدارة المشاريع

تتألف من خبراء عراقيين تتولى دراسة وتقييم ووضع الخطط لاإارة مشروع إصلاح القطاع الصناعي ويكون ارتباط الهيأة مباشرة بمجلس الوزراء ويحدد وجودها بمدة زمنية لا تقل عن سنتين قابلة للتمديد بحسب الحاجة بفقراته الآتية:-

١. معالجة مشاكل المصانع الموجودة

أ- القطاع العام :

ويشمل خصخصة بعض مصانع القطاع العام بموجب برنامج زمني مدروس يشجع القطاع الخاص المحلي والعالمي للاستثمار في هذه المشاريع. ويشمل العمل ما يلي:-

- جرد وتقييم وصياغة برنامج متكامل لكل منشأة على حدة للقيام بعملية الخصخصة بشكل تدريجي ومجدي لجميع الأطراف.
- إصدار القوانين والأنظمة الكفيلة لأدارة وتثبيت الحقوق والواجبات بما يضمن سلامة عملية الخصخصة وحفظ حقوق المستهلك والمنتج.
- المراقبة على المنشآت المحولة لتوفير السبل ، لتحقيق سوق تنافسية موجهة تحمي المستهلك والمنتج على حد سواء وبما يؤهلها للقيام بوضع تخطيط مسبق للمشاريع التي تشملها الخصخصة بحسب الأولويات والضرورات

ب- القطاع الخاص ويشمل العمل على الآتي :

- التقييم والمراقبة النوعية بموجب المقاييس العالمية الحديثة (إدارة وإنتاج ومواصفات صحية..)
- تشكيل لجنة تقصي ودراسة مشاكل واحتياجات مصانع هذا القطاع والخروج بمسودة قانون دعم الصناعة المحلية إبتداءاً من وضع الحوافز (الضرائب والتسهيلات المصرفية) وإنتهاءاً بتوفير المواد الاولية.
- المساعدة في إيجاد حلول استثمارية (الإستثمار الداخلي والخارجي) لتوسيع الطاقة الإنتاجية لهذه المصانع. كالتسويق لبيع او تاجير أو المساهمة في هذه المصانع من قبل سوق المستثمريين

٢. الصناعات الجديدة لإنتاج السلع الأساسية

- وضع الأولوية لدراسة الحاجة الى المنتوجات المستوردة وإمكانية تصنيعها محلياً مع مراعات توافر المواد الأولية والكفاءات الفنية وتشغيل الأيدي العاملة.
- إيجاد خطة لدعم المشاريع الصناعية المشابهة للصناعات الموجودة لغرض تفعيل روح المنافسة للأرتقاء بالجودة وتحسين النوعية.
- دراسة ووضع خطة تنفيذية لإقامة مناطق صناعية حرة لجذب الاستثمار الخارجي.
- التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية بقانون الاستثمار لتشجيع الاستثمار الصناعي.
- دراسة ووضع خطة لتوفير المواد الخام اللازمة في الصناعات مع إمكانية الدعم الحكومي.
- دراسة ووضع خطة لإنتاج وتصنيع المواد الأولية المكملة والمطلوبة في القطاع الصناعي.
- دراسة ووضع خطة لتوفير الطاقة التشغيلية المطلوبة في القطاع الصناعي مع إمكانية التسهيلات الحكومية.
- وضع برامج فنية تنموية للقطاع الخاص من خلال دورات تدريبية لتأهيله للدخول في العملية الاقتصادية والتعرف على أساليب الإدارة واستعمال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج وربطها بآلية المراقبة والتقييم والسيطرة النوعية.

ثانيا: تأسيس مصرف صناعي تنموي:

تتعاون اللجنة المركزية العليا بشكل إستشاري وإداري مع المصرف الذي بدوره يوفر دعما في مجالين هما :

أ- المشاريع الكبيرة:

تتسم هذه المشاريع بحاجتها الى السيولة العالية (كمشاريع الصناعات الأساسية ذات الحاجة العالية لمصادر الطاقة، كعامل الأسمنت والحديد والألمنيوم...) غير المتوفرة بسهولة لدى القطاع الخاص فيقوم المصرف بتشييد هذه المشاريع وبخاصة ذات الحاجة الماسة ويكون التمويل على مبدأ الأسهم وبملكية المصرف لكل الأسهم في البداية لحين

البدء في الإنتاج حينها تطرح الأسهم بحجم محدود على المستثمر المحلي وحجم آخر على المستثمر الأجنبي ويتم ذلك بشكل تدريجي للإفادة من إرتفاع سعر الاسهم بعد عملية الإنتاج والتسويق والترويج مقارنة بمرحلة التأسيس.

ب- المشاريع المتوسطة والصغيرة:

ويكون دور المصرف هنا دور تمويل للمشاريع الملتمسة من قبل القطاع الخاص والمستوفية للشروط كدراسة الجدوى وتوافر نسبة معينة (١٥-٢٥٪) من رأس المال عند المستثمر، ويقوم المصرف بتمويل المبلغ المتبقي وبفوائد مخفضة مدعومة (٢-٣٪). ويكون عمل البنك فيها رقابياً ويتم فيها الدفع المباشر للمصادر المعنية في التشييد والتوريد والتشغيل.

ثالثاً : تشييد المدن الصناعية:

والمقصود هنا إنشاء مجمعات صناعية متخصصة معتمدة على بعضها بعضاً في الإنتاج وتوفير المواد الأولية واستغلال الموقع الجغرافي المناسب لتطوير وتوسيع هذه المجمعات (مثلاً في خور الزبير التي يعد عامل جذب مهم لقربه من مدينة البصرة وميناءي أم قصر والزبير المطلين على الخليج) ولتوافر جميع المستلزمات ومن أهم إيجابيات هذا المشروع هي :

- المساهمة في حل أزمة السكن بإحتواء هذه المجمعات على منطقة سكنية بكل مرافقها (خدمات، صحة، تعليم، طاقة..) ويكون تنفيذها ضمن مشروع الإئتلاف الوطني للإسكان لتوفير العيش الكريم للشعب العراقي.
- الحد من النزوح السكاني الى المدن الكبيرة وتشجيع الهجرة العكسية وذلك بإنشاء هذه المدن في المحافظات وبحسب قربها من المصادر الطبيعية في تلك المناطق مما يوفر فرص العمل لأبناء هذه المناطق.
- المردود الإيجابي في تخفيف حركة النقل والعجلات خارج هذه المجمعات وعلى الطرق الرئيسية.
- إرساء الثقافة التعاونية من خلال فرص تكوين جمعيات التسويق والترويج الجماعي
- إيجاد آفاق جديدة وأفكار لإنشاء مصانع مخصصة لإنتاج وتوفير المواد التكميلية للمصانع المجاورة وبحسب حاجتها.

رابعاً : إنشاء دائرة لرعاية الاختراعات والأفكار الصناعية:

- تقوم برعاية أصحاب الاختراعات الصناعية وإقامة المسابقات لأحسن فكرة مشروع صناعي والتنسيق مع المراكز المسؤولة عن تسجيل براءات الاختراع.
- تقوم الدائرة بالتواصل والتنسيق مع الجامعات والمعاهد الوطنية المعنية للتعرف على القابليات والنشاطات المتوافرة في هذا المجال لرعايتها بشكل خاص عن طريق توفير الحاضنات المختبرية لمرحلة تطوير الفكرة الصناعية
- تتواصل الدائرة مع الموسسات العلمية والمهنية العالمية لغرض المشاركة في المعارض والفعاليات العلمية ومواكبة التقدم التكنولوجي في الدول المتطورة.

القطاعات الخدمية

مشـــروع الخدمـــــات

قطاع الكهرباء

قطاع الإتصالات

قطاع المياه والبيئة

قطاع الصحة

قطاع التربية والتعليم العالي

مشروع الطاقة الكهربائية

الوضع الراهن

برنامج الإئتلاف للمنظومة الكهربائية

إجراءات الإئتلاف لتحسين أداء المنظومة الكهربائية

الوضع الراهن

١- ان قابليات إنتاج الكهرباء في المنظومة العامة في العراق حالياً يشابه معدلات إنتاج محطات مؤسسة الكهرباء في أشهر ما قبل الحرب في ٢٠٠٣ بحسب تقرير المفتش العام الأمريكي لإعادة إعمار العراق في ٢٠٠٩/٤/٣٠ وكما جاء في إحصائيات صندوق النقد الدولي في آب ٢٠٠٧ إذ يبلغ إجمالي الإنتاج ٤،٩٣٧ ميكا واط كما مبين في الجدول أدناه:

وحدات توليد الكهرباء في منظومة العراق – معدلات قابليتها وتحقيقاتها بحسب النوعية للمدة بين ٢٠٠٩/١/١ – ٢٠٠٩/٣/٣١

النوعية	القابلية الممكنة M.W	السعة التصميمية M.W	الإنتاج الحقيقي MW	نسبة الإفادة من القابلية الممكنة	نسبة الإفادة من السعة التصميمية
بخارية	٣،١٨٧	٥،٤١٥	١،٨٨٥	%٥٩	%٣٥
غازية	٤،٤٧٩	٧٩٠،٥	٢،٧٦٣	%٦٢	%٤٨
مائية	٢،١٤٢	٢،٥١٣	٢٤٩	%١٢	%١٠
ديزل	٣٩٤	٤٨٤	٤٠	%١٠	%٨
المجموع	١٠،٢٠٢	١٤،٢٠٢	٤،٩٣٧	%٤٨	%٣٥

إن الأرقام في العمودين الأخيرين تبين نسبة الإفادة من القابليات المتوافرة وهي من المؤشرات التي تتبع مهنياً في صناعة الكهرباء لتقدير كفاءة أداء منظومات الكهرباء. وإن الأرقام المذكورة تضع أداء منظومة الكهرباء العراقية في مرتبة متدنية بين المؤسسات المماثلة في العالم.

١. تراجع أداء المنظومة الكهربائية على الرغم من إضافة (٢،٦٨٣) ميكا واط من التمويل الأمريكي وما يقارب (١،٠٠٠) ميكا واط من ميزانية العراق مما أدى الى زيادة توليد الوحدات الحرارية والبخارية والغازية والديزل غير المستغلة الى أكثر من(٦،٠٠٠) ميكا واط.

٢- بالرغم من التعاقد مع شركة GE وسيمنس لشراء معدات كهربائية بلغت قيمتها الإجمالية الخمسة مليار دولار والتي تتطلب صرف مبالغ مقاربة لإكمالها وإن الدلائل الأكيدة تشير الى إنه وحتى بعد التوقيع على هذه العقود واتخاذ الإجراءات الإستثنائية لتأمين توفير الاعتمادات لها مسارات أكيدة عن كيفية التعامل معها في حالة الاخلال في التنفيذ.

برنامج الإئتلاف للمنظومة الكهربائية

يلتزم الإئتلاف الوطني لتنفيذ برنامجه خطة واضحة المعالم تستند الى دراسات وإحصاءات وتحليلات للآتي:-

أ- الأعمال التخريبية التي تتعرض لها المنظومة الكهربائية للإفادة من النتائج كأحدى العوامل المُستعملة لتحديد أماكن تواجد محطات الكهرباء للتوليد أو التحويل ومواصفاتها ومواصفات الخطوط الكهربائية ومساراتها في المشاريع المستقبلية.

ب- تقدير العلاقات المستجدة بين السلطات المحلية التي أعطى القانون لها الحق في إبداء الرأي والتصرف وبين الإدارة المركزية لقطاع الكهرباء.

ت- القدرات التي هي قيد التشييد حالياً والقدرات المتوافرة لتجهيز المواطنين بالكهرباء.

ث- كلف إنتاج الطاقة ونقلها وتوزيعها وكذلك مؤهلات مؤسسة الكهرباء للتمويل من المال العام أو الخاص.

ج- الفروقات بين نوعيات وكميات الوقود التي تزود بها محطات التوليد وبين الحاجة الحقيقية لتوليد الطاقة كماً ونوعاً.

ح- الهيكلية التنظيمية للجهتين الإدارية والمالية.

خ- التمييز بين البيانات الخاصة بالإنتاج في محطات التوليد وبين ما يُجهز للشبكات أو المستهلكين.

د- معالجة الفساد المالي والخروقات المترتبة على العقود.

إجراءات الإئتلاف لتحسين أداء المنظومات الكهربائية

يتبنى الإئتلاف الوطني إتخاذ الإجراءات الآتية لتحسين أداء المنظومات الكهربائية:

١- الحفاظ على مستوى الإنتاج الحالي والعمل على زيادته سنوياً بحدود تتراوح ما بين (١٥٠٠-٢٠٠٠) ميكا واط ابتداءاً من ٢٠١٠.

٢- القيام بأعمال الصيانة الفنية وتأهيل المعدات لتوفير طاقة إنتاجية بمقدار(٥٠٠ ميغا واط) أي ما يعادل زيادة بنسبة ١٠% من الإنتاج الحالي.

٣- تفعيل عملية تأهيل المحطات الإنتاجية العاملة في المنظومة التي تعمل حالياً بطاقة انتاجية أقل بكثير من الطاقات المتاحة فضلاً عن الطاقة التصميمية وكما مبين في الجدول أعلاه. ويكون بالتعاقد مع شركات قريبة من الشركات المجهزة وتتولى عملية تدريب الكوادر العراقية وبعقود طويلة الأمد.

٤- حل مشاكل عقود محطات الإنتاج العالقة كمحطة اليوسفية والكوت والشمال وصلاح الدين وغيرها وملاحقة الشركات المتلكأة في تنفيذ العقود ، والتزام كل دوائر الوزارة جميعها بتعليمات تنفيذ العقود في ابرامها للعقود المختلفة.

٥- دراسة إضافة أجهزة أو معدات ترفع من كفاءة إنتاج الطاقة للمحطات العاملة حالياً تتضمن الجدوى الاقتصادية.

٦- تفعيل قانون تشجيع القطاع الخاص لاستيراد المشتقات النفطية.

٧- تأسيس هيئة عليا للطاقة ترسم إستراتيجية على مديات مختلفة للطاقة ومن إحدى مهامها التنسيق بين وزارتي النفط والكهرباء.

٨- مراعاة البيئة والتلوث في كل مراحل التشغيل والنقل والتوزيع للطاقة الكهربائية.

٩- تشجيع المحافظات لإنشاء محطات كهربائية مع توفير حوافز مناسبة مع الاهتمام بالعروض الاستثمارية ودراستها بجدية.

١٠-الإهتمام بالطاقة النظيفة ودراسة تفعيل اعتمادها في العراق (توليد الطاقة الكهربائية اعتماداً على طاقة الشمس والرياح).

١١- تفعيل دور مكتب المفتش العام في الوزارة و محاسبة كل العناصر التي يثبت تورطها في الفساد.

١٢- العمل على إنهاء حالة سرقة الوقود من المحطات الإنتاجية للطاقة وسرقة المعدات من مخازن وزارة الكهرباء بإعتماد طرق حديثة في إدارة هذه المخازن.

١٣- إجراء تعديلات إدارية في الوزارة عبر التوصيات الآتية :-

أ-الإنتهاء من قانون الوزارة وإعتماد هيكلية تتناسب وأهداف الخطة التي ستوضع لها معتمدة تقليص المديريات البالغ عددها (٣٢) مديرية أو التعاقد مع شركات استشارية رصينة تساعد في إعادة هيكلة الوزارة وفي طرق إبرام عقودها.

ب- إعتماد الاختصاصات في توزيع المسؤوليات والمواقع وفي الإيفادات.

ت- التخلص من الروتين الإداري وسلسلة المراجع الطويلة التي تواجه المشاريع وإعطاء مدارء المشاريع صلاحيات أوسع.

ث- الإعتماد على الشركات العالمية في منح شهادات الموثوقية وتأييد الفحوصات في أعمال الصيانة وتنفيذ المشاريع بحسب المواصفات العالمية..

ج- إدخال نظام الإدارة بالحاسوب (CMMS) Computerized Mmanagement Maintenance System واعتماده في طلبات التجهيز وإدارة المخازن والصيانة وتفعيل نظام المراقبة بشكل كامل.

١٤- التأكيد على الإلتزام بقانون الخدمة المدنية وقانون حماية البيئة ومعالجة النفايات الصناعية التي تخلفها المحطات الإنتاجية الكهربائية.

١٥- دراسة أسباب الهدر في الطاقة الكهربائية واعتماد طرق مبتكرة في إدارة شبكات التوزيع لغرض إدارة الصناعات في مجال توزيع الطاقة الكهربائية.

مشروع الإتصالات

أهمية قطـــاع الاتصـــــالات

الواقع الراهن لقطاع الاتصالات في العراق

المشـــــاكل والمعـــوقات

المعالجـــــــــات والحـــلول

أهمية قطاع الاتصالات

يعد قطاع الإتصالات من أهم القطاعات الحيوية في دول العالم وتزداد قيمته بتقدم التكنولوجيا وتقنيات الإتصالات، سواء كان ذلك بمقاييس الموارد المالية أو الأهمية الثقافية والاجتماعية والأخلاقية على المجتمع.

الأهمية الإقتصادية

تعد موارد الإتصالات من أهم مصادر التمويل في البلدان غير النفطية وتأتي بالدرجة الثانية في البلدان النفطية، وقد تقدمت موارد الاتصالات على موارد النفط في بعض البلدان النفطية مؤخراً بسبب إنخفاض أسعار النفط. وقد لوحظ خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة إن أسواق الاتصالات هي فقط مَن تأثر تأثراً طفيفاً بالأزمة في بعض البلدان ولم تتأثر في بلدان أخرى بل أنتعشت وإفادة من أزمة بلدان أخرى. علماً إن الترددات واحدة وهي من أهم الثروات الوطنية التي يقوم بتشغيلها قطاع الاتصالات.

الأهمية الأمنية

إن توفر وسائل اتصالات أمنية مشفرة وموثوقة وذات كفاءة عالية يُعد من أهم مقومات نجاح العمل الإستخباراتي والعسكري والأمني، فضلاً عن إن سيطرة الدولة على أمنية قطاع الإتصالات يعد من أبرز عوامل نجاحها في حماية أرواح المواطنين ومقدراتهم وأمن وسيادة الدولة.

الأهمية الثقافية والاجتماعية والأخلاقية

أن لتقنيات الاتصالات المختلفة مثل الأنترنت والهواتف النقالة ووسائل البث والاتصالات الأخرى أهمية بالغة في التاثير المباشر على ثقافة المجتمع وأخلاقياته الأمر الذي يوجب إعارتها الاهتمام اللازم من قبل الدولة استنادا الى الدستور العراقي للمحافظة على ثقافة المجتمع وحماية قيمه.

الواقع الراهن لقطاع الاتصالات في العراق

شبكة الهاتف الأرضي السلكية:

تقع مسؤولية إنشاء وإدارة هذه الشبكة على الحكومة ممثلة بوزارة الإتصالات/ الشركة العامة للإتصالات والبريد، تقدر نسبة المشتركين في الهاتف الأرضي في العراق عام ٢٠٠٩ بحوالي ٣% وهي نسبة قليلة جداً بالمقارنة حتى مع أفقر دول الجوار والعالم ، إذ إن أقل معدلات هذه النسبة في الدول الاخرى تصل ٢٠% علماً ان هذه النسبة كانت في العراق قبل سقوط النظام عام ٢٠٠٣ (٤%) الأمر الذي يؤشر تراجعاً فيها بالرغم من مرور ست سنوات على إستحداث وزارة الاتصالات.

وتتراوح نسبة الهواتف العاطلة في هذه الشبكة بين (٢٥ – ٣٥)% وأسوأ أوضاع الشبكة الأرضية تتركز في محافظات بغداد والبصرة والموصل.

الهواتف المحمولة

تعمل في العراق ثلاث شركات هاتف محمول منحت رخصة تقديم هذه الخدمة لمدة خمسة عشر عاماً من قبل هيئة الإعلام والاتصالات ، وهي هيئة مستقلة غير حكومية مرتبطة بمجلس النواب بحسب الدستور العراقي وقد تأسست بموجب أمر سلطة الإئتلاف المؤقتة رقم(٦٥) النافذ حالياً الذي منحها الصلاحيات المطلقة على قطاعي الإعلام والاتصالات في العراق دون الإشارة الى أية صلاحيات لوزارة الاتصالات.

وقد حصلت وزارة الاتصالات مؤخراً على موافقة مبدئية من الحكومة لتشغيل شركة هاتف نقال وطنية بمشاركة أحد المستثمرين من القطاع الخاص.

خدمة الأنترنت

إن المسؤول عن تقديم هذه الخدمة للمواطنين في العراق هي الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات الأنترنت التابعة لوزارة الاتصالات بموجب قانون تأسيسها، لكنها لم تنجح بعد عام ٢٠٠٣ في توفير هذه الخدمة التي تزايد الطلب عليها بشكل كبير واضطرادي بعد سقوط النظام، الأمر الذي جعل الكثير من شركات القطاع الخاص تقوم بتوفير هذه الخدمة للمواطنين عن طريق مقاهي الأنترنت التي انتشرت في كل مكان التي تقدم الخدمة وتغذي منازل المواطنين أيضاً بمستويات كفاءة غير جيدة وأسعار عالية وبدون الحصول على تراخيص وذلك بسبب ضعف الضوابط والتعليمات المنظمة لنشر هذه الخدمة.

خدمة الهاتف اللاسلكي الثابت

وهي خدمة مصممة للمناطق النائية التي يصعب توفير خدمة الهاتف الأرضي السلكية لها وقد قامت كل من هيئة الإعلام والاتصالات ووزارة الاتصالات دون حق و تنسيق مسبق بينهما مستند الى سياسة معتمدة ، بمنح تراخيص الى عدد من شركات القطاع الخاص لتقديم خدمة الهاتف اللاسلكي الثابت، الأمر الذي أدى الى انتشار فوضى وعشوائية في القطاع فضلاً عن هدر كبير في موارد الترددات.

مشروع الحكومة الالكترونية

وهو مشروع ربط الوزارات ودوائر الدولة ومؤسساتها بشبكة إتصالات لتحويل كافة تعاملاتها اليومية من الورق الى الحاسوب، الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في تسريع التعاملات وزيادة الكفاءة الإدارية وتقليل الهدر في الورق ، للقضاء على الفساد المالي والإداري حيث يصبح المواطن قادراً على متابعة معاملته من داخل بيته ، من دون التعرض لابتزاز الموظف المفسد. وتتبنى وزارة الاتصالات تأمين البنى التحتية للمشروع وهناك لجنة مشكلة من عدة وزارات لمتابعة تهيئة وتنفيذ متطلبات مراحله الأولى لحين إقرار مشروع قانون الهيئة الوطنية للمعلوماتية المعروض أمام البرلمان وهي هيئة مستقلة مرتبطة بمجلس الوزراء تتولى متابعة إنجاز المشروع.

المشاكل والمعوقات

أ. الفساد المالي والإداري.
ب. غياب الكفاءات الوطنية.
ت. سوء إستعمال التخصيصات المالية.
ث. غياب القوانين والتشريعات.
ج.غياب التنسيق بين المركز وأطراف العلاقة مع أقليم كردستان.
ح. تردي الأوضاع الأمنية.
خ. انتهاكات القوات الأجنبية للسيادة الإتصالية الدولية.
د. سوء خدمة الهاتف الأرضي والمحمول.

المعالجات والحلول

يتبنى الإئتلاف الوطني العراقي المعالجات الآتية :

١. تشريع القوانين والأنظمة والتعليمات التي تنظم عمل القطاع وتحمي الشبكة والبنى التحتية من المتجاوزين والعابثين.
٢. تشديد الرقابة على الشركات المرخصة العاملة في القطاع واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين.
٣. إشغال المناصب القيادية في وزارة الاتصالات وهيئة الإعلام والاتصالات وفقاً لمعايير الخبرة والإختصاص والكفاءة والنزاهة والوطنية والإبتعاد عن المحاصصة بكافة أشكالها.
٤. توفير التخصيصات اللازمة لمشاريع الاتصالات.
٥. تشجيع الاستثمار من قبل القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع الاتصالات وفقاً للسياسات المرسومة.
٦. تفعيل التنسيق بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في تخطيط وتنفيذ مشاريع الاتصالات المختلفة.
٧. مراجعة الإتفاقات والعقود الاتصالاتية المبرمة مع القوات الأجنبية المتواجدة في العراق وفقاً لسياسة الدولة.
٨. إعتماد المعايير الدولية في رسم الخطط والاستراتيجيات لقطاع الاتصالات في العراق.
٩. الإنفتاح والتواصل مع العالم لمواكبة التطور التكنولوجي ونقل أحدث التقنيات الاتصالاتية إلى العراق.
١٠. تشجيع المنافسة والقضاء على الاحتكار بين الشركات العاملة في سوق الاتصالات لضمان تقديم أفضل الخدمات للمواطنين وبأقل الأسعار.
١١. الارتقاء بواقع الهواتف الأرضية الثابتة عن طريق إصلاح الشبكة والخطوط العاطلة وزيادة أعداد المشتركين ومحاسبة المسؤولين عن ابتزاز المواطنين واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.
١٢. الإرتقاء بمستوى خدمات الهاتف المحمول المقدمة للمواطنين وتقديمها بأسعار تنافسية وبنوعية جيدة والمحاسبة مع المواطن على وفق نظام الثواني.

مشروع
المياه والبيئة وإزالة الألغام والنفايات

أهمية المشروع

مشكلة المياه

مشكلة التلوث الجوي

مشكلة الألغام

مشكلة النفايات الصلبة

الخلاصة

أهمية المشروع

يهتم برنامج الإئتلاف الوطني العراقي بتشخيص مشاكل المياه والبيئة وإزالة الألغام والنفايات الصلبة وإمكانية معالجتها على المديات المختلفة. فمشكلة المياه تتعلق بشحة الموارد المائية المتمثلة بالأنهر والمستنقعات و المياه الجوفية ، والأخرى تتعلق بمياه الشرب وبطرق تنقيتها و المياه الآسنة ومعالجتها. أما المشاكل البيئية الجوية في العراق فتتمثل بشكل أساسي في الإنبعاثات الناتجة من المحروقات والمركبات والتصحر. وأخيراً مشكلة الألغام التي خلفتها الحروب العدوانية التي قام بها النظام البائد والتي تحتاج إزالتها الى جهود كبيرة وواسعة.

مشكلة المياه

١ - مشكلة المياه السطحية (الأنهر والمستنقعات) ومعالجتها :

إن شحة المياه وزيادة النمو السكاني يدفع بالدول التي تقع بحوزتها الأحواض المائية الى الاستحواذ على المياه والإتجاه بخزنها واحتكارها ، مما يؤدي إلى معاناة الدول التي تقع أسفل المجرى المائي من انخفاض حاد ومستمر في مستوى تدفق المياه.

إن سياسات النظام البائد في العراق مع دول الجوار، وغياب معاهدات تنظم توزيع المياه بين الدول المتشاطئة فضلاً عن عدم وجود حوافز استراتيجية مشجعة مع دول الجوار تدفع بإعادة النظر في سياساتها المائية تجاه العراق وكل هذه مؤشرات تنذر باستمرار الأزمة.

إن مشكلة المياه في العراق يتم حلها من خلال اعتمادنا لسياسات مائية إستراتيجية تعتمد في جوهرها على قدرتنا على تقليل كميات الهدر والضياع للمياه وعدها مادة ناضبة وليست مبتذلة. وإن التعويل على إحداث تغيير دراماتيكي في سياسات دول الجوار المائية في القريب العاجل ليس منظوراً وغي واقعي ، لذلك علينا معالجة الحالة الطارئة في الفوضى المائية من خلال اتباع الخطوات الآتية :

أ. تحديث و تطوير دراسة موازنة المياه لعموم العراق و مسح المقاطع و النقاط الحرجة على الأنهر و المستنقعات. إن هذه الموازنة المائية سوف تحدد لنا بدقة مناطق الهدر والضياع و السرقة وتسرب المياه من القنوات المائية وتلوثها بالمياه الآسنة وغيرها لنتعرف وبشكل دقيق على حجم المشكلة و التوصل الى آليات لمعالجتها.

ب. معالجة القنوات و المبازل باستعمال التقنيات الحديثة.

ت. إحداث تغيير جذري في طرق الري و على شكل برامج حكومية مدعومة و تعويضية و استثمارية و تثقيفية للتحول إلى سياسات الري الحديثة مثل الري التنقيطي أو الرشاش و بما يضمن تقليل الهدر المائي و توفير المياه.

ث. التحول من سياسات بناء السدود الضخمة الى بناء سدود تنظيمية صغيرة متعددة لغرض تنظيم المياه و تخزين الفائض في خزانات ذات كفاءة عالية.

٢ - مشكلة المياه الجوفية ومعالجتها

إن مصادر المياه الجوفية في العراق تأتي من مصدرين رئيسين هما:

أ. تسريبات الأنهر والسدود وغيرها.

ب. التخزين وإعادة التخزين الناتج من تساقط مياه الأمطار وتسريباتها إلى داخل الأرض. إن التعامل مع المياه الجوفية وبخاصة في المناطق الصحراوية يجب أن يتم على أساس بناء موازنة مائية وأن يتم الإستعمال على أساس أن هذه الثروة الكامنة قابلة للنضوب مع التأكيد على احتساب الخزين الاستراتيجي والمتجدد وتحديد الإنتاج الآمن لكل مناطق العراق.

٣- مشكلة مياه الشرب وتنقيتها

أ. تنقية مياه الأنهار ذات العكرة العالية: إن محطات تصفية المياه العراقية عاجزة اليوم عن توفير مياه صالحة للشرب وذلك لغياب الإدامة وعدم التواصل مع زيادة السكان مما سبب ضغطاً هائلا لسد الحاجة على حساب النوعية ومدى ملائمتها الشروط الصحية. وبسبب تداخل وتصدع شبكات نقل المياه الصافية مع المياه الجوفية والآسنة ، الأمر الذي يتطلب تأسيس شبكات جديدة قادرة على نقل المياه بشكل صحي.

ب. تعقيم وتأهيل المياه الجوفية (مج، ملوثات): تأسيس برنامج وطني لحماية المياه الجوفية من التلوث وفحصه في عموم العراق وتأسيس محطات تصفية محمولة ومستقرة لغرض معالجة مشكلة التلوث وكذلك التخلص من ارتفاع الملوحة.

ت. تصفية المياه المالحة بطرق عدة و منها (Reverse Osmosis): وضع خطة إستراتيجية لبناء محطات كهربائية مزدوجة لتصفية المياه المالحة و بخاصة في المناطق البعيدة عن الأنهر و الملوثة بالمياه المالحة. علماً أن إنخفاض مياه الأنهر يؤدي إلى إرتداد المياه المالحة من الخليج الى أعلى الأنهر وهو ما يحصل اليوم في شط العرب.

ث. تصفية المياه الآسنة وتأهيلها للسقي والإستعمال الصناعي: إن التصفية الحديثة للمياه الآسنة تنتج مياهاً قابلة للإستعمال البشري وصالحة بشكل خاص لخدمات البلديات والحدائق العامة والمتنزهات. وإن استثمار هذه المياه يوفر الملايين من الأمتار المكعبة وتحمي مياه الأنهار من التلوث.

٤ - مشكلة المياه الآسنة ومعالجتها بما يوفر الحماية الكافية للبيئة والصحة

أ. تنقية المياه الآسنة نتيجة الاستعمال البشري (Domestic Wastewater): يتطلب ذلك وضع خطة إستراتيجية لإنشاء و تطوير محطات تصفية إستراتيجية لإيقاف هدر ملايين من الأمتار المكعبة من المياه الآسنة، فضلاً عن حماية الانهر العراقية. ان استمرار تحويل هذه المياه الآسنة الى الأنهر العراقية يعد كارثة وطنية هائلة وسيزداد تأثيرها عند نقصان مناسيب المياه في الأنهر.

ب. تنقية المياه الآسنة الصناعية: إن رمي المياه الصناعية في الأنهر العراقية يسبب أضراراً لا يمكن حصرها ، ونحن بحاجة الى وضع خطة وطنية متكاملة لدراسة ومراقبة وتحديد كميات الفضلات الصناعية المرمات في الأنهر. إن التلوث الذي تسببه هذه المياه يتعدى التلوث المنظور، بل يذهب إلى قتل البيئة الحياتية والكائنات الحية في الأنهر والآثار المستقبلية (الكارسينوجونية) المسببة للسرطان والتأثيرات الجينية الخطيرة. لذا يتطلب الآتي :

- بناء وتشغيل منظومات لمعالجة المياه الآسنة الصناعية لكل المواقع الصناعية في العراق.
- إعتماد نظام الدائرة المائية المغلقة (Closed Circuit Cycle) لإستعمالات المياه الصناعية في كل المواقع الصناعية في العراق.

مشكلة التلوث الجوي

١- مشكلة التلوث الناتج عن إنبعاثات المحروقات ومعالجتها

ليست هناك معلومات عن كم ونوع الانبعاثات الناتجة عن المعامل ومداخنها وبضمنها المعامل الخاصة والحكومية. إن الانبعاثات الأكثر خطورة هي الناتجة عن إستعمال النفط الأسود كوقود وبخاصة في غياب كامل لأي نظام مراقبة مما يؤدي إلى ضخ المئات من الأطنان من بقايا المحروقات والمحتوية على كميات هائلة من أوكسيدات الكبريت، الكاربون و أوكسيدات النيتروجين وغيرها والتي تختلط مع الهواء لتنتج خليط من الدخان الضبابي (SMOG) و كذلك فإن هذا الامر يساهم في تدمير طبقة الأوزون الحامية من الإشعاعات الشمسية السرطانية. فضلاً عن الإنبعاثات الناتجة عن الحرق العشوائي للمزابل وأعمال البناء والغابات وغيرها.

إن معالجة هذا النوع من التلوث يتطلب كلفة عالية وزمن غير قصير، لذلك يتطلب رسم استراتيجيات على المدى الطويل لمعالجتها. وكمرحلة أولى للمعالجة يجب إجراء مسح للمعامل للبت في صلاحية المحارق وتطويرها أو إبدالها أو إيقافها عن العمل. غير إنه من الصعب معالجتها جذرياً في ظل الحاجة الماسة لاستمرار عمل هذه المحارق كمحطات الكهرباء الحكومية ومعامل الطابوق القديمة. لذا يتطلب وضع خطة إستراتيجية طويلة الأمد لتحديث وتغيير وتعويض أصحاب المعامل بمعامل بديلة بدءاً بمحارق ومعامل الدولة.

إن فكرة الحرق المفتوح والعشوائي ومن بدون رقابة يجب أن ينظم أو يمنع بأسرع وقت ، شريطة أن تستحدث بدائل تعتمد تكنولوجيات متطورة وتنفذ بإستعمال مواد محلية وتشجيع الإختراعات العراقية في هذا المضمار. إن غياب الضوابط الرقابية والقوانين البيئية يؤدي يومياً إلى تلوث جوي يصعب حصره ومعرفة مدى وعمق الإضرار الناتجة عنه.

٢- التلوث الجوي الناتج عن إنبعاثات العجلات والمركبات ومعالجتها

ان هذه المشكلة لها تأثير سلبي كبير في المدن الكبيرة والمزدحمة وبخاصة مدينة بغداد. إن التزايد المضطرد في عدد السيارات نتيجة تحسن المستوى المعيشي ورخص أسعار الوقود أدى إلى إزدياد عشوائي وخطير في أعداد المركبات في المدن العراقية الأمر الذي أدى إلى زيادة غير محسوبة في نسب التلوث الهوائي والتأثير على الصحة العامة مثل أمراض الربو وغيرها، وكذلك المساعدة على تدمير طبقات الأوزون المانعة للإشعاعات الشمسية المسببة للسرطان. ويسعى الإئتلاف الوطني العراقي لحل المشكلة من خلال الآتي :

أ. وضع برنامج وطني للمراقبة والتطوير والتدريب على تقييس ونصب منظومات محروقاتية الكترونية في المركبات ومنظومات فلترة لزيادة كفاءة الحرق وتقليل الانبعاثات الصادرة وبما يتناسب مع الضوابط والقوانين الدولية والمتطلبات المحلية. ويتطلب ذلك البدء ببرامج لفتح ورش خاصة تقوم بمهمة الفحص ومنح تراخيص بصلاحية العجلة على أن يكون شرطاً لغرض تجديد تسجيل هذه المركبات سنوياً. إن هذه العملية لا تساهم فقط في تقليل التلوث بل تساهم كذلك في توفير الوقود اللازم لتسيير العجلات و المركبات.

ب. تحسين ومراقبة نوعية الوقود المستعمل وتحويل المركبات تدريجياً لإستعمال الوقود الخالي من الرصاص و كذلك مراقبة درجة(الأوكتين) للوقود مما يوفر أعلى كفاءة إحتراق وأقل درجة ممكنة من الإنبعاثات.

ت. البدء ببرامج وطنية للتشجيع على تقليل استعمال المركبات من خلال تشجيع النقل العام وخلق ممرات خاصة في الطرق العامة لتسهيل مرور المركبات التي تنقل عدداً أكبر من الأفراد، وزيادة ضرائب تجديد سنوية السيارات، وتشجيع النقل العام القليل التلوث مثل

المترو، وتشجيع الباصات الكهربائية والغازية، وغيرها من الأساليب والطرق المتبعة في الدول المتقدمة علماً أن هذه الأساليب لا تساهم فقط في تقليل التلوث بل تساهم في التقليل من الإختناقات المرورية والتلوث الضوضائي الناتج عن ذلك.

٣- التلوث الهوائي والجوي الناتج عن التصحر (العواصف الترابية):

إن الحروب الصدامية أدت الى القضاء على عشرات الملايين من النخيل و كذلك الإهمال الزراعي والأوبئة وغياب طرق ري متطورة والملوحة أدت إلى الفتك بالنخيل والأغطية الخضراء وتقهقر الغطاء الزراعي وتحول الأراضي الزراعية في العراق إلى أراضي مقفرة جرداء. ونتيجة لذلك فقد إختفت مساحات خضراء واسعة كانت تقوم بمقام جهاز تنقيه طبيعي للعواصف الرملية القادمة من غرب و جنوب العراق. إن غياب المساحات الخضراء والتغيرات المناخية عالمياً فضلاً عن عمليات تجفيف الأهوار الأمر الذي ساهم برفع درجات الحرارة موسمياً مما أدى إلى نقصان ملحوظ في نسبة تساقط الأمطار ومن ثمة خلق دوامة تصاعدية بيئية خطرة أدت إلى زيادة المساحات الجافة التي تعمل على ضخ العواصف بالأتربة والمواد العالقة في الأرض.

إن معالجة هذه المشكلة يتطلب مشروعاً وطنياً استراتيجياً طويل الأمد وكما يلي:

١. خلق مناطق حزام أخضر طوقي حول المدن يتم من خلالها زرع أشجار شبه صحراوية أو صحراوية لا تتطلب إستهلاك كميات كبيرة من المياه و إستعمال أساليب ري حديثة مثل الري التنقيطي. ويجب توخي الحذر من الإعتماد على الري بالمياه الجوفية ومن دون دراسة لكي لا تنضب مصادر المياه الجوفية المحدودة.
٢. وضع برنامج وطني يمنع قطع الأشجار و وضع القوانين الخاصة بذلك وكذلك تشجيع التشجير وبمساعدة و إسناد الحكومة، يتطلب كذلك خلق و مساحات (باركات) خضراء داخل المدن والمحافضة عليها وحيث تكون بمثابة الرئة التي تتنفس بها المدن العراقية.

مشكلة الألغام

إن مسلسل الحروب الذي قادته سياسات النظام البائد تجاه الشعب والدول المجاورة كإيران وحملات الأنفال في كردستان العراق وغيرها من الحروب والحملات القمعية أضحت بان يكون العراق من أكثر دول العالم المزروعة بالألغام التي تفوق على خمسة وعشرون مليون لغماً. لقد تلكأت كل الحكومات العراقية التي أعقبت التغيير في معالجة هذه المشكلة الإستراتيجية و تلكأت قوات التحالف في تنفيذ برامج متكاملة لازالة الالغام. وكذلك أوكلت هذه المهمة الهائلة إلى وزارة البيئة ذات الإمكانيات المحدودة وحتى عندما بادرت هذه الوزارة باستنفار مساعدات دولية لرفع الألغام جمدت الجهود بحجة عائدية رفع الألغام إلى وزارتي الدفاع والداخلية وعندها ضاعت الجهود و بددت وأصبحت مسألة إزالة الألغام مشكلة أساسية. يسعى الإئتلاف الوطني العراقي للعمل على معالجتها من خلال وضع استراتيجيات، كما يلي:

١- إستمكان الألغام و البحث الجنائي لتحديد أماكن تواجدها.
٢- التنسيق الدولي وبخاصة مع الجارة إيران واستقطاب الدعم الدولي وتوفير المساعدات و الخبرات والتدريب لتوفير إمكانيات عراقية وأجنبية لتنفيذ هذا المشروع المذكور.

مشكلة النفايات الصلبة

يعاني العراق من كارثة بيئية نتيجة التعامل مع الأنقاض و النفايات الصلبة بأساليب بدائية لا تتناسب مع متطلبات الصحة العامة ومنع تلوث البيئة. إن زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة و بخاصة بعد سقوط النظام السابق زاد من تعقيد هذه المشكلة ، لم نرى جهوداً مثمرة لمعالجة هذه المشكلة المتفاقمة على الرغم من أهميتها وتأثيراتها بسبب تخريبها البيئي. إن معدلات إنتاج النفايات البشرية في مدينة بغداد لوحدها يصل الى (٧٠٠٠ طن) يومياً ترمى جميعها بأراضي مفتوحة وبدون أية رقابة صحية أو بيئية. كما وإن حرق النفايات لوحدها يعد كارثة بيئية ثانية عندما نأخذ بنظر الاعتبار الكميات الهائلة من المواد المحروقة والانبعاثات الغازية الكبيرة والسامة المنطلقة منها.

وتتم المعالجة على أساس تصنيف النفايات الصلبة على قسمين أساسيين هما :

أ. معالجة النفايات الناتجة عن الإستعمال البشري: تحتوي النفايات البشرية على نسبة عالية من المواد العضوية والقابلة للتآكل البكتيري. إن العلاج الحديث لها هو الدفن وبطرق علمية وبحسب المواصفات العالمية البيئية المعمول بها.وهي بالتحديد تشييد مدافن أرضية (Landfills) حيث يتم دفنها في حفر كبيرة وبعدها يتم تبطينها بطبقات صناعية تمنع التسربات مع الأخذ بنظر الاعتبار دراسات التربة، الدراسات الزلزالية، خطوط الفيضان الإحصائية وغيرها. و يتم تقسيم الحفرة المفتوحة على خلايا يتم دفنها حين امتلائها لحين امتلاء جميع الخلايا، عند ذلك يتم غلق المركز و تغطيته بطبقات ترابية و طبقات من الأغطية الصناعية الخاصة الحامية لمحتويات المدفن. إن إنشاء وإدارة ومراقبة هذه المدافن معقدة و تتطلب تقنيات و خبرات عالية، اضف الى ذلك فأن مدافن النفايات مربحة لأن الدوائر الحكومية تدفع أموالا لمالكي المدافن مقابل دفن النفايات اضف الى ذلك إمكانية إنتاج غاز الميثان منها وبيعه و إنشاء مصانع للأسمدة العضوية وغيرها ولذا فان عملية إنشاء هذه المدافن وإدارتها مشجعة للا ستثمار الأجنبي بشكل كبير.

ب. الفضلات الصناعية والأنقاض الإنشائية: أن مكونات الفضلات الصناعية والأنقاض الإنشائية تحتوي على نسب ضئيلة من المواد العضوية و لكنها تحتوي على مواد سامة و (كارسينوجينية) خطيرة ولذا لا يجوز الخلط بين الفضلات المذكورة في النقطتين أو أعلاه مما يتطلب عزل هذه الفضلات عن المصدر أو في مراكز التجميع وإنشاء مدافن منفصلة لها و بنفس المواصفات والطرق المذكورة في النقطة (أ) أعلاه. إن الكلفة العالية لإنشاء المدافن تجعل من عملية إنشاءها عملية يعجزعن تنفيذها على مستوى محلي في المدن و المحافظات مما يتطلب جهداً وطنياً لجلب الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال و تخصيص مبالغ مناسبة من الميزانية العراقية للبدء بدراسات وتصاميم إنشاء مثل هذه المدافن في عموم العراق.

ت. برامج إعادة إستعمال النفايات و تصنيفها : إن التجارب الدولية أثبتت الكلفة العالية لمثل هذه البرامج بسبب صعوبة تصنيف وعزل النفايات واستخراج المواد القابلة للإستعمال وإعادة تصنيعها مثل الزجاج والبلاستك و غيرها. إن إعادة تصنيع هذه المواد لها عدة فوائد وإيجابيات منها تقليل إستهلاك المخزون الوطني من المواد الخام ، غير أن تنفيذ ذلك بحاجة الى برامج وطنية تثقيفية للفرد العراقي ويتضمن تشجيع مالي لعزلها وتصنيفها في البيت و قبل نقلها للمصانع. كذلك يتضمن هذا المشروع الوطني تشجيع المصانع العراقية لإعادة تصنيع هذه المواد من خلال التمويل والتسويق غيرها من الأساليب التشجيعية.

الخلاصة

يتبنى الإئتلاف الوطني العراقي برامج لمعالجة مشكلة شحة المياه وتلوث البيئة وإزالة الألغام من خلال الآتي :

١- تأسيس المجلس الوطني الأعلى للمياه الذي يقوم بدور المراقب للموازنة المائية للعراق وبشكل مستمر ويتمتع هذا المجلس بصلاحيات قانونية رادعة يستطيع من خلالها إحالة المخالفات القانونية الى القضاء بضمنها الأقاليم والمدن والمحافظات غيرها.

٢- تأسيس مجلس لحماية البيئة (الهواء و المياه و البيئة) ، يتشكل من الوزارات المعنيـة كوزارة الري والبيئة والبلديات والجهات الأخرى ذات العلاقة وخبراء ، ويتعهد بإجراء مسح بيئي كامل للعراق ويكون مرتبط بمجلس الوزراء ويقوم بمراقبة وتقييم السياسات المائية وتسهيل عمل وإنجاز الوزارات لخدمة البيئة والمياه.

٣- إصدار التشريعات البيئية ومن ضمنها قوانين عقوبات بيئية لحماية البيئـة والصـحة العامة. وتشجيع العراق للمصادقة على المعاهدات البيئية وبخاصة معاهدة كيوتو.

٤- تشكيل هيئة عليا لإزالة الألغام يساهم في عملها ممثلين عن وزارات الدفاع، الداخلية، البيئة، الأمم المتحدة و غيرها من الوزارات والدوائر والمنظمات العالمية ذات العلاقـة و تكون مرتبطة بمجلس الوزراء.

٥- تشريع قوانين من شأنها تحريم زرع الألغام وإقرار ميزانية لتمويل مشروعات إزالـة الألغام

٦- السعي الدبلوماسي لتثبيت حقوق العراق المائية ومن خلال المعاهدات والقوانين الدولية ومنها قانون الأمم المتحدة حول المياه غير الملاحية والدفع لإقراره وكذلك إتفاقية فيينا لقانون البحار.

مشروع الصحة

الرؤية والرسالة

محاور استراتيجية الصحة

الـــرؤيـــة

مجتمع صحي معافى بيئة صحية سليمة

نظام صحي متميز

الـــرســالـــة

تحسيـــن وتعزيـــز صحـــة كافـــة المواطنيـــن مـــن خـــلال تقديـــم

خدمات صحيـــة ذات جـــودة عاليـــة فعّـــالـــة ومستدامـــة مع

مراعـــاة المساواة في تقـــديـــم الخدمـــــــة

محـاور استراتيجية الصحة

أولاً : التشريعات والقوانين

- مراجعة وتحديث قوانين الوزارة وقوانين الصحة العامة بما يتلائم والمستجدات التي تطرأ بشكل مستمر.

ثانياً : الرعاية الصحيـة

- تفعيل تطبيق نظام الإحالة ونظام طب الأسرة.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة في المراكز الصحية والمستشفيات لضمان الأستمرارية والتواصل في تقديم الخدمة الصحية ما بين الرعاية الأولية والثانوية.
- مواكبة المتغيرات الديمغرافية والوبائية ومواجهة المحددات المرضية وعوامل الخطورة والتصدي للأمراض المستجدة والمنبعثة.
- المحافظة على أفضل مستويات صحة البيئة لأنها من أهم عوامل الوقاية وزيادة الوعي والثقافة المجتمعية.
- تطوير خدمات الإسعاف الأولي والخدمات الطبية الطارئة في مراكز الرعاية الصحية الأولية.

ثالثاً : القوى البشريـة

- تطوير الخطط التعليمية والتدريبية وإعادة التأهيل للكوادر الفنية والإدارية عبر تطبيق التعليم المهني المستمر.
- إعتماد سياسات واضحة وعادلة في مجالات: التحفيز والأمن الوظيفي و التقييم الدوري لمؤهلات الكادر.
- إعداد الوصف والمقرر الوظيفي وتطوير معايير توظيف الكوادر الصحية.

رابعاً : الدواء

- ضمان التميز والجودة في الصناعة الوطنية وبحسب المعايير العالمية لتمكين الصناعة من الوصول الى الأسواق العالمية.
- ضمان توافر الأدوية بجودة عالية وبأنسب الاسعار، ضماناً لسلامة و فاعلية الدواء.
- رفع الوعي الصحي الدوائي للحد من الهدر وسوء الإستخدام.

خامساً : الجودة

١. تحسين مستوى الأداء لدى مقدمي الخدمة من خلال تطبيق المعايير بما يتلاءم مع التطور العلمي.
٢. المساهمة الفعالة في إنشاء وتطوير نظام اعتماد وطني في القطاعات الصحية.
٣. تطبيق مهارات ومبادىء الجودة الشاملة بما ينعكس إيجاباً على أداء ورضا مقدمي ومتلقي الخدمة.
٤. تأسيس مرجعية وطنية للجودة بمشاركة كافة القطاعات الصحية وغير الصحية.
٥. بناء نظام معلومات شامل للجودة.

سادساً : البنية التحتية

- تحديد المعايير وإعتمادها فيما يتعلق بالأبنية والتجهيزات والكوادر العاملة بحسب الأسس العالمية عبر إنشاء مستشفيات ومراكز صحية جديدة لتحسين الخدمة الصحية بما يتناسب والمعايير الحديثة للخدمة الصحية والنمو السكاني.
- تطوير وتحديث وصيانة مباني المراكز الصحية والمستشفيات القائمة لمواكبة التطورات الحديثة والمعايير العالمية ومتطلبات النمو السكاني.
- حوسبة المديريات والوحدات الهندسية وذلك لتسهيل الوصول الى المعلومات الضرورية في حال لتطوير المطلوب.

سابعاً : المعلومات الصحية وتكنولوجيا المعلومات

- تكملة وتطوير العمل للاتصال المرئي الداخلي Video - conferencing بحيث يتم ربط وتجهيز كافة دوائر الصحة في جميع المحافظات وحوسبة المستشفيات بحيث تشتمل الحوسبة على نظام معلومات المستشفى الصحي (HIS) ، نظام المعلومات الشعاعية (RIS).
- دعم البنية التحتية من أجهزة ومعدات وبرمجيات في وزارة الاتصالات لتمكينها من استيعاب التطورات المستجدة في مجال الحكومة الالكترونية والتطبيقات البرمجية على الأنترنت كمركز رئيس للمعلومات والبيانات في وزارة الصحة.
- وضع استراتيجية وطنية للصحة الألكترونية وتنفيذ بعض تطبيقاتها.

ثامناً : التأمين الصحي

- ضمان العدالة في الحصول على الخدمة الصحية بغض النظر عن القدرة على الدفع.
- تعزيز المشاركة مع القطاعات الأخرى وتفعيل دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في مجال التأمين الصحي.
- إيجاد نظام خاص بالضمان الصحي على وفق دراسات علمية بما يتلاءم مع وضع البلد.

تاسعاً : المحور المالي

- تحديد مواقع الأزدواجية في تقديم الخدمة ووضع سياسات فاعلة للحد منها.
- إعتماد الاقتصاد الصحي في كافة المرافق بما يعزز الإستغلال الأمثل للموارد وتحديد مصادر الهدر ونسبة الإستعمال بما يعزز قدرة النظام على الإستمرارية.
- إجراء الدراسات المسحية حول الحسابات الصحية الوطنية وحسابات التكلفة والتجارة في الخدمات الصحية.
- زيادة الميزانية المخصصة للإنفاق الصحي.

ملحق المؤشرات الصحية العامة

١- الأطباء ١٩٣٣٤ بمعدل ٦،٢ لكل عشرة آلاف نسمة.

٢- أطباء الأسنان ٤٤١٤ بمعدل ١،٤ لكل عشرة آلاف نسمة.

٣- الصيادلة ٤٦٨٢ بمعدل ١،٥ لكل عشرة آلاف نسمة.

٤- عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية عام ١٩٨٩ في عموم العراق.

٥- (٢٨٨) مستشفى والتي تضم (٢٧٧٨٧) سرير وتشكل نسبة أسرة الطوارئ (٩،٨%) من عدد الأسرة الكلي للمستشفيات حيث يبلغ عددها ٢٣٥٠ سرير.

٦- يوجد مستشفيين و١٣ مركز تأهيل للمعاقين موزعة في بغداد والمحافظات و يوجد ١٣ مصنع وورشة أطراف صناعية.

٧- أعداد سيارات الإسعاف الفوري في العراق ٢٢٩٤ وتبلغ نسبة عدد السيارات الى عدد السكان ٨٦% أي أن التوزيع الحالي سيارة واحدة لكل ١١٥٠٠ مواطن.

٨- تقدم الخدمات الصحية لعشرة منافذ برية وخمس منافذ جوية ومنفذين ماءيين.

٩- تقدم الخدمات الصحية لأربعين دار إصلاح للكبارو خمسة دور لإصلاح الأحداث و ثلاثين موقف إحتجاز و ثلاثمائة مركز شرطة.

١٠- تقدم خدمات نقل الدم في مركز دم رئيسي في بغداد وستة عشر مصرف دم رئيسي وثمانية عشرمركز تبرع و مائة وأربع وسبعون مصرف دم فرعي.

١١- يتم علاج الأمراض السرطانية والتي بلغ عدد المكتشف منها لهذه السنة فقط (١٧،٠٠٠) حالة في مستشفى الإشعاع والطب النووي كمركز رئيسي بالإضافة الى أربعة مراكز في بغداد والبصرة والموصل وبابل .

تمثل هذه الوثيقة الملامح الرئيسة للإستراتيجية الصحية للسنوات القادمة وبما يتماشى مع الأهداف الواردة ضمن الدستور العراقي وسوف تنبثق عن هذه الإستراتيجية برامج تنفيذية من المفترض أن تلتزم بها وزارة الصحة وبمشاركة كافة الوزارت الأخرى مع الأخذ بعين الإعتبار المراجعة الدورية لهذه البرامج بما يتماشى مع أية مستجدات أو متغيرات مستقبلية من الممكن أن تؤثر على الإطار العام لهذه الإستراتيجية.

مشروع التربية والتعليم العالي

رؤية الإئتلاف الوطني للتربية والتعليم

برنامج الإئتلاف لتطوير النظام التعليمي

رؤية الإئتلاف للتربية والتعليم

التعليم هو الركيزة الأساسية لبناء الدولة الحديثة التي تقوم على أساس العلم والمعرفة للوصول الى العيش الكريم لكل شرائح المجتمع العراقي. لقد تسبب النظام السابق وعلى مدى أربعين عاماً في تدمير الأسس المتينة التي بني عليها النظام التعليمي في العراق الذي يعد من أقدم النظم التعليمية في المنطقة العربية وأنجحها في ظل النظام البائد وحتى الآن أصبح عاجزٌ عن مواجهة التحديات الكبيرة لبناء العراق الحديث.

إن رؤية الإئتلاف الوطني العراقي للتربية والتعليم هي الإرتقاء بالفرد العراقي لبلوغ أسمى القدرات العلمية والفكرية المستمدة من القيم الروحية والإنسانية، وبناء الموارد البشرية ونشر ثقافة التسامح والمواطنة الصالحة والتفاؤل والقدرة على إتخاذ القرار في ظل عراق ديموقراطي حديث.

برنامج الإئتلاف الوطني لتطوير النظام التعليمي

يعمل الإئتلاف الوطني العراقي على تطوير النظام التعليمي في العراق لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين من خلال الآتي :

١. وضع استراتيجية وطنية للتربية والتعليم تهدف الى تطوير الموارد البشرية في مختلف حقول وميادين المعرفة.
٢. العمل على زيادة ميزانية التربية والتعليم بما يضمن تطوير وتحديث النظام التعليمي من حيث المحتوى والمستوى.
٣. دمج وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي للحد من ازدواجية الوزارتين.
٤. تطوير التعليم الإبتدائي والثانوي حتى يتمكن من إعداد طلبة مؤهلين للدراسة في الجامعات.
٥. تفعيل التعليم الإلزامي ووضع ضوابط لمواجهة ظاهرة التسرب من المدارس.
٦. العمل على استقلال الجامعات بصورة تدريجية ومنحها الحرية في إدارة شؤونها الإدارية والمالية والعلمية.
٧. تشجيع التعليم الأهلي والخاص وعلى المستويات كافة ضمن أطر قانونية تكفل التطور والنمو في هذا المجال.
٨. زيادة عدد البعثات الدراسية وتشجيع التعاون مع الجامعات الأجنبية لإغناء التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة.
٩. العمل على تفعيل مشروع مكافحة الأمية للفئات العمرية المختلفة.
١٠. تحسين المستوى المعيشي لأعضاء الهيئات الدريسية في مستويات التعليم كافة.
١١. الإهتمام بالبنى التحتية للتعليم من أبنية ومختبرات ومكتبات وأثاث وكذلك تحسين أوضاع الأقسام الداخلية للطلبة.
١٢. إعادة النظر في القوانين والأنظمة كافة المعمول بها في وزارتي التربية والتعليم العالي بما يضمن إدخال نظم الإدارة الحديثة لتسهيل مواكبة التطور في مختلف ميادين العلم والمعرفة.

تتطلب الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم إرادة سياسية قوية ورغبة صادقة في تغيير واقع التعليم في العراق ورصد الأموال الكافية للإنفاق وصولاً الى العيش الكريم لأبناء الشعب كافة.
يتعهد الإئتلاف الوطني العراقي إنه سيعمل على تحقيق تعهداته أعلاه للوصول الى العيش الكريم.

مشروع العمل النقابي في العراق

أبرز التحديات التي تواجه النقابات

قصور الحريات النقابية في التشريعات

دور النقابات في تعزيز الحريات وحماية التنظيم

آليات تطوير العمل النقابي

التحديات التي تعترض العمل النقابي ودوره في تعزيز الحريات النقابية

يعد موضوع العمل النقابي وحماية حق التنظيم النقابي من المواضيع الهامة التي تحتل الأولويات القصوى في أجندة النقابات بصورة عامة ، لما له من أثر واضح في بناء حركة نقابية ديمقراطية مستقلة تخدم آمال وتطلعات أعضائها وفي تطوير ورقي مهنهم علمياً وحضارياً وتوسيع قاعدة الخدمة الاجتماعية للأعضاء ، ومن هذا المنطلق كان لا بد من الإطلاع عن كثب على واقع الحريات النقابية وحق التنظيم في العراق وأبرز التحديات والإنتهاكات التي تعترض عمل النقابات العراقية في هذا المجال ، والخطوات الإجرائية الاعتيادية التي تقوم بها النقابات في الظروف المشابهة لتعزيز تلك الحريات.

إن التحديات التي تعترض النقابات العمالية في تعزيز الحريات النقابية وحماية حق التنظيم في العراق تستند بذلك الى واقع التنظيم النقابي العراقي في المرحلة الراهنة موازنة مع التشريعات الوطنية ومعايير العمل العربية والدولية من جهة ، وموازنة الحريات النقابية وحماية حق التنظيم الوارد في المعايير العربية والدولية مع التشريعات الوطنية من جهة أخرى تتمثل هذه التحديات بالاتي:

قصور الحريات النقابية في التشريعات الوطنية

- حظر التنظيم النقابي في القطاع العام (قرار ١٥٠ لعام ١٩٨٧)
- ضعف الضمانات الخاصة بحماية أموال الإتحادات والنقابات (قرار ١٥١ لعام ١٩٧٠ وقانون العمل ٧١ لعام ١٩٨٧)
- تدخل السلطات العامة في شؤون التنظيمات النقابية (قرار ٢٨ لعام ٢٠٠٣ وقرار ١١٩ لعام ٢٠٠٣ وقرار ١٣٠ لعام ٢٠٠٣ وقرار ٣ لعام ٢٠٠٤ وقرار ١٦ لعام ٢٠٠٤ والأمر الديواني ٨٧٥٠ لعام ٢٠٠٥ والقرار المرقم ش. ز لعام ٢٠٠٧).

دور النقابات في تعزيز الحريات وحماية حق التنظيم النقابي

تلعب النقابات دوراً كبيراً في تعزيز الحريات النقابية وحماية حق التنظيم النقابي من خلال الآتي: -

أ- التفاوض مع الحكومات
تلجأ النقابات في العادة الى التفاوض مع الحكومات بخصوص التصديق على كافة الاتفاقيات العربية والدولية التي تضمن تلك الحريات ، وكذلك تفعيل بنود الإتفاقيات المصادق عليها، وتختلف كل نقابة عن الأخرى ومن بلد لآخر في اتباع الأساليب للضغط على الحكومات لتنفيذ ذلك.

ب - التوعية والتثقيف بخصوص الحريات والحقوق النقابية
تقوم النقابات بتوعية أعضائها عبر كافة الوسائل، المنشورات والدورات أو الحلقات التثقيفية، بالحقوق الخاصة بهم في كافة المجالات وبخاصة في مجال الحريات والحقوق النقابية وأهمية الدفاع عنها.

ج - بناء الحملات وكسب التضامن.
تلجأ النقابات في الغالب الى التخطيط وتنفيذ الحملات الداعمة للنقابة وقضاياها المهمة لما لها من أهمية في حشد الأعضاء النقابيين وتوحيد صوتهم للمطالبة بحقوقهم وكذلك إيصال مطالب النقابة المشروعة الى المجتمع المحلي والدولي لغرض كسب التضامن مع النقابة في مطالبها كون ذلك حق منصوص عليه في التشريعات الوطنية والدولية.

وقامت الكثير من المنظمات الدولية مثل الإتحاد الدولي للنقابات ITUC الإتحاد الدولي للنقل ITF والمركز الأمريكي للتضامن العمالي S.C بالتضامن مع قضايا ومطالب النقابات العراقية عبر الرسائل التي كانت توجهها للحكومة العراقية بين مدة وأخرى.

د - رفع الشكاوى الى منظمتي العمل العربية والدولية

في حال عدم توافق التشريعات العمالية في بلد ما مع اتفاقيات منظمتي العمل العربية والدولية أو التعسف في حقوق العمال، تستطيع النقابات تقديم شكوى إلى إحدى تلك المنظمتين أو كلاهما، وقد تستغرق الإجراءات الخاصة بتقديم تلك الشكوى وقتاً طويلاً، قد تصل الى سنة والغالب تقدم النقابات الشكوى إلى منظمة العمل الدولية كونها تضم في عضويتها ١٩٨ بلداً ومن الممكن أن تشكل ضغطاً أكبر على الحكومات، المقدمة بالشكوى ضدها ، للحد من الإنتهاكات بحق النقابات.

آليات تطوير العمل النقابي

يتبنى الإئتلاف الوطني العراقي الآليات الآتية لتطوير العمل النقابي:

١. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للتنظيمات النقابية كونها مصانة في الدستور العراقي الدائم والاتفاقيات العربية والدولية ، وبخاصة الاتفاقية الدولية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشان (**حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية**) والتي صادق عليها العراق بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٢ والمنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٧٣٨ في ١٩٦٢/١١/٧ وكذلك الإتفاقية العربية رقم ٨ لسنة ١٩٧٧ الخاصة بشان (**الحريات والحقوق النقابية**) التي صادق عليها العراق بالقانون قم ١٩٤ لسنة ١٩٨٧ والمنشور في الوقائع العراقية رقم ٢٦٩٧ في ١٩٧٩/٢/١٢ ، وكذلك قانون التنظيم النقابي العمالي قم ٥٢ لسنة ١٩٨٧.

٢. إلغاء القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٧ والذي تم بموجبه تحويل العمال الى موظفين وحرمان العاملين في القطاع العام من حقهم في التنظيم النقابي.

٣. الغاء الأمر الديواني المرقم ٨٧٥٠ الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزاء العراقي بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٨ والذي قضى بموجبه وضع اليد على مالية وممتلكات الاتحادات والنقابات ، كونه مخالف للحقوق والحريات النقابية وخرق سافر لقانون التنظيم النقابي العمالي رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٧ في مادته الأربعين والدستور العراقي الدائم.

٤. إحترام المبادئ والحقوق والحريات النقابية الواردة في الإعلان الخاص بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية عام ١٩٩٨.

٥. عدم فصل أو عزل أي شخص يمارس مسؤولية نقابية كون هذا الإجراء مخالفة قانونية صريحة تتقاطع مع الإتفاقية العربية والدولية.

٦. مطالبة الحكومة العراقية بالإسراع في إصدار قانون العمل الجديد والذي أرسلت مسودته الى مجلس شورى الدولة وتمت مناقشته كونه يحسم كثير من المشاكل والمعوقات القائمة في الوقت الحاضر حيث تضمنت المادة (١٦٤) الأتي :

أ. يلغى قانون العمل رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧ وتبقى الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه نافذة لحين صدور ما يحل محلها أو يلغيها.

ب. يلغى قانون التنظيم النقابي رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٧.

ت. يلغى قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٥٠) لسنة ١٩٨٧.

٧. إجراء الإنتخابات ذات المضمون الديمقراطي بعيداً عن أي تدخل من أية جهة وتشكيل اللجان التحضيرية على وفق قوانين النقابات الخاصة بها.

٨. تشكيل لجان ذات طابع اختصاصي مهني وقانوني لمراجعة القوانين والأنظمة الداخلية الخاصة بالنقابات والاتحادات من الأطراف الأساسية (الحكومة، النقابات، مجلس القضاء، منظمات المجتمع المدني، البرلمان) لوضع معالجات علمية وحضارية تكون أساسيات لانبثاق قوانين نقابية جديدة تحكم عمل النقابات على وفق خصوصيتها، ولغرض اللحاق بالركب العالمي في هذا المجال والمساهمة في بناء المجتمع المدني المتحضر الجديد.

٩. تشكيل مجلس تنسيقي يسمى مجلس (**النقباء**) يضم النقابات المهنية والعمالية لغرض تنسيق العمل وتوحيد المواقف باتجاه القضايا الوطنية الملحة وغيرها ، والمشاركة بفعالية وجدية في أساسيات البناء الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

فهرست المحتويات

المقدمة........ ٢
المشروع السياسي........ ٤
المحور الأول – الإلتزام بالدستور........ ٤
المحور الثاني – إصلاح وتفعيل الأداء البرلماني والحكومي........ ٨
المحور الثالث – السياسة الخارجية........ ١٠
المشروع الأمني........ ١٣
المشروع الثقافي........ ٢٢
المشروع الإعلامي........ ٢٧
مشروع الإصلاح القضائي والقانوني ٣١
مشروع مكافحة الفساد........ ٣٥
المشروع الاجتماعي........ ٣٩
مشروع الرياضة والشباب........ ٤٣
المشروع الإقتصادي ٤٩
نظرة عامة للمشاكل الاقتصادية ٥٠
مشروع النفط والغاز ٥٢
مشروع الإسكان ٥٩
مشروع إصلاح الجهاز المصرفي ٦٣
المشروع الزراعي ٦٦
المشروع الصناعي ٧٠
مشروع الطاقة الكهربائية........ ٧٦
مشروع الاتصالات ٨٠
مشروع المياه والبيئة ٨٤
مشروع الصحة ٩١
مشروع التربية والتعليم العالي........ ٩٦
مشروع العمل النقابي في العراق ٩٨

الملحق رقم ٤

محاضر كتابة البرنامج السياسي للائتلاف الوطني -انموذجا

٢٠١٠

Fri ١٠/٩/٢٠٠٩ ٢:٢٨ PM

بسمه تعالى

التاريخ:٢٠٠٩/١٠/٨

الخميس /الرابعة عصرا

مكتب الدكتور ابراهيم بحر العلوم

م /محضر اجتماع

لجنة البرنامج الانتخابي للائتلاف الوطني / لجنة البرنامج السياسي

اعضاء اللجنة :

١- د.ابراهيم بحر العلوم (منسق اللجنة)
٢- الاستاذ مؤيد العبيدي (تيار الاصلاح الوطني)
٣- د. منال فنجان (تيار الاصلاح الوطني)
٤- الاستاذ حامد ياسين (حزب الدعوه /تنظيم العراق)
٥- السيد طه العلوي (حزب الدعوه / تنظيم العراق)
٦- الشيخ مقداد البغدادي (المؤتمر الوطني العام للكرد الفيلي)
٧- الاستاذ محمد الجيزاني (المؤتمر الوطني)
٨- الاستاذ رضا جواد تقي (المجلس الاعلى الاسلامي العراقي)
٩- الاستاذ جواد العطار (منظمة العمل الاسلامي)
١٠- د. عبد الجبار الحجامي (التيار الصدري)
١١- د. حميد فاضل (معاون عميد كلية العلوم السياسيه /جامعة بغداد)
١٢- د. عامر فياض (عميد كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد)

فيما اعتذر عن الحضور النائب قيس العامري عن كتلة التضامن والدكتور عبد الجبار احمد معاون عميد العلوم السياسيه للدراسات المسائية

نقاشات اللجنه :

د.ابراهيم بحر العلوم (منسق اللجنة)

بدأ بقراءة الفاتحة لشهداء العراق .

انبثقت ثلاث لجان عن الائتلاف الوطني العراقي وهي لجنة تنسيق البرلماني ولجنة استلام الطلبات ولجنة كتابة البرنامج الانتخابي والتي اجتمعت قبل ايام العيد برئاسة الدكتور احمد الجلبي وقسمت الملفات المتعدده التي قاربت ال ١٣ ملفا الى العديد من اللجان الفرعية كلجنة البرنامج السياسي

،الأمني، الخدمات ، الاقتصادي ،الاعلامي ، وهكذا ولكل لجنة منسق وممثلين عن الكيانات والكتل وقد اعطي للجنة خيار دعوة اساتذة وخبراء يدعمونها بالافكار والاراء.

وقد قدمت لجنة كتابة البرنامج الانتخابي ورقة تقترح فيها العديد من الملفات وليست بالضرورة ان تكون هذه الافكار ثابتة بل يمكن مناقشتها وتعديلها او تغييرها .

كما ان اللجنة الرئيسة ارتأت ان يكون يوم ١٦ / ١٠ موعدا نهائياً لتقديم اللجان اوراقهم لمناقشتها وتنضيجها في مكتب الدكتور الجعفري.

وكما نعلم ان الائتلاف يتكون من تيارات سياسية مختلفة ومستقلين وهناك اختلافات ومشتركات ومهمة هذه اللجنة التركيز على المشتركات وحل المسائل الخلافية.

كما انه لا يعني ان كل ما نطرحه هنا يكون ملزما للائتلاف الوطني فنحن لجنة فرعية تساهم في وضع ورقة خاضعة لقراءة لجان اخرى واعتقد ان المهمة تدريجية

برنامجنا يحتوي على ١٣ ملف وفي قناعتي ان زبدة البرنانمج الانتخابي هو البرنامج السياسي وكل ما يبذل من جهد هو للخروج برؤية تتناسب وتناغم متطلبات الشارع العراقي وتعكس رؤية جيده وجديده.

ثلاث نقاط اساسية اود طرحها في هذا الاجتماع فهناك جدول زمني ولابد ان تكون هناك منهجية في البحث فالوقت المتاح غير كاف واعتقد اننا بحاجة الى عقد اجتماعيين اضافيين هذا الاسبوع لكي نطرح ورقة اولية قبل ١٠/١٦ فالفسحة الزمنية هي اسبوع وقد لا تكون كافية لذلك نحتاج الى وقت اخر للاستفادة واذا ما تمنهج البرنامج السياسي بمحاور محدده ونعطي الاولويات لهذه المحاور اعتقد اننا سنكون قادرين على انجازة .

في اللجنة التحضيرية طرحت فكرة ان يقسم البرنامج السياسي الى ثلاث محاور وهي (حماية الدستور) و(السياسة الخارجية)و (السياسة الداخلية)، فالدستور باعتباره مكسبا للشعب العراقي كيف نتمكن من حمايته والسياسة الداخلية باعتبارها ضامنة لحكومة قادرة وفاعلة ببرنامج قوي يحتوي ملامح التنمية والخدمات والسياسة الخارجية هي بوابة الائتلاف على العالم ومن خلالها يتعرفوا عليه فالعراق يتطلع الى علاقات مع دول الجوار والمنظومة العربيه والاسلامية والاوربية ودول شرق اسيا .

فهل سنتمكن من بلورة رؤيا قادرة على تشخيص الهدف والوسيلة لتحقيقه واذا ماتمكنا اعتقد اننا نكون قدمنا شيئا؟

الاستاذ جواد العطار (منظمة العمل الاسلامي)

اود ان اشير الى مسألة هامة : هل اننا نبحث عن توافق تام داخل الائتلاف ام اننا نريد ان نصوغ خطابا خارجيا نعرض من خلاله انفسنا لجماهيرنا والعالم الخارجي؟ فاذا كانت الاولى فعلينا البحث بالجزئيات ومناقشتها والاتفاق عليها واذا كانت الثانية فاننا نكتفي بالكليات ونترك الجزئيات لكن ذلك هل سيحقق لنا انسجام كاملا داخل الائتلاف؟

الاستاذ مؤيد العبيدي (تيار الاصلاح الوطني)

١- الهدف من اجتماعنا هو اعطاء رؤية سياسية بحيث لا تكون هنالك ثغرات لا يحددها الائتلاف ازاء المشاكل وقد حددت اللجنة الرئيسية عدد من المحاور وقد نضيف عليها وقد نحذف منها ، فاقترح ان تحدد الاولويات من المحاور لان الوقت ضيق

٢- من معايير اختيار هذه المحاور هو ان نفتش عن المسائل التي قد لم يتطرق اليها الائتلاف كالمصالحة الوطنية وحقوق الاقليات

٣- سد كل الثغرات وتحديد كل الامور السياسية، ولكن لدي اشكالية حول (حماية وتعديل الدستور والسياسة الداخلية والخارجيه)وهي تختلف مع الرؤيا التي اتفقنا عليها وينبغي علينا ان توضح بصورة موجزة

د. ابراهيم بحر العلوم (منسق اللجنة)

اعتقد ان هنالك تداخل بين حماية وتعديل الدستور مع السياستين وهذه المفردات تحتاج الى تنظيم.

الاستاذ محمد الجيزاني (المؤتمر الوطني العراقي)

ارجو ان لا تنحصر الموضوع في منهج حزبي فالتيار الصدري له رؤية حول السياسة الخارجية كالاتفاقية الامنية وتوقيت خروج القوات كذلك موقفه من الفيدرالية لذلك ارى ضرورة مناقشة الجزئيات كي نبلور رؤية مشتركة

د. ابراهيم بحر العلوم (منسق اللجنة)

الورقة المقدمة من الائتلاف هي ملامح برنامج سياسي ولم تنضج بعد

د. منال فنجان (تيار الاصلاح الوطني)

البرنامج السياسي توافقات والانتخابي ما يخرج الى الجمهور ويشمل العموميات لنحدد المفردات بصورة اسياسية ونجوزها باربعة اسطر او اكثر

د.ابراهيم بحر العلوم (منسق اللجنة)

اود ان اوضح ان هناك ثلاث كراسات ستصدر للبرنامج الانتخابي الاول موسعة للئتلاف والثانية بشكل اقل تفصيلا والثالثه للناخب

د.عبد الجبار الحجامي (التيار الصدري)

ارى ان البرنامج الحكومي لا يختلف عن البرنامج الانتخابي ولكي نحافظ على مصداقيتنا امام الناخبين علينا ان تتطابق برامجنا. وهناك مسالة اخرى اثارها الاستاذ جواد العطار حول البحث في التفاصيل وهذه مسألة مهمه يجب بحثها والاتفاق عليها علينا وضع اسس فهناك مسائل خلافية اثارت ازمات بين مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء .

د. ابراهيم بحر العلوم (منسق اللجنة)

بالتاكيد البرنامج وثيقة ملزمه للحكومة والبرلمان القادميين .

الشيخ مقداد البغدادي (المؤتمر الوطني العام للكرد الفيلي)

نحتاج الى مراجعة نقدية لبرامج الائتلاف العراقي (١٦٩) و (٥٥٥) واعتقد ان المهم ليس وضعنا لبرنامج انتخابي بقدر قدرتنا على الاجابة على السؤال المطروح ماذا يمتلك الائتلاف من جديد وما يميزه عن غيره من الائتلافات الاخرى. علينا النزول الى الميدان ونسعى لتأسيس (حكومة الخدمة الوطنية) برنامج وألية تعمل على الارض لا تصورات ونظريات حول الفدرالية والدستور وغير ذلك

د. ابراهيم بحر العلوم (منسق اللجنة)

مهمتنا ضمن البرنامج والاسس التي اقرها الائتلاف وعملنا يسير وفق هذا السياق ونحن بحاجه الى الاشاره الى اخفاقات الماضي والبدائل

د. حميد فاضل (معاون عميد كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد)

استوقفتني الصفحة الثانية بالسياسة الداخلية ثلاث نقاط واحده لا تشبه الثانية الاولى تصرف الائتلاف وعلاقته بالسياسات الاخرى .

السلطة الاتحادية والحكومات المحلية هذه متعلقة بالتعديلات الدستورية لان هناك خلل او ترتبط بمسالة الدستور

الثالثة هناك فرق بين السلم والتنمية وكي نفرق نحتاج الى اليات هذا عنوان كبير فالسلم نعم هو محصلة لكن كل منهم له اليات ووسائلة وهي تحتاج الى تفصيل

د.ابراهيم بحر العلوم

نحن نركز على صياغات كيف نضع اليات للتنمية

الاستاذ مؤيد العبيدي (تيار الاصلاح الوطني)

تثبيت المحاور حقوق الأقليات، الموقف من حزب البعث بحيث لانجرح الكل نرفض البعث كفكر وسلوك اضافة الى علاقة المركز بالاقليم لذلك ادعو الى تشكيل لجنة لكل ملف منها

الاستاذ رضا جواد تقي (المجلس الاعلى الاسلامي العراقي)

اقترح تكليف شخص واحد خبير بالصياغة يكتب لنا المسودة على اساسين الاول مبادىء الائتلاف والثاني هذه المبادىء والمحاور

د. عبد الجبار الحجامي (التيار الصدري)

الاحالة الى لجان اخرى اعتقد انها تأخذ وقت لذلك علينا اولا تثبيت المحاور ومناقشتها

د.عامر الفياض (عميد كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد)

هل المطلوب كتابة برنامج انتخابي ام ورقة سياسية ؟

هناك قضيتان الاولى ان نطرح شيئا جديدا والتي قبلها ان نهتم بوضع الاولويات وعلينا ان نحدد المفردات وانا مع توزيع المفردات على الجميع ولا تنحصر بثلاث اشخاص

السيد طه العلوي (حزب الدعوة الاسلامية /تنظيم العراق)

اقترح ان نزيد من اجتماعاتنا وان يكلف شخص بكتابة المسوده مع تزويده بالمبادىء والاسس

د.ابراهيم بحر العلوم

اذن لنثبت المحاور المطلوبه حسب الاولويات ونضمنها رؤى جديده

د.عامر الفياض

الاتفاق على فقرة الدستور

.....

الاستاذ مؤيد العبيدي

(حماية الدستور)عنوان لطيف وهناك (٥٠) ماده لم تنظم بقانون اضافة الى معالجة الثغرات الدستورية ،تفعيله ،الاحتكام اليه ، تفسيره

د.ابراهيم بحر العلوم

تفسير الدستور مسالة مهمه من يفسر الدستور المحكمه الاتحادية اضافة الى وضع جدول زمني

الاستاذ رضا جواد تقي

مواد الدستور لم تفعل

الاستاذ مؤيد العبيدي

نفصل في هذه الفقره بعض الشيء ، الفقره الثانية الوحده الوطنية واعتماد المواطنة كمبدأ ولايمكن التنازل عن اي جزء من ارض العراق وضرورة الاشاره الى دور العراق التاريخي واهميته والتركيز على وحدة العراق واستكمال السياده فائتلاف دولة القانون يركزون الان على مصطلح السياده الناجزة.

الاستاذ رضا جواد تقي

اضافة رفض التقسيم والتجزأ اريد التركيز عليها واضافتها

د. عامر فياض

بالوحدة الوطنية مسألتان: الاولى صناعة الوحدة الوطنية باعتبار هذه الوحدة هي من كل تشكيلات المكونات العراقية والثانية يجب ان تكون هذه الوحدة هي الحامية والضامنة لحماية الهويات الفرعية اي وضع آليات لضمان الوحدة ويمكن تسميتها التوازن الخلاق ما بين المكونات واقترح ان تفرد فقرة خاصة بالسيادة وتكون استكمال السيادة والاستقلال

السيد طه العلوي

جبهة التوافق يركزون على مصطلح التوازن وبالتالي قد يجرنا الى مسائل اخرى وعلينا ان نجد مصطلح خاص بنا للائتلاف

الاستاذ رضا جواد تقي

اقترح التكامل

د.عامر فياض

الشراكة الخلاقة

د.ابراهيم بحر العلوم

(الفدرالية)

الاستاذ رضا جواد تقي

ان جوهر الدستور العراقي هو الفدراليه (النظام اللامركزي) باعتباره الشكل الاداري للدولة وهناك مسائل مهمه يجب الاشارة اليها كتشكيل الاقاليم وقد اقرها الدستور وهي تحتاج الى نضج مرحلي ويجب ان ياخذ راي المواطن فيها بالاستفتاء كما يجب الاشارة الى الصلاحيات الواسعة التي اقرها الدستور للمحافظات فهناك خلل في التطبيق والفهم ومازالت محافظاتنا تعاني من مركزية ادارية ومالية.

د.عامر فياض

اود ان اوضح ان الفدرالية ليست عقيدة او مذهب كما هي متصوره عند اعدائها او اصدقائها انما هي صيغة متقدمة من صيغ نظم الحكم اللامركزية بفصل السلطات

الاستاذ مؤيد العبيدي

لا نريد ان نثير الخصوم ضد الفدرالية لذلك علينا ان نختار عباره ذات الموازنه

الاستاذ جواد العطار

مرة نريد ان نعرف الفدرالية ومرة نريد ان نتخذ موقفا منها علينا ان نحدد ذلك

الاستاذ رضا جواد تقي

انا مع تيار الاصلاح في عدم الاشارة للفدرالية بشكل (طوخ) نؤكد على شكل الحكم اللامركزي الاداري مع اعطاء صلاحيات واسعه واوكد على واسعه للمحافظات ولم تطبق لحد الان

الشيخ مقداد البغدادي

انا اتفق مع الاستاذ رضا جواد تقي

د .عبد الجبار الحجامي

انا اختلف مع الدكتور عامر فياض في ان الفدرالية ليست مذهب او عقيده، المفاهيم تطرح وهي لها مرجعيات نظرية وتحتاج الى تأصيل والانظمة السياسية هي ناتج عقائدي تنبثق عنه انظمه لتنتج مبادىء والتعريف يسبق التوصيف

السيد طه العلوي

هناك منافسون واعداء لذلك الاخذ بنظر الاعتبار مساحتنا الشعبية لذلك لناخذ دالة وسطية (توفير الظروف الموضوعية الناضجة لادارة رشيدة وتوزيع المسوؤليات ومنح الصلاحيات التدريجية)

د. منال فنجان

تقرأ نصاً مكتوباً عن الفدرالية وحاجتها للنضج المرحلي

الاستاذ رضا جواد تقي

اتفق مع ما كتبته الدكتوره مع اضافة بعض الاسطر والتركيز على الصلاحيات الواسعة للمحافظات

الاستاذ مؤيد العبيدي

نموذج كردستان اعطى انطباعا انفصاليا لذلك لنتجنب التركيز على الفدرالية وكلمة الواسعة لصلاحيات المحافظات كي لا نثير غير المؤيدين لها وتأخذ علينا ونؤكد على اللامركزية الادارية

الاستاذ رضا جواد تقي

اتفق مع تيار الاصلاح ولنرفع كلمة الواسعة

د. حميد فاضل

الفدرالية نوعان سياسية ولا ادارية وفي العراق لا ادارية لذلك ارى ضرورة الاشارة الى قانون صلاحيات المحافظات كما هو محدد في الدستور والقوانين النافذة

د.ابراهيم بحر العلوم

موضوعة المصالحة الوطنية

د. عامر فياض

اقترح ان تكون المصالحة الوطنية الغير عابرة للعدالة .

الاستاذ مؤيد العبيدي

تفعيل المصالحة الوطنيه تفعيلا حقيقيا

د .ابراهيم بحر العلوم

نكتب في موضوع الوحدة والمصالحة بشكل منفرد ثم نرى امكانية دمجهما .

(كركوك والماده ١٤٠)

الاستاذ مؤيد العبيدي

على بعض الاراء يقولون انها انتهت لان الوقت المحدد لها دستورياً انتهى الا ان الاكراد يؤكدون عليها وعلى الائتلاف ان يعطي موقفاً واضحاً وائتلاف دولة القانون سيعطي راية بشكل واضح وصريح في كركوك وديالى وصلاح الدين لذلك ارى ان نؤكد على عراقية كركوك ونتجنب الحديث عنها وعن مصطلح المناطق المتنازع عليها

الاستاذ رضا جواد تقي

موضوع كركوك موضوع شائك ويخلق لنا مشاكل لذلك ارى ان نتكلم في العموميات ونترك التخصيصات لانها مشكلة قديمة ونقول الرجوع فيها الى الدستور والمؤسسات الرسمية

د. عامر فياض

تجنب الحديث عن كركوك واعطاء رؤية يعني ان ننهي التفكير في التحالفات الحكومية والبرلمانية لابد وان نضع موقف للائتلاف حول هذه القضية (مواصلة الحوار والتمسك بالدستور وعدم تدويلها والاخذ براي اهل كركوك وعدم التغيير الديمغرافي وفض التنازعات التي بدأت قبل عام ٢٠٠٣ وما بعد عام ٢٠٠٣

د. عبد الجبار الحجامي

الية الاستفتاء بحد ذاتها مشكلة لان هناك اكثر من ٦٠٠ الف جاؤا الى كركوك حديثاً وهذا لا يرضي باقي المكونات التركمان والعرب وغيرهم لذلك لا ارى وجوب ذكره

الاستاذ رضا جواد تقي

ذكر المادة ١٤٠ شيء مهم ومن الاولويات في حساب الاكراد وهم لا يقبلون التعويم

الاستاذ مؤيد العبيدي

اری ان لا نذكر المادة ١٤٠ ونكتفي بكركوك

د. ابراهيم بحر العلوم

الفقرة التالية التداول السلمي للسلطة ودعم العملية السياسية

الاستاذ مؤيد العبيدي

تأكيد مفهوم الشراكة ونزاهة المفوضية وعدم تدخل السلطة في عملها وتأكيد استقلاليتها وضرورة المشاركة الواسعة في الانتخابات وعدم استغلال السلطة لموارد الدولة كالجيش والشرطة والاعلام

د. ابراهيم بحر العلوم

التاكيد على الشراكة السياسية في بناء مؤسسات الدولة قانونيا وقانون الاحزاب

د. حميد فاضل

تاكيد الخيار الديمقراطي

د. عبد الجبار الحجامي

الافضل يكون العنوان تبني المسار اليات الديمقراطية، واعتماد مبدأ الشراكة والاحتكام الى صناديق الاقتراع وفق تحسين استقلالية المفوضية العليا للانتخابات واحترام الاغلبية السياسية ومقدرات الدولة.

الفقرة الاخرى اجتثاث البعث

الاستاذ مؤيد العبيدي

اری ان يكون عنوانها الموقف من حزب البعث لان كلمة اجتثاث تثير حساسية الكثير وما زال الدكتور الجلبي يدفع ثمن هذه التسمية وارى الاشارة الى رفضه فكرا ومنهجا وسلوكا والاشارة الى جرائمه الكبرى كالمقابر الجماعية

الاستاذ رضا جواد تقي

نحن لدينا عدد من المحددات:

١- الدستور حدد مسالة البعث وان لا عودة له في الحياة السياسية

٢- السواد الاعظم من البعثيين والبعض منهم رفض البعث داخل مؤسساته وانهم دخلوا باكراه اليه وعلينا انصافهم اما المجرمون فيجب تقديمهم الى المحاكمة.

٣- يفضل لنا ان نتكلم عن ضحايا البعث ويجب انصاف ضحايا النظام البائد عبر تفعيل مؤسسات الشهداء والسجناء السياسيين

٤- نشير الى حزب البعث قيادة قطر العراق فهناك بعثيون عملوا معنا في المعارضة وقدموا تضحيات

٥- اعتماد المبدأ الانساني لعوائل البعثيين وحتى المجرمين منهم

الاستاذ مؤيد العبيدي

اعتقد ان الاشارة الى قيادة قطر العراق تثير الحساسية وقد تجر علينا امورا غير محموده لذلك افضل عدم طرحها

السيد طه العلوي

افضل كتابة تحقيق العدالة الانتقاليه وذلك :

١-معالجة كل ضحايا النظام السابق

٢- السجناء

٣- جبر الضرر الناجم عن هذا النظام ممن زجوا في البعث مغلوبين على امرهم

د. منال فنجان

ذكر حزب البعث قيادة قطر العراق يحتاج الى تعديلات دستوريه وهذا لا يجوز اما مسالة انصافهم وعودتهم الى الحياة السياسية كمواطنين وافراد لاحزب هذا هو جوهر المسالة

الفقرة التالية الاقليات

د.عامر فياض

مصطلح الاقليات لا يرضي الجميع بما فيهم الاقليات لذلك اقترح تسميته التنوعات القومية والدينية التي لا تمثل الاغلبية

الفقره الاخرى السياسة الخارجية

الاستاذ مؤيد العبيدي

ارى اضافة فقرة البرلمان لها باعتبار ان البرلمان هو اعلى سلطة وهو من يعين رئيس الوزراء وقادة الجيش اضافة الى دور البرلمان في السياسة الداخلية

د.ابراهيم بحر العلوم

هناك مسالة الاصلاح البرلماني وهل يتمكن الائتلاف من طرح افكار لاصلاح البرلمان والاصلاح الحكومي ايضا

مقررات اللجنة:

أ- تكليف كل من السادة بكتابة المسودة الاولية للبرنامج السياسي وفق المحاور المتفق عليها:

١- د. عامر فياض

٢- د. عبد الجبار الحجامي

٣- د. منال فنجان

٤- د. حميد فاضل

ب- مفردات ومحاور البرنامج السياسي حسب الاولويات :

١- الدستور: (حماية الدستور، الاحتكام اليه، تفسير الدستور، تفعيل القوانين المعطلة، التعديلات)

٢- الوحدة الوطنية المتكاملة ارضاً وشعباً : (التشكيل + الحماية، رفض التقسيم والانفصال، الشراكة الخلاقة والتكامل لكل تنوعات الشعب العراقي)

٣- استكمال السيادة والاستقلال

٤- المواطنة: (العراق وطن لجميع تنوعاته والمواطنة اساسها والشراكة تبنى على اساس قانونية مؤسسات الدولة، كي نتجنب الفهم للتوافقات)

٥- الفيدرالية: (الاشاره اليها كحقيقة دستورية + الاشارة الى صلاحيات المحافظات المقرة بالدستور والقوانين الخاصة بها والتي لم تفعل) حكومة اتحادية قوية وحكومات محلية قوية

٦- تفعيل المصالحة الوطنية تفعيلا حقيقيا: (المصالحة الوطنية الغير عابرة للعدالة)

٧- كركوك: (مواصلة الحوار والتمسك بالدستور، عدم التدويل، الاخذ برأي اهل كركوك (الاستفتاء)، رفض التغييرات الديمغرافية وفض المنازعات ما قبل ٢٠٠٣ وما بعد ٢٠٠٣)

٨- دعم المسار الديمقراطي وتأكيد مفهوم الشراكة: (المشاركة الواسعة في الانتخابات، نزاهة المفوضية، عدم تدخل السلطة واستغلال موارد الدولة، الاحتكام الى صناديق الاقتراع والاحتكام الى الاغلبية السياسية)

٩- الموقف من حزب البعث: (رفض حزب البعث منهجاً وفكراً ، الاشارة الى الجرائم الكبرى للبعث (المقابر الجماعية، السجناء، المتضررين)، اعتماد ما جاء بالدستور من محددات، انصاف ضحايا النظام السابق، جبر الضرر الناجم عن البعث للذين زجوا فيه مغلوب على امرهم)

١٠- الاصلاح البرلماني: (تطوير العمل البرلماني تشريعياً ورقابياً)

١١ – حقوق الاقليات: (التنوعات القومية والدينية التي لا تمثل الاغلبية)

ج –تقدم اللجنة المكلفة اعلاه بتقديم مسودة البرنامج في الاجتماع المقر عقده يوم الاثنين ١٠/١٢ / ٢٠٠٩/ الساعة الرابعة عصرا مكتب دكتور بحر العلوم

د – تم تأجيل باقي فقرات البرنامج للاجتماع المقبل يوم الاثنين لغرض مناقشتها وتحديد مفرداتها

To:You

Sun ١٠/١٨/٢٠٠٩ ٦:٥٧ AM

العدد/٢

التاريخ:٢٠٠٩/١٠/١٢

المكان: مكتب دكتور ابراهيم بحر العلوم

م/محضر اجتماع

لجنة كتابة البرنامج السياسي للائتلاف الوطني العراقي

اعضاء اللجنة :

١- د. ابراهيم بحر العلوم
٢- الشيخ ابو حيدر الحسيني
٣- النائب قيس العامري
٤- د.عبد الجبار الحجامي
٥- د.عامر حسن فياض
٦- د.حميد فاضل
٧- الشيخ مقداد البغدادي
٨- الاستاذ مكي عبد الحسين الواسطي
٩- الاستاذ محمد حسن الموسوي
١٠- د. منال فنجان
١١- السيد طه العلوي
١٢- د.محمد حسين
١٣- الاستاذ مؤيد العبيدي
١٤- النائب رضا جواد تقي

نقاشات اللجنة :

د. ابراهيم بحر العلوم

هناك بعض القضايا التي لم يتم مناقشتها من اللجنة المشاركة في الاجتماع السابق سنقوم اليوم بطرحها كما ان هناك ورقة اعدتها لنا اللجنة التي كلفت بالصياغة من الاجتماع السابق سنترك المجال لمناقشتها .نبدأ من حيث التوافق ثم ننتقل الى الاصلاح البرلماني والاصلاح الحكومي .

الاستاذ رضا جواد تقي

اود ان اطرح سؤال ماهي الاهمية ان نضع اصبعنا على موضوع حساس يرتبط مع المحاصصة واعتقد ان التاكيد عليها ليس من مصلحتنا

د.عامر فياض

المبادىء والاسس المطلوب التاكيد هو حكومة الاغلبية السياسية وفق الاستحقاق الانتخابي اما بالنسبة للمحاصصه ليس لها مكان في البرنامج واذا اردنا ان نؤكد موقفنا فنحن نتبنى موضوع المشاركة ونحن اشرنا اليها في صياغاتنا .

د.ابراهيم بحر العلوم

انا اثرت الموضوع لانه ثبت في البرنامج

الاستاذ مؤيد العبيدي

التلكؤ في العملية السياسية مع اعتبار ان التوافق الذي حصل غير ايجابي انما هو سلبي لكنه كمبدأ فان النظام البرلماني والدستور جاء وصيغ بطريقة نضطر بها ان نلجأ الى التوافق لاننا لا نستطيع ان نشكل حكومة الا اذا لجأنا الى التوافق وانا مع الاشاره اليها بالايجاب لا السلب كما ارى عدم ضرورة افراد محور خاص لها

الشيخ مقداد البغدادي

اعتقد اننا مررنا بمراحل سياسية وكل مرحلة لها خصوصياتها ولونها ونحن تدريجيا الى مرحلة اخرى لها ميزتها واعتقد ان مسالة التوافق اذا ابتعدنا عنها نظريا سنقع فيها عمليا لذلك اقترح ان نؤسس مؤسسة عليا توافقية للمسائل الاساسية بعيدة عن خوضها في التفاصيل والحصص

د.منال فنجان

مبدأ التوافق اقترن بظرف سيء بالشارع العراقي لذلك ليسمن مصلحتنا الاشارة ونحن نريد حكومة الاستحقاق الانتخابي والمشاركة الفعالة وهناك خلط بين التوافق وبين التحالفات السياسية ما سيحصل بعد الانتخابات لتشكيل حكومة هو تحالفات سياسية

الاستاذ رضا جواد تقي

الصفحة الخامسه من المسودة، النقطه السادسة اعتقد ان الاشاره فيها كافيه

الاستاذ محمد حسن الموسوي (المؤتمر الوطني)

اثني على ماقالته الدكتوره منال والاستاذ رضا جواد تقي واضم صوتي ال تعبير دقيق (حكومة اغلبيه سياسية وفق استحقاق انتخابي لا محاصصة توافقية

الاستاذ مؤيد العبيدي

قد نضطر لاطلاق التوافق كحالة ايجابية وخصوصا اذا لم نحقق الثلثين

د.عامر فياض

١- لاوجود لمفردة التوافق في الدستور

٢- امامنا في التسميات حكومة وحده وطنية ، حكومة توافق والتوافق غير معيب والذي حصل بالعراق هو من اجل تجاوز ايجابي للاستحقاق الانتخابي الا ان التجربة اثبتت محاصصة وفي عرف الناس اصبحت سلبية

الاستاذ مؤيد العبيدي

اريد عبارة يفهمها المواطن ايجابا لا سلبا

الاستاذ رضا جواد تقي

التوافق حاله سلبية لا ضرورة للتركيز عليها فهي شلت القرار السياسي في العراق سواء كان بالبرلمان او الحكومه ثلثين مجلس النواب يصوت على قرار يعطل بسبب التوافق كذلك في مجلس الوزراء والتوافق خلاف الديمقراطيه

الاستاذ الواسطي

اغلبيه سياسية تعني استحقاق انتخابي اما التوافق نستبدلها بالتحالفات

د. ابراهيم بحر العلوم

هناك ضرورات للتوافق بحكم التحالفات السياسيه وهذه ايجابية ولكن هناك جنبة سلبية ايضا

د.عبد الجبار الحجامي

لاحكومة محاصصة وتوافقات معيقة

د.محمد حسين الخفاجي

لتكون العباره حكومة اغلبية سياسية حسب الاستحقاق الانتخابي وهذا الذي بين قوسين نرفعه ولاحقا يتم التحالف اذا لم نحصل على الثلثين

د. ابراهيم بحر العلوم

الشارع يحتاج الى عبارة تعبويه ويجب ان نشير لها

محمد حسن الموسوي

نحن مطالبين ببرنامج سياسي واضح وبسيط .المحاصصة اشكالية وهناك سؤال يطرح : ماهو شكل الحكومه هل ستعملون بمبدأ الاستحقاق الانتخابي ام توافق و؟ وانا مع الاستحقاق الانتخابي

د. ابراهيم بحر العلوم

(لا حكومة محاصصة) لان التوافقات برلمانية

السيد طه العلوي

التوافق اسم مزعج ويستفز الشارع واقترح (لاحكومة محاصصة وتوافق معطلة)

الاستاذ قيس العامري

كلمة التوافق غير مرغوب فيها فالاشارة اليها قد لا تقنع الشارع حتى ولو كانت ايجابية

د. عامر فياض

نذكر (اغلبيه سياسية وفق الاستحقاق الانتخابي (لا محاصصة)

رضا جواد تقي

لنرفع القوس عن لا محاصصه

د. ابراهيم بحر العلوم

البند الثاني : تطوير الاداء البرلماني موضوع يستحق الاهتمام ولا شك ان هناك الكثير من الخلل والائتلاف اذا تمكن من تشخيص الخلل اعتقد هذا جيد ومفيد

الشيخ مقداد البغدادي

في تقديري ومنذ البدا وقبل ان يتكون برلمانا يجب ان نؤسس هيئة رقابية للحكومة وهيئة نزاهة داخل البرلمان بحيث تمر كل اسماء المرشحين على هيئة النزاهة قبل الترشيح لكي نتجنب ماحصل في هذه الدوره من دخول ارهابيين ومجرمين

يجب ان لا نخضع هيئة النزاهة الى حسابات سياسية وعلينا منحها صلاحيات واسعة لنؤسس هيئة داخل البرلمان علينا ان نخلق نظرية في تفعيل البرلمان يعني من اين نبدا واين ننتهي هل ان هيئة الرئاسة ملزمون بالنظام الداخلي والغياب والحضور .الى الان لم نخلق نظرية كيف يكون البرلمان فعالا

الاستاذ قيس العامري

سماحة الشيخ تفضل بطرح مسائل مهمه .النزاهة موجودة لدينا في البرلمان وتتابع الاوراق كذلك المفوضية الشيخ اشار الى ما يسبق عمل البرلمان او خارج نطاق البرلمان (هيئة انضباط اعضاء مجلس النواب) ومهمتها محاسبة النائب خال فترة عمله كذلك ضرورة تطوير الجانب الرقابي والمالي تفعيل لجان البرلمان في متابعة عمل الحكومة تفعيل دورة في دعم الخبراء والاخصائيين التي تناقش قضاياه

الاستاذ مؤيد العبيدي

اقترح استبدال العنوان (اصلاح الاداء البرلماني)

نشير الى ان البرلمان اعلى سلطه، نشير على ان الامة تنتخب الاكفا كي ننتج برلمانا قويا وجدير لانه سينتج حكومة قوية ويؤدي الى برلمان رقابي قوي ، ضرورة التنسيق نريد ان نشخص السلبية كالصراع بين الكتل وتمرير التشريعات بصيغة الصفقات ويجب الاشاره الى ان يكون هاجس التنسيق المصالح الوطنية لا الحزبية والصفقات السياسية (انتقاد التجربة السابقة التي ادت الى تعطيل تشريع القوانين)

الاستاذ جواد العطار

ما موجود من معوقات في البرلمان هو نتيجة مقدمات خاطئة . البرلمان الحالي نتاج اشكالية القائمة المغلقة والمعالجة يجب ان تبدا من النظام الانتخابي، الاحزاب لا تقدم افضل ما لديها من مرشحين ويجب ان تكون هناك تخصصات على الاقل في الجانب الرقابي والتشريعي لدى المرشح، التوافقات هي التي تقف حائل دون هذا التشريع كقانون (النفط والغاز) وتحول دون استجواب الوزير والقائمة المفتوحة ستفتح لنا افاق واسعة لاصلاح برلماني جيد.

الاستاذ رضا جواد تقي

موضوع مهم ويجب ان نعمل على البرنامج الثقافي للناخب لذلك ارى ضرورة ان يتوسع وان نتكلم مع الناخب ونوضح له بان العراق اتحادي برلماني ومجلس النواب اعلى سلطة وهي قلب الدولة واذا نريد دولة قوية فبمؤسساتها، ومجلس النواب اذا كان قوياً انتج حكومة قوية، الفكر العراقي يختزل فكرة ان الحكومة القوية تعني دولة قوية ولا توجد ثقافة في ذهن الناخب ان قوة البرلمان اساسية في بناء الدولة لذلك يجب ان نعطي مقدمه تشير الى اهمية البرلمان نشير ونعترف بان مجلس النواب الحالي لم يضطلع بدوره الدستوري ونشير الى عدد من النقاط وافضل مصطلح (تفعيل الدور البرلماني) وليس اصلاح الاداء

نشير الى المشاكل واولها باننا لم نهتم الى اختيار رئاسة جيدة، واذا كان الرئيس السابق للبرلمان حكمنا وفق مبدا المحاصصه فان الرئيس الجديد شل عمل البرلمان وعطل دوره وهذا خطا ائتلافي حيث ان بعض الاخوه ارادوا رئيسا ضعيفا على حد قولهم رئيس ضعيف للبرلمان افضل لنا كي تكون الحكومه قوية وهذا خطا حيث يعبر عن اضعاف صلب مؤسسات الدولة،

مجلس النواب مؤسسة وليس مجموعة اعضاء في فترة اربع سنوات والبرلمانات في كل العالم يضم خبراء ومكاتب وارشيف ولا يعتمد على مجموعه من الاشخاص فقط، مجلس النواب له مهمتان التشريع والرقابة وكلاهما يحتاج الى اليات ونحن نفتقر لها

د. عامر فياض

نرجع للاسس موضوع الاصلاح البرلماني هذا المجلس يجب ان يؤدي وظائفه الرقابية والتشريعية، نؤكد اهمية النظام البرلماني استنادا للدستور ونزيل الوهم القائل بان السلطة بيد الحكومة فقط دون المجلس النيابي وهذا الوهم حتى عند بعض اعضاء مجلس النواب. المجلس عليه وظائف اخرى غير الرقابة والتشريه منها ان يعجل بتشكيل حكومة الاستحقاق الانتخابي وفق المده لمقرره له دون تباطىء، لابد من تجنب التباطىء في عقد جلسات النيابي والغياب وعدم تحقيق النصاب، يجدب ان يكون عمله عملا مؤسساتيا بقواعد وانظمة وسياقات تعبر عن هيبة البرلمان سواء كان ابنية او موظفين وغيرها، النظام الانتخابي قائمة مفتوحه ودوائر متعدده، يجب ان تكون هناك اولويات في سن التشريعات التي تهدف لتحقيق الاستقلال والديمقراطية والامن والخدمات وبالعمل الرقابي ايضا فقرة مكافحة الفساد وقد اكدنا على الدور الرقابي للبرلمان وللتخلص من افة (اعتقد نحتاج الى اعادة صياغة

د. منال فنجان

الاصلاح البرلماني اعتقد في قسمين الاول ما قبل البرلمان واعني من مرشحين والمواصفات المطلوبة والتزام الجهات باختيار الانسب والثانية في النظام الداخلي للبرلمان كتشكيل اصدارات وتعليمات من المفوضية تلزم الجهات بنوعية المرشحين وهناك مسالة هل ان البرلمان ينحصر دوره برؤساء الكتل ام ان للنائب دوره الكامل في تمثيل الشعب

الأستاذ محمد حسن الموسوي

لنبدأ من الدستور وننتهي به فالدستور نص على ثنائية النواب والاتحاد وهذا يعمل في اغلب الانظمة وحتى في العراق اعتقد نحتاج الى تفعيلها كي نعطي للناخب مصداقية، اشار الاستاذ العبيدي الى (التوافق) التوافقات تجري داخل البرلمان وفكرة مجلس الاعيان كانت في العهد الملكي ولعبت دور عظيم في ترشيد العملية السياسية، ممكن فكرة التوازن السياسي والمشاركة السياسية وصناعة القرار السياسي والجمع بين الاستحقاق الانتخابي والمشاركة السياسية من خلال تفعيل ثنائية البرلمان. كل البرلمانات توجد فيها حكومة ظل واقترح تفعيلها في العراق لكي يفهم الناخب ان القوه ليست بيد الحكومه وان هناك حكومة ظل برلمانية تتابع العمل الوزاري وتحد من احتكاره ، اقترح مغازلت الشارع في موضوعة امتيازات مجلس النواب والعمل على تقليصها.

د.عامر فياض

تفعيل عمل المعارضة داخل البرلمان

الشيخ ابو حيدر

اعتقد اننا خضنا في تفاصيل كثيرة ومهمتنا هي كتابة برنامج سياسي وهو عمل مضغوط جدا، النظام الانتخابي للائتلاف سواء صوت عليه ام لم يصوت هو القائمة المفتوحه والدوائر المتعدده حتى على مستوى الاقضية والنواحي ونوعية الناخب وشروط ترشيحه، ماذا سنعمل ليكون البرلمان مؤسسة اسوة بالبرلمانات العالمية . تفعيل الدور المؤسسي لهذه المؤسسة التشريعية وتفعيل الدور الرقابي هذا هو الاهم اما التفاصيل لا تعني برنامج انتخابي مضغوط

د.حميد فاضل

اكثر الموضوعات اشارت الى البرلمان وجلساته في حين ان كل القوانين تطبخ داخل اللجان المشكلة وهذه اللجان توزع حسب الحصص لذلك ارى ضرورة اعتماد الاختصاصات في اختيار رؤساء اللجان، في مجال التعديلات الدستورية هناك ٦٥٪ من من المجتمع العراقي هي من شريحة الشباب ارى ضرورة المطالبة بتخفيض العمر الى ما دون ٣٠ سنه وبذلك تكون مخاطبة لفئة مهمة، الامتيازات وتقاعد اعضاء البرلمان وهذا هدر لاموال ادوله والعمل البرلماني ليس وظيفة وهو تكليف وهذا امر يتعلق باصلاحات البرلمان.

الاستاذ رضا جواد تقي

اؤيد ما طرحه السيد الموسوي محمد حسن بخصوص (المجلس الاتحادي)وهذا يكون فية نص وان يضع مجلس النواب القادم هذا الموضوع على راس اولوياته

د.عامر فياض

اصدار قانون مجلس الاتحاد وتشكيله

الاستاذ رضا جواد تقي

الكفاءة هي احدى اسرار الحل والقوه لمجلس النواب ويجب ان ندعو احزابنا الى انتخاب الكفوء واعتقد ان مسالة الكوته ٢٥٪ للنساء ساهمت في صعود شخصيات غير كفوءة وهي مخالفه ديمقراطية.
الامتيازات ارجو عدم التطرق اليها وامتيازات النائب هي نفسها ما يتمتع بها الوزير وانا ادعو الى العداله في الرواتب بين مؤسسات لبرلمان والوزارة وموظفيها
النائب قيس العامري
طرح موضوع الامتيازات فيه نوع من الحساسية وقد طرح من ائتلاف دولة القانون وقد يفسر طرحه الان هو جنبة دعائية والناخب يعي الامور جيدا
الاستاذ مؤيد العبيدي
لنكلف اللجنة بتبويب الاشارات دور البرلمان اعلى سلطه وندعو الشعب لفهمها تقديم المصلحه داخل الكتل وتفعيل الدور التشريعي والرقابي
د.منال فنجان
الامتيازات البرلمانيه ارى ان ندعو الى عمل نظام خاص برواتب الدوله بما يتناسب مع البلدان الاخرى اضافة الى ترشيق الامتيازات
د.محمد حسين الخفاجي
ليكن منطوق الجمله لكي نكسب الناس (اصلاح النظام البرلماني رقابيا وتشريعيا وتشكيل اجهزة رقابة سانده كالارشيف وسجلات الحضور والغياب
الاستاذ جواد العطار
تفعيل يعني كان فاعلا ونريد ان نفعله اكثر اما الاصلاح يعني كان مقصرا ونريد ان نصلحه والتطوير كذلك مثل التفعيل
الاستاذ رضا جواد تقي
لا اوافق على مصطلح الاصلاح يجب ان نتحدث عن ايجابيات البرلمان السابق
د.ابراهيم بحر العلوم
- تحدثنا عن ضرورة النظام الانتخابي وعلينا ادراج قانون الأحزاب، يفتقد البرلمان الى معهد تطوير كفاءة البرلمانيين
- النظام الداخلي يحتاج الى تحديث وهناك مشاكل ويجب اعادة النظر بحيث يؤدي الى زيادة الكفاءة التشريعية
- اشار الدكتور الفياض الى عدم وجود اولويات وبرمجه في سن القوانين ويجب ان توضع خطه لكل فصل تشريعي
- تفعيل التشريعات والقوانين التي تصدر تحتاج الى متابعة ويجب ان نضع آليه لمتابعة ما يصدر وتفعيله

-تفعيل المحكمة الاتحادية فالسنوات الماضية شهدت تقاطعا بين السلطات الثلاث ومبدئيا مرجعنا الدستور كيف نفعل المحكمه الاتحادية وندعم استقلالها ونوفر لها مستلزمات عملها المتكامل وتشكيلها وسن القانون وامكانية اخراجها من

-مجلس القضاء كسلطه منفصله ونبعدها عن التجاذبات السياسية التي ادت الى تجاهلها في بعض الاحيان الرد على الاسئله المقدمه لها

السيد طه العلوي

حتى نصل الى خلاصه نضع الجمله (الائتلاف يسعى الى برلمان يلزم نفسه بوضع اولويات زمنية لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية ....) الجمله مكتوبه وطويله لدى السيد العلوي وقد طلبها منه الدكتور عامر الفياض

د. ابراهيم بحر العلوم

الاصلاح الحكومي فيما اذا تمكن الائتلاف من الحصول على امكانية تشكيل الحكومه فما هي اولوياته وخطته للاصلاح الحكومي

د.عامر فياض

تاكيد حكومه الاغلبيه السياسيه التي تستند على الاستحقاق الانتخابي (حكومه خدمه وطنيه بعيدا عن المحاصصه)

د.ابراهيم بحر العلوم

ادعوا الى ترشيق عدد الوزارات فاقليم كردستان تمكن من تحقيق هذه الخطوه من ٣٦ الى ١٩

ضرورة تشكيل مجلس الخدمه المدنية كي يصار الى التوظيف من خلاله ونبتعد عن المحاصصه ومشاكلها وتطبيق قانون الخدمه

الاستاذ محمد حسن الموسوي

دعما لكلامك (موظفوا الخدمه الوطنيه) ونبتعد عن اذا جاءت حكومه سين بعد ص تغير موظفو الدوله

د.ابراهيم بحر العلوم

رفض هيمنة الاحزاب على الوزارات الحكومية والكادر الوزاري

الشيخ البغدادي

الوزارات الامنية والماليه

د.حميد فاضل

اعتماد سياسة الوزارة لا الوزير

الاستاذ جواد العطار

علاقة الحكومه بالبرلمان متنافره ومتناقضه لذلك يجب ان يعتمد مبدا التعاون والتنسيق بين الحكومه والبرلمان

الاستاذ مؤيد العبيدي

الاصلاح الحكومي ..حكومه كفاءات واختصاصيين يتمتعون بالنزاهة ويجب ان يكون رئيس الحكومة ذات اندفاع وطني والابتعاد عن المحاصصه والحزبية وعلى الحكومة وضع خطه استراتيجية في اجتثاث الفساد الاداري والمالي والاسراع في تشكيل قوانين الخدمات والبطالة والتنسيق مع البرلمان واختيار الوكلاء والمدراء العاميين حسب الكفاءة والنزاهة

د. منال فنجان

علاقة الحكومة في وضعها الداخلي مع مواطنيها واداء الحكومة في رسم سياستها الخارجية والتي يفتقدها العراق الى الان

د. ابراهيم بحر العلوم

لدينا من الوقت ما فيه الكفاية بعد تاجيل الاجتماع المقرر ١٦ /١٠ في مكتب الدكتور الجعفري لانشغال المجلس والتيار بفعاليات خاصه والاجتماع يكون الجمعة التي بعدها

السياسة الخارجيه ومراجعة الورقة التي صيغت مع تمنياتي على اللجنه التي صاغت الورقة الاولى ان تتمكن ايضا من صياغة الإصلاحات كي تناقش يوم الاثنين ١٠/١٩

مقررات اللجنه

٤- تكليف اللجنه بصياغة الورقة الثانيه التي تشمل الاصلاحات البرلمانية والحكومية

٢- تحديد يوم الاثنين ١٩ /١٠ الساعه الرابعه عصرا موعدا للاجتماع القادم

٣- مناقشة السياسه الخارجيه والورقه المقدمه عن الاصلاحات

ملحق رقم ٥

الوثائق الأربع نيسان ٢٠١٠

مسودة البرنامج الحكومي للائتلاف الوطني ٢٠١٠

مسودة البرنامج الحكومي

٢٠١٠-٢٠١٤

١-البرنامج السياسي

- السياسية الداخلية

اولا: الالتزام بالدستور من خلال حمايته واعتماده اساسا لبناء دولة المؤسسات والقانون، وطريقا لحماية الوحدة الوطنية، ومنهجا لتحقيق علاقات ايجابية على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية واعتماد الاليات الدستورية في تعديل الدستور.

ثانيا: الاقرار بمراجعة ومغادرة الاخطاء والتقصير والضعف في اداء حكومات ما بعد عام ٢٠٠٣. ومن ابرزها اعتماد مبدأ المحاصصة واهمال اعتماد معايير الكفاءة والخبرة والمهنية في ترشيح واختيار المناصب القيادية في الدوائر الحكومية والقوات المسلحة وشخصنة عمل الحكومة ووزرائها دون مأسستها وغياب وحدة الخطاب الحكومي في رسم وتنفيذ وتنسيق ومتابعة السياسات الحكومية العامة وغياب الرؤية الاستراتيجية لبناء الدولة من خلال الخطط بسبب غياب قاعدة البيانات والمعلوات التي تعتمد الاحصاء والتعداد السكاني اساسا لها وضعف الدور الرقابي لمجلس النواب.

ثالثا: تشكيل حكومة شراكة وطنية قادرة على مواجهة التحديات، قائمة على اساس الاستحقاقين الانتخابي والوطني ومعتمدة البرنامج الحكومي ومتجاوزة الاخطاء والسلبيات الماضية وفاعلة على ان ينجز في ظلها (سن قانون الاحزاب، سن قانون الاعلام الحر، سن قانون منظمات المجتمع المدني، حصر السلاح بيد الدولة، ابعاد الاجهزة الامنية والاستخباراتية عن التأثيرات الحزبية الضيقة، تنمية قدرات القوات العسكرية العراقية بما يحمي الحدود العراقية ويحقق الامن والاستقرار، التعجيل بتشكيل المفوضية العليا لحقوق الانسان، سن قانون المحكمة الاتحادية وتشكيلاتها، الاسراع في تسمية اعضاء مجلس

الخدمة الاتحادية، سن قانون مجلس الاتحاد وتشكيله، انجاز المصالحة الوطنية غير المتجاوزة للعدالة والمساءلة).

رابعا: السيادة والاستقلال:- ان تثبيت السيادة وتحقيق الاستقلال وضمان وحدة الاراضي العراقية يتم بمواصلة تعزيز الديمقراطية وانهاء مخلفات مرحلتي الديكتاتورية والاحتلال، وتعجيل انسحاب جميع القوات الاجنبية من الاراضي كافة، وتنمية القدرات العسكرية والامنية بما يحمي المواطن والوطن ويعزز الامن والاستقرار.

خامسا: النظام الاتحادي والمناطق المتنازع عليها: ان النظام الاتحادي حقيقة دستورية ملزمة للجميع في الاقاليم والمحافظات. وفي شأن المناطق المتنازع عليها من الضروري اتخاذ مواقف لتنفيذ معالجات متوازنة تعتمد الاليات التي حددها الدستور بهذا الشأن، وبما يضمن العدالة والانصاف لجميع التنوعات القومية والمذهبية ويساهم في تعزيز الوحدة الوطنية. وان رفض التدخلات الخارجية او التدويل السلبي في معالجة قضايا ومشكلات المناطق المتنازع عليها، لا يمنع من الاسترشاد والافادة من الخبرات الدولية المحايدة والخبرة الاممية التي تقدمها الامم المتحدة بهذا الشأن.

سادسا: الموقف من حزب البعث المنحل: ضرورة الالتزام باحكام الدستور العراقي الذي يحظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي او العرقي، ومن يحرض او يمهد او يمجد او يروج او يبرر له، وبخاصة حزب البعث الصدامي ورموزه في العراق، وتحت أي مسمى ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية.

رابعا: تحسين الاداء الحكومي: عمل مجلس الوزراء عمل تضامني وشخصي في اعمال الوزارة وهو بهذا الوصف مسؤول امام مجلس النواب مما يتطلب بناء علاقة ايجابية وفاعلة مع السلطة التشريعية وكذلك مع رئاسة الجمهورية ويعمل على مبدأ الفصل بين السلطات وان السلطة القضائية لا سلطان عليها غير القانون وتنظم العلاقات ما بين السلطات والرئاسات بشكل لا لبس فيه بقانون. والالتزام بدعم رئيس الوزراء المكلف بتشكيل حكومته من فريق عمل متجانس يكون اعضاؤه مسؤولين امام رئيس الوزراء والبرلمان وليس امام كتلهم واحزابهم والسعي لتحسين الاداء الحكومي من خلال وضع نظام داخلي لمجلس الوزراء لتعزيز المسار الديمقراطي في عمله عند صناعة واتخاذ القرارات. والتأكيد على التزام الوزراء بسياسات الحكومة. وكذلك المتابعة الجادة في تنفيذ التشريعات واقتراح مشاريع القوانين ذات العلاقة بالاحتياجات الاساسية. واعادة النظر بهيكلية السلطة التنفيذية من

خلال ترشيق عدد اعضاء مجلس الوزراء والاستعاضة عن بعضها بانشاء هيئات متخصصة ودمج البعض منها ذات التخصصات المتقاربة واستحداث هيئات وطنية اخرى للمواضيع الهامة. وكذلك اكمال مهمة التعداد العام للسكان والاحصاء لتوفير قاعدة بيانات متكاملة لبناء الوطن.

خامسا: الحوار الوطني: اعتبار الحوار الوطني نهجا متواصلا للوصول الى مصالحة وطنية شاملة لابناء الشعب وان يتم ذلك من خلال هيئة مختصة تاخذ على عاتقها بناء استراتيجية متكاملة للحوار والمصالحة الوطنية تبدأ من الدستور والقوانين ووصولا الى اعتبار الحوار ثقافة تشمل كافة الشعب.

سادسا: الاصلاح المجتمعي: نبذ العنف وادانة منهج التكفير والارهاب واصطفاف كافة شركاء العملية السياسية في هذا الاتجاه، العمل على اكمال اعادة النازحين داخليا الى مناطق سكناهم وتذليل العقبات التي تعترض طريق عودتهم واعادتهم الى الخدمة العامة ان كانوا فيها. والاسراع في اطلاق سراح المعتقلين الابرياء من السجون وتعجيل ارسال اوراقهم التحقيقية الى القضاء لحسم قضاياهم على وفق القانون، والعمل على تفعيل قانون تعويض المتضررين ليشمل كل من لحقه الضرر وذويه نتيجة الممارسات التعسفية من قبل الاجهزة الامنية خلال الستنوات الماضية او قوات الاحتلال. والتأكيد على المهمة الاصلاحية للسجون وعلى صيانة كرامة السجين وانسانيته ووقف انتهاكات حقوق الانسان فيها والحد من الاجراءات غير القانونية التي تؤدي الى الاتهام والاعتقال على الشبهة.

السياسة الخارجية

١- تتبنى الحكومة بناء علاقات ايجابية على صعيد شعوب وحكومات دول الجوار الاقليمي والمنظومة العربية والدول الاسلامية ودول العالم الاخرى و تقوم السياسة الخارجية للحكومة على اساس استقلالية القرار السياسي وعلى مبدا حسن الجوار ومبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية للعراق بعيدة عن سياسة المحاور.

٢- تحرص على انتهاج سياسة مع دول الجوار الاقليمي قادرة على امتصاص المخاوف والهواجس من تطور العملية السياسية ودافعة نحو بناء قاعدة للمصالح المشتركة. وتؤمن بضرورة الحوار و بذل الجهد السياسي والدبلوماسي لحل الملفات العالقة وفي مقدمتها ملفات المياه والحدود والحقول النفطية المشتركة مع دول الجوار الاقليمي وخاصة مع الكويت وايران

وتركيا وفي اطار الاتفاقيات والقرارات الدولية. وتعمل على توطيد العلاقات الخليجية العراقية بشقيها التنموي والسياسي والتحرك نحو اطفاء الديون المترتبة في ذمة العراق. وتنتهج الحكومة السياسات التي من شأنها تمكين العراق من استعادة دوره في الوقوف مع القضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين وفي تفعيل دور الجامعة العربية بما يخدم مصالح دول الاعضاء فيها.

٣- تساهم في تحقيق التعاون والتكامل مع شعوب العالم الاسلامي كسبيل لمواجهة التحديات التي تواجه دولها والعمل على دفع عجلة التنمية بما يحقق التكامل بينها وبما يتماشى مع تراثها وثقافتها وتفعيل دور منظمة المؤتمر الاسلامي بما يخدم المصالح المشتركة.

٤- العمل على اقامة افضل العلاقات مع الاسرة الدولية والداعمة لمسيرة اعادة الاعمار والبناء في العراق، وتشدد الحكومة على التواصل الايجابي معها لتطوير التجربة الديمقراطية وحماية حقوق الانسان وتفعيل العلاقات الاقتصادية معها في مجال الاستثمار على اساس تكافؤ الفرص.

٥- العمل على اخراج العراق من الفصل السابع من خلال تكثيف العمل الدبلوماسي والايفاء بجميع الالتزامات امام الاسرة الدولية بما يحقق المصلحة العليا للعراق والعمل على حماية اموال العراق في البنوك الخارجية من خلال توفير الحصانة الدولية والقانونية.

٢-البرنامج الامني: ان توفير الامن والاستقرار وحماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم والحفاظ على سيادة العراق ووحدته تقع في مقدمة مهام الحكومة المقبلة ويتحقق ذلك من خلال أستراتيجية شامله تعتمد سياسات وخطط وبرامج تستند على :

اولا. تطوير استراتيجية الامن الوطني للمرحلة المقبلة

- تقييم ومراجعة شاملة لعمل وزارتي الدفاع والداخلية والاجهزة الامنية والاستخبارية للوقوف على قدراتها وامكانياتها الحقيقية ومقارنتها بنوع وطبيعة التهديدات والمخاطر الحالية والمتوقعه والتي على أساسها يتم تحديد اهداف الخطط ووسائل تنفيذها.
- معالجة التدهور الاقتصادي من خلال ايجاد حلول لمشاكل الفقر والبطاله وضعف الخدمات.
- التنسيق مع دول الجوار والاقليم والعالم لمحاربة الارهاب والعمل على تجفيف منابع تمويله وتجنيده وتدريبه وربط ذلك بالتعاون السياسي والاقتصادي مع تلك الدول.

ثانيا. أقرار هيكلية الامن الوطني (القيادة والسيطرة على المستوى الوطني) وتحديد المرجعيات المسؤولة عن اتخاذ القرار والجهات المسؤولة عن تنفيذه واليات التنسيق بين هذه الجهات ومن هي الجهة المسؤوله عن التنسيق بين الاجهزة الامنية والاستخبارية مع مراعاة تحديد ساحات العمل والاختصاص لكل مؤسسة او جهاز أمني أو أستخباري.

- لغرض تحديد جهة مسؤولة عن الامن يعمل على تشكيل جهاز أمني وطني يتولى مسؤوليات الامن الداخلي على ان يتم دمج ((وزارة الدولة لشؤون الامن الوطني ووكالة المعلومات والتحقيقات الوطنية وقسم الاستخبارات في جهاز مكافحة الارهاب)) في هذا الجهاز ويرتبط بوزارة الداخلية.
- الحاق جهاز مكافحة الارهاب بوزارة الدفاع (قيادة وسيطرة).
- اقرار مشروع قانون هيكلية ومهام وصلاحيات مجلس الامن الوطني.
- انشاء كلية الامن الوطني.
- تطويرادارة مكافحة غسيل الاموال في وزارة الداخلية والبنك المركزي لمتابعة مصادر تمويل الارهاب والجريمة المنظمة.

ثالثا. المؤسسة العسكرية:

- انشاء مديرية التوجيه المعنوي للحفاظ على العقيدة العسكرية الدفاعية والالتزام بالضوابط والسياقات العسكرية وترسيخ الولاء للوطن والشعب.
- رفع مستوى الوعي الأمني والادراك الحسي للمقاتلين اثناء تأدية الواجبات العسكرية والعمل على احترام حقوق الانسان وفق مايضمنه الدستور.
- تحديد مهام وصلاحيات مكتب القائد العام للقوات المسلحةعلى ان تنحصر بحدود التنسيق الاداري بين القائد العام ووزارتي الدفاع والداخلية.
- اعادة النظر بخصوص عمل قيادات العمليات المشكلة باوامر ديوانية من القائد العام للقوات المسلحة وتقييم هذه التجربة مع العمل على تفعيل دور الاجهزة الامنية المسؤولة على الامن الداخلي واعطائها المسؤولية في مراكز المدن بشكل تدريجي لكي يتم سحب قوات الجيش الى خارج المدن .

رابعا. مضاعفة الجهود لرفع جاهزية الاجهزة الامنية والعسكرية والاستخبارية والاسراع بتنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالتدريب والتجهيز لتمكينها من انجاز مهامها الحالية والتي ستوكل اليها بعد الانسحاب الكامل للقوات الاجنبية من العراق.

- ادخال العامل التكنلوجي والتقنيات الحديثة في تسليح صنوف الجيش العراقي واعتماد بناء قوات نوعيه مدربة تدريب عالي ومجهزة باسلحة متطورة جدا للتمكن من اداء مهمتها الدفاعية.

خامسا. دعم وسائل بناء الثقة بين المواطنين والاجهزة العسكرية والامنية والاستخبارية.

سادسا. تعزيز الرقابة البرلمانية والقانونية والادارية والمالية على الاجهزة العسكرية والامنية والاستخبارية بما يحقق الانضباط الصارم وتحريم المساس بالدستور والنظام السياسي الديمقراطي وبما يضمن الاتزام بمعايير الكفاءه والمهنية وتحريم التبعية الحزبية ومكافحة الفساد وأساءه استخدام السلطات.

سابعا: ضمان تطبيق قانون مكافحة الارهاب وغيره من القوانين التي تعاقب كل من يتعاون مع مع المنظمات الارهابية او من يقدم لها الدعم والمساعدة باي شكل من الاشكال، ومصادرة اموال من يتعاون معها.

٣-الاصلاح القضائي والقانوني: العمل على احترام مبدأ استقلال القضاء وعدم تدخل السلطة التشريعية والتنفيذية في عمله وتشكيلاته والاهتمام باصلاحه وتطويره وتعزيز المعايير الشفافة في تعيين القضاة وتوفير الرعاية المالية والاجتماعية والحماية الشخصية لهم ولعوائلهم. وتوسيع تقديم خدمات العدل الى المواطنين من خلال زيادة عدد القضاة والاجهزة العدلية وتطوير انظمة وبرامج عمل دوائر التسجيل العقاري. والاهتمام بتشريع قانون تنظيم السلطة القضائية ليحدد مهام واختصاصات مجلس القضاء الاعلى وتشكيلاته بوضوح والعمل على فصله عن وزارة العدل. وكذلك تشريع قانون خاص للتظلم وايجاد نظام قانوني لحماية حقوق الانسان وتشريع قانون يقر بمسؤولية الدولة عن دفع تعويضات لضحايا اخطاء اجهزة القضاء والتعجيل بانشاء مجلس الدولة للنهوض بوظائف القضاء الاداري. ودعم المحكمة الجنائية المختصة لمواصلة اعمالها في محاكمة النظام الديكتاتوري البائد.

٤-مكافحة الفساد المالي والاداري: يعد الفساد الاداري والمالي من اخطر الاوبئة التي تفتك بالدولة ولاجل التخلص منه تتبنى الحكومة برنامجا محكما لمكافحته عبر حزمة من

السياسات والاجراءات والتي تشمل اتخاذ الاجراءات القانونية لبناء جهاز قضائي قادر على تطبيق العدالة واعادة النظر بالتشريعات والقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد لغرض تطويرها. وتفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب والاجهزة الرقابية المختلفة وتطوير اجهزة التدقيق واعادة النظر بطرق ترسية العقود وتنفيذها.

٥-البرنامج الثقافي: العمل على تأسيس مجلس وطني للثقافة والفنون والاداب يأخذ على عاتقه تطوير وتجديد المنجز الثقافي العراقي والتعريف به ونشره وتسويقه والاهتام بالعلماء والمبدعين والعمل على صيانة الارث الثقافي للشعب العراقي.

٦-البرنامج الاعلامي: تمكين اعلام الدولة هيئة البث والارسال وهيئة الاعلام والاتصالات من اعطاء كافة مكونات الشعب حقها في البث العام وتسليط الضوء على الجوانب الايجابية للعملية السياسية والوقوف مع الدولة في مكافحة الارهاب و كذلك تشريع القوانين الخاصة بشبكة الاعلام العراقية و هيئة الاعلام والاتصالات والعمل على تشريع قانون الاعلام لحماية الاعلاميين والالتزام بدعم الاعلام الخاص ووسائل الاعلام الخارجية العاملة في البلد وفق مبادى الدستور.

٧-البرنامج الاجتماعي: ضرورة الاهتمام بضحايا البعث الصدامي من ذووي الشهداء من خلال تفعيل مؤسستي الشهداء والسجناء السياسيين و تفعيل قانون المفصولين السياسين في دوائر الدولة بما يسهم في استحصال حقوقهم. وكذلك تفعيل عمل منظمات المجتمع المدني الفاعلة ودعمها والحفاظ على استقلاليتها والاسراع في تشريع القانون الخاص بها. وانشاء هيئة عليا خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة لتأخذ على عاتقها رعاية المشمولين بها وفق المعايير الانسانية. والعمل على توفير احتياجات الارامل والمطلقات ووضع برامج وطنية لرعاية وحماية الطفولة ومنهم اليتامى ومكافحة ظاهرة التسول وتنظيم وضع المهجرين وتخفيف معاناتهم وتشجيعهم للعودة وتنظيم هجرة العمالة الاجنبية في البلد. والاستمرار بالعمل في عملية توزيع المواد الغذائية للمواطنين عن طريق البطاقة التموينية وتحسين كميتها ونوعيتها وتخصيص الاموال اللازمة لها باعتبارها المصدر الرئيسي لكثير من المواطنين للحصول على احتياجاتهم الاساسية. وكذلك تطوير وتوسيع العمل بشبكة الحماية الاجتماعية لتشمل كل المستحقين.

٨-دعم المراة: العمل على تمكين المراة العراقية من ممارسة حقوقها الدستورية الكاملة والوقوف معها وحمايتها وتأهليها على مختلف الاصعدة والمستويات والعمل على ازالة التخلف

التي منيت بها في مجال العلاقات الزوجية والاسرية والتعليمية والخدمية ووضع الخطط الرصينة والبرامج لرعاية وتنمية المراة و دفع الظلم والحيف عنها في مختلف الاتجاهات الحكومية ومنها الشعبية على حد سواء. واستكمال حزمة القوانين ودعم المؤسسات الراعية للارامل وعوائل الشهداء والايتام. والعمل على اعادة بناء الاسرة كاساس ضامن للمجتمع وحفظ حقها في التعليم والصحة والامن.

٩-برنامج الرياضة والشباب: العمل على توفير مستلزمات ممارسة الرياضة من منتديات ومراكز ونوادي وساحات باعتبارها حق دستوري يتمتع بها كل مواطن وكذلك الاسراع باقرار قانون وزارة الشباب والرياضة وكذلك قوانين الجمعيات والاندية وقانون اللجنة الاولمبية والاتحادات الرياضية. ودعم الرياضة المدرسية والنشاطات والمواهب الفنية للطلبة في كل المراحل الدراسية. وباعتبار الشباب هم امل الامة وعمود الوطن فلابد من التأكيد على تعزيز مشاركة الشباب في بناء مستقبل العراق وادارة مؤسساته من خلال تذليل العقبات وتامين فرص العيش الكريم وتامين احتياجاتهم التعليمية في مختلف المستويات من خلال رسم استراتيجية وطنية للشباب تراعى فيها خصوصياته الوطنية واولوياته المرحلية باعتماد السياسات الادارية اللامركزية تأخذ في نظر الاعتبار انشاء معاهد متخصصة لاعداد القادة ودعم وتطوير برلمان الشباب وتفعيل بروتوكولات تعاونية مع المجتمع الدولي لتطوير الخبرات والمهارات وتاسيس صندوق وطني لدعم المشاريع الصغيرة المنتجة.

البرنامج الاقتصادي

ان مرحلة اعادة بناء واعمار العراق وتنشيط اقتصادياته لخلق فرص العمل والقضاء على البطالة وتطوير صناعاته النفطية واستثمارها بالشكل الصحيح وتنمية القطاعات الانتاجية الاخرى مثل الزراعة والصناعة وغيرها لتنويع مصادر الدخل القومي بما يعود على العراقيين بالخير والازدهار تتطلب ادارة رشيدة لموراده وكذلك تفعيل دور القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي من خلال تهيئة البيئة الاستثمارية (استكمال كافة التشريعات اللازمة وامكملة لقانون الاستثمار كقوانين البنوك والتامين والضريبة) وخلق قطاعات جديدة تعيد التوازن للتنمية المستدامة بما يضمن انهاء البطالة وتحقيق التنمية باسرع وقت ومن خلال توازن عملي وعلمي بين القطاعات العام والخاص والمختلط.

١٠-قطاع النفط والغاز: تتبنى الحكومة سياسة تعظيم الايرادات النفطية وتوظيفها بشكل سليم من اجل التنمية وتوزيعها بشكل عادل من خلال برنامج لتطوير الصناعة النفطية

اعتمادا على مبدأ المزاوجة بين الاستثمار الوطني والاستثمار الاجنبي بمختلف صيغه بما يحقق المصلحة العليا للعراق للوصول الى معدلات انتاجية بحدود ٨-١٠ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٢٠.

والالتزام بدعم الجهد الوطني للشركات الوطنية الاستخراجية وتفعيل مجالس اداراتها وتعزيز استقلاليتها لتنفيذ خططها الانتاجية ودعمها للاستعانة بشركات خدمات فنية للاحتفاظ بمستوياتها الانتاجية الحالية وزيادتها. والعمل على توفيرالمنتجات النفطية من خلال تأهيل المصافي ومجمعات الغاز و تحسين نوعية منتوجاتها ضمن خطة تضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي في خلال العامين المقبلين مع رسم سياسة لدعم الاسعار للقطاعات الانتاجية.

والسعي للتعاون مع الشركات النفطية العالمية الرصينة لتطوير الحقول النفطية والغازية واستثمار الغاز للوصول الى طاقات انتاجية تفي بمتطلبات التنمية ضمن مديات زمنية معقولة تأخذ في نظر الاعتباراحتياجات السوق النفطية العالمية ومعتمدة صيغ تعاقدية فضلى تضمن الاستغلال الامثل للثروة على ان يكون ذلك في اطار خطة متكاملة تأخذ في نظر الاعتبارالتطوير العمودي والافقي للصناعة النفطية وتأهيل وتطوير البنية التحتية للقطاع وتطوير الكوادر ودعم القطاع الخاص العراقي.

والعمل على اجراء اصلاح اداري وقانوني في القطاع النفطي يشمل الاسراع في اعادة شركة النفط الوطنية وتشكيل مجلس اتحادي للنفط والغاز يتولى المصادقة على السياسات النفطية في البلد. وفي جانب التشريعات، تتبنى الحكومة تشريع قانون النفط والغاز وقانون شركة النفط الوطنية بعد اجراء التعديلات اللازمة وكذلك قانون لتأسيس صندوق لمكافحة الفقر لتنفيذ برامج خدمية تستهدف المناطق الفقيرة من العراق. والعمل على تأسيس اكاديمية عليا للبترول لتطوير الكوادر.

١١-قطاع الاسكان: تتبني الحكومة برنامجا وفق خطة تشريعية عاجلة التنفيذ لحل ازمة السكن من خلال تأسيس هيئة التنمية العقارية والعمل على تشريع قانونها لتتولى تنفيذ البرنامج الاسكاني وفق المعايير والضوابط حيث تتحمل الدولة كلفة الأرض وكلفة سعر الفائدة ويتحمل المواطن المالك كلفة البناء يتم تقسيطها عليه بأقساط مريحة لمدة زمنية تستغرق (٣٠ عام). ويتوقع توفير مليوني وحدة سكنية عبر تنفيذ البرنامج خلال عشر سنوات.

١٢-القطاع المصرفي: العمل على تطوير الاشراف الرقابي على الجهاز المصرفي من خلال تأسيس هيئة مصرفية عليا مهمتها الاشراف على الرقابة المصرفية وكذلك العمل على

تحسين اساليب الرقابة الداخلية وتثبيت قواعد واعراف العمل المصرفي السليم ورفع مستوى شركات التدقيق المالي. ولتطوير الجهاز المصرفي يتم تاسيس هيئة مستقلة لضمان الودائع المصرفية. واعادة النظر بالنظامين المالي والمحاسبي الحكومي وفقا لصيغة مطابقة للدستور بحيث يتم الوصول الى نظام محاسبي لامركزي ضمن الية تمويل موحدة ومتطورة مع اعداد نظام جديد لتبويب الموازنة العامة الاتحادية وموازنة المحافظات والاقليم واخر لحساباتها الختامية.

١٣-القطاع الزراعي: العمل على تشريع موحد لتنظيم مالكية الاراضي الزراعية في العراق. والاسراع باقرار قانون ٥٣ المعدل وتشريع القوانين المتعلقة بتطوير واقع البساتين ودعم الانتاج الزراعي عن طريق تقديم المساعدات الحكومية والقروض الميسرة للمزارعين وحمايته من خلال رفع الرسوم الكمركية على استيراد المحاصيل الزراعية. وكذلك تأسيس هيئة التنمية الزراعية تتولى مسؤولية التنمية الزراعية ومكافحة التصحر واستصلاح الاراضي الزراعية وتمليكها للفلاحين وتتبنى مشروع تأهيل بساتين النخيل وتوسيعها لتشمل المناطق الصحراوية الصالحة واقامة القرى العصرية للفلاحين. وكذلك العمل على تنمية الثروة الحيوانية واقرار قانون استيراد الحيوانات ذات الانتاجية العالية.

١٤-القطاع الصناعي: العمل على حماية الصناعة الوطنية وضرورة التحرك من اجل الحد من التضخم المالي الناتج عن اعتماد السوق على استيراد مجمل المواد الاستهلاكية. وتأهيل وتشغيل مصانع القطاع العام المتوقفة مع تخصيص ميزانية طارئة لها وكذلك نقل ملكية بعض الصناعات من الدولة الى القطاع الخاص بما يكفل تطورها بشكل ضامن لمصلحة العاملين فيها ويمنع الاحتكار ودعم القطاع الخاص العراقي للاستثمار في المشاريع الانتاجية الصناعية الصغيرة والمتوسطة وانشاء مشاريع للصناعات الاساسية المعتمدة على الطاقة العالية وتشجيع تشييد المدن الصناعية.

برنامج الخدمات

١٥-قطاع التربية والتعليم: العمل على تطوير التعليم الابتدائي والثانوي، وتفعيل التعليم الالزامي ووضع ضوابط لمواجهة ظاهرة التسرب من المدارس وضرورة تأهيل المدارس في القرى والارياف والمناطق النائية وتفعيل مشروع مكافحة الامية للفئات العمرية المختلفة. وكذلك تطوير التعليم الجامعي من خلال العمل على استقلالية الجامعات وزيادة عدد البعثات الدراسية وتشجيع التعاون مع الجامعات الاجنبية وتشجيع التعليم الاهلي والخاص وعلى

المستويات كافة ضمن اطر قانونية تكفل التطور والنمو في هذا المجال. والعمل تشجيع البحث العلمي ودعم العماء والمتخصصين يتماشى مع استراتيجية الدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تأسيس هيئة مستقلة وتنظيم عملها بقانون.

١٦-قطاع الكهرباء: تتبنى الحكومة اتخاد الاجراءات الضرورية لتحسين اداء المنظومات الكهربائية وصيانتها بما يؤدي الى الحفاظ على مستويات الانتاج الحالي وزيادته ومتابعة تنفيذ العقود الجديدة لبناء محطات توليد الطاقة الكهربائية. والعمل على تشجيع المحافظات لانشاء محطات توليد الكهرباء مع توفير حوافز مناسبة بالتعاون مع القطاع الخاص. و تأسيس هيئة عليا للطاقة لرسم ستراتيجية على مديات مختلفة للطاقة ومن احدى مهامها التنسيق بين وزارتي النفط والكهرباء و كذلك تفعيل قانون تشجيع القطاع الخاص لاستيراد المشتقات النفطية. والاسراع في اجراء اصلاحات ادارية وقانونية في الوزارة لتحسين ادائها.

١٧-القطاع الصحي: العمل على تحسين المستوى الصحي لكافة المواطنين والاهتمام بتطبيق نظام الاحالة وطب الاسرة وتحسين جودة الخدمات في المستشفيات والمراكز الصحية والاهتمام بالمعاقين وتطوير نظام خدمات الطواري والاسعاف الفوري وتفعيل العيادات الطبية المتنقلة. وكذلك العمل على ضمان جودة الصناعة الدوائية وتأهيل وتطوير البنى التحتية وتحديث ومراجعة قانون الوزارة والقوانين الصحية ذات الصلة.

١٨-قطاع الاتصالات: تشريع القوانين والانظمة والتعليمات التي تنظم عمل القطاع وحمايتها وتشديد الرقابة على الشركات المرخصة العاملة في القطاع وتشجيع الاستثمار من قبل القطاع الخاص وتفعيل التنسيق بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في تخطيط وتنفيذ مشاريع الاتصالات المختلفة. .

١٩-قطاع المياه والبيئة: العمل لتثبيت حقوق العراق المائية من خلال المعاهدات و القوانين الدولية وتأسيس المجلس الوطني الأعلى للمياه للقيام بدور المراقب للموازنة المائية للعراق. وتأسيس مجلس لحماية البيئة يتعهد باجراء مسح بيئي كامل للعراق و يقوم بمراقبة و تقييم السياسات المائية و تسهيل عمل وانجاز الوزارات المعنية. وكذلك تشكيل هيئة عليا لإزالة الألغام وتشريع قوانين من شأنها تحريم زرع الألغام.

٢٠-السياحة والاثار: العمل على اصدار قوانين لحماية الاثار والعتبات الدينية وتشجيع السياحة الدينية والاثرية للعراق وفتح المجالات امام الاستثمارات في قطاع السياحة وتأهيل العاملين فيه وتأهيل المتحف العراقي والمتاحف في جميع المحافظات.

٢١-تطوير العمل النقابي: العمل على اصدار القانون العمل الجديد الذي يضمن حماية حق التنظيم النقابي وتعزيز الحريات النقابية لدعم المنظمات المهنية والنقابية لذوي المهن والاختصاصات.

اعداد البرنامج الحكومي
لجنة اعداد البرنامج الحكومي
نيسان ٢٠١٠

تتضمن الورقة المحاور التالية:

- **ثوابت الحوار مع الكتل السياسية**
- **البرنامج الحكومي (ملخص مركز للبرنامج الانتخابي)**
- **معايير اختيار المرشح لمنصب رئيس مجلس الوزراء والوزراء**
- **مسودة النظام الداخلي لمجلس الوزراء**

المحور الاول
ثوابت حوار الائتلاف الوطني العراقي
في التفاوض مع الكتل السياسية

من اجل تشكيل حكومة شراكة وطنية فاعلة في مواجهة تحديات الداخل والخارج فان ثوابت حوار الائتلاف الوطني العراقي في التفاوض مع الكتل السياسية تتمثل بما يلي:

اولا: الالتزام بالدستور من خلال:

١- حمايته واعتماده اساسا لبناء دولة المؤسسات والقانون، وطريقا لحماية الوحدة الوطنية، ومنهجا لتحقيق علاقات ايجابية على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية. ويعد الدستور الضمان الاول لحماية الحريات العامة والخاصة، وحماية الديمقراطية والنظام الاتحادي.

٢- اعتماد الاليات الدستورية في تعديل الدستور دون التحجج بعدم الالتزام ببعض احكامه كونه لم يعدل بعد.

ثانيا: الاقرار بمراجعة ومغادرة الاخطاء والتقصير والضعف في اداء حكومات ما بعد عام ٢٠٠٣، ومن ابرزها:

١- اعتماد مبدأ المحاصصة الطائفية والقومية في تشكيل هذه الحكومات. واهمال اعتماد معايير الكفاءة والخبرة والمهنية في الترشيح والاختيار لمناصب الوزراء والوكلاء والمستشارين والخبراء والمديرين العاميين وموظفي المناصب القيادية الاخرى، الامر الذي وفر الارضية الخصبة لنمو وشيوع الفساد بكل اشكاله وضروبه.

٢- عدم اتباع سياق الاولويات في اقتراح مشاريع القوانين واتمام تشكيل المؤسسات والهيئات التي قرر الدستور تشكيلها. ونتلمس ابرز علامات المماطلة والتأخير والتباطؤ في تقديم مشاريع القوانين المهمة مثل مشروع قانون الاحزاب ومشروع قانون الانتخابات التشريعية ومشروع قانون الاعلام الحر ومشروع قانون مجلس الاتحاد ومشروع قانون المحكمة الاتحادية.....الخ.

٣- تمدد صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب صلاحيات السلطات الاخرى (التشريعية والقضائية). وقد صاحب هذا التمدد ضعف هيكلي واجرائي حكومي عرقل الوظيفة التشريعية واضعف الدور الرقابي لمجلس النواب.

٤- غياب الرؤية الاستراتيجية لبناء الدولة العراقية الجديدة من خلال الخطط السنوية والخمسية والعشرية بسبب غياب قاعدة البيانات والمعلومات الخاصة التي تستند على جراء التعداد والاحصاء السكاني رغم مرور سبع سنوات على التغيير.

٥- غياب وحدة الخطاب الحكومي في رسم وتنفيذ وتنسيق ومتابعة السياسات الحكومية العامة (مثل السياسة الامنية- السياسة الخارجية –السياسة النفطية – السياسة المالية والنقدية- السياسة الخدمية... الخ) الامر الذي ادى الى التناقض والتشويش والغموض والتداخل على حساب المواطن والوطن.

٦- اعتماد سياسة الوزير او الجهة الحزبية التي ينتمي اليها دون اعتماد سياسة الوزارة بقانونها وانظمتها وتعليماتها الامر الذي ادى الى شخصنة عمل الحكومة ووزرائها دون مأسستها.

ثالثا: حكومة الشراكة الوطنية الفاعلة: من اجل تشكيل حكومة شراكة وطنية فاعلة وقادرة على مواجهة التحديات نبين ما يلي:

١- ان تقوم هذه الحكومة على اساس الاستحقاقين الانتخابي والوطني دون استثناء او اقصاء او استبعاد أي طرف من اطراف العملية السياسية سواء كان ممثلا في مجلس النواب ام غير ممثل.

٢- اعتماد حكومة الشراكة الوطنية الفاعلة على برنامج حكومي يتجاوز الاخطاء والتقصير والضعف في اداء الحكومات السابقة ما بعد عام ٢٠٠٣ المشار اليها في الفقرة (ثانيا).

٣- اقرار كل الاطراف المشاركة في هذه الحكومة بان كل منجز تحققه الحكومة لخدمة الوطن والمواطن في أي مفصل من مفاصل الحياة المجتمعية (السياسية- الاقتصادية- الاجتماعية- الثقافية) يحسب لصالح حكومة الشراكة كوحدة واحدة، وكل اخفاق او تقصير يحسب على الوزارة او الوزارت المعينة.

٤- ان ديمومة الثقة بهذه الحكومة ستكون قرينة بالمنجزات المتحققة لا على صعيد امن وخدمة المواطن والوطن فحسب، بل ان تكون هذه الحكومة قادرة على ان ينجز في ظلها (سن قانون الاحزاب، سن قانون الاعلام الحر، سن قانون منظمات المجتمع المدني، حصر السلاح بيد الدولة، ابعاد الاجهزة الامنية والاستخباراتية عن التأثيرات الحزبية الضيقة، تنمية قدرات القوات العسكرية العراقية بما يحمي الحدود العراقية ويحقق الامن والاستقرار، التعجيل بتشكيل المفوضية العليا لحقوق الانسان، سن قانون المحكمة الاتحادية وتشكيلاتها، الاسراع في تسمية اعضاء مجلس الخدمة الاتحادية، سن قانون مجلس الاتحاد وتشكليه، انجاز المصالحة الوطنية غير المتجاوزة للعدالة والمساءلة).

رابعا: السيادة والاستقلال:- ان تثبيت السيادة وتحقيق الاستقلال وضمان وحدة الاراضي العراقية يتم بمواصلة تعزيز الديمقراطية وانهاء مخلفات مرحلتي الديكتاتورية والاحتلال، وتعجيل انسحاب جميع القوات الاجنبية من الاراضي كافة، وتنمية القدرات العسكرية والامنية بما يحمي المواطن والوطن ويعزز الامن والاستقرار.

خامسا: النظام الاتحادي والمناطق المتنازع عليها: ان النظام الاتحادي حقيقة دستورية ملزمة للجميع في الاقاليم والمحافظات. وفي شأن المناطق المتنازع عليها من الضروري اتخاذ مواقف لتنفيذ معالجات متوازنة تعتمد الاليات التي حددها الدستور بهذا الشأن، وبما يضمن العدالة والانصاف لجميع التنوعات القومية والمذهبية ويساهم في تعزيز الوحدة الوطنية. وان رفض التدخلات الخارجية او التدويل السلبي في معالجة قضايا ومشكلات المناطق المتنازع عليها، لا يمنع من الاسترشاد والافادة من الخبرات الدولية المحايدة والخبرة الاممية التي تقدمها الامم المتحدة بهذا الشأن.

سادسا: الموقف من حزب البعث المنحل: ضرورة الالتزام باحكام الدستور العراقي الذي يحظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي او العرقي، ومن يحرض او يمهد او يمجد او يروج او يبرر له، وبخاصة حزب البعث الصدامي ورموزه في العراق، وتحت أي مسمى ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية.

البرنامج الحكومي
الائتلاف الوطني العراقي

١. **السياسة الداخلية والخارجية**
٢. **البرنامج الامني.**
٣. **اصلاح القضاء**
٤. **مكافحة الفساد المالي والاداري**
٥. **البرنامج الثقافي**
٦. **البرنامج الاعلامي**
٧. **البرنامج الاجتماعي**
٨. **برنامج الرياضة والشباب**
٩. **البرنامج الاقتصادي**
١٠. **برنامج الخدمات**

المحور الثالث

المواصفات

معايير اختيار المرشح

لمنصب رئيس الوزراء

معايير المرشح لمنصب رئاسة مجلس الوزراء

اسم المرشح:

التسلسل	المعيار	الدرجة	الاستحقاق
١	الالتزام بالدستور (صيانته، حمايته، الاحتكام اليه)	١٠	
٢	المقبولية (ان يكون موضع رضا وقبول الكتل السياسيةالعراقية) زائدا (يمتلك القدرة على بناء علاقات متوازنة مع دول المحيطين الاقليمي والدولي)	١٠	
٣	المؤهلات العلمية والخبرات الادارية في قيادة الدولة والقدرة على تعامله مع الملف الامني والعسكري ومكافحته لقضايا الفساد المالي والاداري	١٠	
٤	التأريخ النضالي في مقارعة الظلم والاستبداد وفي المساهمة بعملية التغيير والبناء والاعمار	١٠	
٥	الصفات الشخصية (الاستقرار الاجتماعي-الصدق- النزاهة-العدالة- الاستنارة-المبدئية-التسامح-الحزم-الايفاء بالوعود)	١٠	
٦	حسن الاختيار	١٠	

	(يحسن اختيار طاقم حكومته والعاملين فيها من وزراء ووكلاء وزارات والمستشارين والمديرين العامين واصحاب المناصب العليا وطاقم مكتبه)		
٧	(يمتلك القدرة على تحديد واختيار الاولويات في تقديم مشاريع القوانين وفي اتخاذ القرار وفي متابعة الانجاز)	١٠	
٨	الايمان بالاليات الديمقراطية (يؤمن بالعمل المؤسسي ويحترم القوانين ويقبل بنتائج التدوال السلطي وينبذ الشخصنة والتفرد والدكتاتورية والجهوية الحزبية الضيقة)	١٠	
٩	(يؤمن بحقيقة التنوع ومبدأ الحوار وبحق الاختلاف والمعارضة ويقبل النقد والنقد الذاتي ويخضع للمساءلة والمحاسبة والمراقبة ويتمتع بمرونة سياسية ويقف مسافة واحدة من العراقيين جميعا-جماعات وافراد-)	١٠	
١٠	يرفض الوجود الاجنبي ويعمل من اجل تثبيت سيادة ووحدة العراق الديمقراطي الاتحادي	١٠	

معايير اختيار الوزراء الامنيين ورؤساء الاجهزة الامنية والاستخبارية

١. **الوزراء الامنيين**
٢. **مستشار الامن الوطني**
٣. **رئيس جهاز مكافحة الارهاب**
٤. **رئيس جهاز المخابرات الوطني العراقي**
٥. **مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة**

المعايير المطلوبة

١. **غير حزبي**
٢. **ولائه للعراق الجديد**
٣. **تأريخه نظيف (سياسيا ، ماليا ، اداريا)**

٤. **غير مشمول باجتثاث البعث حتى درجة نصير**

٥. **لم يتبنى العنف قبل وبعد عام ٢٠٠٣**

٦. **له خبره عمليه في الشؤون الامنية والعسكرية والاستخبارية.**

٧. **ان لا يكون مستمرا في العمل العسكري او الامني او الاستخباراتي حتى ٢٠٠٣**

٨. **يمتلك روية وطنية واضحة لبناء دولة المؤسسات (مؤسسات عسكرية ، مؤسسات امنية ، مؤسسات استخبارية))**

.٩

المحور الرابع
مجلس الوزراء

مسودة
النظام الداخلي لمجلس الوزراء

استنادا لأحكام المادة (٨٥) من الدستور أصدر مجلس الوزراء بجلسته المرقمة المنعقدة في---
----

النظام الداخلي لمجلس الوزراء
الفصـــــــــــل الأول

التعريف

المادة (١):

١-مجلس الوزراء هو الجهة التنفيذية للسياسة العامة للدولة .

٢-يتكون مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء.

٣-يؤدي رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء اليمين الدستوري الواردة في المادة (٥٠) من الدستور .ولا يعمل الوزير في وزارته قبل أداءه اليمين الدستوري .

٤-يشترط في الوزير إن يكون حاصلا على الشهادة الجامعة الأولية على الاقل بالاضافة إلى الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس النواب .

٥يشترط في رئيس مجلس الوزراء مايشترط في رئيس الجمهورية وان يكون حائزا الشهادة الجامعية أو مايعادلها وأتم الخامسة والثلاثين من عمره

٦-لرئيس ئس مجلس الوزراء ثلاثة نواب يمارسون عملهم في المهام المخولة لهم من رئيس الوزراء وعلى النحو التالي:

أ- نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ويرتبط به وزراء كل من المالية والتجارة والزراعة والصناعة والتخطيط ومحافظ البنك المركزي والتقيس والسيطرة النوعيبة...)

ب- نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات العامة ويرتبط به كل من وزراء الكهرباء والصحة والتعليم والتربية والبلديات والنقل والتخطيط ....)

ت- نائب رئيس الوزراء لشؤون النفط والطاقة ويرتبط به كل من الوزراء (المالية والنفط والكهرباء والموارد المالية والعلوم والتكنولوجيا والتخطيط ومحافظ البنك المركزي ...)

الفصـــــــــل الثاني

اجتماعات المجلس

المادة (٢):

أولا:يرأس رئيس مجلس الوزراء اجتماعات المجلس ,وفي حالة غيابه لأي سبب كان ينعقد الاجتماع برئاسة من يخوله من نوابه أو من الوزراء عند غيابهم .

ثانيا:يجتمع المجلس كل أسبوع اجتماعا عاديا مرة في الأقل ,بدعوة من رئيسه في مقره مالم يقرر المجلس استثناءاً خلاف ذلك .

ثالثا:يجتمع المجلس بصورة استثنائية بطلب رئيسه أو موافقته على طلب احد أعضاءهاو بطلب من ثلث عدد اعضاء المجلس ولأتدرج في جدول الأعمال مسائل غير التي عقدت الجلسة للنظر فيها .

المادة(٣):

يمارس مجلس الوزراء مهامه وصلاحياته وفقاً لأحكام الدستور والقوانين والقرارات والأنظمة والتعليمات النافذة .

المادة(٤):

يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الآتية::

أولا: تخطيط وتنفيذ السياسة العامة والإشراف على عمل الوزارات أو الجهات غير المرتبطة بوزارة .

ثانيا:اقتراح مشروعات القوانين .

ثالثا:إصدارالأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين .

رابعا:إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية .

خامسا:التوصية إلىمجلس النواب

بالموافقة على تعين وكلاء الوزارات والسفراء والدرجات الخاصة ورئيس أركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق ورئيس جهاز المخابرات الوطني ورؤساء الأجهزةالأمنية .

سادسا:التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أومن يخوله .

المادة(٥):

أولاً: يكون انعقاد المجلس صحيحاً بحضور ثلثي عدد أعضاءه .

ثانياً: تكون قرارات المجلس ملزمة لجميع أعضاءه ، حتى في حالة الامتناع أو رفض التصويت، أو لعدم حضور الاجتماع لأي من أعضاءه.

ثالثا : ١- تتخذ القرارات بالأغلبيةالبسيطة لعدد أصوات الحاضرين ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي معه رئيس المجلس أو من ينوب عنه .

٢- تتخذ القرارات بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس في المسائل:

أ- مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية وخطط السياسات العامة للدولة واقتراح مشروعات القوانين والقرارات ذات الطابع الاستراتيجي.

ب- التفاوض بشأن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ج- عقود الوزارات للمبالغ التي تزيد قيمتهاعلى (٥٠) مليار دينار عراقي .

د- الأمور المتعلقة بالحدود الدولية للعراق ؛ والعلاقات الدولية الإستراتيجية.

هـ - التوصية بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة ورئيس أركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق ورئيس جهاز المخابرات الوطني ورؤساء الأجهزةالأمنية.

و –الأمور المتعلقة بالسيادة الوطنية بما فيها تواجد القوات الدولية في العراق وكيفية تنظيم عملها أو طلب تدخلها او انسحابها بما فيها انسحاب القوات الدولية .

المادة (٦):

أولاً: لرئيس الوزراء دعوة اي من رؤساء الهيئات أو الدوائر غير المرتبطة بوزارة دون أن يكون لهم حق التصويت .

ثانياً: لرئيس المجلس دعوة من يرى أي من العاملين في أجهزة الدولة أو الجهات الغير رسمية للاستئناس بآرائهم دون أن يكون لهم حق التصويت .

المادة (٧):

لا يجوز لأي من الوزراء التخلف عن حضور اجتماع المجلس إلا بأذن رئيسه.

المادة(٨):

أولاً: يخطر الوزراء بجدول أعمال اجتماع مجلس الوزراء وترفق معه كافة الأوليات محل المناقشة قبل ثلاث أيام من الاجتماع على الأقل.

ثانياً: يناقش المجلس الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال المعروضة علية ويتخذ القرارات اللازمة بشأنها ، ولا ينضر في الموضوعات غير المدرجة في جدول الأعمال إلا لضرورة ويقدرها رئيس المجلس .

ثالثاً: للوزير وبموافقة رئيس مجلس الوزراء، في الأمور التي تتطلب سرية خاصة، عدم تزويد أعضاء المجلس بأوليات أحد الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال قبل انعقاد الجلسة.

المادة(٩):

أولا:يقوم رئيس الجمهورية مقام رئيس مجلس الوزراء عند خلو المنصب لأي سبب كان.

ثانيا:عند تحقيق الحالة المنصوص عليها من البند أولا من هذه المادة يقوم رئيس الجمهورية بتكليف مرشح أخر يشكل الوزارة خلال مدة لأتزيد عن خمسة عشر يوما ووفقا لأحكام المادة ٧٦ من الدستور.

المادة(١٠):

تكون مسؤولية رئيس مجلس الوزراء ونائبه والوزراء أمام مجلس النواب تضامنية وشخصية.

المادة (١١):

بخصوص اقتراح مشروعات القوانين تعتمد الإلية الآتية :

أولا:تقوم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بإرسال مسودة القانون الذي ترغب بإصداره الى مجلس شورى الدولة لغرض تدقيقه من حيث الشكل والموضوع ومطابقته مع القوانين النافذة .

ثانيا:يرسل الوزير المعني مسودة القانون المراجعة الى الأمين العام لمجلس الوزراء لإدراج المسودة في جدول أعمال مجلس الوزراء لاستحصال الموافقة عليها.

ثالثا:اذا وافق مجلس الوزراء على المسودة أصبحت مشروع قانون وترسله الأمانة العامة الى وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب لرفعه الى مجلس النواب للنظر فيه ولمجلس الوزراء ان يطلب نظر المشروع على وجه الاستعجال.

المادة (١٢) :

ترتبط الدوائر والهيئات والأجهزة الآتية بمجلس الوزراء :

اولا:وزارات الدولة.

ثانيا:الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ثالثا:مكتب رئيس مجلس الوزراء .

رابعا :مستشارو رئيس مجلس الوزراء.

خامسا :هيئة المستشارين .

سادسا: ينظم عمل كل من الأمانة العامة وهيئة المستشارين بتعليمات يصدرها مجلس الوزراء.

المادة (١٣):

أولا:يخطر الوزراء بجدول أعمال اجتماع مجلس الوزراء وترفق معه كافة الأوليات محل المناقشة قبل ثلاث أيام من الاجتماع على الأقل.

ثانيا:يناقش المجلس الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال المعروضة عليه ويتخذ القرارات اللازمة بشأنها ,ولا ينظر في الموضوعات غير المدرجة في جدول الأعمالإلا لضرورة يقدرها رئيس المجلس .

ثالثا:للوزير وبموافقة رئيس مجلس الوزراء ,في الأمور التي تتطلب سرية خاصة,عدم تزويد أعضاء المجلس بأوليات احد الموضوعات المدرجة في جدول الإعمال قبل انعقاد الجلسة .

المادة(١٤):

أولا:يدير رئيس المجلس اجتماعات المجلس.

ثانيا:تكون الاجتماعات والمداولات سرية ولا يجوزإفشاءإي شئ منها.

ثالثا:يتم إعلان القرارات ونشرها وتبليغها بالكيفية التي يقررها رئيس المجلس .

رابعا:تدون كافة قرارات المجلس والمناقشات في سجل خاص .

المادة (١٥):

أولا:للمجلس بالاغلبية المطلقة تشكيل لجان دائمة من بين أعضاءه ويمكن إشراك عدد من موظفي الدولة للقيام بمهام معينةوتقدم توصياتها لاتخاذ القرارات المناسبة في شانها.

ثانيا:للمجلسبالاغلبية البسيطة تشكل لجان مؤقتة من بين أعضائه ويمكن إشراك عدد من موظفي الدولة بدراسة موضوع معين وتنهي اللجنة أعمالها بتقديم توصياتها إلى المجلس لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

ثالثا:لايقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاث ويعين رئيس لها يكون مسؤولا عن أعمالها أمام المجلس.

المادة (١٦):

للمجلس بأغلبيته ثلثي عدد أعضاءه تخويل رئيسه بعض مهامه المنصوص عليها في هذا النظام الداخلي وللمجلس الغاء هذه الصلاحية بناءا على طلب نصف عدد اعضاءه.

المادة(١٧):

يتمتع رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء بكافة الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها نظرائهم في البروتوكولات الدبلوماسية الدولية وطبقا لما ينص عليه الدستور والقوانين ذات العلاقة .

المادة (١٨):

يرتبط برئيس مجلس الوزراء كافة الوزراء الآمنين (الدفاع ,الداخلية,الأمن الوطني,رئاسة جهاز المخابرات الوطني)بصفته القائد العام للقوات المسلحة ,وينظم مكتب القائد العام للقوات المسلحة

من الوزراء بالذات في غرفة عمليات بهذا الخصوص يعمل المكتب على مدار الساعة وبالتواصل مع الوزارات المعنية.

المادة (١٩):

يتابع وزير الدولة لشؤون مجلس النواب العمل بين كل من رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية قدر تعلق الموضوع بالمسائل المتعلقة بالسلطة التنفيذية .

المادة (٢٠):

يصدر امر ديوانيا عن رئيس مجلس الوزراء عن الوزير المكلف بإدارة وزارة أخرى بالاضافة إلى وزارته على ان تحدد مدة غياب الوزير عن الوزارة ،ولا توقع الاوامر الديوانية الا من قبل رئيس مجلس الوزراء .

المادة(٢١):

ينفذ مجلس الوزراء المنهاج الوزاري المقترن بإقراروموافقة مجلس النواب.

المادة(٢٢):

لرئيس المجلس تخويل بعض مهامه إلى نوابه ا والى إي من الوزراء أوالأمين العام لمجلس الوزراء.

المادة (٢٣):

أولا:لرئيس المجلس إقالة إي من الوزراء من مناصبهم بموافقة مجلس النواب .

ثانيا:يقبل رئيس المجلس استقالة إي من الوزراء ويعرضها على مجلس النواب ولا تقبل استقالة اي وزير يجرى استجوابه من قبل مجلس النواب لحين الانتهاء من الاستجواب .

المادة(٢٤):

يقدم رئيس مجلس الوزراء طلب اعضاءه من منصبه إلى رئيس الجمهورية .الذي يبدي الرأي ويحيله إلى مجلس النواب .

المادة (٢٥):

أولا:لرئيس الوزراء قبول استقالة وزراءه وأعلام مجلس النواب في ذات اليوم .

ثانيا:يعرض خلال مدة خمسة عشر يومأ وزيرا بديلا على مجلس النواب للتصويت عليه .

ثالثا:في حالة سحب الثقة من الوزارة تستمر الوزارة لتصريف أعمال لحين تشكيل الوزارة الجديدة المكلفة .

المادة (٢٦):

يصدر مجلس الوزراء تعليمات حول كيفية العمل بينمجلس الوزراء ورئاسة ديوان مجلس النواب و الوزارات ورئاسة ديوان ورئاسة الجمهورية.

المادة (٢٧):

يتولى الأمانة العامة لمجلس الوزراء أمين عام بدرجة وزير حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل يرتبط برئيس المجلس ويعاونه عدد من الموظفين ويكون الرئيس الأعلى لهم.

المادة (٢٨):

يدير مكتب رئيس مجلس الوزراء موظف بدرجة وكيل وزير حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل ويعاونه عدد من الموظفين ويكون مسؤولا إمامه في تنفيذ الأوامر والتوجيهات الصادرة إليه.

المادة (٢٩):

أولا:لرئيس المجلس تعيين عدد من المستشارين من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص في مختلف المجالات القانونية والاقتصادية والمالية والسياسية والإعلامية والثقافية وغيرها وحسب مايقرره رئيس مجلس الوزراء ,ويتولى المستشار مهمة تقديم المشورة إلى رئيس مجلس الوزراء كل ضمن اختصاصه.

ثانيا : تعرض أسماءالمستشارين والخبراء وأصحاب الدرجات الخاصة على مجلس النواب لإقرارهم ولا يباشرون اعمالهم قبل اقرارهم من قبل مجلس النواب وصدور المراسيم الجمهورية.

المادة (٣٠):

لرئيس مجلس الوزراء نواب يمارسون عملهم في المهام المخولة إليهم من رئيس المجلس.

المادة (٣١):

لكل نائب من نواب رئيس مجلس الوزراء مكتب يديره موظف بدرجة مدير عام يعاونه عدد من الموظفين لإدارة شؤون المكتب .

المادة (٣٢):

أولا:يكلف رئيس المجلس موظفا للقيام بأعمال الناطق الرسمي باسم الحكومة لا تقل درجته عن وكيل وزير .

ثانيا:يتولى الناطق الرسمي الإعلان عن قرارات ونشاطات مجلس الوزراء ورئيسه في وسائل الإعلاموإصدار البيانات ذات العلاقة عن نشاط الحكومة ويعد المعبر الوحيد عن وجهة نطر مجلس الوزراء ورئيسه والأجهزة والدوائر المرتبطة به ومجلس الأمن الوطني والقيادة العامة للقوات المسلحة ولا يحق لأي احد التعبير عنها الا من قبل الناطق الرسمي للحكومة.

الـــــــــــوزراء

المادة (٣٣):

أولا:الوزير المسؤول التنفيذي الأول في الوزارة والمسؤول عن أعمال الوزارة .

ثانيا:ينظم عمل الوزير وسلطاته واختصاصاته في كل وزارة قانون تشكيلها.

ثالثا:يلتزم الوزراء بقرارات مجلس الوزراء والنظام الداخلي لمجلس الوزراء.

وزراء الدولـــــــــــــة

المادة (٣٤):

تحدد وزارات الدولة ومسمياتها واختصاصاتها والسلطات التي يتمتع بها الوزير بموجب قانون السلطة التنفيذية الواردة في المادة (٨٦) من الدستور.

المادة (٣٥):

يرتبط وزراء الدولة برئيس مجلس الوزراء إداريا وماليا .

المادة (٣٦):

يعتبر وزير الدولة أعلى سلطة لإدارة شؤون وزارته .

المادة (٣٧):

يقدم وزير الدولة الهيكل التنظيمي لوزارته وإعلان المصادق عليه من قبل وزارة المالية بموجب قانون الملاك.

المادة (٣٨):

يقرر مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص الميزانية السنوية لكل وزارة ضمن ميزانية مجلس الوزراء.

الأمانة العـــــــــــــامة

المادة (٣٩):

أولا:الأمانة العامة لمجلس الوزراء هي الجهة المنظمة لمتطلبات عمل مجلس الوزراء وعلاقته لتسهيل عمل الدولة بالجهات المماثلة في كل من رئاسة الجمهورية ومجلس النواب تعمل على تطوير المعايير اللازمة .

ثانيا: يرتبط الأمين العام للمجلس برئيس مجلس الوزراء مباشرة وينفذ قراراته وتوجيهاته ويمارس الصلاحيات الآتية :

أ- تهيئة وتنظيم أعمال المجلس ونشاطاته والأمور التي تستلزمها ممارسة المجلس لاختصاصته وصلاحياته وفقا للقانون.

ب- تبليغ الدعوة الى اجتماعات المجلس والإشراف على تنظيمها.

ت- تامين تنظيم العلاقات بين رئيس المجلس وأعضاءه وبين المجلس وديوان رئاسة الجمهورية ورئاسة ديوان مجلس النواب ومع الجهات غير المرتبطة بوزارة وبالدوائر والهيئات المستقلة الأخرىوما يتعلقبالأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم.

ث- اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأن الترشيحات لتعيين وكلاء الوزارات والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة والمدراء العامين والمدير العام لدائرة الاستخبارات العامة وكبار ضباط الجيش .

ج- القيام بكل مايكلفه به رئيس مجلس الوزراء من مهام أخرى.

ثالثا:تنظم جدول أعمال مجلس الوزراء لدورات الانعقاد الاعتيادية والاستثنائية ومتابعة تنفيذ كافة القرارات والتوصيات التي يتخذها.

المادة (٤٠):

أولا:للامين العام نائبان لأتقل درجة كل منهما عن مدير حاصل على شهادة جامعية اولية في الاقل في المسائل الإدارية والقانونية والمالية ومن ذوي الخبرة والكفاءة.

ثانيا:يصادق مجلس الوزراء على تعيين نائبي الأمينالعام بعد التحقق من كفاءتهما.

المادة (٤١):

تلتزم الأمانة العامة لمجلس الوزراء تزويد رئيس مجلس الوزراء ونائبه والوزراء باوليات الموضوع المدرج في جدول أعمال المجلس.

تشكيلات الأمانة العـــــــــــامة

المادة (٤٢):

ترتبط بالأمينالعام لمجلس الوزراء الدوائر الآتية:

أولا:الدائرة القانونية.

ثانيا:الدائرة الإدارية.

ثالثا:الدائرة المالية.

رابعا:دائرة المراسم.

خامسا:دائرة شؤون الوزارات .

سادسا:دائرة شؤون المواطنين.

سابعا:دائرة الاتصالات الحكومية .

ثامنا:دائرة شؤون اللجان.

تاسعا:دائرة الموارد البشرية.

عاشرا : الدائرة الأمنية .

حادي عشر : دائرة الثقافة والإعلام .

المادة (٤٣):

الدائرة القانونية :يديرها موظف بدرجة مستشار حاصل على شهادة الماجستير في القانون على الأقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص يعاونه عدد من الموظفين وترتبط بها الأقسامالآتية:

أولا:قسم الاستشارات :يتولى إبداء المشورة القانونية فيما يعرض عليه من القضايا .

ثانيا:قسم التشريع:يتولى أعداد مشروعات التشريعات التي يقترحها مجلس الوزراء .

ثالثا:قسم الدعاوى- يتولى الترافع في الدعاوى المقامة أمام المحاكم .

رابعا:قسم المعاهدات والاتفاقيات الدولية:يتولى أعداد دراسات عن مشاريع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المراد التفاوض في شأنها ومتابعة الإجراءات الخاصة بالمصادقة عليها او الانضمام إليها.

خامسا:قسم العقارات :يتولى متابعة القضايا المتعلقة بالعقارات الواقعة ضمن حدود التخويل الممنوح لها.

المادة (٤٤):

الدائرة الإدارية :يديرها موظف بعنوان مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية يعاونه عدد من الموظفين وترتبط بها الأقسامالآتية:

أولا:قسم الأفراد يتولى شؤون الخدمة والملاك والانضباط والتقاعد المتعلقة بمنتسبي التشكيلات المرتبطة بمجلس الوزراء.

ثانيا:قسم الخدمات الإدارية :يتولى الإشراف على وسائط النقل العائدة للمجلس والإشراف على العاملين في الخدمات وتامين الاتصالات المختلفة.

ثالثا:قسم الشؤون الفنية:يتولى الإشراف على تشغيل وصيانة الأجهزة الفنية العائدة للمجلس.

رابعا:قسم المراسلات :يتولى تنظيم المراسلات الواردة والصادرة.

خامسا:قسم الحاسبة الالكترونية :يتولى أعداد البرامج والأنظمة اللازمة لعمل المجلس وصيانة أجهزة الحاسبة الالكترونية وتدريب منتسبي المجلس على استخدام الحاسبة.

سادسا:قسم المكتبة:يتولى تنظيم شؤون المكتبة والاستعارة وتامين الحصول على المطبوعات والكتب والوثائق والتشريعات والمصادر الضرورية لعمل المجلس .

سابعا:قسم امن المجلس :يتولى مسؤولية المحافظة على امن بناية المجلس وأجهزتها ومنتسبيه

المادة (٤٥):

الدائرة المالية :يديرها موظف بعنوان مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل ولها علاقة بمهام الدائرة ,يعاونه عدد من الموظفين وترتبط بها الأقسامالآتية:

أولا:قسم المحاسبة :يتولى شؤون المحاسبة وأمانة صندوق المجلس وتنظيم معاملات الصرف وتنفيذها وأعداد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي للمجلس .

ثانيا:قسم التدقيق :يتولى تدقيق الإعمال الحسابية للمجلس وتقديم تقارير شهرية عن حسن سير أعمال قسم المحاسبة.

المادة (٤٦):

دائرة المراسم والعلاقات العامة :يديرها موظف بعنوان مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل ويفضل ان يكون قد عمل في وزارة الخارجية في مجال المراسم ويعاونه عدد من الموظفين وترتبط بها الأقسامالآتية:

أولا:قسم المراسم:يتولى مهمة أعداد وثائق التخويل بالمفاوضة والتوقيع على الاتفاقيات الدولية بالتنسيق مع الدائرة القانونية والقيام بالترتيبات الخاصة بزيارات رئيس مجلس الوزراء لخارج وتهيئة البرقيات المتعلقة بالأعياد الوطنية والمناسبات الخاصة .

ثانيا:قسم العلاقات العامة:يتولى شؤون العلاقات العامة للمجلس.

ثالثا:قسم الترجمة والنشر:يتولى شؤون الترجمة والإشراف على التغطية الصحفية والإعلامية للاجتماعات والمناسبات الخاصة بالمجلس.

المادة (٤٧):

دائرة شؤون الوزارات :يديرها موظف بعنوان مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل ويعاونه عدد من الموظفين وترتبط بها الأقسامالآتية:

أولا:قسم المحاضر والمتابعة :يتولى أعداد وتنظيم اجتماعات المجلس ومحاضره وتهيئة مشروعات قرارات المجلس وتعميم القرارات وتعاميم الأمانةالعامة على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والجهات ذات العلاقة.

ثانيا:قسم التنسيق مع الوزارات والمحافظات:يتولى التنسيق بين المجلس والوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة والجهات ذات العلاقة كما يتولى التنسيق مع المحافظات والبلديات والإدارات المحلية.

ثالثا:قسم التخطيط والإحصاء:يتولى أعداد الخطة الشهرية لإعمال المجلس ومتابعة تنفيذها ويكون مسؤولا عن تقديم البيانات الإحصائية عن نشاط المجلس.

المادة(٤٨):

دائرة شؤون المواطنين:يديرها موظف بعنوان مدير عام حاصل على الشهادة الجامعية أولية في الأقل ويعاونه عدد من الموظفين وترتبط بها الأقسام الآتية:

أولا:قسم الشكاوي:يتولى تسلم شكاوي المواطنين وتوحيد الطلبات واتخاذ الإجراءات القانونية في شانها.

ثانيا:قسم المتابعة :يتولى تنظيم مقابلات المواطنين لرئيس مجلس الوزراء والأمين العام.

ثالثا:قسم حقوق الإنسان :يتولى النظر في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان التي تعرضها وزارة حقوق الإنسان والمنظمات المعنية وإحالتها الى الجهات المختصة لمعالجتها.

المادة (٤٩):

دائرة الاتصالات الحكومية :يديرها موظف بعنوان مدير عام حاصل على الشهادة الجامعية أولية في الأقل ويعاونه عدد من الموظفين وترتبط بها الأقسامالآتية:

أولا:قسم الرصد :يتولى رصد وسائل الإعلام المحلية والدولية وتقديم المعلومات اليومية عنها الى رئيس الدائرة.

ثانيا:قسم التخطيط الاستراتيجي :يتولى تطوير خطة الاتصالات الاستراتيجيةالخاصة بالحكومة.

ثالثا:قسم العلاقات الإعلامية:يتولى تنظيم المناسبات والمعلومات الإعلامية المحلية والدولية.

رابعا:قسم العمليات :يتولى تنظيم المناسبات والمعلومات في المؤتمرات الصحفية والمهرجانات.

المادة (٥٠):

دائرة شؤون اللجان :يديرها موظف بعنوان مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل ويعاونه عدد من الموظفين وترتبط به الأقسامالآتية:

أولا:قسم التنسيق والمتابعة:يتولى التنسيق مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة في كل مايتعلق بعمل اللجان والهيئات المشكلة في مجلس الوزراء والتنسيق بشان تحديد مواعيد انعقادها ومتابعة أعمالها.

ثانيا:قسم المحاضر وسكرتارية اللجان :يتولى أعداد جداول أعمال اللجان والقيام بإعمال السكرتارية وكتابة المحاضر وطبعها.

ثالثا:قسم القرارات والتوصيات:يتولى مهمة تنفيذ القرارات وتوصيات اللجان وإصدارها وتبليغ الوزارات والجهات ذات العلاقة بها.

المادة (٥١):

دائرة الموارد البشرية:يديرها موظف بعنوان مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية يعاونه عدد من الموظفين وترتبط به الأقسامالآتية:

أولا:قسم الأفراد:يتولى شؤون الملاك والخدمة والانضباط المتعلقة بمنتسبين التشكيلات المرتبطة بمجلس الوزراء .

ثانيا:قسم تدريب وتطوير الموارد البشرية:يتولى شؤون التدريب وأعداد الكوادر المؤهلة وتطوير كفاءة العاملين.

ثالثا:قسم الوظيفة:يتولى اتخاذ الإجراءات اللازمة بشان تعيين وكلاء الوزارات والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة والمدراء العامين والمدير العام لدائرة الاستخبارات العامة وكبار ضباط الجيش وإصدار التعليمات والتوجيهات الخاصة بشؤون الخدمة والملاك والانضباط.

المادة (٥٢):

يدير كل قسم من أقسام الدوائر المرتبطةبالأمانة العامة موظف بعنوان مدير حاصل على شهادة جامعية أولية ضمن اختصاصه.

المادة (٥٣):

للامين العام أحداثأقسام وشعب جديدة في اي دائرة من الدوائر التابعة للأمانةالعامة او إلغائها او دمجها وفقا لمقتضيات المصلحة العامة.

المادة (٥٤):

لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الأمين العام أحداث دوائر جديدة وتحديد مهامها أوإلغاء دوائر أو دمجها.

المادة (٥٥):

لرئيس مجلس الوزراء إصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ هذا النظام .

المادة (٥٦):

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية وينفذ من تاريخ صدوره.

ملحق رقم ٦

البرنامج الحكومـيّ المقترح
حزيران ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
كتلة التحالف الوطني
لجنة اعداد البرنامج الحكومي

The Republic of Iraq
National Alliance mass
Intergovernmental Committee for Programme

العدد: محضر 5
التاريخ: 2010/6/23 الثلاثاء الساعة 6:00م
المكان: منزل السيد ابراهيم بحر العلوم

البرنامج الحكومي

السياسة الداخلية

أولا: العمل وفق الدستور والالتزام بحمايته وصيانته واعتماده الضمان الأول لحماية الحريات العامة والخاصة واساساً لبناء دولة المؤسسات والقانون ومرجعاً للاحتكام إليه، وطريقاً لتعزيز الوحدة الوطنية وبناء العراق الحر التعددي الاتحادي الديمقراطي، ومنهجاً لتحقيق علاقات ايجابية على الصعد الوطنية والعربية والإقليمية والدولية.

ثانياً: دعم عملية تعديل الدستور بآليات دستورية وبما يتناسب ومصلحة المواطن والوطن وضرورة إنجاح العملية السياسية وتطويرها.

ثالثاً: العمل من اجل تعزيز البناء والديمقراطية معاً بإنهاء مخلفات مرحلتي الدكتاتورية والاحتلال عبر تثبيت السيادة ودعم المسار الديمقراطي وتأكيد مبدأ الشراكة الوطنية واعتماد معايير المواطنة والتداول السلمي للسلطة والفصل ما بين السلطات واستقلال القضاء.

رابعاً: دعم حكومات ومجالس الأقاليم والمحافظات في ممارسة مسؤولياتها، والقيام بواجباتها الدستورية والقانونية، بما يعزز المبدأ الاتحادي واللامركزية في بناء الدولة وتطوير العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات واتخاذ معالجة متوازنة تعتمد الآليات التي حددها الدستور بشأن الحدود الادارية محل الاختلاف بما يضمن العدالة والإنصاف لجميع التنوعات القومية والمذهبية ويسهم في تعزيز الوحدة الوطنية.

خامساً: احترام التوجيهات الرشيدة للمرجعية الدينية العليا بوصفها صمام أمان للعراق، والاسترشاد بحكمتها ومباركة جهودها في تعزيز الوحدة الوطنية ودرء الفتنة الطائفية وإقامة الحكم الرشيد في العراق.

سادساً: ترسيخ روح المحبة والتسامح بين ابناء الوطن باعتماد الحوار اسلوباً لحل الخلافات ومنهجاً متواصلاً للوصول إلى مصالحة وطنية شاملة لأبناء الشعب، وان يتم ذلك من خلال هيئة مختصة تأخذ على عاتقها بناء استراتيجية متكاملة للحوار والمصالحة الوطنية.

سابعاً: احترام المعايير الدولية لحقوق الانسان بما لا يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام ومبادئ الديمقراطية، وتحريم العنف وتجريم منهج التكفير بشكل واضح وصريح، والاصطفاف لمكافحة الارهاب بكل اشكاله وتطبيق قانون مكافحة الارهاب ودعم اجراءات السلطة القضائية .

ثامناً: العمل لتحقيق العدالة الانتقالية مع الالتزام بأحكام الدستور العراقي في حظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أوالإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو العرقي، ومن يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له، وبخاصة حزب البعث الصدامي ورموزه في العراق، وتحت أي مسمى، ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية.

تاسعاً: ترسيخ دولة المؤسسات وبناء دولة القانون، ورفض التفرد في القرارات والعمل على جعل الوزارات ومؤسسات الدولة ذات هوية وطنية وملكاً للشعب لتغليب سياسة الوزارة على سياسة الوزير ومنع أي استئثار أو هيمنة أو وصاية لأي فئة أو جماعة بالتشكيلات الحكومية والمؤسسات العامة.

عاشراً: العمل على وضع نظام داخلي لمجلس الوزراء وفقاً للدستور .

احد عشر :

أ . تحسين الأداء الحكومي لتعزيز المسار الديمقراطي في عمله، والتأكيد على التزام الوزراء بسياسات الحكومة والمتابعة الجادة في تنفيذ التشريعات واقتراح مشاريع القوانين ذات العلاقة بالاحتياجات الأساسية للمواطن واستكمال الاحصاء السكاني مع اعتماد الرؤية الإستراتيجية لبناء الدولة ووحدة الخطاب الحكومي.

ب . تنظيم المسؤوليات في مجلس الوزراء بما يضمن رسم السياسات الاستراتيجية للحكومة في مجال السياسة الخارجية والملف المالي والاقتصادي وسياسة الطاقة والخدمات والتعليم والزراعة والتخطيط ومتابعة تنفيذها والاشراف عليها بما يضمن اداء حكومياً فاعلاً في رؤية علمية ومهنية ناجحة .

اثنى عشر: العمل على تفعيل التنسيق مع مجلس النواب وتمتين التعاون والتكامل معه بما يعزز الدور التشريعي والرقابي للمجلس لاسيما في مجال اعطاء الاولوية لسن قانون الاحزاب السياسية وتعديل قانون الانتخابات والتشريعات الاقتصادية .

ثالث عشر :

أ . استكمال اعادة النازحين والمهجرين داخل العراق وخارجه الى مناطق سكناهم وتذليل العقبات التي تعترض طريق عودتهم.

ب . الاسراع في اجراءات اطلاق سراح المعتقلين الابرياء من السجون .

ج . تفعيل قانون تعويض المتضررين (ليشمل كل من لحقه الضرر وذويه نتيجة الممارسات التعسفية) .

د . التأكيد على المهمة الاصلاحية للسجون واحترام وتعزيز وحماية حقوق الانسان فيها . وتفعيل دور القضاء بشأن الاجراءات غير القانونية التي تؤدي الى الاتهام والاعتقال.

السياسة الخارجية

اربع عشر: العمل على حماية مصالح العراق من خلال بناء علاقات ايجابية مع شعوب وحكومات دول الجوار الإقليمي والدول العربية والدول الإسلامية ودول العالم الأخرى بما يحفظ مصالح العراق على أساس احترام سيادة العراق واستقلالية قراره السياسي ومبدأ حسن الجوار ومبدأ المعاملة بالمثل وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للعراق بعيداً عن سياسة المحاور، وضرورة العمل على حسم الملفات العالقة، كالمياه والحدود والحقول النفطية المشتركة وغيرها مع دول الجوار الإقليمي. وبذل المساعي الدبلوماسية والسياسية لإخراج العراق من الفصل السابع وإطفاء الديون وتعويضات الحروب والعمل على حماية ممتلكاته وأمواله في المصارف الخارجية من خلال توفير الحصانة الدولية والقانونية.

السياسة الامنية

خمسة عشر: تحقيق الأمن والاستقرار وحماية ارواح المواطنين وممتلكاتهم والحفاظ على سيادة البلاد وصيانة وحدتها بما لا يتعارض مع الدستور. ولتحقيق ذلك تقوم الحكومة بما يأتي:

1 . أ . اعتماد استراتيجية شاملة وخطط وبرامج امنية للسنوات الاربع القادمة، تستند على تقييمات ومراجعات دقيقة للخطط والبرامج السابقة ومستوى اداء الاجهزة العسكرية والامنية والاستخبارية والاستجابة لمهامها بهدف تطوير قدراتها البشرية والفنية ورفع جاهزيتها واستعدادها لتنفيذ الخطط الجديدة ومواجهة المخاطر والتهديدات الحالية والمتوقعة.

1. ب .محاربة الارهاب بكل اشكاله ومصادره الداخلية والخارجية وتجفيف منابعه وملاحقته والتصدي لكل اشكال الدعم السياسي والمالي واللوجستي والاعلامي والفتاوي التي تدعمه والتعاون الاقليمي والدولي لملاحقته وتطوير آليات تنفيذ قانون مكافحة الارهاب .

1. ج . العمل على جمع السلاح غير المرخص وحصره بيد الدولة والالتزام بحفظ هيبة الدولة ومؤسساتها الامنية ودعمها باعتبارها الجهة الوحيدة المسؤولة عن حفظ الامن والنظام .

2 . اقرار هيكلية المؤسسات العسكرية والامنية والاستخبارية على المستوى الوطني بما يؤمن تحديد تسلسل القيادة وتوزيع المهمات والصلاحيات لازالة أية معوقات تواجه تنفيذ اقرار الهيكلية.

3 . تفعيل وتطوير آليات الضبط والمحاسبة لمعالجة الخروقات الامنية والرقابة على اداء المؤسسات العسكرية والامنية والاستخبارية بما ينسجم مع الدستور والقانون.

4 . اتباع معايير الكفاءة والمهنية والنزاهة في عمل المؤسسات العسكرية والامنية والاستخبارية وحظر الولاءات الحزبية والمذهبية والمناطقية واحترام حقوق الانسان وتنفيذ احكام القضاء.

5 . التعاون الامني والاستخباري مع الدول الصديقة بغية مكافحة الارهاب واستتباب الامن في العراق والمنطقة.

6 . التعاون مع القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية ورفع الحس الامني لدى المواطنين وبناء وتعزيز الثقة بين المؤسسات العسكرية والامنية والاستخبارية وبين المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام.

الاصلاح القضائي والقانوني

ستة عشر:

1 . العمل على احترام مبدأ استقلال القضاء ودعم اصلاح اجهزته وتطويرها وتعزيز المعايير الشفافة في تعيين القضاة بما ينسجم مع مكانة القضاء وهيبته.

2 . الاهتمام بتشريع قانون جديد تنظيم السلطة القضائية ليحدد مهام واختصاصات كل من مجلس القضاء الاعلى وتشكيلاته ومحكمة التمييز الاتحادية والمحكمة الاتحادية.

3 . تطوير مجلس شورى الدولة والتعجيل بأنشاء مجلس الدولة للنهوض بوظائف القضاء الاداري والافتاء وصياغة التشريعات .

4 . اعادة تأهيل وتطوير عمل الدوائر العدلية (التنفيذ، التسجيل العقاري، رعاية القاصرين، الكتاب العدول، دوائر اصلاح الاحداث والكبار) بما يحفظ حقوق المواطنين ويؤمن العدالة.

5 . دعم تقديم مشروع قانون جديد للمحاماة ورعاية صندوق تقاعد المحامين بما يؤمن الحياة الكريمة لهم ولأسرهم.

6 . العمل على تطوير اداء الوزارات بما يحقق افضل النتائج لنشاطها بما فيها الغاء او تعديل او تشريع قوانين جديدة ذات علاقة لتنظيم اعمالها .

مكافحة الفساد

سبعة عشر: تعزيز تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد المالي والاداري عبر حزمة اخرى من السياسات والآليات والاجراءات وفي مقدمتها اعادة النظر في التشريعات والقوانين ذات الصلة بمكافحة الفساد وتطوير وتعزيز كفاءة واستقلالية اجهزة الرقابة والتدقيق (ديوان الرقابة المالية

وهيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين) والاجهزة الاخرى ذات العلاقة وادامة التنسيق بينها في اداء عملها، ووضع آليات فاعلة في مراقبة الانفاق الحكومي وادخال التقنيات الحديثة لتحسين اداء مؤسسات الدولة، ومكافحة البيروقراطية، والعمل على تطوير الكفاءات الادارية في المؤسسات الحكومية واعتماد مبدأ الثواب والعقاب في تقييم الاداء الاداري وتشكيل وتفعيل عمل مجلس الخدمة العامة الاتحادي ، وتطوير ثقافة ووعي المواطن تجاه حفظ المال العام ومراقبة مؤسسات الدولة وتنمية التزامه الذاتي عن طريق الوازع الديني والاخلاقي ، والعمل بمبدأ الشفافية في الافصاح عن المشاريع العامة وآليات احالتها وفق انظمة واضحة ، والزام كل المسؤولين الحكوميين من الدرجات العليا بتقديم بيان الذمة المالية .

السياسة الاقتصادية

ثمانية عشر : وضع وتبني سياسة اقتصادية تهدف الى:

1 . تعظيم ايرادات الدولة وتنويعها وتوظيفها في تخطيط الانفاق الاستثماري ودعم وتشييد البنية الانتاجية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتوزيعها بشكل منصف وعادل يرفع المحرومية عن مختلف شرائح المجتمع ويحقق الرفاهية والوفرة.

2 . تحقيق التوازن بين القطاع العام والخاص بما يضمن انهاء البطالة واعادة الاعمار .

3 . تأهيل وتطوير وتفعيل دور القطاع الخاص المحلي والاجنبي بتشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية والوطنية، واصدار التشريعات المكملة لقانون الاستثمار في المجالات ذات الصلة.

تسعة عشر :

النهوض بالقطاع النفطي من خلال برنامج متكامل لتطوير الصناعة النفطية بمراحلها كافة اعتماداً على مبدأ المزاوجة بين الاستثمار الوطني والاستثمار الاجنبي بمختلف صيغه وبما يحقق المصلحة العليا للعراق من خلال:

1 . الالتزام بدعم الشركات الوطنية الاستخراجية والتحويلية وتفعيل مجالس اداراتها وتعزيز استقلاليتها لتنفيذ خططها الانتاجية وتشجيعها للاستعانة بشركات خدمات فنية لتحسين ادائها وزيادة مستويات انتاجها.

2 . التعاون مع الشركات النفطية الاجنبية الرصينة لتطوير الحقول النفطية والغازية واستثمار الغاز المصاحب في اطار صيغ تعاقدية فضلى تتضمن الاستغلال الامثل للثروة والاخذ بنظر الاعتبار تطوير البناء العمودي والافقي للصناعة النفطية بشكل متوازن مع العمل على اعادة اعمار البنية

التحتية للقطاع وتأهيل كوادره ودعم القطاع الخاص العراقي في هذا المجال وصولا الى طاقات انتاجية تفي بمتطلبات التنمية وضمن سياقات زمنية معقولة تأخذ بنظر الاعتبار احتياجات السوق العالمية .

3 . توفير المنتجات النفطية لتلبية احتياجات المواطنين وقطاع توليد الطاقة الكهربائية ومشاريع التنمية كافة من خلال انشاء وتأهيل المصافي ومجمعات صناعة الغاز وتحسين نوعية المنتجات النفطية ضمن خطة تضمن ايقاف استيراد المنتجات وتحقيق الاكتفاء الذاتي خلال العامين المقبلين ودعم اسعار المنتجات النفطية للقطاعات الانتاجية.

4 . تبني اصلاح اداري وقانوني للقطاع النفطي يتضمن اعادة تشكيل شركة النفط الوطنية وتمليكها للعراقيين وتشكيل مجلس اتحادي للنفط والغاز يتولى المصادقة على السياسات النفطية في البلاد وتشريع قانون النفط والغازبعد اجراء التعديلات عليه وكذلك قانون تنظيم وزارة النفط.

5 . تخصيص جزء من عوائد النفط لتاسيس وتشغيل صندوق مكافحة الفقر بمبلغ مساوٍ لما تمنحه الحكومة من ارباح للشركات الاجنبية العاملة في القطاع النفطي بما يضمن صرف اموال هذا الصندوق على سد الاحتياجات الاسكانية والصحية والتعليمية لسكان المناطق المعدمة في مختلف انحاء العراق.

6 . اعتماد العلاقة التكاملية مع حكومات الاقاليم والمحافظات لتطوير المصادر النفطية والغازية فيها.

7 . تبني تأسيس اكاديمية عليا للنفط ترفد احتياجات القطاع النفطي بالكوادر العراقية المتخصصة وتهتم بتطوير الدراسات والبحوث في السياسات والبرامج النفطية وبتدريب ورفع المستوى العلمي لكوادر الصناعة النفطية بما يتفق ومتطلبات المرحلة القادمة في اعادة اعمار وبناء القطاع النفطي.

عشرون:

توفير مسكن لكل اسرة عراقية وذلك بتبني مشروع تأسيس هيئة وطنية للتنمية الاسكانية تتولى تنفيذ البرنامج الاسكاني وفق معايير وضوابط لحل ازمة السكن .

احدى وعشرون:

تبني مشروع اصلاحي متخصص لتثبيت قواعد واعراف العمل المصرفي السليم وتحديث الجهاز المصرفي وتفعيل دور البنك المركزي العراقي بالرقابة والاشراف على عمل المصارف الحكومية والخاصة ومراقبتها وضمان حقوق المودعين فيها بما ينسجم مع السياسة المالية التي يقرها مجلس الوزراء .

اثنى وعشرون:

تبني برامج وانظمة ومشاريع تتولى تنمية الثروة الزراعية والحيوانية وتساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في هذا المجال. وتأسيس هيئة للتنمية الزراعية لمكافحة التصحر واستصلاح الاراضي وتأهيل بساتين النخيل وتوسيعها لتشمل المناطق الصحراوية وتطوير انظمة الري وتقديم مشروع موحد لتنظيم مالكية الاراضي الزراعية في العراق.

ثلاثة وعشرون:

اتباع سياسة صناعية تضمن حماية الصناعات الوطنية بالقطاعين العام والخاص ومكافحة سياسة الاغراق وحماية المستهلك من المنافسة غير العادلة مع المنتجات المستوردة وذلك بتنشيط آليات التقييس والسيطرة النوعية، واعتماد نظام كمركي يضمن تخفيض الرسوم الكمركية على المواد الاولية التي تحتاجها الصناعات المحلية وزيادتها على السلع المستوردة التي يمكن تصنيعها في العراق، وتأهيل وتشغيل مصانع القطاع العام ومعالجة مشاكلها وخصخصة البعض منها ودعم وتشجيع القطاع الصناعي العراقي الخاص للاستثمار في المشاريع الانتاجية الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

السياسة الاعلامية

اربعة وعشرون:

ضمان استقلالية ومهنية اعلام الدولة (هيئة البث والارسال وهيئة الاعلام والاتصالات) وعدم التدخل في شؤونه والالتزام بالقوانين المنظّمة لعمله بما يضمن حق الجميع في التمتع بمنافعه. والعمل على انجاز مشاريع القوانين الخاصة بشبكة الاعلام العراقية وهيئة الاعلام والاتصالات وقواعد ممارسة العمل الصحفي وقانون حماية الصحفيين ودعم الاعلام الخاص ووسائل الاعلام الخارجي العاملة في البلد وفق احكام الدستور والقانون.

الثقافة

خمسة وعشرون:

الاهتمام بالمبدعين من كتاب وأدباء وفنانين وحماية حقوقهم والعمل على تأسيس مجلس وطني للثقافة والفنون والآداب، يأخذ على عاتقه دعم وتطوير وتجديد المنجز الثقافي العراقي والتعريف به ونشره وتسويقه والعمل على تواصل النشاطات الثقافية وصيانة الارث الثقافي المتنوع للشعب العراقي.

العتبات المقدسة والاثار والسياحة

ستة وعشرون:

العمل على رعاية العتبات المقدسة واعمارها وتقديم الدعم الكامل لحفظ أمنها وامن زوارها. وحماية الاثار وتأهيل المتاحف العراقية وتشجيع السياحة الدينية والاثرية وفتح المجالات امام الاستثمارات لتنميتها.

البرنامج الاجتماعي

سبعة وعشرون:

العمل على تحقيق استراتيجية تكافل وضمان اجتماعي ذات دعائم مؤسساتية لإعادة البنية المجتمعية للعراق الجديد من خلال:

1. تفعيل عمل مؤسستي الشهداء والسجناء السياسيين لرعاية عوائل ضحايا البعث الصدامي من الشهداء والسجناء السياسيين.
2. الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة من خلال انشاء هيئة عليا لرعايتهم.
3. دعم المؤسسات الراعية للأرامل والمطلّقات، وتبني برامج لتطوير قدراتهن وتوفير فرص العمل لهنَّ.
4. دعم شبكة الحماية الاجتماعية وتطوير آليات عملها بما يضمن رفع مستوى معيشة الشرائح الفقيرة والمهمشة.
5. وضع برامج وطنية لرعاية وحماية الطفولة.
6. وضع برامج واتباع سياسات ترعى المتقاعدين والمسنين والعاطلين عن العمل.
7. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الفاعلة ودعمها والحفاظ على استقلاليتها.

المرأة

ثمانية وعشرون:

تبني استراتيجية النهوض بواقع المرأة العراقية وتمكينها من ممارسة حقوقها الدستورية الكاملة والوقوف معها ودعمها وحمايتها والعمل على استكمال التشريعات اللازمة لتحقيق ذلك.

الشباب والرياضة

تسعة وعشرون:

دعم مشاركة الشباب في بناء مستقبل العراق وادارة مؤسساته وتوفير مستلزمات البيئة الصالحة لتنمية طاقاتهم وقدراتهم بما يعزز القيم الوطنية، والعمل على توفير متطلبات ممارسة الرياضة لكل العراقيين ودعم النشاطات والمواهب والابداعات للشباب والطلبة في كل المراحل الدراسية.

التربية والتعليم

ثلاثون:

دعم وتطوير وترصين مؤسسات ومراكز التربية والتعليم بمستوياتها كافة، وتحديث المناهج التعليمية بما يجعلها مواكبة للتطورات العلمية ومعززة للقيم الوطنية. ودعم استقلالية الجامعات وتشجيع البحث العلمي، ورعاية الكفاءات العلمية للحيلولة دون هجرتها، واعتماد اجراءات مشجعة لعودة الكفاءات الى الوطن. وتفعيل التعليم الالزامي وتأهيل المدارس في المناطق النائية وتنفيذ مشروع مكافحة الامية. وتشجيع التعليم الخاص مع مراقبة ادائه لضمان رصانته العلمية.

قطاع الكهرباء

احدى وثلاثون:

1 . تتبنى الحكومة اتخاذ الاجراءات الضرورية والفاعلة لزيادة انتاج الطاقة الكهربائية وعدالة توزيعها وتحسين اداء منظوماتها بما يضمن ايصالها الى عموم العراقيين في المناطق كافة ويلبي متطلبات اعادة الاعمار والتنمية الشاملة.

2 . متابعة تنفيذ عقود بناء محطات توليد الطاقة الكهربائية ودعم المحافظات لانشاء محطات جديدة وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها.

قطاع الصحة

اثنان وثلاثون:

تحسين القطاع الصحي والنهوض به بما يؤمن للمواطن الرعاية الصحية الاولية وما بعدها وتطوير وتأهيل المنشأت والكادر الصحي والاهتمام بتطبيق نظام الاحالة وطب الاسرة والرعاية الصحية للمعاقين وتطوير نظام خدمات الطوارئ والإسعاف الفوري ودعم برنامج الرعاية الطبية الاولية والوقائية وضمان جودة الصناعات الدوائية وتوفير المستلزمات الطبية وتفعيل انظمة الرقابة الصحية وتشجيع الاستثمار في المجال الصحي.

المياه

ثلاثة وثلاثون:

ضمان توفير المياه الصالحة للشرب وللاستخدام للعراقيين كافة. وتثبيت حقوق العراق المائية وفقاً للاعراف والقوانين الدولية والعمل على تأسيس المجلس الوطني الاعلى للمياه للقيام بدور المراقب للموازنة المائية في البلاد والاهتمام بانشاء السدود وادامتها.

حماية البيئة

اربعة وثلاثون:

تطوير وتأهيل انظمة الصرف الصحي وتحسين ادارة معالجة النفايات بكل انواعها ، واجراء مسح بيئي شامل للعراق والعمل على اصدار تشريعات للحفاظ على البيئة، والسعي بشكل جاد لمعالجة التلوث البيئي وبخاصة معالجة الآثار الناجمة عن التلوث الاشعاعي ومخلفات الحروب والعمل على وضع الآليات واتخاذ الوسائل الكفيلة بازالة الالغام وحظرها.

النقل

خمسة وثلاثون:

اعادة تأهيل وتطوير شبكة سكك الحديد وتنفيذ شبكات النقل البري ومتابعة استكمال القناة الجافة مع اوربا ومشروع ميناء العراق الاستراتيجي (الفاو) وتأهيل وتطوير واستحداث المطارات المدنية . وبخاصة مشروع مطار الفرات الاوسط الدولي الكبير وتشجيع الاستثمار في مجال تطوير وتحسين النقل البري والجوي والبحري.

الاتصالات

ستة وثلاثون:

توسيع وتحديث شبكة الاتصالات الوطنية وخدمات الانترنيت وتطوير خدماتها وتشجيع الاستثمار في هذا المجال وضمان حسن اداء شركات الهاتف النقال العاملة في العراق والتنسيق بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشاريع فيها.

العمل والحقوق النقابية

سبعة وثلاثون:

اعداد مشروع قانون جديد للعمل ينظم العلاقة بين العامل ورب العمل بما يضمن حقوق العمال وحماية حق التنظيم النقابي وتعزيز الحريات النقابية لدعم المنظمات المهنية.

ملحق رقم ٧

مقابلة جريدة الزمان البغدادية

نشرت في ٨ نيسان ٢٠٢٠

مقابلة جريدة الزمان البغدادية نشرت في ٨ نيسان ٢٠٢٠

س: سمعنا بتكليفكم لرئاسة الوزراء من بعض الكتل الشيعية.. ما صحة ذلك؟

ج: نعم ، طرح عليّ الترشح لرئاسة الوزراء بتاريخ ١-١٢-٢٠١٩ كما هو (معلن في بياننا الذي حمل رؤيتنا حول الترشيح في ٢٣ كانون الأول ٢٠١٩ ونشرته جريدة الزمان في حينه)، فكرت مليّاً بما يتعين عليّ فعله لأكون أميناً وصادقاً مع نفسي وقادراً على الإستجابة لمطالب ومشاعر العراقيين الأعزاء والمرحلة التي يمر بها وطننا الغالي، بعيداً عن الأهواء النفسية او المصلحية التي قد يفرضها الموقع المتقدم في الدول. فاشترطت تخويلي تشكيل حكومة مستقلة عن تأثيرات القوى السياسية مع اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة التي يجب اعتمادها في المواقع التنفيذية كافة بعيداً عن المحاصصة والمصالح الفئوية الضيقة وتضم فيها كفاءات شبابية لغرض تأهيلهم لقيادة المرحلة القادمة.

واخبرت القوى السياسية ضرورة الإيفاء بالتعهدات أمام الشعب العراقي على صعيد تنفيذ البرنامج الحكومي الذي يواجه ثلاثة تحديات رئيسة تتمثل بالصراع الدولي - الاقليمي، وصراع هيمنة الفساد مع معركة الاصلاح، وصراع هيمنة الدولة العميقة مع حكومة مستقلة تنحاز للاعتدال وعموم الشعب، وكذلك كشف نتائج اللجان التحقيقية ذات الصلة بالاعتداء على المتظاهرين وعناصر الأجهزة الأمنية ومن ثم تقديم الجناة الى ساحة القضاء ليأخذ كل ذي حق حقه وفق القانون. وكذلك حصر السلاح بيد الدولة وهنا اجد ان هذا المبدأ يعني في مضامينه هو ضبط السلاح داخليا بمعنى انهاء مظاهر الابتزاز والاختطاف والإتاوات وغيره من اعمال غير منضبطة وكشف ملفات الفساد بصورة شفافة وعادلة الى جانب تحكيم السيادة العراقية وحماية القرار العراقي، وان تنال الحكومة المؤقتة عدم ممانعة الكتل السياسية الأساسية وثقة الشعب للوصول الى حكومة وطنية جامعة تحظى بالشرعية.

إن عدم توافق بعض القوى السياسية التي فاتحتني بالترشيح على الرؤية آنفة الذكر لاجتياز المنعطف الحاد الذي يمر به العراق جعلني انأى بنفسي عن القبول بالترشح لرئاسة الحكومة المؤقتة. هذه الشروط كانت تتناسب مع الظروف التي يمر بها العراق في تلك المرحلة، ولكل مرحلة اشتراطاتها بطبيعة الحال.

س: ما طبيعة البرنامج الذي تقترحونه في حال حصل هذا التكليف؟

ج: الظروف والتطورات تسارعت كما تعلمون ولو عدنا الى وقت ترشيحي وظروفه فان مهمة الحكومة كانت تنحصر في اجراء انتخابات مبكرة واستجابة مطاليب المتظاهرين، واعادة الثقة بين الشعب والقوى السياسية والخروج من عنق الزجاجة الى مرحلة اخرى اكثر استقراراً، ولاسيما احداث عملية التوازن بين اطراف الصراع الخارجي وتحديداً الصرع الإيراني الأمريكي. هذه التحديات لا تزال قائمة الآن بالإضافة الى تحدي وباء كورونا وانهيار أسعار النفط مما يجعل الأولويات مختلفة نسبياً.

لكن التحدي الأكبر الذي أراه حالياً هو غياب القيادة الفعلية في متابعة حياة المواطنين وشؤونهم وهذا يتطلب جهداً كبيراً من رئيس الوزراء القادم لإعادة حضور الحكومة في حياة المواطن اليومية وإشعاره بدورها الريادي في إدارة شؤون البلد، والتخلي بدون رجعة عن مفهوم الغياب الطوعي.

س: ماهي الاولويات التي تضعونها لتجاوز معضلات تدهور الاقتصاد وتفشي كورونا؟

ج: من الأولويات الراهنة هو بذل الجهود على تعظيم موارد الدولة لادارة الازمة من خلال الحضور الميداني للقيادة وحسن الإدارة للازمة وتوفير اليات إغاثة الشرائح الفقيرة وتسخير إمكانيات الدولة لتطبيق حازم لحماية المواطنين من تفشي الوباء. وعلينا التذكير بان قيادة البلاد في مثل هذه الظروف الاستثنائية مطالبة باتخاذ قرارات استراتيجية غير تقليدية وخاصة في المجال الاقتصادي لإنقاذ البلد من محنته الراهنة.

س:هل يمكن السيطرة على السلاح المنفلت. وهل يمكن أن يهدد عصب الاقتصاد اذا ترك دون معالجة؟

ج: ما المقصود بالسلاح المنفلت؟ اعتقد انكم تقصدون الجريمة بكل انواعها، نعم يمكن السيطرة عليه، القوة للقانون والشرعية للسلطة والجريمة مرفوضة من الجميع، هناك من يحاول ربط السلاح بالحشد او فصائل المقاومة دون غيرها وهذه فيها نوع من التسطيح للازمة، فالجريمة منتشرة في عموم العراق والسلاح كذلك. ما يتعلق بسلاح الحشد فيجب ان يكون ضمن اطار الدولة، باعتبارها مؤسسة حكومية وما يحدث من انفلات لدى بعض افرادها هذا لا يقع ضمن مشروعها الاستراتيجي وليس هدفها وغايتها بل قامت بطرد العديد منها ومحاسبة من يسيء استخدامه. والسلاح موجود لدى العشائر ايضا وقد استخدم هذا السلاح في وقت ما لحفظ هيبة الدولة واستقرارها وامنها. الحديث اذن عن سلاح الجريمة وهو سلاح مرفوض ويمكن التضييق عليه ومراقبته. وهنا لا اشرعن بقاء السلاح خارج الدولة وتمدده ولكن اعتقد بوجود امكانية التضييق عليه وجعله تحت اشراف الدولة .

س: ما الذي تقدمه من نصائح إلى رئيس الوزراء المكلف عدنان الزرفي في هذا الوقت؟

ج: أتصور افضل نصيحة يمكن ان تقدم الى أي رئيس وزراء للمرحلة الانتقالية، أن يكون من الشعب وان يعمل للشعب، كما ادعوه بدراسة خطب المرجعية الدينية والاخذ بإرشاداتها والتأسيس عليها لرسم خارطة طريق، وأود ان اهمس في اذنيه ان يكون واقعيا وان يركز جهوده نحو تحقيق هدف الحكومة بتوفير الأجواء لاجراء الانتخابات المبكرة الحرة والنزيهة. و التركيز على مشروعين الى ثلاثة تمس عصب حياة المواطن وخدماته دون التشتت في كثرة المشاريع من اجل ان يترك بصمة واضحة، وان يحسن اختيار مسؤولي مكتبه ومستشاريه، وان يكون ناجحا في اختيار وزرائه.

س: هل تراه سينجح في مهمته ؟

ج: العامل الأول في نجاح مهمة أي رئيس وزراء قادم هي دعم كافة الكتل السياسية له وتخليها ع الهيمنة على الحكومة وفسح المجال أمام تنفيذ برامجه بدون الإخلال بالتوازن الوطني. اما العامل الآخر المهم في نجاحه هو ان يسعي بإبعاد العراق كساحة صراع بين الولايات المتحدة وإيران وأن

يكون قادراً على توفير المشاريع الوطنية التي تحظى بمشاركة وعمل جميه الأطراف الداخلية والخارجية. إن المسؤولية تتطلب نكران الذات وجهد واداء استثنائي وفريق عمل منسجم مع رؤية واقعية، نتمنى له او لغيره النجاح ونعمل على دعم ومساعدة ومساندة كل مسؤول همه بناء الدولة وتوفير الاستقرار الاقتصادي والسياسي للعراق. وهذا ديدننا منذ ٢٠٠٣ وبشكل طوعي .

س: ما رأيكم بالأنباء التي تتحدث عن تكليف بديل للزرفي هو مصطفى الكاظمي. هل يتحقق ذلك ام تراها مجرد تكهنات؟

ج: اعتقد ان العقدة ليست في اسم الاخ الزرفي او بديله انما هو اشكالية سياسية ودستورية ، فالعرف السياسي ينص على ان منصب رئاسة الوزراء للمكون الشيعي باعتبار الغالبية البرلمانية الاكثر عددا وهذا العرف يستند الى مبدأ دستوري، وان تكليف الاخ الزرفي من قبل الرئيس صالح دون الرجوع الى هذه المعادلة (معادلة الحكم) هي محل الخلاف، لذلك فان القوى الشيعية تعترض على مبدأ التكليف لا اسم المكلف ولو كان الحال بالمقلوب الزرفي بدلا عن الكاظمي لكان الحال نفسه . وفي كل الأحوال ان ما تكشفه الخلافات تشير الى عمق الانسداد السياسي في البلد وكأنه عجز سياسي مستحكم، مما يؤشر في بعض جوانبه خلل في بنية النظام السياسي، وهذا يتطلب مشروع إصلاحي كبير.

س: ما اصعب ما تراه حاليا من تحولات وتطورات يمر بها العالم في قطاع النفط؟

ج: التحولات كبيرة في قطاع النفط، والاوبك تجد نفسها في مهب الريح، والولايات المتحدة تربعت على صدارة الدول المنتجة منذ فترة قصيرة وانها متجهة نحو الموجة الثالثة في زيادة الإنتاج النفطي غير التقليدي لتصل الى معدلات عالية، والصراع السعودي الروسي يتطلب إيجاد اليات اكثر قدرة للتحكم في الحصص والاسعار. نشهد اليوم افول الأوبك فلم تعد المنظمة قادرة على تحقيق أهدافها لوحدها، هناك ثلاثة متنافسين كبار في السوق النفطية، وان التطورات التي يمر بها القطاع يتطلب رؤية جديدة لاطار جديد قادر على تحقيق وضع متوازن للدول المنتجة والمستهلكة.

س:هل بوسع العراق عمل شئ لانقاذ سوق النفط من التراجع؟

ج: تحرك العراق مفيد، فهو المنتج الثاني في الأوبك وقادر ان يلعب دورا مع الكبار وتحديداً مع السعودية والولايات المتحدة وروسيا، فقد كان له دور في تأسيس الأوبك، وفي قناعتي يمكن للعراق بلورة رؤية جديدة تتناسب والأوضاع التي يمر بها العالم ساعياً الى حلحلة الامر، علينا التذكير بان ازمة عام ٢٠١٦ وان لم تكن بحجم هذه الازمة لعبت قطر دورا في المباحثات بين السعودية وروسيا لانجاحها.

ملحق رقم ٨

قائمة بأسماء نواب التحالف

الموقعين والداعمين للحراك الإصلاحي

بسم الله الرحمن الرحيم

(هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب ما خلق الله ذلك إلا بالحق يفصل الآيات لقوم يعلمون) صدق الله العلي العظيم

مشروع اصلاح التحالف الوطني

الى قادة التحالف الكرام اخوة وزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هذه ورقة قدمتها ثلة من اخوانكم وزملائكم في التحالف الوطني، من ابناء المشروع الوطني، ثلة مخلصة، تجل التاريخ العلمي والجهادي لقادة التحالف ، وتجل الجهد التاسيسي في تشكيل التجربة السياسية في العراق الاتحادي على طريق بناء الدولة الحديثة، وتنظر بعين الاحترام لذلك، وستبقى تشد الازر في السراء والضراء ملتزمة بما ينتج عن التحالف من مقررات ومخرجات سياسية تعبر بالبلد الى بر الامان، فنحن جميعا بعون الله العين الفاحصة والاذن الواعية والعقل المدقق بما يشكل رافدا حيويا للعملية السياسية في تلمس مواطن النجاح وتدعيمه وتشخيص مواطن الخلل وتسديده لخدمة مسيرة التجربة والمشروع وضمان نجاحه واستمراره في الظرف الراهن.

لقد كشفت التحديات التي يمر بها العراق بشكل واضح عن ضعف خطير في بنية التحالف الوطني واسلوب ادارته رغم المنتظر منه داخليا وخارجيا ان يكون هو النواة الصلبة في الحكم الرشيد والرافعة السياسية للوجود الوطني في السلطة والثروة والارض والادارة لبناء عراق اتحادي موحد، كما ظهر جليا انعدام الرؤية الواضحة في بناء الدولة والحكومة، مع وجود اسباب القوة وعوامل النجاح "كما ونوعا"، وتاييدا كبيرا من المرجعية الدينية والشعبية، مع عوامل القوة في بلد مثل العراق، كدور محوري وثقل حضاري ومورد اقتصادي وموقع جيوسياسي، ومع تقديرنا التام لتظافر عوامل انتاج الازمة العراقية داخليا واقليميا ودوليا، فاننا شخصنا مواطن التراجع والتعثر الاداري والقيادي في بناء التحالف الوطني، وتفعيل هذا الدور في المبادرة السياسية وادارة وحل الازمات وتبؤ موقعه المناسب في التاثير الداخلي والخارجي. وهو واقع ان استمر فسيضحي بدور التحالف ويفتح

الطريق واسعا لضياع الحقوق التأريخية.

لذا تنطلق هذه الثلة، المنسجمة مع كتلها السياسية، من حرصها الوطني باتجاه مشروع مأسسة التحالف الوطني، وبث الروح في هيئته العامة، وتفعيل دوره وتعزيز الثقة بين مكوناته واعضائه معتمدة على رؤية تشخيصية، وبرنامج عملي، ورؤية استراتيجية لعبور نفق الازمات المتتالية من اجل اعادة اللحمة الوطنية، مؤكدين عدم امكانية اي فصيل او شخص او كيان معين التعامل مع استحقاقات الدولة او المرحلة ما لم تتوفر ظروف التنسيق والتعاون في اصلاح التحالف، ويتضمن المشروع ماياتي :

- وضع نظام داخلي لادارة مؤسسة التحالف الوطني يضمن للقوى السياسية دورها المحوري، ويتيح للهيئة العامة فرصة المشاركة في القرارات الاستراتيجية
- وضع التصورات والمبادىء العامة والستراتيجية للانتقال من استراتيجية تعزيز سلطة الحكومة الى سلطة الدولة

ايها السادة الافاضل

ان التحديات الراهنة التي يواجهها البلد، والتعقيدات السياسية والمتغيرات الداخلية ستفضي الى نتائج كارثية ومن الصعب علينا تحمل هذه النتائج امام الله والشعب والمرجعية الدينية، مالم يتبلور جهد استثنائي لانجاز رؤية متكاملة لجميع قضايا الدولة ومأسسة التحالف مع ضبط منهجي لايقاع ادائه التشريعي والحكومي والرقابي، لذلك ندعو الجميع مخلصين لاتخاذ اجراءات فاعلة لانقاذ التحالف واصلاحه قبل فوات الاوان بأتجاه وضع الخطوط العامة للبرنامج المطلوب الذي يستهدف انجاز مشروع وطني متكامل لبناء مؤسسات الدولة وتجاوز عثرات المرحلة الماضية خلال الفترة القصيرة القادمة، والله الموفق.

1 اذار 2016 المصادف 21 جمادي الاول 1437

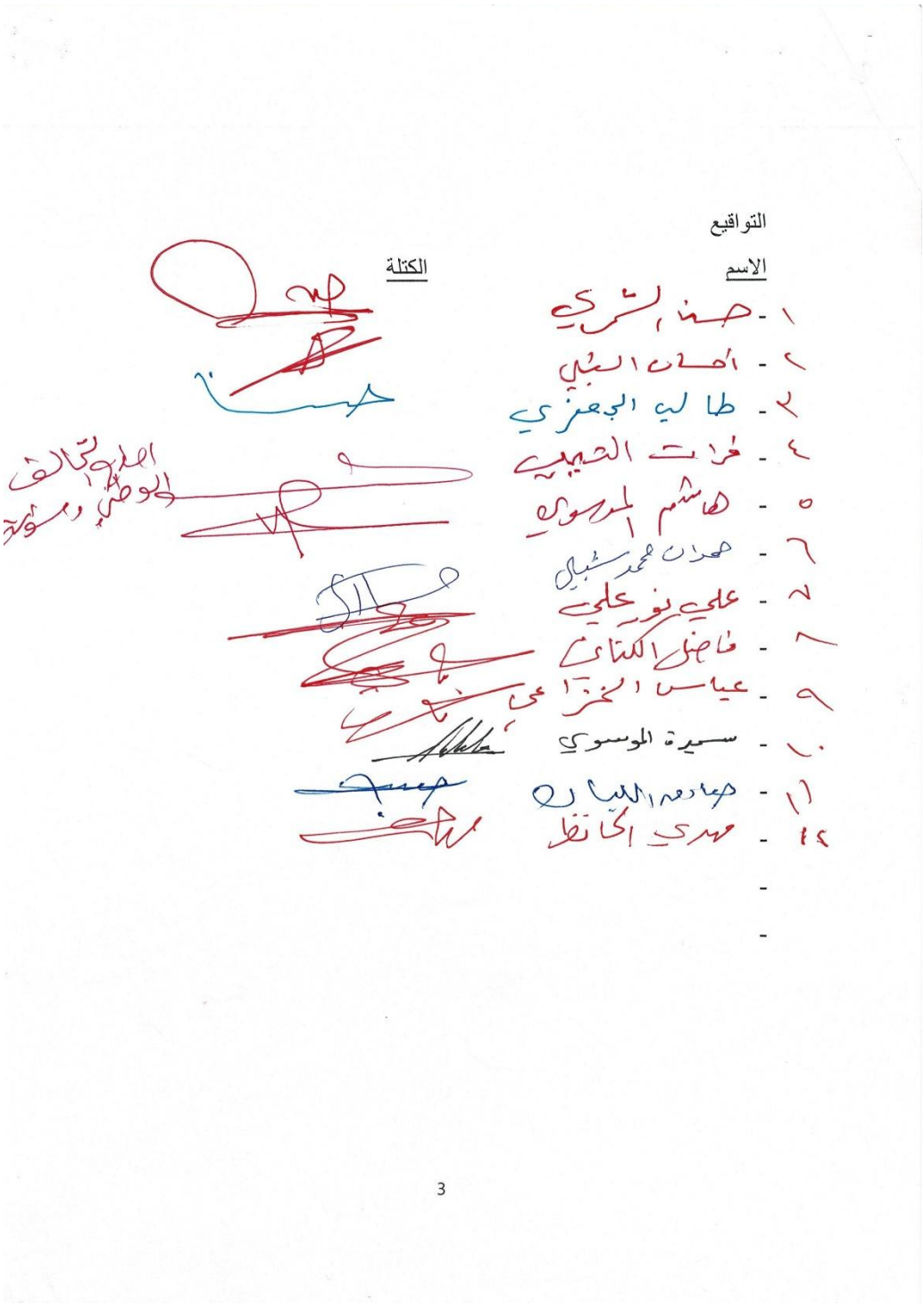

التواقيع

	الاسم	الكتلة
١ -	حسن الشريفي	
٢ -	أحلام البلي	
٣ -	طالب الجعفري	
٤ -	فرات الحبيب	
٥ -	هاشم الموسوي	
٦ -	هدى محمد سبهان	
٧ -	علي نور علي	
٨ -	فاضل الكناني	
٩ -	عباس الخزاعي	
١٠ -	سميرة الموسوي	
١١ -	هادي الياسري	
١٢ -	مهدي الحافظ	
-		
-		

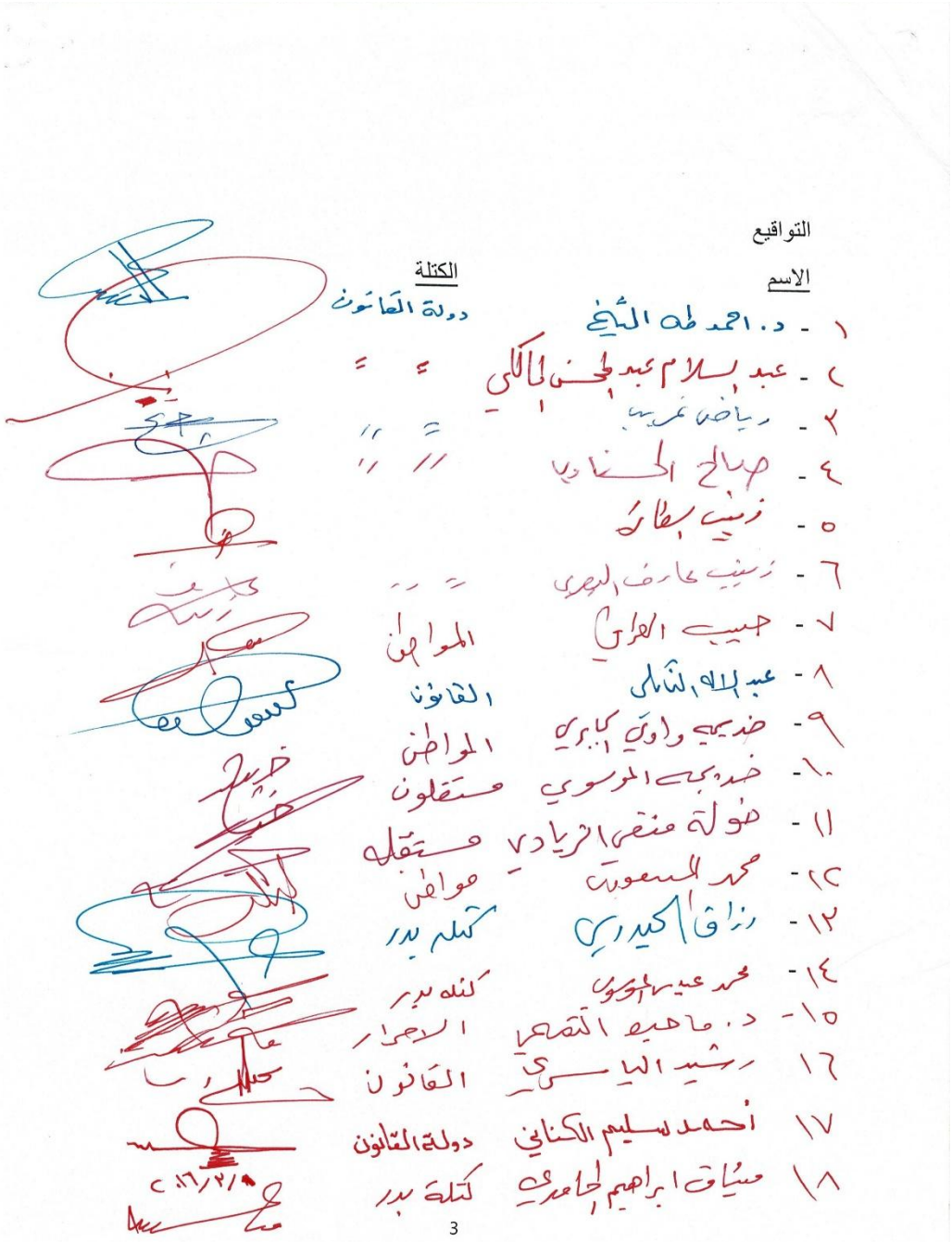

التواقيع

	الاسم	الكتلة
١ -	د. احمد طه الشيخ	دولة القانون
٢ -	عبد السلام عبد الحسن الكلي	" "
٣ -	رياض عزيز	" "
٤ -	صباح الساعدي	" "
٥ -	زينب بطاط	
٦ -	زينب عارف البصري	" "
٧ -	حبيب الطرفي	المواطن
٨ -	عبد الله النائلي	القانون
٩ -	خديجة داود كبريت	المواطن
١٠ -	خديجة الموسوي	مستقلون
١١ -	فولة منقي الزيادي	مستقله
١٢ -	محمد المسعودي	مواطن
١٣ -	رزاق الكيدري	كتلة بدر
١٤ -	محمد عبد الجبوري	كتلة بدر
١٥ -	د. ماهية التميمي	الاحرار
١٦	رشيد الياسري	القانون
١٧	أحمد سليم الكناني	دولة القانون
١٨	مشتاق ابراهيم حامد	كتلة بدر

١٦/٢/

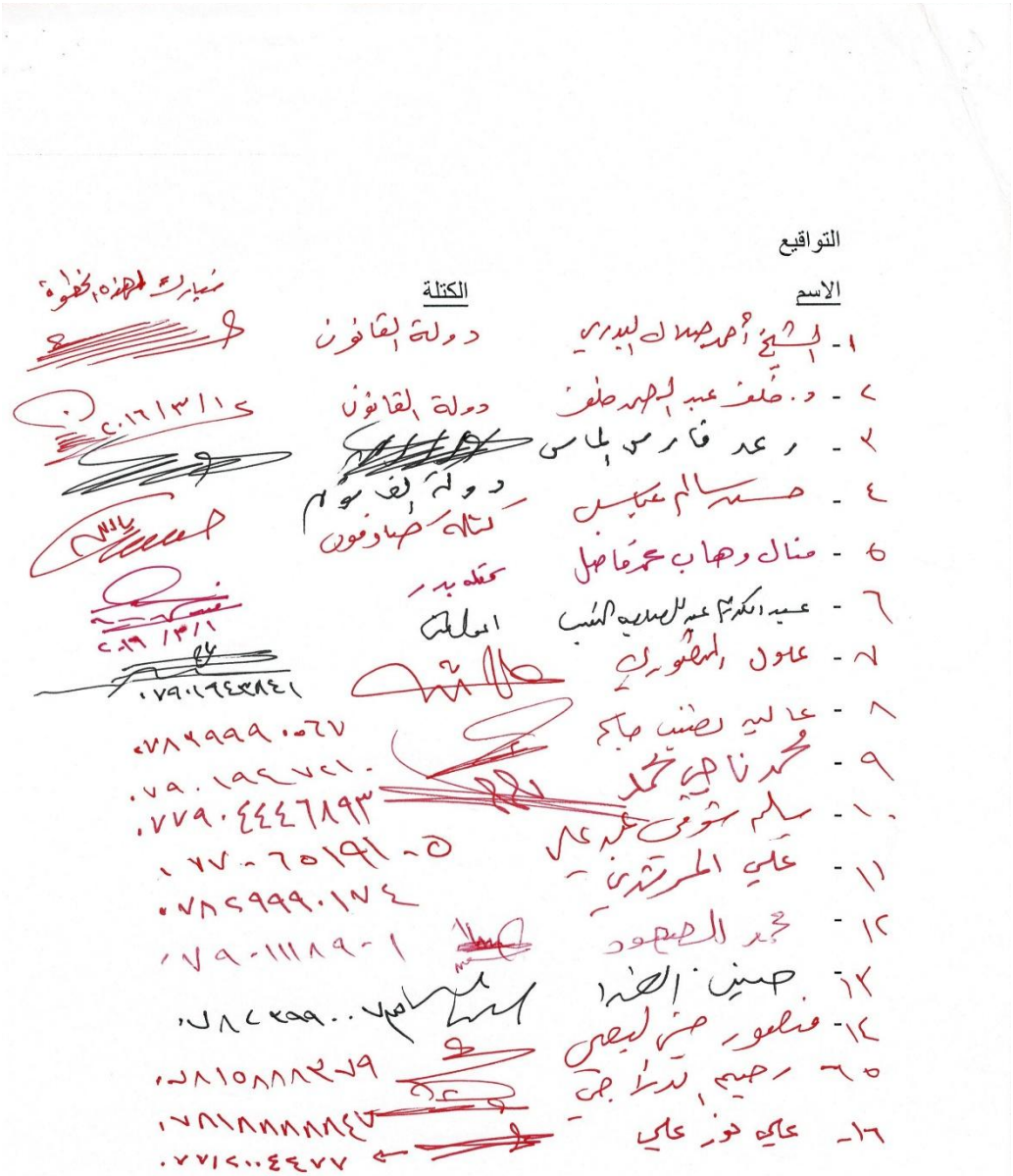

التواقيع

	الاسم	الكتلة
١		دولة القانون
٢	د. خلف عبد الصمد خلف	دولة القانون
٣		
٤		
٥		
٦		
٧		
٨		
٩		
١٠		
١١		
١٢		
١٣		
١٤		
١٥		
١٦		

التواقيع

	الاسم	الكتلة
١	عادل فالح الزبيلع	الفضيلة
٢	عمار الشبلي	دولة القانون
٣	فالح الساري	المواطن
٤	عبدالله الاسدي	دولة القانون
٥	جمال الطمالية	
٦	محمد كون حميدي	دولة القانون
٧	سعاد حيدر محمد	دولة القانون
٨	محمد يحيى	الحوار
-		
-		
-		
-		
-		

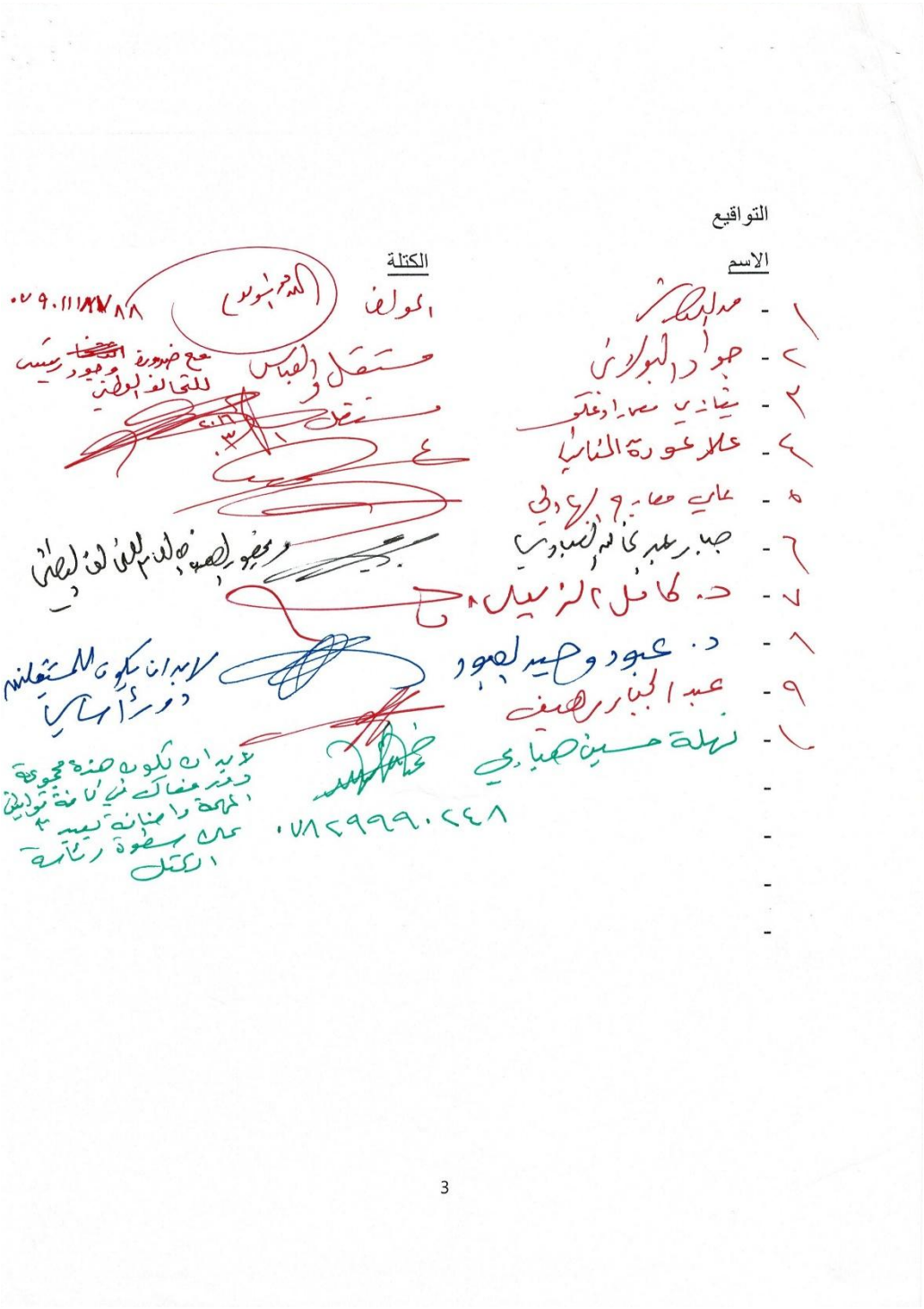

التواقيع

	الاسم	الكتلة
١ -		
٢ -		
٣ -		
٤ -		
٥ -		
٦ -		
٧ -		
٨ -		
٩ -		
١٠ -		
-		
-		
-		
-		

التواقيع

	الاسم	الكتلة
١	١ - احمد كسيش	الحوار
	-	
	-	
	-	
	-	
	-	
	-	
	-	
	-	
	-	
	-	
	-	
	-	
	-	

استمارة حضور السادة النواب

اجتماع ٢٠١٦/١٢/٢٥

التواقيع

	الاسم	الكتلة	التوقيع
١ -	صباح صالح اللبان	دولة القانون	
٢ -	محمد سعدون الحيدود	دولة القانون	
٣ -	عمار كاظم الشبلي	دولة القانون	
٤ -	د. احمد الشيخ	"	
٥ -	هاشم الموسوي	ائتلاف الوطنية	٢٠١٦/١٢/٢٥
٦ -	محمد الجبارة الصيفي	"	
٧ -	حاكم الزاملي	الاحرار	
٨ -	جمعة ديوان الهاملي	الاحرار	
٩ -	عباس جابر الخزاعي	مستقلون	
١٠ -	د. محمد البشير	مستقلون	
١١ -	القاضي فالح الخيوني	حركة بدر	
١٢ -	د. كامل ناصر الغريري	تنظيم العراق	
-			
-			

استمارة حضور

التواقيع

	الاسم	الكتلة	التوقيع
١٢ -	عامي معارج البهادلي	مستقلون	
١٤ -	استبرق جواد دلوت	مستقلة	
١٥ -	د. ازهار الطريحي	دولة القانون	
١٦ -	فيان ابراهيم الحامدي	كتلة بدر	
١٧ -	احسان الشيخ لعيبان		
-			
-			
-			
-			
-			
-			
-			
-			
-			

التواقيع

الاسم	الكتلة	التوقيع
١٨ - زينب عارف البصري	دولة القانون	
١٩ - احلام الحسيني	كتلة المواطن	
٢٠ - عبد الهادي عودة الخير الله	الاحرار	
٢١ - محمد علي المسعودي	المواطن	
٢٢ - حبيب حمزة الطرفي	المواطن	
٢٣ - جنان الشمري	الفضيلة	
٢٤ - طالب اليعزي	التحالف الوطني	
٢٥ - علي لفتة المرتدي	بدر	
-		
-		
-		
-		
-		
-		

التواقيع

	الاسم	الكتلة	التوقيع
٢٦ -	رحيم الدراجي	الحوار	
٢٧ -	محمد ناجي محمد	سبايكر	
٢٨ -	سليم شوقي عبد علي	الحوار	
٢٩ -	د. حسين محمود القدو	سبايكر	
٢٠ -	علي طالب الصافي	القضاء / دولة القانون	
٢١ -	عبد الكريم عبد الصاحب محسن المنتيب	المستقلة	
٢٢ -	محمد البلداوي	الحوار	
٢٣ -	صادق الحسنا	الاصلاح	
٢٤ -	حميد الغزاوي	تحالف الاصلاح الوطني	
٢٥ -	ليلى السعيدي	دولة القانون	
٢٦ -	أم صدام عزيز البدري	دولة القانون	
٢٧ -	حسن سالم عبطان	كتلة جماهير	
٢٨ -	د. ابراهيم بحر العلوم		
٢٩ -	د. صالح الكساري		
٤٠ -	د. علي الشكري		
٤١ -	جواد البولاني		

ما يتضمنه هذا الكتاب من فصول هي رؤية تحليلية لا تخلو من اجتهادات شخصية لمتابعة مسار التحول في سلوك القوى السياسية منذ تشكيل التحالف الوطني بعد انتخابات 2010، حتى انتفاضة تشرين 2019 وما تلاها من تغيّرات في الخطاب والموقف والرؤية. لقد ركزت الفصول الخمس من الكتاب على رصد ملامح لرؤية إصلاحية مؤمنة بقدرة النظام السياسي على التصحيح من الداخل، إن توفرت الإرادة، ومستندة إلى توجيهات المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف لتصويب الواقع السياسي والاجتماعي، وما مثّلته من بوصلةٍ ارادت من خلالها أعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع.

إن الفصول الخمسة التي يتضمنها الكتاب ليست مجزئة فحسب، بل يمكن رؤيتها كحلقات متصلة تُبرز ومضات من افكار إصلاحية انطلقت من وعي نخبوي وتحولت تدريجياً إلى حراكٍ سياسيٍّ داخل البرلمان مستثمرة الحراك الاحتجاجي الشعبي الهادف الى رسم علاقة جديدة بين الشارع والدولة.